



# تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨



الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها أو بشأن تعيين جوارها أو حدودها.

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة بطريقة إنسانية ومنظمة تعود بالفائدة على المهاجرين وعلى المجتمع. تعمل المنظمة الدولية للهجرة، بوصفها منظمة دولية حكومية، مع شركائها في المجتمع الدولي على: تقديم المساعدة في التصدي للتحديات التنفيذية التي تواجه الهجرة؛ وتعزيز فهم مسائل الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والعمل من أجل تحقيق الاحترام الفعّال للكرامة الإنسانية للمهاجرين ورفاههم.

الناشر : المنظمة الدولية للهجرة

17 route des Morillons

P.O.Box 17

1211 Geneva 19

Switzerland

الهاتف : +٤١٢٢٧١٧٩١١١

الفاكس : +٤١٢٢٧٩٨٦١٥٠

البريد الإلكتروني: [hq@iom.int](mailto:hq@iom.int)

الموقع الإلكتروني: [www.iom.int](http://www.iom.int)

الرقم التسلسلي الدولي الموحد: ٥٦١-٥٥٠٢

ردمك : ٩٧٨-٩٢-٩٠٦٨-٧٦٥-٨

صور الغلاف

في الأعلى: لاجئون من جنوب السودان يدخلون خيمة في محطة نائية في جيمبي، إثيوبيا.

المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: ريكا توباز) ©

في الوسط: قصر جيونج بوكجيونج في سيول، جمهورية كوريا. القصر هو الجذب الرئيسي للسياح من حول العالم.

المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

في الأسفل: أشخاص متسوقون أثناء عطلة نهاية الأسبوع في وسط مدينة دبلن، أيرلندا.

المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

المنظمة الدولية للهجرة - ٢٠١٧ ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل أو أية وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ التصويري أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.



# تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨



يعدّ هذا الإصدار ثمرة مشروع تعاوني مكثف يضم العديد من الشركاء والمساهمين تحت إشراف المحررين. وقد بدأ مشروع تقرير الهجرة لعام ٢٠١٨ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وبلغ ذروته عند صدور التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من قبل المدير العام في الدورة الثامنة بعد المائة لمجلس المنظمة الدولية للهجرة.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها أو بشأن تعيين جوارها أو حدودها.

وقد بذلت جميع الجهود المعقولة لضمان دقة البيانات المشار إليها في هذا التقرير، بما في ذلك بالتحقق من البيانات. غير أننا نأسف لأية أخطاء قد أغضت في البيانات. وما لم ينص على خلاف ذلك، لا يشير هذا التقرير إلى البيانات أو الأحداث بعد حزيران/يونيو ٢٠١٧.

يمكن الاطلاع على القصص المُمثلة في الصور في الصفحة ٦.

## فريق التحرير والمراجعة والإنتاج

المحرران	ماري ماكوليف (المنظمة الدولية للهجرة) ومارتن روهس (جامعة أكسفورد)
المراجعون من منظمة الهجرة الدولية	جيسون أبلون، جيرفائيس أباف، تارا بريان، ريتشارد دانزيجر، جيل هيلك، لويس هوفمان، فرانك لازكو، يونيو لي، ماثيو لوتشيانو، لورا لونغاروتي، مارينا ماتكي، جويل ميلمان، داريا موخناشيفا، مايكل نيوسون، آهن نغوين، كارلوتا بانشيتي، آنا بلا تونوفا، توهيد باشا، مارزيا رانغو وإريكا أوشر
المراجعون الأكاديميون	محمد جلال عباسي-شفازي، ألكسندر ألينيكوف، سيلين بولوز، جاكلين بهابها، يورغن كارلينغ، السيد بخيت درويش، بن جيدلي، فيليب مارتن، جيمس ريمر، أليكس ب. شميد، آن سينغليتون، رونالد سكيلدون، ناندو سيغونا
الصور	موسي محمد، كارولينا سيلي، أماندا نيرو، ريكا توباز
منسقة الإنتاج	فاليري هاجر
تحرير النسخ	كارل مولر وأولغا شيان
تصميم ومخطط التقرير	ماري ماكوليف، فاليري هاجر، ماي انجيلين ديلغادو وهارفي غاديا
فريق المشروع التابع للمنظمة الدولية للهجرة	ماري ماكوليف، ماركو بيدروتي (جزء من المشروع)، سانجولا ويراسينغ (جزء من المشروع)، ألكسندرا م. غوسنز (جزء من المشروع)، أدريان كيتيمبو (جزء من المشروع)، مارك مكارثي (جزء من المشروع)، إليني ألكسندرو (جزء من المشروع)، خوان كافا كينتيرو (جزء من المشروع)، محمد المصري (جزء من المشروع)

## شكر وتقدير

يُعرب المحررون عن امتنانهم لمؤلفي الفصول المواضيعية ولجميع المراجعين في المنظمة الدولية للهجرة والأكاديميين الذين قدموا تعليقات بناء بشأن مسودات الفصول. ونحن ممتنون بشكل خاص للمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة السيد السفير وليام لاسي سوينغ، وأعضاء فريق الإدارة العليا للمنظمة الدولية للهجرة، الذين دعموا بنشاط هذا العمل وإعادة تعديل سلسلة التقارير العالمية بشأن الهجرة، ولا سيما منهم لورا تومبسون، وجيرفائيس أباف، وكلاريسا أركول، وجيل هيلك، بوروس ريد وأوفيس سرمد. ونود أيضاً أن نعرب عن شكرنا لوزارة الخارجية الملكية لمملكة النرويج، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية من أجل دعمهما المالي.

ونود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم في التقرير: غي أبيل وغرازيانو باتيستيل وماروجا م. آسيس (مجلة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ)، ومولوجيتا ف. دينابابو (استعراض التنقل البشري الأفريقي)، وهوارد دنكان الهجرة الدولية)، وألان م. فيندلاي، وكارلا ه. مولدر ودارين ب. سميث (السكان، الفضاء والمكان)، كيفن هانام، وميمي يلر وديفيد تيفيلد (التنقلات)، خالد كوسر (مجلة دراسات اللاجئين)، وبول ستانام (مجلة الدراسات العرقية والهجرة)، وجيمس لاندل، وتاريا لال وسيري باركر (المنتدى الاقتصادي العالمي)، ومارتن بيرس (منتدى الجامعة الوطنية الأسترالية للسياسات)، ومانويل أوروزكو (الحوار بين البلدان الأمريكية)، وعلي شاه زاد مالك (اتحاد النقل الجوي الدولي)، ميريديث كلاين (مؤسسة ماك آرثر)، كريس بيرغ (معهد الشؤون العامة)، كريستين هول (معهد المؤسسات التنافسية)، ونيكولاس هانت (رسائل خارجية). وقد ساهم الأستاذ روهس في هذا التقرير بصفته الشخصية مستشاراً مستقلاً.

## المساهمون

الفصل الأول: عرض عامٍ للتقرير : فهم الهجرة في سياق عالم عالم يزداد ترابطاً

المؤلفون: ماري ماكوليف ومارتن رويس

مساعد الباحث: أدريان كيتيمبو ودليتا كورداني

الفصل الثاني: الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي عامٍ

المساهمون الرئيسيون: ماري ماكوليف، وسانجولا ويراسينغ، ومارك مكارثي، وماركو بيدروتي ومارزيا رانغو مساعدو البحوث والمساهمون الآخريين: غي أبيل، وجوليا بلاك، شالوهم تشيكونو، باتريس كلوزانت، هاري كوك، كيت ديردن، إيليزا جالوس، جينا يوديس، سارة فارس، داريا موخناشيفا، نونو نونيس، توهيد باشا، إتيان كيليت، محمد رزقي، ستيفن شيلينجر، هيلين سيجر، راؤول سوتو وبريان غوثري.

الفصل الثالث: الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية

المساهمون الرئيسيون: غي أبيل، ماري ماكوليف، مارك مكارثي، سانجولا ويراسينغ وأدريان كيتيمبو مساعدو البحوث والمساهمون الآخريين: تارا بريان، ألكسندر دوجن، سلفادور جوتيريز، جوليا هيل ملاتي، جيرتروي لانيو، لوسي موتشين، ألينا ناروسوفا، تشارلز أوبيللا، سفيان وارث، ماركو بيدروتي، إيفا بونس، ستيفان روستياوكس، ناغومي شيفيراو، أرجنتينا زابادوس، إزيكيل تكسيدو، إيرينا تودوروفا، ماريكو تومياما وفاسيلي يوزانين

الفصل الرابع: البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: النمو والتواصل والمساهمات الأخيرة

المساهمون الرئيسيون: ماري ماكوليف، ماركو بيدروتي وسانجولا ويراسينغ مساعدو البحوث والمساهمون الآخريين: إليني الكسندرو، كرسطين لاو، غرازيانو باتيستيليا وماروجا م. ب. وآيسيس (مجلة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ)، ومولوجيتا ف. دينبابو (استعراض التنقل البشري الأفريقي)، وهوارد دنكان (الهجرة الدولية)، وألان م. فيندلاي، وكارلاه. مولدر ودارين ب. سميث (السكان والفضاء والمكان)، وكيفن وهنام وميمي شيلر وديفيد تيفيلد (التنقلات)، خالد كوسر (مجلة دراسات اللاجئين)، وبول ستاثام (مجلة الدراسات العرقية والهجرة)، وجيمس لانديل، وتاريكا لال وسيري باركر (المنتدى الاقتصادي العالمي)، ومارتن بيرس (منتدى الجامعة الأسترالية الوطنية للسياسات)، ومانويل أوروذكو (الحوار بين البلدان الأمريكية)

الفصل الخامس: أطر حوكمة الهجرة العالمية: الهياكل القائمة والتطورات الأخيرة

المؤلفتان: سوزان مارتن وسانجولا ويراسينغ

الفصل السادس: التنقل والهجرة والاتصالات عبر الوطنية

المؤلفون: ماري ماكوليف، وألكسندرا م. غوسنز وأنيثا سينغوبتا

مساعد الباحث: ماركو بيدروتي

الفصل السابع: فهم رحلات الهجرة من وجهات نظر المهاجرين

المؤلفون: ماري ماكوليف، وأدريان كيتيمبو، وأليكساندرا م. غوسنز وأك م أحسن ولا

المساهمون الآخرون: التذليل المتعلق بالأطفال والهجرة: توم وونغ، ونادية هارتفيغين، وإليزابيث أرويو

الفصل الثامن: التقارير الإعلامية عن المهاجرين والهجرة  
المؤلفون: ويليام ألين، وسكوت بليندر وروبرت ماكنيل  
مساعداو البحوث: نهلة أحسن وهور طارق

الفصل التاسع: الهجرة والتطرف العنيف والاستبعاد الاجتماعي  
المؤلفون: خالد كوسر وأيمي كونينغهام  
المساهمون الآخرون: ماري ماكوليف وأدريان كيتيمبو

الفصل العاشر: المهاجرون والمدن: تجاوز إطار التقرير العالمي للهجرة لعام ٢٠١٥  
المؤلفون: هوارد دنكان وإيوانا بوب

## الصور

الغلاف :

في الأعلى: لاجئون من جنوب السودان يدخلون خيمة في محطة نائية في جيمبي، إثيوبيا. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: ريكا توباز) ©

في الوسط: قصر جيونج بوكجيونج في سيول، جمهورية كوريا. القصر هو الجذب الرئيسي للسياح من حول العالم. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

في الأسفل: متجولون في السوق أثناء عطلة نهاية الأسبوع في وسط مدينة دبلن، أيرلندا. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

### الفصل الأول

هاجرت ليديا إلى لندن، المملكة المتحدة، لدراسة العلاقات الدولية والصحافة، مجالين لا يمنحان العديد من فرص العمل في وطنها، ليتونيا. اليوم، تمتلك وتدير شركة علاقات عامة، تعمل أساساً مع عملاء في المملكة المتحدة. وهي تشعر أن جزءاً من نجاحها في لندن هو نتيجة تعاملها مع ثقافات مختلفة، بما في ذلك الثقافة البريطانية، التي يرجع لها الفضل في مساعدتها على فهم مختلف احتياجات العملاء في المملكة المتحدة. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

### الجزء الأول

أشخاص يتسوقون أثناء عطلة نهاية الأسبوع في وسط مدينة دبلن، أيرلندا- وهو بلد يضم مجموعة متنوعة من السكان المهاجرين. في تعداد السكان لعام ٢٠١٦، شكلت ١٢ جنسية تضم أكثر من ١٠ آلاف نسمة ٧٣.٦ في المائة من مجموع السكان غير الأيرلنديين. وشكلت ٣٢ جنسية أخرى تتراوح أعدادهم بين ١,٠٠١ و ١٠ آلاف نسمة ١٩,٧ في المائة. وشكل المواطنون من أكثر من ١٥٠ بلداً مختلفاً بقية السكان غير الأيرلنديين. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

### الفصل الثاني

أطفال سوريون لاجئون يستعدون للمدرسة في تركيا. أتى الكثير من هؤلاء الأطفال من حلب هرباً من الحرب الأهلية الجارية. واليوم، يحضر الأطفال إلى المدرسة في التجمع الاجتماعي السوري، وهو مركز خدمات متعددة تدعمه المنظمة الدولية للهجرة. ويوفر هذا المركز الخدمات لجميع اللاجئين السوريين، مثل المشورة القانونية المجانية للنساء، وتعليم الكبار في المساء، والرعاية النفسية والاجتماعية لأولئك الذين عانوا من تجارب مؤلمة في الجمهورية العربية السورية. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

### الفصل الثالث

صورة لامرأة وطفلها خارج منزلهما المؤقت المبني من مجموعة من الأقمشة داخل مركز مخيمات النازحين داخلها في مايدوغوري، نيجيريا. وقد التحقت بعدة أشخاص آخرين دمّرت قراهم الجماعة المسلحة، بوكو حرام. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©



## الفصل الرابع

كانديدا أنتونيا باسورتو هولغوين هي سيدة إكوادورية تبلغ من العمر ٨٠ عاماً تعيش في مجتمع الجونكال، توساغوا، إقليم، منابي، إكوادور. فقدت منزلها وممتلكاتها خلال زلزال بلغت قوته ٧,٨ درجة دمر مجتمعا. وقامت المنظمة الدولية للهجرة، وحكومة اليابان، والمعونة الإنسانية وإدارة الحماية المدنية للمفوضية الأوروبية بدعم السيدة باسورتو ببناء مأوى مؤقت لها. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: كارولينا سيلبي) ©

## الجزء الثاني

المخيم الزراعي للنازحين داخلياً هو أحد مخيمات النازحين داخلياً العدة في مايدوغوري، نيجيريا. عندما انتشر تمرد جماعات بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، فر العديد من النيجيريين من قراهم إلى مايدوجوري، الملاذ الوحيد الآمن داخل ولاية بورنو. ويزداد عدد النازحين داخل الولاية، بدأوا يشغلون مواقع مختلفة من مباني المدارس العامة، ومشاريع الإسكان غير المكتملة والمراكز الزراعية. إيوم (فوتو: ميوس محمد) ©

## الفصل الخامس

اجتمع المجلس ال ١٠٧ للمنظمة الدولية للهجرة المعقود في قصر الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا، الذي يصادف الذكرى الخامسة والستين من تأسيس المنظمة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١. ويعد المجلس أعلى سلطة في المنظمة الدولية للهجرة ويجتمع في دورة عادية مرة في السنة. وتشمل وظائفه الرئيسية تحديد السياسة، ومراجعة التقارير، وتوجيه أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بالبرامج والمالية والمدير العام، واستعراض واعتماد برنامج وميزانية ونفقات وحسابات المنظمة. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: أماندا نيرو) ©

## الفصل السادس

لاجئون سوريون يلتقطون صوراً غروب الشمس على مسافة ٣٠,٠٠٠ قدم. بالنسبة للعديد منهم، هذه أول مرة يستقلون فيها طائرة وهم يسافرون إلى تورونتو، كندا. ففي أواخر عام ٢٠١٥، يسرت المنظمة الدولية للهجرة إعادة توطين أكثر من ٣٥ ألف لاجئ سوري إلى كندا في غضون أشهر. وتم نقل سوريون كانوا يعيشون في بلدان مثل الأردن ولبنان وتركيا جواً إلى ديار جديدة في كندا. وكان بعضهم قد انتظر سنوات قبل إعادة توطينهم، وقد مثلت هذه الرحلة عبر المحيط الأطلسي بداية حياة جديدة بالنسبة لهم. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

## الفصل السابع

استلهم عثمان من روهولا نيكباي الذي حصل على الميدالية البرونزية الاولمبية مرتين، وهو من اثنى الهزارة مثله. ويقول «ليس من السهل أن يكون المرء من الهزارة في أفغانستان؛ فنحن غالباً ما يمارس التمييز ضدنا من طرف المجموعات الإثنية الأخرى ومن طرف الطالبان الذين لا يروننا من الأفغان «الحقيقيين». وعلى مر السنين شق طريقه حتى حصل على الحزام الأسود وفاز بالمنافسة المحلية. وفي وقت لاحق اكتشف الطالبان هوية عثمان وهددوه بالقتل، لذلك غادر أفغانستان إلى إندونيسيا. ينتظر عثمان منذ عدة سنوات إعادة توطينه ويستخدم وقته فيه جنوب سولاويزي لتدريب المجتمع المحلي في الرياضة التي يهاها. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

## الفصل الثامن

مارك يعمل تقنياً في الإلكترونيات في دبلن، أيرلندا. انتقل من بولندا بلده الأصلي إلى أيرلندا بعد فترة وجيزة من تشجيع والده له للعمل خارجاً، ووصل إلى دبلن خلال الازدهار الاقتصادي في عام ٢٠٠٦. ويعمل مارك في التصليحات، ومما يذهله قلة اهتمام الكثير من الناس بأجهزتهم الإلكترونية. ويقارن ذلك بما يجري في بلد منشئه، حيث كان الناس يعتنون أكثر بكثير

بالأشياء الثمينة، لكنهم اليوم يستبدلون أجهزتهم الإلكترونية بكلّ بساطة بأخرى أحدث منها. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

#### الفصل التاسع

أنشئ موقع حماية المدنيين في بانتيو بجنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وهو حالياً يأوي ما يقدر بنحو ١٢٠ ألف من النازحين داخلياً. وقد فرّ الكثير من النازحين بسبب النزاع في جنوب السودان إلى مواقع الأمم المتحدة بحثاً عن الأمان. تعمل الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الإنسانية جنباً إلى جنب مع المجتمع المحلي من أجل تحسين الظروف المعيشية في منطقة بوك. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

#### الفصل العاشر

تورونتو، التي يبلغ عدد سكانها ٢,٧ مليون نسمة (٥,٩ مليون نسمة في منطقة تورونتو الكبرى) هي من بين أكثر مدن العالم تعدداً للثقافات. ففي عام ٢٠٠٦، كانت مدينة تورونتو موطناً لنحو ٨ في المائة من السكان الكنديين و ٣٠ في المائة من إجمالي المهاجرين الجدد و ٢٠ في المائة من مجموع المهاجرين. وتعد تورونتو أكثر مدن كندا تنوعاً لغوياً وإحدى مدن العالم الأكثر تنوعاً، إذ تضم أكثر من ١٤٠ لغة ولهجة مختلفة. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

#### المراجع

أطفال يلعبون في مياه جزيرة كارتريت، بابوا غينيا الجديدة. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

#### التذييلات

امرأة سورية تنظر إلى جبال الألب السويسرية، وهي على متن طائرة في طريقها إلى تورونتو. إنها أول مرة تسافر فيها على متن طائرة وهي تعترم بدء حياة جديدة مع عائلتها في كندا. وهي من بين عشرات الآلاف من السوريين اللاجئين الذين أُعيد توطينهم في كندا في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. المنظمة الدولية للهجرة (الصورة: موسى محمد) ©

## المحتويات

٣	فريق التحرير والمراجعة والإنتاج.....
٣	شكر وتقدير.....
٤	المساهمون.....
٦	الصور.....
١٣	توطئة.....
١	الفصل الأول - عرض عامّ للتقرير : فهم الهجرة في سياقِ عالم يزداد ترابطاً.....
١٠	الجزء الأول البيانات والمعلومات عن الهجرة.....
١٣	الفصل الثاني - الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي عامّ.....
٤٣	الفصل الثالث - الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية.....
٩٩	الفصل الرابع - البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: نموّها ومداها والمساهمات الأخيرة.....
١٢٦	الجزء الثاني قضايا الهجرة المعقدة والناشئة.....
١٢٩	الفصل الخامس - الإدارة العالمية للهجرة: الهياكل الموجودة والتطورات الأخيرة.....
١٥٥	الفصل السادس - التنقل والهجرة والتوصيل عبر الوطني.....
١٧٧	الفصل السابع - فهم رحلات الهجرة من منظور المهاجر.....
١٩٩	الفصل الثامن - التقارير الإعلامية عن المهاجرين والهجرة.....
٢١٩	الفصل التاسع - الهجرة، والتطرّف العنيف والاستبعاد الاجتماعي.....
٢٣٥	الفصل العاشر - المهاجرون والمدن: تجاوز تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٥.....
٢٥٣	الحواشي.....
٣١١	التذييلات.....

## قائمة الجداول والأشكال

### الفصل الثاني

- الجدول ١- المهاجرون الدوليون، ١٩٧٠-٢٠١٥..... ١٥
- الشكل ١- عدد المهاجرين الدوليين، بحسب منطقة الإقامة الرئيسية، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (بالملايين) ..... ١٨
- الشكل ٢- بلدان المقصد (العمود الأيسر) وبلدان المنشأ (العمود الأيمن) العشرون الرئيسية للمهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥ (بالملايين) ..... ١٩
- الجدول ٢- تقديرات أعداد المهاجرين غير النظاميين في بلدان ومناطق مختارة..... ٢١
- الشكل ٣- تقديرات تدفقات الهجرة الإقليمية، ٢٠١٠-٢٠١٥..... ٢٣
- الشكل ٤- التدفقات الوافدة من الرعايا الأجانب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الهجرة الدائمة، ٢٠٠٠-٢٠١٥ (بالملايين) ..... ٢٤
- الجدول ٣- العمال المهاجرون، حسب الجنس ومستوى دخل بلدان المقصد (٢٠١٣)..... ٢٨
- الشكل ٥- العمال المنزليون المهاجرون حسب مستوى دخل بلد المقصد وحسب الجنس في عام ٢٠١٣..... ٢٩
- الجدول ٤- البلدان الأولى المتلقية/المرسلة للتحويلات (٢٠٠٠-٢٠١٥) (بمليارات دولارات الولايات المتحدة حالياً)..... ٣١
- الشكل ٦- عدد اللاجئين بحسب بلدان المنشأ الرئيسية في عام ٢٠١٦ (بالملايين)..... ٣٣
- الشكل ٧- عدد اللاجئين بحسب البلدان المضيفة الرئيسية في عام ٢٠١٦ (بالملايين)..... ٣٤
- الشكل ٨- عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في بلدان إعادة التوطين الرئيسية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ (بالآلاف)..... ٣٥
- الشكل ٩- النازحون داخلياً حديثاً (بالملايين) ..... ٣٨

### الفصل الثالث

- الشكل ١- المهاجرون إلى أفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥..... ٤٥
- الشكل ٢- البلدان الأفريقية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥..... ٤٦
- الشكل ٣- ممرات الهجرة العشرون الرئيسية التي تشمل بلداناً أفريقية ..... ٤٧
- الشكل ٤- البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء، ٢٠١٦..... ٤٨
- الشكل ٥- المهاجرون إلى آسيا، وداخل آسيا، ومن آسيا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥..... ٥٥
- الشكل ٦- البلدان الآسيوية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥..... ٥٧
- الشكل ٧- ممرات الهجرة العشرون الرئيسية من البلدان الآسيوية ..... ٥٨
- الشكل ٨- البلدان الآسيوية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء في عام ٢٠١٦..... ٥٩
- الشكل ٩- المهاجرون إلى أوروبا وداخل أوروبا وخارج أوروبا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥..... ٧٠
- الشكل ١٠- البلدان الأوروبية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥..... ٧١
- الشكل ١١- ممرات الهجرة العشرون الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية..... ٧٢
- الشكل ١٢- البلدان الأوروبية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء في عام ٢٠١٦..... ٧٣
- الشكل ١٣- المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي وداخل أمريكا اللاتينية والكاريبي وخارج أمريكا اللاتينية والكاريبي في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥..... ٧٨

- الشكل ١٤- بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥..... ٧٩
- الشكل ١٥- ممرات الهجرة العشرون الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية ..... ٨٠
- الشكل ١٦- بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء في عام ٢٠١٦ ..... ٨١
- الشكل ١٧- المهاجرون إلى أمريكا الشمالية وداخل أمريكا الشمالية وخارج أمريكا الشمالية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥..... ٨٦
- الشكل ١٨- بلدا الهجرة الرئيسيان في أمريكا الشمالية في عام ٢٠١٥ ..... ٨٧
- الشكل ١٩- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا الشمالية ..... ٨٨
- الشكل ٢٠- أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان أمريكا الشمالية منهنما في عام ٢٠١٦ ..... ٨٨
- الشكل ٢١- المهاجرون إلى أوقيانوسيا وداخل أوقيانوسيا ومن أوقيانوسيا في عام ٢٠١٥ ..... ٩١
- الشكل ٢٢- بلدان المهاجرين في أوقيانوسيا في عام ٢٠١٥..... ٩٢
- الشكل ٢٣- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا ..... ٩٣
- الشكل ٢٤- أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في بلدان أوقيانوسيا ومنها، ٢٠١٦ ..... ٩٤

#### الفصل الرابع

- الرسم ٢: سحابة الكلمات المستمدة من عناوين المقالات ال ٥٣٨ التي نشرت في سبع مجلات أكاديمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ..... ١١٠
- الجدول ١- منشورات مكتبة المنظمة الدولية للهجرة لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ ..... ١١٥
- الشكل ٣- عامل التأثير في مجلات مختارة ..... ١١٦
- الشكل ٤- توزيع درجة الاهتمام بالنسبة ل٥١٢ مقالا تم استخراجها من مجلات مختارة من عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦... ١١٩
- الشكل ٥- توزيع عدد الزيارات والتنزيلات من ٣٥٣ مقالا من مجلات مختارة أثناء عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ ..... ١٢٠
- الشكل ٦- نسبة التنزيلات المتصلة بالبحوث من مكتبة المنظمة الدولية للهجرة، حسب المواضيع، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ ..... ١٢٢
- الشكل ٧- نسبة التنزيلات المتعلقة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة، في عام ٢٠١٥ و٢٠١٦، حسب الفئة الجغرافية ..... ١٢٣

#### الفصل الخامس

- الجدول ١- حوارات ومشاورات مختارة على المستوى العالمي خلال القرن الحادي والعشرين ..... ١٤٢

#### الفصل السادس

- الشكل ١- تكلفة الوحدة وسعر السفر جواً، معدلين حسب التضخم..... ١٥٧
- الشكل ٢- عدد السياح الدوليين الوافدين (بالملايين) ١٩٩٥-٢٠١٦ ..... ١٥٧
- الشكل ٣- النفاذ إلى الإنترنت والحصول على خدمات الهاتف المحمول في العالم ..... ١٦٠
- الشكل ٤- تحول مسار التنقل ..... ١٦٣
- الشكل ٥- وسطاء هجرة اليد العاملة عبر الحدود ..... ١٦٨

## الفصل السابع

- الجدول ١- التنمية البشرية، والهشاشة وترتيب التأشيرات، وبلدان مختارة..... ١٨١
- الشكل ١- البلدان التي يرغب معظم المهاجرين المحتملين قصدها، ٢٠١٠-٢٠١٥..... ١٨٣

## الفصل العاشر

- الشكل ١- سكان ديترويت، ١٨٤٠-٢٠١٢..... ٢٤٤

## التذييلات

- الشكل ١- مثال لنتائج البحث بمحرك غوغل سكولر..... ٣٢٩

## قائمة التذييلات

### الفصل الثاني

- التذييل ألف - مفاهيم وتعريفات رئيسية للهجرة..... ٣١١
- التذييل باء- الشتات..... ٣١٦
- التذييل جيم - تدفقات الهجرة غير النظامية..... ٣١٨
- التذييل دال - الاتجار بالبشر..... ٣٢٠

### الفصل الثالث

- التذييل ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: المناطق والمناطق الفرعية..... ٣٢٣

### الفصل الرابع

- التذييل ألف - نظرة عامة موجزة عن النشر الأكاديمي..... ٣٢٨
- التذييل باء- مساهمات المجلات الأكاديمية..... ٣٣١

### الفصل الخامس

- التذييل ألف- تعاريف..... ٣٥٤
- التذييل باء- المعاهدات العالمية المتعددة الأطراف والدول الأطراف فيها..... ٣٥٦

### الفصل السابع

- التذييل ألف- هجرة الأطفال: الدوافع والتحديات..... ٣٥٩

## توطئة

هذا التقرير هو التقرير التاسع في سلسلة التقارير العالمية عن الهجرة. منذ عام ٢٠٠٠، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقارير عالمية حول الهجرة للمساهمة في زيادة فهم الهجرة في جميع أنحاء العالم. يعد هذا التقرير من المساهمات الرئيسية للمنظمة، وهو مرجع يكتسي أهمية متزايدة في عصر سياسة «تجاوز الحقائق» والمعلومات الزائدة» والأخبار الزائفة». وتبدو الفرصة ضئيلة أمام الأدلة والمعارف في تفسير الهجرة وكيفية تغييرها في زمن تتراجع فيه الحقائق والخبرات وراء الرأي والسياسة على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم.

أصبحت المنظمة الدولية للهجرة وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن منظماتنا عملت في شراكة وثيقة نحن الأمم المتحدة منذ إنشائها، إلا إن هذا الاعتراف، وما ينطوي عليه من مسؤوليات، جعلنا نفكر ملياً في جميع جوانب عملنا، ونجري التحولات اللازمة للاضطلاع بدورنا الجديد على الوجه الأكمل. على ضوء ذلك، علينا إزالة الغموض عن «عالم» الهجرة بالنسبة لصانعي السياسات، والممارسين، والباحثين، والطلاب، والجمهور عموماً. لذلك نعتزم تعزيز فهم متوازن لتعقيدات الهجرة، وتقديم البيانات والمعلومات ذات الصلة بطريقة مبسطة، وشرح القضايا البارزة والمعقدة، والمشاركة بتجاربنا لأكثر من ٦٥ سنة في جميع أرجاء العالم.

يسعى تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨ إلى تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، وهو التقرير الأول منذ أن اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة بدورها كوكالة الأمم المتحدة للهجرة. وقد قمنا بتحسين وتنشيط سلسلة التقارير من أجل مساهمتها على المدى الطويل في تعزيز فهم أفضل وأكثر توازناً للمهاجرين وللحجرة. وقد عززنا الشراكات مع العلماء والباحثين التطبيقيين للاستفادة من خبراتهم ومعارفهم المتنوعة. كما أجرينا هذه التغييرات لزيادة فائدة تقرير الهجرة العالمي وتعزيز مساهمته في المجالات المرتبطة بسياسة الهجرة والممارسة والبحوث التي تقوم على قاعدة متينة من الأدلة.

ويعترف التقرير أيضاً بتركيز المنظمة الدولية للهجرة المتواصل على حقوق المهاجرين وتكثيف اهتمامها إلى المهاجرين الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة. ولم يحدث ذلك فقط بانضمام المنظمة إلى الأمم المتحدة وإنما ينطوي على جهود مستدامة على مدى السنوات والعقود الأخيرة، نذكر منها تقديم المنظمة المساعدة الإنسانية للأشخاص النازحين، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا بسبب الظواهر المناخية، والصراعات، والاضطهاد، أو أولئك الذين تقطعت بهم السبل. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة والدعم والخدمات للمهاجرين الذين هم في حاجة إلى ذلك، وليس لأولئك الذين لديهم القدرة والوسائل للقيام بعمليات الهجرة بأنفسهم. وبالمثل، لا تزال المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في المناطق النامية التي من شأنها أن تستفيد إلى أقصى حد من الدعم التقني لتعزيز قدرتها على إدارة الهجرة، من خلال الإحصاءات مثلاً وجمع البيانات، والتقارير والتحليل، ووضع سياسات لإدارة الحدود وسياسات الهجرة، ودمج المهاجرين في المجتمعات المحلية.

نأمل في هذا العصر الذي يسوده الاهتمام الزائد والنشاط المتزايد الذي يؤثر على الهجرة والمهاجرين، أن تكون هذه الطبعة من التقرير العالمي عن الهجرة لعام ٢٠١٨، مرجع مفيد. نأمل كذلك أن يساعدكم هذا التقرير على الإلمام بهذا الموضوع الصعب والحيوي خلال سعيكم إلى اتخاذ إجراءات تساعد على تحسين حالة المهاجرين والمجتمعات التي تعيش فيها جميعاً.

*William Lacy Swing*

المدير العام ويليام لاسي سوينغ



ماری ماکوئیف  
مارتن روہس



## الفصل الأول - عرض عام للتقرير : فهم الهجرة في سياق عالم يزداد ترابطاً

### مقدمة

إن الهجرة الدولية ظاهرة معقدة تحتوي على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تؤثر على حياتنا اليومية في إطار عالم يتزايد ارتباطاً. ويشمل مصطلح الهجرة مجموعة واسعة من التحركات والحالات التي يعيشها أشخاص من جميع الخلفيات. وتمس الهجرة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، جميع الدول والشعوب في عصر تتعمق فيه العولمة. وتترابط الهجرة مع الجغرافيا السياسية، والتبادل التجاري والثقافي، وتوفر فرصاً تستفيد منها الدول والشركات التجارية والمجتمعات المحلية فائدة جمة. وقد ساعدت الهجرة على تحسين حياة الناس في كل من بلدان المنشأ والمقصد، وأتاحت الفرص للملايين في جميع أنحاء العالم من أجل بناء حياة آمنة وذات مغزى خارج بلدانهم. لكن لا تجري جميع حالات الهجرة في ظروف إيجابية. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في حالات الهجرة والنزوح بسبب النزاعات، والاضطهاد، والتغير البيئي، وهي كلها عوامل تشكل نقصاً عميقاً في أمن الإنسان والفرص المتاحة له. في حين أن جُل حالات الهجرة الدولية تحدث قانونياً، فإن انعدام الأمن بالنسبة للمهاجرين، والكثير من القلق العام بشأن الهجرة، يرتبط في معظمه بالهجرة غير النظامية.

ولربما برزت أهمية الهجرة كقضية تتعلق بالسياسة العامة، وموضوع جدير بالاهتمام، أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. إذ يُنظر إلى الهجرة أكثر فأكثر على أنها قضية ذات أولوية عليا من قبل العديد من الحكومات والسياسيين والجمهور حول العالم. وتضمن أهميتها بالنسبة للازدهار الاقتصادي، والتنمية البشرية، والسلامة والأمن أنها ستظل أولوية قصوى في المستقبل المنظور. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحاً على الصعيد الوطني مع زيادة التركيز على الهجرة، لكنه يتضح أيضاً على الصعيد الدولي؛ حيث تعهدت الدول الاتفاق على عقد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام ٢٠١٨، مسجلة تقدماً بارزاً في التعاون الدولي.

لا يكاد يمر يوم دون تركيز تقارير وسائل الإعلام المتعددة، التقليدية منها الحديثة، على جوانب الهجرة خاصة السلبية منها. وفي حين قد يعكس ذلك جزئياً، الطبيعة المتغيرة للهجرة في مناطق معينة من العالم، من المهم أن نكون على علم بكيفية عمل وسائل الإعلام والأخبار وإنتاجها - إذ لا تزال التقارير الإخبارية تركز بشكل كبير على الأخبار «السيئة». ومن المسلم به أن وسائل الإعلام الاجتماعية تعتبر منابر غير خاضعة للتدقيق، مع ما يترتب على ذلك من تركيز أكبر على الرأي أكثر منه على الحقائق والتحليل. فيبدو أنه لا يتوفر للأدلة، والمعرفة، والتحليلات المتوازنة التي تشمل رؤى تاريخية وأثار استراتيجية متعلقة بالهجرة، حيز يستحق الذكر، في خضم نقاشات أتمت بتجاهلات عامة وسياسية وإعلامية. ومع ذلك، لا تزال هذه النقاشات مهمة لتنمية وفهم مختلف أشكال ومظاهر الهجرة، فضلاً عن إيجاد أفضل السبل لتعزيز الفرص والفوائد والاستجابة للتحديات التي يمكن أن تقدمها.

وفي ظل الاتصال المتزايد بين الناس والدول، أصبح جعل الهجرة أكثر أماناً وأفضل تنظيماً من الأولويات العالمية الرئيسية. وينعكس ذلك، على سبيل المثال، في إعلان الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، الذي يبين عزم الدول على إبرام اتفاق عالمي جديد بشأن الهجرة، فضلاً عن اتفاق عالمي منفصل بشأن اللاجئين بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

ولا يزال تحديد المحتويات والالتزامات التي ينص عليها هذان الاتفاقان قيد المناقشة وقت كتابة هذا التقرير. لكن كون الدول قد وافقت على مناقشة هذه الصكوك الجديدة للإدارة العالمية والتفاوض بشأنها يدل على أن هناك اعترافاً متزايداً بأهمية تحسين فهمنا المشترك لديناميات وتعقيدات الهجرة والنزوح الدوليين، ومعالجة هذه القضايا على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، يسعى تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨ إلى استخدام مجموعة البيانات والبحوث المتاحة والمساهمة في المزيد من التحليل القائمة على الأدلة، ومناقشات السياسات حول بعض من أهم قضايا الهجرة العالمية في عصرنا، والأكثر إلحاحاً. وبحكم طبيعتها، لا يمكن أبداً قياس الديناميات المعقدة للهجرة العالمية، وفهمها وتنظيمها بشكل كامل. لكن، كما يبيّن هذا التقرير، هناك مجموعة متزايدة وفي تطور مستمر، من البيانات والأدلة التي يمكن أن تساعدنا على فهم أفضل للسمات الأساسية للهجرة، في عالم يزداد اتصلاً وتكافلاً.

### كيف تتغير الهجرة؟

في معظم المناقشات حول الهجرة، تتمثل نقطة البداية عادة في الأرقام. ويبلغ التقدير العالمي الحالي نحو ٢٤٤ مليون مهاجر دولي في العالم في عام ٢٠١٥، أي ما يعادل ٣,٣ في المائة من المهاجرين. ومن النقاط الهامة الأولى التي يجب الإشارة إليها هي إن هذه النسبة تمثل أقلية صغيرة جداً من سكان العالم، مما يعني أن البقاء في بلد المنشأ لا يزال يمثل القاعدة السائدة. ولا تهجر الغالبية العظمى من الناس في العالم عبر الحدود؛ وإنما تهجر أعداداً أكبر بكثير داخل البلدان (كان عدد النازحين الداخليين يُقدَّر بـ ٧٤٠ مليون مهاجر في ٢٠٠٩). وهكذا، فإن الزيادة في أعداد المهاجرين الدوليين أصبحت واضحة مع مرور الوقت - سواء من الناحية العددية أو النسبية - وبمعدل أكبر مما كان يتوقعه البعض. فعلى سبيل المثال، كان هناك توقع عام ٢٠٠٣ مفاده أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيشكل المهاجرون الدوليون ٢,٦ في المائة من عدد سكان العالم أو ٢٣٠ مليون نسمة (وهو رقم تمّ تجاوزه بالفعل). وعلى عكس ذلك، في عام ٢٠١٠، كان هناك توقع منقح يفيد بأنه في عام ٢٠٥٠، سيكون هناك ٤٠٥ مليون مهاجر دولي على الصعيد العالمي. ومع ذلك، في صياغة التوقعات السكانية العالمية (التي تشكل الهجرة الدولية جزءاً منها)، يشير الأخصائيون الديموغرافيون إلى أن «الهجرة الدولية هي المتغير الذي أظهر أكبر قدر من التقلبات في الماضي، لذلك كان من الصعب للغاية التنبؤ بدقة». على الرغم من هذه الشكوك، التي ترتبط جزئياً بالأحداث الاقتصادية والجيوسياسية الكبيرة (مثل الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والصراع الحالي في الجمهورية العربية السورية)، فمن المرجح أن الأساسيات التي يقوم عليها الأنصال العالمي المتزايد ستسمح باستمرار الهجرة. وبالنظر إلى ارتفاع حجم الهجرة الهام في بقع معينة من العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، من المرجح أن التوقع المقبل للعدد العالمي للمهاجرين الدوليين الذي ستصدره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة سيظهر زيادة أخرى في حجم الهجرة الدولية وربما أيضاً في نسبة المهاجرين ضمن سكان العالم.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا أيضاً زيادة كبيرة في النزوح، داخلياً وخارجياً، إلى حد كبير نتيجة النزاعات الأهلية وعبر الوطنية، بما في ذلك أعمال التطرف العنيف خارج مناطق النزاع. وتشير البيانات الحالية إلى أنه في عام ٢٠١٦، كان هناك ٤٠,٣ مليون نازح داخلي في جميع أنحاء العالم، و ٢٢,٥ مليون لاجئ. إضافة إلى ذلك، يعدّ العدد التقديري للأشخاص النازحين على الصعيد العالمي أكبر عدد سُجّل إلى اليوم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، فر أكثر من نصف مليون لاجئ روهينغيا من ميانمار

٢ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٦

٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩

٤ انظر، على سبيل المثال، تقرير الهجرة الدولية الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٠٣، والذي اعتمد على بيانات الأمم المتحدة لسكان (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠٠٢) وبيانات الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٠).

٥ المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٠.

٦ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٣

٧ مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠١٧؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٧.

إلى بنغلاديش منذ أواخر أغسطس/آب ٢٠١٧، أُضيفَ إلى إجمالي السكان النازحين في العالم. ومن المرجح أن توقعات النزوح ستظل في عام ٢٠١٧ على ما كانت عليه عالمياً في عام ٢٠١٦، بل وقد تتجاوز ذلك.

وعندما يُنظر إليها ككتلة واحدة تُرسم هذه الأرقام صورة مقلقة عن الهجرة والنزوح على الصعيد العالمي، فهي تشير إلى أن هذه الأعداد الكبيرة من الناس المتنقلين (بما في ذلك النازحين تحت الإكراه) ترتبط جزئياً بأحداث كبيرة مثل النزاع في الجمهورية العربية السورية<sup>٨</sup>. لذلك يجب النظر إلى صورة الهجرة العالمية كمجموعة من أجزاء كثيرة، ومن المهم وضع التطورات الأخيرة التي حدثت في مناطق محددة في السياقات العالمية والتاريخية. وغالباً ما ترتبط ممرات الهجرة، التي تطورت بمرور الوقت، بالقرب الجغرافي، لكنها تتشكل أيضاً من عوامل تجارية واقتصادية، وصراعات، و(انعدام) الأمن البشري، وروابط مجتمعية وإثنية، فضلاً عن التهريب والاتجار. وتتداول فصول أخرى من هذا التقرير تلك الجوانب، بما في ذلك الجغرافية منها (انظر الفصل الثالث)؛ ويرد في الفصل الثاني استعراض عالمي للهجرة والمهاجرين.

وعلى الرغم من النزعة الطبيعية إلى التركيز على التحديات التي تنطوي عليها الهجرة، حتى يتسنى فهمها على نحو أفضل، وبالتالي إدارتها، من الجدير إعادة النظر بإيجاز فيما نعرفه عن بعض الفوائد الجمّة للهجرة. في زمن يتفاقم فيه النزوح الداخلي والدولي (والهجرة غير النظامية)، قد تضيع الفوائد الهائلة للهجرة من النقاش. قد اعترفت العديد من المنظمات الدولية بضرورة إعادة التوازن لمقاربة مواضيع الهجرة. وقد برز انتعاش جديد مؤخراً في الدراسات النقدية للعلاقة بين التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي والهجرة على الصعيد العالمي. ويُبرز العمل الأخير الذي قام به كلٌّ من صندوق النقد الدولي، ومعهد ماكينزي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن العمل الجاري الذي يقوم به البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أهمية ضمان استمرار تركيزنا على حالات النجاح المتعلقة بالهجرة وكذلك على التحديات.

## فوائد الهجرة

يمكن للهجرة أن تولد منافع كبيرة جداً للمهاجرين ولأسرهم ولبلدانهم الأصلية. فالأجور التي يتقاضاها المهاجرون في الخارج قد تبلغ أضعاف أضعاف ما قد يكسبونه من أداء وظائف مماثلة في بلد المنشأ. فعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٩ أن معدل الأجور الذي يحصل عليه العمّال في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأجور عمال مماثلين (من نفس بلد المنشأ، وعدد سنوات الدراسة، والسّن والجنس، والإقامة الريفية/الحضرية) في الخارج يتراوح بين ١٥،٤٥ (بالنسبة للعمال المولودين في اليمن) و١،٩٩ (العمال المولودين في الجمهورية الدومينيكية)، بمتوسط يبلغ نسبة ٤،١١. وتعدّ الفروق في الأجور والأرباح في الدخل من الهجرة أكبر بالنسبة للعمال من ذوي بمهارات أقل، والذين تكون تحركاتهم الدولية في جميع أنحاء العالم الأكثر تقييداً<sup>٩</sup>. ويمكن أن تؤدي الأرباح أيضاً إلى تحسينات كبيرة في رفاه أسر المهاجرين وتنميتهم البشرية، سواء مباشرة مع المهاجرين في البلد المضيف، أو بشكل غير مباشر من خلال التحويلات. والأهم من ذلك، إن الآثار المفيدة للهجرة بالنسبة للمهاجرين وأسرهم تتجاوز الآثار الاقتصادية وكثيراً ما تشمل تحسينات في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، مثل التعليم والصحة<sup>١٠</sup>. فعلى سبيل المثال، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي، فإن «المهاجرين من أفقر البلدان، يشهدون زيادة في الدخل، في المتوسط، بمقدار ١٥ ضعفاً، ومضاعفة معدلات الالتحاق بالمدارس، وانخفاض معدل وفيات الأطفال بمقدار ١٦ ضعفاً، بعد الانتقال إلى بلد متقدم»<sup>١١</sup>.

٨ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠١٧.

٩ انظر Clemens, Montenegro and Pritchett, 2009.

١٠ انظر، على سبيل المثال، الدراسة المؤثرة التي أجراها جيبسون وماكنزي (٢٠١١)، التي قيّمت تكاليف وفوائد العمال المهاجرين من مشاركتهم في برامج جديدة تتعلق بهجرة العمالة المنخفضة المهارات في أستراليا ونيوزيلندا.

١١ انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

١٢ البنك الدولي، ٢٠١٦.

إضافة إلى استفادة المهاجرين وأسرهم، تدلّ العديد من الأبحاث على المنافع الأكبر التي يمكن أن تعود بها الهجرة على بلدان المنشأ. ويمكن للهجرة أن تقلل من البطالة ومن نقص العمالة، وأن تساهم في الحد من الفقر، وبواسطة السياسات الداعمة المناسبة، يمكنها أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق أوسع بطرق شتى في بلدان المنشأ. فعلى سبيل المثال، توفر تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال ومصدر دخل مستقر نسبيا. وعادة ما تكون التحويلات مصدراً أقلّ تقلباً وأكثر ثقة للعملة الأجنبية من التدفقات الرأسمالية الأخرى في كثير من البلدان النامية<sup>١٤</sup>. فوفقاً للبنك الدولي، عام ١٩٩٠، حوّل المهاجرون نحو ٢٩ مليار دولار إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام ١٩٩٠<sup>١٥</sup>، وقد تضاعف هذا المبلغ ليصل إلى ٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وبلغ ٤٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦<sup>١٦</sup>، وعلى الصعيد العالمي، تُشكّل التحويلات أكثر من ثلاثة أضعاف مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن تؤدي الهجرة أيضاً إلى نقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا - وهي آثار يصعب قياسها، لكن يمكن أن يكون لها صدى إيجابي كبير على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى هذه الآثار الاقتصادية، يمكن للهجرة أن تولّد منافع اجتماعية مفيدة بالنسبة لبلدان المنشأ، بما في ذلك الدول الفقيرة والهشة<sup>١٧</sup>. فعلى سبيل المثال، يزداد التسليم بأن المهاجرين يمكن أن يؤدوا دوراً هاماً في إعادة الإعمار والانتعاش بعد انتهاء الصراع<sup>١٨</sup>.

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن الهجرة يمكن أن تولّد أيضاً منافع اقتصادية، وغيرها من الفوائد لبلدان المقصد. ويتوقف حجم وطبيعة هذه الفوائد، في وقت معين، أساساً على مدى تكامل مهارات المهاجرين مع مهارات العمال المحليين، فضلاً عن خصائص اقتصاد البلد المضيف. وبصفة عامة، تضيف الهجرة العمال إلى الاقتصاد، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف. وهناك أيضاً مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن أن يؤثر بها المهاجرون تأثيراً إيجابياً على إنتاجية العمل وعلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مثلاً، إذا كان المهاجرون أكثر مهارة من العمال المحليين و/أو إذا كان للهجرة آثار إيجابية على الابتكار وتكثيف المهارات. وبحكم طبيعتهم أو بحكم الضرورة، غالباً ما يكون المهاجرون أكثر تحملاً للمخاطرة، وقد أدت هذه الميزة إلى مساهمات هائلة في العديد من بلدان المقصد في مجالات مثل التكنولوجيا والعلوم والفنون ومجموعة من المجالات الأخرى. وبالإضافة إلى تعزيز الدخل القومي ومتوسط مستويات المعيشة في بلدان المقصد، يمكن أن يكون للهجرة أثر إيجابي على سوق العمل من خلال زيادة عرض اليد العاملة في القطاعات والمهن التي تعاني من نقص العمال، فضلاً عن المساعدة في معالجة أوجه عدم التطابق في سوق العمل. ولا تظهر هذه الآثار الإيجابية لسوق العمل في القطاعات ذات المهارات العالية فحسب، وإنما يمكن أن تحدث أيضاً في المهن التي تتطلب مهارات أقل<sup>١٩</sup>. وتزيد الهجرة من العرض والطلب على اليد العاملة، مما يعني أن الهجرة العمالية (بما في ذلك العمال من ذوي المهارات الأدنى) يمكن أن تولد فرص عمل إضافية للعمال الموجودين. وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون للهجرة أيضاً آثار سلبية على سوق العمل (مثل الآثار المترتبة على الاجور وفرص العمل للعمال المحليين)، لكن تبين معظم البحوث أن هذه الآثار السلبية تكون عادة ضئيلة جداً، بشكل عام. وفضلاً عن سوق العمل والاقتصاد الكلي، يمكن أن تساعد هجرة العمال الشباب في تخفيف الضغوط على نظم المعاشات التقاعدية في البلدان المرتفعة الدخل التي تتزايد فيها شيخوخة السكان بسرعة. وأخيراً، وعكس التصورات الشعبية، وجدت دراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الآثار المالية الصافية للهجرة، أي الضرائب التي يدفعها المهاجرون ناقص المزايا والخدمات الحكومية التي يتلقونها، عادة ما تكون قليلة جداً، وبالنسبة لمعظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تم تحليلها في الدراسة - تكون إيجابية<sup>٢٠</sup>.

١٣ وللاطلاع على استعراض موجز حديث، انظر على سبيل المثال البنك الدولي، ٢٠١٧. انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

١٤ البنك الدولي، ٢٠١٦.

١٥ بنك البيانات التابع للبنك الدولي، ٢٠١٧.

١٦ البنك الدولي، ٢٠١٧.

١٧ للاطلاع على المناقشات الهامة حول مختلف أشكال مشاركة المغتربين في أوضاع النزاع، انظر، على سبيل المثال، فان هير، ٢٠١١.

١٨ لمراجعة الأدلة البحثية حول هذه القضايا، انظر، على سبيل المثال، اللجنة الاستشارية للهجرة، ٢٠١٤.

١٩ انظر Ruhs and Anderson, 2010.

٢٠ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٣.

## سلسلة تقارير الهجرة العالمية

نُشر أول تقرير عن الهجرة العالمية في المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠٠٠، باعتباره إصداراً منفرداً يهدف إلى زيادة فهم الهجرة من قبل صانعي السياسات وعمامة الجمهور. وقد جاءت مساهمته هذه في سياسة الهجرة، فضلاً عن دراسات الهجرة، في الوقت المناسب، بناءً على نجاحه انطلقت سلسلة تقارير الهجرة العالمية. ومنذ سنة ٢٠٠٠، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تسعة تقارير عن الهجرة العالمية (انظر الإطار الوارد أدناه)، وأصبحت تمثل سلسلة المنشورات الرائدة للمنظمة. ويتواصل تركيز التقارير الأهم على جعل هذه المساهمة مُجدية ودقيقة وقائمة على الأدلة، لزيادة فهم الهجرة من قبل صانعي السياسات والممارسين والباحثين وعمامة الناس.

### تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٠٠

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٠٣: إدارة الهجرة - التحديات والاستجابات للأشخاص المتنقلين

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٠٥: تكاليف وفوائد الهجرة الدولية

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٠٨: إدارة حراك العمالة في الاقتصاد العالمي المتطور

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٠: الهجرة المستقبلية: بناء القدرات من أجل التغيير

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١١: التواصل الفعال بشأن الهجرة

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه و تنمية المهاجرين

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٥: المهاجرون والمدن: شراكات جديدة لإدارة التنقل

### تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨

وفي زمنٍ يزداد فيه القلق بشأن الهجرة، ويزداد تعقيدها وترابطها مع العديد من قضايا السياسة العامة الأخرى، تزداد ضرورة الحفاظ على مساهمة هذه السلسلة من أجل فهم الهجرة. لكن مع ازدياد بروز الهجرة، تزداد مختلف مظاهرها وعملياتها المعقدة، بما في ذلك العمليات عبر الوطنية. فليس من الصعب فهم الارتباك الذي قد يشعر به الناس أحياناً تجاه ما قد يقرأونه في وسائل الإعلام حول الهجرة، إذ إن بعضها قد يربك القراء بدلاً من أن يوضح بطريقة متوازنة بعضاً من تعقيدات "اتساع نطاق الهجرة". لذا، تم تنقيح سلسلة التقارير بشأن الهجرة العالمية من أجل التركيز على مساهمتين رئيسيتين بالنسبة للقراء، وهما:

- الجزء الأول: معلومات أساسية عن الهجرة والمهاجرين (بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالهجرة).
- الجزء الثاني: تحليل متوازن قائم على الأدلة لقضايا الهجرة المعقدة والناشئة.

ونعتمد أن يقدم الجزء من تقارير الهجرة العالمية الحالي والمستقبلي معلومات عامة تساعد على تفسير أنماط الهجرة وعملياتها على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلاً عن رؤى وتوصيات بشأن القضايا الرئيسية التي سيواجهها صناع السياسات أو تلك التي يتناولونها قريباً. كما يعدّ تنقيح هذه السلسلة أيضاً اعترافاً بأنه بتزايد التركيز على الهجرة وتعقيدها، قد تغفل التقارير التي تقتصر على موضوع واحد، جزئياً أو كلياً، من شأن التغييرات الأوسع نطاقاً التي تحدث في تحولات الهجرة على الصعيد العالمي. لذلك من شأن سلسلة تقارير تعنى بشأن الهجرة العالمية أن توفر معلومات عامة عن الهجرة والمهاجرين إلى جانب تحليلات لقضايا أكثر موضوعية، وأن تكون مصدراً مهماً لعدد أكبر من الناس. بالإضافة إلى ذلك، ندرك أن قدرة المنظمة الدولية على نشر المواد المتعلقة بالهجرة توفر فرصاً كبيرة لتقديم تقارير مواضيعية خارج سلسلة تقارير الهجرة العالمية (انظر، على سبيل المثال، المناقشة في الفصل الرابع بشأن منشورات المنظمة الدولية للهجرة المتعلقة بالبحوث).

وثمة اعتبار آخر لهذه السلسلة، يتمثل في "القيمة المضافة" المقصودة. بوصفها منظمة حكومية دولية، ومنظمة جديدة تنتسب إلى الأمم المتحدة، من المهم أن تضمن المنظمة الدولية للهجرة خدمة تقرير الهجرة العالمية الجمهور بتوفير

معلومات وتحليلات مُجدية، ومتاحة، وصحيحة، ودقيقة، ومتوازنة. وتتعترف المنظمة الدولية للهجرة بالمواد المنشورة الهامة الموجودة حول الهجرة، وبالتالي يجب أن يكون تقرير الهجرة العالمية بمثابة مرجع هام حول الهجرة، قادر على الاستفادة من مجموعة الأدلة والمعارف القائمة. وبالنظر إلى العمل الأخير بشأن إدارة الهجرة، مثل إطار حوكمة الهجرة، الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة ومؤشر حوكمة الهجرة (المعروف الآن بمؤشرات حوكمة الهجرة)، (الذي تم إعداده بالتعاون مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، تعد ضرورة تجنب الازدواجية أو التداخل أمراً مهماً. لذا، أعيدت صياغة سلسلة تقارير الهجرة العالمية لتقديم تركيز استراتيجي على القضايا المعقدة والناشئة، التي تواجه واضعي السياسات المتعلقة بالهجرة، بدلا من وصف أو تقييم السياسة والحوكمة الحالية بشأن الهجرة. والمقصود من هذه السلسلة استكمال العمل القائم وليس تكراره.

## تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠١٨

تعدّ هذه الطبعة من تقرير الهجرة العالمية الأولى من نوعها، في سلسلة منقحة، تهدف إلى المساهمة بشكل أفضل في فهم قضايا الهجرة الحالية والاستراتيجية. ويتضمن الجزء الأول المعنون «البيانات والمعلومات الأساسية المتعلقة بالهجرة، فصولا عن اتجاهات الهجرة العالمية وأنماطها؛ والأبعاد والتطورات الإقليمية؛ ومناقشة المساهمات الأخيرة في بحوث الهجرة وتحليلها من قبل الأوساط الأكاديمية، ومجموعة واسعة من المنظمات المختلفة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة. وقد أنتجت المنظمة الدولية للهجرة هذه الفصول الثلاثة على صعيد المؤسسة، مستفيدة أساساً من التحليلات التي أجراها خبراء المنظمة الدولية للهجرة ومُمارسوها ومسؤولوها في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى بيانات من مجموعة واسعة من المنظمات ذات الصلة .

أما الفصول الستة في الجزء الثاني، فهي من تأليف الباحثين التطبيقيين والأكاديميين العاملين في مجال الهجرة والتنقل.

وهي تشمل مجموعة من «قضايا الهجرة المعقدة والناشئة» بما في ذلك، المسائل التالية:

- وضع أطر لحوكمة عالمية بشأن الهجرة الدولية؛
- العلاقة بين الهجرة والتغير السريع في مستويات وأنواع الروابط عبر الوطنية؛
- وجهات نظر المهاجرين حول رحلاتهم؛
- إعداد تقارير إعلامية عن الهجرة والمهاجرين؛
- العلاقات بين الهجرة والتطرف العنيف؛
- المهاجرون والمدن.

ولئن كان اختيار هذه المواضيع حتماً انتقائياً وغير موضوعي، فإن جميع الفصول الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير تتصل مباشرة ببعض من أبرز وأهم المناقشات حول الهجرة في العالم اليوم. ويكمن العديد من هذه المواضيع في صميم المشاكل المحيرة التي تواجه صناعات السياسات في سعيهم إلى صياغة استجابات فعالة ومتناسبة وبناء لقضايا السياسات العامة المعقدة المتعلقة بالهجرة. وبالتالي، تهدف الفصول إلى إثراء المناقشات الحالية والمستقبلية بشأن السياسات بتوفير تحديد واضح للقضايا والأسئلة الرئيسية، ولمحة عامة نقدية للبحوث والتحليلات ذات الصلة، ومناقشة الآثار المترتبة على البحوث ووضع السياسات في المستقبل. وليس المقصود من الفصول أن تكون إلزامية، بمعنى الدعوة إلى «حلول» سياسية معينة، لكنها زاخرة بالمعلومات، ومفيدة لمناقشات قد تكون محل نزاع كبير يحول دون حلول «يسيرة». وفي العديد من الفصول، أبرزت ضرورة صياغة استجابات متعددة الأوجه تأخذ في الاعتبار الأدلة ذات الصلة فضلا عن القضايا الاستراتيجية الناشئة باعتبارها حاسمة بالنسبة لسياسة الهجرة وممارستها.

وتعدّ جميع فصول تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠١٨ مستقلة بذاتها ويمكن تحميلها إلكترونياً كل فصل وكل مساهمة على حدة. بيد أن هناك عدداً من المواضيع والمسائل الهامة والشاملة التي تمت مناقشتها في جميع أجزاء التقرير. فعلى سبيل المثال، من المسائل الرئيسية المتكررة في التقرير: التغيرات الهامة في الهجرة وأثارها، فضلاً عن المناقشات العامة والسياساتية بشأن المهاجرين، على امتداد الأماكن (على سبيل المثال بين مختلف البلدان والمناطق)، والمجموعات الديموغرافية (حسب الجنس والعمر مثلاً)، و/أو عبر مستويات مختلفة من الحوكمة (التمييز، على سبيل المثال، بين السياسات والمناقشات على مستوى المدن، المحافظات، الدول، ومناطق العالم، وعلى الصعيد العالمي). ويهدف تركيز التقرير على إبراز الاختلافات الجغرافية والديموغرافية والسياسية إلى، توفير صورة أكثر تمييزاً بل وأدق للهجرة العالمية من الصور المبسطة للغاية والمضللة في كثير من الأحيان للهجرة العالمية التي رسمتها أحياناً تقارير وسائل الإعلام الشعبية. ولكي تكون المناقشات العامة والسياساتية بشأن قضايا الهجرة العالمية أكثر فعالية وقائمة على الأدلة، يجب إدراك هذه التغيرات الهامة ومراعاتها. وتتمثل المسألة الرئيسية الثانية التي تم نقاشها وإبرازها في التقرير بأن الهجرة ليست ظاهرة منعزلة يمكن تحليلها ومناقشتها وتنظيمها دون النظر في مجموعة من الارتباطات الوثيقة فيما بين المسائل التالية:

- «المكان» (على سبيل المثال، بين سياسات مختلف البلدان) ونطاق ومستويات الحوكمة (مثل الربط بين هياكل الإدارة على صعيد المدن والأقاليم والدول وهياكل الإدارة فوق الوطنية والعالمية)؛
- أنواع الهجرة وفئاتها وسياساتها (النظر مثلاً في الصلة، والخطوط الرفيعة التي تفصل غالباً بين الهجرة من أجل العمل أو الحماية أو الأسباب العائلية، أو لأجل الدراسة).
- «الزمان» (مثلاً فيما بين تدفقات الهجرة المؤقتة والدائمة والسياسات)؛
- الهجرة والسياسات العامة الأوسع نطاقاً (مثل سياسات سوق العمل، وسياسات الرعاية الاجتماعية، والتعليم والتدريب، وسياسات الإسكان، وما إلى ذلك).

وتعتبر هذه الصلات والروابط أموراً حاسمة لفهم مسألة الهجرة والتنقلات العالمية ومعالجتها.

وبوجه عام، يشير تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠١٨ بالتالي إلى أنه، للاستفادة على نحو أفضل من الهجرة وتنظيمها على نحو أكثر فعالية، يجب إدراك الاختلافات الجغرافية والديموغرافية والجيوسياسية الهامة لقضايا الهجرة ومراعاتها، فضلاً عن الاعتراف بالروابط العديدة القائمة بين التحليل ورسم السياسات بشأن الهجرة. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار الأساسية واضحة من عدة جوانب، غالباً ما يتم تجاهلها في المناقشات العامة، والمناقشات المتعلقة بالسياسات بشأن الهجرة والمهاجرين في جميع أنحاء العالم. ينبغي، على عكس ذلك، أن تكون في صميم المناقشات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك المناقشات الدولية الحالية بشأن كيفية صياغة اتفاق عالمي جديد بشأن الهجرة، فضلاً عن اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. وتبرز مختلف فصول هذا التقرير الأفكار والآثار الرئيسية المتعلقة بهذين الاتفاقيين العالميين.

## الجزء الأول

يقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن البيانات والاتجاهات العالمية بشأن المهاجرين الدوليين (الأعداد) والهجرة الدولية (التدفقات). كما يُقدم مناقشة حول مجموعات معينة من المهاجرين - أي العمال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً - وكذلك عن التحويلات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يبيّن هذا الفصل تنامي بيانات برامج المشاريع المنظمة الدولية للهجرة، خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين المفقودين، والمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وصحة المهاجرين، وإعادة التوطين، وتتبع النزوج، والاعتراق، والاتجار بالبشر. وليست هذه البيانات عامة أو تمثيلية عموماً، لكن من شأنها أن توفر رؤى حول التغييرات التي حدثت في برمجة وعمليات المنظمة الدولية للهجرة على الصعيد العالمي. ويناقش هذا الفصل أيضاً الضغوط والتحديات الرئيسية في البيانات.

وبعد الاستعراض العام، يقدم الفصل الثالث مناقشة للأبعاد الإقليمية الرئيسية للهجرة والتطورات التي تطرأ عليها. وتركز المناقشة على ستة مناطق عالمية كما تطبق ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. وبالنسبة لكل من هذه المناطق، يشمل التحليل ما يلي:

(١) نظرة عامة ومناقشة موجزة للإحصاءات الرئيسية المتعلقة بالسكان؛ (٢) وصفا موجزا «للسمات والتطورات الرئيسية» فيما يخص الهجرة في المنطقة، استنادا إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والتحليلات، بما في ذلك من المنظمات الدولية والباحثين والمحليين. ومن أجل مراعاة تنوع أنماط الهجرة والاتجاهات والقضايا داخل كل منطقة من المناطق الست، يرد سردٌ وصفي «للسمات الرئيسية والتطورات الأخيرة» على المستوى دون الإقليمي.

وهناك عدد كبير من البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة يجري الاضطلاع بها ونشرها من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة مثل الأكاديميين والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومراكز الفكر. ويقدم الفصل الرابع نظرة عامة انتقائية على هذه المساهمات، ويركز أساسا على الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، ويغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويمكن للمعرفة المستمدة من التحليل والبحاث الصارمة أن تؤدي دورا هاما في إطلاع الناس، بمن فيهم صناع السياسات والأخصائيون في مجال الهجرة، على العالم المتغير من حولنا، بما في ذلك الهجرة. إن فهم التنوع والطبيعة وخصائص مختلف أنواع البحث والتحليل التي يتم إنتاجها عن مسألة الهجرة أمر مهم بالنسبة للأشخاص الذين قد يدرسون الهجرة أو يعملون على سياسات الهجرة أو في الممارسات المتعلقة بالهجرة أو يحاولون تطوير فهم أفضل للهجرة.

## الجزء الثاني

يناقش الفصل الخامس ، بشكل نقدي، الحوكمة العالمية للهجرة الدولية. ويبدأ هذا الفصل باستعراض بعض القواعد والمؤسسات العالمية الرئيسية ذات الصلة بالحوكمة العالمية للهجرة، ثم يتناول المواضيع الثلاثة التالية والتطورات الأخيرة:

- حوارات ومبادرات هامة مفيدة لبناء الزخم والثقة نحو اتخاذ إجراءات أكبر على الصعيد العالمي؛
- مبادرات محددة تبني أطرا و معايير لتعزيز حماية المهاجرين؛
- إدماج الهجرة الدولية في الاستجابات على الصعيد العالمي بشأن قضايا أخرى.

ويجادل هذا الفصل بأن عملية التشاور والتعاون وبناء الثقة التدريجية التي جرت حتى الآن بيّنت أن التقدم قد يحدث، لكن بطريقة تزايدية. ويشير مؤلفوا الفصل إلى أن هذا التقدم التدريجي يظل الطريق الواعد نحو إدارة أكثر فعالية للهجرة العالمية.

وقد أحدثت التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا النقل والاتصال تغييرا كبيرا في كيفية الوصول إلى المعلومات، والتفاعل عالميا في الوقت الحقيقي. وتؤدي زيادة الاتصال عبر الوطنية إلى تشكيل كيفية تنقل الناس على الصعيد الدولي بطرق لم تكن ممكنة من قبل. ويتناول الفصل السادس ما يعنيه هذا الاتصال عبر الوطني المتزايد بالنسبة للتنقل والهجرة، وكيفية تشكيل العمليات ذات الصلة. وبعد استعراض موجز للتطورات الرئيسية في تكنولوجيا النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد العالمي، يتطرق هذا الفصل إلى كيفية تأثير إمكانية الاتصال عبر الوطنية على عمليات الهجرة بالتأثير على المهاجرين وعلى الجهات الفاعلة من دول ومن غير الدول. ويقدم المؤلفون أمثلة عن كيفية تأثير إمكانية الاتصال عبر الوطنية على هذه الجهات الفاعلة المختلفة في الهجرة، ويختتمون بآثارها على إدارة الهجرة، بما في ذلك الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.



ويناقد الفصل السابع أهمية فهم الهجرة من منظور المهاجرين، عبر الاستماع إلى المهاجرين، والتعلم منهم من خلال البحث الدقيق. ولئن كان جميع المهاجرين يتخذون القرارات قبل وأثناء رحلتهم – وتترتب على بعض القرارات نتائج أكبر مما يترتب على غيرها، بل وقد تنطوي على سيناريوهات تتعلق بالحياة والموت – يركز هذا الفصل أكثر على الناس الذين لديهم وسائل أقل وخيارات محدودة. ويُسْتَهْلَ هذا الفصل بمناقشة موجزة عن تحكّم المهاجرين في زمام أمورهم (أي قدرة المهاجرين على اتخاذ القرارات والخيارات واتخاذ إجراءات بشأنها)، واستمرارية قدرة التصرف هذه التي تفسر الاختلافات في الاختيار عندما يتعلق الأمر بالهجرة. ثم يتناول تحليل أربع قضايا وعوامل رئيسية يمكن أن تكون لها آثار هامة على اعتبارات المهاجرين وقراراتهم أثناء عملية الهجرة: المعلومات (المغلوبة)، والتفضيل في منح التأشيرات، والمخاطر والمكافآت، وضغوط الهجرة. ويستعرض هذا الفصل أيضا التطورات الحديثة في أساليب البحث والتكنولوجيا، التي تجعل البحوث التي تركز على المهاجرين، أكثر قابلية للتطبيق على الصعيد العالمي. ويرى المؤلفون أن فهم أفضل لخيارات المهاجرين بشأن الهجرة ورحلات الهجرة أمر ذو أهمية أساسية لزيادة فعالية وضع السياسات المتعلقة بالهجرة. ويختتم هذا الفصل بالآثار على مبادرات البحوث والسياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دوراً هاماً في تشكيل كيفية تفكير الناس في الهجرة، بما في ذلك صناع السياسات والمهاجرين أنفسهم. ويناقد الفصل الثامن بشكل نقدي التغطية الإعلامية عن الهجرة والمهاجرين. واستناداً إلى البحوث القائمة في بلدان مختلفة، يطرح التحليل أربعة أسئلة أساسية: تنشر وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم عن الهجرة والمهاجرين؟ وما هي آثار هذه التغطية على ما يفكر فيه ويفعله الجمهور وصناع القرار والمهاجرون أنفسهم؟ وكيف تساهم الصحافة نفسها في التغطية؟ وما هي الآثار المترتبة على التجارب الأخيرة لوسائل الإعلام والهجرة، من أجل البحث والممارسة في المستقبل؟ ويرى المؤلفون أن الاختلافات في التغطية الإعلامية للهجرة تعكس جزئياً الاختلافات الكبيرة في كيفية عمل نظم الإعلام في البلدان. فيما تتزايد البحوث حول العلاقات بين وسائل الإعلام والرأي العام والسياسات المتعلقة بالهجرة، يرى المؤلفون أن هناك حاجة إلى المزيد من البحوث في دور وسائل الإعلام في بلدان العبور وبلدان المنشأ – وخاصة البحوث المتعلقة باستخدام المهاجرين، وما يفضلونه من مختلف أنواع وسائل الإعلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لفهم كيفية تأثير مصادر المعلومات على التصورات ومدى هذا التأثير.

وفي جميع أنحاء العالم، يقوم عدد من القادة السياسيين، الذين يعكسون درجات متفاوتة من المشاعر الشعبية، بربط المهاجرين والهجرة بتزايد خطر التطرف العنيف. واعترافاً بأن هذا موضوع حساساً اجتذب اهتماماً كبيراً، يقدم الفصل التاسع تحليلاً للأدلة القائمة بشأن العلاقات بين الهجرة والتطرف العنيف والاقصاء الاجتماعي. ويبدأ هذا الفصل بإلقاء نظرة موجزة على التعريفات والبيانات، والتشديد على وضوح التحليل، ويشير إلى نقص البيانات الموثوقة، ويُبرز التحدي الذي يمثله التمييز بين الرابطة السببية والارتباط. ثم بعد ذلك، يتم وضع تصنيف بسيط للتقاطعات بين الهجرة والتطرف العنيف، باتباع منطق دورة الهجرة من المغادرة إلى الاستقرار، وفي بعض الأحيان إلى العودة. ويختتم هذا الفصل بسلسلة من الآثار الأولية لمواصلة المناقشات بشأن السياسات.

والفصل العاشر هو متابعة لتقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٥، الذي كُرس لموضوع واحد: العلاقة بين الهجرة ومدن العالم. واستناداً إلى أسس تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٥، ينظر الفصل في دور المدينة الحديثة في إدارة الهجرة، معتمداً على بعض البحوث الحديثة حول الطبيعة المتطورة للمدن وأدوارها في العالم. ويشمل ذلك مناقشة «المدن الحلم»، وبشكل أعم أكثر، دور المدن في الاستجابة لتزايد النزوح والهجرة في الآونة الأخيرة. ويرى المؤلفون أن ازدياد تأثير المدن على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وعلى مسارات الهجرة، الدولية والداخلية على السواء، يتطلب اهتماماً أكبر من جانب الباحثين وصانعي السياسات على السواء.

وقد تمّ إعداد تقرير الهجرة العالمية هذا، بصفة عامة، للمساعدة على تعميق فهمنا الجماعي لمختلف مظاهر الهجرة وتعميقاتها. ونأمل أن تكون هذه الطبعة قد أتت بالجديد لجميع القراء، للاستفادة من مضمونها أثناء قيامهم بعملهم أو أثناء الدراسة أو غيرها من الأنشطة.

# الجزء الأول

البيانات والمعلومات عن الهجرة







## الفصل الثاني - الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي عام



### مقدمة

الهجرة البشرية ظاهرة قديمة العهد تمتد إلى الفترات الأولى من تاريخ البشرية. ولا تزال الهجرة الخارجة والهجرة الوافدة في العصر الحديث تتيح فرصاً كثيرة للدول والمجتمعات والمهاجرين. وفي الوقت نفسه، برزت الهجرة في السنوات القليلة الماضية باعتبارها تحدياً سياسياً وسياساتياً حاسماً يطرح قضايا من قبيل الاندماج والنزوح والهجرة الآمنة وإدارة الحدود. وفي عام ٢٠١٥، قُدِّر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي ٢٤٤ مليون شخص على الصعيد العالمي (٣,٣ في المائة من سكان العالم) - مما يشكل زيادة مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كان عددهم يُقدَّر بنحو ١٥٥ مليون شخص (٢,٨ في المائة من سكان العالم).<sup>٢٢</sup> وباتت الهجرة الداخلية أكثر انتشاراً، إذ تشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن أكثر من ٧٤٠ مليون شخص هاجروا داخل بلد مولدهم.<sup>٢٣</sup>

ومن المهم فهم الهجرة الدولية ومختلف مظاهرها من أجل التعامل الفعال مع دينامياتها المتطورة، وإيلاء الاعتبار الكافي في الوقت ذاته لاحتياجات المهاجرين المختلفة والمتنوعة. فقد أضحت التنقل الدولي ممكناً أكثر من ذي قبل، ويعزى جزئياً إلى الثورة الرقمية والتكنولوجيات القادرة على تقليص المسافات وانخفاض تكاليف السفر.<sup>٢٤</sup> وثمة عوامل متعددة تدفع إلى الهجرة تتعلق بالازدهار الاقتصادي وعدم المساواة والديموغرافيا والعنف والنزاع والتغير البيئي. وتهاجر الأغلبية الساحقة من الناس إلى دول أخرى لأسباب مرتبطة بالعمل والأسرة والدراسة، لكن كثيراً من الناس يغادرون ديارهم وبلدانهم لأسباب قاهرة أخرى، مثل النزاع والاضطهاد والكوارث. وعموماً، يشكل السكان النازحون، مثل اللاجئين والنازحين داخلياً، نسبة مئوية قليلة نسبياً من مجموع المهاجرين؛ غير أنهم يحتاجون ويتطلبون في الغالب اهتماماً وعملاً جماعيين لأنهم يعانون ضعف الحال في كثير من الأحيان. وهؤلاء هم أشد الناس حاجة إلى المساعدة في الغالب.

يسعى هذا الفصل، بتركيزه على البيانات والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالهجرة العالمية، إلى مساعدة واضعي السياسات والممارسين والباحثين في مجال الهجرة إلى التوصل إلى فهم أفضل لنطاق الهجرة الأوسع، بتقديم لمحة عامة عن المعلومات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. ويستند الفصل إلى مصادر بيانات جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مركز رصد التشرد الداخلي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة. ويقدم الفصل لمحة عامة عن البيانات والاتجاهات العالمية بشأن المهاجرين الدوليين (أعداد المهاجرين) والهجرة الدولية (التدفقات). ويعرض أيضاً مناقشة بشأن فئات معينة من المهاجرين - وهم العمال المهاجرون واللاجئون وطالبوا اللجوء والنازحون داخلياً - فضلاً عن التحويلات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الفصل الضوء على المجموعة المتزايدة من البيانات الناتجة عن برامج المنظمة الدولية للهجرة، ولا سيما بشأن المهاجرين المفقودين، والمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وصحة المهاجرين، وإعادة التوطين، وتتبع النازحين والمغتربين، والاتجار بالبشر.

٢٢ UN DESA, 2015a

٢٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

٢٤ انظر على سبيل المثال الفصل السادس بشأن الاتصال الإلكتروني عبر الوطني.

وهذه البيانات ليست عالمية ولا عينة تمثيلية عموماً، لكنها تعطي رؤية عن التغيرات التي حدثت في برامج وعمليات على الصعيد العالمي. والمنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الجديدة المعنية بالهجرة والمكلفة بأنشطة لها صلة بجميع المواضيع التي يناقشها هذا الفصل، قادرة على تقديم رؤى إضافية بشأن الهجرة ومختلف دينامياتها، بما في ذلك احتياجات المهاجرين المتنوعة.

ويبرز هذا الفصل أيضاً التحديات التي تعترض إمكانية مقارنة البيانات وتوحيد جمعها، ما من شأنه أن يُعقد إجراء تحليل شامل لاتجاهات الهجرة العالمية. وقد أدت الجهود الحديثة والجهود المتواصلة لجمع البيانات وتحسينها إلى توسيع نطاق البيانات المتاحة بشأن الهجرة. غير أن مسألتي التجزؤ والافتقار إلى التوحيد وإمكانية المقارنة زالتا تشكلاّن تحديين رئيسيين أمام التوصل إلى صورة عالمية حقيقية عن جميع الجوانب الرئيسية للهجرة<sup>٢٥</sup>. وتعريف الهجرة والمهاجرين أمر معقد كذلك، مثلما يرد في النص الإطاري أدناه.

### تعريف الهجرة والمهاجر ومصطلحات رئيسية أخرى

بصرف النظر عن التعاريف العامة لمصطلحي الهجرة والمهاجر، مثل التعاريف الواردة في المعاجم، هناك تعاريف محددة شتى لأهم المصطلحات المتصلة بالهجرة، تشمل المجالات القانونية والإدارية والبحثية والإحصائية<sup>(١)</sup>. ولا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لمصطلحي الهجرة أو المهاجر، إلا أن العديد من التعاريف تحظى بقبول واسع النطاق ووضعت في أوساط مختلفة، مثل التعريفين الواردين في توصيات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨ بشأن إحصاءات الهجرة الدولية (ب).

وتسترشد التعاريف التقنية والمفاهيم والفئات المتعلقة بالمهاجرين والهجرة بالضرورة بعوامل جغرافية وقانونية وسياسية ومنهجية وزمنية وعوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، هناك طرق متعددة يمكن من خلالها تعريف أحداث الهجرة، ومنها ما يتعلق بمكان الميلاد والجنسية ومكان الإقامة ومدتها (ج). وهذه عناصر عامة عندما يتعلق الأمر بتقييم حجم آثار الهجرة والمهاجرين (أي كان تعريفهما) وتحليلها. ونشجع القراء على الرجوع إلى المصادر الأولية المذكورة في هذا الفصل للحصول على معلومات عن التعاريف والتصنيفات المحددة التي تستند إليها البيانات. ويرد في التذييل ألف موجز التعاريف التقنية الرئيسية للمصطلحات المتصلة بالهجرة.

قد يجد القراء أيضاً في معجم الهجرة الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة مرجعاً مفيداً. وهو متاح في مكتبة المنظمة على الإنترنت في العنوان التالي: [www.publications.iom.int/](http://www.publications.iom.int/)

(أ) انظر، على سبيل المثال، Poulain and Perrin, 2001

(ب) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٨.

(ج) انظر، على سبيل المثال، de Beer et al., 2010

٢٥ يمكن أن تكون الملاحظات التوضيحية والمحاذير والقيود والمنهجيات المتعلقة بمصادر بيانات معينة مستفيضة عموماً، ولذلك لم تُدرج في هذا الفصل. غير أن المصادر حُددت تحديداً ووضوحاً كي يتسنى للقراء الرجوع إليها.

## المهاجرون الدوليون: الأعداد والاتجاهات

تُعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديرات لعدد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي. وتستند المناقشة التالية إلى تقديراتها التي أُعدت بناءً على بيانات قدمتها الدول<sup>٢٦</sup>.

تُعرف توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، المهاجر الدولي، بأنه أي شخص غير بلد إقامته المعتاد، وتميَّز بين "المهاجر لفترة قصيرة" (شخص ينتقل إلى بلد خلاف بلد إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولكنها تقل عن سنة واحدة) و"المهاجر لفترة طويلة" (شخص ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن سنة واحدة). غير أن هذا التعريف ليس هو المستخدم في جميع البلدان على صعيد الممارسة العملية<sup>٢٧</sup>. فبعض البلدان، على سبيل المثال، تتبع معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين، فتطبق مثلاً فترات إقامة دنيا مختلفة. وتشكل الاختلافات في المفاهيم والتعاريف، وفي منهجيات جمع البيانات بين البلدان، عائقاً أمام إمكانية المقارنة الكاملة بين الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمهاجرين الدوليين.

تذهب التقديرات عموماً إلى تزايد عدد المهاجرين الدوليين على مدى العقود الأربعة والنصف الماضية. وتشير إلى أن مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير بلد مولدهم بلغ نحو ٢٤٤ مليون شخص في عام ٢٠١٥، مما يمثل زيادة بنحو ١٠٠ مليون شخص مقارنة بعام ١٩٩٠ (حيث كان عددهم آنذاك ١٥٣ مليون شخص)، وبأكثر من ثلاثة أمثال العدد المقدر في عام ١٩٧٠ (٨٤ مليون شخص؛ انظر الجدول ١)<sup>٢٨</sup>. وعلى الرغم من زيادة نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي خلال هذه الفترة، من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس لا يزالون يعيشون في البلد الذي ولدوا فيه. وكان معظم المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥ (حوالي ٧٢ في المائة) في سن العمل (تتراوح أعمارهم بين ٢٠ سنة و٦٤ سنة)، وسُجل انخفاض طفيف في نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (من ١٧ في المائة إلى ١٥ في المائة)، وظلت نسبة المهاجرين الدوليين البالغين من العمر ٦٥ سنة أو أكثر ثابتة منذ عام ٢٠٠٠ (حوالي ١٢ في المائة).

### الجدول ١- المهاجرون الدوليون، ١٩٧٠-٢٠١٥

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين من مجموع سكان العالم
١٩٧٠	٨٤,٤٦٠,١٢٥	٪٢,٣
١٩٧٥	٩٠,٣٦٨,٠١٠	٪٢,٢
١٩٨٠	١٠١,٩٨٣,١٤٩	٪٢,٣
١٩٨٥	١١٣,٢٠٦,٦٩١	٪٢,٣
١٩٩٠	١٥٢,٥٦٣,٢١٢	٪٢,٩
١٩٩٥	١٦٠,٨٠١,٧٥٢	٪٢,٨
٢٠٠٠	١٧٢,٧٠٣,٣٠٩	٪٢,٨
٢٠٠٥	١٩١,٢٦٩,١٠٠	٪٢,٩
٢٠١٠	٢٢١,٧١٤,٢٤٣	٪٣,٢
٢٠١٥	٢٤٣,٧٠٠,٢٣٦	٪٣,٣

المصدر: UN DESA, 2008 and 2015a.

ملحوظة: بلغ عدد الكيانات (مثل الدول والأقاليم والمناطق الإدارية) التي أتاحت بشأنها بيانات في تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2015. Revision of International Migrant Stock 2015. كياناً. وفي عام ١٩٧٠، كان عددها ١٣٥ كياناً.

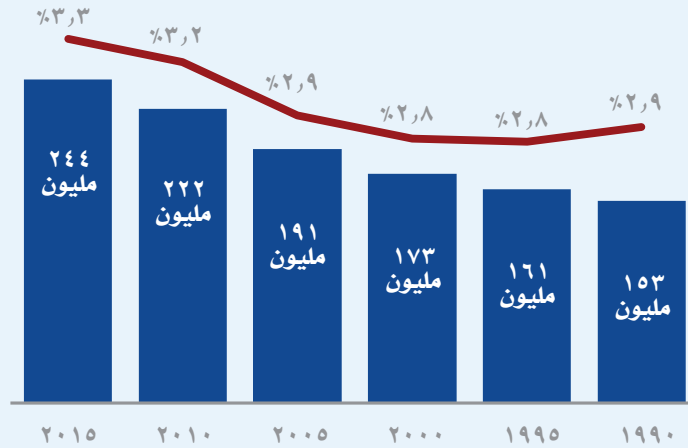
٢٦ تتلقى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البيانات أيضاً من الوحدات الإقليمية والإدارية. وللإطلاع على موجز مصادر بيانات الإدارة ومنهجيتها ومحاذايرها بشأن أعداد المهاجرين، انظر UN DESA, 2015b.

٢٧ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨.

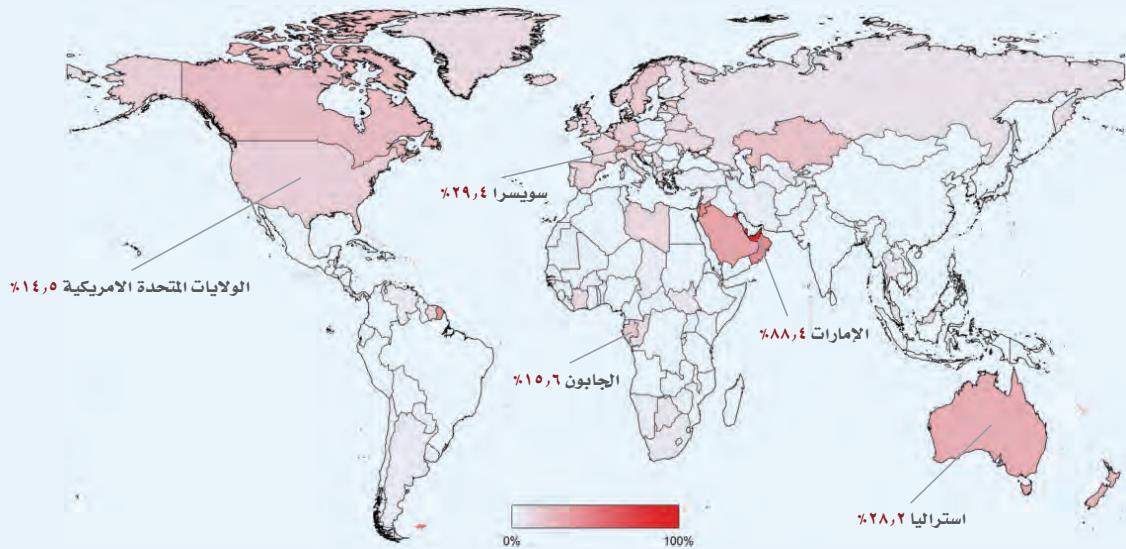
٢٨ UN DESA, 2008.

### لمحة عن المهاجرين الدوليين

زاد عدد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي، لكن نسبتهم من سكان العالم ظلت مستقرة عموماً



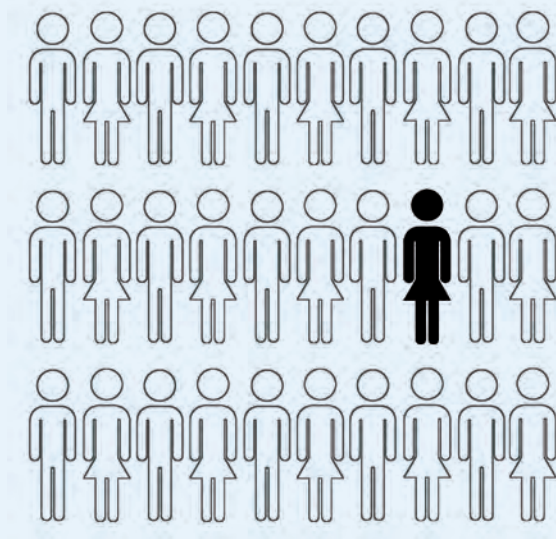
تختلف نسبة المهاجرين اختلافاً شديداً بين جميع أنحاء العالم



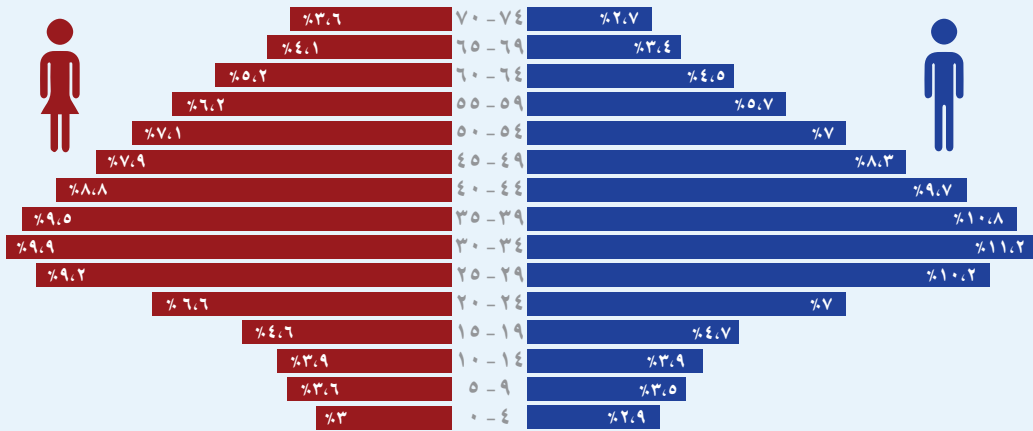
ملحوظة: الأسماء والحدود المبينة على هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من المنظمة الدولية للهجرة.



٢٤٤ مليون مهاجر دولي في عام ٢٠١٥ من مجموع سكان العالم البالغ عددهم ٧,٣ مليار نسمة:  
مهاجر من أصل كل ٣٠ شخصاً



٥٢ في المائة من المهاجرين الدوليين ذكور، و٤٨ في المائة منهم إناث



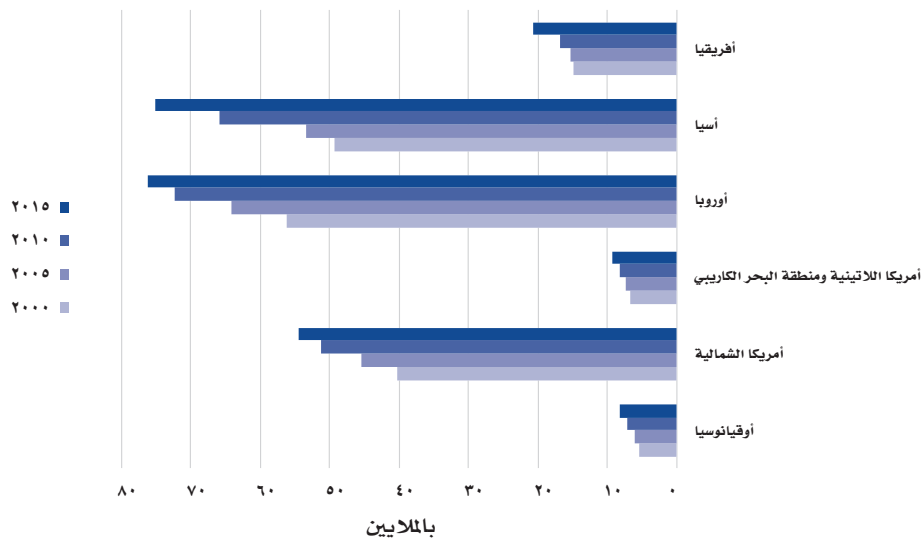
× أغلب المهاجرين الدوليين (٧٢ في المائة) هم في سن العمل (٢٠-٦٤)

× حُدفت الفئة العمرية فوق ٧٥ سنة (الذكور ٤,٥ في المائة، والإناث ٦,٨ في المائة).

ملحوظة: تستند هذه اللمحة إلى رسوم بيانية مستقاة من شعبة بحوث الهجرة ومركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابعين للمنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2017d)، واستُقي جميعها من بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA, 2015a).

استضافت أوروبا حوالي ٧٥ مليون مهاجر في عام ٢٠١٥ وكذلك فعلت آسيا - أي أنهما استقبلتا مجتمعين ٦٢ في المائة من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي (انظر الشكل ١). وتلي هاتين المنطقتين أمريكا الشمالية التي استضافت ٥٤ مليون مهاجر دولي في عام ٢٠١٥ أو ٢٢ في المائة من مجموع المهاجرين في العالم، ثم أفريقيا بنسبة ٩ في المائة، وأمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٤ في المائة، فأوقيانوسيا بنسبة ٣ في المائة. ولدى المقارنة بحجم السكان في كل منطقة، كانت نسبة المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥ الأعلى في أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا حيث شكل المهاجرون الدوليون فيها تباعا ٢١ في المائة و١٥ في المائة و١٠ في المائة من مجموع السكان. وبالمقارنة، فإن نسبة المهاجرين الدوليين ضئيلة إلى حد ما في آسيا وأفريقيا (حوالي ١,٧ في المائة في كل منهما) وأمريكا اللاتينية (١,٥ في المائة). غير أن آسيا هي المنطقة التي سجلت أكبر نمو في عدد المهاجرين المقيمين فيها بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، إذ زاد عددهم بأكثر من ٥٠ في المائة (حوالي ٢٥ مليون شخص، من حيث القيمة المطلقة) .

### الشكل ١- عدد المهاجرين الدوليين، بحسب منطقة الإقامة الرئيسية، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (بالملايين)



المصدر: UN DESA, 2015a. مجموعات البيانات متاحة في الرابط التالي: [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml) (اطلع عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية بلد المقصد الرئيسي للمهاجرين الدوليين منذ عام ١٩٧٠. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الأشخاص المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج بنحو أربعة أمثال - إذ انتقل عددهم من أقل من ١٢ مليون شخص في عام ١٩٧٠ إلى ٤٦,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٥. ووفقاً لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن ألمانيا هي ثاني أكبر بلد مقصد منذ أوائل عام ٢٠٠٥، إذ تجاوز عدد المهاجرين الدوليين المقيمين فيها ١٢ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وقبل عام ٢٠٠٥، كان الاتحاد الروسي ثاني أكبر بلد مضيف للمهاجرين الدوليين لمدة ١٥ عاماً تقريباً، منذ سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٩١. وترد قائمة ببلدان المقصد العشرين الرئيسية للمهاجرين الدوليين في العمود الأيمن من الشكل ٢ أدناه.

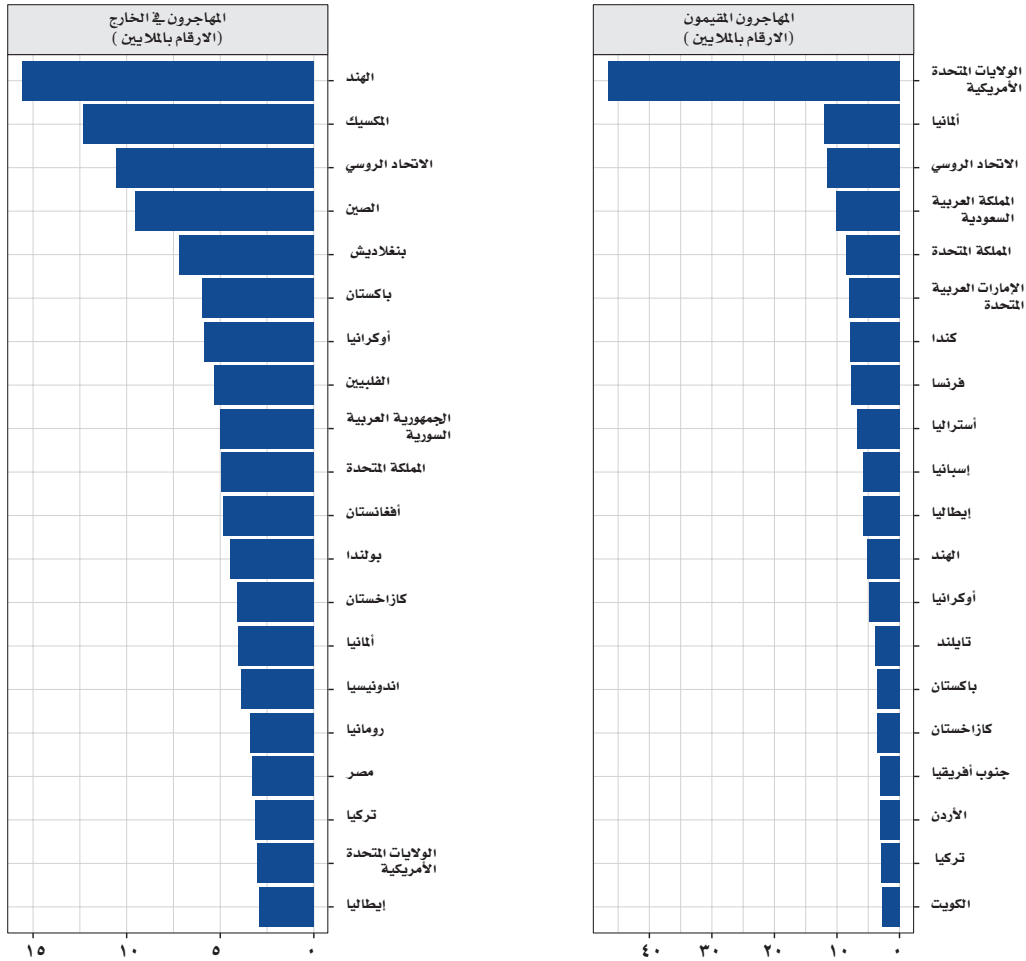
٢٩ UN DESA, 2015a.

٣٠ المرجع نفسه.

٣١ UN DESA, 2015a و UN DESA, 2008.

وترد في العمود الأيسر من الشكل ٢ قائمة ببلدان مصدر المهاجرين الرئيسية. وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي نصف مجموع المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم مولودين في آسيا<sup>٣٣</sup>، ولا سيما في الهند (أكبر بلد منشأ)، والصين، وبلدان أخرى في جنوب آسيا مثل أفغانستان وباكستان وبنغلاديش. وكانت المكسيك ثاني أكبر بلد منشأ، يليها عدد من البلدان الأوروبية التي تضم أعداداً كبيرة من المهاجرين.

### الشكل ٢- بلدان المقصد (العمود الأيمن) وبلدان المنشأ (العمود الأيسر) العشرة الرئيسية للمهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥ (بالملايين)



المصدر: UN DESA، 2015a. مجموعات البيانات المتعلقة بتنقيح عام ٢٠١٥ متاحة في الرابط التالي: [www.un.org/en/de-velopment/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml](http://www.un.org/en/de-velopment/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml) (اطلع عليه في ٢٢

حزيران/يونيه ٢٠١٧).

وفيما يتعلق بتوزيع المهاجرين الدوليين بحسب فئة دخل البلد<sup>٣٣</sup>، كان حوالي ثلثي المهاجرين الدوليين يقيمون في اقتصادات مرتفعة الدخل في عام ٢٠١٥ - أي نحو ١٥٧ مليون شخص. وفي المقابل، كان ٧٧ مليون شخص ممن وُلدوا في الخارج يقيمون في بلدان متوسطة الدخل (حوالي ثلث مجموع المهاجرين)، وحوالي ٩ ملايين شخص يقيمون في بلدان منخفضة الدخل في العام نفسه.

ولا تعكس تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن السكان المولودين في الخارج الوضع من حيث الهجرة أو فئات المهاجرين وفقاً للسياسات المتبعة (مثل الطلاب أو المهاجرين ذوي المهارات العالية أو اللاجئين). فتحديد هذه السمات صعب بطبيعته لعدة أسباب رئيسية. أولاً قد يكون وضع الشخص، من حيث الهجرة سلساً ثم يتغير بسرعة، بسبب الظروف والأطر القانونية والسياساتية السائدة. فعلى سبيل المثال، يدخل العديد من المهاجرين الدوليين الذين قد يوصفون بأنهم "غير حاملين للوثائق اللازمة" أو "غير نظاميين" إلى بلدان بتأشيرات صالحة، ثم يمكنون في البلد خلافاً لما ينص عليه شرط أو أكثر من شروط التأشيرة. وثمة سبل متعددة تجعل الشخص مخالفاً للقانون، مثل عبور الحدود دون ترخيص، أو تجاوز المدة المحددة في التأشيرة تجاوزاً غير قانوني، أو العمل خلافاً لما تنص عليه شروط التأشيرة، أو الميلاد من أبوين في وضع غير نظامي، أو البقاء بعد صدور قرار يرفض منح اللجوء<sup>٣٤</sup>. ثانياً، لدى البلدان أطر مختلفة لسياسات الهجرة وطرق مختلفة لجمع البيانات عن المهاجرين، مما يعقد وضع نهج منسق لتحديد أعداد المهاجرين غير النظاميين على الصعيد العالمي. وتشكل وتيرة التغيير في مجال سياسات الهجرة أيضاً بعداً إضافياً من أبعاد التعقيد، ذلك أن المهاجرين يمكن أن ينزلوا بسهولة إلى وضع يصبحون فيه "نظاميين" أو "غير نظاميين". ويتبع مختلف المحللين أساليب مختلفة لإعداد تقديرات دورية للمهاجرين غير النظاميين. ويبين الجدول ٢ بعض التقديرات الحالية للمهاجرين غير النظاميين في بلدان ومناطق مختارة. ومع ذلك، ينبغي التعامل معها بحذر، ذلك أن عملية التقدير غالباً ما تفتقر إلى الدقة (هناك مثلاً تباين في تقديرات المهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة). ويعكس ذلك جزئياً الطابع الإشكالي لتحديد حجم المهاجرين غير النظاميين، نظراً لطابع السرية الذي يميز الهجرة غير النظامية في كثير من الأحيان، وصعوبة الحصول على البيانات الإدارية المتعلقة بوضع الهجرة، وإمكانية تغيير وضع المهاجر<sup>٣٥</sup>. ويناقش القسم التالي تدفقات الهجرة.

### جاليات الاغتراب أم مجتمعات عبر وطنية؟

يستخدم مصطلح الاغتراب في الأوساط الأكاديمية والسياساتية للإشارة إلى أشخاص (وذريتهم في كثير من الأحيان) منحدرين من بلد معين ويعيشون في الخارج. ومع ذلك، لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لهذا المصطلح. فقد رُئي أن مصطلح المجتمعات عبر الوطنية قد يصف وصفاً أفضل واقع تجارب الهجرة المعاصرة، إذ يمكن أن يقيم المهاجرون روابط بأشخاص في مجتمعاتهم الأصلية أو بمهاجرين في بلدان أخرى ويحافظوا عليها. أما المنظمة الدولية للهجرة فتستخدم مصطلحي الاغتراب والمجتمعات عبر الوطنية مترادفين (IOM, 2017c). انظر التذييل باء للاطلاع على مزيد من النقاش حول مصطلح الاغتراب والصعوبات في تحديد أعداد جاليات الاغتراب على الصعيد العالمي، فضلاً عن عمل المنظمة الدولية للهجرة في هذا المجال.

٣٣ بناءً على تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل، في World Bank Country and Lending Groups. متاح في الرابط التالي: <http://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>.

(World Bank, n.d.a)

٣٤ Gordon et al., 2009

٣٥ Koser, 2010

## الجدول ٢- تقديرات أعداد المهاجرين غير النظاميين في بلدان ومناطق مختارة

البلد/المنطقة	السنة	(مجموع) عدد السكان التقديري	المصدر
أستراليا	٢٠١١	٥٨,٤٠٠	(أ)
الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٨	١,٩ مليون - ٣,٨ ملايين	(ب)
	٢٠٠٨	٨ ملايين	(ج)
ألمانيا	٢٠١٤	١٨٠,٠٠٠ - ٥٢٠,٠٠٠	(د)
اليونان	٢٠١١	٣٩٠,٠٠٠	(هـ)
إسرائيل	٢٠١٥	١٥٠,٠٠٠	(و)
إيطاليا	٢٠٠٨	٢٧٩,٠٠٠ - ٤٦١,٠٠٠	(ب)
الاتحاد الروسي*	٢٠١١	٥ ملايين - ٦ ملايين	(ز)
جنوب أفريقيا	٢٠١٠	٣ ملايين - ٦ ملايين	(ح)
إسبانيا	٢٠٠٨	٣٥٤,٠٠٠	(ط)
المملكة المتحدة	٢٠٠٧	٤١٧,٠٠٠ - ٨٦٣,٠٠٠	(ي)
الولايات المتحدة	٢٠١٤	١١,١ مليون	(ك)
	٢٠١٦	١١,٣ مليون	(ك)

\* تشير التقديرات إلى العمال المهاجرين غير النظاميين.

المصدر: (أ) ANAO, 2013؛ (ب) Clandestino Research Project, 2009a؛ (ج) Frontex, 2010؛ (د) Clandestino Research Project, 2015؛ (هـ) Clandestino Research Project, 2015؛ (و) Fleischman et al., 2015؛ (ز) OECD, 2012a؛ (ح) South African Police, 2012؛ (ط) Service, 2010؛ (ي) Gordon et al., 2010؛ (ك) Krogstad, Passel and Cohn, 2017؛ (ك) 2009.

## تدفقات الهجرة الدولية: التعاريف والأعداد والثغرات

إن البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين متاحة على نطاق واسع، أما البيانات المتعلقة بحركات الهجرة العالمية (التدفقات) فهي محدودة إلى حد بعيد. وتتسم تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتاحة بشأن أعداد المهاجرين على الصعيد العالمي بنطاق واسع وعالمي؛ غير أن قاعدة البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة لا تشمل سوى ٤٥ بلداً<sup>٣٦</sup>. ومن الصعب استقاء البيانات عن تدفقات الهجرة لأسباب عدة. أولاً، من المفهوم عموماً أن تدفقات الهجرة الدولية تشمل تدفقات المهاجرين الوافدين إلى البلدان وتدفقات المهاجرين الخارجين منها، غير أن التركيز انصب بقدر أكبر على تسجيل التدفقات الوافدة. فعلى سبيل المثال، هناك بلدان مثل أستراليا والولايات المتحدة تحسب التنقلات عبر الحدود، لكن بلداناً عديدة أخرى لا تحسب سوى أعداد المهاجرين الوافدين ولا تحسب المغادرين<sup>٣٧</sup>. بالإضافة إلى ذلك، تُستمد بيانات تدفقات الهجرة في بعض البلدان من الإجراءات الإدارية المتعلقة بوضع الهجرة (مثل إصدار تصريح الإقامة أو تجديده أو سحبه)، وتستخدم من ثم مؤشراً بديلاً عن تدفقات الهجرة. وعلاوة على

٣٦. Laczko, 2017

٣٧. Koser, 2010

ذلك، غالباً ما يصعب فصل حركات الهجرة عن السفر لأغراض غير الهجرة، مثل السياحة أو الأعمال التجارية. ويتطلب تتبع حركات الهجرة أيضاً قدراً كبيراً من الموارد والهيكل الأساسية ونظم تكنولوجيا المعلومات/المعرفة. وي طرح ذلك تحديات خاصة للبلدان النامية، ذلك أن لها قدرة محدودة على جمع البيانات المتعلقة بالتنقل والهجرة ومجالات أخرى، وإدارتها وتحليلها والإبلاغ عنها. وأخيراً، تشكل الطبيعة الجغرافية التي تميز العديد من البلدان صعوبات جمة في جمع البيانات عن تدفقات الهجرة. فإدارة الدخول والحدود، على سبيل المثال، صعبة للغاية في بعض المناطق بسبب حدودها (الأرخبيلية أو المعزولة)، وتزداد تعقيداً من جراء ممارسات معتادة من الهجرة غير الرسمية لأغراض العمل.<sup>٣٨</sup>

## تدفقات الهجرة

توجد حالياً مجموعتان دوليتان رئيسيتان من البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة الدولية، كلاهما مستمد من الإحصاءات الوطنية، وهما: مجموعة بيانات تدفقات الهجرة الدولية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة بيانات الهجرة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.<sup>٣٩</sup> وتجمع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منذ عام ٢٠٠٥، بيانات عن تدفقات المهاجرين الدوليين من بلدان مختارة واليهما، استناداً إلى إحصاءات متاحة على الصعيد الوطني. ويتضمن آخر تنقيح (٢٠١٥) بيانات من ٤٥ بلداً يجمع كلها هذه المعلومات (يجمع ٤٣ بلداً منها فقط معلومات عن تدفقات الهجرة الخارجة)، مما يشكل زيادة مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث كان ٢٩ بلداً يفعل ذلك، و عام ٢٠٠٥ حيث لم يتجاوز عددها ١٥ بلداً.<sup>٤٠</sup> ويبعث التقدم المحرز في توسيع مجموعة البيانات على التناؤل؛ غير أن القدرة على تحليل الاتجاهات تظل محدودة.<sup>٤١</sup>

وقد قام الباحثون والمحللون بمحاولات عديدة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتدفقات الهجرة العالمية أو الإقليمية باستخدام التغيرات في بيانات أعداد المهاجرين بدلاً عن بيانات التدفق. وقد اتبع Guy Abel و Nikola Sander مؤخراً نهجاً متطوراً إزاء هذه المسألة، بتحليل التغيرات في أعداد المهاجرين الدوليين لتقدير تدفقات الهجرة، وعرض البيانات باستخدام رسوم دائرية.<sup>٤٢</sup> ويقدم الشكل ٣ تحديداً لهذا العمل بعرض تقديرات تدفقات الهجرة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.<sup>٤٣</sup>

٣٨ Gallagher and McAuliffe, 2016.

٣٩ أسهمت مشاريع أخرى في رصد تدفقات الهجرة على صعيد إقليمي (غير عالمي). وتجدر الإشارة إلى أن مشروع نمذجة الهجرة من أجل التحليلات الإحصائية (Migration Modelling for Statistical Analyses) (المنفذ بتكليف من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) يقيس تدفقات الهجرة (الوافدة والخارجة) فضلاً عن أعداد السكان في أوروبا (Raymer et al., 2011) و (de Beer, van der Erf and Raymer, 2009). ويعرض مشروع النمذجة المتكاملة للهجرة الأوروبية (Raymer et al., 2013) (Integrated Modelling of European Migration) بوجه خاص بيانات تدفق المهاجرين بين بلدين مصنفة حسب السن ونوع الجنس، لكنه يقتصر أيضاً على بلدان أوروبا.

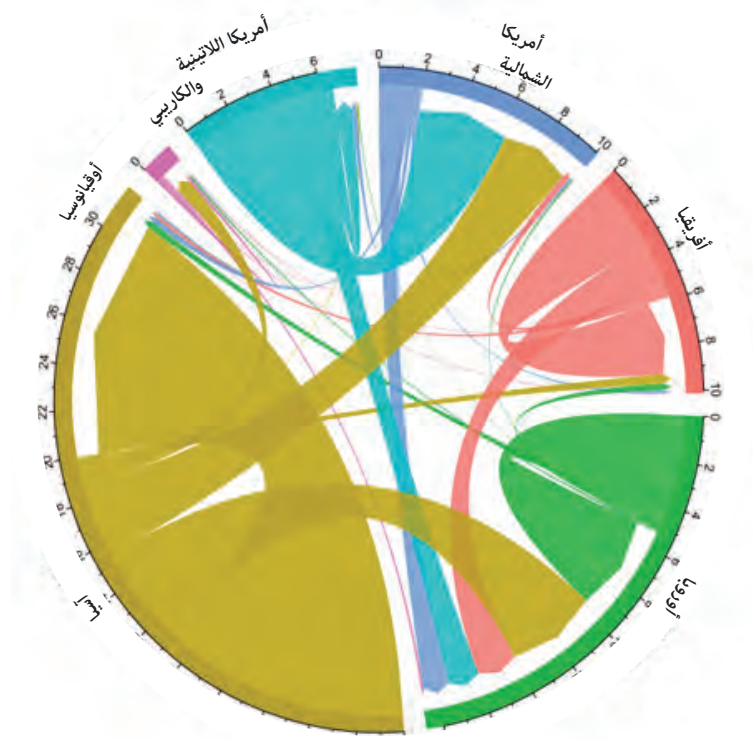
٤٠ لمعرفة بيانات تدفقات المهاجرين التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة البلدان المحددة المشمولة بها، يرجى الاطلاع على UN DESA, 2015c.

٤١ للاطلاع على موجز مصادر البيانات المتعلقة بتدفقات المهاجرين التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة منهجيتها ومحاذاها، انظر UN DESA, 2015d.

٤٢ Abel and Sander, 2014.

٤٣ أعدّه Guy Abel في عام ٢٠١٧.

## الشكل ٣- تقديرات تدفقات الهجرة الإقليمية، ٢٠١٠ - ٢٠١٥



المصدر: UN DESA, 2015a. مجموعات البيانات المتعلقة بتنقيح عام ٢٠١٥ لتدفقات الهجرة الدولية من بلدان مختارة وإليها متاحة في الرابط التالي: [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/migrationflows.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/migrationflows.shtml).

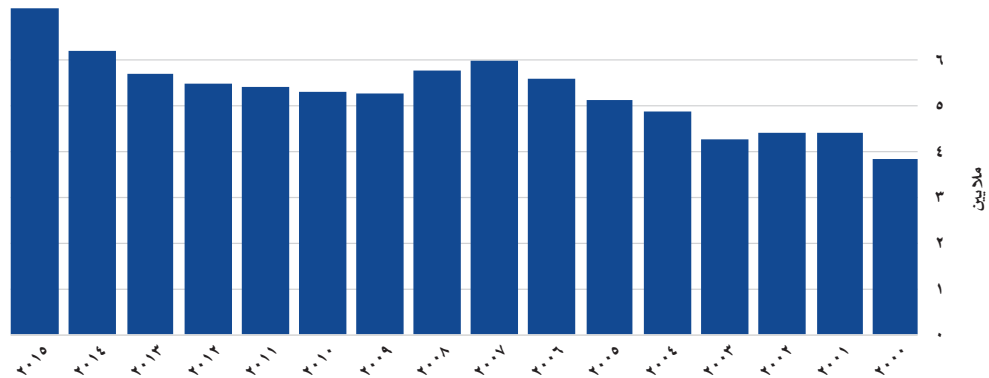
ملحوظة: يُبين رأس السهم اتجاه التدفق. ويُحدد عرض ذيل السهم حجم التدفق. والأرقام المبينة على المحور الخارجي، التي تشير إلى حجم تدفقات الهجرة، هي بالملايين. فبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ مثلاً، سُجّلت زيادة بنحو ٤ ملايين شخص في عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية المولودين في آسيا

وتُجمع بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدفقات الهجرة منذ عام ٢٠٠٠، مما يتيح إمكانية محدودة لتحليل الاتجاهات، على النحو المبين في الشكل ٤ (وإن كانت البيانات غير موحدة، كما هو مبين في الملحوظة الواردة أسفل الشكل). وتشير تقديرات البيانات إلى أن تدفقات الهجرة الوافدة الدائمة إلى بلدان المنظمة انتقلت من ٣,٨٥ ملايين في عام ٢٠٠٠ إلى ٧,١٣ ملايين في عام ٢٠١٥، وشهدت فترات مؤقتة خلال الأزمة المالية العالمية (الشكل ٤). وكانت ألمانيا بلد المقصد الرئيسي من بين بلدان المنظمة في عام ٢٠١٥، حيث وفد إليها خلاله أكثر من مليوني مهاجر دولي جديد (أكثر من ضعف المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٠)، وتليها الولايات المتحدة (أكثر بقليل من مليون مهاجر)، والمملكة المتحدة (حوالي ٤٨٠,٠٠٠ مهاجر جديد).

٤٤ يستند هذا القسم الفرعي إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الهجرة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي متاحة في OECD, 2015. وللاطلاع على بيانات إضافية عن تدفقات المهاجرين وبيانات أخرى عن المهاجرين في بلدان المنظمة، انظر OECD, n.d.a.

٤٥ هذه هي بلدان المنظمة الرئيسية من حيث التدفقات الوافدة الدائمة من الرعايا الأجانب، التي أُتيحت بشأنها بيانات في عام ٢٠١٥.

### الشكل ٤- التدفقات الوافدة من الرعايا الأجانب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الهجرة الدائمة، ٢٠٠٠-٢٠١٥ (بالملايين)



المصدر: OECD, 2015.

ملحوظة ١: هذه البيانات ليست موحدة، ولذلك فهي مختلفة عن الإحصاءات المتعلقة بتدفقات الهجرة الوافدة الدائمة إلى بلدان مختارة الواردة في تقرير المنظمة بشأن آفاق الهجرة الدولية لعام ٢٠١٦ (OECD's International Migration Outlook 2016) (OECD, 2016a و2016b).

ملحوظة ٢: فيما يلي البلدان الخمسة والثلاثون التي تُدرج عادة في إحصاءات المنظمة: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، فنلندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان. وفي بعض السنوات، لا تُتاح البيانات عن بلدان معينة: فقد أُتيحَت البيانات عن ٣١ بلداً في عام ٢٠٠٠، و٣٣ بلداً في عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة باليونان لم يُبلغ عنها منذ عام ٢٠١٢، كما لم يُبلغ عن البيانات المتعلقة بتركيا منذ عام ٢٠١٠.

### تصنيف بيانات تدفق الهجرة حسب الجنس والعمر

لا توجد لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيانات عن الخصائص العمرية والجنسية لتدفقات الهجرة الدولية. وتُعرض في تقرير Abel, Samir and Sander (د) منهجية لتصنيف تدفقات الهجرة بين بلدين حسب الجنس باستخدام بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن أعداد المهاجرين. ويقدم Raymer et al (ه) تقديرات تدفق الهجرة بين بلدين حسب الجنس والعمر، لكن هذه التقديرات لا تشمل إلا البلدان الأوروبية. وأخيراً، أعدَّ Nawrotzki and Jiang (و) تقديرات صافي تدفقات الهجرة بين بلدين مصنفة حسب العمر والجنس لعام ٢٠٠٠؛ وترد المعلومات في مجموعة بيانات الهجرة الدولية المستقاة بناءً على النموذج الديموغرافي المجتمعي (CDM) (IM) والمتاحة للعموم. وتتاح أيضاً إحصاءات عن تدفقات الهجرة بين بلدين في قاعدة البيانات الخاصة بمحددات الهجرة الدولية (DEMIG) من بلد لآخر، التي تتضمن بيانات تدفقات الهجرة بين بلدين عن زهاء ٣٤ بلداً خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠١١. وتوفر قاعدة البيانات أيضاً تفاصيل عن نوع الجنس، حيثما كان ذلك متاحاً.

(د) Abel, Samir and Sander, 2013.

(ه) Raymer et al., 2013.

(و) Nawrotzki and Jiang, 2015.



وعادة ما تشمل البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة، من النوع المذكور أعلاه، الأشخاص الذين هاجروا (أو يقيمون) على نحو نظامي بناءً على تأشيرة أو تصريح دخول. ومعظم تلك البيانات لا يشمل تدفقات الهجرة غير النظامية التي تنطوي على "التنقل خارج إطار القواعد التنظيمية لبلدان الإرسال والعبور والاستقبال".<sup>٤٦</sup>

ومن المهم التمييز في هذا الصدد بين (تدفقات) الهجرة غير النظامية و(أعداد) المهاجرين غير النظاميين، لأنهما مترابطان، لكنهما مختلفان من الناحيتين المفاهيمية والعملية، وإن كان المصطلحان يُستخدمان مترادفين في كثير من الأحيان، وهو استخدام خاطئ<sup>٤٧</sup>. وكما دُكر سابقاً في هذا الفصل، قد يدخل شخص، مثلاً، إلى بلد دخولاً نظامياً بتأشيرة صالحة (فلا يكون دخول غير نظامي)، ثم يبقى مدة تتجاوز ما هو محدد في شروط التأشيرة أو خلافاً لشروطها، وهكذا يصبح مهاجراً غير نظامي. وقد نوقشت تقديرات (أعداد) المهاجرين غير النظاميين في القسم السابق. وللإطلاع على مزيد من المناقشات بشأن تدفقات الهجرة غير النظامية، انظر التذييل جيم.

### الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

ينطوي الاتجار بالأشخاص في كثير من الأحيان على تنقل داخل البلدان أو عبر الحدود الدولية. وفي سياقات مختلفة، يمكن أن يقع المهاجرون (بمن فيهم العمال واللاجئون وطالبوا اللجوء والنازحون داخلياً) ضحايا للاتجار بالبشر. غير أن جمع البيانات جمعاً منهجياً يثير إشكالات وتبقى التقديرات العالمية للاتجار بالبشر محدودة نظراً للطبيعة السرية لهذا النشاط وقلة الإبلاغ عنه. وللحصول على معلومات عن البيانات المتاحة، وكذلك عن عمل المنظمة الدولية للهجرة في هذا المجال، انظر التذييل دال.

ولا توجد بيانات عالمية عن تهريب المهاجرين براً وجواً وبحراً. وكثيراً ما تعطي المآسي المتعلقة بالمهاجرين المهريين لمحة رئيسية عن النطاق المحتمل لهذه التنقلات وما يرتبط بها من أوجه الضعف. وبُذلت في السنوات الأخيرة جهود لاستعراض البيانات والبحوث المتاحة (انظر، على سبيل المثال، McAuliffe and Laczko, 2016 إقراراً بالحاجة إلى فهم أفضل لديناميات تهريب المهاجرين). انظر التذييل ألف للإطلاع على تعريفي مصطلحي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

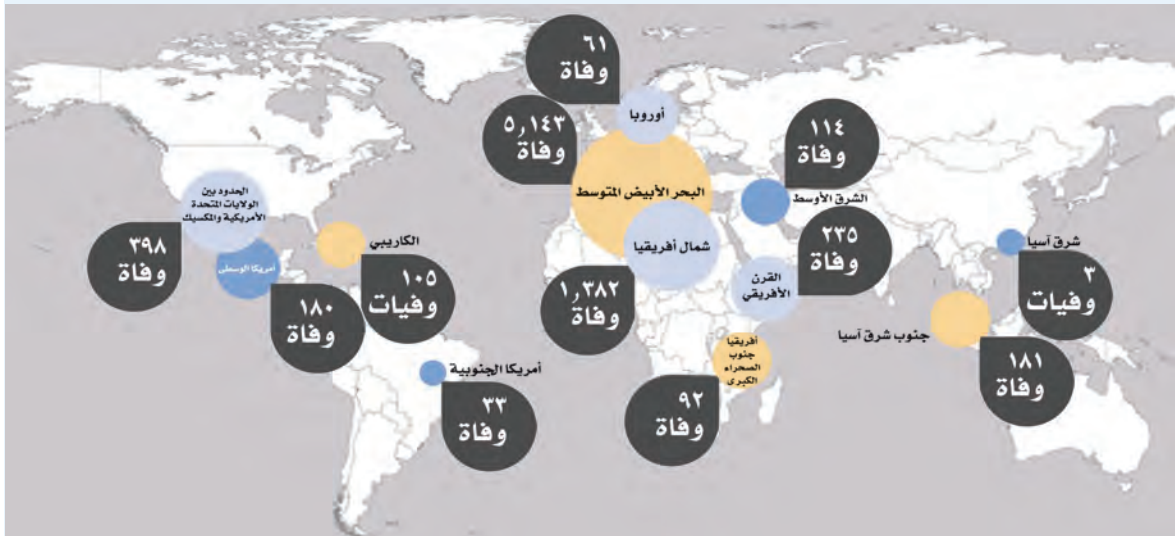
### وفيات المهاجرين ومشروع المنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين المفقودين

في أعقاب الأحداث المأساوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حيث تذهب التقديرات إلى وفاة ٣٦٨ مهاجراً إبان غرق قاربين بالقرب من جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، بدأت المنظمة الدولية للهجرة بجمع وتجميع المعلومات عن المهاجرين الذين يلقون حتفهم أو يُفتقدون على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم، في إطار مشروعها بشأن المهاجرين المفقودين. وتُجمع المعلومات عن وفيات المهاجرين يومياً وتُتاح على قاعدة البيانات الشبكية الخاصة بمشروع المهاجرين المفقودين، التي يديرها مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة. ويقدم المشروع أيضاً تحليلاً للمسائل والبيانات المتعلقة بوفيات المهاجرين. وتشمل مصادر البيانات السجلات الرسمية لحرس السواحل والمعنيين بإجراء الفحوص الطبية، والقصص الإعلامية، وتقارير المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والمقابلات مع المهاجرين. وهناك صعوبات كبيرة في جمع البيانات. فمعظم الوفيات، على سبيل المثال، تُسجل في صفوف المهاجرين الذين يسافرون

سفرًا غير نظامي يكون في الغالب بحراً، أو في المناطق النائية (التي يختارها المهاجرون لتفادي اكتشافهم)، مما يعني عدم العثور على جثثهم. وقليلة هي المصادر الرسمية التي تجمع بيانات عن وفيات المهاجرين وتتيحها للعموم. وقد يطرَح الاعتماد على شهادات المهاجرين والمصادر الإعلامية مشكلة أيضاً بسبب الافتقار إلى الدقة ونقص نطاق التغطية.

ووفقاً لمشروع المنظمة بشأن المهاجرين المفقودين، توفي ٧,٩٢٧ مهاجراً في جميع أنحاء العالم أو فقدوا في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٦ في المائة على عدد المهاجرين المتوفين أو المفقودين المسجل في عام ٢٠١٥ (٦,٢٨١). وزاد عدد المهاجرين المتوفين والمفقودين المسجل في البحر الأبيض المتوسط بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦، إذ انتقل من ٣,٧٨٥ مهاجراً في عام ٢٠١٥ إلى ٥,١٤٣ مهاجراً في عام ٢٠١٦. وسُجِّل في البحر الأبيض المتوسط أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع حالات المهاجرين المتوفين والمفقودين التي وثقها المشروع في كلتا السنتين. وسُجِّلَت ١,٤٠٠ حالة وفاة وفقدان مهاجرين في شمال أفريقيا في عام ٢٠١٦، ولا سيما بسبب قساوة البيئة الطبيعية والعنف والإيذاء، وظروف النقل الخطيرة، والمرض والجوع. وترد أدناه الأرقام المتعلقة بمناطق أخرى.

### حالات وفاة المهاجرين أو فقدانهم المسجلة في جميع أنحاء العالم، ٢٠١٦



المصدر: IOM, n.d.i.

ملحوظة: تشير الأرقام إلى الوفيات التي حدثت أثناء عملية الهجرة. ولا تعكس جميع الأعداد إلا الحوادث التي علمت بها المنظمة الدولية للهجرة. ولا يزال عدد مجهول من الوفيات غير مبلغ عنه، ولذلك تشمل هذه البيانات التقديرات الدنيا. وتضم الأرقام الجثث التي عُثِرَ عليها والمهاجرين المفقودين الذين يُفترض أنهم لقوا حتفهم. والأسماء والحدود المبينة على هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولا رسمياً من المنظمة الدولية للهجرة.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن مشروع المهاجرين المفقودين، انظر <https://missingmigrants.iom.int/about>. وتضاف باستمرار مصادر بيانات جديدة، وتتواصل الجهود لتحسين جمع البيانات على الصعيد العالمي. وللإطلاع على مناقشة للتحديات التي تعترض جمع البيانات عن وفيات المهاجرين، انظر <http://missingmigrants.iom.int/methodology>.

## برامج المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج

تنفذ المنظمة الدولية للهجرة برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج منذ عام ١٩٧٩. ويشمل الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى المهاجرين من خلال هذه البرامج مجموعة من الأنشطة تتألف عادة مما يلي: تقديم المشورة قبل المغادرة من جديد، وشراء تذاكر الطائرة، والمساعدة الإدارية والمساعدة في السفر، والمساعدة حيثما أمكن على إعادة الإدماج.

وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، ساعدت المنظمة في المتوسط ٣٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً من خلال تلك البرامج. وبموازاة ارتفاع حجم الهجرة في السنوات الأخيرة، ازداد عدد العائدين زيادة كبيرة. وفي عام ٢٠١٦، قدم الدعم في إطار تلك البرامج إلى ٩٨,٤٠٣ مهاجرين عائدين من ١١٠ بلدان مضيضة أو بلدان عبور إلى ١٦١ بلد منشأ أو إقليم منشأ. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ (٦٩,٥٤٠). وشكلت النساء ٣٢ في المائة والأطفال ٢٧ في المائة من المستفيدين من تلك البرامج في عام ٢٠١٦، الذين بلغ عددهم ٩٨,٤٠٣ مستفيدين. وكان أكثر من ٣ في المائة من هؤلاء العائدين من ضحايا الاتجار، أو أطفالاً مهاجرين غير مصحوبين بذويهم أو مهاجرين ذوي احتياجات صحية. وتلقى حوالي ٣٩,٠٠٠ مستفيد دعماً مالياً نقداً و/أو عيناً، قبل المغادرة أو لدى الوصول إلى بلد المنشأ أو إقليم المنشأ.

البلدان المضيضة/بلدان العبور العشرة الرئيسية وبلدان/أقاليم المنشأ العشرة الرئيسية للمستفيدين من برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (٢٠١٦)

البلدان المضيضة أو بلدان العبور	بلدان أو أقاليم المنشأ
ألمانيا	ألبانيا
٥٤,٠٠٦	١٧,٩٧٦
اليونان	العراق
٦,١٥٣	١٢,٧٧٦
النمسا	أفغانستان
٤,٨١٢	٧,١٠٢
النيجر	صربيا
٤,٧٨٨	٦,٩٧٨
هولندا	كوسوفو/قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤
٤,٦٣٥	٥,٨٨٩
بلجيكا	إثيوبيا
٤,١١٧	٥,٦٧٥
اليمن	جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً
٢,٥٩٤	٤,٩٨٦
فنلندا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢,١١٦	٤,٤٨٥
جيبوتي	أوكرانيا
١,٨٠٣	٣,٤٣٨
النرويج	الاتحاد الروسي
١,٤٥٩	٢,٠٥٨

وكما هو مبين في الجدول أعلاه، عاد أغلب المستفيدين من برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (٨٣ في المائة)، في عام ٢٠١٦، من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، ولا سيما من ألمانيا واليونان والنمسا وهولندا وبلجيكا. وزاد عدد العائدين من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا من ٥٥,٨٥١ عائداً في عام ٢٠١٥ إلى ٨١,٦٧١ في عام ٢٠١٦. وتشير الاتجاهات الأخيرة أيضاً إلى تزايد حالات العودة فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها حالات العودة من بلدان العبور. ففي عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، شكلت حالات العودة من النيجر والمغرب إلى بلدان من قبيل الكاميرون وغينيا وغينيا-بيساو والسنغال أكثر من ٦ في المائة من مجموع هذه الحالات على الصعيد العالمي. وكانت أهم مناطق المنشأ للمستفيدين من تلك البرامج في عام ٢٠١٦ هي جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية ووسط آسيا (٤٩ في المائة من المجموع)، وآسيا والمحيط الهادئ (١٦ في المائة)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٦ في المائة). وشكلت بلدان وأقاليم المنشأ العشرة الرئيسية مجتمعة ٧٢ في المائة من إجمالي عدد المستفيدين من تلك البرامج.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر و [www.iom.int/assisted-voluntary-return-and-reintegration](http://www.iom.int/assisted-voluntary-return-and-reintegration) و [www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/DMM/AVRR/AVRR-2016-Key-Highlights.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/AVRR/AVRR-2016-Key-Highlights.pdf).

## العمال المهاجرون

تشير آخر التقديرات المتاحة بشأن أعداد العمال المهاجرين على الصعيد العالمي، التي تستند إلى بيانات عام ٢٠١٣، إلى وجود حوالي ١٥٠,٣ مليون عامل مهاجر، وهو ما يمثل أقل قليلاً من ثلثي مجموع المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي (٢٣٢ مليوناً) في العام نفسه<sup>٤٨</sup>. ولدى المقارنة بمجموع المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي ممن هم في سن العمل - أي الأشخاص البالغين ١٥ سنة أو أكثر (٢٠٧ ملايين) - يشكل العمال المهاجرون أكثر من ٧٠ في المائة. غير أن من المرجح ألا تكون هذه الأرقام العالمية مقدرتها حق تقديرها، لأسباب شتى<sup>٤٩</sup>. وثمة تقديرات عالمية سابقة بشأن العمال المهاجرين (٣٦-٤٢ مليون في عام ١٩٩٥، ٨٦,٢ مليون في عام ٢٠٠٠، و ١٠٥,٥ ملايين في عام ٢٠١٠)، لكن منظمة العمل الدولية تلاحظ أن هذه التقديرات لا يمكن أن تقارن بأرقام عام ٢٠١٣، بسبب الاختلافات في التعاريف والتغيرات في المنهجية ومصادر البيانات.

وفي عام ٢٠١٣، كان معظم العمال المهاجرين - أي ما يقدر بنحو ١١٢,٣ مليون شخص (٧٥ في المائة) - في البلدان المرتفعة الدخل، و٣٤,٤ مليون شخص (٢٣ في المائة) في البلدان المتوسطة الدخل. ولم يذهب سوى نحو ٢ في المائة من العمال المهاجرين إلى بلدان المقصد المنخفضة الدخل. وكانت نسبة العمال المهاجرين من إجمالي القوى العاملة في فئات الدخل المجمعة منخفضة نسبياً (حوالي ١,٤ في المائة)، وكذلك كانت حالها تماماً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، لكنها كانت أكبر بكثير (١٦,٣ في المائة) في فئة البلدان المرتفعة الدخل.

وتجاوز عدد العمال المهاجرين عدد العاملات المهاجرات بحوالي ١٧ مليون عامل في عام ٢٠١٣، إذ بلغ عددهم ٨٣,٧ مليون عامل (٥٥,٧ في المائة) ووصل عددهن إلى ٦٦,٦ مليون عاملة (٤٤,٣ في المائة)، في سياق ضم فيه الذكور عدداً أكبر من المهاجرين الدوليين في سن العمل (١٠٧,٢ ملايين مهاجر مقابل ٩٩,٣ مليون مهاجرة). انظر الجدول ٣ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

## الجدول ٣- العمال المهاجرون، حسب الجنس ومستوى دخل بلدان المقصد (٢٠١٣)

المجموع العالمي	البلدان المرتفعة الدخل		البلدان المتوسطة الدخل				البلدان المنخفضة الدخل							
	المجموع	الذكور	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث				
١٥٠,٣	٨٣,٧	٦٦,٦	١١٢,٣	٥٠,١	٦٢,١	١٧,٥	٧,٢	١٠,٤	١٦,٩	٧,٥	٩,٤	٣,٥	١,٨	١,٨
١٠٠	٥٥,٧	٤٤,٣	٧٤,٧	٣٣,٣	٤١,٣	١١,٦	٤,٨	٦,٩	١١,٢	٥,٠	٦,٣	٢,٤	١,٢	١,٢

المصدر: استناداً إلى ILO, 2015.

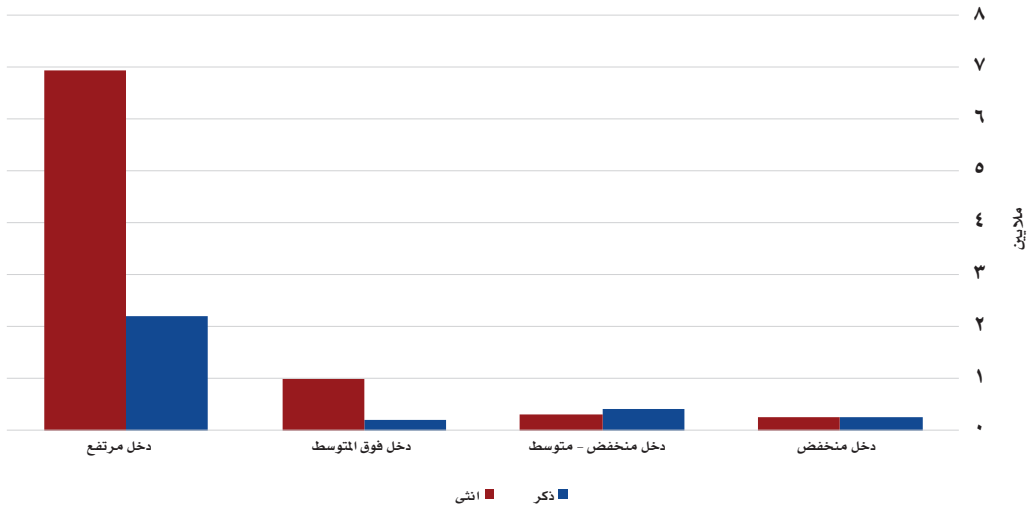
وكان معظم العمال المهاجرين يعملون في قطاع الخدمات في عام ٢٠١٣ (١٠٦,٨ ملايين شخص أو ٧١,١ في المائة). أما البقية فكانوا يعملون في الصناعة التحويلية والبناء (٢٦,٧ مليون شخص أو ١٧,٨ في المائة) والزراعة (١٦,٧ مليون شخص أو ١١,١ في المائة). وشكّل العمال المنزليون حوالي ٨ في المائة من مجموع العاملين في قطاع الخدمات الذين تجاوزت نسبتهم ٧٠ في المائة.

٤٨ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى تقرير منظمة العمل الدولية 2015، ILO. لذا يُرجى الرجوع إلى هذه الوثيقة للاطلاع على الملاحظات التوضيحية وتحليل أعمق والقيود والمحاذير المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة. ويوجه أعم، ترد المعلومات عن عمالة المولودين في الخارج الموجودين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المرجع OECD, n.d.b.

٤٩ انظر على سبيل المثال ILO, 2015.

وفي عام ٢٠١٣، كان عدد العمال المنزليين المهاجرين يقدر بنحو ١١,٥ مليون شخص، يمثلون أكثر من ١٧ في المائة من مجموع العمال المنزليين (٦٧,١ مليون شخص) وأكثر من ٧ في المائة من جميع العمال المهاجرين. ومن أصل مجموع العمال المنزليين المهاجرين البالغ عددهم ١١,٥ مليون شخص، بلغ عدد الإناث ٨,٤٥ ملايين وعدد الذكور ٣,٠٧ ملايين. وكانت الأغلبية الساحقة من العمال المنزليين المهاجرين تقيم في البلدان المرتفعة الدخل؛ وهذا ينطبق على الإناث والذكور معاً (انظر الشكل ٥). ويكتسي عمل المنظمة الدولية للهجرة في مجال صحة المهاجرين، على النحو الذي ترد مناقشته في الإطار أدناه، أهمية خاصة بالنسبة للعمال المهاجرين واللاجئين (الذين ترد مناقشة بشأنهم في القسم التالي).

### الشكل ٥- العمال المنزليون المهاجرون حسب مستوى دخل بلد المقصد وحسب الجنس في عام ٢٠١٣ (بالملايين)



المصدر: ILO, 2015.

### عمل المنظمة الدولية للهجرة في مجال صحة المهاجرين

تضطلع المنظمة الدولية للهجرة ببرامج الصحة الوقائية والعلاجية عن طريق شعبتها المعنية بصحة المهاجرين. وبناءً على طلب من حكومات البلدان المستقبلة، تقدم المنظمة تقييمات الصحة البدنية والعقلية للمهاجرين قبل مغادرتهم، سواء لأغراض إعادة التوطين أو العمالة الدولية أو للحصول على تأشيرات مؤقتة أو دائمة. وتشمل الخدمات المحددة اختبار الكشف عن داء السل ومكافحته؛ واختبارات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والزهري والتهاب الكبد؛ والفحوص البدنية؛ وخدمات التشخيص المخبري؛ وخدمات المرافقة الطبية؛ والتحصين قبل المغادرة.

تسهم هذه التقييمات الصحية في توسيع قاعدة المعرفة الوبائية المتعلقة بفئات محددة من المهاجرين، مما يتيح وضع برامج وتدخلات صحية قائمة على الأدلة. وتُجمع البيانات جمعاً موحداً ومركزياً بين المكاتب القطرية التابعة للمنظمة، مما يُمكنها أيضاً من تقليص الوقت اللازم لتجهيز البيانات، وحفظ الموارد، ودمج جميع الأنشطة الصحية الخاصة بالمهاجرين على الصعيد القطري. وتعمل المنظمة أيضاً على تطوير مستودع للبيانات الطبية لتسهيل تحليل البيانات التشغيلية الحالية والسابقة.

وفي عام ٢٠١٥، أجرت المنظمة أكثر من ٣٤٦,٠٠٠ تقييم صحي للمهاجرين في أكثر من ٨٠ بلداً، شملت المهاجرين الوافدين (٦٥ في المائة) واللاجئين (٣٥ في المائة). وأجريت غالبية التقييمات في آسيا (٤٥ في المائة)، تليها أفريقيا (٢٩ في المائة)، فالشرق الأوسط (١٤ في المائة) ثم أوروبا (١٣ في المائة). وفي عام ٢٠١٦، أجرت المنظمة حوالي ٤٥٠,٠٠٠ تقييم صحي (شمل ٥٢ في المائة منها المهاجرين الوافدين، و٤٨ في المائة اللاجئين)، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وأجريت هذه المرة أيضاً غالبية التقييمات في آسيا (٣٥ في المائة)، تليها أفريقيا (٣٠ في المائة). ثم الشرق الأوسط (٢٣ في المائة)، وأوروبا (١٢ في المائة). وتتسق هذه الأرقام مع نمو مطرد في عدد أنشطة التقييم الصحي على الصعيد العالمي التي أجرتها المنظمة على مدى السنوات الخمس السابقة.

واعتباراً من عام ٢٠١٢، عملت المنظمة مع وكالات الولايات المتحدة الأمريكية على وضع وتنفيذ برنامج لتلقيح اللاجئين المتوجهين إلى الولايات المتحدة في سياق برنامج الولايات المتحدة لقبول اللاجئين. وسعى البرنامج إلى التلقيح في مرحلة مبكرة من عملية إعادة التوطين لحماية اللاجئين من العديد من الأمراض الشائعة التي يمكن الوقاية منها بالتلقيح. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان هذا البرنامج قد نُفذ في أكثر من ١٢ بلداً. وبوجه عام، نُفذ البرنامج بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ في ٢١ بلداً، حيث تلقى أكثر من ٢١٥,٠٠٠ لاجئ لقاحاً واحداً أو أكثر.

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن عمل المنظمة في مجال صحة المهاجرين، انظر [www.health.iom.int](http://www.health.iom.int).

## التحويلات

التحويلات هي حوالات نقدية أو عينية يرسلها المهاجرون مباشرة إلى أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية. ويجمع البنك الدولي بيانات عالمية عن التحويلات، على الرغم من الثغرات الهائلة في البيانات واختلاف التعاريف والتحديات المنهجية في تجميع إحصاءات دقيقة<sup>٥٠</sup>. غير أن بياناته لا تشمل التدفقات غير المسجلة التي تمر عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، ولذلك قد يكون حجم التحويلات العالمية الفعلي أكبر من التقديرات المتاحة<sup>٥١</sup>. وعلى الرغم من هذه القيود، تعكس البيانات المتاحة زيادة إجمالية في العقود الأخيرة، من ١٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وإن كانت السنتان الماضيتان قد شهدتا تراجع حجم التحويلات. فبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، تقلصت تدفقات التحويلات المالية العالمية (الوافدة) بنسبة ٢,٧ في المائة، من ٥٩٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥٨٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ثم تراجعت بنسبة إضافية قدرها ١,٢ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. واتساقاً مع هذا الاتجاه، انخفضت أيضاً التحويلات إلى البلدان النامية (التي تمثل أغلبية مجموع التحويلات العالمية) لمدة سنتين متتاليتين - وهو اتجاه لم يلاحظ منذ ثلاثة عقود، وفقاً للبنك الدولي. ومع ذلك، ولاسيما منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، تجاوزت التحويلات كثيراً مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>٥٢</sup>، التي تُعرّف باعتبارها معونة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ورفاهها<sup>٥٣</sup>.

٥٠ يستند مضمون جزء كبير من هذا القسم الفرعي، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى بيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالهجرة والتحويلات، وهي بيانات متاحة في المرجع World Bank, n.d.b؛ ومنشورات عن هذا الموضوع، متاحة في المرجع World Bank, n.d.c. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن من أهم مصادر المعلومات في هذا الصدد مجموعات بيانات البنك الدولي عن التحويلات السنوية *réorganiserment Brief* (World Bank, n.d.b) و *Migration and Development Brief 26* (World Bank, 2016b) و *Migration and Development Brief 27* (World Bank, 2017a). ويرجى الرجوع إلى هذه المصادر وإلى صفحات البنك الدولي على فيسبوك بشأن الهجرة والتنمية، بما في ذلك أحدث صفحة نشرها في عام ٢٠١٦، للاطلاع على الملاحظات التوضيحية وتحليل أعمق والمحاذير والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة.

٥١ World Bank, 2016a.

٥٢ انظر المرجع نفسه، على سبيل المثال.

٥٣ انظر، على سبيل المثال، المرجع OECD, n.d.c، الذي يتضمن أيضاً بيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وثمة حجم متزايد من العمل الذي يستكشف

وفي عام ٢٠١٦، كانت الهند والصين والفلبين والمكسيك وباكستان (مرتبة تنازلياً) البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية للتحويلات، على أن الصين والهند تجاوزتا البلدان المتبقية إلى حد بعيد، إذ فاق مجموع التحويلات الوافدة ٦٠ مليار دولار إلى كل بلد (انظر الجدول ٤). وتلقى كل بلد من البلدان الثلاثة المتبقية أقل من ٣٠ مليار دولار في العام نفسه. وقد ظل عدد من هذه البلدان في المراتب الأولى في هذا القرن. أما عند النظر إلى التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية في عام ٢٠١٦ هي قبرغيزستان (٣٥,٤ في المائة)، تليها نيبال (٢٩,٧ في المائة)، ثم ليبريا (٢٩,٦ في المائة)، وهايتي (٢٧,٨)، وتونغا (٢٧,٨ في المائة).

وتكاد تكون البلدان المرتفعة الدخل دائماً أهم مصدر للتحويلات المالية. فعلى مدى عقود، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام أكبر بلد مرسل للتحويلات، إذ بلغ إجمالي التدفقات الخارجة منها ٦١,٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، تليها المملكة العربية السعودية (٣٨,٧٩ مليار دولار)، وسويسرا (٢٤,٣٨ مليار دولار). وتشكل الصين، التي يصنفها البنك الدولي ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، مصدراً رئيسياً أيضاً للتحويلات (بالإضافة إلى دورها كأكبر بلد متلق)، إذ بلغت التحويلات الخارجة منها ٢٠,٤٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥. وخامس أكبر بلد مرسل للتحويلات في عام ٢٠١٥ هو الاتحاد الروسي (١٩,٧ مليار دولار). ويقدم الجدول ٤ مزيداً من التفاصيل والاتجاهات.

#### الجدول ٤- البلدان الأولى المتلقية/المرسلة للتحويلات (٢٠١٥-٢٠٠٠) (بمليارات دولارات الولايات المتحدة الحالية)

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات							
٢٠١٥		٢٠١٠		٢٠٠٥		٢٠٠٠	
٦٨,٩١	الهند	٥٣,٤٨	الهند	٢٣,٦٣	الصين	١٢,٨٤	الهند
٦٣,٩٤	الصين	٥٢,٤٦	الصين	٢٢,٧٤	المكسيك	٨,٦١	فرنسا
٢٨,٤٨	الفلبين	٢٢,٠٨	المكسيك	٢٢,١٣	الهند	٧,٥٢	المكسيك
٢٦,٢٣	المكسيك	٢٠,٥٦	الفلبين	١٤,٦٤	نيجيريا	٦,٩٦	الفلبين
٢٣,٣٥	فرنسا	١٩,٩٠	فرنسا	١٤,٢١	فرنسا	٤,٨٦	جمهورية كوريا
١٨,٩٦	نيجيريا	١٩,٧٥	نيجيريا	١٣,٧٣	الفلبين	٤,٨٦	إسبانيا
١٩,٨٥	باكستان	١٢,٧٩	ألمانيا	٦,٨٩	بلجيكا	٤,٥٦	تركيا
١٦,٥٨	مصر	١٢,٤٥	مصر	٦,٨٧	ألمانيا	٤,٤٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥,٣٨	بنغلاديش	١٠,٨٥	بنغلاديش	٦,٦٦	إسبانيا	٣,٦٤	ألمانيا
١٥,٣٦	ألمانيا	١٠,٣٥	بلجيكا	٦,٤٧	بولندا	٣,٦١	المملكة المتحدة

أثار هذا الاتجاه الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ لم تكن تفاصيل عام ٢٠١٦ متاحة وقت نشر التقرير.

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات			
٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٦١,٣٨ الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠,٧٨ الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧,٢٥ الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤,٤٠ الولايات المتحدة الأمريكية
٣٨,٧٩ المملكة العربية السعودية	٢٧,٠٧ المملكة العربية السعودية	١٤,٣٢ المملكة العربية السعودية	١٥,٤٠ المملكة العربية السعودية
٢٤,٣٨ سويسرا	٢١,٤٥ الاتحاد الروسي	١٢,٧١ ألمانيا	٩,٠٤ ألمانيا
٢٠,٤٢ الصين	١٦,٨٨ سويسرا	٩,٩٩ سويسرا	٧,٥٩ سويسرا
١٩,٧٠ الاتحاد الروسي	١٤,٦٨ ألمانيا	٩,٦٤ المملكة المتحدة	٣,٧٧ فرنسا
١٨,٥٦ ألمانيا	١٢,٨٩ إيطاليا	٩,٤٨ فرنسا	٣,٦٨ الإمارات العربية المتحدة
١٥,٢٠ الكويت	١٢,٠٣ فرنسا	٧,٥٥ إيطاليا	٣,٦٥ جمهورية كوريا
١٢,٦٨ فرنسا	١١,٨٦ الكويت	٦,٨٣ الاتحاد الروسي	٣,٢٦ إسرائيل
١٢,١٩ قطر	١٠,٦٤ لكسمبرغ	٦,٧٠ لكسمبرغ	٣,١٧ اليابان
١١,٣٥ لكسمبرغ	١٠,٥٧ الإمارات العربية المتحدة	٦,٦٧ جمهورية كوريا	٣,١٣ هولندا

المصدر: World Bank, n.d.b. (اطلع عليه في أيار/مايو ٢٠١٧).  
ملحوظة: جميع الأرقام واردة بملليارات الدولارات (الاسمية) الحالية.

### اللاجئون وطالبو اللجوء

بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع عدد اللاجئين ٢٢,٥ مليون لاجئ، منهم ١٧,٢ مليون لاجئ مندرجين ضمن لولاية مفوضية اللاجئين و٥,٣ ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ووصل مجموع عدد اللاجئين إلى أعلى نسبة على الإطلاق، على الرغم من تباطؤ معدل نموه السنوي منذ عام ٢٠١٢. وسُجل أيضاً ٢,٨ مليون شخص من طالبي الحماية الدولية الذين ينتظرون البت في وضعهم كلاجئين، ويشار إليهم باسم طالبي اللجوء. وظلت ألمانيا أول بلد متلقٍ لطلبات اللجوء التمهيدية إذ قُدم فيها ٧٢٠,٠٠٠ طلب من أصل حوالي مليوني طلب في عام ٢٠١٦، تليها الولايات المتحدة (٢٦٢,٠٠٠) وإيطاليا (١٢٣,٠٠٠).

وتقدر مفوضية اللاجئين أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة شكلوا في نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ٥١ في المائة من مجموع اللاجئين في العالم. فبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٦، كانت نسبة الأطفال بين مجموع أعداد اللاجئين مرتفعة جداً، وفقاً للبيانات المصنفة المتاحة، إذ تراوحت بين ٤١ في المائة و٥١ في المائة. وظلت نسبة النساء مستقرة نسبياً، إذ تراوحت بين ٤٧ في المائة و٤٩ في المائة خلال الفترة نفسها. واتساقاً مع الديناميات العالمية الأوسع نطاقاً، كان اللاجئون يزدادون في المناطق الحضرية، إذ كان ٦٠ في المائة منهم يقيمون في هذه المناطق في نهاية عام ٢٠١٦.

وقدّم الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلون عنهم قرابة ٧٥,٠٠٠ طلب لجوء فردي في ٧٠ بلداً في عام ٢٠١٦، أي أقل من الطلبات المسجلة في عام ٢٠١٥ التي بلغت عدداً كبيراً لم يسبق له مثيل (٩٨,٤٠٠)، لكنها ظلت تشكل أكثر من ضعف العدد

٥٥ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجعين 2017 و UNHCR 2016. ويرجى الرجوع إلى هاتين الوثيقتين للاطلاع على الملاحظات التوضيحية وتحليل أعمق والمحاذير والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة. وتشكل التقارير السابقة للمفوضية عن الاتجاهات العالمية، فضلاً عن قاعدة بياناتها بشأن إحصاءات السكان (المتاحة في المرجع UNHCR, n.d). مصادر رئيسية للمعلومات.

٥٦ انظر تقرير مفوضية اللاجئين 2017 و UNHCR 2016 للاطلاع على القيود السارية على هذه التقييمات المتعلقة بالعمر والجنس والموقع.

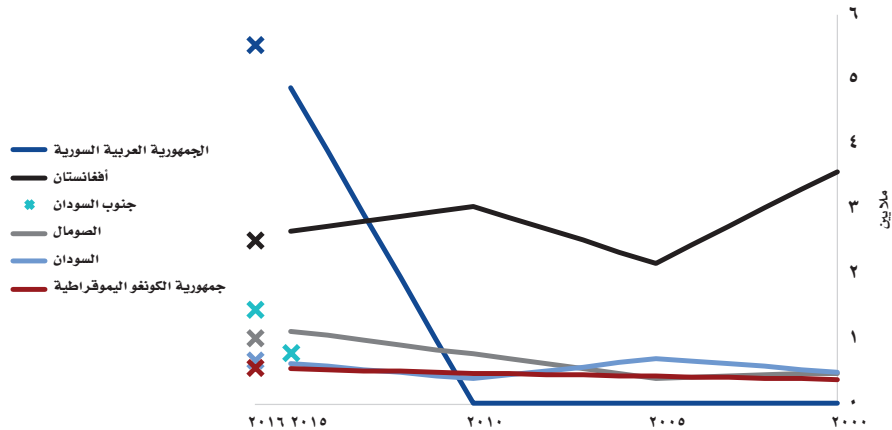


المسجل في عام ٢٠١٤<sup>٧</sup>. واتساقاً مع الاتجاهات العالمية العامة التي اتسمت بها طلبات اللجوء المقدمة، تلقت ألمانيا أكثر من نصف جميع الطلبات المبلغ عنها من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.

وعلى غرار السنوات الأخرى، أسهمت ديناميات النزاعات التي لم تُحل أو النزاعات المتجددة في بلدان رئيسية إسهاماً أكبر من غيرها في الأرقام والاتجاهات الحالية. فقد بلغ عدد اللاجئين المنحدرين من بلدان المنشأ العشرة الرئيسية - وهي الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان والصومال والجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار وإريتريا وبوروندي - حوالي ١٣,٥ مليون لاجئ، أو ٧٩ في المائة من مجموع اللاجئين المندرجين تحت ولاية مفوضية اللاجئين في نهاية عام ٢٠١٦. واستمر العديد من هذه البلدان في كونه من بين المصادر الرئيسية للاجئين لمدة خمس سنوات على الأقل.

أدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى وصول عدد اللاجئين من هذا البلد إلى حوالي ٥,٥ ملايين لاجئ. واستمرت حالة عدم الاستقرار والعنف التي جعلت أفغانستان مصدراً رئيسياً للاجئين لأكثر من ٣٠ عاماً، ذلك أن هذا البلد هو ثاني أكبر بلد منشأ في العالم، إذ يبلغ عدد اللاجئين المنحدرين منه ٢,٥ مليون لاجئ؛ ويمثل هذا العدد انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعدد المسجل في عام ٢٠١٥ (٢,٧ مليون)، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى عدد العائدين من باكستان. وأدت أعمال العنف الواسع النطاق التي اندلعت في جنوب السودان في منتصف عام ٢٠١٦ إلى جعل هذا البلد ثالث أكبر بلد منشأ للاجئين، إذ تجاوز عدد اللاجئين منه ١,٤ مليون لاجئ في نهاية العام. وشكل اللاجئون القادمون من أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان ٥٥ في المائة من مجموع اللاجئين ضمن ولاية مفوضية اللاجئين. ويبين الشكل ٦ اتجاهات أعداد اللاجئين في بلدان المنشأ الرئيسية المختارة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. ويُظهر بوضوح تأثير النزاع السوري؛ ففي عام ٢٠١٠، كانت الجمهورية العربية السورية بلد مصدر لأقل من ٣٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، بينما كانت ثالث أكبر بلد مضيف، إذ كان فيها ١,٠٠٥,٥٠٠ لاجئ، معظمهم من العراق<sup>٨</sup>.

الشكل ٦- عدد اللاجئين بحسب بلدان المنشأ الرئيسية في عام ٢٠١٦ (بالملايين)



المصدر: UNHCR, n.d. (أُطلع عليه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧).

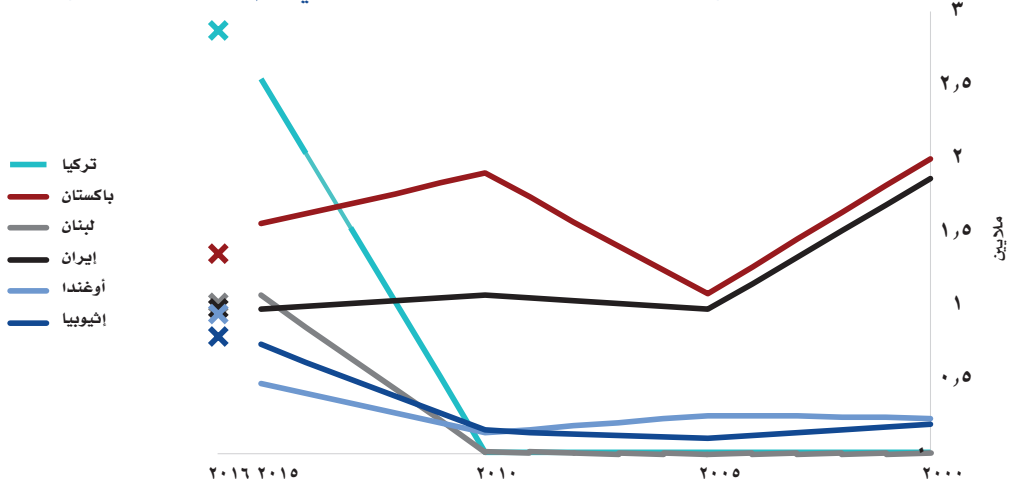
ملحوظة: تشير الخطوط إلى الاتجاهات المسجلة طيلة خمس سنوات، وتشير علامات X إلى بيانات سنة واحدة. وأصبح جنوب السودان بلداً في عام ٢٠١١.

٥٧ انظر UNHCR 2017 لمعرفة السبب الذي يجعل هذه الأرقام تقديرات دنيا.

٥٨ UNHCR 2010.

وفي عام ٢٠١٦، كانت تركيا، للسنة الثالثة على التوالي، أكبر بلد مضيف في العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها ٢,٩ مليون لاجئ، معظمهم سوريون (٢,٨ مليون). وجاء بلدان مجاوران أيضاً - هما الأردن ولبنان - ضمن أكبر ١٠ بلدان مضيضة، مما يعكس نسبة السوريين الكبيرة من بين اللاجئين في العالم. وكانت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية أيضاً من بين أكبر البلدان المضيضة للاجئين، باعتبارهما أكبر بلدين مستقبلين للاجئين من أفغانستان التي تعد ثاني أكبر بلد من بلدان المنشأ. وشكلت أوغندا وإثيوبيا وألمانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا بقية البلدان. واستضافت الغالبية العظمى من اللاجئين البلدان المجاورة. فوفقاً لمفوضية اللاجئين، استضافت أقل البلدان نمواً، مثل إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والكاميرون وكينيا ٢٨ في المائة من المجموع العالمي (٤,٩ ملايين لاجئ). وعندما تقاس نسبة اللاجئين بأعداد سكان البلد، آنذاك فقط تأتي البلدان المرتفعة الدخل مثل السويد (خامسة) ومالطة (تاسعة) ضمن أكبر عشرة بلدان مضيضة للاجئين. ويبين الشكل ٧ اتجاهات أعداد اللاجئين بالنسبة للبلدان المضيضة الرئيسية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥.

الشكل ٧- عدد اللاجئين بحسب البلدان المضيضة الرئيسية في عام ٢٠١٦ (بالملايين)



المصدر: UNHCR, n.d. (اطلع عليه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧).

ملحوظة: تشير الخطوط إلى الاتجاهات المسجلة طيلة خمس سنوات، وتشير علامات X إلى بيانات سنة واحدة.

أحد العناصر الرئيسية من ولاية مفوضية اللاجئين هو السعي إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين. وفي هذا السياق، تجمع المفوضية أيضاً إحصاءات عن الحلول التقليدية الثلاثة: العودة الطوعية، والإدماج على الصعيد المحلي، وإعادة التوطين. ويفضل الكثير حل العودة إلى الوطن. غير أن هناك أسباباً شتى، كما يتضح من الأرقام المعروضة أدناه، تجعل نسبة ضئيلة من اللاجئين فقط هي التي تجد حلاً في أي عام من الأعوام، مما يسهم في إطالة أمد أوضاع اللاجئين الصعبة.

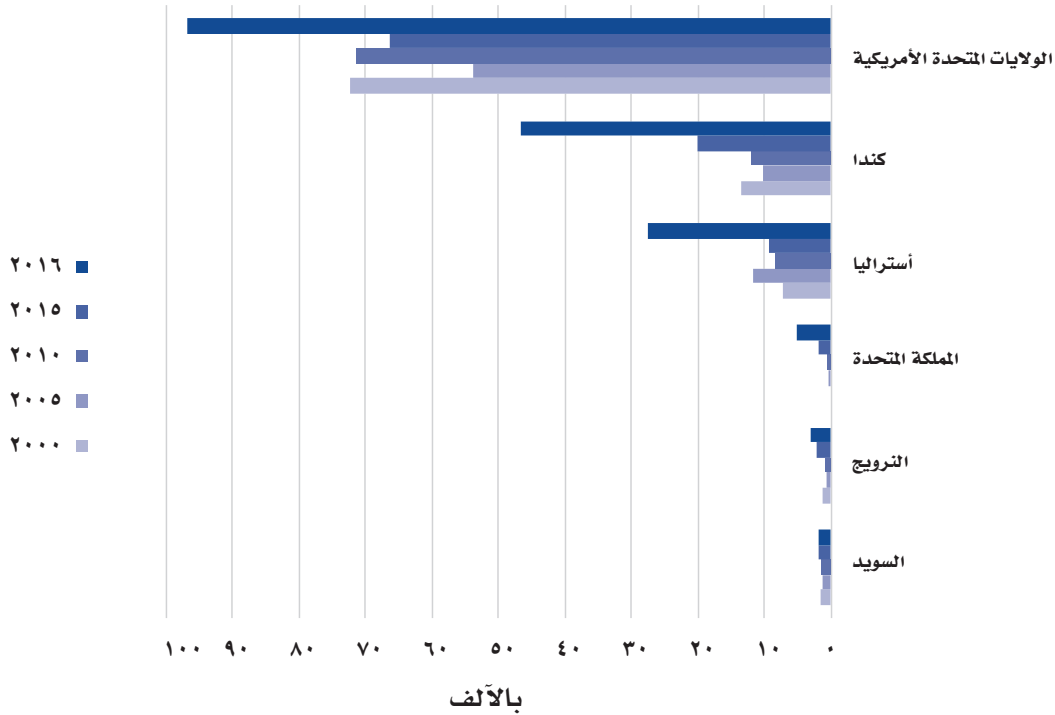
وخلال عام ٢٠١٦، عاد أكثر من ٥٥٠,٠٠٠ لاجئ إلى بلدانهم الأصلية - وهو عدد يشكل أكثر من ضعف عدد العائدين في عام ٢٠١٥ وزيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة. وتوجّه معظم العائدين (٣٨٤,٠٠٠) إلى أفغانستان، قادمين أساساً من باكستان. وأسهمت النزاعات المطولة والمتجددة في انخفاض مستويات العودة الطوعية، إذ بلغت مستوياتها في الفترة بين عامي ٢٠١١

و٢٠١٥ نسبة ١٠ في المائة فقط من مجموع العائدين على مدى العقدين الماضيين.

وهناك تحديات عديدة أمام تقييم أعداد المستفيدين من الإدماج على الصعيد المحلي، لكن تقديرات المفوضية تشير إلى أن ٢٣ بلداً أبلغ في عام ٢٠١٦ عن تجنيس لاجئ واحد على الأقل (مقارنة بـ ٢٨ بلداً في عام ٢٠١٥)، ليصل مجموع اللاجئين المجنسين إلى ٢٣,٠٠٠ في ذلك العام (مقارنة بـ ٣٢,٠٠٠ في عام ٢٠١٥). وضمت كندا أكبر نسبة إذ جنست حوالي ١٦,٣٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٦ (مقارنة بـ ٢٥,٩٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٥)، وأسهمت فرنسا وبلجيكا والنمسا بالجزء الأكبر من النسبة المتبقية.

وزاد عدد البلدان المشاركة في برامج المفوضية لإعادة التوطين من ٣٣ بلداً في عام ٢٠١٥ إلى ٣٧ بلداً في عام ٢٠١٦؛ ووضعت دول في أوروبا وأمريكا اللاتينية، على وجه الخصوص، برامج جديدة لإعادة التوطين، أو تعهدت بالتزامات جديدة بإعادة التوطين. وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظلت بلدان إعادة التوطين التقليدية، وهي أستراليا وكندا والولايات المتحدة، تنفذ معظم عمليات إعادة توطين اللاجئين في العالم. وفي عام ٢٠١٦، قُبل نحو ١٩٠,٠٠٠ لاجئ لإعادة توطينهم على الصعيد العالمي، مما يمثل زيادة بنسبة ٧٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ (١٠٧,١٠٠). وشكل اللاجئون السوريون والكونغوليون والعراقيون والصوماليون أهم المستفيدين. ويقدم الشكل ٨ لمحة عامة عن إحصاءات إعادة التوطين في البلدان الرئيسية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦.

الشكل ٨- عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في بلدان إعادة التوطين الرئيسية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ (بالآلاف)



المصدر: UNHCR, n.d. (اطلع عليه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

## دور المنظمة الدولية للهجرة في إعادة التوطين

تضع المنظمة الترتيبات اللازمة لسفر اللاجئين على نحو آمن ومنظم عن طريق برامج إعادة التوطين، فضلاً عن الأشخاص الآخرين موضع الاهتمام ممن هم معرضون للخطر ويتنقلون عبر مسارات إنسانية أخرى. وإلى جانب البرامج التقليدية لإعادة توطين اللاجئين وبرامج السماح بالدخول لأسباب إنسانية، تنفذ دول إضافية أشكالاً أخرى من إجراءات السماح بالدخول، أو تبدي اهتماماً بتنفيذها، مثل التأشيرات الممنوحة لدوافع إنسانية، والرعاية الخاصة، والمنح الأكاديمية، ومخططات تنقل اليد العاملة. وتشير بيانات المنظمة بشأن التنقل في سياق المساعدة في إعادة التوطين إلى العدد الإجمالي من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام الذين يسافرون تحت رعاية المنظمة من مختلف بلدان المغادرة إلى وجهات شتى في جميع أنحاء العالم خلال فترة معينة.

وخلال السنتين ٢٠١٥ و٢٠١٦، دعمت المنظمة حوالي ٤٣ دولة في تنفيذ مبادرات إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية ومبادرات النقل في أكثر من ١٤٠ بلداً من بلدان المغادرة، إذ نفذت عمليات كبرى في إثيوبيا والأردن وأفغانستان وتايلند وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والعراق وكينيا ولبنان وماليزيا ونيبال. وفي عام ٢٠١٥، سافر ١٢٦,٨٦٧ شخصاً إلى ٣٠ دولة برعاية المنظمة في سياق المساعدة في إعادة التوطين؛ وشكل السوريون والبورميون والعراقيون والأفغان والصوماليون معظمهم. وفي عام ٢٠١٦، سافر ٢٠٤,٩٣٧ شخصاً إلى ٣٩ دولة برعاية المنظمة في سياق المساعدة في إعادة التوطين؛ وشكل السوريون والكونغوليون والعراقيون والأفغان والصوماليون معظمهم. ولا يتغير التوزيع الجنساني من سنة إلى أخرى، إذ يعاد توطين ٥١ في المائة من الذكور و٤٩ في المائة من الإناث في بلدان ثالثة. وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، زادت عمليات إعادة التوطين السنوية التي تنفذها المنظمة بأكثر من ١٠٣ في المائة، إذ شملت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص في وضعية هشه في عام ٢٠١٠، وقرابة ٢٥٥,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى إعادة توطين السوريين في حالات الطوارئ والسماح بدخول المترجمين العراقيين والأفغان بموجب تأشيرات الهجرة الخاصة. وسُجلت زيادة في إعادة توطين السوريين في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، لا سيما في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية مثل ألمانيا والسويد.

وبموجب اتفاقات تعاونية، توفر المنظمة لأصحاب المصلحة المعلومات اللازمة وتتبادل البيانات مع الشركاء الرئيسيين مثل مفوضية اللاجئين وبلدان إعادة التوطين والوكالات المعنية. وتعاون المنظمة بانتظام تعاوناً وثيقاً مع المفوضية للتحقق من البيانات الإجمالية المتعلقة بإعادة التوطين وتحسين مواءمتها، ولا سيما الأرقام الخاصة بعمليات المغادرة.

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المنظمة في مجال إعادة التوطين، انظر: [www.iom.int/resettlement-assistance](http://www.iom.int/resettlement-assistance).

## النازحون داخلياً

يجمع مركز رصد النزوح الداخلي البيانات عن نوعين من النزوح الداخلي: حالات النزوح الجديدة التي حدثت خلال فترة معينة، ومجموع عدد النازحين داخلياً في لحظة زمنية معينة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، سُجلت ٣١,٣ مليون حالة نزوح داخلي جديدة في ١٢٥ بلداً. وارتبطت الكوارث الناجمة عن مخاطر سريعة الظهور بأغلبية تلك الحالات، أي ٢٤,٢ مليون حالة نزوح داخلي جديدة في ١١٨ بلداً. وكان النزاع والعنف العام سببين في الحالات المتبقية، أي ٦,٩ ملايين في ٣٧ بلداً. ويؤكد المركز في تقريره الأخير من جديد أوجه التعقيد في تحديد أي من النزاعات والكوارث يشكل السبب المباشر في النزوح، ويبرز الحاجة

٥٩ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجعين IDMC, 2016 و IDMC, 2017. ويرجى الرجوع إلى هاتين الوثيقتين للاطلاع على الملاحظات التوضيحية وتحليل أعمق والمحاذير والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة. وعام ٢٠١٦ هو أول عام أعد فيه مركز رصد النزوح الداخلي تقريراً سنوياً واحداً جامعاً يتضمن أرقاماً عن حالات النزاع والعنف والكوارث. وتشكل تقارير المركز السابقة بشأن التقديرات العالمية (المتاحة في الرابط التالي: [www.internal-displacement.org/globalreport/](http://www.internal-displacement.org/globalreport/)) فضلاً عن قاعدة بياناته العالمية بشأن النزوح الداخلي مصادر رئيسية أخرى للمعلومات.

المتزايدة إلى تحديد طرق أفضل للإبلاغ عن النزوح في سياق دوافع متعددة<sup>٦٠</sup>.

ووصل مجموع عدد النازحين داخلياً على الصعيد العالمي بسبب النزاع والعنف العام في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٠,٣ مليون شخص، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث وصل عددهم إلى ٤٠,٨ مليون شخص - وهو أعلى رقم سجل على الإطلاق منذ أن بدأ المركز عملية الرصد في عام ١٩٩٨. وعلى غرار الاتجاهات المتعلقة باللاجئين (التي نوقشت في القسم السابق)، أدت النزاعات المستعصية والنزاعات الجديدة إلى زيادة مجموع عدد النازحين داخلياً بسبب حالات النزاع والعنف العام بالضعف تقريباً منذ عام ٢٠٠٠، وزيادة حادة في عددهم منذ عام ٢٠١٠. ولا توجد أرقام عن أعداد النازحين بسبب الكوارث على الصعيد العالمي، على الرغم من بذل جهود لمعالجة هذه المسألة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن السنوات التسع التي انقضت منذ عام ٢٠٠٨ شهدت ٢٢٧,٦ مليون حالة نزوح مرتبطة بالكوارث. وتشير بيانات الحالات النموذجية الموثقة في عام ٢٠١٥ أيضاً إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص يعانون من النزوح الطويل الأمد، الذي تتراوح مدته بين عام و٢٦ عاماً.

وأدت النزاعات وأعمال العنف، منذ عام ٢٠٠٣، إلى ٥,٣ ملايين حالة نزوح جديدة في المتوسط سنوياً. وهذا يعني أن حوالي ١٥,٠٠٠ رجلاً وامرأة وطفل يجبرون على مغادرة ديارهم يومياً<sup>٦١</sup>. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، كان المتوسط أعلى من ذلك، إذ بلغ ٧,٦ ملايين شخص سنوياً أو أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص يومياً. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع حالات النزوح الجديدة ٦,٩ ملايين حالة، وهو معدل يندرج بين المتوسطين، ويمثل اتجاهاً تصاعدياً عاماً منذ ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٥، كان اليمن أكثر البلدان تضرراً من حيث حالات النزوح الجديدة (٢,٢ مليون)، تليه الجمهورية العربية السورية (١,٣ مليون) والعراق (١,١ مليون). أما في عام ٢٠١٦، فقد سجل اليمن والجمهورية العربية السورية والعراق (وهي البلدان التي شكلت أكثر من نصف المجموع العالمي من حالات النزوح في عام ٢٠١٥، إذ بلغت ٨,٨ ملايين حالة) أرقاماً أقل بكثير<sup>٦٢</sup>، لكنها ظلت من بين البلدان العشرة الرئيسية في حالات النزوح، على غرار بلدان أخرى كانت في هذه القائمة في عام ٢٠١٥. وتصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت تُعتبر منطقة مهملة فيما يتعلق بأزمة النزوح، القائمة في عام ٢٠١٦ (إذ بلغ عدد النازحين فيها ٩٢٢,٠٠٠ شخص)، تليها الجمهورية العربية السورية (٨٢٤,٠٠٠) والعراق (٦٥٩,٠٠٠). وعند قياس حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف كنسبة من السكان، تصدر الجمهورية العربية السورية القائمة (إذ سُجلت فيها ٤,٤٠٠ حالة نزوح لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، تليها السلفادور (٣,٦٠٠ حالة نزوح لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، وليبيا (٢,٥٠٠ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة). ويشير المركز إلى أن السلفادور ظلت دائماً أحد أعنف البلدان في العقد الماضي؛ غير أن النزوح الداخلي الناجم عن العنف الإجرامي وعنف العصابات في هذا البلد يبقى مستتراً إلى حد بعيد.

ويستضيف ٥٦ بلداً وإقليماً ٤٠,٣ مليون شخص أصبحوا نازحين من جراء أعمال العنف والنزاعات في نهاية عام ٢٠١٦، على أن البلدان العشرة الرئيسية المعنية لم تختلف سوى اختلاف ضئيل. فكولومبيا (التي سجلت ٧,٢٤٦,٠٠٠ نازح) والجمهورية العربية السورية (٦,٣٢٦,٠٠٠) تتجاوزان كثيراً البلدان الأخرى وتشكلان معاً ثلث مجموع النازحين لتلك الأسباب في العالم. ويليهما السودان (٣,٣٠٠,٠٠٠)، والعراق (٣,٠٣٥,٠٠٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,٢٣٠,٠٠٠)، ثم اليمن ونيجيريا وجنوب السودان وأوكرانيا وأفغانستان. وتضم هذه البلدان العشرة أكثر من ٣٠ مليون شخص من مجموع النازحين البالغ عددهم ٤٠,٣ مليون شخص في العالم. فقد جاءت كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والسودان وجنوب السودان ضمن البلدان العشرة الرئيسية كل عام منذ عام ٢٠٠٣.

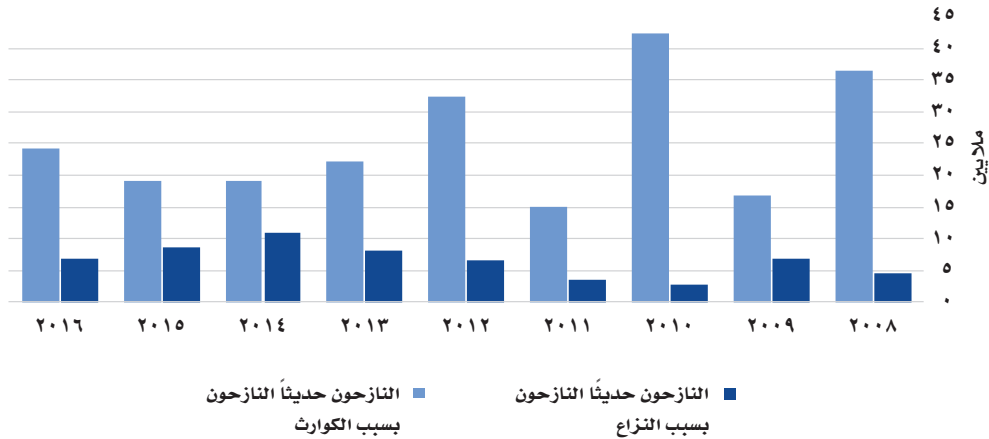
٦٠ باستثناء النزاع والعنف العام والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية السريعة الظهور، لا تبين الأرقام العالمية المتعلقة بالنزوح الداخلي السياقات الكثيرة الأخرى التي تدفع الناس إلى الفرار من ديارهم، مثل العنف الإجرامي ومشاريع التنمية والأزمات البيئية الظهور المرتبطة بالجفاف والتغير البيئي. ويبرز المركز في المرجع GRID 2016، الجهود المبذولة لجمع البيانات عن هذه الأشكال من النزوح وأوجه التعقيد الكامنة في هذا التحدي. (انظر، على سبيل المثال، IDMC, 2016)

٦١ IDMC, 2017.

٦٢ يبرز المركز الأسباب التي يمكن أن تبرر هذه التغييرات، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في خطوط النزاع الأمامية، ووقف إطلاق النار، والقيود المفروضة على حرية التنقل، والتغييرات في منهجية جمع البيانات.

وتسببت الكوارث سنوياً، منذ عام ٢٠٠٨، في ٢٥,٣ مليون نازح جديد<sup>٣٣</sup>. ويتجاوز هذا العدد كثيراً متوسط مجموع النازحين من جراء النزاعات والعنف، ويعكس ما تتسم به بعض المخاطر من طابع عشوائي لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن السيطرة عليه. وتبدو هذه الأبعاد جلية أكثر عند النظر في عدد البلدان التي تستضيف النازحين الجدد: ١١٨ بلداً مضيفاً للنازحين من جراء الكوارث، مقارنة بـ ٣٧ بلداً مضيفاً للنازحين من جراء النزاع والعنف. وفي عام ٢٠١٦ (على غرار السنوات السابقة)، شكلت الكوارث الناجمة عن الأخطار المرتبطة بالمناخ والطقس، مثل الفيضانات والعواصف، الجزء الأكبر من إجمالي النازحين بسبب المناخ البالغ عددهم ٢٤,٢ مليون نازح (٢٣,٥ مليون أو ٩٧ في المائة). ومنذ عام ٢٠٠٩، تسببت الكوارث الناجمة عن الأخطار الجيوفيزيائية في حدوث مليوني حالة نزوح في المتوسط سنوياً، وكانت ثاني أكبر عامل يساهم في أعداد النازحين في العالم. ومع ذلك، تظل الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٦ أقل بكثير من المتوسط، إذ سُجِّل قرابة ٧٠٠,٠٠٠ حالة نزوح جديدة. وسجلت الصين (٧,٤٣٤,٠٠٠) والفلبين (٥,٩٣٠,٠٠٠) والهند (٢,٤٠٠,٠٠٠) أعلى الأرقام المطلقة في عام ٢٠١٦. وعلى غرار السنوات السابقة، فإن العدد الإجمالي البالغ ٢٤,٢ مليون نازح، وإن كان أقل قليلاً من المتوسط الساري، يتجاوز عدد حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف، كما يبين الشكل ٩. ومع ذلك، يلاحظ مركز رصد التشرّد الداخلي بالفعل أن جزءاً كبيراً من المجموع العالمي من الأشخاص النازحين حديثاً بسبب الكوارث يرتبط عادةً بعمليات إجلاء قصيرة الأجل تُنفَّذ على نحو آمن ومنظم.

الشكل ٩- النازحون داخلياً حديثاً (بالملايين)



المصدر: IDMC, n.d. (اطلع عليه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

### مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح

يتعقب نظام مصفوفة تتبع النزوح الذي تعتمده المنظمة حالات النزوح في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وقد صُمم نظام المصفوفة لجمع المعلومات عن حركات النازحين والمهاجرين واحتياجاتهم المتغيرة، وتجهيزها ونشرها. وتُتقاسم البيانات في شكل خرائط ورسوم بيانية وتقارير وأشرطة معاينة تفاعلية على الإنترنت وصادرات البيانات الخام أو المجهزة حسب الطلب.

واستناداً إلى حالة معينة، يمكن أن يجمع النظام معلومات عن السكان ومواقعهم وظروفهم واحتياجاتهم ومواطن ضعفهم باستخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات المنهجية التالية:

- ١ - تتبع التنقل والاحتياجات الشاملة لعدة قطاعات في مواقع معينة لتقديم مساعدة محددة الهدف؛
- ٢ - تتبع الحركات ("التدفقات") والحالة العامة في نقاط المنشأ والعبور والمقصد؛
- ٣ - تسجيل الأفراد والأسر لاختيار المستفيدين، ووضع برامج استهداف الأوضاع الهشة؛
- ٤ - إجراء الدراسات الاستقصائية لجمع معلومات محددة من السكان المعنيين.

وفي عام ٢٠١٥، تتبع نظام المصنوفة أكثر من ١٤,٥ مليون شخص عالقين في برائن النزاعات والكوارث الطبيعية في ٢٣ بلداً. وشكلت بيانات المنظمة لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ مرجعاً للتقديرات التي جمعها مركز رصد التشرذ الداخلي في عدد من البلدان عن حالات النزوح الداخلي<sup>(ج)</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وضع نظام المصنوفة بوابة معلومات عن تدفقات الهجرة إلى أوروبا، متاحة في الرابط التالي: <http://migration.iom.int/europe>. وتُنشر البوابة معلومات عن اتجاهات حركات المهاجرين، وطرق عبورهم، والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والمهاجرين المفقودين.

للحصول على مزيد من المعلومات عن مصنوفة المنظمة، انظر: [www.globaldtm.info](http://www.globaldtm.info).

IDMC, 2017 (ج)

IDMC, 2016 (ح)

## التغرات والتحديات المتعلقة بالبيانات

يبين هذا الفصل أن هناك عدة تغرات وتحديات رئيسية مرتبطة بجمع البيانات عن المهاجرين وتحليلها. ويقدم القسم التالي لمحة موجزة عن بعضها. ومع ذلك، أنجزت أعمال كثيرة هامة تستكشف هذه المسألة بمزيد من التفصيل، ونشجع القراء المهتمين بالموضوع على الرجوع إليها.

وتُستمد معرفتنا بنطاق الهجرة الدولية وفهمنا إياه في المقام الأول من تقديرات أعداد المهاجرين الدوليين، أو عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلد آخر غير بلد مولدهم في لحظة زمنية محددة. غير أن توافر وجودة البيانات عن أعداد المهاجرين يختلفان اختلافاً كبيراً بين البلدان والمناطق بسبب القيود التي تعترض جمع البيانات، مثل عدم تصنيف الخصائص الرئيسية. فالتعدادات، على سبيل المثال، وهي مصدر هام من مصادر البيانات لقياس أعداد المهاجرين، لا تُنجز عموماً إلا كل عقد أو نحوه. وتقتصر في كثير من الأحيان على تسجيل المهاجرين الوافدين دون المهاجرين الخارجين، ولا توثق أعمارهم أو سنة هجرتهم<sup>٦٤</sup>. فلا تسجل بعض البلدان مثلاً بلد الميلاد بل تركز على الجنسية. ويؤدي هذا الاختلاف في مفاهيم وتعريف المهاجرين الدوليين على الصعيدين الدولي والوطني إلى صعوبة تقدير أعداد المهاجرين عالمياً.

أما البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة فهي أقل من البيانات عن أعداد المهاجرين. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة لتجميع البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة من المصادر الوطنية، وتحسين قابليتها للمقارنة والتوحيد، لا توجد بيانات عن هذه الديناميات التي تميز الهجرة الدولية بخصوص معظم بلدان العالم<sup>٦٥</sup>. وقد جمعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٦٤ انظر، على سبيل المثال، Poulain, Perrin and Singleton, 2006؛ Raymer and Willekens, 2008؛ Kraller and de Beer et al., 2010؛ Reichel, 2011.

٦٥ Willekens, 2016.

٦٦ UN DESA, 2015c؛ وVezzoli, Villares-Varela and de Haas, 2014؛ وLemaitre et al., 2007؛ وPoulain, Perrin and Singleton, 2006.

بيانات تدفق المهاجرين المتعلقة بـ ٤٥ بلداً فقط، أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فتُبلغ عن تدفقات الهجرة فيما يخص بعض أعضائها. ومع ذلك، ففي كلتا مجموعتي البيانات، يمكن أن تختلف المدة المستخدمة لتعريف حدث الهجرة، وتغطية السكان المعرضين للخطر، مما يعرقل التحليل. وهناك معلومات أقل عن نطاق تدفقات الهجرة غير النظامية وأنماطها ودينامياتها، بسبب الطبيعة السرية والمتغيرة لهذا الشكل من الهجرة<sup>٧٧</sup>. وقد دفعت الزيادة الأخيرة في هذه التدفقات عبر البحر المتوسط بعض الجهات الفاعلة إلى تحسين الجهود المبذولة لجمع البيانات عن حركات الهجرة إلى أوروبا، ومع ذلك لا يُعرف إلا القليل نسبياً عن الأرقام والأنماط والخصائص في أجزاء أخرى من العالم<sup>٧٨</sup>.

وتستند المعرفة المتعلقة بالنطاق العالمي لهجرة اليد العاملة وخصائصها في المقام الأول إلى التقديرات التي جمعتها منظمة العمل الدولية. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام أقل من الحجم الحقيقي بسبب مجموعة من العوامل، مثل نقص حساب حركات هجرة اليد العاملة القصيرة الأجل في كثير من الأحيان. وعلى غرار أعداد المهاجرين على الصعيد العالمي، ثمة صعوبات إحصائية وتعريفية ومنهجية في وضع تقديرات العمال المهاجرين وتحديد خصائصهم. ويتيح البنك الدولي سنوياً تقديرات بشأن التحويلات المالية العالمية، لكن هناك أيضاً محاذير وقبوضاً كبيرة مرتبطة بالأرقام المتاحة.

وتواصل عدة جهات فاعلة، ولا سيما مفوضية اللاجئين، ومركز رصد التشرذم الداخلي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، العمل على زيادة توافر ونطاق تغطية البيانات العالمية عن السكان في الأوضاع الهشة (مثل اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وضحايا الاتجار)، على الرغم من أن جمع البيانات في سياق النزاعات وأعمال العنف والكوارث عملية صعبة بطبيعتها. وتنشأ الصعوبات المنهجية والتشغيلية والسياسية عن طبيعة حالات الطوارئ، فضلاً عن خصائص السكان الخاضعين للقياس ومواطن ضعفهم و"بروز صورتهم"<sup>٧٩</sup>. غير أن نقص البيانات الكمية عن الحركات المرتبطة بالتغير البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، يمثل ثغرة رئيسية. ويشكل تعدد أسباب هذه الحركات تحديات خاصة. كما أن الأدلة على الاتجاهات الطويلة الأجل المرتبطة بالكوارث، مثل مدة النزوح والحركات والمسارات اللاحقة، نادرة أيضاً. وقد أقر بهذه الثغرات، ولذلك تُبدل جهود الابتكار للحلول والتغلب على هذه الحواجز.

## استنتاج

شهدت السنوات الأخيرة زيادة لا يمكن إنكارها في المعلومات والمعارف المتاحة عن الهجرة العالمية، فضلاً عن الاهتمام بها. وتبذل الحكومات والمنظمات الدولية وجهات فاعلة أخرى جهوداً متواصلة لبناء قاعدة أمتن من الأدلة على نطاق وخصائص الهجرة العالمية، تحفزها على ذلك جزئياً تحركات المهاجرين الواسعة النطاق (بمن فيهم اللاجئين)، والاهتمام المتزايد بالتعاون الدولي بشأن الهجرة. وهناك أيضاً ثغرات جديدة بالذكر تعتري المعارف على الصعيد العالمي. وكما يوضح هذا الفصل، فإن المعلومات المتاحة محدودة ومجزأة من نواح عديدة، إذ يُعرف عن بلدان ومناطق أكثر مما يعرف عن غيرها. وهناك صعوبات لا حصر لها مرتبطة بجمع ومقارنة البيانات عن جوانب محددة للهجرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تغير دوافع الهجرة وأنماطها، هناك زخم لتحسين توافر ونوعية البيانات العالمية المتعلقة بالهجرة الدولية من خلال الابتكار والجهود المتضافرة، يسهم في جزء منه إدراج مسألة الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>٨٠</sup> فضلاً عن التحولات التكنولوجية.

٦٧ Kraler and Reichel, 2011

٦٨ McAuliffe and Mence, 2017

٦٩ UN DESA, 2015e



وقد عرضنا في هذا الفصل لمحة عامة عن الهجرة والمهاجرين، استناداً إلى البيانات المتاحة. وعلى الرغم مما يشوب البيانات من ثغرات وتحديات تعترض تقديم صورة عالمية شاملة، يمكن استخلاص عدة استنتاجات قيّمة. ويمكن أن تقدم البيانات المتاحة نظرة ثاقبة عن ديناميات الهجرة العالمية واتجاهاتها، وتسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة. ووراء كل منها قصة تُحكى أيضاً.

ونعلم أن معظم الناس في العالم لا يزالون يعيشون في البلد الذي ولدوا فيه، لكن المزيد منهم أصبح يعيش أيضاً في بلدان أخرى، ولا سيما في بلدان تقع داخل منطقتهم. وفي الوقت نفسه، يهاجر العديد منهم إلى البلدان المرتفعة الدخل التي قد تكون أبعد من ذلك. ويشكل المهاجرون الدوليون جزءاً صغيراً، وإن كان متنامياً، من مجموع سكان العالم. ومن ناحية أخرى، لا توجد بيانات عالمية عن أعداد المهاجرين غير النظاميين على الصعيد العالمي.

وثمة حاجة إلى الابتكار والتحسين من أجل فهم أفضل للاتجاهات العالمية السائدة في تدفقات الهجرة النظامية، كي يتسنى توسيع نطاق التغطية ليتجاوز البلدان الخمسة والأربعين أو ما يقاربها التي توجد معلومات بشأنها. وهناك أيضاً اعتراف متزايد بأن أشخاصاً في جميع أنحاء العالم يموتون أثناء الهجرة، ولا سيما عند استخدام قنوات سرية تعتمد على خدمات المهربين والمتجرين. وهذا النوع من المعلومات جديد نسبياً، يتطلب تحسين نوعيته ونطاق تغطيته.

إن العمل هو السبب الرئيسي وراء هجرة الناس على الصعيد الدولي، ويشكل العمال المهاجرون أغلبية كبيرة من المهاجرين الدوليين في العالم. ويعيش معظمهم في البلدان المرتفعة الدخل ويعملون في قطاع الخدمات. ويتجاوز عدد العمال الذكور عدد العاملات، كما أن معدل مشاركتهن في القوى العاملة أكثر من معدل مشاركة المهاجرات. وظلت معظم البلدان الرئيسية المرسلة للتحويلات المالية هي نفسها بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، شأنها في ذلك شأن البلدان الرئيسية المستقبلة للتحويلات في العالم. وبوجه عام، زاد مجموع التدفقات العالمية من التحويلات المالية زيادة كبيرة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦.

وأخيراً، سُجل رقم قياسي في عدد النازحين في العالم من جراء النزاع والعنف الشامل وعوامل أخرى. وقد أدت النزاعات وأعمال العنف المستعصية والمتكررة التي لم تجد حلاً إلى زيادة عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم، تشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة منهم. ولا تزال حفنة من البلدان تقدم حلولاً للاجئين، لكن هذه الحلول لا تكفي إجمالاً لتلبية الاحتياجات العالمية. وأدت عوامل مماثلة إلى نزوح الملايين من الناس داخل بلدانهم، في الوقت الذي تضاعفت فيه تقريباً حالات النزوح المرتبط بالنزاع والعنف منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن حالات النزوح السنوية الجديدة المرتبطة بالمخاطر السريعة الظهور تفوق بكثير حالات النزوح الناجمة عن النزاع والعنف، ويعترف الجميع بالحاجة إلى جمع بيانات تراكمية أفضل. وهناك حاجة أيضاً إلى بيانات أفضل عن الحركات المرتبطة بالتغير البيئي، بما في ذلك آثار تغير المناخ.



## الفصل الثالث - الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية



### مقدمة

يقدم الفصل السابق عن بيانات الهجرة العالمية واتجاهاتها لمحة عامة عن "الصورة العالمية" للهجرة، ويتناول بالتحديد المهاجرين الدوليين (الأعداد) والهجرة الدولية (التدفقات)؛ وفئات معينة من المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون واللاجئون وطالبوا اللجوء والنازحون داخلياً؛ والتحويلات المالية. أما الفصل الثاني فيركز في المقام الأول على الصعيد العالمي، مع الإشارة إلى أوجه التباين بين المناطق وتقديم بعض الأمثلة على المستوى القطري. وفي هذا الفصل الذي يركز على الأبعاد والتطورات الإقليمية، نضع منظوراً مختلفاً، لكنه تكميلي، للمهاجرين وحركات الهجرة في مختلف أنحاء العالم.

وسنطلق من منطلق جغرافي بدلاً من اعتماد منطلق مواضيعي، لأن الجغرافيا عامل أساسي من عوامل الهجرة في الحاضر، ولا شك في أنها كانت كذلك في الماضي. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً في مجالي النقل وتكنولوجيا الاتصالات - الذي يعتقد الكثير أنه يقلص العالم الذي نعيش فيه (انظر على سبيل المثال الفصل المتعلق بالتنقل والهجرة والتوصيل عبر الوطني في هذا التقرير) - غالباً ما تكون الجغرافيا أحد أهم العوامل التي تشكل أنماط الهجرة والنزوح. وكثير من الأشخاص الذين يهاجرون عبر الحدود يفعلون ذلك داخل منطقتهم، أي يهاجرون إلى البلدان القريبة منهم، وهي بلدان يسهل عليهم السفر إليها، وليست غريبة عنهم ويسهل عليهم أيضاً العودة منها. أما فيما يخص الأشخاص النازحين، فإن البحث عن الأمان بسرعة أمر بالغ الأهمية عند الهروب من الكوارث والأزمات مثل النزاع عبر الوطني أو الأهلي، والعنف الشديد، والمخاطر السريعة الظهور مثل الظواهر المناخية الكارثية. ولذلك، يميل الناس إلى النزوح إلى أماكن قريبة آمن لهم، سواء أكانت داخل البلد أو في بلد آخر عبر الحدود.

ويسعى هذا الفصل إلى مساعدة صانعي السياسات والممارسين والباحثين في مجال الهجرة على التوصل إلى فهم أفضل للهجرة الدولية باستخدام منظور جغرافي لتقديم لمحات عامة عن الهجرة الإقليمية. ويركز التحليل الوارد في هذا الفصل على ست مناطق عالمية كما تحددها الأمم المتحدة، وتستخدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات أخرى:

- أفريقيا
- آسيا
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والكاريبي
- أمريكا الشمالية
- أوقيانوسيا

ويشمل تحليل كل منطقة ما يلي: (١) لمحة عامة ومناقشة موجزة تتناولان إحصاءات الهجرة الرئيسية استناداً إلى بيانات جمعتها وأبلغت عنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية اللاجئين<sup>(٢)</sup> وصفاً موجزاً يتناول "السمات والتطورات الرئيسية" التي تميز الهجرة في المنطقة، استناداً إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والتحليلات من المنظمات

٧٠ يرجى الرجوع إلى الفصل الثاني، التذييل ألف، للاطلاع على تعريف المصطلحات الرئيسية، مثل "المهاجر الدولي".

الدولية والباحثين والمحللين. ومن أجل مراعاة تنوع أنماط الهجرة واتجاهاتها وقضاياها في كل منطقة من المناطق الست، يُعرض السرد الوصفي لـ "السمات الرئيسية والتطورات الأخيرة" على مستوى المناطق الفرعية. فبالنسبة لأفريقيا، على سبيل المثال، يسمح هذا النهج التعاقبي بعرض رؤى انطلاقاً من البيانات الإحصائية عن أفريقيا ككل، تليها معلومات موجزة عن المناطق الفرعية بما فيها شمال أفريقيا وغرب ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا وجنوبها. ويرد في التذييل ألف توزيع المناطق والمناطق الفرعية. وتقدم هذه للمحات العامة عن المناطق الفرعية معلومات عن أنماط الهجرة من المناطق الفرعية وداخلها وإليها<sup>٧١</sup>. علاوة على ذلك، أولي اهتمام لسمات معينة تميز المنطقة الفرعية، مثل هجرة اليد العاملة والتحويلات المالية، والهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين، والنزوح (الداخلي والدولي)، والإدماج. ولا يقصد من استعراضات المناطق الفرعية أن تكون شاملة، بل هي مصممة لتوضيح الاتجاهات والأنماط والقضايا الرئيسية.

وكما هو مبين في الفصل السابق، لدينا الآن من البيانات عن الهجرة أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من استمرار ثغرات هامة في البيانات - إذ يبدو أن البيانات المتعلقة بالهجرة في جميع أنحاء العالم مجزأة وتفتقر إلى التوحيد، مما يعيق أحياناً قدرتنا الجماعية على إجراء التحليل وتوجيه السياسات والبرامج والعمليات<sup>٧٢</sup>. ويستند الفصل كثيراً إلى قاعدة الأدلة القائمة، وترد المصادر في قسم الحواشي والمراجع. ونشجع القراء على الرجوع إلى المصادر المذكورة في هذا الفصل لمعرفة المزيد عن المواضيع ذات الأهمية.

## أفريقيا<sup>٧٣</sup>

تشمل الهجرة في أفريقيا أعداداً متساوية تقريباً من المهاجرين الذين يتنقلون إما داخل المنطقة أو خارجها. وكما هو مبين في الشكل ١، كان أكثر من ١٦ مليون أفريقي يعيشون في بلد أفريقي غير بلدهم في عام ٢٠١٥، بينما كان ١٦ مليوناً آخرين يعيشون في منطقة مختلفة. وازداد عدد المهاجرين الأفارقة المقيمين داخل المنطقة منذ عام ٢٠٠٠ فصاعداً، ولا سيما خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة. ومن المهم الإشارة إلى أن كثرة أعداد البلدان الأفريقية وصغر حجم بعضها نسبياً يؤثران في كيفية قياس الهجرة الدولية داخل المنطقة ويؤثران من ثم في كيفية تجسيدها في البيانات الإحصائية. وهناك عوامل أخرى، مثل اتفاقات حرية التنقل، وسهولة اختراق الحدود، وعوامل الهجرة والنزوح، ترد مناقشتها في قسم السمات والتطورات الرئيسية أدناه.

ويبين الشكل ١ أن الهجرة الدولية داخل المنطقة الأفريقية ازدادت منذ عام ٢٠٠٠، لكن أهم نمو حتى الآن حدث في الهجرة من أفريقيا إلى مناطق أخرى. فمُنذ عام ١٩٩٠، زاد عدد المهاجرين الأفارقة الذين يعيشون خارج المنطقة بأكثر من الضعف، وسُجل أكبره في الهجرة إلى أوروبا. وفي عام ٢٠١٥، كان معظم المهاجرين الأفريقي المولد الذين يعيشون خارج المنطقة يقيمون في أوروبا (٩ ملايين)، وآسيا (٤ ملايين)، وأمريكا الشمالية (مليونان).

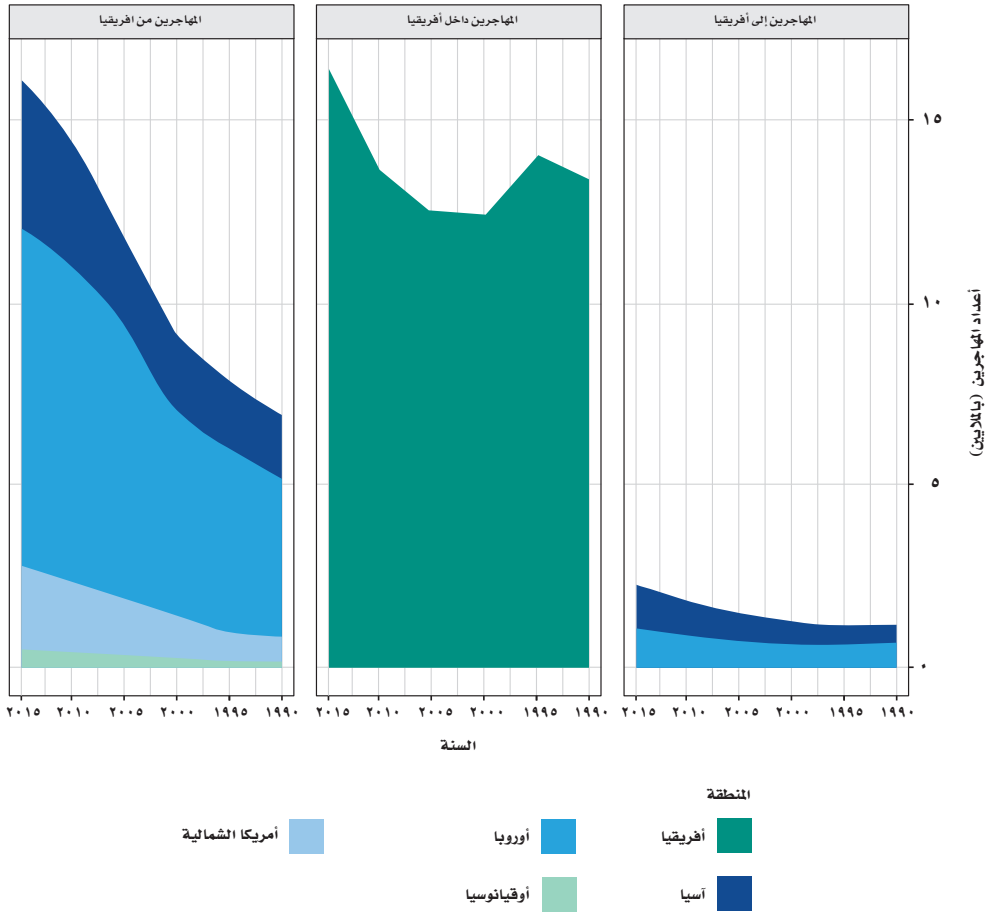
ومن أبرز الجوانب التي تجدر الإشارة إليها بشأن المهاجرين الدوليين في أفريقيا، كما هو مبين في الشكل ١، قلة عدد المهاجرين الذين وُلدوا خارج المنطقة ثم انتقلوا إليها. وعلى الرغم من زيادة نسبتهم بمرور الوقت، كانت أفريقيا في عام ٢٠١٥ موطناً لعدد قليل نسبياً من المهاجرين الوافدين من خارج المنطقة لا يتجاوز ٢,٣ مليون مهاجر، معظمهم من آسيا وأوروبا.

٧١ تجدر الإشارة إلى أن المناطق الفرعية ترتبط عموماً بديناميات الهجرة ولذلك قد تكون مختلفة عن المناطق الفرعية التي تحدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل في التذييل ألف.

٧٢ تجدر الإشارة إلى أن جميع الجهود المعقولة قد بُدلت لضمان دقة البيانات المشار إليها في هذا الفصل، بإجراءات منها التحقق من البيانات. ومع ذلك، نأسف على أي خطأ تبقى في هذه البيانات. ويرجى الرجوع إلى المصادر الأولية للاطلاع على الملاحظات التقنية والتوضيحية والقيود والمحاذير المتعلقة بالبيانات.

٧٣ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة منطقة أفريقيا.

## الشكل ١- المهاجرون إلى أفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

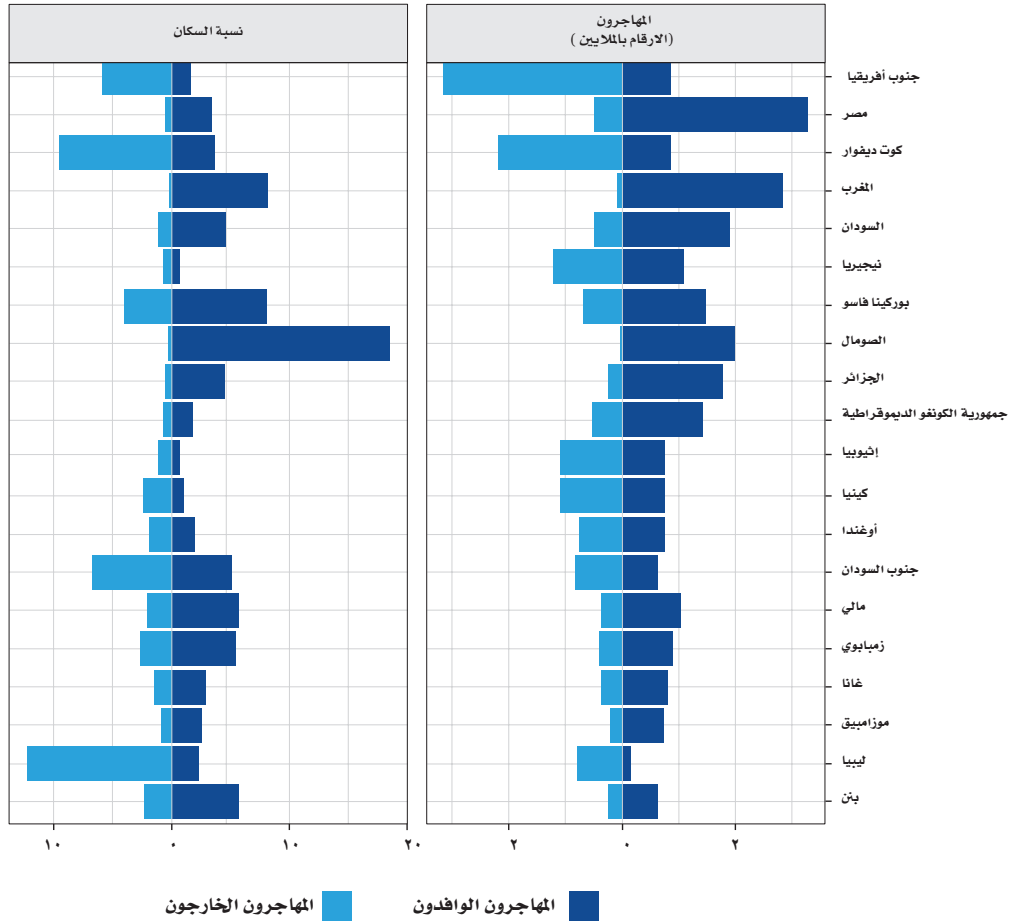


المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى أفريقيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أفريقيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل أفريقيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أفريقيا) ويقيمون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل المنطقة الأفريقية. أما عبارة "المهاجرون من أفريقيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أفريقيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو أمريكا الشمالية مثلاً).

يبدو أن البلدان الأفريقية التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الخارجيين منها تقع في شمال المنطقة. ويرد بيانها في الجزء الأيمن من الشكل ٢ حيث تُرتَّب البلدان بإجمالي أعدادها من المهاجرين (أي مجموع المهاجرين الوافدين إلى البلد والمهاجرين الخارجيين منه). وفي عام ٢٠١٥، كانت مصر البلد الأصلي لأكثر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، يليها المغرب والصومال والسودان والجزائر. وفيما يتعلق بعدد المهاجرين الوافدين، تشكل جنوب أفريقيا أهم بلد مقصد في أفريقيا، إذ يقيم فيها حوالي ٣,١ ملايين مهاجر دولي (أو حوالي ٦ في المائة من مجموع سكانها). وتشمل البلدان الأخرى التي تضم أعداداً مرتفعة من المهاجرين الوافدين كنسبة من مجموع سكانها غابون (١٦ في المائة) وجيبوتي (١٣ في المائة) وليبيا (١٢ في المائة) وكوت ديفوار وغامبيا (١٠ في المائة في كل منهما).

## الشكل ٢- البلدان الأفريقية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥



المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

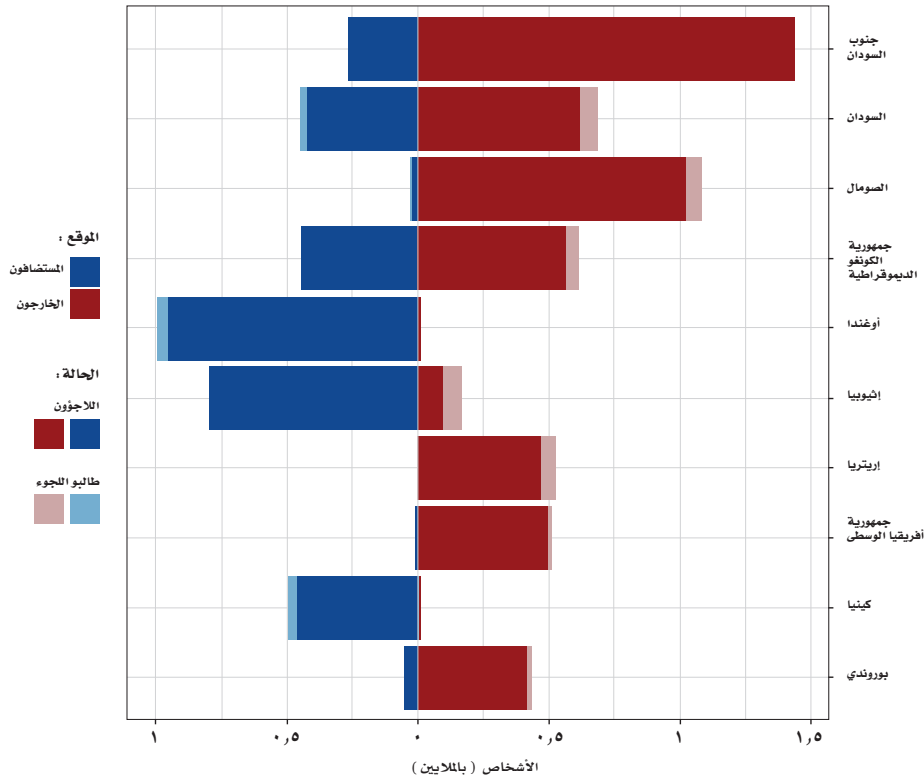
ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

هناك ممرات هامة للهجرة داخل أفريقيا وانطلاقاً منها، يرتبط الكثير منها بالقرب الجغرافي والروابط التاريخية، فضلاً عن عوامل النزوح. ويقاس حجم ممر الهجرة من بلد ألف إلى بلد باء بحساب عدد المهاجرين من البلد ألف الذين يقيمون في البلد باء في عام ٢٠١٥. وتمثل ممرات الهجرة تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وتنطلق بعض أكبر ممرات الهجرة التي تشمل البلدان الأفريقية، كما هو مبين في الشكل ٣، من بلدان شمال أفريقيا مثل الجزائر والمغرب وتونس إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ويعكس ذلك في جزء منه الروابط الناشئة في مرحلة ما بعد الاستعمار. وهناك أيضاً ممرات هامة للهجرة إلى دول الخليج - انظر على سبيل المثال الممر من مصر إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. والأهم من ذلك



ويشكل النزوح داخل أفريقيا ومنها سمة رئيسية من سمات المنطقة، كما هو مبين في الشكل ٤. واستضافت معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في أفريقيا البلدان المجاورة في المنطقة. ويبين الشكل ٤ البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية مرتبة بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يستضيفهم بلد معين وينحدرون منه. وفي عام ٢٠١٦، كان جنوب السودان البلد الذي ينحدر منه أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة والثالث في العالم. واستضافت أوغندا وإثيوبيا معظم أولئك اللاجئين. وكان الصومال مصدر ثاني أكبر عدد من اللاجئين من جراء نزاعاته الطويلة الأمد وحالات الجفاف الأخيرة، استضافت أغليبتهم بلدان مجاورة مثل إثيوبيا وكينيا. وانحدرت أعداد كبيرة أخرى من اللاجئين من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا. وتشمل دوافع النزوح الرئيسية النزاع والعنف اللذين أديا في بعض الحالات إلى استفحال قضايا انعدام الأمن الغذائي. ويستضيف العديد من هذه البلدان أيضاً أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويظهر الشكل ٤ أيضاً أن عدة بلدان هي على حد السواء بلدان منشأ أعداد كبيرة من اللاجئين، وبلدان مضيضة للاجئين أيضاً - وهي جنوب السودان والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشكل ٤- البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء، ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "المستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التذييل ألف) تعاريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ". وُحدت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، وحُسبت بالجمع بين اللاجئين وطالبي اللجوء داخل البلدان ومنها.



## السمات والتطورات الرئيسية في أفريقيا

### شمال أفريقيا<sup>٧٤</sup>

- لا تزال هجرة سكان شمال أفريقيا إلى دول أوروبا ودول الخليج تشكل سمة تميز ديناميات الهجرة في المنطقة، وتطورت على مدى عدة عقود. وقد كانت نسبة هجرة سكان شمال أفريقيا إلى بلدان خارج أفريقيا ولا تزال أعلى بكثير من نسبة هجرتهم إلى بلدان أخرى داخل المنطقة الفرعية وداخل أفريقيا<sup>٧٥</sup>. وثمة مساران منفصلان يميزان تدفقات الهجرة من شمال أفريقيا: فالمهاجرون من الشمال الغربي (مثل المغرب والجزائر وتونس) يتجهون عادة إلى أوروبا، نظراً إلى القرب الجغرافي، ونتيجة الاتفاقات السابقة لاستقدام اليد العاملة، والروابط القائمة في مرحلة ما بعد الاستعمار<sup>٧٦</sup>، أما المهاجرون من الشمال الشرقي (مثل مصر والسودان)، فيبحث معظمهم عن عمل مؤقت في بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>٧٧</sup>. وتظل التفاوتات الكبيرة في الدخل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وارتفاع مستويات البطالة في شمال أفريقيا، ودافع هامة للهجرة. واعتباراً من عام ٢٠١٥، كان حوالي ١٠,٦ ملايين مواطن من شمال أفريقيا يعيشون خارج بلد مولدهم، يقيم نصفهم تقريباً في أوروبا وحوالي ٣ ملايين منهم في دول الخليج<sup>٧٨</sup>.
- على الرغم من أن منطقة شمال أفريقيا الفرعية هي في المقام الأول منطقة لعبور المهاجرين، فهي تستضيف أيضاً أعداداً كبيرة من المهاجرين الدوليين، بمن فيهم اللاجئون. وكانت ليبيا تضم أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في هذه المنطقة الفرعية تجاوز ٧٧٠,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥<sup>٧٩</sup>. وكان السودان أيضاً يضم عدداً كبيراً من السكان المولودين في الخارج، المنحدرين من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا وتشاد. وازداد عدد المهاجرين الدوليين في مصر بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، لينتقل من ٢٩٥,٠٠٠ شخص إلى ٤٩١,٠٠٠ شخص، وينحدر هؤلاء المهاجرون أساساً من الأراضي الفلسطينية والجمهورية العربية السورية والصومال والسودان<sup>٨٠</sup>. المغرب، وهو عادة بلد هجرة خارجية، تحول إلى بلد مقصد، يأتيه مهاجرون من مناطق أخرى في أفريقيا، ويقيمون فيه وقتاً غير محدد وهم يسعون إلى إيجاد سبيل للعبور إلى أوروبا<sup>٨١</sup>.
- أسهم النزاع والعنف داخل المناطق الفرعية وحوالها في حالات نزوح في شمال أفريقيا. ففي نهاية عام ٢٠١٦، كان هناك قرابة ٦٥٠,٠٠٠ لاجئ من السودان، استضاف غالبيتهم البلدان المجاوران وهما تشاد وجنوب السودان<sup>٨٢</sup>. وكان السودان أيضاً يضم حوالي ٣,٣ ملايين نازح داخلي، مما يجعله البلد الذي يضم ثالث أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم<sup>٨٣</sup>. وفي الوقت نفسه، يعتبر السودان أيضاً من أبرز البلدان المضيفة للاجئين إذ يوجد فيه أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ معظمهم من

٧٤ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة شمال أفريقيا.

٧٥ Flahaux and de Haas, 2016.

٧٦ Natter, 2014.

٧٧ مجلس التعاون الخليجي منظمة سياسية إقليمية تضم ستة بلدان هي: البحرين والكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٧٨ UN DESA, 2015a.

٧٩ المرجع نفسه.

٨٠ المرجع نفسه.

٨١ Reifeld, 2015.

٨٢ UNHCR, 2017a.

٨٣ IDMC, 2017.

جنوب السودان<sup>٨٤</sup>. واستضافت الجزائر أيضاً أكثر من ٩٠,٠٠٠ لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٦<sup>٨٥</sup>، أما مصر فاستضافت أكثر من ٢١٠,٠٠٠ لاجئ، قادمين أساساً من الجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية وبلدان أفريقية أخرى<sup>٨٦</sup>. وساهم الوضع الأمني والسياسي المتقلب في ليبيا في تراكم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نازح داخلياً بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وأثر أيضاً في أكثر من ٣٨,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء مقيمين في ليبيا<sup>٨٧</sup>.

تواجه منطقة شمال أفريقيا الفرعية، باعتبارها منطقة رئيسية لعبور المهاجرين القادمين من العديد من البلدان الواقعة جنوبها، تحديات في مجال الحماية ترتبط بالهجرة غير النظامية إلى أوروبا. ففي الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، مر قرابة ٦٣٠,٠٠٠ شخص عبر "طريق وسط البحر الأبيض المتوسط" للوصول إلى إيطاليا<sup>٨٨</sup>. وفي عام ٢٠١٦ وحده، لوحظ أن أكثر من ١٨١,٠٠٠ شخص مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (وهي طريق الوصول الرئيسية التي سلكها المهاجرون غير النظاميين للوصول إلى أوروبا في عام ٢٠١٦)، وصل غالبيتهم إلى إيطاليا<sup>٨٩</sup>. وكان معظمهم قد انطلق من ليبيا (حوالي ٩٠ في المائة)، على أن بلداناً أخرى تشكل نقطة المغادرة وتشمل مصر والجزائر وتونس<sup>٩٠</sup>. وقدم أغلب الأشخاص الذين حلوا في إيطاليا في عام ٢٠١٦ من غرب أفريقيا وشرقها (نيجيريا وإريتريا وغينيا وكوت ديفوار وغامبيا والسنغال ومالي والصومال)، وطلب أكثر من نصفهم اللجوء<sup>٩١</sup>. وشكلت النساء ١٣ في المائة (حوالي ٢٤,٠٠٠) من مجموع المهاجرين الذين حلوا في إيطاليا في عام ٢٠١٦، وتجاوز عددهم ١٨٠,٠٠٠ شخص، بينما شكل الأطفال ١٥ في المائة منهم (٢٨,٠٠٠) - غالبيتهم العظمى (٩١ في المائة) أطفال غير مصحوبين بذويهم. وقد زادت نسبة الأطفال، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم<sup>٩٢</sup>. وسافر آخرون من المغرب والجزائر إلى إسبانيا، على طول ما يسمى طريق "غرب البحر الأبيض المتوسط"<sup>٩٣</sup>. وتتسم هذه الممرات بتحديات كبرى في مجال الحماية وتعرف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تشمل الموت غرقاً وفي الصحراء وفي أماكن عبور أخرى؛ وفقدان المهاجرين، والاستغلال، والإيذاء الجسدي والنفسي، والاتجار، والتهريب والعنف الجنسي والجنساني، والاحتجاز التعسفي، والسخرة، وطلب الفدية والابتزاز؛ وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان<sup>٩٤</sup>. وأصبح بعض المهاجرين أيضاً - بمن فيهم اللاجئون - عالقين في المنطقة<sup>٩٥</sup>.

### غرب ووسط أفريقيا<sup>٩٥</sup>

تتسم الهجرة داخل بلدان المنطقة، التي تزداد أهمية في غرب ووسط أفريقيا، باختلاط تدفقات الهجرة متأثرة بدوافع متعددة. وهناك أوجه قصور كبيرة في البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة داخل أفريقيا، ويصعب التأكد من الأرقام

UNHCR, 2017a	٨٤
المرجع نفسه.	٨٥
UNHCR, n.d.a..	٨٦
UNHCR, 2017a.	٨٧
European Commission, 2017a.	٨٨
European Commission, 2017b.	٨٩
المرجع نفسه.	٩٠
المرجع نفسه.	٩١
المرجع نفسه؛ انظر أيضاً IOM, 2016d.	٩٢
انظر، على سبيل المثال، IOM's Missing Migrants Project, 2015؛ Mixed Migration Hub, 2015؛ Altai Consulting and IOM, 2015a؛ و	٩٣
UNHCR, 2017d و Kelly, 2017.	
Altai Consulting and IOM, 2015a.	٩٤
انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة غرب ووسط أفريقيا.	٩٥

الدقيقة، لكن تقديرات أحدث عهداً تبين أن الغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين في غرب ووسط أفريقيا ينتقلون داخل بلدان المنطقة الفرعية<sup>١٠٠</sup>. وترتبط كثرة الأشخاص الذين ينتقلون داخل بلدان غرب أفريقيا بعدة عوامل، منها إمكانية التنقل من دون تأشيرة بين البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وصغر حجم الكثير من بلدان المنطقة نسبياً، ومتانة الشبكات التي تربط بين المجموعات الإثنية المتعددة المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة الفرعية<sup>١٠١</sup>. والأهم من ذلك أن الهجرة داخل بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترجع في معظمها إلى تنقل اليد العاملة، حيث ينتقل العمال المهاجرون الموسميون والمؤقتون والدائمون كثيراً من بلدان مثل النيجر ومالي نحو بلدان ساحلية مثل غانا وكوت ديفوار<sup>١٠٢</sup>. وعلى عكس غرب أفريقيا حيث تشكل العوامل الاقتصادية دوافع هامة للهجرة داخل بلدان المنطقة، أدى النزاع وعدم الاستقرار دوراً أكبر في النزوح إلى البلدان المجاورة في وسط أفريقيا<sup>١٠٣</sup>. غير أن هجرة اليد العاملة ليست غائبة في وسط أفريقيا، إذ تؤوي غابون، على سبيل المثال، عدداً كبيراً من العمال المهاجرين القادمين من بلدان وسط أفريقيا الذين يعملون في قطاعي النفط والخشب<sup>١٠٤</sup>.

• على الرغم من اتفاقات حرية التنقل، تظل الهجرة غير النظامية سائدة في غرب ووسط أفريقيا. وبالنسبة للعديد من المهاجرين من بلدان غرب ووسط أفريقيا الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا، يشكل النيجر بلد عبور هاماً ومركزاً رئيسياً لتهريب الأشخاص<sup>١٠٥</sup>. ومن الشائع الاستعانة بالمهربين لعبور الحدود حتى داخل مناطق تربط بينها اتفاقات حرية التنقل، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما عندما لا تكون بحوزة الأشخاص وثائق مثل جوازات السفر أو شهادات السفر<sup>١٠٦</sup>. ومع ذلك، من المهم التأكيد أن معظم سكان غرب أفريقيا المهربين براً يشرعون في رحلتهم بوصفهم مهاجرين نظاميين بموجب بروتوكول حرية التنقل، ولا ينتهكون قوانين الهجرة إلا بعد الخروج من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا<sup>١٠٧</sup>. علاوة على ذلك، يسهل كثيراً اختراق عدد من الحدود في غرب أفريقيا، مما يسمح بالتنقل غير المأذون به بين البلدان، بالأخص علماً أن للجماعة الاقتصادية عدة حدود مع مناطق مضطربة سياسياً وذات كثافة سكانية قليلة، تتسم أيضاً بقصور في المجال الأمني<sup>١٠٨</sup>.

• أسهم النزاع والعنف المرتبطان بالاضطرابات السياسية والتوترات الطائفية والإثنية وتطرف جماعة بوكو حرام في تأثر معظم بلدان غرب ووسط أفريقيا بالنزوح الداخلي أو عبر الحدود، على الرغم من أن حجمه يختلف اختلافاً كبيراً. وكما هو الحال في مناطق فرعية أخرى في أفريقيا، اعتادت بلدان غرب ووسط أفريقيا منذ مدة طويلة أن تكون مضيضة للنازحين ومصدراً لهم، في آن واحد في كثير من الأحيان. ففي نهاية عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، كان هناك ما يقرب من ٤٥٠,٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد العالمي، بينما كان البلد يستضيف أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ لاجئ قادمين من بلدان أخرى؛ ويضاف هذا العدد إلى حوالي ٢,٢ مليون نازح داخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>١٠٩</sup>. وتشمل البلدان الأخرى في المنطقة التي كانت لها ديناميات مماثلة في عام ٢٠١٦ جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا

.Adepoju, 2016 ٩٦

.Flahaux and de Haas, 2016 ٩٧

.Devillard, Bacchi and Noack, 2016 ٩٨

IOM, n.d.d.. ٩٩

المرجع نفسه. ١٠٠

.Altai Consulting and IOM, 2015b ١٠١

المرجع نفسه. ١٠٢

.Carling, 2016 ١٠٣

المرجع نفسه. ١٠٤

.UNHCR, 2017a؛ وIDMC, 2017 ١٠٥

والكاميرون وتشاد ومالي والنيجر<sup>١٠٦</sup>. ووصل نطاق أزمة النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٦ إلى حد جعلها من البلدان العشرة الرئيسية في العالم من بين: (أ) البلدان المستضيفة للاجئين (المرتبة التاسعة)؛ (ب) بلدان منشأ اللاجئين (المرتبة السادسة)؛ (ج) البلدان التي تضم مجموع حالات النزوح الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف (المرتبة الأولى)؛ (د) البلدان التي تضم حالات نزوح جديدة مقارنة بنسبة السكان (المرتبة الثامنة)؛ (و) مجموع أعداد النازحين داخلياً (المرتبة الخامسة)<sup>١٠٧</sup>. ووصف مركز رصد التشرد الداخلي هذه الحالة باعتبارها "أزمة نزوح مهمة"<sup>١٠٨</sup>، أما مفوضية اللاجئين فترى أن السياق الاجتماعي والاقتصادي (إذ يُعتبر هذا البلد من أفقر بلدان العالم قياساً بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)، بالإضافة إلى انعدام الأمن وصعوبة الوصول، تطرح تحديات كبيرة أمام الحماية والمساعدة<sup>١٠٩</sup>.

- تؤثر التغيرات البيئية التي يشهدها غرب ووسط أفريقيا في سبل عيش الناس وتنقلهم. فالتساقطات المطرية في منطقة الساحل تتزايد ببطء، لكنها ما فتئت تتقلب وتؤدي إلى تكرار حالات الجفاف والفيضان<sup>١١٠</sup>. وفي الوقت نفسه، أدى النمو السكاني السريع إلى تكثيف الزراعة وإزالة الغابات والرعي المفرط، مما أسهم في تدهور الأراضي<sup>١١١</sup>. وعلى الرغم من زيادة حجم الزراعة في المنطقة، ما زال الملايين من الأشخاص يتضررون من انعدام الأمن الغذائي<sup>١١٢</sup>. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، على سبيل المثال، كان ٤,٦ ملايين شخص يعانون كثيراً من انعدام الأمن الغذائي في حوض بحيرة تشاد، ويُتوقع أن يزيد عددهم في عام ٢٠١٧<sup>١١٣</sup>. وتعتمد معيشة ملايين الأشخاص في غرب ووسط أفريقيا على بحيرة تشاد؛ غير أن حجم مساحتها انخفض بنسبة ٩٠ في المائة في السنوات الأربعين الماضية بسبب زيادة الجفاف، فضلاً عن أسباب بشرية، مثل زيادة عمليات سحب المياه من أجل الري<sup>١١٤</sup>. وما فتئت التغيرات البيئية المعقدة والمتراطة، كالجفاف والفيضان، والإفراط في استغلال الموارد، وتغير المناخ، تشكل عوامل تسهم في التنقل بين المناطق الريفية والحضرية والتنقل الدوري داخل بلدان المنطقة وعبر حدودها. والهجرة واحدة من الاستراتيجيات المستخدمة لزيادة سبل العيش والحد من المخاطر في منطقة الساحل الغربية، ولا سيما في ضوء العوائد الزراعية غير المؤكدة<sup>١١٥</sup>. وأبرزت البحوث أيضاً أوجه الترابط بين آثار تغير المناخ في سبل العيش المعتمدة على الموارد الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، من جهة، والتوترات والنزاعات والتنقل، من جهة أخرى<sup>١١٦</sup>.

١٠٦ المرجع نفسه.

١٠٧ المرجع نفسه.

١٠٨ UNHCR, n.d.b و IDMC, 2017. لتلاطلاع على مزيد من المعلومات عن النزوح بوجه أعم، انظر أيضاً IOM Displacement Tracking Matrix (IOM, n.d.c)، ولا سيما فيما يتعلق بالكاميرون ومالي، وهي متاحة في الرابط التالي: [www.globaldtm.info](http://www.globaldtm.info).

١٠٩ منطقة الساحل هي منطقة سافانا استوائية شبه قاحلة تغطي العديد من البلدان في غرب ووسط أفريقيا، منها السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وبنيجيريا وتشاد والسودان.

١١٠ Hummel, Doevenspeck and Simimi, 2012.

١١١ المرجع نفسه.

١١٢ UNEP, 2011.

١١٣ FAO, n.d و FAO, 2016.

١١٤ Gao et al., 2011.

١١٥ Hummel and Liehr, 2015.

١١٦ UNEP, 2011.

## شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي<sup>١١٧</sup>

- تشكل الهجرة الخارجية والهجرة الوافدة والنزوح القسري في عدة بلدان داخل منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أساس حركات التنقل الكبرى داخل بلدان المنطقة وخارجها، فضلاً عن تدفقات المهاجرين الوافدين من خارج القارة. وظلت منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي منذ فترة طويلة مقصداً رئيسياً للمهاجرين غير الأفارقة، إذ يزد إليها مهاجرون ينحدر معظمهم من آسيا ويتنقلون إليها للعمل مؤقتاً أو للاستقرار الدائم فيها. وظلت أعداد المهاجرين الوافدين من الهند كبيرة على مر التاريخ إلى بلدان مثل أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا<sup>١١٨</sup>، بينما شهدت السنوات الأخيرة زيادة حادة في عدد العمال المهاجرين الصينيين الوافدين إلى بلدان هذه المنطقة الفرعية<sup>١١٩</sup>. وهجرة اليد العاملة بين بلدان المنطقة راسخة جداً أيضاً في الجنوب الأفريقي، حيث تهاجر عادة أعداد كبيرة من الأشخاص من بلدان مثل ملاوي وليسوتو وزمبابوي وسوازيلاند للعمل في قطاعات رئيسية كالتعدين في جنوب أفريقيا وبوتسوانا<sup>١٢٠</sup>. وشهدت منطقة جنوب أفريقيا، بفضل اقتصادها المتطور واستقرارها السياسي النسبي، ارتفاع أعداد المهاجرين الوافدين إليها في السنوات الأخيرة، إذ تجتذب المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من داخل منطقة الجنوب الأفريقي ومن خارجها. وارتفع عدد المهاجرين الدوليين في جنوب أفريقيا من ١,٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠ إلى ٣,١ ملايين شخص في عام ٢٠١٥<sup>١٢١</sup>. وفي غضون ذلك، لا يزال شرق أفريقيا يشهد ارتفاع مستويات خروج اليد العاملة منه، بسبب الفقر وانخفاض الأجور وارتفاع معدل البطالة<sup>١٢٢</sup>. ويتضح ذلك أكثر في الارتفاع الأخير في عدد مواطني شرق أفريقيا قبلي أو متوسطي المهارات الذين يقصدون دول مجلس التعاون الخليجي بعقود عمل مؤقتة. ومن المرجح أن تتزايد هجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى قرب دول الخليج من شرق أفريقيا، وفرص العمل التي تتيحها، فضلاً عن اتفاقات اليد العاملة التي أبرمت مؤخراً بين بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وكينيا<sup>١٢٣</sup>، والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا<sup>١٢٤</sup>.
- لا تزال الهجرة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تشمل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين، وتتميز بتدفقات الهجرة المختلطة وتنتج عن دوافع متعددة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنزاع وعدم الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لا يزال النزاع وعدم الاستقرار السياسي دافعين هامين للهجرة غير النظامية من منطقة شرق أفريقيا وإليها. وتهريب المهاجرين عنصر بارز بوجه خاص في كلتا المنطقتين الفرعيتين، إذ يستعين الأشخاص على نحو متزايد بخدمات المهربيين للوصول إلى وجهتهم. ويوجد العديد من شبكات التهريب في القرن الأفريقي، بينما تشكل بلدان أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بلدان عبور في معظم الأحوال<sup>١٢٥</sup>. أما الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب أفريقيا فهي أهم ثلاث مناطق يقصدها المهاجرون من شرق أفريقيا، الذين يسلكون أربعة طرق رئيسية، هي الطريق الغربي عبر السودان، إلى ليبيا وعبر البحر الأبيض المتوسط؛ والطريق الشمالي عبر مصر إلى إسرائيل؛ والطريق الجنوبي الذي ينزل إلى الممر الشرقي نحو جنوب أفريقيا؛ والطريق الشرقي الذي يمر عبر اليمن إلى المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى<sup>١٢٦</sup>. وعلى غرار شرق أفريقيا، تنتشر الهجرة غير النظامية في الجنوب الأفريقي، وتشمل مهاجرين بين بلدان المنطقة، مثل المهاجرين من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا،

١١٧ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة شرق أفريقيا وجنوبها.

١١٨ Flahaux and de Haas, 2016

١١٩ Cook et al., 2016

١٢٠ Nshimbi and Fioramonti, 2013

١٢١ UN DESA, 2016

١٢٢ Manji, 2017

١٢٣ المرجع نفسه.

١٢٤ GCAO, 2017

١٢٥ Majidi and Oucho, 2016

١٢٦ Danish Refugee Council and RMMS, 2017

فضلاً عن مهاجرين من خارج المنطقة الفرعية. وينحدر العديد من المهاجرين من القرن الأفريقي، ولا سيما من إثيوبيا والصومال. ويستعين هؤلاء المهاجرون في كثير من الأحيان بخدمات المهربين<sup>١٣٧</sup>. غير أنهم يواجهون في الغالب عدداً كبيراً من مواطني الضعف، بما فيها الابتزاز والعنف الجسدي والجنسي والاختطاف والسطو، ويلقى كثير منهم حتفه نتيجة تقلهم في ظروف لا إنسانية<sup>١٣٨</sup>.

• أدت النزاعات المستعصية وحالات العنف السياسي والطائفي ونكسات بناء السلام إلى نزوح ملايين الأشخاص في شرق أفريقيا، وتأثرت بها معظم بلدان هذه المنطقة الفرعية. ففي نهاية عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، كان هناك أكثر من ١,٤ مليون لاجئ من جنوب السودان (غالبيتهم أطفال)، وأكثر من ١,٨ مليون نازح داخلياً<sup>١٣٩</sup>. وكان الصومال مصدراً لأكثر من مليون لاجئ وأكثر من ١,١ مليون نازح داخلياً، بينما كانت بوروندي وإريتريا ورواندا وإثيوبيا أيضاً مصدراً لأعداد كبيرة من اللاجئين أو النازحين داخلياً، أو كلتا الفئتين<sup>١٤٠</sup>. وأسهم نطاق أعداد النازحين من جنوب السودان والصومال في جعل هذين البلدين من بين بلدان المنشأ الرئيسية في العالم<sup>١٤١</sup>. فقد دفعت الحرب الأهلية في الصومال الناس، على سبيل المثال، إلى التوجه إلى بلدان أخرى في المنطقة، والهجرة شرقاً إلى بلدان كاليمين<sup>١٤٢</sup>؛ غير أن النزاع المستمر في اليمن ترتبت عليه ظروف لا تطاق أجبرت المهاجرين على العودة إلى شرق أفريقيا، وأدت إلى وصول أعداد جديدة من طالبي اللجوء واللاجئين، بمن فيهم غير الأفارقة، مثل اليمينيين<sup>١٤٣</sup>. وفي الوقت نفسه، تعد أوغندا وإثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة من البلدان المضيفة الرئيسية للاجئين الذين ينحدر معظمهم من بلدان المنطقة الفرعية، مثلها في ذلك مثل جنوب السودان - على الرغم من النزاع الذي أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من البلد وداخله<sup>١٤٤</sup>. وأدت العوامل المعقدة والمتعددة الأسباب التي أفرزت حالات النزوح وعرقلت إيجاد الحلول إلى استمرار هذه البلدان المضيفة - وهي من بين أقل البلدان نمواً في العالم - في توفير ملجأ طويل الأمد لنسبة كبيرة من النازحين في العالم<sup>١٤٥</sup>.

• تشهد منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي انتشار ظواهر التغير البيئي والكوارث وتزايدها، وتأثيرها في التنقل البشري والنزوح. وقد واجهت هذه المنطقة الفرعية تقلباً متزايداً في التساقطات المطرية وارتفاع وتيرة الجفاف في العقود الأخيرة<sup>١٤٦</sup>. وتؤثر هذه التغيرات البيئية البطيئة الظهور تأثيراً كبيراً في الأمن الغذائي، لأن الزراعة قطاع اقتصادي مهيم في شرق وجنوب أفريقيا على حد سواء<sup>١٤٧</sup>. وتسبب الجفاف المتأثر بدورة ظاهرة النينو المناخية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ في أزمة إنسانية مرتبطة بنقص الغذاء والمجاعة على نطاق واسع<sup>١٤٨</sup>، مما أسهم (بالإضافة إلى عوامل أخرى غير بيئية) في نزوح الناس في عدد من البلدان<sup>١٤٩</sup>. وأدت الكوارث السريعة الظهور أيضاً، من قبيل الفيضانات في عام ٢٠١٦، إلى نزوح حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص في إثيوبيا و٤٠,٠٠٠ شخص في كينيا و٧٠,٠٠٠ شخص في الصومال وآلاف الأشخاص الآخرين في جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر<sup>١٥٠</sup>.

١٢٧ Frouws and Horwood, 2017.

١٢٨ Schwikowski, 2016.

١٢٩ UNHCR, 2017a؛ و IDMC, 2017.

١٣٠ المرجع نفسه.

١٣١ UNHCR, 2017a.

١٣٢ المرجع نفسه.

١٣٣ Danish Refugee Council and RMMS, 2017.

١٣٤ UNHCR, 2017a.

١٣٥ IOM, n.d.c.

١٣٦ Climate and Development Knowledge Network, 2014a.

١٣٧ USAID, n.d. و Tierney, Ummenhofer and deMenocal, 2015.

١٣٨ UNOCHA, n.d.a؛ و UNOCHA, n.d.b.

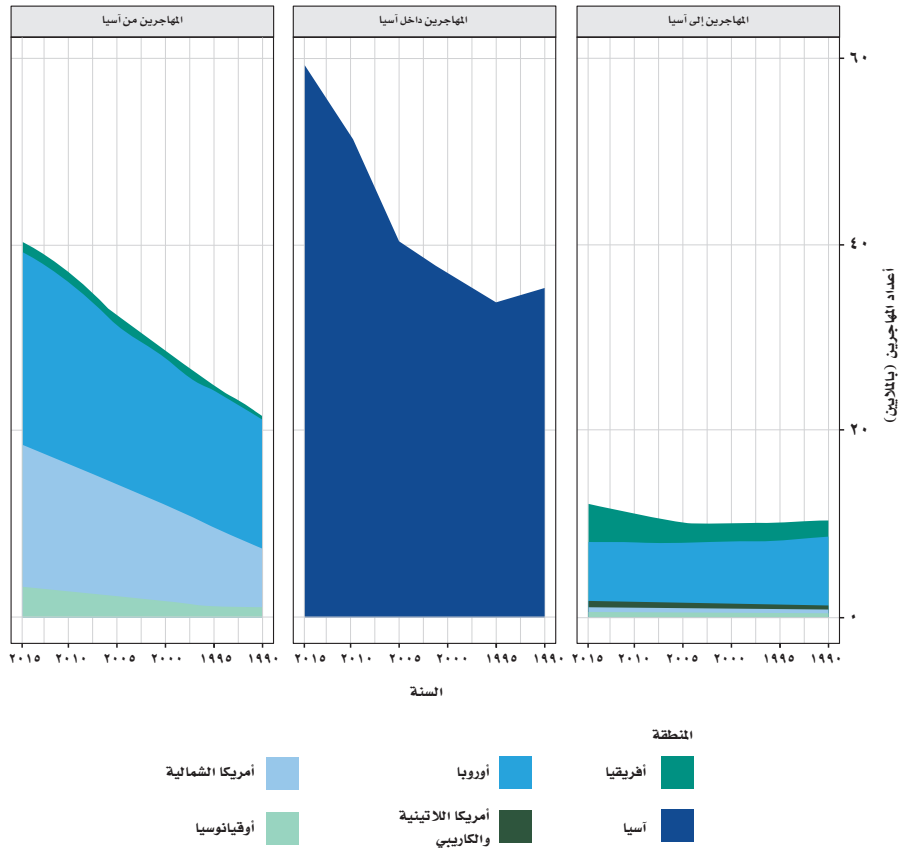
١٣٩ IDMC, 2017.

١٤٠ المرجع نفسه.

آسيا<sup>١٤١</sup>

شكلت آسيا - موطن ٤,٤ ملايين شخص - مصدراً لأكثر من ٤٠ في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم في عام ٢٠١٥. وكان أكثر من نصفهم (٥٩ مليون شخص) يقيمون في بلدان آسيوية أخرى. وكما هو مبين في الجزء الأوسط من الشكل ٥، شهدت الهجرة بين بلدان منطقة آسيا زيادة كبيرة على مر الزمن، إذ انتقلت من ٣٥ مليون شخص في عام ١٩٩٠. وسُجل نمو كبير أيضاً في أعداد الأشخاص الآسيوي المولود من المهاجرين في أمريكا الشمالية (١٥,٥ مليون شخص في عام ٢٠١٥) وأوروبا (٢٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥). وأسهمت الهجرة من آسيا إلى هاتين المنطقتين في الجزء الأكبر من الزيادة المسجلة في عدد المهاجرين الآسيويين خارج المنطقة، إذ بلغ ٤٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥.

الشكل ٥- المهاجرون إلى آسيا، وداخل آسيا، ومن آسيا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥



المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى آسيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي آسيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو أفريقيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل آسيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي آسيا) ويقيمون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل المنطقة الآسيوية. أما عبارة "المهاجرون من آسيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في آسيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو أمريكا الشمالية مثلاً).

وظل عدد المهاجرين في آسيا من غير المولودين فيها منخفضاً نسبياً. ويشكل الأوروبيون أكبر مجموعة من المهاجرين في المنطقة الوافدين من خارج آسيا. ويُحسب ضمنهم المهاجرون القادمون من الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي السابق الذين يعيشون الآن في آسيا الوسطى. وخلال الفترة نفسها، ازداد عدد الأفارقة -الذين يشكلون المجموعة الكبيرة الأخرى من المهاجرين في آسيا.

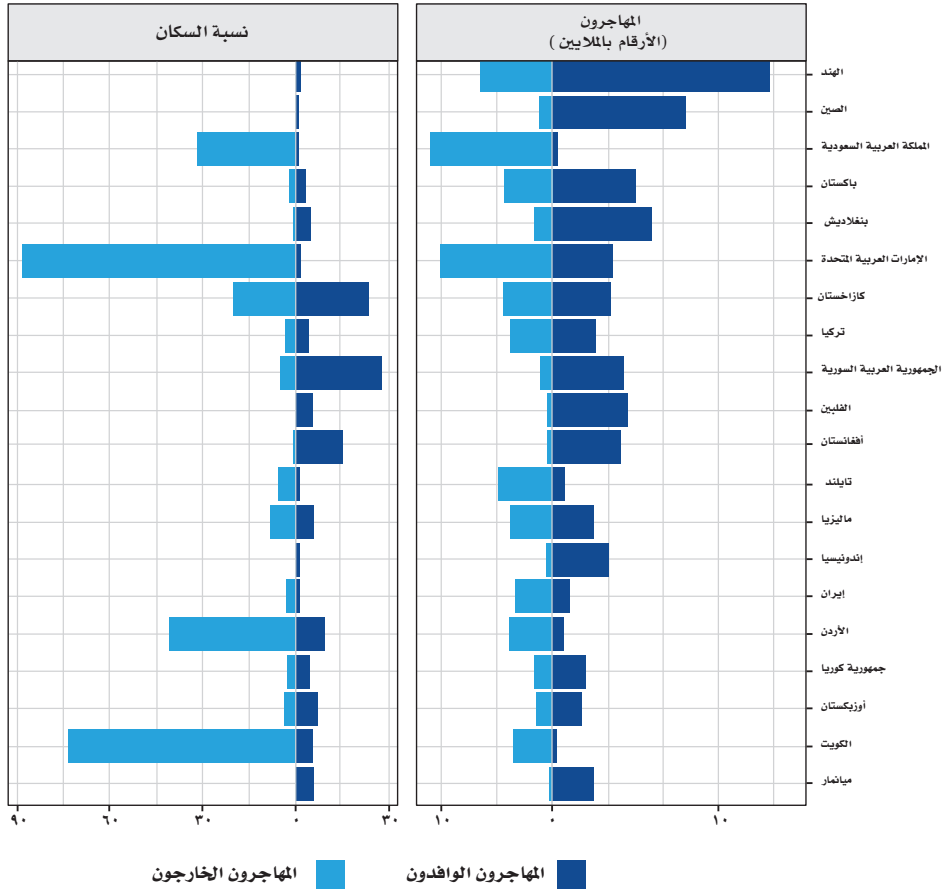
ويضم البلدان الآسيويان<sup>١١</sup> العملاقان من حيث عدد السكان<sup>١٢</sup>، وهما الهند والصين، أكبر الأعداد على الإطلاق من المهاجرين المقيمين في الخارج (الشكل ٦). ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن هذه الأعداد الكبرى على الإطلاق من المهاجرين الخارجين تشكل نسباً صغيرة من مجموع سكان الهند والصين. ويشكل المهاجرون من الصين رابع أكبر عدد من مهاجري العالم المولودين في الخارج بعد الهند والمكسيك والاتحاد الروسي. ويقيم أكثر من مليوني مهاجر صيني المولد في الولايات المتحدة التي تضم أيضاً مجموعات آسيوية كبرى أخرى من المهاجرين القادمين من الهند والفلبين وفيت نام. وتشمل البلدان الأخرى التي لها أعداد كبيرة من المهاجرين المقيمين في الخارج بنغلاديش وباكستان، يعيش معظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويشكل المهاجرون في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسباً كبيرة من مجموع سكانها (الشكل ٦). فعلى سبيل المثال، شكل المهاجرون في عام ٢٠١٥ نسبة ٨٨ في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة؛ وحوالي ٧٤ في المائة في الكويت؛ و٧٦ في المائة في قطر؛ و٥١ في المائة في البحرين<sup>١٣</sup>. وقدم العديد منهم من أفريقيا وجنوب آسيا (مثل الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال) وجنوب شرق آسيا (مثل إندونيسيا والفلبين). ويرد مزيد من النقاش حول هجرة اليد العاملة، بما في ذلك إلى دول الخليج، في قسم السمات والتطورات الرئيسية أدناه.

ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن البيانات الحالية المتعلقة بالمهاجرين المولودين في الخارج تعكس أيضاً جزئياً أحداثاً تاريخية هامة، مثل تقسيم عام ١٩٤٧، الذي أدى إلى نزوح جماعي من الهند وباكستان وإليهما. ويتضح ذلك في بيانات عام ٢٠١٥، التي تُظهر أن أكثر من ٥,٢ ملايين و٣,٦ ملايين من المهاجرين المولودين في الخارج كانوا يقيمون في البلدين (على التوالي).



## الشكل ٦- البلدان الآسيوية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥



المصدر: UN DESA, 2015a.

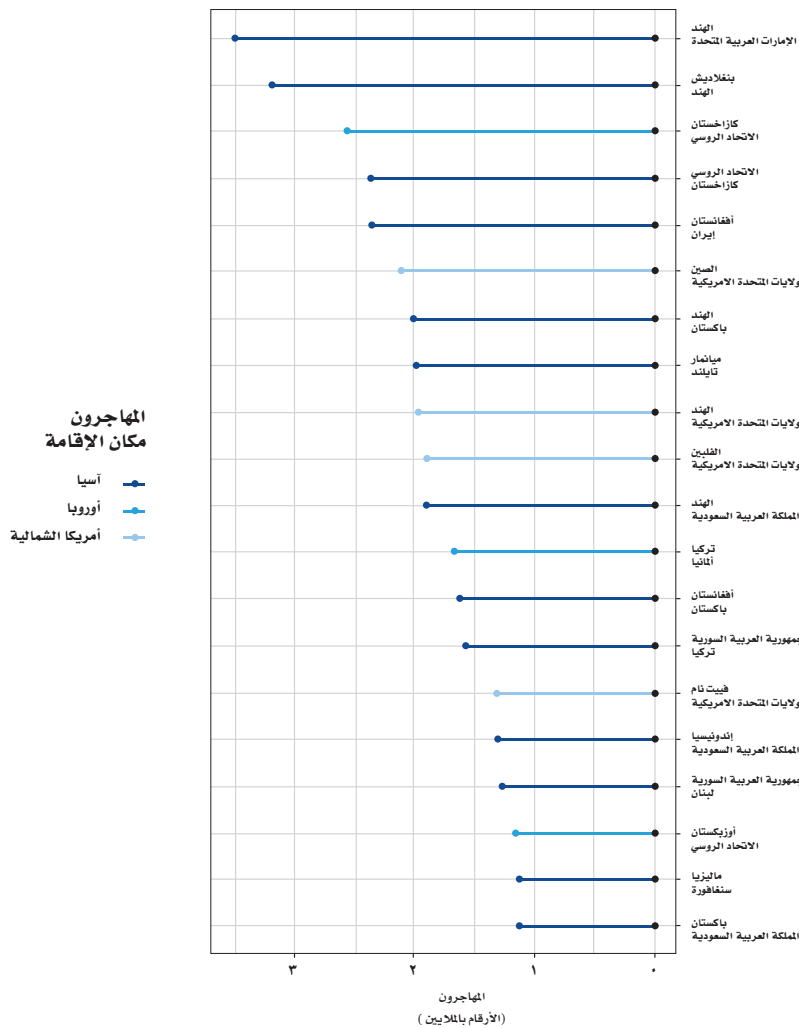
ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد ممن يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

ويبين الشكل ٧ ممرات الهجرة العشرين الرئيسية من البلدان الآسيوية، ويوجد معظمها داخل المنطقة - ١٣ ممرًا من أصل ٢٠ ممرًا. وهي تمثل تراكمًا لحركات الهجرة على مر الزمن وتقدم لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وأكبر هذه الممرات الممر الرابط بين الهند والإمارات العربية المتحدة التي كان يقيم فيها ٣,٥ ملايين هندي في عام ٢٠١٥.

وترد في قسم السمات والتطورات الرئيسية أدناه مناقشة أكثر تفصيلاً لممرات هجرة مختارة.

## الشكل ٧- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية من البلدان الآسيوية



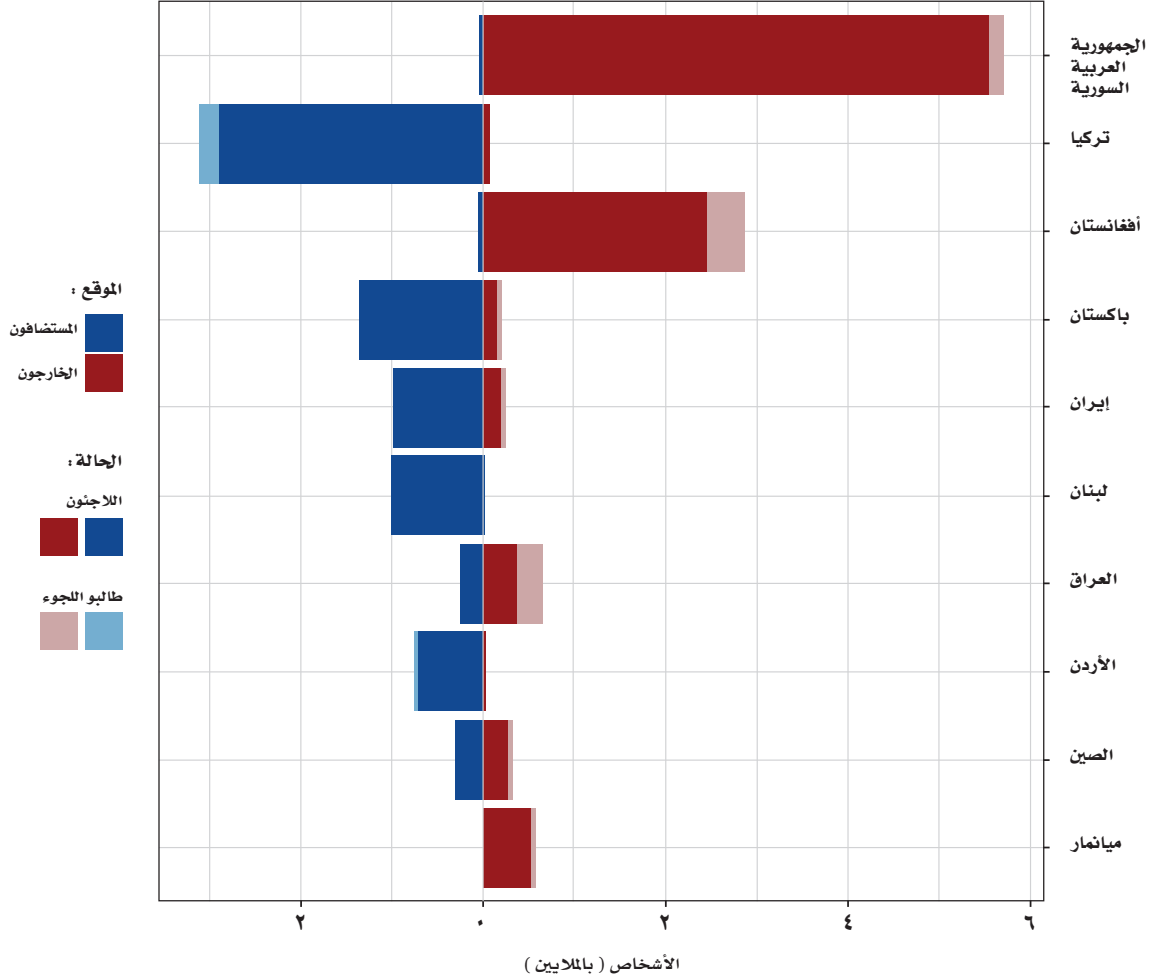
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

يشكل النزوح الدولي داخل آسيا ومنها سمة رئيسية من سمات المنطقة كما هو مبين في الشكل ٨. فقد شكّل اللاجئون القادمون من الجمهورية العربية السورية وأفغانستان أكثر من ثلث اللاجئين في العالم في نهاية عام ٢٠١٦. ويبين الشكل ٨ بوضوح تأثير النزاع السوري على النزوح، إذ يكاد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من أفغانستان لا يذكر مقارنة بعدد القادمين من الجمهورية العربية السورية. فقد كانت أفغانستان في السابق أكبر بلد مصدر للاجئين في المنطقة قبل أن تشتد حدة النزاع السوري. وفي عام ٢٠١٦، كانت الغالبية العظمى من اللاجئين القادمين من البلدان الآسيوية تعيش في البلدان المجاورة. فقد استضافت

تركيا ولبنان والأردن ومعظم اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، بينما استضافت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية اللاجئين من أفغانستان. ومع ذلك، فكما هو مبين في الشكل ٨، من المهم الإشارة أيضاً إلى أن بلدان المنشأ مثل باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والعراق هي أيضاً بلدان مضيضة للاجئين.

الشكل ٨- البلدان الآسيوية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء في عام ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "مستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبلي (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التدبير ألف) تعاريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ" و"حددت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، وحُسبت بالجمع بين اللاجئين وطالبي اللجوء داخل البلدان ومنها.

## السمات والتطورات الرئيسية في آسيا

### شرق آسيا<sup>١٤٣</sup>

- تعيش منطقة شرق آسيا في خضم تغير ديمغرافي لم يسبق له مثيل، إذ تشهد عدة بلدان انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان، مما أدى إلى إعادة النظر في سياسات الهجرة. وتشهد بلدان مثل اليابان بالفعل نمواً سكانياً سلبياً، أما جمهورية كوريا فلديها أدنى معدل ولادات وأسرع معدل شيخوخة من بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>١٤٤</sup>. ويُتوقع أن تترتب على هذه التغيرات الديمغرافية آثار هامة على السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة تكاليف الرعاية الصحية وانخفاض مستويات الإنتاجية، بسبب تراجع نسبة السكان البالغين سن العمل<sup>١٤٥</sup>. وتدفع هذه الحقائق واضعي السياسات إلى إعادة تقييم ما اعتادوا على اتباعه من نهج تقييمية تجاه الهجرة، ظلت مرتبطة بدرجة عالية نسبياً من التجانس الثقافي في بعض البلدان، ومحدودية الخبرة في مجال سياسات الهجرة مقارنة بمناطق ومناطق فرعية أخرى، وعدم شعبية الهجرة نسبياً في العديد من البلدان<sup>١٤٦</sup>. وتسعى جمهورية كوريا واليابان، مثلاً، سعياً متزايداً إلى تعزيز هجرة اليد العاملة الأجنبية مؤقتاً، إذ كان يعمل في جمهورية كوريا أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عامل أجنبي بموجب النظام العام لتصاريح العمل في نهاية عام ٢٠١٥<sup>١٤٧</sup>.
- تتسم الهجرة في شرق آسيا على نحو متزايد بتنقل عدد كبير من الطلاب داخل المنطقة وخارجها. فقد زاد عدد الطلاب الدوليين من شرق آسيا، ولا سيما في مستوى التعليم العالي، زيادة سريعة في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه لا يزال عدد الطلاب الأجانب داخل المنطقة الفرعية يتزايد أيضاً. وبفضل آفاق الحصول على تعليم أفضل، يقصد عدد كبير من الطلاب الدوليين من شرق آسيا وجهات مثل الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ففي السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٥، كانت الصين وجمهورية كوريا واليابان من بين بلدان المنشأ العشرة الرئيسية للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، إذ قدم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طالب من الصين وحدها<sup>١٤٨</sup>. وفي عام ٢٠١٤ كان طالب واحد من كل ستة طلاب في العالم يدرسون في الخارج قادماً من الصين<sup>١٤٩</sup>. ومع ذلك، فإن منطقة شرق آسيا ليست منشأ رئيسياً للطلاب الدوليين فحسب، بل باتت تتحول شيئاً فشيئاً إلى مقصد هام للطلاب الأجانب الذين يأتي كثير منهم من داخل المنطقة الفرعية. فعلى سبيل المثال، يختار عدد متزايد من الطلاب من جمهورية كوريا الدراسة في الصين، إذ كانوا يشكلون أكبر عدد من الطلاب الدوليين في الصين في عام ٢٠١٥<sup>١٥٠</sup>. وتعتمز اليابان اجتذاب نحو ٣٠٠,٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٠<sup>١٥١</sup>.
- أدت هجرة اليد العاملة إلى الخارج، ولا سيما من الصين، إلى جعل هذه المنطقة الفرعية إحدى أكبر المناطق المتلقية للتحويلات المالية في العالم. ففي عام ٢٠١٥، كان المهاجرون الدوليون صينيون المولد رابع أكبر عدد من السكان

١٤٣ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة شرق آسيا.

١٤٤ Moon, 2015.

١٤٥ World Bank, 2015.

١٤٦ Staedicke, Batalova and Zong, 2016.

١٤٧ Park, 2017.

١٤٨ IIE, 2016.

١٤٩ ICEF Monitor, 2015a.

١٥٠ Ministry of Education of the People's Republic of China, 2015.

١٥١ ICEF Monitor, 2015b.

المولودين في الخارج في العالم بعد الهنديين والمكسيكيين والروس، إذ يعيش قرابة ١٠ ملايين مهاجر صيني خارج الصين<sup>١٥٢</sup>. وبلغ حجم تدفقات التحويلات المالية العالمية في عام ٢٠١٦ حوالي ٥٧٥ مليار دولار أمريكي، تلقت الصين منها ٦١ مليار دولار، وهي ثاني أكبر حصة من التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم بعد الهند<sup>١٥٣</sup>.

• يركز هذا الفصل في المقام الأول على الهجرة الدولية، ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الهجرة الدولية تظل، في هذا السياق، سمة هامة جداً في بلدان شرق آسيا، إذ تنطوي على حركة سكانية غير مسبوقه من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. وهذه هي الحال في الصين بالذات، إذ أدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي نُفذت في الثمانينات من القرن الماضي<sup>١٥٤</sup> إلى انطلاق إحدى أكبر الهجرات البشرية في التاريخ. فقد غادر مئات الملايين من الفلاحين الذين يعانون من نقص العمالة المناطق الريفية متوجهين إلى المدن، مدفوعين بآفاق فرص العمل وارتفاع الدخل<sup>١٥٥</sup>. وهاجر معظمهم من مقاطعات الصين الغربية إلى مقاطعاتها الشرقية. وتعتبر الديناميات الاجتماعية والاقتصادية بين غرب الصين وشرقها عوامل هامة، إذ يتميز الغرب بارتفاع معدلات نمو السكان، وفائض في العمال وانخفاض الدخل، بينما يعاني الشرق من نقص في العمال في المناطق الحضرية الكبيرة، ويتباهى بدخل أعلى ومستويات تعليمية أفضل<sup>١٥٦</sup>.

### جنوب آسيا<sup>١٥٧</sup>

• الهجرة من جنوب آسيا إلى المناطق الفرعية الأخرى سمة رئيسية، إذ تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي العديد من العمال المهاجرين المؤقتين القادمين من جنوب آسيا. ومنذ السبعينات من القرن الماضي، ظلت دول الخليج الغنية بالنفط وجهة رئيسية لعدد كبير من العمال المهاجرين المؤقتين من جنوب آسيا. وكانت الهند وباكستان في البداية بلدي المنشأ الرئيسيين لليد العاملة المهاجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكن بلدان منشأ العمال المهاجرين تنوعت منذ ذلك وباتت تضم سري لانكا ونيبال وبنغلاديش<sup>١٥٨</sup>. ويشكل الأشخاص القادمون من جنوب آسيا حالياً أكبر قوة عاملة مهاجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>١٥٩</sup>. وقد أدت آفاق الحصول على أجر أعلى وفرص عمل في المتناول إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين غادروا هذه المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة<sup>١٦٠</sup>. وفيما يتعلق ببلدان المنطقة الفرعية، التي لديها فائض كبير في اليد العاملة، أسهمت الهجرة في التخفيف من ضغط اليد العاملة، وساعدت بموازاة ذلك في الحد من الفقر عن طريق التحويلات المالية. فجنوب آسيا من كبرى المناطق المتلقية للتحويلات المالية في العالم. وفي عام ٢٠١٦، بلغت تدفقات التحويلات المالية إلى الهند ٦٢,٧ مليار دولار أمريكي، وهي أكبر حصة في العالم؛ وفي بلدان مثل باكستان وسريلانكا وبنغلاديش، تجاوزت التحويلات ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه<sup>١٦١</sup>.

١٥٢ UN DESA, 2015a.

١٥٣ World Bank, 2017.

١٥٤ Hokou نظام لتسجيل الأسر المعيشية صُمم لتوثيق الهجرة الدولية ومراقبتها (UN DESA, 2011).

١٥٥ Hu, 2012.

١٥٦ Hugo, 2015.

١٥٧ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة جنوب آسيا.

١٥٨ Oommen, 2015.

١٥٩ المرجع نفسه.

١٦٠ Doherty et al., 2014.

١٦١ World Bank, 2017.

- الهجرة داخل بلدان المنطقة الفرعية سمة مهيمنة في جنوب آسيا، وهي ناتجة عن الفوارق في الاقتصاد وسوق العمل<sup>١٦٢</sup>. ويرتبط التنقل، النظامي وغير النظامي، داخل بلدان المنطقة، بتقاسمها جذوراً تاريخية قوية، وقربها الجغرافي، وروابطها الثقافية، وصلة القرابة بين سكانها<sup>١٦٣</sup>. ففي عام ٢٠١٥، كان ما يزيد قليلاً على ٨٥ في المائة من المهاجرين الدوليين البالغ عددهم ١٤,١ مليون شخص في جنوب آسيا قادمين من بلدان أخرى في المنطقة الفرعية<sup>١٦٤</sup>. وتشمل ممرات الهجرة الرئيسية بنغلاديش-الهند، وأفغانستان-باكستان، والهند-باكستان، ونيبال-الهند. فتضم الهند مثلاً، ملايين العمال المهاجرين البنغلاديشيين والنيباليين، يشتغلون في المقام الأول في القطاع غير الرسمي كعمال بناء وعمال منزليين<sup>١٦٥</sup>. والهجرة الداخلية في بلدان جنوب آسيا واسعة النطاق وأكبر حجماً من الهجرة الدولية، وترتبط أساساً بالهجرة المؤقتة والموسمية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية<sup>١٦٦</sup>. والهجرة من الريف إلى الحواضر كبيرة في جنوب آسيا. فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١، ازداد عدد سكان الحضر في جنوب آسيا بنحو ١٣٠ مليون شخص، ومن المتوقع أن يرتفع عددهم بنحو ٢٥٠ مليون شخص آخرين في السنوات الخمس عشرة المقبلة<sup>١٦٧</sup>.
- الهجرة غير النظامية داخل بلدان المنطقة ومنها شائعة في جنوب آسيا، وغالباً ما تسهم فيها شبكات تهريب متحركة. ولا يُعرف بدقة عدد الأشخاص الذين يهاجرون بصفة غير نظامية داخل بلدان المنطقة، ويعود ذلك جزئياً إلى سهولة اختراق حدودها نسبياً، لكن التقديرات تذهب إلى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين في المنطقة<sup>١٦٨</sup>. فالهند، مثلاً، موطن لعدد كبير من المهاجرين غير النظاميين القادمين من بنغلاديش ونيبال ودرجة أقل، من سري لانكا<sup>١٦٩</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة كلها وجهات شعبية للمهاجرين غير النظاميين من هذه المنطقة<sup>١٧٠</sup>. فالمهاجرون غير النظاميين إلى أوروبا يُهْرَبون في المقام الأول عبر آسيا الوسطى والاتحاد الروسي، وعبر الشرق الأوسط إلى غرب البلقان. أما المهاجرون غير النظاميين الآخرون فيُهْرَبون إلى ماليزيا وتايلند واندونيسيا للعمل، أو عبر هذه البلدان إلى أستراليا<sup>١٧١</sup>. وقد وثقت حالات عديدة لمهاجرين استغلهم المهربون في جنوب آسيا وأسأوا معاملتهم، بتعريضهم للاغتصاب وأشكال أخرى من الإيذاء والتجويب القسري، وغير ذلك<sup>١٧٢</sup>.
- تحوّل جنوب آسيا في آن واحد إلى مصدر كبير للنزوح ومضيف رئيسي للنازحين، بسبب النزاع الطويل الأمد وعدم الاستقرار السياسي والعنف والقمع. وفي التاريخ الحديث، كان كل بلد من بلدان هذه المنطقة الفرعية (باستثناء ملديف) منشأ أو مضيفاً للنازحين. وأبرز ما يُذكر في هذا الصدد نزوح أعداد كبيرة من الأفغان طيلة أزيد من ٣٠ عاماً إما داخلياً أو عبر الحدود المباشرة إلى البلدان المجاورة أو إلى أماكن أبعد. ففي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئيين الأفغان ٢,٥ مليون لاجئ، وهي ثاني أكبر نسبة من اللاجئيين في العالم، وتجاوز عدد الأفغان النازحين داخلياً ١,٥ مليون نازح، وهو

١٦٢ .Srivastava and Pandey, 2017

١٦٣ المرجع نفسه.

١٦٤ .UN DESA, 2015a

١٦٥ .Srivastava and Pandey, 2017

١٦٦ المرجع نفسه.

١٦٧ .Ellis and Roberts, 2016

١٦٨ .Srivastava and Pandey, 2017

١٦٩ .Jayasuriya and Sunam, 2016

١٧٠ المرجع نفسه.

١٧١ المرجع نفسه.

١٧٢ المرجع نفسه.

عاشر أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم؛ والواقع أن أكثر من أفغاني واحد من أصل عشرة نازح<sup>١٧٣</sup>. واستضاف البلدان المجاوران وهما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية معظم اللاجئين الأفغان، ولذا هما من البلدان المضيفة الرئيسية في العالم<sup>١٧٤</sup>. وظلت باكستان، بسبب سهولة اختراق حدودها ووثاقه الروابط الإثنية واللغوية والدينية والاقتصادية، البلد المضيف الرئيسي طيلة عقود، إذ بلغ عدد اللاجئين فيها ١,٤ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٦، يكاد يكون كلهم من الأفغان<sup>١٧٥</sup>؛ وسجل عام ٢٠١٦ أيضاً أكبر عدد من العائدين على الإطلاق منذ ١٢ عاماً، إذ عاد أكثر من ٣٨٠,٠٠٠ لاجئ أفغاني من باكستان<sup>١٧٦</sup>. وأشار العائدون إلى مجموعة من الأسباب المترابطة التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار العودة، ومنها تعرضهم للمضايقة والضغط من السلطات، والخوف من الاعتقال والترحيل، والمشقة الاقتصادية، والتصورات المتعلقة بتحسُّن الوضع في أفغانستان، وحُزم المساعدة على العودة، والرغبة في لم شمل الأسرة<sup>١٧٧</sup>. ويواجه العائدون أيضاً مجموعة من التحديات في إعادة الإدماج، من بينها الحصول على الأراضي والسكن، وفرص العمل وسبل العيش، والحصول على الغذاء والخدمات الصحية، وانعدام الأمن<sup>١٧٨</sup>. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كانت جمهورية إيران الإسلامية تستضيف حوالي مليون لاجئ، مما يجعلها رابع أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، وفي الوقت نفسه لا تزال الهند وبنغلاديش تستضيفان أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً<sup>١٧٩</sup>.

- يعاني سكان جنوب آسيا ضعفاً شديداً إزاء الكوارث البطيئة الظهور والسريعة الظهور المتصلة بالأخطار الطبيعية وتغير المناخ. ويشكل نقص الهياكل الأساسية وشدة الاعتماد على موارد الأرض وارتفاع كثافة السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر تحديات أساسية تسهم في نزوح البشر في سياق الكوارث<sup>١٨٠</sup>. فقد شهد عام ٢٠١٦ قرابة ٣,٦ ملايين حالة نزوح داخلي جديدة بسبب الكوارث في جنوب آسيا، جعلت الهند وبنغلاديش وسري لانكا جميعاً ضمن البلدان العشرة الرئيسية في العالم من حيث النزوح المرتبط بالكوارث في ذلك العام<sup>١٨١</sup>. وفي بنغلاديش، أدت الكوارث مثل إعصار مورا في أيار/مايو ٢٠١٧ إلى نزوح مئات الآلاف من الناس<sup>١٨٢</sup>. وفي نيبال، أدت الكوارث الناجمة عن زلزالتي غورخا وأودايابور في عام ٢٠١٥ إلى نزوح داخلي هائل<sup>١٨٣</sup> في الوقت الذي قُدِّر فيه بأن حوالي نصف مليون شخص قد نزحوا بسبب الفيضانات الشديدة في سري لانكا في أيار/مايو ٢٠١٧<sup>١٨٤</sup>. والهجرة والتنقل من استراتيجيات الصمود البالغة الأهمية في وجه أحداث التغير البيئي في جنوب آسيا - بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، والفيضانات، ونضوب المياه الجوفية - وجميعها أحداث هامة في المنطقة<sup>١٨٥</sup>.

١٧٣ UNHCR, 2017a و IDMC, 2017.

١٧٤ UNHCR, 2017a.

١٧٥ المرجع نفسه.

١٧٦ UNHCR, 2017a و UNHCR, 2017b.

١٧٧ UNHCR, 2017b؛ انظر أيضاً IOM, 2017b.

١٧٨ IOM, 2017b و UNHCR, 2017b.

١٧٩ UNHCR, 2017a و IDMC, 2017. لمعرفة المزيد عن النزوح الداخلي، بوجه أعم، انظر أيضاً IOM DTM، ولا سيما فيما يتعلق بأفغانستان والهند

وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وسري لانكا.

١٨٠ IOM, 2016a.

١٨١ IDMC, 2017.

١٨٢ Solomon, 2017.

١٨٣ IOM, 2016a.

١٨٤ IOM, 2017a.

١٨٥ Climate and Development Knowledge Network, 2014b. انظر أيضاً Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017.

جنوب شرق آسيا<sup>١٨٦</sup>

• تنطوي الهجرة، بالنسبة إلى العديد من بلدان جنوب شرق آسيا، على ارتفاع مستويات الهجرة الخارجية والهجرة الوافدة، فضلاً عن الهجرة العابرة. ويشكل التفاوت الكبير في الدخل في هذه المنطقة الفرعية عاملاً رئيسياً وراء الاتجاه القوي المتمثل في هجرة الناس من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل داخل المنطقة الفرعية (وخارجها). ويوجد حوالي ١٠ ملايين مهاجر دولي داخل المنطقة الفرعية، بينما هناك ما يزيد قليلاً على ٢٠ مليون مهاجر منها، هاجر ٦,٩ ملايين شخص منهم إلى بلدان أخرى داخل جنوب شرق آسيا<sup>١٨٧</sup>. وتشكل ماليزيا وسنغافورة بفضل اقتصاديهما المتقدمين وجهتين بارزتين للمهاجرين. وهناك أيضاً جانب جغرافي قوي للهجرة، إذ ترتفع مستويات الهجرة بين البلدان التي لها حدود مشتركة، ولا سيما على طول حدود تايلند مع البلدان المجاورة وهي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار<sup>١٨٨</sup>. وتبدو ممرات الهجرة الطويلة الأمد داخل بلدان المنطقة واضحة، وتهيمن عليها في المقام الأول هجرة اليد العاملة المؤقتة، لكنها تضم أيضاً مكونات أصغر نطاقاً هي الهجرة الدائمة (هجرة العمال المهرة ولم شمل الأسرة) وهجرة الطلاب والهجرة القسرية<sup>١٨٩</sup>.

• تنطوي الهجرة على نسب عالية من الهجرة غير النظامية، يتعلق معظمها بهجرة اليد العاملة المؤقتة، لكنها تشكل أيضاً استجابة لقضايا الحماية والتغير البيئي<sup>١٩٠</sup>. ويرتبط ارتفاع عدد المهاجرين الذين يدخلون بلداً آخر من دون إذن والمهاجرين غير النظاميين بجوانب شتى، منها تنظيم أسواق العمل، واعتماد الصناعة/القطاع على المهاجرين غير النظاميين، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين<sup>١٩١</sup>. ويُعتبر تهريب المهاجرين ظاهرة واسعة النطاق داخل جنوب شرق آسيا، وتركز بلدان المنطقة بوجه خاص على مكافحة التهريب من خلال التعاون الثنائي، ومن خلال آليات متعددة الأطراف مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. ويعبر العديد من المهاجرين المنطقة أيضاً بالاستعانة بالمهربين<sup>١٩٢</sup>. وتحدث تدفقات الهجرة المختلطة (التي تنطوي على تنقل الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية وغير المحتاجين إليها) على غرار تدفقات الهجرة الناجمة عن دوافع مختلطة. ويواجه العديد من المهاجرين الاستغلال في جنوب شرق آسيا، بسبب وضعهم غير النظامي. ويتعرض العمال المهاجرون، في قطاعات صناعية معينة، للعمل الجبري والاستغلال والإيذاء الشديد (مثل صيد الأسماك والزراعة والبناء والتصنيع)<sup>١٩٣</sup>.

• تميزت السنوات الأخيرة بغياب حالات النزوح الحاد الواسع النطاق الناشئ عن النزاعات الأهلية أو عبر الوطنية، غير أن هناك تدفقات منفصلة طويلة الأجل مرتبطة بالاضطهاد والتهميش المنهجين. واستضافت ماليزيا في عام ٢٠١٦ أكبر عدد من اللاجئين (٩٢,٠٠٠)، وكانت ميانمار في عام ٢٠١٦ أكبر بلد منشأ للاجئين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع

١٨٦ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة جنوب شرق آسيا.

١٨٧ UN DESA, 2015a.

١٨٨ Hugo, 2014؛ وHatsukano, 2015.

١٨٩ المرجع نفسه.

١٩٠ Hickey, Narendra and Rainwater, 2013.

١٩١ UNODC, 2015؛ وDjafar and Hassan, 2012.

١٩٢ UNODC, 2015.

١٩٣ Gois, 2015.



شبيهة بأوضاع اللاجئين إذ تجاوز عددهم قليلاً ٩٠,٠٠٠ شخص<sup>١٩٤</sup>. ومع ذلك، فإن أكبر ممر هجرة داخل المنطقة استناداً إلى البيانات المتعلقة بالسكان المولودين في الخارج (انظر الشكل ٧ في الملحة العامة عن منطقة آسيا) هو من ميانمار إلى تايلند، ويتصل بالنزوح الناجم عن النزاع والعنف وبالهجرة عبر الحدود من أجل توليد الدخل، ولم شمل الأسر، ولأسباب أخرى. وبلدان إعادة التوطين "المعتادة" (مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا) هي التي تتولى أساساً إعادة توطين اللاجئين من المنطقة، وقليلة هي عمليات إعادة التوطين التي تتم عن طريق "هياكل الحماية" داخل المنطقة<sup>١٩٥</sup>. وهناك أيضاً أعداد كبيرة من النازحين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية في المنطقة، إذ تستضيف ستة بلدان فيها أشخاصاً عديمي الجنسية (أكثرهم في ميانمار)<sup>١٩٦</sup>.

• في أوائل عام ٢٠١٥، عانى جنوب شرق آسيا من أزمة إنسانية متصلة بالهجرة في خليج البنغال وبحر أندمان، عندما تقطعت السبل بحوالي ٧,٠٠٠ مهاجر في البحر في ظروف مأساوية<sup>١٩٧</sup>. فقد ظل المهاجرون عالقين في مراكب عدة أسابيع بعد أن تخلى عنهم المهربون، وتوفي مئات منهم خلال هذه الأزمة<sup>١٩٨</sup>. ومع تفاقم حدة الأزمة الإنسانية، عقدت بعض بلدان المنطقة سلسلة من الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل بلورة استجابة فورية شملت الإنقاذ والإغاثة والمأوى المؤقت للمحتاجين. وركزت الاجتماعات اللاحقة على استجابات أطول أجلاً مثل حماية الناس في البحر، ومنع الهجرة غير النظامية والتهريب، ومعالجة الأسباب الجذرية لتنقل الأشخاص، وإيجاد فرص كسب الرزق للمعرضين لخطر النزوح والهجرة غير النظامية<sup>١٩٩</sup>.

## الشرق الأوسط<sup>٢٠٠</sup>

• بلدان مجلس التعاون الخليجي هي من بين البلدان التي تضم أكبر عدد من المهاجرين المؤقتين في العالم. فقد شهدت نمواً اقتصادياً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية، بفضل الثروة النفطية، جعلها تجذب العمال المهرة وقليلي المهارات في مختلف القطاعات، بما فيها البناء والبيع بالتجزئة والخدمات المنزلية. وأدت الزيادة في هجرة اليد العاملة نحو دول المجلس إلى إحداث تغيير ديمغرافي هائل في بلدان المقصد. وباستثناء عمان والمملكة العربية السعودية، يشكل المهاجرون حالياً غالبية السكان في بلدان المجلس— إذ يصلون إلى ٨٨ في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة و٧٦ في المائة في قطر و٧٤ في المائة في الكويت<sup>٢٠١</sup>. وينحدر العمال المهاجرون في بلدان المجلس في المقام الأول من آسيا، بما فيها الهند وبنغلاديش وباكستان، فضلاً عن مناطق أخرى مثل شمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويشكل الفرق في الدخل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد محرك الهجرة الرئيسي، ذلك أن بلدان الخليج تمنح العمال المهاجرين أجراً أكبر وفرص عمل أكثر<sup>٢٠٢</sup>. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال تنظيم حقوق المهاجرين

١٩٤ UNHCR, n.d.a

١٩٥ McAuliffe, 2016. تشمل "الهياكل الأساسية للحماية" القانون الوطني والسياسات الوطنية فضلاً عن الممارسات الإدارية المتبعة في مجال الحماية؛

انظر Sitaropoulos, 2000

١٩٦ UNHCR, n.d.a؛ و Southwick, 2015

١٩٧ IOM, 2015a؛ و Royal Thai Government, 2015

١٩٨ IOM Missing Migrants Project. <http://missingmigrants.iom.int/latest-global-figures>

١٩٩ McAuliffe, 2016

٢٠٠ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة الشرق الأوسط.

٢٠١ UN DESA, 2015b

٢٠٢ Jacobsen and Valenta, 2016

وحمايتها يطرحان تحدياً في المنطقة. وقد شمل الرصد أيضاً نظام رعاية الكفالة<sup>٢٠٣</sup> الذي يربط العمال المهاجرين بأرباب عملهم ويمارس في عدد من دول المجلس. ويتخذ عدد من دول الخليج تدريجياً خطوات لإصلاح نظام الكفالة من أجل ضمان تعزيز تنقل العمال المهاجرين في سوق العمل<sup>٢٠٤</sup>.

• أسفر النزاع الأهلي واحتدام العنف الطائفي وانتشار الإرهاب (ولا سيما إرهاب تنظيم داعش) عن اتساع رقعة النزوح الداخلي والدولي في هذه المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة. وتواجه ثلاثة بلدان في المنطقة الفرعية - هي الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن - "حالة طوارئ من المستوى ٣" (تصنيف النظام الإنساني العالمي لأسوأ الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق)، وهي من البلدان الرئيسية المساهمة في مجموع أعداد النازحين في العالم<sup>٢٠٥</sup>. وقد أدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، الذي دخل عامه السابع في ٢٠١٧، إلى نزوح ما يزيد كثيراً على نصف سكان البلد، إذ أسفر عن أكثر من ٥,٥ ملايين لاجئ، وأكثر من ٦,٣ ملايين نازح داخلي، وأكثر من ١٨٤,٠٠٠ طالب لجوء في نهاية عام ٢٠١٦<sup>٢٠٦</sup>. وأصبح حوالي ٦٥ في المائة من السوريين نازحين<sup>٢٠٧</sup>. واستمرت وتيرة موجات النزوح المتعاقبة في العراق - وهي سمة بارزة منذ بداية القرن - وزادت حدتها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويحدث ذلك في سياق الجهود المبذولة لاستعادة الأراضي ومكافحة داعش. وبات أكثر من ٣ ملايين عراقي نازحين داخل البلد، وثمة العديد من التحديات ومخاطر الحماية التي تعيق العودة المستدامة<sup>٢٠٨</sup>. واستمر تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن، وأدى العنف وتقلب الأوضاع للبلدان أعقبها إلى جعل البلد مأوى لحوالي مليوني نازح داخلياً في نهاية عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ عددهم ٢,٥ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١٥<sup>٢٠٩</sup>. ويشهد اليمن أيضاً ارتفاع معدلات العودة والنزوح الثانوي، إذ تشير التقديرات إلى أن ١٠,٤ في المائة من سكان اليمن عانوا النزوح خلال فترة الأربعة وعشرين شهراً المنتهية في آذار/ مارس ٢٠١٧<sup>٢١٠</sup>.

• لا يزال الشرق الأوسط يستضيف نسبة كبيرة من اللاجئين في العالم. ففي نهاية عام ٢٠١٦، كانت منطقة الشرق الأوسط الفرعية تستضيف أكثر من ٤٥ في المائة من جميع اللاجئين في العالم، بمن فيهم اللاجئون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)<sup>٢١١</sup>. وتحمل البلدان المجاورة حتماً عبئاً غير متناسب عندما يتعلق الأمر باستضافة الأشخاص الذين يطلبون اللجوء في بلدان أخرى، وهذه الدينامية سمة أساسية من سمات أنماط النزوح المعاصرة في المنطقة. وكانت تركيا ولبنان والأردن، باعتبارها بلداناً مجاورة للجمهورية العربية السورية والجهات الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين، ضمن البلدان المضيفة العشرة الرئيسية في العالم في عام ٢٠١٦ (تركيا أولاً ولبنان ثالثاً والأردن سابعاً)<sup>٢١٢</sup>. ويتضح عمق المسؤولية الواقعة على عاتقها بوجه خاص عند مقارنة عدد اللاجئين في كل بلد بسكانه - فواحد من كل ستة أشخاص لاجئ في لبنان، وواحد من كل ١١ شخصاً لاجئ في الأردن، وواحد من كل

<sup>٢٠٣</sup> يُقيد نظام الكفالة لم يشمل أسر المهاجرين غير المهرة، ويربطهم برب عمل وحيد، ولا يسمح لهم بالزواج من نساء البلد، ويطبق قيوداً أخرى على الحقوق والتنقل، لكي يبقى المهاجرون مؤقتاً في بلدان الخليج (Rahman, 2013).

٢٠٤ ESCWA and IOM, 2015.

٢٠٥ UNOCHA, n.d.c.

٢٠٦ UNHCR, 2017a؛ و IDMC, 2017.

٢٠٧ UNHCR, 2017a.

٢٠٨ IDMC, 2017.

٢٠٩ IDMC, 2017.

٢١٠ IOM, 2017g.

٢١١ UNHCR, 2017a.

٢١٢ المرجع نفسه. في نهاية عام ٢٠١٦، كان ٢,٨ مليون لاجئ في تركيا، وأكثر من مليون لاجئ في لبنان، وأكثر من ٦٨٠,٠٠٠ لاجئ في الأردن.

٢٨ شخصاً لاجئاً في تركيا - مما يجعلها البلدان الثلاثة الأولى في العالم بهذا المقياس<sup>٢١٣</sup>. وتستضيف بلدان أخرى في المنطقة أيضاً، بما فيها البلدان المتضررة من النزاع، العديد من اللاجئين، ومنها اليمن والعراق، بل وحتى الجمهورية العربية السورية<sup>٢١٤</sup>. وتضم المنطقة الفرعية أيضاً اللاجئين المسجلين لدى الأونروا والبالغ عددهم حوالي ٥,٣ ملايين لاجئاً<sup>٢١٥</sup>.

- لا تزال الهجرة غير النظامية داخل المنطقة ومنها تطرح تحديات للمهاجرين والدول. فنظراً إلى كثرة أعداد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، وطول أمد النزاع، وقلّة احتمال العودة إلى الجمهورية العربية السورية، شرع عدد من اللاجئين في الهجرة غير النظامية نحو بلدان أخرى، ولا سيما في أوروبا عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط. فعلى سبيل المثال، شكل السوريون المغادرون من تركيا حوالي نصف عدد اللاجئين الذين تجاوز عددهم ٨٥٠,٠٠٠ شخص وسافروا إلى اليونان في قوارب عبر بحر إيجه في عام ٢٠١٥؛ أما النصف الآخر فضم أشخاصاً من أفغانستان والعراق وباكستان ومجموعة من البلدان الأخرى<sup>٢١٦</sup>. وأدى مهربو المهاجرين دوراً أساسياً في هذا التنقل، وحققوا أرباحاً كبيرة، وعمدوا في بعض الأحيان إلى ممارسات تنطوي على الإيذاء والاستغلال<sup>٢١٧</sup>. وقد انصب تركيز سياسي وعامٌ شديد على طريق شرق المتوسط خلال السنتين الماضيتين؛ وترد في القسم المتعلق بمنطقة أوروبا أدناه مناقشة للبيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

## ٢١٨ آسيا الوسطى

- معظم حركات الهجرة في آسيا الوسطى هي حركات خارجة من المنطقة يتجه أكثرها شمالاً نحو الاتحاد الروسي. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، كان يعيش في الاتحاد الروسي ما يقل قليلاً عن ٥ ملايين مهاجر ممن ولدوا في آسيا الوسطى<sup>٢١٨</sup>. وفي السنوات الأخيرة، كان تباطؤ النمو الاقتصادي وتغير السياسات في الاتحاد الروسي - بما في ذلك فرض حظر الدخول من جديد على المهاجرين الذين ارتكبوا مخالفات إدارية - مسؤولين جزئياً عن تراجع نسبي في الهجرة من آسيا الوسطى. وقد أثر ذلك في سبل العيش والدخل المتأثيين من التحويلات التي تُعد مصدراً هاماً لرأس المال في المنطقة الفرعية<sup>٢١٩</sup>. وأمام التغيرات التي طرأت في الاتحاد الروسي، عاد المهاجرون إلى بلدهم الأصلي، أو بقوا بصفة غير نظامية، أو بحثوا عن وجهات بديلة، أبرزها كازاخستان (انظر المناقشة أدناه)<sup>٢٢٠</sup>. ويهاجر الناس من آسيا الوسطى أيضاً إلى أوروبا والصين، حيث فرص العمل الكثيرة والروابط الأسرية المتينة نسبياً. فقد استقبلت ألمانيا، على سبيل المثال، أكثر من مليون مهاجر من كازاخستان في عام ٢٠١٥، وهي ثاني وجهة بعد الاتحاد الروسي، حيث يقيم ٢,٥٦ مليون شخص من المولودين في كازاخستان<sup>٢٢١</sup>.

٢١٣ المرجع نفسه.

٢١٤ المرجع نفسه.

٢١٥ UNRWA, n.d.

٢١٦ UNHCR, 2016b.

٢١٧ Içduygu and Koser, 2016 و McAuliffe and Koser, 2015.

٢١٨ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة آسيا الوسطى.

٢١٩ UN DESA, 2015a.

٢٢٠ IOM, 2016c.

٢٢١ المرجع نفسه.

٢٢٢ UN DESA, 2015a.

• الهجرة داخل بلدان المنطقة سمة أساسية من سماتها تركز على روابط جغرافية وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية ذات طابع تاريخي. تؤوي آسيا الوسطى ملايين المهاجرين الدوليين الذين ينحدر معظمهم من بلدان المنطقة، ومن بلدان أخرى أبعد. وينحدر المهاجرون في المقام الأول من بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، التي أصبح كثير منها أعضاء في رابطة الدول المستقلة<sup>٣٣٣</sup>. وفي عام ٢٠١٥، كانت كازاخستان، على سبيل المثال، تضم عدداً كبيراً من السكان المولودين في الخارج (٣,٥٥ ملايين شخص)، منهم ٢,٣٥ مليون شخص ولدوا في الاتحاد الروسي<sup>٣٣٤</sup>. وتعد كازاخستان في الوقت الراهن بلد عبور وبلد هجرة وافدة في المقام الأول، إذ تجتذب العمال المهرة من مختلف البلدان، وأصبحت على نحو متزايد مقصداً للعمال المهاجرين من قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي السنوات الأخيرة، نقحت بلدان آسيا الوسطى السياسات التي تنظم الهجرة داخل بلدان المنطقة، باتخاذ إجراءات تشمل إبرام اتفاقات ثنائية بشأن الدخول وإعادة القبول<sup>٣٣٥</sup>. فعلى سبيل المثال، يسمح الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الذي أنشئ في عام ٢٠١٥ للأشخاص لمواطني الدول الاعضاء فيه - بما فيها كازاخستان وقيرغيزستان - بالتنقل بحرية للعيش والعمل والدراسة في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد<sup>٣٣٦</sup>. وتشهد المنطقة حالياً مزيداً من التعاون على تحسين إدارة التدفقات المختلطة، ومن ذلك التعاون على الجوانب المتعلقة بإدارة الحدود، وحقوق المهاجرين وحمايتهم، والهجرة غير النظامية<sup>٣٣٧</sup>. ويمكن أن يكون العمال المهاجرون من آسيا الوسطى، رجالاً ونساءً، عرضة للاستغلال والإيذاء، ولا سيما في العمالة غير الرسمية مثل البناء والعمل الزراعي والمنزلي<sup>٣٣٨</sup>.

• تؤدي التحويلات المالية دوراً هاماً في اقتصادات آسيا الوسطى، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً في المنطقة. وتضم المنطقة بلدين من البلدان العشرة الرئيسية المتلقية للتحويلات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي - هما قيرغيزستان وطاجيكستان<sup>٣٣٩</sup>. ففي قيرغيزستان، تشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية تقلل من معدل الفقر الوطني بنسبة تتراوح بين ٦ في المائة و٧ في المائة<sup>٣٤٠</sup>. ويعكس تدفق التحويلات إلى بلدان آسيا الوسطى إلى حد بعيد أنماط الهجرة داخل المنطقة ومنها، وهي أنماط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل وتوليد الدخل. فقد ظلت التحويلات من الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، كبيرة بمرور الوقت، بفضل الانخفاض النسبي في تكاليف تحويل الأموال من الاتحاد الروسي إلى بلدان آسيا الوسطى. غير أن التباطؤ الاقتصادي والتغيير السياساتي اللذين شهدهما الاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة أثرا تأثيراً سلبياً في مجموع تدفقات التحويلات. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، انخفضت مستويات التحويلات إلى قيرغيزستان بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، وإلى أوزبكستان بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً، وفي الفترة نفسها تراجعت تحويلات الأموال الشخصية من الاتحاد الروسي إلى طاجيكستان بنسبة ٧٠ في المائة تقريباً<sup>٣٤١</sup>. وساهم تخفيض قيمة عملة التنغ الكازاخستاني بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ أيضاً في تراجع تدفقات التحويلات إلى عدة بلدان في آسيا الوسطى، بما فيها قيرغيزستان

٢٢٣ المرجع نفسه.

٢٢٤ المرجع نفسه.

٢٢٥ OSCE, 2016.

٢٢٦ Russell, 2017.

٢٢٧ IOM, 2016e.

٢٢٨ IOM, 2016c.

٢٢٩ World Bank, 2017.

٢٣٠ Slay, 2015.

٢٣١ IOM, 2016c. ملحوظة: الأرقام محسوبة بالدولار الأمريكي. وتستند التقديرات إلى بيانات جمعتها البنك المركزي للاتحاد الروسي.

وطاجيكستان<sup>٣٣٢</sup>. ويؤثر هذا التراجع تأثيراً سلبياً في المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك التي تعتمد اعتماداً شديداً على التحويلات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، بما فيها الغذاء والمأوى، مثل طاجيكستان وقيرغيزستان<sup>٣٣٣</sup>. وتعاني الأسر المعيشية التي لديها أفراد يعملون في الخارج من تدهور في مستوى معيشتها قد يوقع بعضها في براثن الفقر بسبب انخفاض التحويلات النقدية. ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع نقص الاعتمادات اللازمة لتلبية احتياجات المهاجرين العائدين والنهوض بإمكاناتهم<sup>٣٣٤</sup>.

## أوروبا<sup>٣٣٥</sup>

كانت أوروبا تؤوي في عام ٢٠١٥ حوالي ثلث المهاجرين الدوليين في العالم (٧٥ مليون شخص). وولد أكثر من نصفهم (٤٠ مليون شخص) في أوروبا، لكنهم يعيشون في بلد آخر في المنطقة غير بلد مولدهم، مما يمثل زيادة مقارنة بعددهم الذي كان يبلغ ٢٧ مليون شخص في عام ١٩٩٠ (الشكل ٩). وفي عام ٢٠١٥، كانت الهجرة بين البلدان الأوروبية تمثل ثاني أكبر ممر للهجرة الإقليمية في العالم (بعد الممر الذي يربط أمريكا اللاتينية والكاريبية بأمريكا الشمالية). وبلغ عدد المهاجرين غير الأوروبيين في أوروبا أكثر من ٣٥ مليوناً في عام ٢٠١٥. ووصل عدد المهاجرين غير الأوروبيين في أوروبا إلى أكثر من ٣٥ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وسُجلت أنماط زيادة متشابهة في أعداد المهاجرين المولودين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وزاد عدد كل منهم زيادة مطردة في التسعينات من القرن الماضي تسارعت خلال العقد الأول من هذا القرن ثم تباطأت فيما بعد.

وفي عام ١٩٩٠، كان عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا يكاد يساوي عدد غير الأوروبيين الذين يعيشون داخلها. ومع ذلك، فخلافاً لنمو الهجرة إلى أوروبا، انخفض في معظم الأحوال عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، باستثناء السنوات الخمس الماضية حيث ارتفع من جديد ليصل إلى أقل قليلاً من ٢٠ مليون شخص (على غرار مستواه في عام ١٩٩٠). وفي عام ٢٠١٥، كان المهاجرون الأوروبيون المولود الذين يعيشون خارج القارة يقيمون أساساً في أمريكا الشمالية. وسُجلت أيضاً زيادة تدريجية في عدد المهاجرين الأوروبيين في آسيا وأوقيانوسيا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥.

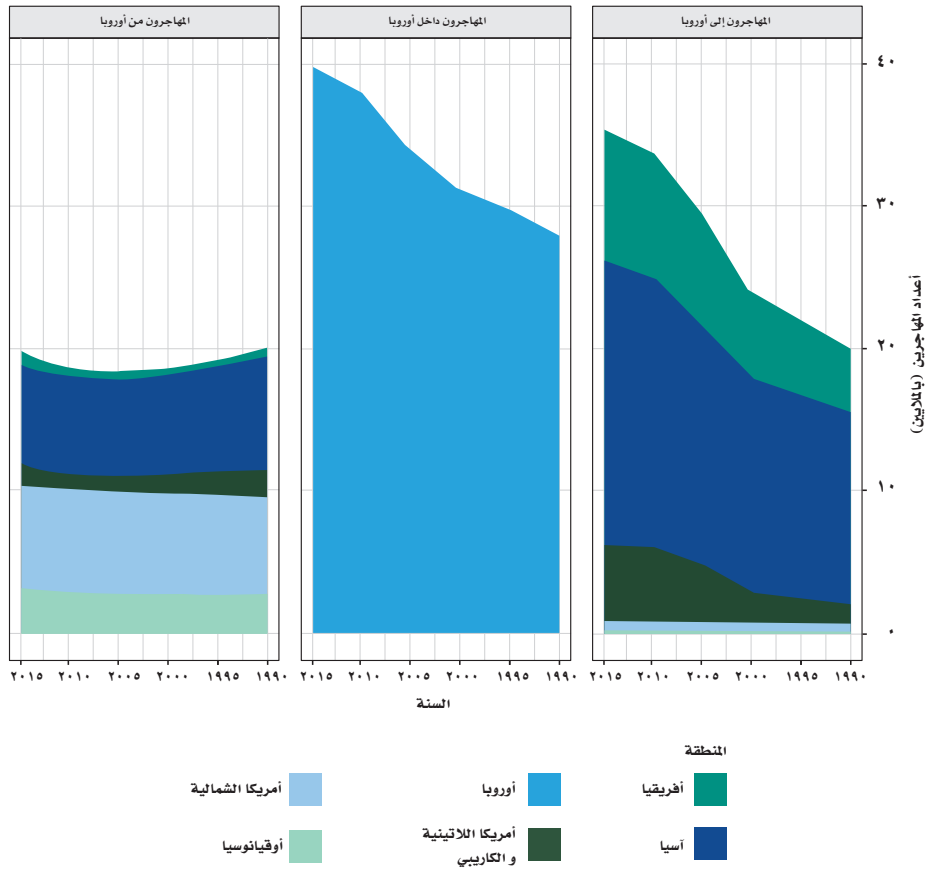
٣٣٢ IOM, 2016c

٣٣٣ The Economist, 2016

٣٣٤ IOM, 2016c

٣٣٥ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة أوروبا.

الشكل ٩- المهاجرون إلى أوروبا، وداخل أوروبا وخارجها في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥



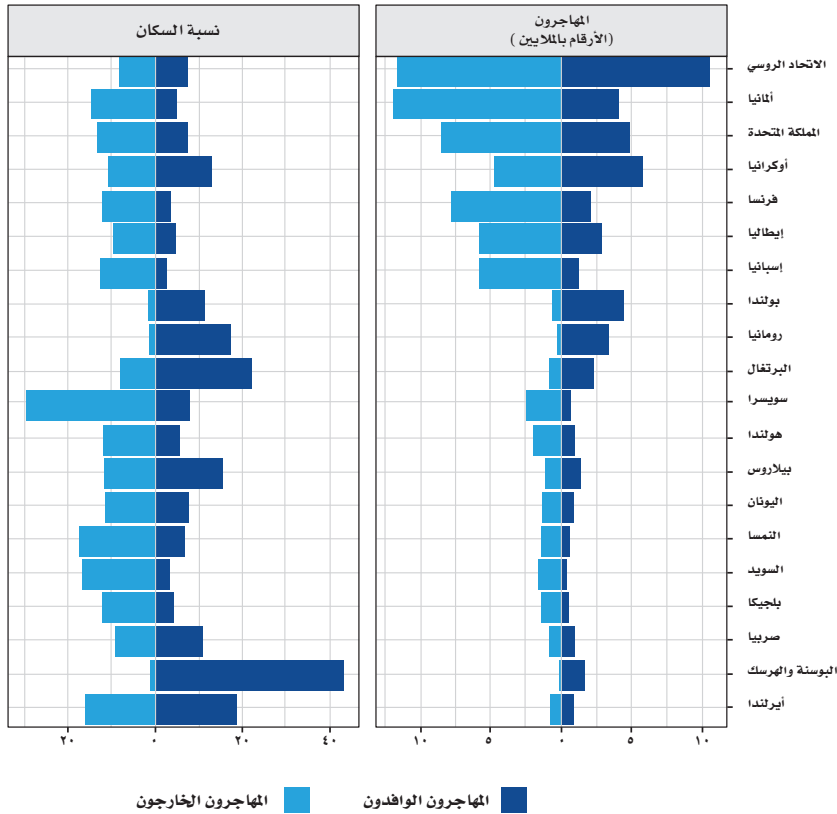
المصدر: UN DESA، 2015a.

ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى أوروبا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أوروبا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أفريقيا أو آسيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل أوروبا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أوروبا) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل المنطقة الأوروبية. أما عبارة "المهاجرون من أوروبا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أوروبا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أمريكا اللاتينية والكاريبي أو أمريكا الشمالية مثلاً).

يضم العديد من بلدان شرق أوروبا، مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا ورومانيا، بعض أكبر مجموعات المهاجرين الخارجين في المنطقة (الشكل ١٠). والاتحاد الروسي ثالث بلد في العالم من حيث عدد مواطنيه الذين يعيشون في الخارج، إذ بلغ عددهم ١٠ ملايين مهاجر خارج في عام ٢٠١٥. وتشكل هجرة الأشخاص من بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق مثل أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وبيلاروس ممرات الهجرة الأربعة الرئيسية في أوروبا (انظر الشكل ١١). وبعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لدى المملكة المتحدة ثالث أكبر عدد من المهاجرين الأوروبيين الخارجين (٤,٩ ملايين شخص). ويعيش كثير من هؤلاء خارج القارة، في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت لبوسنة والهرسك أعلى نسبة من المهاجرين الخارجين مقارنة بالسكان المقيمين في عام ٢٠١٥، إذ غادر كثير منهم البلد أثناء تفكك يوغوسلافيا السابقة. وللبرتغال وأيرلندا أيضاً، وهما بلدان ذوا تاريخ طويل من الهجرة الخارجية، نسبة عالية من السكان في الخارج مقارنة بحجم سكانهما.

وفي عام ٢٠١٥، كانت ألمانيا تضم أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج في أوروبا. ومن بين مجموع المهاجرين البالغ عددهم ١٢ مليون شخص في ألمانيا، تنحدر أكبر المجموعات من بولندا وتركيا والاتحاد الروسي وكازاخستان، إذ يتجاوز عدد القادمين من كل منها مليون شخص. وكان سكان كل من فرنسا والمملكة المتحدة يضمنون في عام ٢٠١٥ أكثر من ٧,٥ مليون شخص مولود في الخارج. يشكل المهاجرون المولودون في بلدان شمال أفريقيا الناطقة بالفرنسية أكبر جزء من سكان فرنسا المولودين في الخارج. وفي المملكة المتحدة، ينحدر أكبر عدد من المهاجرين من الهند وبولندا. وحلت إسبانيا وإيطاليا تباعاً، في عام ٢٠١٥، في الرتبتين الرابعة والخامسة من حيث بلدان مقصد المهاجرين في أوروبا، إذ يتجاوز عدد سكانهما المولودين في الخارج ٥,٥ ملايين شخص. وينحدر العديد من سكان البلدين المولودين في الخارج من أماكن أخرى في أوروبا، مثل رومانيا وألمانيا والمملكة المتحدة، أو من بلدان شمال أفريقيا مثل المغرب. وكما هو مبين في الشكل ١٠، فمن بين بلدان الهجرة العشرين الرئيسية في المنطقة، تضم سويسرا أعلى نسبة من المهاجرين من بين سكانها (٢٩ في المائة)، تليها النمسا والسويد وأيرلندا.

### الشكل ١٠- البلدان الأوروبية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥



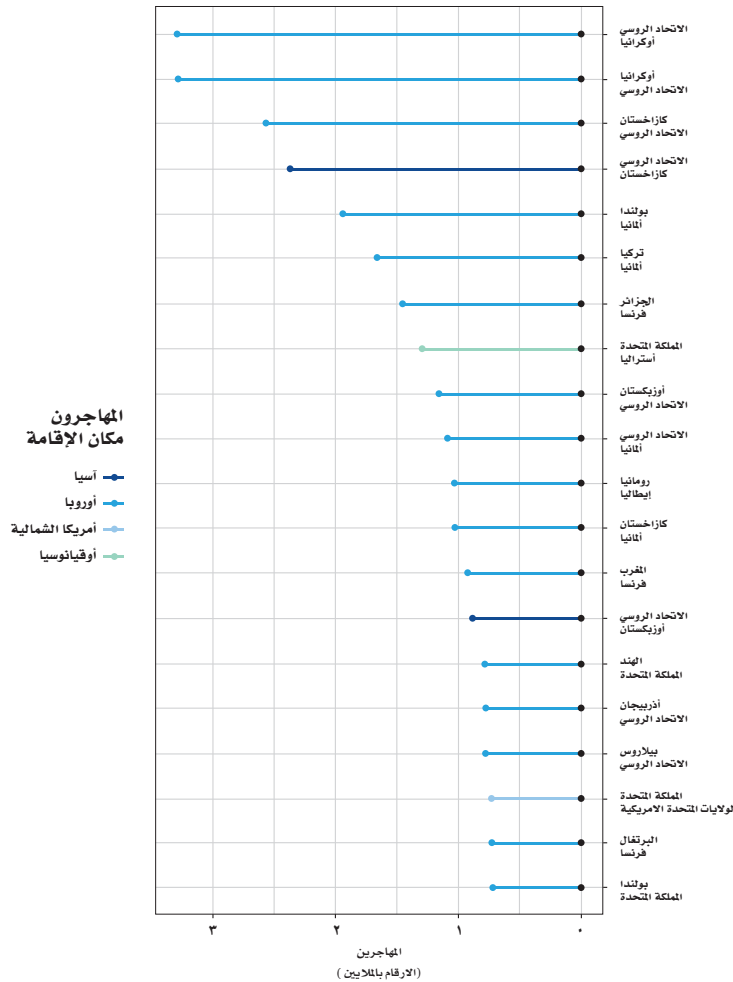
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد ممن يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

ويبين الشكل ١١ ممرات الهجرة العشرين الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية، وتمثل تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد مولودين في الخارج. ومن أبرز سمات ممرات الهجرة الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية أن معظمها ممرات تقع داخل المنطقة. ويبرز الاتحاد الروسي بشدة ضمن الممرات الرئيسية. وكان السكان روسيو المولد في الدول الأعضاء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، مثل أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان، يشكلون في عام ٢٠١٥ بعض أكبر ممرات الهجرة في أوروبا. والاتحاد الروسي هو أيضاً ثاني أكبر مقصد للمهاجرين في أوروبا بعد ألمانيا. وترد في قسم السمات والتطورات الرئيسية أدناه مناقشة أكثر تفصيلاً لممرات الهجرة والتغيرات الحديثة.

الشكل ١١ - ممرات الهجرة العشرين الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية



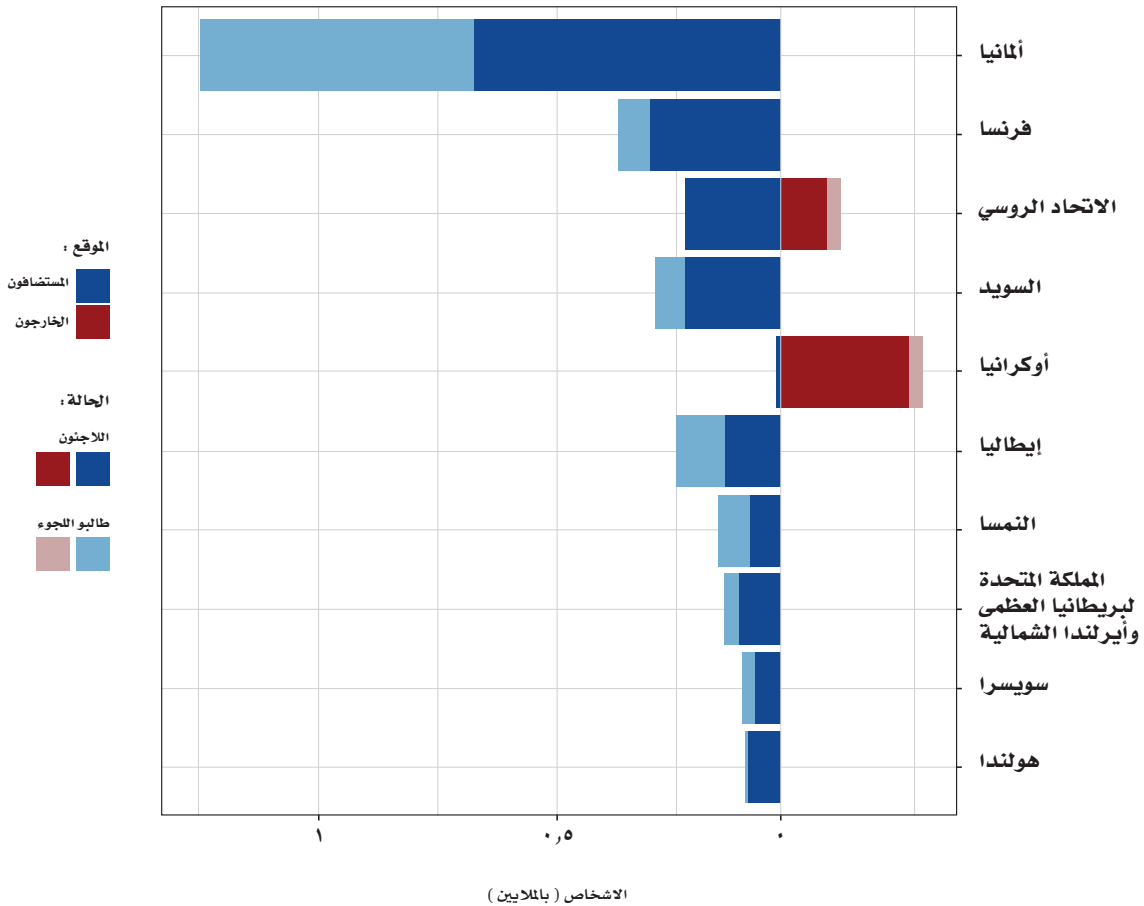
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.



استضافت ألمانيا، في عام ٢٠١٦، أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا، كان قرابة نصفهم من طالبي اللجوء (الشكل ١٢). وتلقت، في عام ٢٠١٦، أكبر عدد من طلبات اللجوء الجديدة في أوروبا (وعلى الصعيد العالمي)، قَدَمَ معظمها أشخاص من الجمهورية العربية السورية والعراق وأفغانستان. ويشكل الأشخاص المنحدرون من الاتحاد الروسي إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في فرنسا وألمانيا. واستضافت فرنسا أيضاً في عام ٢٠١٦ أعداداً كبيرة من اللاجئين من سري لانكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشكلت أوكرانيا والاتحاد الروسي بلدي المنشأ الرئيسيين ضمن البلدان الأوروبية (الشكل ١٢). ويوجد أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ لاجئاً أوكراني في الاتحاد الروسي، انتقل إليه كثير منهم بعد بداية النزاع في عام ٢٠١٣.

### الشكل ١٢- البلدان الأوروبية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء في عام ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "مستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التذييل ألف) تعاريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ". وحُدِّدَت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، وحُسِبَت بالجمع بين اللاجئين وطالبي اللجوء داخل البلدان ومنها.

## السمات والتطورات الرئيسية في أوروبا

شمال وغرب وجنوب أوروبا<sup>٢٣٦</sup>

• الهجرة بين بلدان المنطقة حيوية جداً في أوروبا. فاعتباراً من ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، كان ١٦ مليون شخص يعيشون في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بجنسية دولة عضو أخرى<sup>٢٣٧</sup>. ويتأتى هذا القدر الكبير من الهجرة داخل بلدان المنطقة بفضل ترتيبات حرية التنقل، التي تمكّن المواطنين من عبور الحدود الداخلية من دون الخضوع للتفتيش في الحدود. وتضمن منطقة شنغن المفتوحة الحدود، التي تضم ٢٢ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و٤ بلدان غير أعضاء فيه، حرية التنقل لأكثر من ٤٠٠ مليون مواطن<sup>٢٣٨</sup>. وفي عام ٢٠١٦، كانت رومانيا هي البلد الذي لديه أكبر عدد من المواطنين المقيمين في الخارج في بلدان أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي وللرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، حيث بلغ عددهم ٣ ملايين شخص، تليها بولندا وإيطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة<sup>٢٣٩</sup>. غير أن حرية التنقل في أوروبا تواجه تحديات. فمُنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥، باتت دول أعضاء شتى في شنغن تراقب الحدود مؤقتاً<sup>٢٤٠</sup>. وهناك أيضاً درجة من عدم اليقين بشأن أوضاع الهجرة في المستقبل التي ستنشأ عن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) بعد الاستفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في المملكة المتحدة.

• ظلت قضايا الهجرة تحتل مكانة عالية في جدول الأعمال الأوروبي في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، واستمر النقاش فيها بانتظام في اجتماعات وزارية أو في اجتماعات رؤساء الدول أو الحكومات. وجاء معظم المهاجرين القادمين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب من ليبيا إلى إيطاليا، أو من تركيا إلى اليونان عبر بحر إيجه. وفي عام ٢٠١٦، وصل حوالي ٣٩٠,٠٠٠ شخص إلى أوروبا عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط براً وبحراً<sup>٢٤١</sup>، على أن أكثر من ٣٦٠,٠٠٠ شخص منهم وصلوا بحراً<sup>٢٤٢</sup>. وعقب البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، انخفض عدد الوافدين بحراً إلى اليونان انخفاضاً شديداً إذ وصل إلى أكثر قليلاً من ١٧٠,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦، وهو تراجع كبير مقارنة بـ ٨٥٠,٠٠٠ شخص وصلوا بحراً إلى اليونان في عام ٢٠١٥<sup>٢٤٣</sup>، وفي عام ٢٠١٦، وصل أكثر من ١٨٠,٠٠٠ مهاجر إلى إيطاليا بحراً، وهي زيادة بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥<sup>٢٤٤</sup>. وكانت طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى مالطا وإيطاليا الأكثر فتكاً بالمهاجرين غير النظاميين في العالم في عام ٢٠١٦، إذ تشير التقديرات إلى أكثر من ٤,٥٠٠ مهاجر متوفى أو مفقود - وهو أكبر عدد أبلغ عنه على الإطلاق في المنطقة<sup>٢٤٥</sup>. ولا شك أن عدداً أكبر من الوفيات بحراً، وعلى طول

٢٣٦ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة شمال وغرب وجنوب أوروبا.

٢٣٧ Eurostat, 2017a.

٢٣٨ European Commission, n.d.a.

٢٣٩ Eurostat, 2017a.

٢٤٠ European Commission, n.d.b.

٢٤١ عدد الأشخاص الذين ثبت وصولهم إلى بلغاريا وقبرص واليونان وإيطاليا وإسبانيا (IOM, 2017d).

٢٤٢ IOM, 2017d.

٢٤٣ من بين الأحكام الواردة في البيان اتفاق بأن يُعاد إلى تركيا<sup>٢٤٤</sup> جميع المهاجرين غير النظاميين الجدد الذين يعبرون من تركيا إلى الجزر اليونانية<sup>٢٤٥</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تَقَرَّرَ مقابل كل سوري يُعاد إلى تركيا، أن يُنقل من تركيا سوري آخر لإعادة توطينه في الاتحاد الأوروبي بناءً على التزامات سارية، على ألا يتجاوز عدد الأشخاص الذين يُعاد توطينهم ٧٢,٠٠٠ شخص (European Council, 2016).

٢٤٤ IOM, 2017d.

٢٤٥ IOM, 2017e.

٢٤٦ IOM, n.d.b.

طرق الهجرة المختلفة، بما في ذلك أثناء عبور الصحراء الكبرى، وقعت ولم يُبلغ عنها<sup>٢٤٧</sup>. وجاء أكثر من نصف الوافدين إلى أوروبا بحراً في عام ٢٠١٦ من أحد البلدان العشرة الرئيسية المنتجة للاجئين في العالم، ولا سيما الجمهورية العربية السورية وأفغانستان والعراق<sup>٢٤٨</sup>. تمثل النساء العازبات، بالإضافة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، فئة تعاني ضعفاً شديداً من بين المهاجرين الوافدين. وفي عام ٢٠١٦، كان ٩٢ في المائة من جميع الأطفال الذين وصلوا عبر وسط البحر المتوسط غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم<sup>٢٤٩</sup>. وفي عام ٢٠١٦، قدّم أطفال غير مصحوبين بذويهم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من ٦٠,٠٠٠ طلب لجوء<sup>٢٥٠</sup>.

• اقترن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط في بعض الأحيان بعبارات معادية للمهاجرين في الخطاب السياسي وفي السياسات ووسائل الإعلام. وبوجه عام، يبدو أن النظرة إلى المهاجرين في كثير من المجتمعات الأوروبية سلبية: فقد خلصت دراسة استقصائية أجريت في أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أن هجرة الأشخاص من خارج الاتحاد الأوروبي تثير شعوراً سلبياً لدى غالبية الأوروبيين (٥٦ في المائة)<sup>٢٥١</sup>. وفي ١٠ بلدان أوروبية، أفاد حوالي ٥٦ في المائة في المتوسط من عامة الناس بضرورة وقف أي هجرة إضافية في بلدهم ولا سيما من البلدان الإسلامية<sup>٢٥٢</sup>. ويفرض كثير من الأوروبيين في تقدير عدد المهاجرين والمسلمين في بلدهم<sup>٢٥٣</sup>. ويمكن أن تكون لهذه التصورات السلبية تجاه المهاجرين انعكاسات ملموسة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أشارت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى أن أعمال العنف والمضايقة والتهديد وخطاب كره الأجانب التي تستهدف طالبي اللجوء والمهاجرين أمور خطيرة، سواء كان مرتكبها سلطات الدولة أم الشركات الخاصة أم الأفراد أم مجموعات الحراسة<sup>٢٥٤</sup>. ويشكل استمرار التصورات السلبية تجاه الهجرة تحديات أمام جهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الاندماج. ومع ذلك، فإن النقص المتوقع في العمالة والمهارات في الأجلين القصير والمتوسط سيطرَح تحديات أمام آفاق العمل والنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تقدر التوقعات السكانية نقص أكثر من ١٩ مليون شخص في عرض اليد العاملة في الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٦٠<sup>٢٥٥</sup>. وفي سياق شيخوخة السكان الأوروبيين، يمكن أن يسهم المهاجرون إسهاماً اقتصادياً هاماً إذا أدمجوا جيداً في الوقت المناسب، بدءاً بالاندماج المبكر في التعليم ثم في سوق العمل.

IOM, 2017f ٢٤٧

.UNHCR, 2017f ٢٤٨

.UNHCR, UNICEF and IOM, 2017 ٢٤٩

.Eurostat, 2017b ٢٥٠

.European Commission, 2015 ٢٥١

Raines, Goodwin and Cutts, استقي من دراسة استقصائية أجريت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧ (المصدر: ٢٥٢

2017). ومن البلدان التي شملتها الدراسة إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وهنغاريا واليونان.

.Ipsos MORI, 2016 ٢٥٣

.European Union Agency for Fundamental Rights, 2016 ٢٥٤

.European Commission, 2014 ٢٥٥

شرق وجنوب شرق أوروبا<sup>٢٥٦</sup>

• ظلت الهجرة الخارجية، بدلاً من الهجرة الوافدة، بالنسبة لمعظم بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا، السمة الرئيسية على مدى السنوات والعقود الأخيرة، على أن مستويات الهجرة الوافدة أقل نسبياً مقارنة بمناطق فرعية أخرى في أوروبا. وبسبب هذا العامل وعوامل أخرى، يُتوقع أن تشهد عدة بلدان في المنطقة انخفاضاً كبيراً في عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠ (بما فيها اليوسنة والهرسك وبلغاريا ورومانيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا)<sup>٢٥٧</sup>. وظلت الهجرة الخارجة من بلدان شرق أوروبا إلى بلدان غربها تشكل اتجاهها متزايداً، ولا سيما منذ توسع الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ليشمل المزيد من الدول الأعضاء من شرق أوروبا، مع توسيع الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي شرقاً نحو بلدان غير أعضاء<sup>٢٥٨</sup>. وفي الآونة الأخيرة، تَعَزَّزَ هذا الاتجاه من جراء تباطؤ الاقتصاد في الاتحاد الروسي (انظر أدناه). وبلدان جنوب شرق أوروبا هي عادة بلدان هجرة خارجة، ولا سيما نحو الاتحاد الأوروبي. وهي أيضاً بلدان عبور المهاجرين، وبخاصة على طول "طريق غرب البلقان".

• لا يزال الاتحاد الروسي بلد المقصد الرئيسي في المنطقة الفرعية (وأحد أهم بلدان المقصد في العالم). وفي عام ٢٠١٥، استضاف البلد أكثر من ١١,٦ مليون مهاجر دولي<sup>٢٥٩</sup>. وجاء معظم المهاجرين الوافدين من البلدان المجاورة، وعلى الأخص البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة<sup>٢٦٠</sup>، وإن كان التباطؤ الاقتصادي الأخير والتغيرات في سياسات الهجرة في الاتحاد الروسي قد أفضيا إلى تراجع تدفقات المهاجرين الوافدين وتدفقات التحويلات إلى الخارج مقارنة بالسنوات الماضية<sup>٢٦١</sup>. وفي عام ٢٠١٥، كانت أوكرانيا أيضاً تضم عدداً كبيراً من السكان المولودين في الخارج يتجاوز ٤,٨ ملايين شخص، ويأتي جزء كبير من المهاجرين فيها من الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان وأوزبكستان وجمهورية مولدوفا<sup>٢٦٢</sup>. غير أن من المرجح أن يؤدي النزاع في شرق أوكرانيا وتراجع الاقتصاد بوجه عام في البلد إلى انخفاض مجموع عدد سكان أوكرانيا المولودين في الخارج في الإحصاءات القادمة التي ستصدرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المهاجرين الدوليين.

• زادت حالات النزوح داخل المنطقة ومنها في السنوات الأخيرة، ولا سيما كنتيجة مباشرة للنزاع الذي طال أمده في شرق أوكرانيا. وفي عام ٢٠١٦، كانت التقديرات تشير إلى وجود حوالي ١,٧ مليون نازح داخلياً في أوكرانيا<sup>٢٦٣</sup>. وأدى انعدام الأمن الطويل الأجل في شرق أوكرانيا أيضاً إلى تدفق المهاجرين واللاجئين إلى الدول المجاورة وإلى الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد اللاجئين الأوكرانيين عالمياً ذروته إذ تجاوز ٣٢٠,٠٠٠ شخص<sup>٢٦٤</sup>، وظل مرتفعاً في عام ٢٠١٦، بحيث انخفض إلى أقل قليلاً من ٢٤٠,٠٠٠ شخص<sup>٢٦٥</sup>. وطلب عدد كبير من الأوكرانيين أيضاً اللجوء في الاتحاد الروسي، إذ بلغت

٢٥٦ انظر التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة شرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا.

٢٥٧ UN DESA, 2015b.

٢٥٨ European Commission, 2007.

٢٥٩ UN DESA, 2015a.

٢٦٠ تتألف رابطة الدول المستقلة من تسع دول أعضاء هي: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فضلاً عن دولتين منسبتين هما أوكرانيا وتركمانستان.

٢٦١ IOM, 2016c.

٢٦٢ UN DESA, 2015a.

٢٦٣ IDMC, 2017.

٢٦٤ UNHCR, 2016c.

٢٦٥ UNHCR, 2017a.

طلبات اللجوء المقدمة من الأوكرانيين فيه ٩٨ في المائة من مجموع الطلبات المقدمة في البلد في عام ٢٠١٥<sup>٣٣١</sup>. وبغية التوضيح، تلقى الاتحاد الروسي حوالي ٨٥ في المائة من جميع طلبات اللجوء المقدمة من الأوكرانيين في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٥؛ علماً أن الأوكرانيين قدموا ١٧٥,٥٠٠ طلب على الصعيد العالمي<sup>٣٣٢</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، غادر عدد متزايد من الأوكرانيين البلد بصفتهم عمالاً مهاجرين، ولا سيما إلى بولندا. وتشكل هذه التطورات عنصراً آخر يضاف إلى العدد الكبير بالفعل من النازحين داخلياً في المنطقة، ولا سيما في غرب البلقان وجنوب القوقاز، ويعاني كثير منهم هذا الوضع منذ مدة طويلة بسبب النزاع/ حالات النزوح في أواخر الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي.

- في عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، كانت هناك زيادة حادة في الهجرة العابرة من تركيا وغيرها ومن غرب البلقان، وبخاصة عبر طريقي شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان للوصول إلى بلدان في شمال الاتحاد الأوروبي (ولا سيما النمسا وألمانيا والسويد). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الهجرة المختلطة عبر هذه الطرق إلى مستويات قياسية، وزيادة عدد طالبي اللجوء والمهاجرين في الأوضاع الهشة في المنطقة. وأدت القيود التي فرضت فيما بعد على حدود البلدان الواقعة على طول طريق غرب البلقان، وأعقبها البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يتنقلون على طول طريق غرب البلقان<sup>٣٣٣</sup>. غير أن إغلاق الطريق جعل أكثر من ٧٠,٠٠٠ شخص عالقين<sup>٣٣٤</sup>. ويرتبط هذا الوضع بزيادة ضعف المهاجرين أمام الإيذاء أو الاستغلال أو الممارسات التي قد تصل إلى حد الاتجار بالبشر<sup>٣٣٥</sup>. وفي هذا السياق، ولما لم يعد بإمكان المهاجرين الاعتماد على وسائل النقل التي توفرها السلطات في غرب البلقان بعد إغلاق الطريق، لا يزال تهريب المهاجرين يشكل تحدياً كبيراً<sup>٣٣٦</sup>.

### أمريكا اللاتينية والكاريبية<sup>٣٣٧</sup>

من السمات الرئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية الهجرة إلى أمريكا الشمالية. ففي عام ٢٠١٥، توجه حوالي ٢٥ مليون مهاجر شمالاً وأضحوا مقيمين في أمريكا الشمالية. وكما هو مبين في الشكل ١٣، ازداد عدد سكان أمريكا اللاتينية والكاريبية الذين يعيشون في أمريكا الشمالية زيادة كبيرة بمرور الوقت، إذ انتقل من نحو ١٠ ملايين شخص في عام ١٩٩٠ إلى أقل قليلاً من ٢٥ مليون شخص في عام ٢٠١٥. ويوجد ٤,٦ ملايين شخص آخرين منهم في أوروبا، مما يمثل زيادة مقارنة بـ ١,١ مليون شخص في عام ١٩٩٠.

وقد ظل مجموع المهاجرين من المناطق الأخرى الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية والكاريبية مستقراً نسبياً، إذ بلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين شخص على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. ويتألف هؤلاء أساساً من الأوروبيين (الذين تراجعت أعدادهم قليلاً خلال تلك الفترة) ومن الأمريكيين الشماليين الذين ازدادت أعدادهم.

٢٦٦ UNHCR, 2016c.

٢٦٧ المرجع نفسه.

٢٦٨ Frontex, 2017.

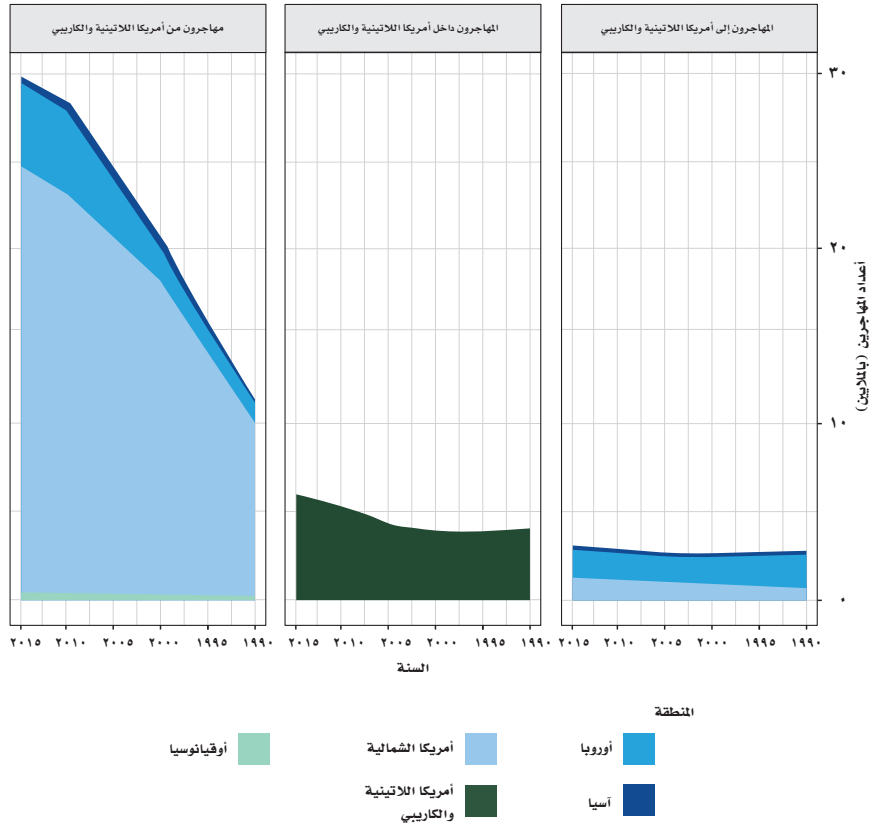
٢٦٩ IOM, 2016b.

٢٧٠ IOM, 2017f.

٢٧١ Frontex, 2016.

٢٧٢ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

الشكل ١٣- المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي وداخل أمريكا اللاتينية والكاريبي وخارج أمريكا اللاتينية والكاريبي في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥



المصدر: UN DESA, 2015a.

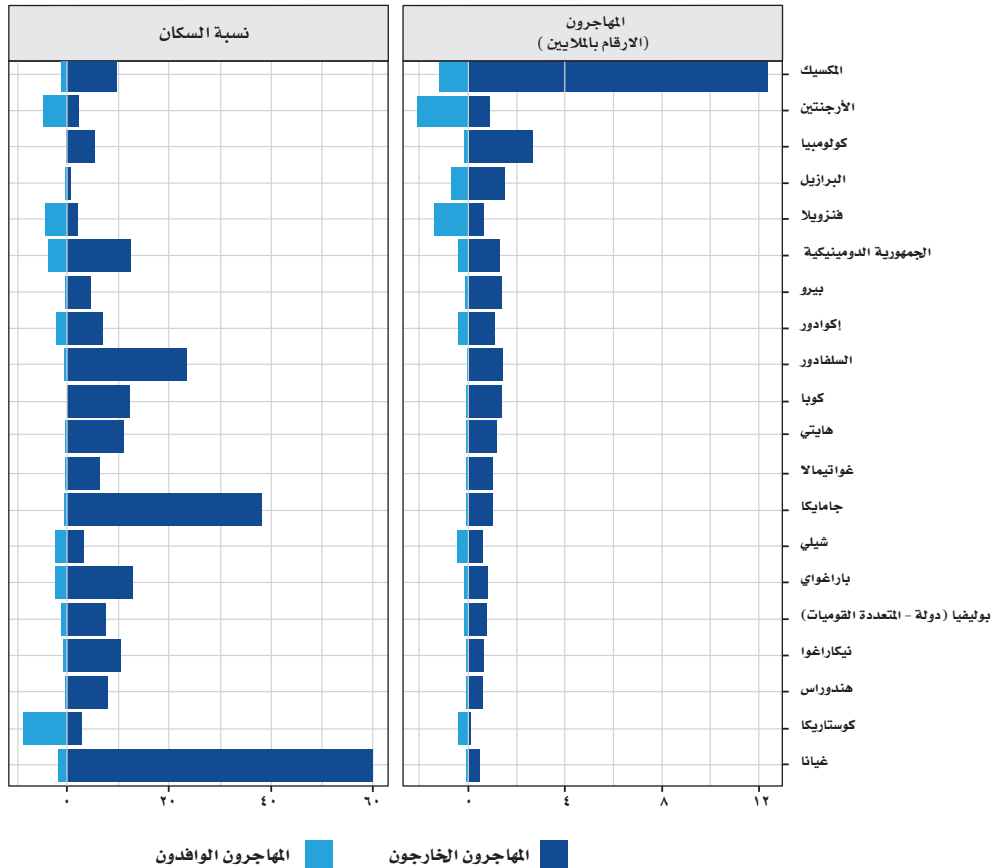
ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أمريكا اللاتينية والكاريبي) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل أمريكا اللاتينية والكاريبي" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أمريكا اللاتينية والكاريبي) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما عبارة "المهاجرون من أمريكا اللاتينية والكاريبي" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أمريكا اللاتينية والكاريبي لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو أمريكا الشمالية مثلاً).

تُعتبر المكسيك إلى حد بعيد أكبر بلد هجرة خارجية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الشكل ١٤). ففي عام ٢٠١٥، كان أكثر من ١٢,٥ مليون شخص مكسيكي المولد يعيشون في الخارج، مما يجعلها ثاني أكبر بلد منشأ للمهاجرين في العالم بعد الهند. ويعيش معظم المهاجرين الخارجيين من المكسيك في الولايات المتحدة، التي لا تزال أكبر ممر للهجرة من بلد إلى آخر في العالم أجمع (الشكل ١٥). ولدى العديد من بلدان أمريكا الوسطى الأخرى مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس أيضاً أعداد كبيرة من السكان المهاجرين في الولايات المتحدة، مثلها في ذلك مثل بلدان أمريكا الجنوبية ككولومبيا واکوادور والبرازيل وبيرو. ويقطن عدد كبير من المهاجرين من أمريكا الجنوبية في أماكن أخرى في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي مليون كولومبي يعيشون في جمهورية فنزويلا البوليفارية، على الرغم من أن الأحداث الأخيرة (التي ترد مناقشتها أدناه في قسم

السمات والتطورات الرئيسية) أدت إلى تغير أنماط الهجرة في السنوات الأخيرة.

وتؤوي الأرجنتين أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج في المنطقة (إذ يتجاوز عددهم مليوني مهاجر)، ينحدرون أساساً من بلدان مجاورة مثل باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتضم جمهورية فنزويلا البوليغرافية ثاني أكبر عدد من المهاجرين، وتليها المكسيك والبرازيل. ويوجد في المكسيك ٨٨٠,٠٠٠ مهاجر مولود في الولايات المتحدة. وكما هو مبين في الشكل ١٤، لدى كوستاريكا أكبر نسبة من المهاجرين الوافدين مقارنة بمجموع السكان (حوالي ٩ في المائة). من بين بلدان الهجرة العشرين الرئيسية في المنطقة، ويعزى ذلك إلى وجود هجرة طويلة الأمد من نيكاراغوا المجاورة. وهناك بلدان أخرى في المنطقة، لا تصنف ضمن البلدان الرئيسية العشرين، لكنها تضم عدداً أكبر من السكان المهاجرين كنسبة من مجموع السكان، مثل بليز حيث تصل هذه النسبة إلى ١٥ في المائة.

الشكل ١٤ - بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام ٢٠١٥



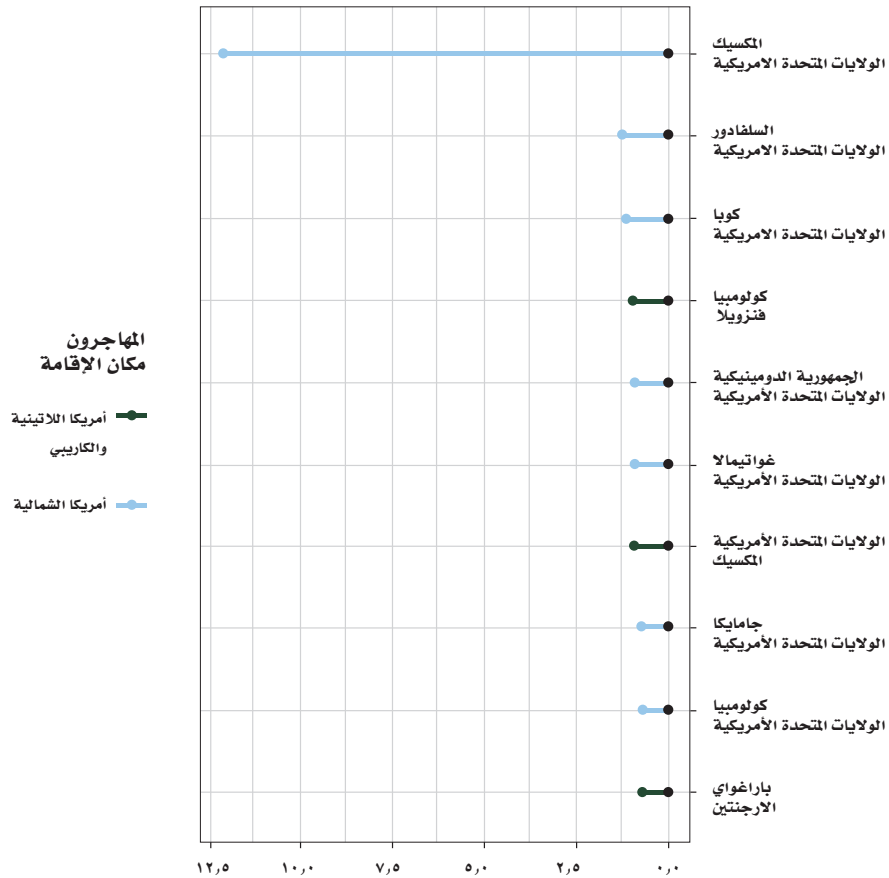
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجيين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجيون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد ممن يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

وأبرزُ سمة تميز ممرات الهجرة الرئيسية داخل المنطقة ومنها (الشكل ١٥)، هي هيمنة الولايات المتحدة بصفتها بلد المقصد الرئيسي. فمعظم الممرات تؤدي إلى الولايات المتحدة، أما ما تبقى منها فيقع داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (مثل الممر من كولومبيا إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية). وتمثل ممرات الهجرة هذه تراكماً على مر الزمن لحركات الهجرة التي تشمل بلداناً في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

الشكل ١٥ - ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي



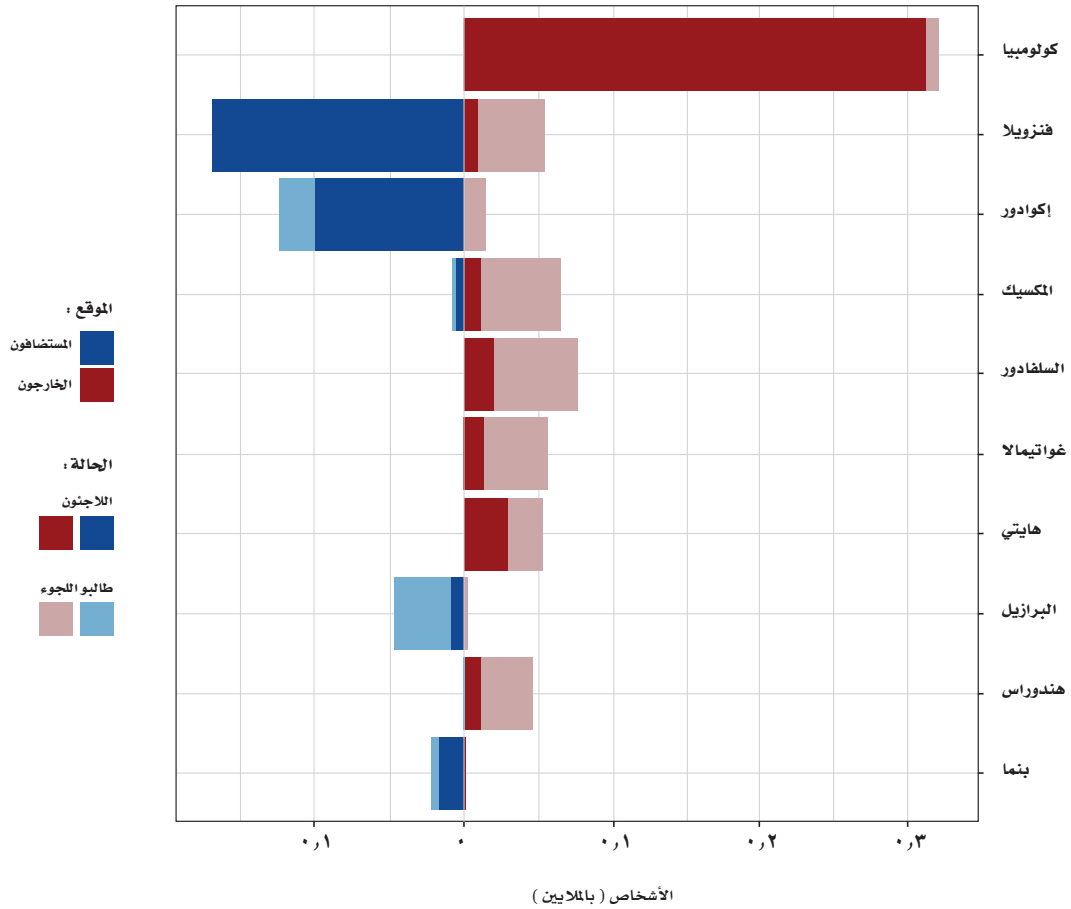
المصدر: UN DESA، 2015a.

ملحوظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.



كانت كولومبيا، في عام ٢٠١٦، أكبر بلد منشأ للاجئين في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من جراء النزاع الداخلي الطويل الأمد. واستضاف البلدان المجاوران، وهما جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور، معظم اللاجئين من كولومبيا. وهايتي ثاني أكبر بلد منشأ للاجئين في المنطقة؛ وهي أيضاً منشأ أكثر من ٢٠,٠٠٠ طالب لجوء، أما المكسيك فهي بلد منشأ ٦٤,٠٠٠ طالب لجوء، تليها السلفادور (٦٢,٠٠٠)، ثم غواتيمالا (٤٦,٠٠٠)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (٤٥,٠٠٠)، وهندوراس (٣٥,٠٠٠). ويوجد كثير من طالبي اللجوء أولئك في الولايات المتحدة.

الشكل ١٦ - بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء في عام ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "مستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التذييل ألف) تعاريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ". وحُدثت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، وحُسبت بالجمع بين اللاجئين وطالبي اللجوء داخل البلدان ومنها.

## السمات والتطورات الرئيسية في أمريكا اللاتينية والكاربيبي

### أمريكا الوسطى والمكسيك والكاربيبي<sup>٢٧٣</sup>

• الهجرة إلى الشمال هي الاتجاه السائد في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاربيبي، على الرغم من وجود عدد من الاتجاهات الجديدة بالذكر داخل المنطقة. ولا تزال المكسيك بلد منشأ بارزاً، إذ يهاجر منها آلاف الأشخاص إلى الولايات المتحدة كل عام. وهي أيضاً بلد عبور هام للمهاجرين المسافرين شمالاً إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. غير أن المكسيك أصبحت على نحو متزايد بلد مقصد هاماً للمهاجرين الدوليين، في سياق تحسن ظروفها الاقتصادية وارتفاع مستويات التعليم فيها، فضلاً عن إنفاذ قوانين أشد صرامة على الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة. وقد ارتفع مجموع عدد الأشخاص الموجودين في المكسيك ممن وُلدوا في الخارج لينتقل من ٩٧٠,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٥ - معظمهم أمريكيون، ومنهم أيضاً نسبة كبيرة على نحو متزايد من المهاجرين من بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والكاربيبي<sup>٢٧٤</sup>. غير أن الولايات المتحدة هي إلى حد بعيد أكبر بلد مقصد للمهاجرين من أمريكا الوسطى - في عام ٢٠١٥، كان يعيش في الولايات المتحدة ٧٨ في المائة من المهاجرين من أمريكا الوسطى، بينما يقيم ١٥ في المائة منهم في بلدان أخرى في المنطقة وفي المكسيك<sup>٢٧٥</sup>. وتشمل أبرز ممرات المهاجرين داخل المنطقة النيكاراغويين والبنميين وغيرهم من سكان أمريكا الوسطى الذين ينتقلون إلى كوستاريكا للعمل المؤقت أو الدائم، وسكان أمريكا الوسطى (القادمين أساساً من هندوراس وغواتيمالا والسلفادور) الذين يهاجرون إلى بيليز بسبب عدم الاستقرار ونقص فرص العمل<sup>٢٧٦</sup>. وتشمل أبرز ممرات المهاجرين داخل بلدان المنطقة في الكاريبي، الهايتيين الذين يهاجرون إلى الجمهورية الدومينيكية<sup>٢٧٧</sup>.

• ما فتئت تدفقات المهاجرين غير النظاميين في المنطقة تتحول وتزداد تنوعاً. ظل المكسيكيون لسنوات عديدة يمثلون الغالبية العظمى من المهاجرين غير النظاميين الذين يُعتقلون أثناء محاولتهم عبور الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. إلا أن أعداد المعتقلين من أمريكا الوسطى القادمين من منطقة "المثلث الشمالي" التي تضم غواتيمالا وهندوراس والسلفادور تجاوز في عام ٢٠١٤، ثم في عام ٢٠١٦، عدد المكسيكيين المعتقلين في الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة<sup>٢٧٨</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تنوعت تدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر أمريكا الوسطى والمكسيك تنوعاً شديداً لتضم أعداداً كبيرة من المهاجرين الكاريبيين، فضلاً عن عدد متزايد من الآسيويين والأفارقة. وعموماً، اعتُقل أكثر من ٥٥,٠٠٠ شخص من غير الأمريكيين اللاتينيين في الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك في السنة المالية ٢٠١٥<sup>٢٧٩</sup>. ووصل أكثر من ٦,٠٠٠ مهاجر هايتي "غير مقبول" إلى موانئ الدخول في حدود جنوب غرب الولايات المتحدة في العام المالي ٢٠١٥، بينما وصل حوالي ٨,٠٠٠ مهاجر أفريقي وآسيوي إلى نقاط تفتيش المهاجرين المكسيكية في النصف الأول من عام ٢٠١٦، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة<sup>٢٨٠</sup>.

٢٧٣ يرجى الرجوع إلى التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة أمريكا الوسطى والمكسيك والكاربيبي.

٢٧٤ UN DESA, 2015a.

٢٧٥ Lesser and Batalova, 2017.

٢٧٦ ILO, 2016.

٢٧٧ المرجع نفسه.

٢٧٨ Gonzalez-Barrera and Krogstad, 2016.

٢٧٩ Bolter, 2017.

٢٨٠ المرجع نفسه.

- دفعت التدفقات الجديدة والمتنوعة في جميع أنحاء المنطقة بلدان العبور والمقصد إلى اتخاذ إجراءات لزيادة تنفيذ قوانين الحدود وزيادة حمايتها. وبغية التصدي لتزايد تدفقات المهاجرين غير النظاميين، ولا سيما الكوبيين والهايتيين، أغلقت نيكاراغوا حدودها الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أما كوستاريكا فأغلقت حدودها في وجه الكوبيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ثم أمام جميع المهاجرين غير النظاميين في آب/أغسطس ٢٠١٦<sup>٢٨١</sup>. وعلاوة على ذلك، نفذت المكسيك "خطة حدودها الجنوبية" في عام ٢٠١٤ للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين من أمريكا الوسطى. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، ازداد عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطات المكسيكية من أكثر من ٨٦,٠٠٠ شخص إلى ما يزيد على ١٩٨,٠٠٠ شخص<sup>٢٨٢</sup>. وتهريب المهاجرين سمة رئيسية أيضاً من سمات المنطقة، إذ يحاول الناس تفادي المراقبة الحدودية في أمريكا الوسطى والمكسيك. وعلى طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، تُعتبر شبكات التهريب صناعة مربحة تشرف عليها الجماعات الإجرامية الدولية<sup>٢٨٣</sup>. ومن المعروف أن المهاجرين المهربين يقعون في كثير من الأحيان ضحايا لممارسات عدوانية تشمل مطالبتهم بالرشوة وتصل إلى حد الاختطاف الجماعي والابتزاز<sup>٢٨٤</sup>. ويبدو أن احتمال إلقاء القبض على المهربين ضئيل، إذ يدعي كثير منهم أنهم أنفسهم مهاجرون غير نظاميين فيعادون في الغالب إلى أوطانهم بدلاً من اعتقالهم<sup>٢٨٥</sup>.
- تسهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعنف المنتشر على صعيد المجتمع المحلي في عدد من بلدان أمريكا الوسطى في الهجرة، ولا سيما هجرة عدد كبيرة من النساء والأطفال. وقد زاد عدد طلبات اللجوء التي تلقتها الولايات المتحدة من بلدان "المثلث الشمالي" (وهي السلفادور وهندوراس وغواتيمالا) بأكثر من ٢٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٣، وبلغ ضعف ما تلقتّه في عام ٢٠١٤<sup>٢٨٦</sup>. وزاد أيضاً عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم المهاجرين من أمريكا الوسطى زيادة كبيرة، وسُجلت زيادة بنسبة ١,٢٠٠ في المائة في عدد الأطفال القصر غير المصحوبين بذويهم الذين اعتُقلوا في الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك في الفترة بين السنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٤<sup>٢٨٧</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد طلبات اللجوء المقدمة في المكسيك ارتفاعاً شديداً في السنوات الأخيرة، إذ زاد بنسبة ١٥٥ في المائة، لينتقل من أكثر من ٣,٤٠٠ طلب في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٨,٨٠٠ طلب في عام ٢٠١٦<sup>٢٨٨</sup>.

٢٨١ المرجع نفسه.

٢٨٢ .WOLA, 2016.

٢٨٣ .UNODC, n.d.

٢٨٤ .Sanchez, 2016.

٢٨٥ .UNODC, n.d.

٢٨٦ .Sturm, 2016.

٢٨٧ .Meyer et al., 2016.

٢٨٨ .Luna, 2017.

أمريكا الجنوبية<sup>٢٨٩</sup>

- ازدادت كثافة الهجرة داخل بلدان منطقة أمريكا الجنوبية. وعموماً، ارتفع عدد المهاجرين داخل منطقة أمريكا الجنوبية بنسبة ١١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وتحديث نسبة ٧٠ في المائة من الهجرة في المنطقة بين بلدانها<sup>٢٩٠</sup>. ينتقل أغلب المهاجرين في المنطقة من أجل العمل، بسبب التفاوتات بين اقتصادات البلدان وبين أسواق العمل فيها<sup>٢٩١</sup>. ومن الجدير بالملاحظة أن إعادة هيكلة الاقتصاد في أمريكا الجنوبية، وزيادة طلب قطاعي الخدمات والرعاية على المهاجرات، نتج عنهما أيضاً تأنيث التنقل داخل المنطقة<sup>٢٩٢</sup>. وتضم بعض بلدان المخروط الجنوبي، وهي شيلي والأرجنتين والبرازيل، التي شهدت جميعاً زيادة عدد السكان المهاجرين بنسبة تتراوح بين ١٦ في المائة و٢٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، كبر عدد من المهاجرين في أمريكا الجنوبية، إذ تجذب اليد العاملة المهاجرة من بلدان الأنديز، ومن باراغواي<sup>٢٩٣</sup>. وأصبحت جمهورية فنزويلا البوليفارية موطناً لعدد كبير من المهاجرين من داخل المنطقة قادمين من كولومبيا وإكوادور<sup>٢٩٤</sup>. وفي سياق تزايد الهجرة داخل المنطقة، بذلت كتل دون إقليمية مثل السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، فضلاً عن جماعة دول الأنديز، جهوداً ملحوظة لتحرير الهجرة داخل المنطقة. فقد أدت اتفاقات ميركوسور بشأن الإقامة، على سبيل المثال، إلى تعزيز هجرة اليد العاملة وانخفاض الهجرة غير النظامية داخل المنطقة<sup>٢٩٥</sup>.
- ما زال الملايين من أبناء أمريكا الجنوبية يقيمون خارج المنطقة، وفي الوقت نفسه يتزايد ببطء عدد المهاجرين من خارج المنطقة. وترتبط الهجرة إلى خارج أمريكا الجنوبية في الغالب بالعمل، وتنتج عن الأزمات الاقتصادية والاضطراب السياسي في بلدان المنشأ<sup>٢٩٦</sup>. وتشكل الولايات المتحدة وإسبانيا أكبر بلدي مقصد للمهاجرين من أمريكا الجنوبية، إذ يقيم ٢,٨ مليون مهاجر و١,٨ مليون مهاجر في البلدين على التوالي<sup>٢٩٧</sup>. وفي عام ٢٠١٥، كانت البلدان التي لديها أكبر عدد من المهاجرين الخارجين المقيمين خارج أمريكا الجنوبية هي كولومبيا (حوالي ١,٤ مليون مهاجر)، تليها البرازيل (بنحو ١,٣ مليون مهاجر خارج المنطقة)، وإكوادور (أكثر من مليون مهاجر خارج المنطقة)<sup>٢٩٨</sup>. وفي الوقت نفسه، تسهم قلة الفرص في أسواق العمل في الخارج، فضلاً عن تحسُّن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، في عودة العديد من المهاجرين من أبناء أمريكا الجنوبية وانخفاض معدل الهجرة الخارجة من المنطقة<sup>٢٩٩</sup>. ويتزايد أيضاً عدد المهاجرين في أمريكا الجنوبية الوافدين من خارج المنطقة. فمنذ عام ٢٠١٠، مثلاً، تجاوز عدد المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بوجه عام عدد المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الاتحاد الأوروبي<sup>٣٠٠</sup>. والكثير من هؤلاء

٢٨٩ يرجى الرجوع إلى التذييل ألف للاطلاع على تشكيلة أمريكا الجنوبية.

٢٩٠ IOM, 2017c.

٢٩١ المرجع نفسه.

٢٩٢ Cerruti, 2009.

٢٩٣ IOM, 2017c.

٢٩٤ UN DESA, 2015a.

٢٩٥ Acosta, 2016.

٢٩٦ IOM, 2017c.

٢٩٧ UN DESA, 2015a.

٢٩٨ المرجع نفسه.

٢٩٩ IOM, n.d.a.

٣٠٠ IOM, 2015b.

الأشخاص ليسوا مهاجرين عائدين، بل هم مواطنون من الاتحاد الأوروبي قادمون من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال<sup>٣٠١</sup>. وشكّل المهاجرون من بلدان المنشأ الثلاثة هذه مجتمعة أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ شخص في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠١٥<sup>٣٠٢</sup>. وهاجرت إلى أمريكا الجنوبية أيضاً أعداد متزايدة من الهايتيين والكوبيين والدومينيكيين<sup>٣٠٣</sup>.

• يسهم النزاع والعنف، وإن كانا مستوطنين في بلدان معينة، في نزوح الأشخاص والهجرة في المنطقة. ففي نهاية عام ٢٠١٦، ظل عدد النازحين داخلياً في كولومبيا أكبر من عددهم في أي بلد آخر في العالم، إذ تجاوز ٧,٢ ملايين شخص<sup>٣٠٤</sup>. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ كولومبي يعيشون لاجئين أو في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين في الخارج<sup>٣٠٥</sup>. وكان حوالي ١,٢ مليون كولومبي أيضاً في جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوادور في عام ٢٠١٥. لكن بداية خروج كولومبيا من خمسة عقود من العنف بإطلاق محادثات السلام في أواخر عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية فنزويلا البوليفارية أصبحا يدفعان العديد من الكولومبيين إلى العودة إلى ديارهم، بينما يواصل كثير من الفنزويليين مغادرة بلدهم، عبر الحدود إلى كولومبيا وإلى أماكن أخرى<sup>٣٠٦</sup>. فقد زاد عدد طلبات اللجوء المقدمة من الفنزويليين في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بنسبة ١٦٨ في المائة بين السنتين المالييتين ٢٠١٥ و٢٠١٦<sup>٣٠٧</sup>، وانتقل مجموعها من ٢٧,٠٠٠ طلب في العالم في ٢٠١٦ إلى نحو ٥٠,٠٠٠ طلب في النصف الأول من عام ٢٠١٧<sup>٣٠٨</sup>. وحده.

## أمريكا الشمالية<sup>٣٠٩</sup>

تشهد منطقة أمريكا الشمالية هيمنة الهجرة الوافدة إليها. فكما هو مبين في الشكل ١٧، كان أكثر من ٥١ مليون مهاجر يقيمون في أمريكا الشمالية في عام ٢٠١٥، قادمين من مناطق متنوعة. وتنحدر أكبر مجموعة منهم من أمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٥ مليون شخص)، تليها آسيا (١٥,٥ مليون شخص)، وأوروبا (٧,٥ ملايين شخص). وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تضاعف عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية تقريباً، من جراء النمو السكاني في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا، فضلاً عن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في أمريكا الشمالية.

٣٠١ المرجع نفسه.

٣٠٢ UN DESA, 2015a.

٣٠٣ IOM, 2017c.

٣٠٤ IDMC, 2017.

٣٠٥ UNHCR, 2017a.

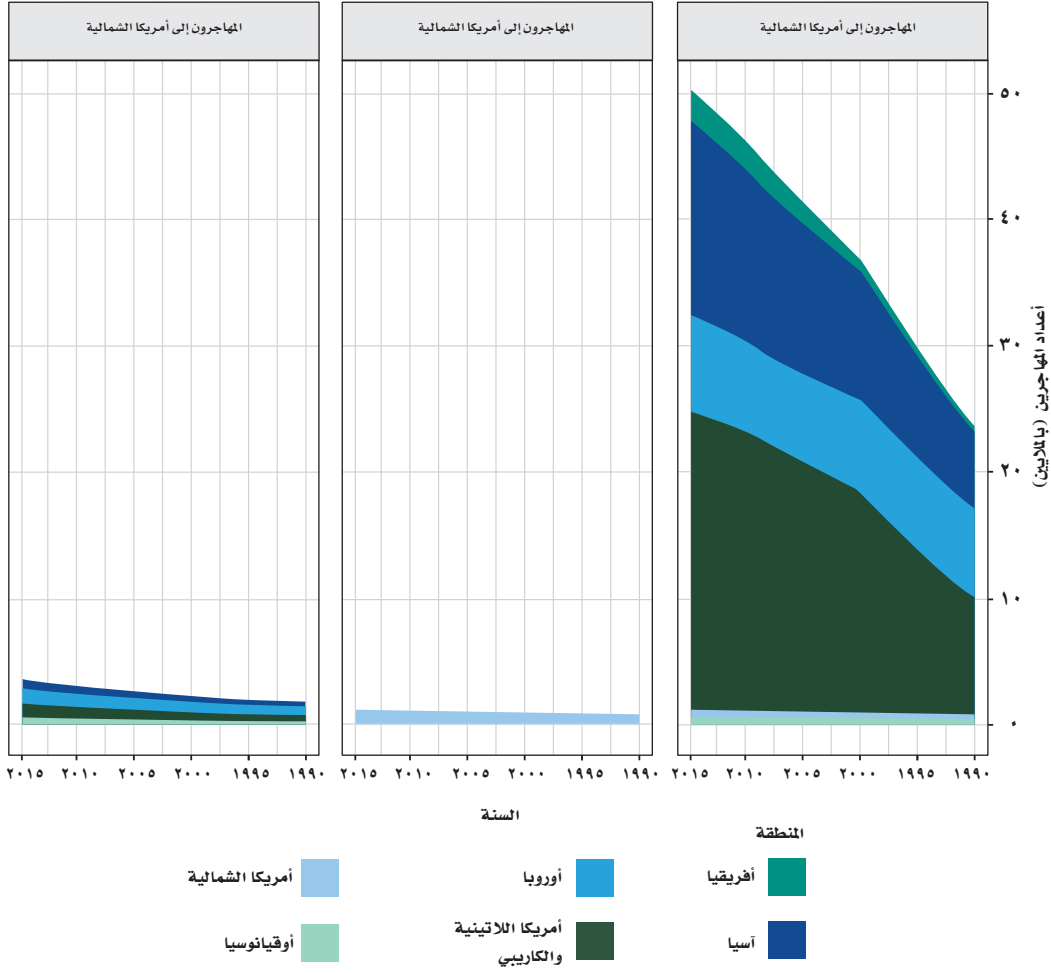
٣٠٦ Carvajal, 2017.

٣٠٧ Krogstad and Lopez, 2016.

٣٠٨ UNHCR, ٢٠١٧e.

٣٠٩ يرجى الرجوع إلى التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أمريكا الشمالية.

الشكل ١٧ - المهاجرون إلى أمريكا الشمالية وداخل أمريكا الشمالية  
وخارج أمريكا الشمالية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥



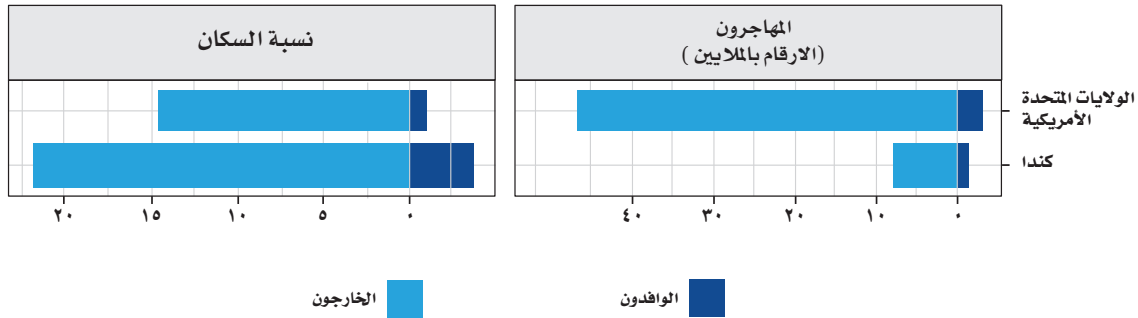
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى أمريكا الشمالية" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أمريكا الشمالية) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل أمريكا الشمالية" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أمريكا الشمالية) ويقيمون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أمريكا الشمالية. أما عبارة "المهاجرون من أمريكا الشمالية" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أمريكا الشمالية لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو أفريقيا مثلاً).

عدد المهاجرين من أمريكا الشمالية الذين يعيشون داخل المنطقة أو في أماكن أخرى قليل نسبياً مقارنة بالسكان المقيمين في المنطقة ممن وُلدوا في الخارج. وفي عام ٢٠١٥، تجاوز عدد المهاجرين المولودين في أمريكا الشمالية الذين يعيشون خارجها - ولا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي (١,٣ شخص) عدد المهاجرين المولودين في أمريكا الشمالية الذين انتقلوا للعيش في أماكن أخرى داخل المنطقة (١,٢ مليون شخص).

في عام ٢٠١٥، كانت الولايات المتحدة تضم أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج، في العالم، بينما كانت كندا تضم سابع أكبر عدد من هذه الفئة. وأكثر من ٨٥ في المائة من سكان المنطقة المولودين في الخارج يعيشون في الولايات المتحدة، حيث يشكلون أكثر من ١٤ في المائة من مجموع السكان. وكما يتضح من الشكل ١٨، كانت نسبة سكان كندا المولودين في الخارج (أكثر من ٢٠ في المائة) أكبر بكثير مما كانت عليه في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥. ولدى كندا أيضاً نسبة أكبر من مواطنيها الذين هاجروا إلى الخارج (كنسبة مئوية من مجموع سكانها) مقارنة بالولايات المتحدة.

### الشكل ١٨ - بلدا الهجرة الرئيسيان في أمريكا الشمالية في عام ٢٠١٥



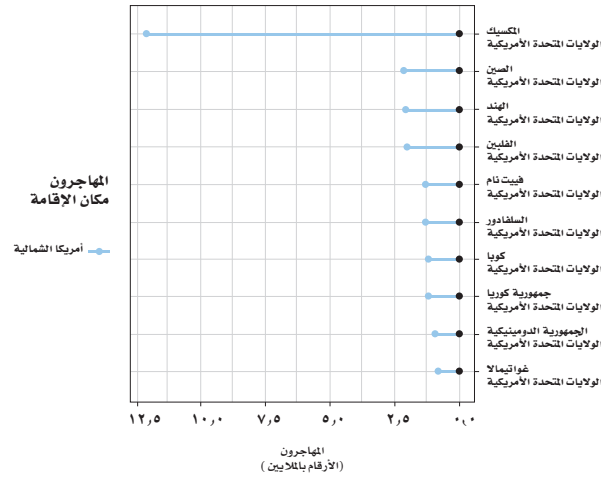
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد ممن يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

ويبين الشكل ١٩ ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدي أمريكا الشمالية، وتمثل تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وأكبر ممرات المهاجرين في أمريكا الشمالية يشمل جميعها مهاجرين قادمين إما من آسيا أو من أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل المهاجرون مكسيكيو المولد أكبر مجموعة من المهاجرين، وكان يعيش أكثر من ١٢ مليون شخص منهم في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥. وتنحدر أكبر مجموعات المهاجرين الأخرى من بلدان آسيوية كثيرة السكان، تشمل الصين والهند والفلبين. ونمت بعض المجموعات الكبيرة الأخرى من المهاجرين، القادمين من فييت نام وجمهورية كوريا وكوبا في الولايات المتحدة، نمواً سريعاً بعد النزاعات أو التغييرات السياسية التي شهدتها بلدانها قبل سنوات عديدة.

الشكل ١٩- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا الشمالية

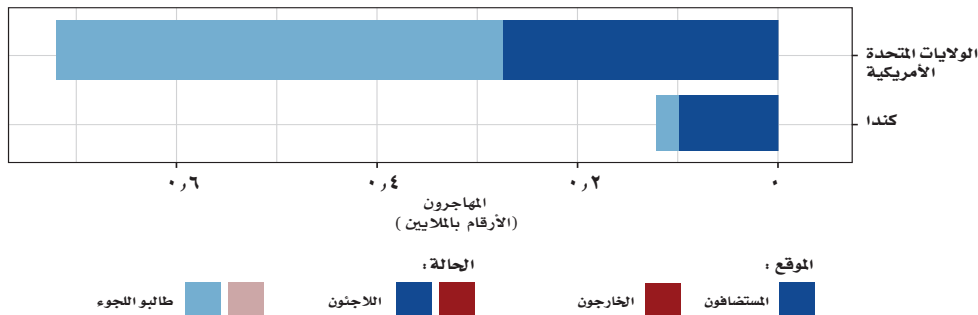


المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

استضافت الولايات المتحدة أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء في عام ٢٠١٦. وكما يتضح من الشكل ٢٠، كان أغلب أولئك الأشخاص من طالبي اللجوء. وجاء اللاجئون في الولايات المتحدة من مجموعة واسعة من البلدان؛ غير أن أكبر عدد منهم قدم من الصين وهايتي والسلفادور وغواتيمالا ومصر وإثيوبيا. وتستضيف كندا أيضاً عدداً كبيراً من اللاجئين تشكل كولومبيا والصين أكبر بلدي منشأ لهم. وتناقش في قسم السمات والتطورات الرئيسية أدناه التغييرات الأخيرة في إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة وكندا.

الشكل ٢٠- أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في بلدي أمريكا الشمالية ومنهما في عام ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "مستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبِل (الجانب الأيمن من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التنزيل ألف) تعاريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ".



## السمات والتطورات الرئيسية في أمريكا الشمالية<sup>٣١٠</sup>

• تتسم اتجاهات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع مستويات الهجرة الوافدة، ولا سيما من أمريكا اللاتينية وآسيا، على أن التركيبة الديمغرافية للمهاجرين الدوليين أخذت في التغير. واعتباراً من عام ٢٠١٥، كان المهاجرون مكسيكيو المولد لا يزالون أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج الذين يعيشون في الولايات المتحدة، إذ تجاوز عددهم قليلاً ١٢ مليون شخص<sup>٣١١</sup>. غير أن عدداً أقل من المكسيكيين يهاجرون الآن إلى الولايات المتحدة مقارنة بالماضي. فبالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية الناجمة عن الانتعاش البطيء لاقتصاد الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨<sup>٣١٢</sup>، والحواجز الناجمة عن إنفاذ قوانين الهجرة في الولايات المتحدة، يختار كثير من المكسيكيين وأطفالهم العودة طوعاً إلى المكسيك<sup>٣١٣</sup>. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ مثلاً، هاجر ٨٧٠,٠٠٠ مكسيكي إلى الولايات المتحدة، بينما انتقل حوالي مليون مهاجر مكسيكي مع أبنائهم المولودين في الولايات المتحدة من هذا البلد متجهين نحو المكسيك<sup>٣١٤</sup>. وذكر المكسيكيون العائدون إلى المكسيك أن لم شمل الأسر هو الدافع الأساسي لعودتهم<sup>٣١٥</sup>. وفي المقابل، ازداد عدد سكان أمريكا الوسطى الذين يعيشون في الولايات المتحدة بعشرة أمثال بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٥<sup>٣١٦</sup>. وبعد المكسيكيين، كان المهاجرون القادمون من البلدان الآسيوية – ولا سيما الصين والهند والفلبين – يشكلون في عام ٢٠١٥ أكبر عدد من سكان الولايات المتحدة المولودين في الخارج<sup>٣١٧</sup>. وقد تجاوزت الصين والهند الآن المكسيك من حيث الوافدون الجدد إلى الولايات المتحدة<sup>٣١٨</sup>. ويُتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، ذلك أن التقديرات الحالية تشير إلى أن المهاجرين الوافدين من آسيا سيشكلون، بحلول عام ٢٠٥٥، أكبر مجموعة من سكان الولايات المتحدة المولودين في الخارج<sup>٣١٩</sup>. وأكثر سبل الهجرة التي يتبعها الآسيويون المهاجرون إلى الولايات المتحدة التأشيرات برعاية الأسر<sup>٣٢٠</sup>، وإن كان كثير منهم طلاباً أيضاً؛ ففي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، شكل الطلاب الآسيويون ٧٦ في المائة من الطلاب الدوليين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة<sup>٣٢١</sup>.

• تتواصل زيادة السكان المهاجرين في كندا، إذ باتوا يشكلون نسبة متزايدة من مجموع سكان البلد. وفي عام ٢٠٠٠، كان الأشخاص المولودون في الخارج يشكلون حوالي ١٨ في المائة من مجموع سكان كندا، ثم انتقلت هذه النسبة إلى ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وإلى ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ثم إلى حوالي ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥<sup>٣٢٢</sup>. ومع ذلك، فبينما كانت تركيبة السكان المهاجرين في كندا تتشكل سابقاً من أشخاص قادمين من البلدان الأوروبية في المقام الأول، شهدت تركيبة سكان البلد المولودين في الخارج تحولاً وأضحت تشمل عدداً كبيراً من المهاجرين القادمين من البلدان الآسيوية. ففي

٣١٠ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أمريكا الشمالية.

٣١١ UN DESA, 2015a.

٣١٢ Gonzalez-Barrera, 2015.

٣١٣ المرجع نفسه.

٣١٤ Krogstad, 2016.

٣١٥ Gonzalez-Barrera, 2015.

٣١٦ Lesser and Batalova, 2017.

٣١٧ UN DESA, 2015a.

٣١٨ Zong and Batalova, 2016.

٣١٩ المرجع نفسه.

٣٢٠ Malik, 2015.

٣٢١ Zong and Batalova, 2016.

٣٢٢ UN DESA, 2015a؛ وUN DESA, 2017.

عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، كان أكبر بلد منشأ للمهاجرين الدوليين في كندا هو المملكة المتحدة (٦١٠,٠٠٠ شخص)، تليها الصين (٤١٠,٠٠٠ شخص)، ثم الهند وإيطاليا. وبحلول عام ٢٠١٥، تجاوزت الصين والهند المملكة المتحدة باعتبار كل منهما أكبر بلد منشأ، ودخلت الفلبين حديثاً ضمن بلدان المنشأ الخمسة الرئيسية التي لم تعد تتضمن إيطاليا<sup>٣٣٣</sup>. وترد بلدان آسيوية أخرى، منها فييت نام وباكستان، أيضاً ضمن بلدان المنشأ العشرة الرئيسية للمهاجرين في كندا التي وصل مجموع سكانها المولودين في الخارج إلى ٧,٨٤ ملايين شخص في عام ٢٠١٥<sup>٣٣٤</sup>. وفي ذلك العام أيضاً، قبلت كندا أكثر من ٢٧٠,٠٠٠ مقيم دائم جديد، وهو أكبر عدد منذ عام ٢٠١٠<sup>٣٣٥</sup>.

• تشير التقديرات إلى أن أعداد المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة ظلت مستقرة نسبياً في السنوات الأخيرة، وتتجاوز كثيراً أعداد المهاجرين غير النظاميين في كندا. وعموماً، تشير التقديرات إلى أن المهاجرين غير النظاميين كانوا يشكلون ٣,٤ في المائة من مجموع سكان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥<sup>٣٣٦</sup>. ومع مراعاة المحاذير والقيود المتعلقة بالبيانات فيما يخص قياس أعداد المهاجرين غير النظاميين، تفيد التقديرات بأن مجموع المهاجرين غير النظاميين الأولي بلغ ١١,٣ مليون شخص اعتباراً من عام ٢٠١٦، نصفهم مكسيكيون (حوالي ٥,٦ ملايين شخص)<sup>٣٣٧</sup>. غير أن عدد المكسيكيين غير الحاملين للوثائق اللازمة ما انفق يتناقص منذ عام ٢٠٠٩، بينما تزايد عدد المهاجرين الآسيويين غير النظاميين في الولايات المتحدة بمرور الوقت، ليصل إلى حوالي ١,٥ مليون شخص في عام ٢٠١٥<sup>٣٣٨</sup>. وبوجه عام، يمكن أن يدخل المهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة إلى البلد من دون إذن، غير أن معظم المهاجرين غير النظاميين هم أشخاص دخلوا بصفة نظامية لكنهم تجاوزوا مدة الإقامة المسموح بها بموجب تأشيراتهم. وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من ٥٢٧,٠٠٠ شخص تجاوزوا مدة الإقامة المسموح بها في تأشيراتهم في الولايات المتحدة في السنة المالية ٢٠١٥<sup>٣٣٩</sup>. أما كندا، فيُقدَّر أنها تضم ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر غير نظامي<sup>٣٤٠</sup>. وجدير بالذكر أن عدداً غير محدد من المهاجرين غير النظاميين هم طالبو لجوء رُفضت طلباتهم لكنهم لم يغادروا البلد<sup>٣٤١</sup>.

• أعادت الولايات المتحدة وكندا توطین أعداد قياسية من اللاجئین، وهما من ثم أكبر بلدين لإعادة التوطين في العالم. ففي عام ٢٠١٦، وصل عدد اللاجئین الذين أعادت الولايات المتحدة توطینهم إلى رقم غير مسبوق منذ عام ٢٠١٠ (حوالي ٨٥,٠٠٠ شخص)، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية (أكثر من ١٦,٠٠٠ شخص)، تليها الجمهورية العربية السورية وميانمار والعراق والصومال<sup>٣٤٢</sup>. ومع ذلك، من المرجح أن ينخفض عدد اللاجئین الذين أُعيد توطینهم في الولايات المتحدة من ١١٠,٠٠٠ شخص إلى ٥٠,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٧<sup>٣٤٣</sup>. وعموماً، أعادت كندا توطین حوالي ٤٧,٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٦ وهو أكبر عدد من اللاجئین الذين أُعيد توطینهم في البلد منذ عام ١٩٨٠<sup>٣٤٤</sup>. وينحدر اللاجئون الذين

.UN DESA, 2015a ٣٢٣

.UN DESA, 2015a ٣٢٤

.Immigration, Refugees, and Citizenship Canada, 2016 ٣٢٥

.Krogstad, Passel and Cohn, 2017 ٣٢٦

المرجع نفسه. ٣٢٧

.Passel and Cohn, 2017 ٣٢٨

.United States Department of Homeland Security, 2016 ٣٢٩

.Bertelsmann Stiftung and Migration Policy Institute, 2012 ٣٣٠

.Smick, 2006 ٣٣١

.Igielnik and Krogstad, 2017 و United States Department of State, 2016 ٣٣٢

.Krogstad and Radford, 2017 ٣٣٣

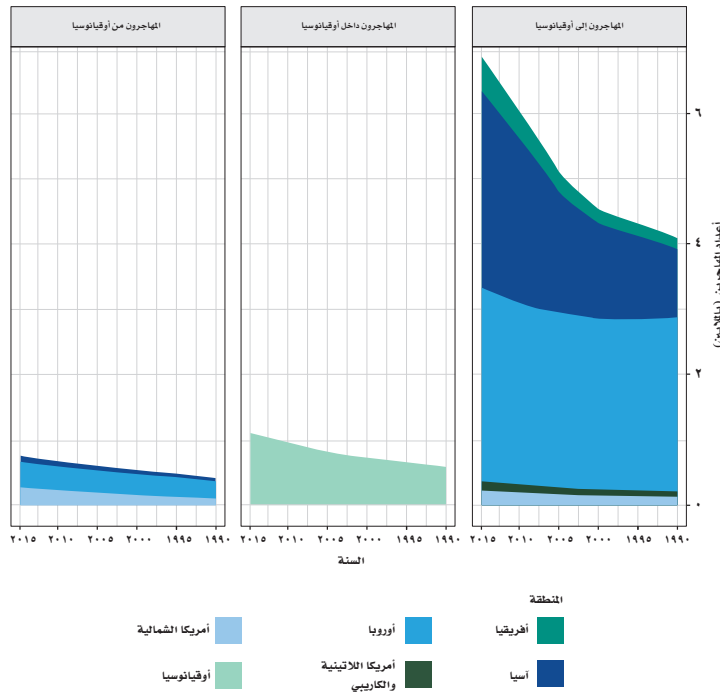
.UNHCR, 2017c ٣٣٤

أعيد توطينهم في كندا في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ في المقام الأول من الجمهورية العربية السورية والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وميانمار.

### أوقيانوسيا<sup>٣٣٥</sup>

كانت أوقيانوسيا، في عام ٢٠١٥، مقصداً لحوالي سبعة ملايين مهاجر من خارج المنطقة. وكما هو مبين في الشكل ٢١، يتألف المهاجرون المولودون في الخارج أساساً من مجموعتين كبيرتين قادمتين من آسيا (٣٨ في المائة) وأوروبا (٣٧ في المائة). وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، نمت مجموعة المهاجرين الآسيويين، بينما ظل عدد المهاجرين القادمين من أوروبا مستقرًا. والأرجح أن يبقى المهاجرون من أوقيانوسيا داخل المنطقة بدلاً من الخروج منها. ومن بين جميع المناطق الست، كان لدى أوقيانوسيا أقل عدد من المهاجرين الخارجيين منها في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس جزئياً قلة حجم سكان المنطقة، على الرغم من زيادتهم باطراد خلال فترة السنوات الخمس والعشرين الماضية. ويقوم في أوروبا وأمريكا الشمالية معظم الأشخاص الذين وُلدوا في أوقيانوسيا ويعيشون خارجها.

الشكل ٢١- المهاجرون إلى أوقيانوسيا وداخل أوقيانوسيا ومن أوقيانوسيا في عام ٢٠١٥

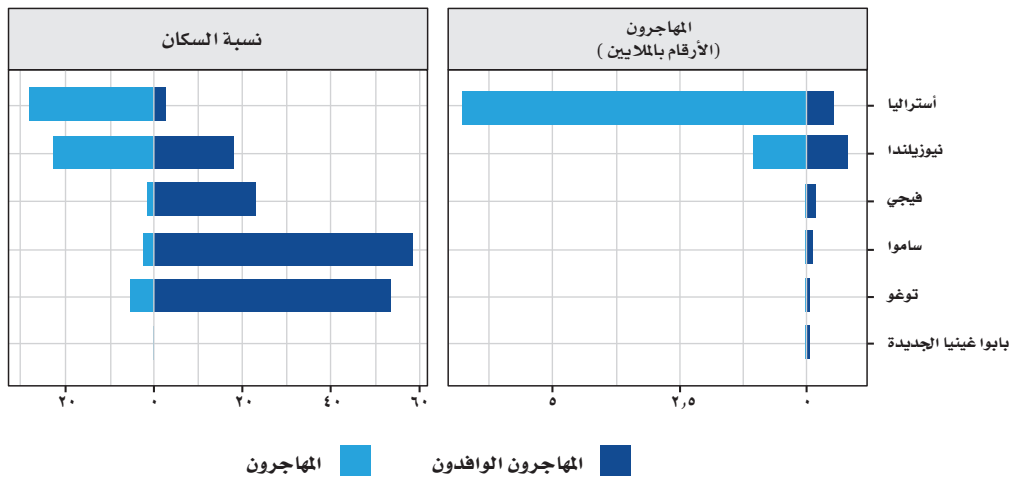


المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: يُقصد بعبارة "المهاجرون إلى أوقيانوسيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أوقيانوسيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد بعبارة "المهاجرون داخل أوقيانوسيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أوقيانوسيا) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أوقيانوسيا. أما عبارة "المهاجرون من أوقيانوسيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أوقيانوسيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو آسيا مثلاً).

تعيش الغالبية العظمى من المهاجرين الموجودين في أوقيانوسيا إما في أستراليا أو نيوزيلندا (الشكل ٢٢). وتتسم معظم بلدان المنطقة باختلال سمات الهجرة، إذ هي إما بلدان مرسلة صافية كبيرة أو بلدان متلقية صافية. فلدى تونغا وساموا وفيجي، على سبيل المثال، أعداد كبيرة من المهاجرين الخارجين مقارنة بسكانها الأصليين، لكنها تضم نسباً ضئيلة جداً من السكان المولودين في الخارج. ويوجد المهاجرون من هذه البلدان أساساً في نيوزيلندا، وبدرجة أقل في أستراليا. وتضم أستراليا ونيوزيلندا مجموعتين كبيرتين من السكان المولودين في الخارج كنسبة من مجموع سكانها، تشكلان في البلدين تبعاً أكثر من ٢٨ في المائة وحوالي ٢٣ في المائة.

الشكل ٢٢- بلدان المهاجرين في أوقيانوسيا في عام ٢٠١٥



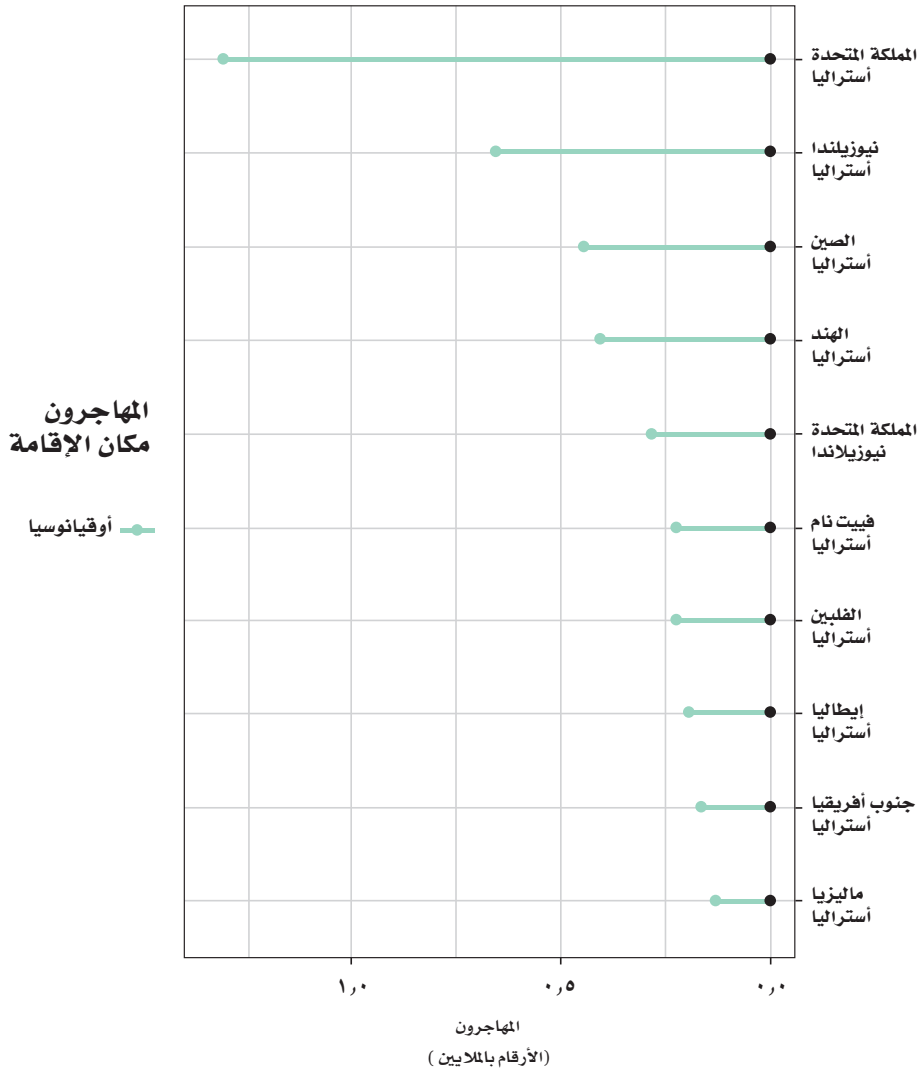
المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة ١: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملحوظة ٢: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد به الأشخاص المولودون في البلد ممن يقيمون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٥.

يبين الشكل ٢٣ ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا، ويُظهر تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، ويعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وتؤدي ممرات الهجرة العشرة الرئيسية في المنطقة جميعاً إلى أستراليا، على أن أكبرها هو ممر المهاجرين المولودين في المملكة المتحدة. وتستند جميع أكبر ممرات الهجرة في المنطقة إلى السكان المتنقلين إلى أستراليا. ويأتي هؤلاء من مجموعة متنوعة من البلدان الواقعة خارج أوقيانوسيا، منها الصين والهند وفيت نام والفلبين، شهد العديد منها نمواً سريعاً خلال العقود الأخيرة. ولدى نيوزيلندا نسبة كبيرة من المهاجرين في الخارج، ولا سيما في أستراليا، ويقوم داخلها عدد كبير من المهاجرين الدوليين.

## الشكل ٢٣- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا

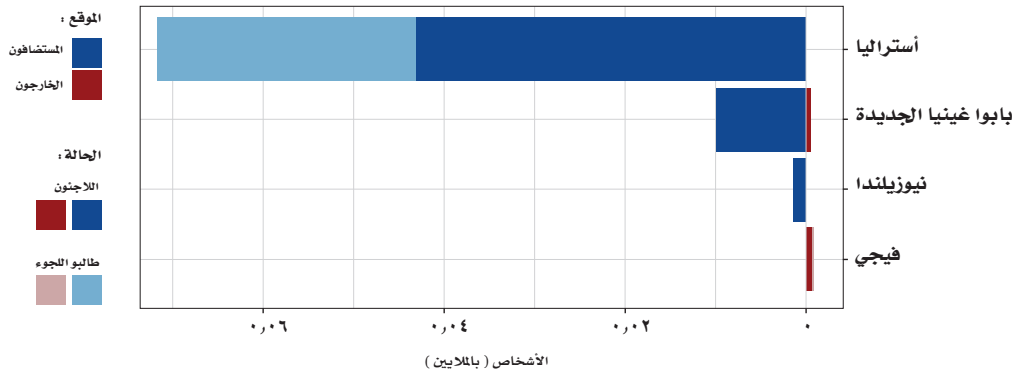


المصدر: UN DESA, 2015a.

ملحوظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

في عام ٢٠١٦، استضافت أوقيانوسيا أقل من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء. وكانت أستراليا أكبر بلد مضيف في هذه المنطقة، تليها بابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وينحدر معظم اللاجئين في هذه البلدان من آسيا، مثل الإندونيسيين في بابوا غينيا الجديدة أو الأفغان والإيرانيين في أستراليا. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك أكثر قليلاً من ٢,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء من بلدان منطقة أوقيانوسيا في عام ٢٠١٦.

الشكل ٢٤- أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في بلدان أوقيانوسيا ومنها، ٢٠١٦



المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملحوظة: يشير مصطلح "مستضافون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المستقبل (الجانب الأيمن من الشكل)؛ ويشير مصطلح "الخارجون" إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. ويتضمن الفصل الثاني (التذييل ألف) تعريف للمصطلحات الرئيسية مثل "اللاجئ". وحُدثت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، وحُسبت بالجمع بين اللاجئين وطالبي اللجوء داخل البلدان ومنها.

### السمات والتطورات الرئيسية في أوقيانوسيا

- استمر تزايد أعداد المهاجرين في نيوزيلندا وأستراليا. وفي فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، شهدت نيوزيلندا زيادة صافية في الهجرة بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بالعام السابق<sup>٣٣٦</sup>، بينما سُجّلت في أستراليا زيادة بنسبة ٣ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق<sup>٣٣٧</sup>. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٥، ظلت المملكة المتحدة أكبر بلد منشأ للمهاجرين الدوليين الذين يعيشون في أستراليا، إذ بلغ عددهم حوالي ١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، يليهم المهاجرون من نيوزيلندا (حوالي ٦٤٠,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥)<sup>٣٣٨</sup>. وأما أغلبية بلدان المنشأ الأخرى الرئيسية للمهاجرين في أستراليا في عام ٢٠١٥ فهي بلدان آسيوية، منها الصين والهند وفيت نام والفلبين<sup>٣٣٩</sup>. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان أكثر من ٢٨ في المائة من مجموع سكان أستراليا مولودين في الخارج<sup>٣٤٠</sup>. وظلت المملكة المتحدة على مدى عقود بلد المنشأ الرئيسي للمهاجرين في نيوزيلندا، على أن زيادة ملحوظة سُجّلت في عدد المهاجرين الآسيويين، ولا سيما من الصين والهند، فضلاً عن كثرة عدد الأشخاص القادمين من جزر المحيط الهادئ، بما فيها فيجي وساموا وتونغا<sup>٣٤١</sup>. وفي عام ٢٠١٥، كان الأشخاص المولودون في الخارج يشكلون حوالي ٢٣ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا<sup>٣٤٢</sup>. وتضم أستراليا ونيوزيلندا معاً عدداً

٣٣٦ .New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2016

٣٣٧ .Australian Bureau of Statistics, 2017a؛ UN DESA, 2015a

٣٣٨ .UN DESA, 2015a

٣٣٩ المرجع نفسه.

٣٤٠ .Australian Bureau of Statistics, 2017b

٣٤١ .UN DESA, 2015a

٣٤٢ المرجع نفسه.

كبيراً من العمال المؤقتين، إذ مُنح ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ شخص تأشيرة للعمل في نيوزيلندا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.<sup>٣٤٣</sup> وكانت الهند أكبر بلد منشأ للعمال المهاجرين المؤقتين في نيوزيلندا، في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تليها المملكة المتحدة.<sup>٣٤٤</sup> وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، كانت أستراليا تضم أقل من ١٠٠,٠٠٠ شخص حاملين أساساً تأشيرات عمل مؤقتة.<sup>٣٤٥</sup> ويجذب البلدان أيضاً عدداً كبيراً من الطلاب الدوليين. وقد زاد عدد هؤلاء منذ عام ٢٠١٢ في أستراليا، ليصل إلى مستوى قياسي تجاوز ٧٠٠,٠٠٠ طالب في عام ٢٠١٦،<sup>٣٤٦</sup> بينما تجاوز عددهم ١٠٠,٠٠٠ في نيوزيلندا في عام ٢٠١٥، قادمين أساساً من الصين والهند واليابان.<sup>٣٤٧</sup>

- تشكل الهجرة داخل بلدان منطقة أوقيانوسيا اتجاهاً بارزاً ومستمراً. وعلى مر التاريخ، هاجر الناس بكثرة بين نيوزيلندا وأستراليا (معظمهم من نيوزيلندا إلى أستراليا)، بفضل اتفاقات التنقل بين البلدين. غير أن عدد النيوزيلنديين العائدين من أستراليا إلى نيوزيلندا زاد زيادة كبيرة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، وسُجلت زيادة صافية في عدد الأستراليين في نيوزيلندا أيضاً.<sup>٣٤٨</sup> وتشكل الهجرة داخل المنطقة التي تشمل تنقل سكان بلدان جزر المحيط الهادئ إلى كل من أستراليا ونيوزيلندا سمة بارزة أيضاً، وترد مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه.
- تشارك كل من أستراليا ونيوزيلندا في إعادة توطين اللاجئين. ويُعد برنامج أستراليا لإعادة توطين اللاجئين ثالث أكبر برنامج في العالم.<sup>٣٤٩</sup> وأتاح البلد ما لا يقل عن ١٤,٠٠٠ مكان للاجئين في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.<sup>٣٥٠</sup> وأُتيح في أستراليا ١٢,٠٠٠ مكان إضافي لأسباب إنسانية للأشخاص النازحين بسبب النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق.<sup>٣٥١</sup> علاوة على ذلك، تعيد أستراليا توطين اللاجئين الذين يعيشون في بلدان مجاورة (مثل ماليزيا وإندونيسيا) وينحدرون من بلدان أخرى مثل ميانمار وأفغانستان. وتنفذ أستراليا سياسة تقوم على نقل الأشخاص الذين يصلون بصفة غير نظامية باعتبارهم طالبي لجوء إلى مراكز خارج البلد تتولى تجهيز طلباتهم، تقع في جزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة وفي ناورو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلنت أستراليا أيضاً أنها لن تعيد توطين أي شخص من الأشخاص الذين يصلون إليها بالقوارب.<sup>٣٥٢</sup> وتُعتبر نيوزيلندا أيضاً بلداً لإعادة توطين اللاجئين، إذ أعلنت عن إعادة توطين ٧٥٠ لاجئاً سورياً في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويوافق أيضاً على دخول أشخاص في إطار المسار الدولي/الإنساني المعتمد في نيوزيلندا قادمين من المحيط الهادئ، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين مُنحوا الإقامة في هذا السياق ١,٦٠٠ شخص في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.<sup>٣٥٣</sup>
- تؤثر التحديات الاقتصادية والبيئية في الهجرة من بلدان جزر المحيط الهادئ. ويبلغ مجموع عدد المهاجرين المولودين في بلدان المحيط الهادئ الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤٢٠,٠٠٠

٣٤٣. New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2016

٣٤٤. New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2016

٣٤٥. Australian DIBP, 2017

٣٤٦. Australian Department of Education and Training, 2016

٣٤٧. Infometrics and National Research Bureau, 2016

٣٤٨. Stats New Zealand, 2016

٣٤٩. UNHCR, 2016a

٣٥٠. Australian DIBP, 2016

٣٥١. المرجع نفسه.

٣٥٢. Refugee Council of Australia, 2017

٣٥٣. New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2016

شخص، معظمهم من فيجي وساموا وتونغا<sup>٣٥٤</sup>. وأدت التحديات الإنمائية وما يسمى "طفرة الشباب" في جميع أنحاء جزر المحيط الهادئ إلى حدوث نقص كبير في العمالة، نتج عنه ارتفاع معدلات هجرة اليد العاملة إلى الخارج، ولا سيما إلى نيوزيلندا، وإلى أستراليا وبلدان أخرى<sup>٣٥٥</sup>. ويصل ما يقارب ١٢,٠٠٠ شخص من المحيط الهادئ إلى أستراليا ونيوزيلندا سنوياً من خلال برامج العمل الموسمي<sup>٣٥٦</sup>. ويشكل تغير البيئة وتدهورها أيضاً عاملاً من العوامل التي تدفع الكثير من أبناء جزر المحيط الهادئ إلى الهجرة، ذلك أن أكثر من نصف سكان كيريباتي وتوفالو بوجه خاص يعيشون في مناطق حضرية مكتظة على مساحات ضيقة من الجزر المرجانية، يعانون فيها من قلة المياه والأراضي<sup>٣٥٧</sup>. ويشكل الارتفاع التدريجي لمستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة والجفاف عوامل هامة من بين عوامل أخرى تؤثر في قرار الناس الهجرة في المنطقة، داخلياً ودولياً<sup>٣٥٨</sup>. وفي هذا السياق، يتزايد النقاش أيضاً بشأن ضرورة التخطيط لنقل مجموعات ومجتمعات محلية إلى أماكن أخرى<sup>٣٥٩</sup>.

### استنتاج

تميل المناقشات التي تتناول السياسات العامة حالياً إلى التعميم بشأن خصائص الهجرة العالمية، وتأثيرها في الاقتصادات والمجتمعات الوطنية، وما يترتب عليها من تحديات في مجال السياسات في مختلف بلدان ومناطق العالم. فكما يبين الفصل الثاني من هذا التقرير، تتسم الهجرة باتجاهات وأنماط عالمية هامة. ولا شك أن هناك أيضاً بعض أوجه التشابه بين البلدان من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين على السكان المحليين، فضلاً عن التحديات الجوهرية التي تثيرها الهجرة بالنسبة لواقعي السياسات العامة. ومن المهم للغاية مراعاة أوجه التشابه هذه والقواسم المشتركة بين خصائص الهجرة الدولية وآثارها في مناقشة السياسات العامة ورسمها على الصعيد العالمي والوطني. غير أن هذا الفصل يتضمن رسالة رئيسية تحظى بالقدر نفسه من الأهمية، ألا وهي ضرورة مراعاة الأبعاد والتفاوتات بين المناطق في الهجرة الدولية والنزوح، التي يمكن أن تترتب عليها آثار حاسمة في المناقشات والتنظيم، وخاصة (وليس حصراً) على الصعيد العالمي وما فوق الوطني.

وقد استند هذا الفصل إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات لتقديم عروض عامة إقليمية عن الهجرة الدولية والتنقل الدولي في جميع أنحاء العالم. وركز الفصل على ست مناطق عالمية واسعة (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا) وعرض مناقشة للقضايا والتطورات الرئيسية في مناطق فرعية متعددة داخل كل منطقة من المناطق الأوسع. واتبعت المناقشة بالضرورة نهجاً محدوداً وانتقائياً، بهدف إبراز السمات الرئيسية بدلاً من تقديم عرض شامل للهجرة الدولية والتنقل الدولي في كل منطقة فرعية. ومثلما يبينه الفصل الثاني بشأن "الاتجاهات والأنماط العالمية"، هناك ثغرات هامة في البيانات والمعلومات عن أعداد المهاجرين وتدفعاتهم على الصعيد العالمي. وقد أظهر هذا الفصل أن المحاذير نفسها تنطبق على تحليل اتجاهات وأنماط الهجرة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اختلافات كبيرة في كمية ونوعية البيانات والبحوث المتعلقة بالمهاجرين في مختلف مناطق العالم. وينبغي أن تكون هذه التباينات الجغرافية في توافر ونوعية البيانات والبحوث المتعلقة بالمهاجرين مصدر قلق شديد لواقعي السياسات على الصعيد العالمي والوطني.

٣٥٤. Curtain et al., 2016.

٣٥٥. المرجع نفسه.

٣٥٦. المرجع نفسه.

٣٥٧. Curtain et al., 2016.

٣٥٨. UNESCAP, 2015.

٣٥٩. انظر، على سبيل المثال، Georgetown University, n.d.، للاطلاع على مجموعة من الموارد عن خطط نقل السكان.



وعموماً، يشير الفصل إلى اختلافات هامة بين المناطق والمناطق الفرعية، فضلاً عن تعقيدات متزايدة في ديناميات الهجرة في جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة الأساسية على الاختلافات الإقليمية أن الهجرة في آسيا تحدث في الغالب داخل المنطقة (أي من بلد آسيوي إلى بلد آسيوي آخر)، وتتجاوز كثيراً الهجرة إلى مناطق أخرى من العالم (أي من البلدان الآسيوية إلى البلدان غير الآسيوية). وفي أفريقيا، كانت الهجرة دائماً ولا تزال هامة داخل المنطقة، لكن عدد المهاجرين الأفارقة الذين تنقلوا إلى أنحاء أخرى من العالم (وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط) أصبح يعادل الآن تقريباً عدد المهاجرين الأفارقة الذين تنقلوا داخل المنطقة. أما في أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن الهجرة الخارجة إلى مناطق العالم الأخرى هي المهيمنة، ولا سيما إلى أمريكا الشمالية، بينما يظل دور الهجرة داخل المنطقة محدوداً نسبياً.

ومن الجوانب الرئيسية التي تبين شدة تعقد ديناميات الهجرة في مختلف مناطق العالم، وتبين في الوقت ذاته عدم تقدير هذا التعقد حق قدره، أن بلداناً شتى "تنج" أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين يفرّون إلى بلدان أخرى، و"تستضيف" في الوقت نفسه أعداداً كبيرة من اللاجئين من بلدان أخرى. ومن المعروف جيداً أن العديد من البلدان، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، تسجل تدفقات كبيرة للهجرة الوافدة والهجرة الخارجة، مردها في كثير من الأحيان إلى تدفق ثنائي الاتجاه للعمال المهاجرين، وأسرة المهاجرين، والطلاب. وربما ما لا يُعرف جيداً، كما هو مبين في هذا الفصل، أن ذلك ينطبق أيضاً على بعض البلدان في حالة اللاجئين بالذات. ومن الأمثلة على ذلك السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق.

وتثير هذه الاختلافات والتعقيدات (التي يرتبط بعضها بمكان وزمن محددين، بينما بعضها الآخر شائع نسبياً في جميع المناطق) أسئلة وتحديات هامة لرسم السياسات. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن هناك حاجة إلى مراعاة الاختلافات الجوهرية بين تجارب الهجرة ودينامياتها عبر المناطق أثناء مناقشة الأنظمة المستصوبة من أجل حوكمة عالمية للهجرة الدولية. ويمكن أن تترتب على هذه الاختلافات أيضاً آثار في تطبيق الممارسات السليمة وكفالة تكييف نُهج الحوكمة لتستجيب للأبعاد الإقليمية. وبالمثل، تؤدي التعقيدات المتزايدة في ديناميات الهجرة إلى تحديات مباشرة لواضعي النظم على الصعيد الوطني وإلى آثار هامة فيما يتعلق بأفضل أشكال الإدارة والتعاون بين البلدان. ومن شأن زيادة الاعتراف بأنماط الهجرة بين المناطق وداخل المناطق الفرعية، واختلافاتها وتعقيداتها، أن يساعد في صياغة استجابات سياسية استراتيجية ومستدامة.



## الفصل الرابع - البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: نموها ومداهها والمساهمات الأخيرة



### مقدمة

كما يزداد الاهتمام بالهجرة بمرور الوقت، يزداد أيضاً حجم المعلومات المنشورة عن هذه القضية العالمية التي تتزايد تعقيداً بصفقتها المسألة العالمية الأكثر إلحاحاً. والوضع المثالي هو أنه ينبغي أن تكون المعرفة الناشئة عن التحليل الدقيق والبحوث المتعلقة بالهجرة هي المصدر الرئيسي ونقطة البداية لإعلام صانعي السياسات والممارسين والطلاب والعلماء والجمهور بشأن الهجرة وكيفية تغيرها. لكنّ النمو في المواد المتاحة للجمهور بشأن الهجرة يجعل هذا الأمر أكثر صعوبة. في عصر يشهد «فيض المعلومات»، يمكن أن يكون من الصعب تحديد وجمع وهضم مواد مُجدية ومُتينة بشأن الهجرة.

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة التي تضطلع بها وتنشرها مجموعة من الجهات الفاعلة مثل الأوساط الأكاديمية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومراكز الفكر. إن فهم التنوع والطبيعة والخصائص لمختلف أنواع البحوث والتحليلات التي يتم إنتاجها حول الهجرة، أمر مهم بالنسبة لأي شخص يعمل في مجال سياسات الهجرة أو دراسة الهجرة أو يرغب في تكوين آرائه عن علم بشأن الهجرة.

ويبين هذا الفصل أن هناك زيادة كبيرة في البحث والتحليل في مجال الهجرة. وفي حين أنه من المستحيل استرجاع، وسرد وتصنيف كل بحث من البحوث حول الهجرة، ونحن نقدم سرداً للجوانب الكمية الأساسية، مثل تقديرات حجم المواد/الكتب التي نشرت في السنوات الأخيرة. ويلخص تحليلنا النوعي مواضيع من عينة من المقالات الأكاديمية، فضلاً عن المحتوى الرئيسي من مجموعة من المنشورات الرئيسية للمنظمات الحكومية الدولية. كما نقدم تدابير أساسية لـ«انتشار» و«تأثير» المواد المنشورة.

ومن المهم أن نبرز من البداية أن هناك اختلافات أساسية في عمليات النشر للمواد الأكاديمية وغير الأكاديمية، وأن لكل منها مواطن قوة ومواطن ضعف. إذ يتركز نظام النشر الأكاديمي في معظمه على إصدار المقالات الصحفية والكتب. وتنطوي هذه العملية عادة على استعراضات متعددة المراحل وتعليقات تحريرية تشمل المؤلفين والمحررين والمراجعين. وتوجد معظم البحوث الأكاديمية المنشورة (الأدب «الأبيض») وراء «جدران الدفع» (أي، لا يمكن الوصول إليها مجاناً)، وغالباً ما تدار من قبل الناشرين التجاريين. وعلى عكس ذلك، فإن إنتاج منشورات البحث والتحليل خارج النشر الأكاديمي (المنشورات غير الرسمية) ينطوي عموماً على عمليات أسرع وأبسط لا تخضع عادة، وليس دائماً، لاستعراضات النظراء. وعادة ما تكون المساهمات في المنشورات غير الرسمية (مثل تقارير البحوث وأوراق العمل والوثائق الحكومية/الرسمية) متاحة مجاناً. ومن الواضح أن مثل هذا التقرير، الذي يهدف إلى المساهمة في فهمنا الجماعي للهجرة في عالم يزداد ترابطاً، سيكون ناقصاً دون وصف دور والمنشورات غير الرسمية الذي تم الاعتراف به كمصدر رئيسي للأدلة والحجج والابتكار والفهم.

إن حجم وتنوع ونمو المنشورات الرسمية وغير الرسمية يحول دون إجراء مراجعة منهجية لجميع المواد المنتجة والمنشورة عن الهجرة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وبدلاً من ذلك، يسلط هذا الفصل الضوء على أمثلة للمساهمات الرئيسية التي قدمت خلال هذه الفترة، التي نُشرت باللغة الإنجليزية، بمجموعة مختارة من المجلات الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية. ويصف

القسم التالي مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في البحوث المتعلقة بالهجرة وتحليلها. ويتضمن القسم الثالث مساهمات مختارة حديثة قدمتها الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية. ويعرض القسم الرابع مدى انتشار بعض مواد بحوث الهجرة المنشورة وتأثيرها.

### أهم الجهات المنتجة للبحوث المتعلقة بالهجرة وتحليلها

#### الأوساط الأكاديمية

يقوم الباحثون من حيث المبدأ بإنشاء معارف جديدة تدعمها أدلة قوية ومفيدة للآخرين. وتصدر نتائج البحوث وتُوزَع على مختلف الفئات المستهدفة. وقد ينطوي العمل الأكاديمي التقليدي على درجة عالية من التقنية ويتم تركيزه في أضيق الحدود، رغم كون الباحثين الأكاديميين يُشجَعون، وعلى نحو متزايد، على نشر أعمالهم خارج الأوساط الأكاديمية<sup>٣٣١</sup>. فبعض نتائج البحوث المنشورة، على سبيل المثال، تستهدف من ليسوا من فئة، بمن فيهم عامة الناس، بواسطة وسائل من قبيل وسائل الإعلام (الأشكال التقليدية والأحدث منها)، والمناسبات مثل المحاضرات/الحلقات الدراسية العامة، والمنتديات العلمية وما إلى ذلك. وكثيرا ما يحرص الباحثون الذين يحلّلون القضايا المتعلقة بالسياسات على التعامل مع واضعي السياسات لنقل المعرفة التي يمكن أن تسترشد بها المداورات المتعلقة بالسياسات وتساعد في رسم هذه السياسات. وتميل المساهمات البحثية الفعالة الموجهة إلى جماهير السياسات إلى اتخاذ شكل ورقات قصيرة ومقالات المنشورة على المدونات الإلكترونية، فضلا عن حلقات العمل بشأن السياسات واجتماعات تفاعلية بين الخبراء ومشاورات ومؤتمرات رفيعة المستوى. إن عكر بيئة صنع السياسات وكثرة تغيير الوزراء وكبار المسؤولين وغيرهم من شأنه أن يجعل التواصل صعبا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن التحولات نحو تدبير الإدارة العامة شهدت تضائل الخبرات ومضامين المعارف خلال العقود الأخيرة<sup>٣٣٢</sup>. وفي الوقت نفسه، يمثل فيض المعلومات تحديا لبناء المعرفة وعمليات صنع السياسات، في حين يتزايد تعقيد السياسات والروابط<sup>٣٣٣</sup>.

في الأوساط الأكاديمية، يدور نظام التوزيع حول النشر، وتتمتع بعض أشكال النشر (مثل المجلات الأكاديمية) بقدر أكبر بكثير من المصداقية والوزن من غيرها. وتتمثل القوة الرئيسية للمنشورات الأكاديمية في كونها تخضع لاستعراض الأقران من الخبراء في هذا المجال، مما يعزز تعمق قوة البحث ومصداقيته. بيد أن العدد المتزايد من منافذ المنشورات الأكاديمية يتسم بطائفة واسعة من معايير الجودة المطبقة في عمليات استعراض الأقران. ويمكن القول إن أحد مواطن الضعف في البحوث الأكاديمية هو أن الضغط على النشر قد أسهم في زيادة كمية الناتج الأكاديمي خلال السنوات الأخيرة، وإن لم تكن دائما بالجودة اللازمة. ويقدم التذييل ألف موجزا للنشر الأكاديمي، بما في ذلك تفاصيل عمليات استعراض الأقران والاستشهادات وتقييم الأثر.

من ضمن آلاف المجلات التي استعرضها الأقران، والمُنتجة حاليا والتي تغطي جميع التخصصات والمواضيع ومجالات البحث<sup>٣٣٤</sup>، حددنا أكثر من ١٣٠ مجلة ذات صلة بالهجرة تنشر باللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية<sup>٣٣٥</sup>. ويميل الناشر الأكاديميون الرئيسيون للنشر باللغة الإنجليزية، التي تتمتع بميزة توحيد النواتج، وفي الوقت نفسه تنطوي على جزء سلبي يكمن في استبعاد أولئك العاجزين عن تقديم مخطوطات بمستوى مقبول من اللغة الإنجليزية.

٣٣١. McAuliffe 2016

٣٣٢. Box, 1999; Kirkpatrick, Ackroyd and Walker, 2005

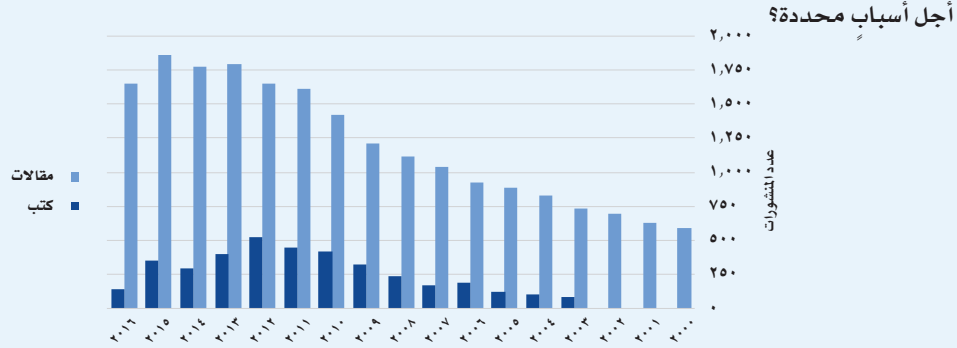
٣٣٣. Nutley and Webb, 2000; Weinberger, 2011

٣٣٤. Ware and Mabe, 2015

٣٣٥. يمكن الاطلاع على قائمة هذه المجلات على موقع المنظمة الدولية للهجرة في صفحة البحث الإلكتروني ([www.iom.int/migration-research](http://www.iom.int/migration-research))

## عدد المنشورات الأكاديمية بشأن "الهجرة الوافدة" و"الهجرة الخارجة"

يبين الشكل أدناه نتائج استفسار عن البيانات بشأن "الهجرة الوافدة" و"الهجرة الخارجة" في نظام سكوبوس - وهو أكبر قاعدة بيانات المؤلفات التي خضعت لاستعراض الأقران. وتشكل مقالات المجلة أكبر نصيب من المنشورات، مع اتجاه واضح ومتزايد باستمرار وصل ذروته في عام ٢٠١٥. ويشير الاتجاه الطويل الأجل إلى زيادة الإنتاج العلمي في مسائل الهجرة؛ هل يعد هذا مجرد انعكاس للتوسع العام لإنتاج الأدب الأكاديمي، أم هل هي البحوث المتعلقة بالهجرة تتطور من



المصدر: [www.scopus.com](http://www.scopus.com)

ملاحظة: يسفر البحث عن مصطلح "الهجرة" وحده بأرقام أعلى ١٠ مرات. لكن هذه الأرقام تشمل استخدام مصطلح "الهجرة" في التخصصات التي لا صلة لها بالبحث الحالي، مثل علوم الكمبيوتر (نقل البيانات)، وعلم الأحياء (تحول الخلية)، وعلم الحيوانات (هجرة الطيور أو السمك) والكثير من غير ذلك. وباستخدام البحث المتقدم في نظام سكوبوس، استبعدنا مواضيع مجالات مثل الكيمياء والفيزياء وعلم الفلك وعلم الأعصاب وما إلى ذلك.

## الحكومات

تاريخياً، تشكل البيانات الإدارية الحكومية المتعلقة بالأشخاص الذين يدخلون أراضي البلد و/أو يغادرونها أقرب مصادر المعلومات عن الهجرة الدولية<sup>٣٦٦</sup>. لكن أول عمل علمي حول الهجرة في العصر الحديث كان يتعلق بديناميات الهجرة الداخلية استناداً إلى بيانات التعداد الوطني التي جمعتها السلطات في المملكة المتحدة<sup>٣٦٧</sup>. وحتى يومنا هذا، فإن البيانات المحصلة بواسطة تعداد السكان وسجلات السكان والدراسات الاستقصائية التمثيلية، وغير ذلك من الجهات الرسمية، غالباً ما تشكل المصادر الإحصائية الأساس لقواعد البيانات المتعلقة بالهجرة. ويعترف صندوق التنمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، بأهمية مركزية البيانات المتصلة بالهجرة في سياق حكومي، وهو ما يدعم (من بين أمور أخرى) بناء قدرات الدول الأعضاء بشأن الإحصاءات المتعلقة بالهجرة.

وبالإضافة إلى جمع البيانات الإحصائية وإدارتها والإبلاغ بها، تسهم بعض الحكومات أيضاً مساهمة كبيرة في المعلومات المتعلقة بالهجرة، ولا سيما في شكل مواد تتعلق بالسياسات، مثل التقييمات والدراسات وورقات المناقشة. ويجوز لها أيضاً أن تكلف بإجراء بحوث شركائها في الأوساط الأكاديمية والباحثين التطبيقيين والمنظمات الحكومية الدولية ومراكز الفكر.

٣٦٦ Poulain, Perrin and Singleton, 2006.

٣٦٧ Ravenstein, 1885.

وقد أدت الأهمية المتزايدة للهجرة إلى قيام الحكومات بتوفير التمويل للعمل التجريبي، وبالتالي فتح مجالات بحثية جديدة وتوسيع نطاق دراسات في مجال الهجرة<sup>٣٦٨</sup>. وقد أدى ذلك إلى بعض الانتقادات الموجهة إلى البحوث التي ترعاها الحكومة والتي تركز بشكل مفرط على قضايا السياسات، وفي بعض الأحيان، تشير إلى سبل انتصاف مبسطة وقصيرة الأجل للمسائل الاجتماعية<sup>٣٦٩</sup> المعقدة والطويلة الأجل أو استخدام الباحثين لإضفاء الشرعية على سياسة الهجرة<sup>٣٧٠</sup>. كما كانت هناك بعض الأدلة على أن الباحثين يتعرضون للضغط للحصول على "نتائج مفيدة سياسياً" في البحوث المتعلقة بالسياسات بشكل أعم<sup>٣٧١</sup>.

ومن المفهوم أن القضايا التي تتناولها البحوث المكرسة للهجرة بتفويض من الحكومة تتفاوت بشكل كبير، ويمكن أن تتوقف على دور البلدان في عملية الهجرة<sup>٣٧٢</sup>. وبالمثل، هناك اعتراف بأن البحوث التي لا صلة لها بالسياسة العامة تنطوي هي أيضاً على أهمية حاسمة، ولا سيما البحوث المتعلقة بالهجرة التي تتخطى الأطر السياساتية المرجعية لاستكشاف جوانب أقل وضوحاً من الهجرة<sup>٣٧٣</sup>. ومن الجدير بالذكر أن البحوث التي تفوضها الحكومات يمكن أن توفر فحوصاً مفيدة ودقيقة للهجرة - ولا سيما لما تكون بشراكة مع الباحثين الأكاديميين وغيرهم من الباحثين، الذين يمكنهم جلب وجهات نظر ومعارف ونُجج تحليلية مختلفة لدراسة قضايا الهجرة المعقدة والمتعددة الأوجه، بما في ذلك بالاستناد إلى البيانات الإدارية التي قد لا يمكن الوصول إليها من دون ذلك. وكما لاحظ خالد كوسر:

للتعاون والشراكات الحقيقية القدرة على التعرف على الخبرة المختلفة والتكميلية الموجودة داخل وخارج الحكومة. وفي الظروف المناسبة، يمكن تشكيل شراكات قوية ومثمرة قادرة على الاستفادة من التفكير النقدي لمعالجة قضايا الهجرة المعقدة بطريقة سياسية واستراتيجية مجدية<sup>٣٧٤</sup>.

فعلاً إنه ينبغي بذل جهود أكبر بكثير للتعاون، وأن "الباحثين بحاجة إلى فهم أفضل لعملية وضع السياسات، وأنه ينبغي أن يشارك صانعو السياسات أكثر في تصور البحوث وإجراءها"<sup>٣٧٥</sup>.

فبالإضافة إلى تمويل المشاريع البحثية المنفصلة، بالدعوة إلى تقديم مقترحات أو التفويض المباشر مثلاً، قامت بعض الحكومات أيضاً بتنفيذ برامج رسمية للبحوث المتعلقة بالهجرة. ولئن كانت البرامج البحثية المتعددة الأوجه والمتعددة السنوات أقل شيوعاً بكثير من تمويل البحوث على أساس كل مشروع على حدة، فقد نفذت في مجموعة من البلدان. ومن ضمن فوائد ذلك القدرة على ربط جوانب بحوث الهجرة وتحليلها على نحو أفضل، والقدرة على دراسة القضايا من منظور أطول أجلاً ومن مجموعة من الزوايا والتخصصات. وتوفر برامج البحوث الأوسع نطاقاً (بدلاً من المشاريع البحثية المحددة) للحكومات القدرة على دعم البحوث المقارنة التي تغطي مواقع جغرافية متعددة. على سبيل المثال، فإن برنامج البحوث حول الهجرة بدافع الفقر هو عبارة عن اتحاد برنامج بحثي مدته سبع سنوات بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وتنسيق جامعة ساكس. يركز على العلاقة بين الهجرة الداخلية والإقليمية والفقر ويجرى في خمس مناطق في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وعلى عكس ذلك، ويركز برنامج البحوث الأسترالي حول الهجرة غير النظامية والحدود

Castles, 2010 ٣٦٨

المرجع نفسه. ٣٦٩

Boswell, 2008 ٣٧٠

The LSE GV314 Group, 2014 ٣٧١

iredale, شبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث الهجرة واليونيسكو، ٢٠١١. ٣٧٢

Bakewell, 2008 ٣٧٣

Koser, 2014 ٣٧٤

Black, 2001 ٣٧٥

على موضوع الهجرة غير النظامية وإدارة الحدود بهدف وضع تجربة أستراليا في سياقات عالمية وأوسع نطاقا للهجرة<sup>٣٧٦</sup>. ومن آليات البحث المبتكرة التي تمولها الحكومة على نطاق واسع "فرصة التعاون الجديدة في تمويل البحوث في أوروبا" (نورفيس) - وهي شراكة تعاونية بين وكالات تمويل البحوث الوطنية من ١٩ بلداً أوروبياً في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت آلية نورفيس برنامجاً بحثياً بشأن الهجرة يركز على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الهجرة والاندماج والتماسك والصراع. واستمر البرنامج لمدة خمس سنوات (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤) وشمل ١٢ مشروعاً بحثياً عبر الحدود الوطنية بشأن جوانب الهجرة، بما في ذلك تحديد تدفقات الهجرة الأوروبية، وإدماج المهاجرين، ونتائج سوق العمل، والأسر عبر الوطنية<sup>٣٧٧</sup>.

## المنظمات الحكومية الدولية

بوصفها جهات ناشرة ومؤلفة مؤسسية، تقدم المنظمات الحكومية الدولية مساهمات محددة لفهمنا الجماعي للهجرة والتنقل. وفي بعض الحالات، قد تمثل هذه المنظمات المصدر الوحيد للمعلومات، ولذلك كثيراً ما توجد في المنشورات الأكاديمية إشارات متعددة إلى المنشورات التي تصدرها المنظمات الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشير مؤلفات أو مقالات تنشر لأغراض تجارية إلى جانب من جوانب الهجرة الدولية أو النزوح إلى مواد أصدرتها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، و/أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات. وتشير بعض الأدلة الجامعية حول إجراء بحوث الهجرة إلى المواد التي تنتجها مجموعة من المنظمات الحكومية الدولية (مثل دليل أبحاث جامعة جورج تاون حول الهجرة الدولية واللاجئين، ودليل بحوث قضايا الهجرة في جامعة بيركلي). وتلاحظ المنشورات العلمية أيضاً أن المنظمات الحكومية الدولية تُعد الآن من بين الجهات المنتجة الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالهجرة، مما يعكس اهتماماً متزايداً على نطاق واسع بمسألة الهجرة<sup>٣٧٨</sup>.

وعلى الرغم من أن تعريفات المنظمات الحكومية الدولية قد تختلف، فإن ديفيز وودوارد (Davies and Woodward) يعرفان المصطلح بأنه "هيكل رسمي ومستمر تقوم على أساس صك رسمي للاتفاق بين الأعضاء (بما في ذلك دولتان أو أكثر من الدول ذات السيادة) أو منظمة دولية قائمة، يسعى الأعضاء من خلالها إلى تحقيق مصالحهم المشتركة"<sup>٣٧٩</sup>. ومنذ النصف الأول من القرن الماضي، نما عدد المنظمات الحكومية الدولية وزاد تنوعها وتأثيرها، لدرجة أن إجراء استعراض منهجي للمساهمات التي تقدمها هذه المنظمات بشأن الهجرة يتجاوز نطاق هذا الفصل بكثير<sup>٣٨٠</sup>. ويركز هذا الفصل على الجهات المساهمة العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، وهو ما لا يقلل بأي حال من الأحوال من عمل المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات العاملة على المستوى الإقليمي أو الوطني<sup>٣٨١</sup>. وبصفتها برامج أو وحدات داخل الأجهزة الرئيسية للأمم

McAuliffe and Parrinder, 2015 ٣٧٦

Caarls, 2016 ٣٧٧

Mason, 1999; Pécoud, 2015 أنظر على سبيل المثال ٣٧٨

Davies and Woodward, 2014 ٣٧٩

المرجع نفسه ٣٨٠

٣٨١ يقوم العديد من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى (التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها) أيضاً بإنتاج المواد المتعلقة بجوانب الهجرة، بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. ومن المتوقع أن

المتحدة أو وكالات شبه مستقلة أو متخصصة أو ذات صلة، فالمنظمات الحكومية الدولية التي نوقشت في هذا الفصل جميعها لها تأثير على نطاق عالمي، ويمكنها الحصول على إسهامات وخبرات أصحاب المصلحة المختلفين، وفي بعض الحالات، يمكنها الوصول إلى العمليات العالمية التي تمكنها من تشكيل الخطاب والممارسة في مجال الهجرة والتنقل.

وتتركز ولايات أو مهام أو اختصاصات بعض المنظمات (مثل المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) على أشكال محددة من الهجرة والنزوح، في حين تتولى أخرى مسؤوليات أخرى ذات صلة بجوانب معينة: مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بالنسبة للبيانات؛ ومنظمة العمل الدولية بالنسبة للعمال المهاجرين؛ ومفوضية حقوق الإنسان بالنسبة لحقوق المهاجرين؛ واليونيسيف بالنسبة للأطفال المهاجرين؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الجوانب الإجرامية عبر الوطنية (مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين). وتتيح مختلف الولايات لهذه المنظمات الحكومية الدولية جمع كميات كبيرة من البيانات و/أو الحصول على البيانات من الدول. وتجتمع هذه المنظمات أيضا بشأن الحوارات والمؤتمرات المتعلقة بالهجرة والتنقل وتقدم تقارير عنها، فضلا عن وضع جداول الأعمال لإجراء أحدث البحوث والتحليلات التقنية والتشغيلية، وتوليدها ونشرها، بما في ذلك البيانات الإحصائية العالمية. وكما هو الحال بالنسبة لجهات النشر الأخرى، فإن المنظمات الحكومية الدولية ليست في مأمن من الانتقادات المتعلقة بالجودة والتأطير وتحديد جداول الأعمال. غير أنه من الواضح أيضا الاعتراف بمسؤولية إنتاج بيانات وبحوث دقيقة وعميقة. فعلى سبيل المثال، تعمل المنظمات الحكومية الدولية بشكل روتيني بالتعاون مع كبار محليي البيانات والباحثين المعنيين بالهجرة كوسيلة للاعتماد على المهارات والخبرات الضرورية.

وتصدر المنظمة الدولية للهجرة عددا كبيرا من المنشورات البحثية والتحليلية بشأن طائفة من جوانب الهجرة. وبالنظر إلى تركيز المنظمة على تقديم المساعدة التقنية والدعم المباشر للمهاجرين والدول الأعضاء، فإن المنشورات التي تصدرها خارج مجال البحث والتحليل تتضمن عادة تقارير المنظمة (مثل تقارير الاجتماعات/حلقات العمل ومبادرات الهجرة)، والمواد التدريبية والكتيبات والأدلة، والمواد الإعلامية للمهاجرين (بما في ذلك الروايات التصويرية). ويجدر الاعتراف بالولاية والسياق الذي تعمل في نطاقهما المنظمة الدولية للهجرة وكذلك وضعها كمنظمة جديدة ذات صلة بالأمم المتحدة<sup>٣٨٢</sup>. إن دور المنظمة الدولية للهجرة بصفتها هيئة توفر الخدمات على مدى ٦٥ عاما قد شكّل بالضرورة كيفية توضيحها لجوانب الهجرة، بما في ذلك الروابط بين عملياتها وممارسات الهجرة، فضلا عن سياسة الهجرة والحوكمة. وعلى سبيل المثال، ظلت البيانات البرنامجية تمثل ركيزة أساسية لبيانات الهجرة التي تقدمها المنظمة - وهي انعكاس لدور المنظمة الدولية للهجرة القوي والدائم فيا يخصّ الهجرة والنزوح، بما في ذلك مثلاً، دعم النازحين داخليا، وإعادة توطين اللاجئين على الصعيد العالمي، والتقييمات الصحية، ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ودعم المهاجرين العائدين إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، اعترفت المنظمة الدولية للهجرة منذ فترة طويلة بضرورة دعم فهم أكثر دقة للهجرة، بما في ذلك من خلال تركيزها على مجالات مواضيعية محددة (مثل صحة المهاجرين والهجرة البيئية).

تسلط طبغات المستقبل من تقرير الهجرة العالمية الضوء على عمل المنظمات الحكومية الدولية الإضافية. وسوف تبين التقارير المستقبلية أيضا بعضاً من مجموعة متزايدة من الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية التي تسعى إلى تحقيق ربح وتلك التي لا تسعى إلى ذلك على حد سواء، والتي لا تدخل في نطاق هذا الفصل.

٣٨٢ أنشئت المنظمة الدولية للهجرة كمنظمة حكومية دولية في عام ١٩٥١، وأصبحت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

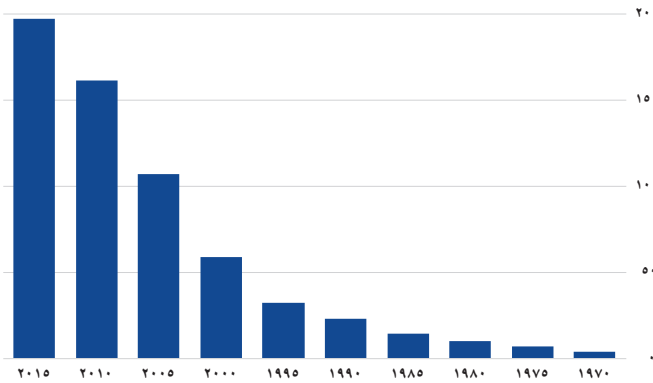


## مجامع الفكر

يستدعي دور مجامع الفكر في إعلام عملية صنع السياسات أكثر فأكثر اهتمام الأوساط السياسية والأكاديمية. ورغم تعاضم أهمية مراكز الفكر هذه، لا يزال التعريف المقبول عموماً للمصطلح بعيد المنال. ولأغراض هذه المناقشة، نستند إلى تعريف وضعته جامعة بنسلفانيا لمراكز الفكر:

تعدّ مجامع الفكر مؤسسات تحليل السياسات العامة ومنظمات مُشاركة تولّد بحوثاً وتحليلات، وتُسدي المشورة فيما يخصّ السياسات المتعلقة بالقضايا المحلية والدولية، مما يمكن واضعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة. وقد تكون مجامع الفكر مؤسسات متنسبة أو مستقلة، مهيكلّة كهيئات دائمة، وليست لجان مخصصة<sup>٣٨٣</sup>.

وباعتبارها مساهماً رئيسياً في المنشورات غير الرسمية، وفي زمنٍ تزايد فيه التنافس في تقديم المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات، ظهرت مراكز الفكر كجهات منتجة مهمة للمعلومات والتحليلات المتعلقة بالهجرة. وقد أصبح ذلك واضحاً بشكل خاص مع تزايد الاهتمام بالتنقل والهجرة والنزوح على الصعيد العالمي، وسعت الحكومات إلى التكيف مع بيئات ديناميكية ومعقدة على نحو متزايد. وفي هذا السياق، وفي غياب أي بيانات متاحة عن هذه المسألة، سعينا إلى قياس التغيرات في مختلف مراكز التفكير التي عملت في مجال الهجرة على مدى العقود الأخيرة. وعند دراسة هذه المسألة وتحديد حجم هذا الاتجاه، شملت الخطوة الأولى مراجعة قوائم جامعة بنسلفانيا لمراكز التفكير العاملة في مجال الهجرة. وقد استكملنا هذا الاستعراض الأولي ببحث عبر الإنترنت لتحديد مراكز بحث إضافية على مستوى العالم. وقد عرفنا "العمل على الهجرة" بأنه عمل بانتظام على المواضيع المتعلقة بالهجرة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، بما في ذلك نشر المواد المتعلقة بالهجرة و/أو عقد اجتماعات بشأن الهجرة. وتقتصر مراجعتنا على المواد المنشورة باللغة الإنجليزية، وإن كنا ندرك أنه من المرجح أن يكون هناك إنتاج كبير في لغات أخرى أيضاً. غير أننا نلاحظ أيضاً أن أكثر من نصف جميع مراكز التفكير في جميع أنحاء العالم تقع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا<sup>٣٨٤</sup>. يوجد العديد من مراكز التفكير في المناطق غير الناطقة باللغة الإنجليزية التي تنشر باللغة الإنجليزية. كنا نلاحظ القيود اللغوية والجغرافية، نرى أن هناك تزايداً هائلاً في عدد مراكز التفكير العاملة في مجال الهجرة على الصعيد العالمي، كما هو مبين في الشكل ١.



المصدر: استناداً إلى تقرير Global Go to Think Tank Index Report التابع لجامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١٥، مع بحث تكميلي أجري بشأن الجوانب المتعلقة بالهجرة.

في سياق مراكز الفكر التي انتشرت بشكل عام في أواخر القرن العشرين، يبيّن الشكل ١ زيادة سريعة في تلك المرتبطة بالهجرة منذ عام ٢٠٠٠، مما يبرز الأهمية المتزايدة للهجرة في الخطط الاجتماعية والسياسية (الجغرافية) والاقتصادية. وبالنظر إلى عدد، وطبيعة أحداث الهجرة البارزة في السنوات الأخيرة - مثل النزوح الجماعي داخل بلدان النزاع ومنها مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن؛ والهجرة الجماعية لمئات الآلاف من الناس إلى أوروبا؛ وأحداث أزمة الهجرة البحرية لعام ٢٠١٥ في بحر أندامان وخليج البنغال؛ ودور المشاعر المناهضة للهجرة في استفتاء "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي". والقرار التنفيذي الرئاسي الأميركي، لعام ٢٠١٧، بشأن أمن الحدود وإنفاذ الهجرة - نتوقع أن تستمر الهجرة في تلقي اهتمام عدد متزايد من مراكز الفكر.

لكن تختلف نوعية البحوث التي أجرتها أو أفادت عنها مراكز الفكر. فثمن كان من الضروري لمراكز الفكر إنشاء شبكات والحفاظ عليها للتأكد من جدوى أبحاثها، فإن تجنب الضغوط التي لا لزوم لها من جماعات المصالح والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وجماعات الضغط يعد أمر أساسي بالنسبة للمصداقية. وفي ضوء ما تقدم، يتبين أن أوساط مراكز الفكر تتميز بتنوع الأصوات وجدول الأعمال. وتتحو مراكز الفكر إلى العمل كوسطاء للمعرفة السياسية ومراكز للبحوث وحاضنة للأفكار الجديدة، بما في ذلك بتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات والمجتمع المدني، وإجراء أنشطة التدريب، ونشر التقارير البحثية، والتعاون مع وسائل الإعلام والاضطلاع بأعمال الدعوة. وتنتج من مراكز الفكر أعمالاً عالية الجودة، وبالتالي فإنها تؤدي دوراً هاماً في توليد ونشر بيانات ومعلومات جديدة عن الهجرة. فعلى سبيل المثال، أشار كارلينغ (Carling) <sup>٣٨٥</sup> إلى العمل الأخير الذي قام به معهد التنمية الخارجية، قائلاً:

تعدّ المنشورات غير الرسمية، بحكم تعريفها، مرنة في الشكل والمحتوى. ويمكن استخدام هذه المرونة بفعالية كبيرة في توثيق تجارب تهريب المهاجرين. فيقوم هاجن-زانكر وماليت (٢٠١٦) (Hagen-Zanker and Mallett) <sup>٣٨٦</sup>، على سبيل المثال، بالجمع بين البحوث الأولية التوضيحية، والصلات المتينة مع الأدب الأكاديمي، والاتصالات البحثية الممتازة في تقريرهما عن رحلات المهاجرين إلى أوروبا.

### أمثلة على مراكز الفكر العاملة في مجال الهجرة

وحدة البحث والتقييم في أفغانستان (أفغانستان)

معهد بروكينغز (الولايات المتحدة الأمريكية)

بروغل (بلجيكا)

مركز الصين والعولمة (الصين)

مركز المعرفة والإفصاح الاقتصادي من أجل الحرية (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المعهد الدنماركي للدراسات الدولية (الدنمارك)

معهد دراسات جنوب شرق آسيا - معهد يوسف إشاك (سنغافورة) حوار البلدان الأمريكية (الأمريكتين)

مؤسسة فريدريش إيبيرت (ألمانيا)

معهد لوي للسياسة الدولية (أستراليا)

معهد سياسة الهجرة (الولايات المتحدة)

معهد التنمية لما وراء البحار (المملكة المتحدة)  
مركز بيو للأبحاث (الولايات المتحدة الأمريكية)  
معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية (جنوب أفريقيا)

ملاحظة: استُمدت المعلومات في المقام الأول من تقرير Global Go to Think Tank Index Report في جامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١٥. وتعكس الأمثلة التنوع الجغرافي لمجامع الفكر العاملة في مجال الهجرة. ويعدّ مجمع الفكر الوارد أعلاه بخطّ عريض الوحيد في القائمة الذي يركّز حصراً على الهجرة.

### التدوين الإلكتروني: النمو، والاهمية والمخاوف

شهد العقدان الماضيان، زيادة كبيرة في كمية المواد التي يتم إنتاجها على شبكة الإنترنت، ولا سيما في شكل مدونات إلكترونية. وظهرت هذه المدونات الإلكترونية (المدونات) لأول مرة في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وعادة ما تمثل مقالات موجزة تُنشر على الموقع المضيف. في حين لا توجد بيانات محددة عن المدونات على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن الأرقام قد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، من ٣٥,٨ مليون في ٢٠٠٦ إلى ١٧٣ مليون في ٢٠١١. (١)

لقد مكن ارتفاع عدد المدونات الأفراد من التواصل مباشرة مع أعداد كبيرة جداً من الناس، وبتكلفة جدّ ضئيلة أو مجاناً. وفي السنوات الأخيرة، استخدمت مجامع الفكر هذه المدونات، وكذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية (أفراد ومؤسسات) والأحزاب السياسية والمنظمات الدولية (وغيرها) لنشر المعلومات. (ب) توسّع وتنوّع المدونات جزئياً إلى الرغبة في الوصول إلى جمهور جديد وتزويد المستخدمين بطرق بديلة للحصول إلى المواد (ج) أو التأثير على الناس الذين قد يكونوا بعيداً عن متناول وسائل الإعلام السياسية التقليدية. (د) وقد أثارت طابع نشر المدونات غير المنظم المخاوف من تزايد هيمنة الآراء على الحقائق وتحليلها، وإمكانية إصدار معلومات كاذبة تُنشر في عالم "ما بعد الحقيقة" على نحو متزايد. (هـ) وقد كانت هناك حالات استخدمت فيها مدونات رفيعة المستوى لتقديم معلومات خاطئة، بل واستخدمت مدونات وهمية لإعادة نشر مواد المحللين من دون إذن. (و) ومن غير الواضح كم يحدث من جداول الأعمال في "عالم المدونات". وبالمثل، ومع ذلك، هناك اعتراف بالأهمية المتزايدة للمدونات ذات الصلة بالبحوث في الأوساط الأكاديمية وكذلك في مجالات السياسة. (ز)

وتستفيد المدونات الإلكترونية المتعلقة بالبحوث عادة من نتائج البحوث التجريبية، وبدلاً من أن تحل محلّ وسائل النشر الأخرى (مثل المجلات الأكاديمية)، أصبحت شكلاً آخر من أشكال النشر يُحتمل أن تعزز إمكانية الوصول إلى نتائج البحوث في السياسة والحياة العامة. ويمكن لهذه المقالات أن توفر موادّ تتعلق بالبحوث مفيدة وأيسر للفهم، ورغم استمرار المخاوف بشأن الدقّة، فالمدونات التي تسعى إلى تلخيص البحوث التجريبية التي خضعت لاستعراض الأقران، من الأرجح أن تقدّم مساهمة قوية في فهمنا للهجرة. ففي الواقع، وبصفة أعمّ، كشفت البحوث التجريبية أن المصادقية المتصورة والجدارة بالثقة التي يتمتع بها المدون لها تأثير على تقبّل القراء للمعلومات. (ح)

(١) Statista, 2017.

(ب) Farrell, 2012; Wortham, 2007.

(ج) Cavanagh, 2009; Chong, 2010.

(د) Farrell, 2012.

(هـ) Weinberger, 2011.

(و) Eisen, 2017 و Williamson.

(ز) Aldred et al., 2008; Mewburn and Thomson, 2013.

(ح) Chu and Kamal, 2008.

### المساهمات الأخيرة: ٢٠١٥ و ٢٠١٦ موضع التركيز

بعد أن استعرضنا خصائص الجهات المنتجة الرئيسية للبحوث والتحليل في مجال الهجرة، نتطرق فيما يلي إلى مناقشة أمثلة عن المساهمات التي قدمتها مؤخرا الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية.

#### الأوساط الأكاديمية

يحول العدد الكبير للمنشورات العلمية حول الهجرة دون مراجعة جميع المواد المنشورة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. لذا، قمنا، بدراسة عينة من المساهمات المقدمة من المجتمع العلمي، والتركيز على سبع مجلات تتعلق بالهجرة. وتشمل الإصدارات المقبلة من تقرير الهجرة في العالم مجلات أخرى. أما بالنسبة للطبعة الحالية، فقد ركزنا على بعض المجلات الرئيسية الموجودة منذ فترة طويلة والتي تتعلق بالهجرة، فضلا عن المداخلين الجدد، بما في ذلك African Human Mobility Review، و Asian and Pacific Migration Journal، و International Migration، و Journal of Ethnic and Migration Studies، و Journal of Refugee Studies، و Mobilities، و Population, Space and Place. وتشمل قائمتنا الكثير، وإن لم يكن الكل، من مجلات الهجرة الرائدة في العالم<sup>٣٨٧</sup>. وشمل الفحص عنصرين: تحليل جميع عناوين المقالات التي نشرتها هذه المجلات في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (بلغ مجموعها ٣٨٨ مقالة)؛ واستعراضات المحررين للمساهمات الرئيسية في مجلاتهم خلال فترة السنتين هذه. وقد أتاحت هذه العملية إلقاء نظرة أعمق على مساهمات المجلات، وتبسيط الضوء على أوجه التشابه بينها، فضلا عن اهتمامات ومجالات تركيز مختلفة، بما في ذلك من الناحية الجغرافية والموضوعية. ويرد استعراض كل محرر بالكامل في الملحق "باء". وترد مقتطفات من مقالات المحررين الصحفيين في الأطر المنشورة ضمن النص طوال الجزء المتبقي من هذا الفصل.

تشير المساهمات المقدمة من محرري مجلتي International Migration و Journal of Ethnic and Migration Studies (مجلة الهجرة الدولية ومجلة الدراسات الإثنية والهجرة) إلى عدة أسباب وراء زيادة البحوث المتعلقة بالهجرة. أولا، الكمية الهائلة من الأبحاث الأكاديمية التي يجري الاضطلاع بها فهي كاستجابة للأهمية الاجتماعية العالية لقضايا الهجرة في العالم اليوم" (ستاثم Statham) - انظر التذييل بء). ثانيا، إن إطلاق عملية إرساء اتفاق عالمي بشأن الهجرة وإبرام اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام ٢٠١٦ يستدعي اهتماما أكبر من جانب الباحثين في مجال الهجرة؛ إذ إن مثل هذه المبادرة السياسية ذات المستوى الرفيع، والتي تتسم بالوضوح، تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على الاضطلاع بمزيد من البحوث حول الإدارة العالمية للهجرة) دنكان (Duncan) - انظر التذييل بء (ثالثا، أصبحت الهجرة عدسة تفسيرية مهمة، بواسطتها تفهم المجتمعات والشعوب التغيرات الجوهرية التي تواجهها نتيجة للعولمة" (ستاثم - انظر التذييل بء).

٣٨٧ لقد حاولنا توفير التنوع الجغرافي في المساهمات التي تم الحصول عليها من مجلات الهجرة الرئيسية. سيتم تكرار هذا التمرين في الإصدارات المستقبلية من تقرير الهجرة العالمي، حيث ستتم دعوة مجلات أخرى لتقديم مدخلات. تم اختيار تسع مجلات واتفق محرروها على تقديم مدخلات، ولكن فقط سبعة مواد مقدمة. لم ينتهي الاستعراض الدولي للهجرة و Migraciones Internacionales في تقديم المدخلات.

## المجلة الأفريقية حول التنقل البشري (African Human Mobility Review)

في السنوات الأخيرة، أثار النقاش حول العلاقة بين الهجرة والتنمية اهتماماً عالمياً متزايداً بالتنقل البشري. وكذلك الشأن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سعى الباحثون إلى وصف اتجاهات وأنماط الهجرة، واقتراح إجراءات لتسخير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتنمية القارة أيضاً. وفي هذا الصدد، تحظى البحوث القائمة على الأدلة بقبول واسع لبناء وتوسيع مجموعة المعارف عن طريق اختبار الفرضيات، والتحقق من صحة النظريات القائمة ووضع أخرى جديدة. وفي النهاية، لابد من نشر نتائج البحوث وتوزيعها على جمهور أكبر ومتنوع يتألف من الأكاديميين والممارسين والمجتمع المدني وممثلي الحكومات. وبالتالي، يعدّ النشر عنصراً أساسياً لا لتعزيز إبراز الأبحاث فحسب، بل وأيضاً مصداقية الأعمال التجريبية التي أجراها الباحثون. وتعدّ المجالات العلمية الخاضعة لاستعراض الأقران، على وجه الخصوص، أداة أساسية لتعزيز النقاش والبحث. لكن هناك نقص اليوم في المجالات الخاضعة لاستعراض الأقران ذات جودة عالية في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تعالج من ضمن مسائل أخرى، مسألة التنقل البشري. ويواجه الباحثون تحديات في تقديم نتائج البحوث في المجالات الأفريقية في هذا المجال، إما لأن هذه المجالات تنشر بشكل غير منتظم، أو بسبب انعدامها تماماً.

المصدر: Mulugeta Dinbabo (مولوغيتا دينبادو)، المحرر. ويرد نص المساهمة الكامل في التذييل بـ.

استناداً إلى عناوين المقالات الـ ٥٣٨ الواردة في عينة المجالات التي اخترناها، يسلم الشكل ٢ (سحابة الكلمات) الضوء على المصطلحات التي تعكس مجالات التركيز الرئيسية المتكررة في المنشورات العلمية حول الهجرة. على افتراض أن عنوان المقال يعكس محتواه، حاولنا استخدام المصطلحات الأكثر شيوعاً لتسليط الضوء على القضايا الموضوعية البارزة. وليس من المستغرب أن تُستخدم على نطاق واسع في العناوين مصطلحات مثل الهجرة والمهاجرين والتنقل. ومن المثير للاهتمام أن يظهر كلاً من مصطلحي المهاجرين الوافدين والهجرة الوافدة في المراكز العشرة الأولى، في حين مصطلحي الهجرة الخارجة والمهاجرين الخارجيين لا يظهران من بين الـ ٧٥ مصطلح التي تشكل سحابة الكلمات<sup>٣٨٨</sup>. ويشير ذلك إلى وجهة نظر «البلدان المستقبلية» السائدة - على الأقل في المقالات المنشورة في المجالات المختارة. في حين أن هذا يرتبط جزئياً بالمجلات المحددة التي اخترناها للتحليل، فإن عينتنا لا تشمل المجالات التي تتضمن وجهات النظر التقليدية المتعلقة بـ «منشأ» الهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن أوروبا هي المصطلح الجغرافي الوحيد في أعلى المراكز العشرة الأولى<sup>٣٨٩</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن المصطلحات الجغرافية المتبقية من بين الـ ٧٥ التي تشكل سحابة الكلمات هي أفريقيا وأستراليا وكندا والصين وأنكلترا وهولندا وجمهورية كوريا: حيث معظم البلدان أو المناطق تشهد الهجرة الوافدة وليس الهجرة الخارجة.

٣٨٨ تم اقتطاع قائمة الكلمات السحابة إلى ٧٥ مصطلحاً لأن الوزن المنخفض للكلمات المتبقية يجعلها غير مقروءة. وكمراجع، فإن المصطلح الخامس والسبعين هو جيل (من اليمين إلى اليسار، أسفل المهاجر).

٣٨٩ وفقاً لتقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ (الذي تصدره إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA))، من ٢٤٤ مليون مهاجر دولي في عام ٢٠١٥، ٧٦ مليون يعيشون في أوروبا، و ٧٥ مليون في آسيا، و ٥٤ مليون في أمريكا الشمالية (UN DESA، ٢٠١٦).



إلى كندا، والشبكات الاجتماعية والوصول إلى سوق العمل بين المهاجرين البرازيليين في آيرلندا، ودور الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الهنود إلى نيوزيلندا.

وليس من المستغرب، بالنظر إلى «الاهتمام الجديد بالاجئين في الخطاب السياسي والإعلامي والخطاب الشعبي العالمي» (كوسر- انظر التذييل باء)، فإن مصطلح لاجئ يتبوأ صدارة المصطلحات العشرة الأولى في سحابة الوسوم. وكما هو متوقع، يبيّن التحليل أن مجلة دراسات اللاجئين وحدها تمثل ٤٦ في المائة من جميع الإشارات إلى مصطلح «اللاجئ» في عناوين المقالات في عينتنا، في حين أن النسبة المتبقية البالغة ٥٤ في المائة ترد في المجالات المتبقية. والكلمة الأخرى التي تظهر ضمن المصطلحات العشرة الأولى هي كلمة العمل<sup>٣٩٠</sup>. ومرة أخرى، لا غرو في ذلك. ويعد البحث عن دخل أفضل وظروف عمل من أهم العوامل الدافعة للهجرة: إذ بلغ مجموع المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥، ويعد ٧٢ في المائة منهم في سن العمل، ويعيش ٧١ في المائة منهم في بلدان مرتفعة الدخل. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، استوعبت البلدان ذات الدخل المرتفع ٨١ في المائة من نمو المهاجرين الدوليين<sup>٣٩١</sup>. ويتبين من التحليل الذي أجري في عينتنا أن المصطلحات الأكثر ارتباطاً بهذه الكلمة هي «سياسة الهجرة» و«سياسة العمل» و«سياسة اللجوء/اللاجئين».

#### مجلة الدراسات حول المجموعات الإثنية والهجرة (المجلة) (Journal of Ethnic and Migration Studies)

في عام ٢٠١٧، ستُنشر المجلة ١٦ عدداً، أو ما يناهز ١٦٠ مقالاً يتألف من ٩ آلاف كلمة، من البحوث الأصلية في مجال الهجرة والعلاقات الإثنية والسبب في غزارة المقالات التي ننشرها، هو أننا نريد إخراج البحوث العلمية إلى المجال العام لأجل تنوير فهم الجماهير. فنتائج البحوث الأكاديمية الأصلية تُضفي شرعية لمزاعم جماعات الضغط والسياسيين، والمساهمة في فضح الادعاءات "الكاذبة"، ولكن للقيام بذلك يجب أن تكون واضحة علناً ومُسجَّلة.

ولئن كانت المجلة قبل خمس سنوات تركز في المقام الأول على المجال "الأوروبي"، أعتقد أنه من الإنصاف القول بأننا بذلنا جهوداً متضافرة في السنوات الأخيرة للانخراط بشكل مباشر مع علماء في أمريكا الشمالية (أولئك الذين يعملون على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا)، ويمكن القول إن الأهم من ذلك، هو تشجيع الأوساط الأكاديمية في آسيا وأفريقيا على النظر إلى المجلة على أنها منتدى للمناقشات. ومرة أخرى، يعكس هذا التغييرات الهامة التي تحدثها الهجرة في العالم. فإذا كان هناك ٢٤٠ مليون مهاجر داخلي في الصين على مدى العقد الماضي، فلا بد أنها تعدّ مسألة على الأوساط الأكاديمية المعنية بالهجرة أن تشارك فيها؟ على نحو متواضع، نحن نأمل أن تُخرجنا زيادة التبادلات عبر القارات، بوصفنا أكاديميين، من مجالاتنا ومن قوقعتنا، وبالتالي معارضة بعض "الحقائق" المقبولة التي تتخلل مفاهيمنا. فالعديد من المفاهيم في مجال الهجرة والعلاقات العرقية تُستمد من تجارب الهجرة من الجنوب إلى الشمال في فترة ما بعد الحرب، كتبها علماء من البلدان المستقبلية.

المصدر: Paul Statham المحرر. يرد النص الكامل في التذييل باء.

٣٩٠ تم تجميع المترادفات مثل العمل والتوظيف والمهنة في كلمة العمل.

٣٩١ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦.

وقد اعترف ثلاثة محررين بأنه يغلب على الأوساط الأكاديمية أن تكون منقطعة عن صانعي السياسات إذ غالباً ما يحتاج صانعو السياسة إلى الأدلة فوراً بينما تستغرق البحوث الأكاديمية وقتاً طويلاً، وتضيف مراجعة النظراء إلى هذا الوقت، وهذا يعني أن بعض الأبحاث يتم نشرها بعد حاجة السياسة إليها. Duncan - أنظر التذييل باء). ويُشار إلى الأطر الزمنية المطبقة في الأوساط السياسية والأوساط الأكاديمية على أنها فرقاً جوهرياً: إن إنتاج المعرفة القائمة على البحوث تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب عمليات كثيفة، وهو ما قد لا يتناسب مع سياق صنع السياسات السريع الخطى في بعض الأحيان والمثير للنزاع (ASIS) - انظر التذييل باء). ومن بين الحلول الممكنة إعداد ملخصات موجزة للسياسات العامة، أو إجراء حوارات بشأن السياسات، أو التعاون مع وسائل الإعلام لإنتاج تقارير ميسور بدرجة أكبر وفي وقت أنسب“ (ASIS - انظر التذييل باء).

### مجلة الهجرة الدولية (International Migration Journal)

الهجرة هي ظاهرة من الاتجاهات الطويلة الأجل التي لا تبرز أنماطها غالباً إلا مع مرور الوقت. ويعدّ الباحثون الأكاديميون في وضع أفضل لفهم هذه الاتجاهات من العديد من صانعي السياسة الذين يطلب منهم تقديم التحليل والمشورة بصورة أسرع. وعلى الرغم من أن عمليات صنع السياسات تتم في كثير من الأحيان بصورة عاجلة، فهو عمل متحفّظ بطبيعته. وقد يكون الاعتراف بالاتجاهات الناشئة التي حددها البحوث من قبل السياسات أمراً بطيئاً، مما يجعل من الأهمية بمكان أن تتمّ البحوث التجريبية بشكل جيد وأن تخضع لمراجعة الأقران.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً في عمليات اتخاذ القرار، وفي نوايا الأفراد على الهجرة؛ وهذا ما يتناقض بشكل ملحوظ مع انتشار التحليلات الكلية لعوامل الدفع والجذب المتعلقة بنظرية الهجرة الكلاسيكية، وإن كانت تُستخدم بمثابة عنصر مكمل، وليس كبديل.

المصدر: Howard Duncan المحرر. يرد النص الكامل في التذييل باء.

### المنظمات الحكومية الدولية

تعكس مساهمات منظمات الأمم المتحدة الرئيسية، العاملة في مجال الهجرة، الاختصاصات وكذلك الاتجاهات الحالية في الهجرة، بما في ذلك بعض التحولات التي شهدناها في أنماط الهجرة مثل زيادة الأطفال المهاجرين على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، تنسق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تجميع البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة - وهي عملية بيّنت أوجه القصور في قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية<sup>١١</sup> وفي عام ٢٠١٦، نشرت شعبة السكان تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ - وهو منشور يُصدر كل سنتين، يعرض معلومات عن مستويات واتجاهات الهجرة الدولية بالنسبة للمناطق الرئيسية والأقاليم والبلدان في العالم. وتحفظ شعبة السكان بقاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على نطاق العالم، وهي قاعدة بيانات تحتوي على أوفى مجموعة من الإحصاءات عن عدد المهاجرين الدوليين الموجودين في كل بلد والمصنّفين حسب بلد المولد أو بلد الجنسية ونوع الجنس والعمر، فضلاً عن مجموعة بيانات أصغر تتضمن بيانات سنوية عن تدفقات الهجرة الدولية ل ٤٥ بلداً.



## أمثلة على المواد العالمية الرئيسية المنشورة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

٢٠١٥	تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥	مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
جارٍ	قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة	
جارٍ	مجموعة البيانات عن تدفقات الهجرة الدولية	
٢٠١٦	الاتجاهات العالمية : النزوح القسري في عام ٢٠١٥	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٠١٥	الاتجاهات العالمية : النزوح القسري في عام ٢٠١٤	
٢٠١٥	اتجاهات اللجوء ٢٠١٤	
جارية	قاعدة بيانات الإحصاءات السكانية	
٢٠١٦	تعزيز الهجرة العادلة: المسح العام المتعلق بصكوك العمال المهاجرين	منظمة العمل الدولية
٢٠١٥	تقديرات منظمة العمل الدولية العالمية بشأن العمال المهاجرين	
٢٠١٥	وضع المهاجرين العابرين	المفوضية السامية لحقوق الإنسان
٢٠١٥	خلف الأبواب المغلقة: حماية وتعزيز حقوق الإنسان للعمال المنزليين المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي	
٢٠١٦	الأشخاص المقتلعون: الأزمة المتزايدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين ٢٠١٦	اليونيسف
٢٠١٦	التقرير العالمي للمكتب المعني بالاتجار بالأشخاص ٢٠١٦	المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

ملاحظة: تناقش منشورات المنظمة الدولية للهجرة أدناه.

وتنتج المفوضية، بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بمتابعة الحماية والمساعدة والحلول للاجئين، ثروة من المنشورات، ولديها مستودع بحوث مخصص - بعنوان "عالم اللاجئين" (refworld). تصدر مجلة "الاتجاهات العالمية" سنويا في شهر يونيو/حزيران، وهي إحدى المنشورات الرئيسية التي تصدرها المفوضية. وتعرض وتحلل الاتجاهات السنوية في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق باللاجئين وغيرهم من المجموعات الأخرى التي تعنى بها المفوضية. وإن لم يكن تركيزها عالميا (ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة تدفقات اللجوء)، فإن التقرير السنوي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين يقدم بيانات إحصائية وتحليلات بشأن طلبات طالبي اللجوء في ٤٤ بلدا صناعيا. وتعدّ المفوضية أيضا المصدر الرئيسي للإحصاءات العالمية المتعلقة باللاجئين وغيرهم من المجموعات التي تُعنى بها، على النحو الوارد في قاعدة بيانات إحصاءات السكان على الإنترنت.

تعدّ منظمة العمل الدولية هيئة معنية بوضع المعايير، مسؤولة عن تنسيق عملية وضع معايير العمل الدولية والإشراف على تنفيذها. في عام ٢٠١٦، ركزت الدراسة الاستقصائية العامة المتعمقة التي تجريها سنويا على العمال المهاجرين. و"تعزيز الهجرة العادلة: دراسة عامة حول صكوك العمال المهاجرين"، دراسة تبحث في تطبيق وآثار أدوات العمال المهاجرين في منظمة العمل الدولية. وفي سياق جهودها الرامية إلى تحسين جمع وإنتاج إحصاءات هجرة اليد العاملة، توفر التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين تقديرات لنسبة العمال المهاجرين العاملين بين العدد الإجمالي للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، والتركيز بشكل خاص على العمال المنزليين المهاجرين.

وتعد المفوضية السامية لحقوق الإنسان جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي المكتب الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون. وبالإضافة إلى دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، تنتج المفوضية ثروة من المواد ذات الصلة.

وبناء على طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أجرى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراسة حول المهاجرين العابرين، ونشر فيما بعد «وضع المهاجرين العابرين» في عام ٢٠١٥، مما كشف عن وجود فجوة واضحة في حماية هذه الفئة من المهاجرين. وفي عام ٢٠١٥، نشرت المفوضية أيضاً «خلف الأبواب المغلقة»، مسلطة الضوء على الاستغلال وسوء المعاملة ومواطن الضعف التي يمكن أن يعيشها العمال المنزليون المهاجرون غير النظاميين، ومحددة إطار حقوق الإنسان الذي ينطبق عليهم.

وعلى الرغم من أن المنشور السنوي الرئيسي لليونيسيف - حالة أطفال العالم - لا يعني بالضرورة الأطفال المهاجرين، فقد نشرت اليونيسف «الأشخاص المقتلون»: الأزمة المتزايدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين في عام ٢٠١٦. وعرضت بيانات وتحليلات عالمية عن حياة وحالات ما يقرب من ٥٠ مليون طفل هاجروا عبر الحدود أو نزحوا.

وفي إطار ولايته لمساعدة الدول في التصدي للجرائم الدولية، يبذل المكتب جهوداً لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وينتج مجموعة متنوعة من التقارير عن هذه المواضيع. ويقدم التقرير العالمي الثالث عن الاتجار بالأشخاص، الذي نشر في عام ٢٠١٦، لمحة عامة عن أنماط وتدفعات الاتجار بالأشخاص، ويرتكز أساساً على حالات الاتجار التي اكتشفت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

ونشرت المنظمة الدولية للهجرة مجموعة واسعة من مواد البحث والتحليل في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ - وكان أبرزها في شكل دراسات وتقارير مستقلة، وقد استُمد الكثير منها مباشرة من مشاريع معينة. فعلى سبيل المثال، في إطار مشروع "الهجرة والبيئة وتغير المناخ: أدلة من أجل السياسات"، الذي تموله المفوضية الأوروبية، نشرت تقارير بحثية تقييم قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بشأن البلدان الستة المشاركة في المشروع: الجمهورية الدومينيكية، وهاييتي، وكينيا، وموريشيوس، وبابوا غينيا الجديدة، وفيت نام. ويرتبط العدد الإجمالي للدراسات والتقارير إلى حد كبير بدورات المشاريع، وهو ما يعزى جزئياً إلى الزيادة الكبيرة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق (أنظر الجدول ١). وتنتج بعثات المنظمة الدولية للهجرة العديد من التقارير محلياً، خاصة لما تنبع من مشاريع فردية.

ويبين الجدول ١ أيضاً أن الدراسات والتقارير المستقلة تشكل الجزء الأكبر من المنشورات المتصلة بالبحوث، على الرغم من أن دعم المنظمة الدولية للهجرة لمجالات الهجرة - «الهجرة الدولية وممارسة سياسات الهجرة» - كان أيضاً إسهاماً مهماً في بحوث الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم موجزات الهجرة نظرة عامة على الهجرة الخاصة بالبلد (بتمويل كبير من صندوق التنمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة) لدعم بناء القدرات في مجال بيانات الهجرة والبحث والتحليل في الدول الأعضاء، من جملة أمور أخرى.

## الجدول ١- منشورات مكتبة المنظمة الدولية للهجرة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

٢٠١٦	٢٠١٥	نوع المنشور
٠	١	تقارير الهجرة في العالم (أ)
	١	منشورات مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية (ب)
١	١	سلسلة بحوث الهجرة
٦	٨	موجزات الهجرة
٥	٥	قضايا ممارسة سياسة الهجرة
٧٣	٣٥	دراسات وتقارير
١٢	٨	موجز السياسة
٩	٣	قضايا الهجرة الدولية (ج)
١٦	٩	منشورات أخرى
١٣١	٧١	المجموع

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: (أ) صدر تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٥ بعدة لغات؛

(ب) تأسس مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ (ج) تغير محرر مجلة الهجرة الدولية في عام ٢٠١٥.

## المنشورات الرئيسية ذات الصلة بالبحوث التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة والتي صدرت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٥ - المهاجرون والمدن: شراكات جديدة لإدارة التنقل

الرحلات القاتلة المجلد ٢: تحديد وتعقب المهاجرين الموتى والمفقودين

تقييم الأدلة: فرص وتحديات الهجرة في بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ (عدة تقارير قطرية)

بيانات وبحوث حول تهريب المهاجرين: استعراض عالمي لقاعدة الأدلة الناشئة

قياس الهجرة المُدارة إدارة جيدة: مؤشر حوكمة الهجرة لعام ٢٠١٦ (مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست)

مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية موجز البيانات

الهجرة والبيئة وتغير المناخ موجز السياسات

موجزات الهجرة (تقارير عدة بلدان)

تقارير مراقبة التغذية (في إطار برنامج التقييم الصحي التابع للمنظمة)

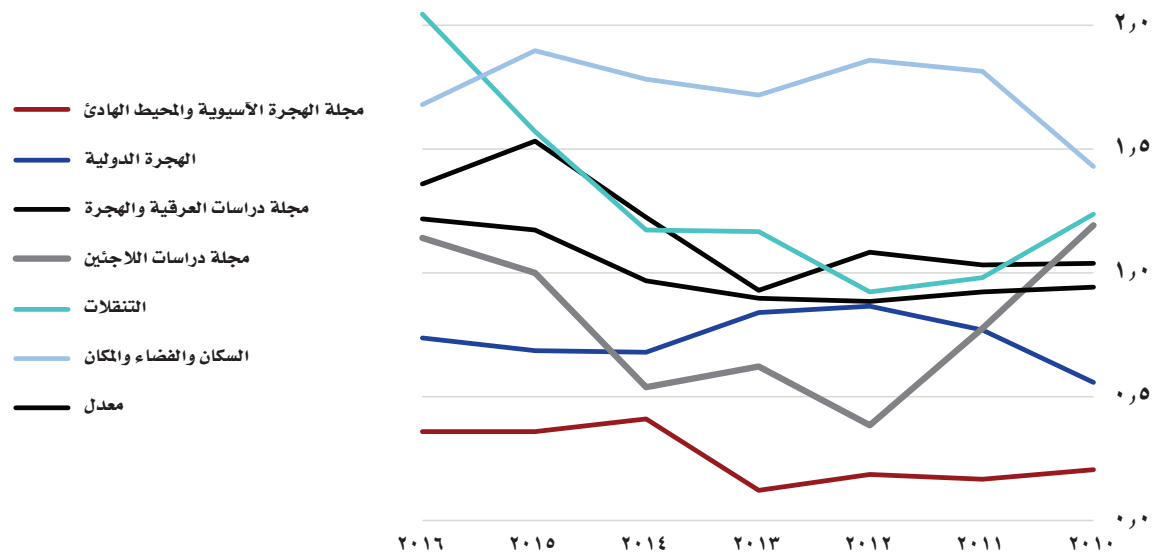
الاستغلال في العمل، الاتجار وصحة المهاجرين: النتائج المتعددة الأقطار حول المخاطر الصحية وعواقب الاتجار بالعمال والمهاجرين

## قياس نطاق التغطية

## الأوساط الأكاديمية

بازدياد الاهتمام بالهجرة، وزيادة حجم البحوث ومواد التحليل المتعلقة بالهجرة، من المعقول توقُّع توسُّع نطاق التغطية (بتوسيع نطاق القراء مثلا). ويبدو أن هذا هو الحال بالنسبة للمجالات التي تم فحصها في هذا الفصل، والتي شهد «تأثيرها» عموما زيادة في عام ٢٠١٥ (بنسبة ٢١ في المائة) وفي عام ٢٠١٦ (بنسبة ٤ في المائة؛ انظر الشكل ٣). ويشير متوسط الزيادة في عامل التأثير<sup>٣٣</sup> الذي حدث مؤخرا، إلى أن المقالات المنشورة في هذه المجالات تستحوذ على مزيد من الاهتمام: إذ أن الاستشهاد بالمقال يعني ضمنا أنه قد تمت قراءته، وأن البعض من مضمونه مفيدا كي يُضاف إلى قاعدة الأدلة و/أو لإثارة النقاشات، وبناء المعرفة، أو توجيه سياسة الهجرة وممارستها.

## الشكل ٣- عامل التأثير لدى مجلات مختارة



المصدر: تقارير InCites Journal Citation Reports, Thomson Reuters.

ملاحظة: لم تكن قد تمّت فهرسة مجلة التنقل البشري الأفريقي African Human Mobility Review من قبل InCites في وقت كتابة هذا التقرير (حزيران/يونيو ٢٠١٧). عامل التأثير هو نسبة الاستشهادات مقابل المنشورات.

٣٩٢ عامل التأثير هو نسبة الاستشهادات مقابل المنشورات. وبالنسبة لسنة معينة، تُراعى الاستشهادات مقابل المنشورات أثناء السنتين السابقتين. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على المثال الوارد في التذييل ألف.

من الواضح أن مقاييس النشر المستندة إلى عدد الاستشهادات (بما في ذلك عامل التأثير) تنطوي على قيود وجوانب سلبية مختلفة<sup>٣٩٣</sup>. أولاً، تتراكم الاقتباسات عادةً ببطء، نظراً إلى الجداول الزمنية للنشر الأكاديمي والوقت الذي يستغرقه تجميع/ إصدار الإحصاءات. ثانياً، تكاد الاستشهادات أن تنحصر في السياق الأكاديمي، وهو أحد الأسباب التي دفعت إلى وضع تدابير بديلة (نوقشت أدناه). ثالثاً، لا تقيس الاستشهادات نوعية المواد وإنما هي طريقة لقياس الأثر (انظر المناقشة بشأن هذه النقطة في التذييل ألف). وفي حين أصبح قياس مدى الاستشهاد أولوية بالنسبة للناشرين الأكاديميين والباحثين الأكاديميين، فقد يكون أقل أهمية بالنسبة للأشخاص خارج الأوساط الأكاديمية.

## السكان والمساحة والمكان

من حيث العدد الكلي للمنشورات، تعد الهجرة محور الاهتمام السائد في مجال السكان والمساحة والمكان. وتشمل المنشورات كلاً من الهجرة الدولية والتنقل الداخلي. حتى أن بعض الباحثين يشككون في صحة التمييز بين المصطلحين، نظراً لتعقيد التنقل البشري المعاصر، وأيضاً نظراً للدوافع المشتركة التي تدعم العديد من التحركات البشرية والنزوح.<sup>(ط)</sup>

ويمكن القول أن أهمّ التقدّمات المفاهيمية التي أحرزت، هي الاعتراف بأنّ التنقلات البشرية (بما في ذلك أنواع كثيرة من الهجرة) هي تنقلات تقوم على العلاقات ضمن حياة الناس الذين يعيشون داخل الأسرة والذين قد ينتقلون معاً.<sup>(ي)</sup> كما تقوم على العلاقات أيضاً بين المتنقلين وغير المتنقلين (على سبيل المثال بين الآباء الذين يهاجرون دولياً للعمل وأطفالهم الذين غالباً ما يُتركون وراءهم مع الأجداد)،<sup>(ك)</sup> أو بين المهاجرين الذين يصلون إلى مجتمع ما وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في نفس المجتمع ويقومون بتعديل حياتهم حسب تأثير الوافدين الجدد.<sup>(د)</sup> وتقوم أيضاً على العلاقات بين المهاجرين وأولئك الذين لديهم القدرة على تمكين و/أو منع التنقل (على سبيل المثال أولئك الذين يقومون بتوفير السكن للوافدين الجدد)، أو أولئك الذين يحكمون سياسة الهجرة والذين يقرّرون من يؤذن له بالبقاء ومن عليه العودة إلى موطنه الأصلي.<sup>(م)</sup>

المصدر: Allan M. Findlay و Clara H. Mulder و Darren P. Smith، المحررون. يرد النص الكامل في التذييل باء.

(ح) Yeoh و Hickey و Hugo 2016.

(ط) Engbersen 2015 و Van Bochove.

(ك) Murphy و Zhou و Tao 2016.

(د) Phillips و Robinson 2015.

(م) Lietaert و Broekaert و Derluyn 2015.

ويجري وضع مقاييس جديدة لتقييم اثر المنشورات العلمية خارج الأوساط الأكاديمية. ومن بين هذه المقاييس، القياس البديل لدرجة الاهتمام "التميتريك"<sup>٣٩٤</sup>، الذي يبيّن "كم عدد الأشخاص الذين اطلعوا على الإنتاج العلمي"<sup>٣٩٥</sup>. وبالنسبة لأي نواتج بحثية، فإن درجة الاهتمام "توفر مؤشراً على مقدار الاهتمام الذي تلقته"<sup>٣٩٦</sup>، وتتمتع بعض المصادر بوزن أكبر من غيرها. على سبيل المثال، تتمتع التغطية في الأخبار بأكبر وزن ٨، حيث "من السهل تصور أن قصة الجريدة المتوسطة قد

٣٩٣ للاطلاع على أحد الاستعراضات الأخيرة لقيود عامل التأثير، انظر Williams و Padula، 2015. وللإطلاع على استعراض أوسع لسوء استخدام عامل التأثير، انظر PLoS Medicine Editors، لعام ٢٠٠٦.

٣٩٤ أنظر الموقع: [www.altmetric.com](http://www.altmetric.com)

٣٩٥ الموقع: [www.altmetric.com/about-altmetrics/what-are-altmetrics/](http://www.altmetric.com/about-altmetrics/what-are-altmetrics/) تم الاطلاع عليه في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٣٩٦ الموقع: <https://help.altmetric.com/support/solutions/articles/6000060969-how-is-the-altmetric-attention-score-calculated> تم الاطلاع عليه في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

تجذب الانتباه إلى النواتج البحثية أكثر من "التغريدة المتوسطة"<sup>٣٩٧</sup>. وتشمل المصادر الأخرى ذات الوزن الثقيل المدونات الإلكترونية (٥)، ويكيبيديا (٣)، وطاقق السياسات (٣) وتويتير (١). وتعدّ قياسات ألتمتركس البديلة جديدة نسبياً، فقد بدأت في عام ٢٠١٢. وتمّ الاعتراف بأنها «الأدوات التي تهدف إلى قياس مدى وصول وتأثير المقالات الأكاديمية في الوقت الحقيقي»<sup>٣٩٨</sup>. إذ وجد الأكاديميون ارتباطاً إيجابياً لكن ضعيفاً نسبياً بالاستشهادات"<sup>٣٩٩</sup>، ودعموا فكرة كون «مؤشرات الاستشهاد والقياس تتبع تأثيرات مرتبطة لكن منفصلة»<sup>٤٠٠</sup>. إن الإشارات في المدونات الإلكترونية "قادرة بالخصوص على تحديد المنشورات التي يكثر الاستشهاد بها"<sup>٤٠١</sup> - وهي نتيجة تجريبية تدعم الوزن المهم المخصص للمدونات داخل خوارزمية القياس، مما يبيّن تزايد أهمية هذا الشكل من نشر المواد العلمية.

قمنا بتحليل وجهات نظر/تنزيلات القياس البديل لدرجة الاهتمام "ألتمترك" من ١٢ مقالاً من المقالات التي استعرضها الأقران، ونشرت في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من قبل ستّ من المجالات السبعة قيد النظر في هذا الفصل (لم تكن مجلة التنقل البشري الأفريقي (African Human Mobility Review) قد نشرت هذه البيانات في وقت كتابة هذا التقرير). وقد تم اختيار قياس درجة الاهتمام لسببين رئيسيين: أولاً، لأنها كانت متاحة مجاناً على جميع مواقع ناشري المجالات. ثانياً، لأن الأدلة المتاحة تدعم استخدامها، وخاصة لتتبع نواتج البحوث الأخيرة<sup>٤٠٢</sup>. وقد أتاح لنا التحليل الكشف عن الجوانب الكمية للمنشورات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة، مثل عدد المنشورات التي تمت الإشارة إليها أو الاطلاع عليها و/أو تنزيلها. وبيّن الشكل ٤ توزيع درجة الاهتمام بالنسبة للمواد التي تم أخذ عينات منها، وعددها ٥١٢ مادة. ويبدو للوهلة الأولى أن الحصة الأكبر من المقالات العلمية لم يحظ بأي اهتمام أو لم يجد تجاوباً، إذ إن ١٢٩ مادة (٢٥ في المائة) قد سجّلت صفراً، مما يعني أنها لم تذكر على الإنترنت من قبل أي مصدر. وسجّل أكثر من النصف (٢٨٩ أو ٥٦ في المائة) درجة ٢ أو أقل، أي أنها جذبت، على الأكثر، ما يعادل تغريدتين اثنتين من تويتير. ولم تسجّل ١٤ مقالة إلا (٣ في المائة) أكثر من ٢٠ - ما يعادل تقريباً إشارة واحدة في الأخبار واحدة في مدونة إلكترونية إضافة إلى ٥ تغريدات.

٣٩٧ المرجع نفسه.

٣٩٨ Costas و Zahedi و Wouters, 2005 و Thelwall: ومن معه، ٢٠١٣.

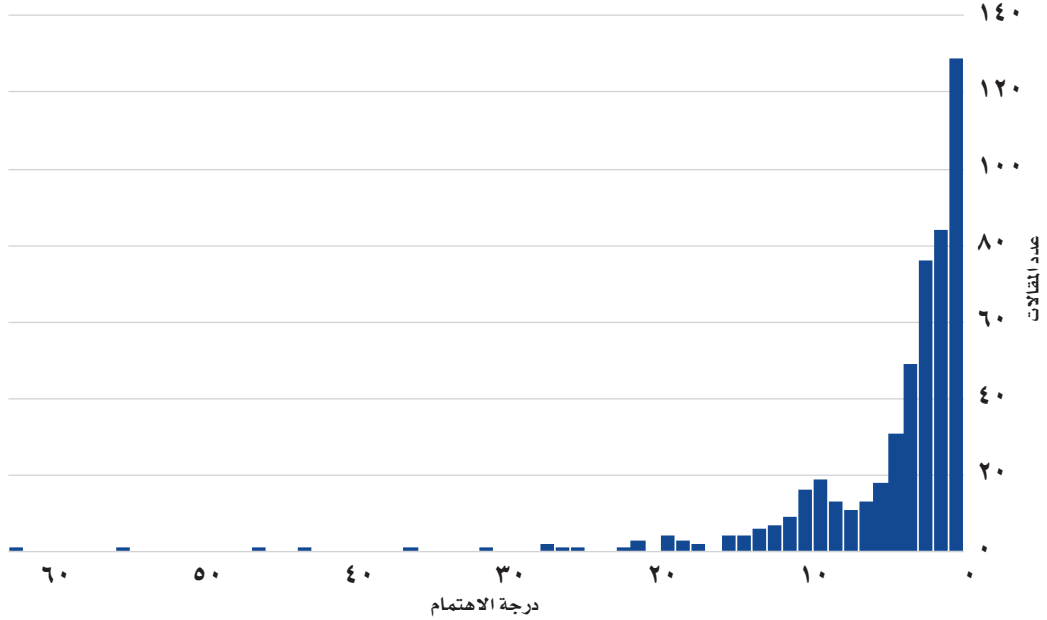
٣٩٩ Warren و Raison و Dasgupta, 2017

٤٠٠ Priem و Piwowar و Hemminger, 2012

٤٠١ Costas و Zahedi و Wouters, 2005.

٤٠٢ على غرار مقاييس الاستشهاد التقليدية تماماً، تقدم المقاييس البديلة المزايا والعيوب. لتعميق المناقشة، انظر Bornmann 2014.

الشكل ٤- توزيع درجة الاهتمام بالنسبة ل٥١٢ مقالة تم استخراجها من مجلات مختارة من عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.



المصدر: www.altmetric.com

ملاحظة: تم نشر مجلة التنقل البشري في أفريقيا African Human Mobility Review بيانات القياس في وقت كتابة هذا التقرير

(نيسان/أبريل ٢٠١٧).

## التنقلات

لقد أصبحت الحدود موضوع سياسيا بامتياز، يشكك في التحليلات التقليدية للهجرة من خلال الحدود وإعادة رسمها. فالمناقشات السياسية حول استقبال اللاجئين من سوريا وأفغانستان داخل أوروبا؛ والتصويت الشعبي لصالح المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي؛ واقتراح بناء الجدار بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ كلها أمور تشهد على الإجراءات المادية والرمزية الجديدة المتعلقة بالحدود وإعادة رسمها. وقد تم الاعتراف بأن الحدود ليست مجرد ظواهر تجريبية، وإنما هي تُستخدم، وتُبنى وتُفتح وتُغلق بحسب من يعبرها، ورهنًا بمدى الجدل التي تثيره في

المناقشات السياسية» (ن)

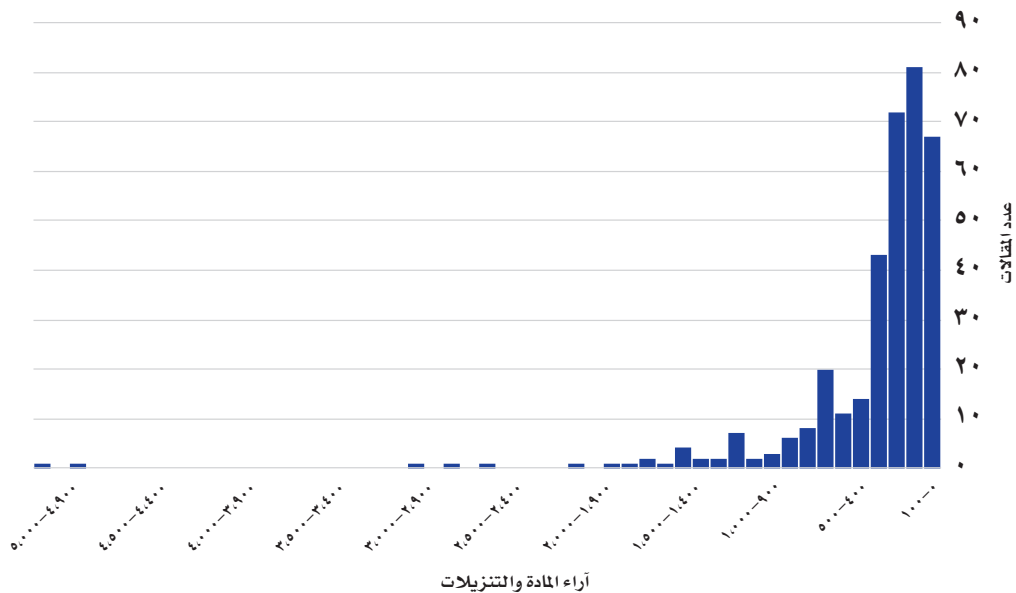
المصدر: Kevin Hannam، و Mimi Sheller و David Tyfield، المحررون. يرد النص الكامل في التذييل بآء.

(ن) Scuzzarello and Kinnvall, 2013. Rebordering France and Denmark Narratives and Practices of Border-Construct-

tion in Two European Countries. Mobilities

وفيما يتعلق بزيارة صفحات المقالات والتنزيل منها، لا توفر جميع المجالات هذه البيانات على موقعها على الإنترنت. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن دوريتان اثنتان («مجلة الدراسات الإثنية والهجرة»، و«التنقلات») توفران إلا زيارة الصفحات، وواحدة (مجلة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ) إلا التنزيل منها، وواحدة (مجلة دراسات اللاجئين) كانت توفر زيارات الصفحات والتنزيلات منها. ولم تعرض ثلاث مجلات (مجلة التنقل البشري الأفريقي، والهجرة الدولية والسكان، والفضاء، والمكان) أية بيانات عن زيارة صفحة المقالات أو التنزيل منها. للتغلب على هذا النقص في التوحيد القياسي، قمنا بتجميع عدد زيارات الصفحات وعدد التنزيلات منها. ويبيّن الشكل ٥ توزيع عدد زيارات/تنزيل صفحات من ٣٥٣ مقالة من المصادر الأربعة المتاحة، مجمعة بالمئات. ويبيّن الشكل المائل للتوزيع - على غرار قياس نتيجة الاهتمام- مستوى منخفض نسبياً من الوصول (reach). فقد تمّت زيارة/تنزيل ٢٨ مقالة فقط (٨ في المائة) أكثر من ألف مرة. وتشير بيانات الزيارات/التنزيلات إلى أن معظم الكتابات الأكاديمية لديها قراء محدودون نسبياً.

الشكل ٥- توزيع عدد الزيارات والتنزيلات من ٣٥٣ مقالة من مجلات مختارة أثناء عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦



المصدر: Journal publishers' websites

ملاحظة: لم تنشر كل من مجلة African Human Mobility Review، و Population, Space and Place، و International Migration، بيانات عن الزيارات أو التنزيلات في وقت كتابة هذا التقرير (نيسان/أبريل ٢٠١٧).

باختصار، يُبيّن تحليلنا الكمي أن الهجرة موضوعاً يحظى باهتمام متزايد: إذ يدلّ عدد المنشورات والإشارات المرجعية على زيادة الاهتمام، على الأقل داخل المجتمع الأكاديمي. وتشير مقاييس الزيارات/التنزيل والقياس البديل إلى أن هناك مجالاً لتحسين الوصول إلى الإنتاج العلمي في مجال الهجرة وقراءته. ومن بين العقبان الرئيسية في هذا المجال كون المنشورات الأكاديمية عادة ما تكون بالمقابل، مما يحدّ بشكل كبير من الوصول إلى المواد خارج الأوساط الأكاديمية. فالمشركون في المجلة، على سبيل المثال، غالباً ما يتشكّلون من المؤسسات الأكاديمية، ويمكن أن تكون تكاليف تنزيل المقال الواحد فوق طاقة



غير المشتركين. وتمكّن حرية الوصول على المنشورات الأكاديمية من التنزيل المجاني، لكن عادة ما يتطلب دفع المؤلف أو مؤسسته لرسوم الناشر. غير أن المزيد من الدوريات المجانية (مثل «دراسات الهجرة المقارنة» و«مجلة مكافحة الاتجار بالبشر») كانت تنشر مقالات بشأن الهجرة<sup>٦٦</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تكون اللغة الأكاديمية وأساليب الكتابة أكثر تقنية من غيرها في مجالات النشر، وتكون المواضيع أضيق نطاقاً. غير أن نشر النتائج، من خلال أشكال وسائط الإعلام التقليدية والأحدث منها، يتيح فرصاً للبحوث الأكاديمية بشأن الهجرة لتتوّر الخطاب العام والخطاب المتعلق بالسياسات. وعلى سبيل المثال، تتم أدناه مناقشة إمكانية الوصول إلى المدونات حول الهجرة.

### مجلة دراسات اللاجئين (Journal of Refugee Studies)

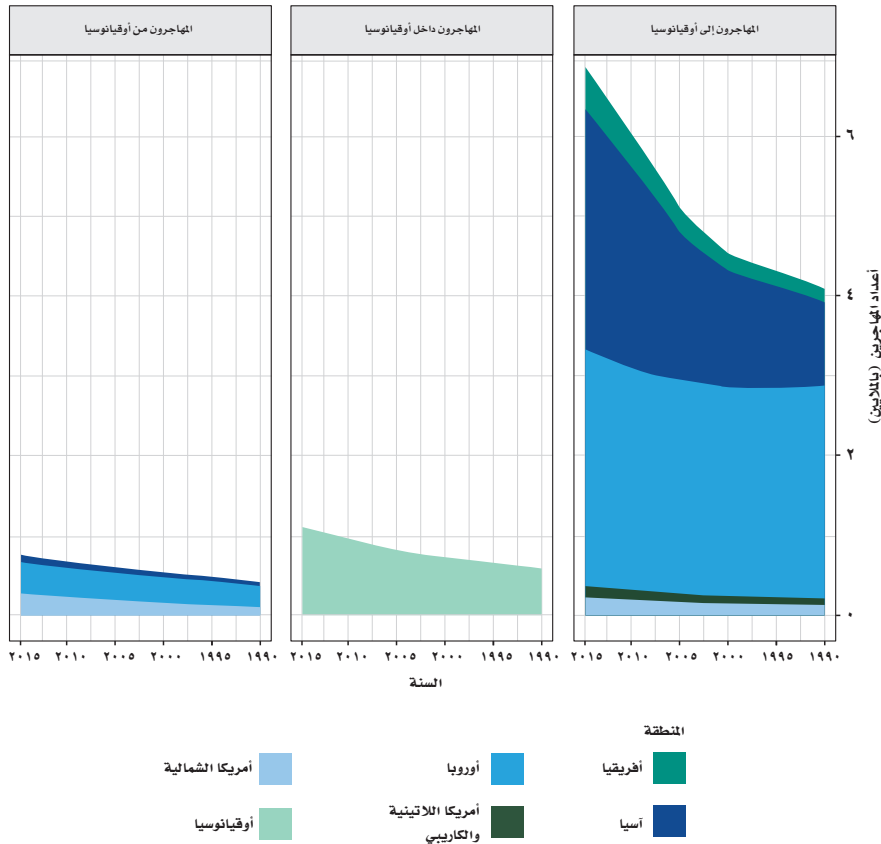
يواجه اللاجئون تحديات جديدة: تعيش نسبة متزايدة في حالات طال أمدها دون أي احتمال واقعي لإيجاد حل دائم، ويتم نقل العديد منهم إلى مناطق حضرية حيث تصعب حمايتهم ومساعدتهم. ولئن كان اللاجئون دائماً يعانون من التمييز، لربما قد أصبح ذلك اليوم أكثر انتظاماً مما كان عليه في أي وقت مضى، مع فرض المزيد من القيود على اللاجئين؛ منها أن عدداً من القادة يشيرون لأول مرة إلى وجود صلة واضحة بين تدفقات اللاجئين وخطر التطرف العنيف والإرهاب؛ وارتفاع معدل الهجمات المعادية للأجانب على اللاجئين. وبصورة أكثر إيجابية، فإن إعلان نيويورك لشؤون اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦ يحتمل أن يمهد الطريق لإصلاح كبير للنظام الدولي الخاص باللاجئين والاستجابة لهم. ونتيجة لذلك، فإن مجلة دراسات اللاجئين تزيد ازدهاراً، حيث تجتذب مستويات قياسية من الطلبات النوعية من مجموعة واسعة من التخصصات ومن جميع أنحاء العالم، وقد تضاعف عامل تأثيرها على مدى العامين الماضيين ٢٠١٥ و٢٠١٦.

المصدر: خالد كوسر Khalid Koser، المحرر. يرد النص الكامل في التذييل بآء.

### المنظمة الدولية للهجرة

في السنوات الأخيرة، تم تطوير وتحسين مكتبة المنظمة الدولية للهجرة على الإنترنت. وقد تم إطلاق المكتبة في عام ٢٠٠٩ كوسيلة لتسهيل الوصول إلى منشورات المنظمة الدولية للهجرة، وقد أصبحت المكتبة الإلكترونية الآن قادرة على تتبع ودعم تحليل البيانات المتعلقة بعدد عمليات تنزيل منشورات المنظمة الدولية للهجرة. وتوفر هذه البيانات رؤى حول إمكانية الوصول إلى منشورات المنظمة الدولية للهجرة والحصول عليها، مما يكمل مسح القراء لنواتج محددة. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١٦، تضمنت المكتبة أكثر من ١٣٧٠ منشوراً إلكترونياً ب ٢٧ لغة مختلفة، يمكن الوصول إلى معظمها مجاناً. وفي حين أن بيانات التنزيل لا تسمح بإجراء تقييم جودة المنشورات (مثل ما يمكن القيام به من خلال استقصاءات القراء أو استعراض الأقران، على سبيل المثال)، فإنها توفر بعض الأفكار بشأن المنشورات الفردية التي لديها معدلات تحميل عالية، وكذلك حول المواضيع، والطابع الجغرافي للمنشورات ذات الصلة بالبحوث التي يتم إنتاجها والوصول إليها على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٦، تجاوز العدد التراكمي للتنزيلات من مكتبة المنظمة الدولية للهجرة ٢,٣٨ مليون تنزيلاً، فيما يتعلق بالمنشورات التي تم إنتاجها على مدى سنوات عديدة. وتبين دراسة للمنشورات ذات الصلة بالبحوث التي تم تحميلها أكثر من ألف مرة أن بعض المواضيع كانت أكثر بروزاً من غيرها، مع وجود منشورات شاملة بشكل كبير - على سبيل المثال، ملفات الهجرة القطرية التي تجتاز القضايا المتعددة المواضيع. كما ازداد الاهتمام بقانون الهجرة والحوكمة (وكذلك الهجرة والبيئة) في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ٦).

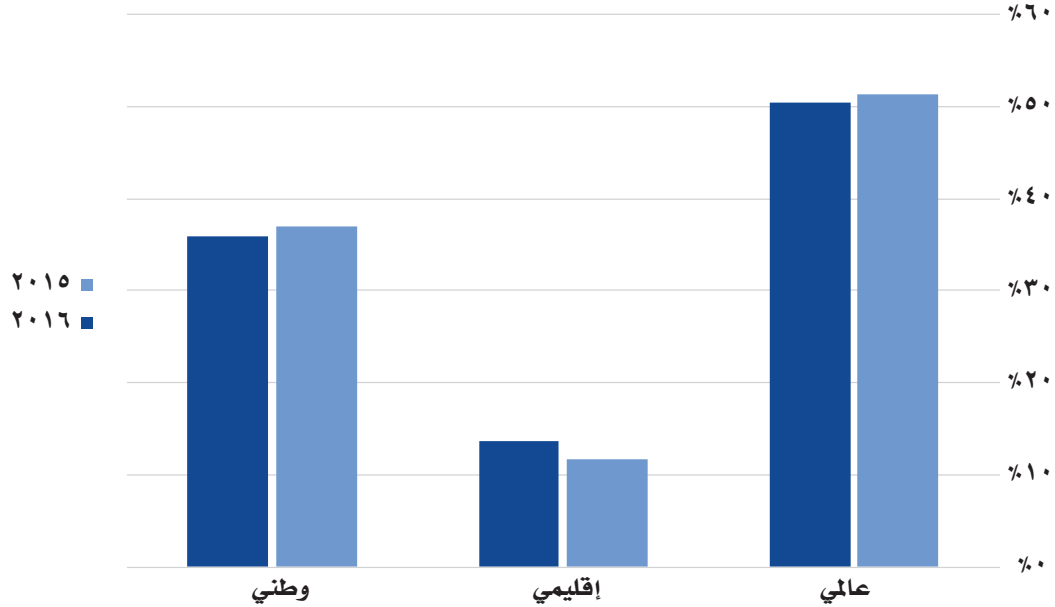
الشكل ٦ - نسبة التنزيلات المتصلة بالبحوث من مكتبة المنظمة الدولية للهجرة،  
حسب المواضيع، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦



ملاحظة: لم تُدرج إلا المنشورات التي تم تحميلها أكثر من ألف مرة في السنة (تم توزيع التنزيلات لعام ٢٠١٥ تناسبياً، إذ لا تتوفر بيانات السنة بكاملها). ويمكن تصنيف التنزيلات حسب أكثر من موضوع واحد. ن = ١٧٤٣١٦٧ تنزيل.

تظهر المنشورات العالمية بشكل أكبر من المنشورات الإقليمية أو الوطنية (انظر الشكل ٧)، وهو ما يعكس إلى حد كبير الانتشار واسع النطاق "لتقرير الهجرة في العالم". ويعد هذا التقرير، الذي ينشر كل سنتين، التقرير الرئيسي المتعلق بالبحوث الذي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة، ويبدو أنه يتم تنزيل كل من الطبقات الحالية والسابقة على نطاق واسع. هناك طلب واضح بخصوص التقرير، ويوفر تنزيل البيانات رؤى مفيدة في كيفية استجابة القراء لمواد التقرير. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن ورقة المعلومات الأساسية لعام ٢٠١٠ بشأن الهجرة غير النظامية والتدفقات المختلطة قد تم تحميلها عدة آلاف المرات في عام ٢٠١٦، مما يعكس أهمية هذه المسألة، بالنظر إلى ذروة تدفقات الهجرة إلى أوروبا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

الشكل ٧- نسبة التنزيلات المتعلقة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة،  
في عام ٢٠١٥ و٢٠١٦، حسب الفئة الجغرافية



المصدر:

ملاحظة: لم تُدرج إلا المنشورات التي تم تحميلها أكثر من ألف مرة في السنة (تم توزيع التنزيلات لعام ٢٠١٥ تناسبياً، إذ لا تتوفر بيانات السنة بكاملها). ويمكن تصنيف التنزيلات حسب أكثر من موضوع واحد. ن = ١٧٤٣١٦٧ تنزيلًا.

### المدونات الإلكترونية

كجزء من الاتجاه التوسعي نحو زيادة الاهتمام بالهجرة والبحوث المتعلقة بالهجرة، هناك في نفس الوقت ارتفاع في عدد المدونات التي تتضمن مقالات عن الهجرة. لا يسمح نطاق هذا الفصل بدراسة تفصيلية للتغيرات التي تطرأ على منشورات المدونات الخاصة بالهجرة، لكن ترد أمثلة لمقالات الهجرة المقروءة على نطاق واسع، في النص داخل المربع أدناه. وتبيّن أن بعض مقالات المدونة يمكن أن تصل إلى جمهور كبير، لذا من المرجح أن تكون مؤثرة في إثراء المناقشات حول الهجرة<sup>٤٤</sup>. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن البعض يدّعي أن المدونات غالباً ما تكون مكتوبة حول المواضيع "الساخنة" أو المثيرة للجدل بشأن الهجرة، مثل الهجرة غير النظامية أو الجماعية، واللاجئين وطالبي اللجوء، في حين غالباً ما يتم إهمال المواضيع الأقل إثارة للجدل<sup>٤٥</sup>.

Aldred et al., 2008 ٤٠٤

2012 Ozimek ٤٠٥

## أمثلة عن المقالات المتعلقة بالهجرة المنشورة في المدونات

أربع خرائط ستغير رؤيتكم للهجرة في أوروبا، من تأليف Alex Gray، نشرتها مدونة جدول أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ - ٩٠٥١٢٦ زيارة.

البلدان التي يمكنك فيها اقتناء الجنسية، من تأليف Joe Myers، نشرتها مدونة جدول أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦ - ١٧٦٠٦٥ زيارة.

العواقب غير المقصودة: كيف يستفيد مهربو المهاجرين من نظام الحماية الدولية، من تأليف Marie McAuliffe و Khalid Koser، نشرها منتدى السياسات لسياسة جمعية آسيا والمحيط الهادئ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ - أكثر من ١٠٠ ألف قراءة. وكانت غالبية القراء في كندا، والهند، واليابان، وماليزيا، والفلبين، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية.

التحدي الذي يواجهه اللاجئون السوريون، من تأليف John Hewson، نشرها منتدى السياسات لسياسة جمعية آسيا والمحيط الهادئ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكثر من ١٨ ألف قراءة. وكانت غالبية القراء في استراليا والصين والهند وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

خطوة واحدة إلى الأمام لأمريكا الوسطى: خطة التحالف من أجل الرخاء، من تأليف Manuel Orozco، نشرتها مدونة الحوار بين البلدان الأمريكية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ - ٦٦٢ زيارة.

ملاحظة: قُدم عدد القراءات والزيارات والتحليلات ذات الصلة من قبل محرري المدونات ذات الصلة في أواخر شباط/فبراير عام ٢٠١٧.

## الاستنتاجات

قُدّم هذا الفصل لمحة عامة عن المساهمات الكتابية الرئيسية لبعض المنتجين الرئيسيين لأبحاث الهجرة وتحليلها، من أجل فهمنا الجماعي للهجرة. ووجدنا أن هناك زيادة كبيرة في الاهتمام بالهجرة كموضوع مع مرور الوقت، بما في ذلك من قبل بعض المنتجين الرئيسيين للبحث والتحليل، مما يعكس تنامي أهمية الموضوع عالمياً. ووجدنا أيضاً أن أنواعاً مختلفة من النواتج المتصلة بالهجرة تنطوي على نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة، وهو أمر من المهم فهمه عند قراءة هذه المواد واستخدامها، ولا سيما في توجيه وضع السياسات. فالبحوث والتحليلات الأكاديمية، على سبيل المثال، قد تنطوي على قدر أكبر من الصرامة مقارنة مع الأشكال الأخرى؛ لكن المهل الزمنية الطويلة المُستغرقة قد تقلل من فائدتها لدى صانعي السياسات الذين غالباً ما يحتاجون إلى مواد بسرعة تفوق طاقة أنظمة النشر الأكاديمية. وعلى عكس ذلك، فإن مزايا المنشورات غير الرسمية، لا سيما عند مقارنتها بالأبحاث الأكاديمية التي استعرضها الأقران، تستغرق فترات إنتاج أقصر، وزيادة إمكانية الوصول إلى البحوث والبيانات غير المنشورة، والقدرة على الاستفادة من الخبرة في المجالات الأكاديمية والسياسية<sup>٤٠٦</sup>. كما أن المنشورات غير الرسمية تكون عادة متاحة للاضطلاع عليها مجاناً. ومن ناحية أخرى، تكون فيها معايير الجودة والمراجعة أحياناً غير متسقة (ورديئة)، كما ينقصها الانتظام في النشر، والمعارف الببليوغرافية القياسية<sup>٤٠٧</sup>. وقد انتقدت أيضاً لأنها تُستخدم لوضع جداول أعمال أو إضفاء الشرعية على السياسات<sup>٤٠٨</sup>. وكما هو الحال بالنسبة للمزايا المحتملة، فإن هذه العيوب لا تنطبق بالضرورة على جميع هذه المنشورات.

٤٠٦ Pappas و Williams, 2011.

٤٠٧ Williams, 2011 و Pappas؛ Banks, 2012؛ و Schöpfungel, 2011؛ و Rucinski, 2016.

٤٠٨ Boswell, 2008؛ و Sageman, 2014.

وتجدر الاستفادة من مواطن القوة الكامنة في مختلف أنواع المواد المتعلقة بالهجرة. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض المدونات ذات الجودة العالية بشأن الهجرة على دراسات مفصلة بعناية، وتحليلات ثاقبة تستند إلى سنوات من البحث. وقد أصبح من الأكثر شيوعاً أن يكتب كبار الأكاديميين في مجال الهجرة في مدونتهم الخاصة و/أو كتابة مقالات لناشري مدونات آخرين، وهو أمر إنما يدل على اعتراف المجتمع الأكاديمي إلى حد ما بفائدة هذا النوع من التواصل والنشر. وينعكس هذا أيضاً من خلال الاستخدام المتزايد للمقاييس البديلة، التي تقيس مدى وصول مقالة دورية في النشر غير الأكاديمي، بما في ذلك عبر المدونات. وفي الوقت نفسه، يصعب في كثير من الأحيان تقييم ما إذا كانت المدونات وغيرها من أشكال المنشورات غير الرسمية، بما في ذلك التقارير البحثية الهامة، تسهم إسهاماً مؤثراً في فهمنا الجماعي للهجرة أو ما إن كانت تمثل أداة أخرى لوضع خطط أكثر ملاءمة للدعوة. وفي البيئة الأكاديمية، يقدم عدد الاستشهادات مؤشراً عن قيمة مقالة فردية – أو عدم قيمتها؛ وتوفر عوامل التأثير أداة مماثلة لتقييم المجالات العلمية على مر الزمن. ولا تتوافر تقييمات منهجية مماثلة للمنشورات غير الرسمية، ويُعترف بتفاوتها وتنوعها على أنها نقاط ضعف ومكامن قوة. لكن الأدوات التكنولوجية المتاحة لمساعدة أصحاب المنشورات غير الرسمية على الإنترنت في تقييم مستوى الاهتمام بسلسلة، أو حتى بمقالة فردية أو تقرير أو دراسة.

وقد أظهرت المعلومات التي أمكن جمعها لصياغة هذا الفصل (بما في ذلك تلك التي الواردة من محررين المدونات الإلكترونية) أنه، من المستغرب إلى حد ما، أن بعض البحوث والتحليلات على الإنترنت بشأن الهجرة عبر الإنترنت قد حظت بعدد هائل من الزيارات. إن زيارة بعض المواد على نطاق واسع، أو قراءتها أو تحميلها تؤكد ضرورة تعزيز جودة المواد المنشورة بشأن الهجرة. فليس هناك ما يبرر مثلاً عدم مراجعة الأقران للمواد مبرر قوي، خارج الأوساط الأكاديمية؛ فسعياً إلى إيجاد قاعدة أدلة أكثر قوة لتوجيه سياسة الهجرة وممارساتها، تعد أدوات تحسين الجودة العامة للبحوث والتحليلات المنشورة مسألة مهمة. وبالمثل، ليس هناك مبرر واضح لعدم قبول عدد أكبر من الناشرين في أبحاث الهجرة وتحليلها، قياس مدى الوصول عن طريق الزيارات/التنزيلات/القياس البديل، لا سيما في المجال غير الأكاديمي. وفي الوقت نفسه، من المستصوب أن يحاول النشر الأكاديمي احتضان أفضل ملامح المنشورات غير الرسمية – أي إمكانية الوصول والسرعة. وتعد الزيارات بالمجان تعد من ضمن هذه الحلول، ويمكن أن يعزز إمكانية الوصول استخدام استراتيجيات الاتصال الأخرى، مثل المدونات. وتبذل جهود أيضاً لتقصير مواعيد النشر، إذ في وسع عدد متزايد من المجالات العالية الجودة توفير استعراض الأقران في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. لكن هذا من شأنه إضافة مواعيد نهائية ضيقة لقوى عاملة طوعية وغير مدفوعة الأجر وذات مهارات عالية من المراجعين الأكاديميين.

وكما رأينا، فإن المنشورات الرسمية وغير الرسمية مصدران متكاملان ومفيدان للمعلومات عن الهجرة. وأبرزنا بعض مواطن القوة والضعف، واقترحنا بعض الإجراءات الأولية التي يمكن أن تساعد على توسيع نطاق الوصول إليها من أجل تحقيق خطاب أكثر توازناً بشأن الهجرة. ونؤكد أن التحليل الوارد في الفصل الحالي يتعلق بمساهمات من مجموعة فرعية من المجالات الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية. وإن كنا نعتقد أن الصورة المنبثقة عن ذلك توفر عرضاً جيداً للبحوث والتحليلات الأخيرة حول الهجرة، فإنها لا تدعى أن تكون شاملة. ونتوقع توسيع نطاق هذا التحليل في الإصدارات المقبلة من تقرير الهجرة في العالم، بما في ذلك هذه المصادر وغيرها من أجل تقديم وصف أكثر اكتمالاً للمساهمات التجريبية في خطاب الهجرة مع مرور الوقت.

وأخيراً، نشجع صانعي السياسات والممارسين والباحثين وغيرهم على استكشاف واستغلال ثروة المواد المكتوبة عن الهجرة بنظرة فاحصة. ونؤكد أيضاً أهمية الأنشطة والمبادرات التي تسد الفجوة بين مجالات البحث والسياسات بالجمع بين العلماء والباحثين والممارسين إذ من شأن إتاحة فرص الاستماع وتبادل المعرفة حول الهجرة دعم مجالات تفكير جديدة والمساعدة في صياغة استجابات أكثر فعالية للسياسات.

# الجزء الثاني

قضايا الهجرة المعقدة والناشئة







سوزانه ارشد  
سانجولا فير سينغ



## الفصل الخامس الإدارة العالمية للهجرة: الهياكل الموجودة والتطورات الأخيرة<sup>٤٩</sup>



### مقدمة

في العقود الأخيرة، بُذلت جهود تدريجية وجوهرية لتحسين الإدارة العالمية للهجرة، استناداً إلى المعايير والمؤسسات التي وُضعت على مدى القرن الماضي. وفي إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦، المتعلق باللاجئين والمهاجرين (إعلان نيويورك)، وهو النتيجة التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض لأكبر جلسة عامة رفيعة المستوى عُقدت بشأن الحركات الإنسانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة - إذ تعهدت الدول بمباشرة عملية مفاوضات حكومية دولية تؤدي إلى اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. وفي مجالٍ أُخرت فيه الإدارة العالمية قضايا أخرى عبر وطنية، فإن هذا التطور جدير بالذكر بصفة خاصة. ويعكس ذلك مدى بناء الثقة في النهج المتعددة الأطراف بواسطة جهود ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال الحوارات والمبادرات غير الرسمية، التي تتيح للدول التشاور وتبادل المعلومات. لكن، وكما هو الحال في أوقات أخرى من التاريخ، فإنه يمثل أيضاً دليلاً على ضرورة التعاون العالمي في مواجهة العوامل السياسية والديموغرافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الهجرة.

ويصف هذا الفصل الجوانب الرئيسية للهيكل القائمة المتعلقة بالحوكمة العالمية للهجرة، ويستعرض التطورات الأخيرة. ويركز على تحركات الناس عبر الحدود الدولية وعلى الحوكمة على المستوى العالمي - أي الحوكمة ذات الصلة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو المفتوحة لمشاركة هذه الدول. وفي هذا السياق، تشمل الحوكمة القواعد والمعايير الموضوعية، وعمليات صنع القرار، وآليات التنفيذ والرصد التالية:

- ١ - القوانين والقواعد الملزمة، والأطر المعيارية غير الملزمة، والاتفاقات فيما بين الدول للتعاون بشأن مختلف جوانب الهجرة؛
- ٢ - الجهات الفاعلة المؤسسية والأطر والآليات المؤسسية؛
- ٣ - عمليات من قبيل الحوارات والمبادرات التي جرت على الصعيد العالمي أو التي تتصل بالحوكمة على الصعيد العالمي<sup>٥٠</sup>.

ويبدأ القسم التالي بمناقشة فوائد الهجرة المنظمة على الصعيد العالمي، ويحدد بعض العوائق الرئيسية التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، تليها نظرة عامة على القواعد والمؤسسات الرئيسية. ويوفر السياق للمناقشة في القسم قبل الأخير الذي يسلط الضوء على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (١) الحوارات والمبادرات الرئيسية التي تساعد على بناء الزخم والثقة نحو اتخاذ إجراءات أكبر على الصعيد العالمي، مع التركيز بوجه خاص على اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن معالجة قضايا التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين (اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦) والمفاوضات بشأن الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة؛ (٢) والمبادرات الرامية تحديداً إلى وضع أطر معيارية لتعزيز حماية المهاجرين، مثل مبادرة نانسن بشأن النزوح عبر الحدود الناجمة عن الكوارث ومبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات؛ و (٣) إدماج الهجرة الدولية في الاستجابات على الصعيد العالمي بشأن قضايا بارزة أخرى، مثل

٤٩ Susan Martin, Donald G. Herzberg أستاذة فخريّة للهجرة الدولية، جامعة جورج تاون، و Sanjula Weerasinghe، زميلة غير مقيمة، معهد دراسات الهجرة الدولية.

٥٠ انظر تعريف الإدارة العالمية وتعريفات للمصطلحات الرئيسية الأخرى المستخدمة في هذا الفصل، في التذييل ألف.

التنمية المستدامة وتغير المناخ. وتجمع الاستنتاجات هذه الجوانب معا لمناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها للمضي قدما في الإدارة العالمية للهجرة.

### فوائد الإدارة العالمية للهجرة والحوافز التي تحول دونها

هناك مزايا في تعزيز الإدارة العالمية للهجرة. فلا يمكن تحقيق إدارة حركات الأشخاص عبر الحدود الدولية باتخاذ إجراءات من جانب دولة واحدة؛ وإنما يستفيد تطوير وتنفيذ سياسة الهجرة من التعاون الدولي في معالجة العوامل المعقدة وعمليات الهجرة. إذ تشمل الهجرة الدولية، بحكم تعريفها، بلدين على الأقل - المنشأ والمقصد - وتتزايد مشاركة العديد من البلدان الأخرى التي تعمل كنقاط عبور وتنافس على المواهب، وتتعاون على مكافحة الجريمة المنظمة وتنقل الإرهابيين، والمشاركين في النظام المالي العالمي الذي يحرك التحويلات. وتنطوي الهجرة أيضا على جهات فاعلة، من غير الدول، تتداخل مع الحكومات ومع بعضها البعض في إدارة تنقلات الناس. وتؤدي بعض هذه المنظمات أدواراً رسمية (مثل الشركات المتعددة الجنسيات، ووكالات استقدام العمالة، ومنظمات المعونة الإنسانية، ونقابات العمال) في حين تنخرط غيرها في أنشطة غير مشروعة (مثل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر). علاوة على ذلك، تتقاطع الهجرة الدولية مع القضايا عبر الوطنية الأخرى، بما في ذلك التنمية والتجارة والأمن والتغير البيئي، وحل النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. لكن، خلافاً لهذه المجالات الأخرى، تأخرت الجهود المبذولة من أجل تطوير نظم الإدارة العالمية للاستجابة للتحديات القائمة والناشئة في مجال الهجرة.

وفي مواجهة مشاكل التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي، يمكن لنظام أكثر فعالية للإدارة العالمية للهجرة أن يحسن الاستجابات الجماعية ويهيئ فرصاً لتحقيق المنفعة المتبادلة. ويمكن لهذا النظام أن يجمع بين الدول لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك؛ وتحديد الأهداف والاستراتيجيات المشتركة؛ وإنشاء فضاءات للتعلم والفهم؛ والسماح للدول بالتنسيق والتعاون، بما في ذلك في وضع وتنفيذ النظم والعمليات والمبادرات. إن المعايير العالمية، بما في ذلك المبادئ والقواعد والتوجيهات، سواء كانت ملزمة قانونياً أم لا، تضع معايير يمكن أن يُقاس بها سلوك الدولة. وحتى عندما لا يتم التصديق عليها أو الانضمام إليها على نطاق واسع، يمكن للمعايير العالمية أن تؤثر على سلوك الدولة. وفي النهاية، ينبغي أيضاً قياس الفوائد الناجمة عن الإدارة العالمية للهجرة من حيث مدى تعزيز هذا النظام لإعمال حقوق المهاجرين ورفاههم. وبهذا المعنى، ينبغي أن يستند نظام الإدارة العالمية للهجرة، وأي تحسينات أدخلت عليه، بالضرورة إلى الاعتراف والقبول بأن المهاجرين، شأنهم شأن أي شخص آخر، لهم حقوق غير قابلة للتصرف<sup>٤١١</sup>.

حذر السيد بيتر ساذرلاند، في تقريره النهائي بوصفه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية، من أن الإدارة العالمية للهجرة لا يمكن تحقيقها بإجراء خاص :

من المرجح أن يتوقف التقدم على إشراك المتضررين مباشرة، والمسؤولين عن تنفيذ السياسات، مع التوصل في الوقت نفسه إلى اتفاق بشأن المعايير الدنيا المشتركة، والمبادئ والنهج التي ينبغي تطبيقها على نطاق واسع. ويتيح هذا الأخير إمكانية التنبؤ للتعاون فيما بين الدول، استناداً إلى التوقعات والمسؤوليات المتبادلة المبسطة بوضوح، والمهاجرين الذين يجب حماية حقوقهم أينما كانوا يتنقلون في العالم<sup>٤١٢</sup>.

٤١١ على أسس الادعاءات حول "أفضل" إدارة عالمية للهجرة، انظر، على سبيل المثال، Martin، 2011. Betts و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و Betts و Kainz 2017. انظر أيضاً، Koser، ٢٠١٠، ٤١٢، الممثل الخاص للأمين العام ٢٠١٧.

أما الجهود المبذولة لتحسين الإدارة العالمية للهجرة فليست جديدة. لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية تقدما كبيرا في وضع المعايير والقواعد والإجراءات والمؤسسات الدولية، في مجال هجرة اليد العاملة وتحركات اللاجئين، وذلك كجزء من إنشاء النظام الدولي الحديث على نطاق أوسع، يتناول مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>١٣</sup>.

غير أنه، في الوقت ذاته، لا تزال الإدارة العالمية للهجرة مجزأة، مع وجود قانون دولي قوي في بعض المجالات، وفجوات كبيرة في مجالات أخرى، وعدم كفاية عمليات وآليات صنع القرار لتنفيذ السياسات. وتعد الأطر القانونية والمؤسسية أقوى وأقدم بالنسبة للاجئين، باتفاقية الأمم المتحدة المصدق عليها على نطاق واسع، ووكالة رائدة، ألا وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما يتم التصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على نطاق واسع نسبياً. وعلى عكس ذلك، فقد تلقت الأدوات المختلفة لحماية العمال المهاجرين دعماً أقل. وفي حين أن العمال المهاجرين، بل وجميع المهاجرين، مشمولون بموجب الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، لا تزال هناك ثغرات معيارية أيضاً، لا سيما فيما يتعلق بوصول المهاجرين في أوضاع شديدة الهشاشة إلى الأراضي والبقاء فيها، بمن فيهم أولئك غير المؤهلين للحماية كلاجئين<sup>١٤</sup>.

وقد أعاق عدد من العوامل إحراز التقدم في إنشاء نظام أكثر تماسكا للإدارة العالمية للهجرة. وأول هذه العوامل هو القلق الذي عبر عنه عدد من الدول بشأن التأثير على سيادتها. يُفهم أن الهجرة تؤثر على السيادة تأثيراً مباشراً بتأثيرها على سلامة الحدود والنمو الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والديمقراطية والقيم الثقافية، وفي حالات نادرة - على الاستقرار السياسي. لا تشعر بهذه الآثار بلدان المقصد فحسب، وإنما أيضاً بلدان المنشأ وبلدان العبور. فالهجرة، مثلاً، في العديد من الدول هي السبيل المؤدي إلى المواطنة، الذي يحدّد من سيتخذ قرارات بشأن هوية البلد ومستقبله. يمكن أن يكون للمظاهر الواسعة النطاق أو المحددة للهجرة (مثل المجموعات ذات المهارات العالية أو الفئات القيادية) أثر هام على استقرار البلد. وتعدّ الأولويات المتعلقة بفقدان السيادة في سياق التعاون الدولي مهمة، لكنها كثيراً ما تسيء تفسير طبيعة نظم الإدارة العالمية. ومن المرجح أن يكون الاعتراف بالحقوق السيادية للدول في إدارة الهجرة سمة أساسية من سمات أي نظام من نظم الإدارة العالمية للهجرة. وحتى عندما توافق الدول على حرية تنقل الأشخاص عبر حدودها، فإنها تحتفظ بالحق في إعادة المراقبة الحدودية عندما تعتقد أن المصالح الوطنية تملّي مثل هذا الإجراء، كما حدث في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥. وتفضل الدول العمل على أساس "المصالح المتبادلة" بدلاً من التخلي عن جوانب السيادة إلى البلدان الأخرى، التي قد تكون لها مصالح مختلفة في المجال المعني.

ثانياً، غالباً ما تكون الهجرة قضية متنازع عليها في السياسة الداخلية. فتنقسم الجماهير حول مسألة ما إذا كانت الهجرة مشكلة أم فرصة<sup>١٥</sup>. وتميل مجموعات المصالح إلى اتخاذ مواقف أكثر اتساقاً لصالح الهجرة أو التعاقد عليها أو توسيعها، لكنها قد تلغي بعضها البعض في مناقشات الهجرة العامة. كما أن، حتى بين أولئك الذين يعتبرون الهجرة فرصة، هناك مخاوف من أن يزيد عزز الحكومات على إدارتها بشكل جيد، في سياق تجذّر العولمة<sup>١٦</sup>.

٤١٣ لتأطّاع على تفاصيل هذه التطورات التاريخية، انظر، على سبيل المثال، Martin, 2014.

٤١٤ هذا لا يعني عدم وجود ثغرات هامة في التنفيذ والتطبيق، على أرض الواقع في ظل الأطر القائمة.

٤١٥ أنظر على سبيل المثال، German Marshall Fund of the United States, 2014.

٤١٦ المرجع نفسه.

ثالثاً، يتطلب التعاون الدولي الفعال، أن تنظر الدول في مصالح البلدان الأخرى، وهو أمر صعب عندما تتعارض الدول بشأن مصالحها الخاصة فيما يتعلق بالهجرة. وعندما لا تكون هناك فكرة واضحة عما تريد الدول تحقيقه من خلال سياساتها المتعلقة بالهجرة، يصعب على هذه الأخيرة أن تشارك الآخرين بشكل بنّاء في المحافل الدولية. وكثير من الدول هي، في نفس الوقت، بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد تختلف اهتماماتها اختلافاً كبيراً تبعاً للموضوع قيد المناقشة، أو حسب الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها. فيصعب التوصل إلى توافق في الآراء نظراً لعدم وجود اتفاق يُذكر على ما إذا كانت جميع الأطراف في أي اتفاق تستفيد عموماً من سياسات محدّدة في مجال الهجرة. وعلى الرغم من أن منشورات البحوث الاقتصادية تشير إلى أن الهجرة يمكن أن تولّد منافع اقتصادية كبيرة<sup>٤٧</sup>، إلا أن الاقتصاد ليس هو العامل الوحيد - بل وليس حتى الأهم في بعض الأحيان - لدى النظر في آثار تحركات السكان. وقد تكون الآثار الاجتماعية والمالية والثقافية والدينية وغيرها من العوامل بارزة للحكومات عند قياس كيفية إدارة تدفقات الناس أو إبرام اتفاقات مع دول أخرى.

رابعاً، هناك تفاوت طبيعي في عملية بناء نظام عالمي لإدارة الهجرة. إذ عادة ما تكون معظم بلدان المقصد قوة عظمى مهيمنة على الصعيد العالمي أو الإقليمي في العلاقة ببلدان المنشأ التي يهاجر منها الناس. وينطبق ذلك على الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، وبين الجنوب والشمال. فبلدان المقصد عادة ما تكون أكثر ثراءً وغالباً ما تكون أيضاً مهيمنة استراتيجياً وعسكرياً. وفي المفاوضات، يمكن أن يكون للجهات سلطة غير متناسبة لتحديد الشروط التي سيتم من خلالها تخصيص تأشيراتها. وحتى بين البلدان ذات الاقتصادات والنظم السياسية المماثلة، غالباً ما يصبح الاتفاق على السياسات بعيد المنال. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعمل على هذه القضايا منذ عقود، ولم يحقق بعد مستوى اتساق السياسات الذي يسعى إليه. وبالمثل، أعلنت معاهدة المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أوائل عام ١٩٩٢ أنها ستضع سياسات ترمي إلى إزالة العقبات التي تحول دون حرية حركة رأس المال والعمل والسلع والخدمات، وسكان المنطقة عموماً، بين الدول الأعضاء<sup>٤٨</sup>. ولا يزال بروتوكول المجموعة الإنمائية لجنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٥ بشأن تيسير حركة الأشخاص، الذي اعتمد للوفاء بهذا الالتزام، نافذاً<sup>٤٩</sup>.

أخيراً، وربما الأهم من كل ذلك، فالهجرة هي أساساً مسألة تهّم الناس، عكس النظم العالمية لمعالجة حركة رأس المال والسلع. ولكي يعود نظام الإدارة العالمية للهجرة العالمية بالمنفعة على كل من الدول والمهاجرين والمجتمعات، يتعين إشراك الأشخاص الذين ينبغي تنظيمهم في تطوير وتحسين الأطر والمؤسسات والعمليات ذات الصلة. لكن إدماج المهاجرين في مثل هذا النظام أمرٌ صعب للغاية، خاصة وأنه ليس من الواضح دائماً من يمكنه تمثيل مصالح المهاجرين في سياق معين. وقد تمّ إحرار بعض التقدم في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية من خلال إنشاء عنصر للمجتمع المدني يضم ممثلين عن المنظمات التي يقودها المهاجرون والمغتربون. إلا إنه بالنظر إلى أن المنتدى هو عملية استشارية وليس عملية صنع القرار، فإن مسألة معرفة ما إذا كانت هذه المنظمات تمثل بالفعل مصالح مجموعة واسعة من أنواع المهاجرين المختلفة تظلّ مسألة مفتوحة.

وبالنظر إلى هذه الحواجز، كان التقدم المحرز في وضع المعايير والإجراءات والقواعد الدولية لصنع القرار بطيئاً، وتركز في معظمه على بناء الثقة بين الدول وبين الدول والشركاء الآخرين. فقبل عقدين، سأل الأمين العام للأمم المتحدة الدول عما إذا كانت ترغب في أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً لمناقشة تكثيف التعاون على إدارة الهجرة. وكانت المعارضة قوية لمثل هذه المناقشة على المستوى العالمي. وخلص الأمين العام إلى ما يلي:

إنّ الخبرات المتباينة للبلدان أو المناطق دون الإقليمية فيما يتعلق بالهجرة الدولية تشير إلى أنّ

٤١٧ البنك الدولي، ٢٠٠٦.

٤١٨ المادة ٥ (٢) (د)، من معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ١٩٩٢

٤١٩ SADC, 2005.

إيجاد حلول عملية، سيكون عن طريق النظريتي مجموعتين البلدان التي تشترك في مواقف أو أولويات متعلقة بالنظام العالمي للهجرة الدولية. وبناء عليه، قد تدعو الحاجة الملحة إلى اتباع نهج إقليمية ودون إقليمية كلما أمكن ذلك<sup>٤٢٠</sup>.

والواقع أن انتشار العمليات الاستشارية الإقليمية، وشبه الإقليمية، يجري بالفعل، وقد بدأ في منتصف الثمانينات ثم توسع نطاقه فيما بعد. وشملت بعض هذه العمليات البلدان ذات التفكير المماثل التي تواجه تحديات مماثلة مثل بلدان المنشأ أو المقصد. وتتألف بلدان أخرى من بلدان المنشأ والمقصد في الوقت نفسه. ومنذ ذلك الحين تبذرت معارضة الاجتماعات العالمية بشأن الهجرة، كما يتضح من الحوارين الرفيحي المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٣، والاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦. وكما كان يعتقد الكثير من مؤيدي الآليات الاستشارية الإقليمية، فإن هذه الأخيرة قد قدمت إسهامات بناءة للترتيبات الاستشارية العالمية الناشئة التي نوقشت أدناه.

### المعايير والمؤسسات

لقد نما الهيكل المعياري والمؤسسي للإدارة العالمية للهجرة، وتطور وانتشر مع مرور الوقت، لا سيما خلال القرن الماضي، وهو يجسد الآن مجموعة مفصلة نسبياً - وإن كانت مجزأة - من المعايير والقواعد والمؤسسات التي تنظم سلوك الدول، والجهات الفاعلة الأخرى. ويقدم هذا القسم لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية للهيكل القانوني/المعيارية والهيكل المؤسسية.

### نظرة عامة على الهياكل القانونية والمعيارية

انطلاقاً من سلطة الدولة على إقليمها وسكانها، يعترف القانون الدولي بالدور الهام الذي تقوم به الدولة من جانب واحد في تنظيم الهجرة. وتمتتع الدول بسلطات واسعة في هذا المجال، تشمل سلطة تحديد قوانين وسياسات القبول والإقامة والطرده والحصول على الجنسية. غير أن هذه السلطة مقيدة أيضاً بالقواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بممارسة سلطة الدولة. وقد أبرمت الدول معاهدات واتفاقات، ووافقت على القانون الدولي الذي يحد من سلطاتها في تنظيم الهجرة، كممارسة لسيادتها وبما يتفق مع مصالحها وواجباتها<sup>٤٢١</sup>. فإن الدول قد وافقت على هذا النحو صراحة أو ضمناً، بموجب القانون الدولي، على تقييد سلطاتها من أجل تنظيم الهجرة.

ويعني ذلك أن القوانين والقواعد ذات الصلة بإدارة الهجرة موجودة في القانون الدولي العرفي، وفي مختلف الصكوك، بما في ذلك المعاهدات المتعددة الأطراف والاتفاقات الثنائية والقوانين المحلية. وتتعلق بعض هذه الصكوك بجوانب محددة من الهجرة، رغم كون إدارة الهجرة تتقاطع مع القوانين والقواعد، نظراً لطابعها المتعدد الأبعاد، وتتأثر بها في كثير من المجالات الأخرى. وإذ يعترف هذا القسم الفرعي بهذه الآثار العملية، فهو يركز أساساً على المعاهدات العالمية ذات الصلة بالحركات "الدولية" المرتبطة بالاضطهاد والتعذيب، والتهريب والاتجار، والعمل والخدمات، ووحدة الأسرة، فضلاً عن أساليب التحركات<sup>٤٢٢</sup>.

٤٢٠ الأمين العام للأمم المتحدة، ١٩٩٧.

٤٢١ انظر التذييل ألف لتعريف القانون الدولي العرفي. وبشكل أعم، انظر على سبيل المثال، Aleinikoff 2002.

٤٢٢ لا يخوض هذا القسم الفرعي في ثغرات في التنفيذ والإنفاذ، رغم كونها مهمة وربما تعيق الإدارة العالمية للهجرة بطرق تؤثر على مصالح المهاجرين وعلى مصالح الدول.

يتخلل القانون الدولي لحقوق الإنسان كلاً من هذه المواضيع وينطبق عليها. وفي مجال حقوق الإنسان، تعهدت الدول، من خلال المداولات والممارسة، بالتزامات كبيرة تجاه الأفراد والجماعات، بمن فيهم المهاجرون. ويفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان واجبات على الدول من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وسبع معاهدات أساسية أخرى لحقوق الإنسان، توضح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هي حقوق فطر عليها كل إنسان في ضوء الاعتراف بالأهمية الأساسية لصون كرامة الإنسان وقبولها.<sup>٤٢٣</sup>

وبما أن حقوق الإنسان، تتسم باللزوم بحكم مكانة الإنسان كإنسان وليس بسبب المواطنة، فإن الغالبية العظمى من حقوق الإنسان مكفولة للمهاجرين والمواطنين على السواء، بصرف النظر عن وضعهم في الهجرة أو أي خصائص أخرى.

وفي حين أن جميع حقوق الإنسان تنطبق على إجراءات الدولة المتعلقة بالهجرة، يعدّ مبدأ عدم التمييز من الحقوق الأساسية التي تفرض التزامات على الدول.<sup>٤٢٤</sup> لا يعني هذا المبدأ أن جميع الفروق بين المواطنين والمهاجرين محظورة. ولكي تجوز المعاملة التفضيلية، يجب أن تكون "معقولة وموضوعية" بوجه عام، ويجب أن يكون الهدف العام "تحقيق هدف مشروع" بموجب قانون حقوق الإنسان.<sup>٤٢٥</sup> وفيما يتعلق بحرية التنقل، تحدّد المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ماهية هذا الحق. وللأشخاص الموجودين بصورة قانونية داخل أراضي الدولة الحق في حرية التنقل داخل الإقليم، وحرية اختيار محل إقامتهم. كما أن لكل فرد الحرية في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، ولا يمكن حرمان أحد تعسفاً من حقه في دخول بلده. لكن، يسمح للدول بفرض قيود تستند إلى القانون وتتماشى مع الحقوق الأخرى الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذا كانت هذه القيود ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم.

## الاضطهاد والتعذيب والحرب

تتصل القوانين والقواعد العالمية الأكثر تفصيلاً وثباتاً، والتي اعتمدت على نطاق واسع، بالحركات المرتبطة بالاضطهاد، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المؤهلين للتعريف القانوني للاجئ. وتنص اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧، على وضع إطار للحماية البديلة لأي شخص «بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، ويكون غير قادر، بسبب هذا الخوف، على العودة إلى بلده أو غير راغب في أن يستفيد من الحماية التي يوفرها بلده».<sup>٤٢٦</sup> وتعترف اتفاقية اللاجئين صراحة في ديباجتها بالنطاق الدولي لمشاكل اللاجئين وطبيعتها، وبضرورة التعاون الدولي في التوصل إلى حلول.

ورغم اعتراف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في طلب اللجوء، والتمتع به بسبب الاضطهاد في بلدان أخرى، بموجب اتفاقية اللاجئين، ليس على الدول التزام مماثل لقبول طالبي اللجوء، لأن القانون الدولي لا ينص على حق عام في دخول شخص دولة لا يحمل جنسيتها.<sup>٤٢٧</sup> غير أن الواجب الرئيسي يتعلق بعدم إعادة القسرية، وهو التزام يمنع إعادة القسرية إلى

٤٢٣ انظر اتذييل باء، للاطلاع على التصديقات المتعلقة بالمعاهدات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل.

٤٢٤ انظر، على سبيل المثال، المادة ٢ (١)، العهد، المادة ٢ (٢)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٢٥ مجلس حقوق الإنسان، عام ١٩٨٩

٤٢٦ المادة ١ (٢)، اتفاقية اللاجئين.

٤٢٧ المادة ١٤، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الأراضي التي تتعرض فيها الحياة أو الحرية للخطر بسبب السمات المشار إليها أعلاه<sup>٤٢٨</sup>. لكن الإعادة القسرية مسموح بها بموجب الاتفاقية إذا كانت هناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص يشكل خطراً على أمن البلد أو على مجتمعه بسبب إدانته النهائية بجريمة خطيرة بوجه خاص. وتنص المادة ٣١ صراحة على أن تمتنع الدول عن فرض عقوبات على اللاجئين، مع التسليم بأن طلب اللجوء يمكن أن ينتهك قواعد الهجرة. وبمجرد أن يُعترف بطالبي اللجوء كلاجئين، فإن الدول ملزمة بمنح مجموعة من الحقوق والمنافع؛ وتكون بعض الحقوق تلقائية، في حين تتراكم استحقاقات أخرى، على سبيل المثال، دالة لطبيعة ومدة الارتباط بالدولة المضيفة<sup>٤٢٩</sup>.

إن ممارسات الدولة المتنامية المتمثلة في ردع ومنع الدخول غير النظامي، تشكك في مدى قوة اتفاقية اللاجئين في تحقيق هدفها الأصلي الرامي إلى توفير الحماية الدولية. وعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد وسع نطاق تفسير تعريف الاتفاقية للاجئين، وبالتالي نطاق الأشخاص الذين قد يشملهم التعريف، إذ إن طبيعته المحددة - ضرورة تبيان الاضطهاد استناداً إلى أحد خمسة أسباب - تعني أنه لا يملك من الوسائل لحماية الناس الذين يعبرون الحدود الدولية في سياق الحرب أو الكوارث الطبيعية، يُلغي هذه العوامل. وقد سعت الصكوك الإقليمية إلى سدّ بعض الثغرات بتوسيع نطاق تعريف اللاجئين ليشمل الأشخاص الذين يعبرون الحدود في سياق الحروب والحروب الأهلية، وبُذلت مؤخراً جهود لمعالجة الثغرات المعيارية المرتبطة بالتحركات عبر الحدود في سياق الكوارث، والتغير البيئي (انظر القسم التالي).

ويمكن لضحايا التعذيب الذين يعبرون الحدود الدولية - سواء كانوا مؤهلين كلاجئين أم لا - أن يطلبوا الحماية على أساس معاهدات حقوق الإنسان والقانون الدولي. إذ تحظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤، عودة الأشخاص إلى التعذيب، بينما يحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إعادة الأشخاص إلى التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وخلافاً لاتفاقية اللاجئين، تتضمن اتفاقية مناهضة التعذيب حظراً صريحاً ومطلقاً على الإعادة القسرية لشخص إلى دولة توجد فيها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص سيتعرض للتعذيب<sup>٤٣٠</sup>. وينص على هذا الحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>٤٣١</sup>.

## الاتجار والتهريب

تتصل المجالات المواضيعية الأخرى التي اتفقت فيها عدد كبير نسبياً من الدول على ضرورة إيجاد نهج دولي وعلى القوانين والمعايير العالمية بالاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين. أما بروتوكول عام ٢٠٠٠ (بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يعرف "الاتجار بالأشخاص"، بأنه يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي: الفعل؛ والوسيلة أو الطريقة؛ والغرض أو الدافع<sup>٤٣٢</sup>. وهذا يعني أن الاتجار بالأشخاص، كما هو محدد، يمكن أن ينطبق على الحركات الداخلية والدولية على حد سواء، على الرغم من أن نطاق البروتوكول يقتصر على الجرائم ذات الطابع عبر الوطني، وعندما ينطوي الاتجار على "جماعة إجرامية منظمة"<sup>٤٣٣</sup>.

٤٢٨ المادة ٣٣ (١)، اتفاقية اللاجئين

٤٢٩ Hathaway, 2005.

٤٣٠ المادة ٣ (١)، CAT.

٤٣١ المادة ٧، العهد، مجلس حقوق الإنسان، ١٩٩٢

٤٣٢ انظر التذييل ألف للاطلاع على تعريف الاتجار بالأشخاص.

٤٣٣ انظر التذييل ألف للاطلاع على تعريف الجماعة الإجرامية المنظمة.

ومن بين أهداف البروتوكول حماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان<sup>٤٣٤</sup>، ويحدد البروتوكول صراحة سبل تحقيق ذلك<sup>٤٣٥</sup>، رغم تعرّض هذه الأهداف للانتقادات بسبب عدم كفاية معالجة مصالح الضحايا واحتياجاتهم<sup>٤٣٦</sup>. ويتعين على الدول أن تنظر في قوانين أو تدابير أخرى تسمح للضحايا بالبقاء بصفة مؤقتة أو دائمة في أراضيها<sup>٤٣٧</sup>؛ لكن، رهنا بالتزامات الدولة في مجال الحماية الدولية مثل الالتزامات الناشئة عن قانون اللاجئين أو حقوق الإنسان، يجوز إعادة الضحايا إلى أوطانهم<sup>٤٣٨</sup>. ومن ناحية أخرى، فإن التهريب يعتبر وسيلة رئيسية تتم بها الهجرة غير النظامية، يُنظر إليه عموماً على أنه معاملة تجارية بدلا من أن يكون حالة ضعف، على الرغم من أن البحوث المعاصرة تفضي إلى ظهور أفكار متعمقة في تعقيده<sup>٤٣٩</sup>. ويمكن القول إن هذه النظرة التجارية تُعزى جزئياً إلى التعريف الوارد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، لعام ٢٠٠٠، الذي يعتبر "تهريب المهاجرين" له عملية بين المهرب والمهاجر تنطوي على فائدة للمهرب<sup>٤٤٠</sup>.

وخلال فترات الاتجار، يتطلب التهريب عبور الحدود الدولية والدخول غير المأذون للمهاجر إلى دولة لا يكون فيها الشخص مواطناً أو مقيماً دائماً. والغرض من البروتوكول هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون بين أطراف الدول لتحقيق هذه الغايات، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين<sup>٤٤١</sup>. بشكل أهم، يعني ذلك إمكانية أن يخضع المهرب للملاحقة الجنائية على جريمة التهريب، ولكن ليس المهاجر المهرب.

## العمل والخدمات

على العكس من الحركات المرتبطة بالاضطهاد والتعذيب والاتجار والتهريب، يوجد نقص في الاتفاق والتعاون العالمي بشأن القوانين والمعايير المتعلقة بالعمال المهاجرين. ومن أجل تنظيم الحركات الدولية المتصلة بالعمالة والخدمات، اعتمدت الدول أساساً اتفاقات ثنائية، واتفاقات متعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك في أطرٍ أوسع نطاقاً لحرية التنقل. ومع ذلك، يوجد عدد من القوانين ذات الصلة على الصعيد العالمي: اتفاقية عام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية عام ١٩٤٩ المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (بصيغتها المنقحة) (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧)؛ واتفاقية عام ١٩٧٥ المتعلقة بالهجرة في الظروف التعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣). ورغم عدم التصديق على نطاق واسع على هذه الصكوك، فإن نحو ٨٦ دولة صدقت على واحدة من ضمن الثلاث على الأقل؛ ومع «تشكل ميثاقاً دولياً بشأن هجرة اليد العاملة، وتوفير إطاراً شاملاً يغطي معظم قضايا معاملة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم»<sup>٤٤٢</sup>.

وتسعى اللجنة الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين إلى ضمان الحقوق التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان للعمال المهاجرين. وتتلق الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين بجميع عمليات

٤٣٤ المادة ٢ (ب)، بروتوكول باليرمو.

٤٣٥ المادة ٦، بروتوكول باليرمو.

٤٣٦ أنظر مثلاً Gallagher, 2010

٤٣٧ المادة ٧، بروتوكول باليرمو.

٤٣٨ المادتان ٨ و١٤، بروتوكول باليرمو.

٤٣٩ انظر، على سبيل المثال، McAuliffe and Laczo, 2016.

٤٤٠ المادة ٣، بروتوكول مكافحة تهريب. انظر التذييل ألف للاطلاع على تعريف تهريب المهاجرين

٤٤١ المادة ٣، بروتوكول مكافحة تهريب.

٤٤٢ Cholewinski, 2012.



هجرة اليد العاملة، بما في ذلك منع الانتهاكات؛ وهي تشمل المهاجرين في الأوضاع النظامية وغير النظامية وتشمل الضمانات الموضوعية والإجرائية. كما أن اتفاقيتي منظمة العمل الدولية الملزمتين، اللتين تدعمهما توصيات غير ملزمة، تتعلقان أيضا بحماية العمال المهاجرين في جميع مراحل عملية هجرة اليد العاملة. ومن بين المواضيع الرئيسية التي تشملها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧، الشروط التي تحكم التشغيل المنظم للعمال المهاجرين، فضلا عن المعاملة المتساوية مع رعايا المهاجرين المقيمين بصورة قانونية فيما يتعلق بظروف العمل، والعضوية النقابية، والتمتع بمزايا تشمل المفاوضات الجماعية<sup>٤٣</sup>. وتكمل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧؛ فمثلاً، تتضمن أحكاما خاصة بشأن المهاجرين في أوضاع غير نظامية. إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقيات حقوق الإنسان الثمانية لمنظمة العمل الدولية - المعترف بها باعتبارها أساسية لحقوق الإنسان في العمل وكذلك صكوك منظمة العمل الدولية ذات التطبيق العام، مثل اتفاقية عام ٢٠١١ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩)، كلها تعد ذات الصلة بالعمال المهاجرين.

ويتضمن الاتفاق العام للتجارة في الخدمات لعام ١٩٩٤، وهو صك رئيسي في القانون التجاري الدولي، يحرر التجارة في الخدمات، أحكاما غير مباشرة، تدعم الحركة المؤقتة للأشخاص بين الشركاء التجاريين، مما يسهل التنقل الدولي على الصعيد العالمي. وينطبق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على جميع التدابير المتخذة من جانب ١٦٤ عضوا في منظمة التجارة العالمية التي تؤثر على التجارة في الخدمات، باستثناء الحالات التي تقدم فيها الخدمات في ممارسة السلطة الحكومية (على أساس غير تجاري)<sup>٤٤</sup>. ويتضمن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قواعد وإطارا للبلدان لكي تقدم التزامات محددة بفتح قطاعات خدمات معينة للموردين الأجانب. ويحدد الاتفاق العام للتجارة في الخدمات أربعة أنماط ممكنة يمكن من خلالها تبادل الخدمات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبموجب النمط الرابع، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الالتزام بالسماح بوجود أشخاص طبيعيين من أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية لأغراض تقديم الخدمات. وتخضع التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لأحكام الهجرة الوطنية، وبالتالي فهو لا يتطلب من أعضاء منظمة التجارة العالمية منح حقوق العيش في أراضيها. إن التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قابلة للتنفيذ في منظمة التجارة العالمية<sup>٤٥</sup>.

## وحدة الأسرة

لا توجد معاهدات عالمية خاصة بالتحركات الدولية المتصلة بوحدة الأسرة. والواقع أن مصطلح «وحدة الأسرة» لا يرد بهذه الصفة في الصكوك الدولية؛ فإنه يستخدم عادة لوصف الحقوق التي تحترم الأسرة وتحميها وتدعمها، بما في ذلك إمكانية إبقائها موحدة<sup>٤٦</sup>. وبالمثل، في حين تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، لا يوجد تعريف واحد مقبول دوليا. وقد فسرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المصطلح الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشكل عام باعتباره تجسيدا «لجميع العلاقات الشخصية التي تشكل أسرة في المجتمع المعني»<sup>٤٧</sup>. إن حماية وحدة الأسرة تؤكداهما الحقوق العالمية، بما في ذلك المادتان ١٢ و١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان ١٧ و٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

٤٤٣ المرجع نفسه

٤٤٤ المادة ١، الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤٤٥ لمزيد من المعلومات عن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وحركة الأشخاص، انظر، على سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية، بدون تاريخ.

٤٤٦ انظر، على سبيل المثال، Jastram، ٢٠٠٣.

٤٤٧ Kälén and Künzli، 2009، استنادا إلى مجلس حقوق الإنسان ١٩٨٨ و١٩٩٠.

وكذلك الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتتفاعل هذه الحقوق مع سلطة الدولة في فرض قيود على تنظيم الهجرة، سيما في الحالات التي تسعى فيها الدولة إلى ترحيل أحد أفراد الأسرة من غير المواطنين المقيمين داخل إقليمها، أو منع دخول أحد الأشخاص من غير المواطنين وهو يسعى للانضمام أفراد الأسرة المقيمين في الإقليم.

### أساليب التنقل

لقد تقاربت مصالح الدول أيضا على الصعيد العالمي لتنظيم أنماط التنقل. إذ إن القانون الدولي والمعاهدات العالمية الرئيسية لهما صلة بالدول، ويفرضان عليها التزامات، وفي بعض الحالات على أطراف فاعلة أخرى، في سياق التحركات بحرا وجوا. وتكتسي هذه المعاهدات والقانون الدولي أهمية خاصة في بيئة وسياق تواصل فيهما الدول سعيها، إلى منع الحركات، وردعها من خلال الاتفاقات الثنائية وغيرها من الآليات. ويمكن القول إن عدم وضوح القانون الدولي بشأن بعض المسائل الحاسمة، قد أوجد أيضا حيزا لمثل هذه الترتيبات. إن المعاهدات الرئيسية بشأن الحركات البحرية والنقل الدولي جوا هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لعام ١٩٨٢؛
- الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار، لعام ١٩٧٩؛
- الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤؛
- اتفاقية الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (المعروفة أيضا باسم «اتفاقية شيكاغو»)، ولا سيما المرفق ٩.

فالحركات عبر الحدود البرية أو «الخضراء»، وهي الوسيلة الرئيسية الأخرى لدخول المهاجرين، تخضع عادة للرقابة من جانب واحد أو عن طريق اتفاقات ثنائية.

### نظرة عامة على البنية المؤسسية

يبرز هذا القسم أدوار المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، وهي المنظمات الدولية الثلاث التي تتمتع بأقوى ولايات ومهام و/أو تنفيذية ذات صلة بالإدارة العالمية للهجرة. ويتطرق أيضا إلى أدوار ومهام الفريق العالمي المعني بالهجرة، والممثل الخاص للأمين العام، مع الإقرار بأن مجموعة من الجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى تؤدي أدوارا مباشرة وغير مباشرة هامة.

منذ تأسيسها في عام ١٩٥١، تأقلمت المنظمة الدولية للهجرة بشكل كبير، حيث توسعت من منظمة إقليمية ذات مسؤوليات لوجيستية في المقام الأول، إلى مسؤوليات عالمية ذات مجموعة أوسع بكثير من الأهداف، لا سيما في مجال المشاركة الإنسانية. إن المنظمة الدولية للهجرة، التي أنشئت من خلال عملية تقودها الدول، خارج منظومة الأمم المتحدة وباسم مختلف وبدون دعائم أي اتفاقية، قد انضمت إلى الأمم المتحدة باعتبارها من المنظمات التابعة لها في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦<sup>٤٤٨</sup>،

٤٤٨ أنشئت في البداية باسم اللجنة المؤقتة الحكومية الدولية لحركة المهاجرين من أوروبا، وفي وقت لاحق للجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية، ثم للجنة الحكومية الدولية للهجرة، واعتمد الاسم الحالي في عام ١٩٨٩.

ولم يحدد دستور المنظمة الدولية للهجرة، فئة السكان المؤهلة للاستفادة من جهود المنظمة الدولية للهجرة وخدماتها لتحقيق أغراضها ووظائفها<sup>٤٩</sup>. وهو ما سمح للمنظمة بأن تكون ريادية ومرنة في الاستجابة للاحتياجات السياسية والإنسانية المتطورة<sup>٥٠</sup>. ومنذ عام ٢٠٠١، عقدت المنظمة الدولية للهجرة حواراً دولياً سنوياً حول الهجرة، كمنتدى عالمي رئيسي، يجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة مواضيع إدارة الهجرة الناشئة والمعقدة. إن إطار عمل إدارة الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، الذي اعتمد في عام ٢٠١٥، له صلة خاصة بمواضيع هذا الفصل. إذ يحدد هذا الإطار العناصر الأساسية لتيسير الهجرة (والتنقلات) النظامية والمنظمة والأمنة والمسؤولة، من خلال سياسات الهجرة المخطط لها والتي تدار إدارة جيدة. وهو ينص على ثلاثة مبادئ هي: (١) التقيد بالمعايير الدولية وإعمال حقوق المهاجرين؛ (٢) صياغة السياسة باستخدام الأدلة ونهج حكومي كامل؛ (٣) المشاركة مع الشركاء لمعالجة قضايا الهجرة والمسائل ذات الصلة؛ وثلاثة أهداف: (١) النهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع؛ (٢) معالجة أبعاد تنقل الأزمات على نحو فعال؛ (٣) التأكد من أن الهجرة تتم بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة<sup>٥١</sup>.

إن مسؤوليات المفوضية وعملياتها، التي أنشئت كمنظمة مؤقتة، تركّز على النطاق الإقليمي، وهي مُكلّفة بتوفير الحماية القانونية، وقد تكيفت وتوسّعت بشكل كبير مع مرور الوقت، في سياق تطور الاحداث الطبيعية السياسية والتنقلية والمتطلبات الإنسانية. وهي المؤسسة العالمية الرئيسية، المسؤولة عن توفير الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية<sup>٥٢</sup>. وبموجب اتفاقية اللاجئين، تتعهد الدول بالتعاون مع المفوضية في ممارسة مهامها، ولا سيما لتيسير واجب المفوضية المحدد في الإشراف على تطبيق الاتفاقية<sup>٥٣</sup>. ومن هذا المنطلق، تعدّ المفوضية «الوصي» على اتفاقية اللاجئين وتعزز وترصد تنفيذها والامتثال لها. وترد ولاية المفوضية ووظائفها في نظامها الأساسي لعام ١٩٥٠؛ فتتمثل ولايتها الأساسية في توفير الحماية الدولية والسعي إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين<sup>٥٤</sup>. وينص النظام الأساسي أيضاً على أن تتطور ولاية ومهام المفوضية وأنشطتها استناداً إلى التعليمات والتوجيهات السياسية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة<sup>٥٥</sup>. كما تعقد المفوضية مشاورات عالمية لوضع جدول الأعمال وتستضيف الحوار السنوي للمفوض السامي بشأن التحديات الرئيسية المتعلقة بالحماية وتشر مبادئ توجيهية بشأن الحماية الدولية لتوضيح تطبيق الاتفاقية. وتشكل اللجنة التنفيذية التي تتألف من ١٠١ دولة عضواً<sup>٥٦</sup> «المحفل المتخصص المتعدد الأطراف الوحيد على الصعيد العالمي، والمسؤول عن الإسهام في وضع المعايير الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين»<sup>٥٧</sup>.

وبعدّ الدور التنفيذي لمنظمة العمل الدولية أضيّق بكثير من أيّ من دور المنظمتين الأخرتين، لكنه مع ذلك يؤدي وظيفة معيارية هامة. وبالإضافة إلى الاتفاقيات التابعة له، فإن الإطار المتعدد الأطراف غير الملزم لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦، والذي تم تطويره في سياق الالتزام العام لمنظمة العمل الدولية بالعمل اللائق،

٤٤٩ المادة ١ (١)، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧.

٤٥٠ Bradley, 2017.

٤٥١ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥.

٤٥٢ توفر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. انظر، على سبيل المثال، الأونروا، n.d.

٤٥٣ المادة ٣٥، اتفاقية اللاجئين.

٤٥٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٥٠.

٤٥٥ انظر بالخصوص قرار الجمعية العامة، ١٩٥٠، والنظام الأساسي، والجمعية العامة، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد الأشخاص الذين قد تنطبق عليهم صفة اللاجئين، ويندرجون في نطاق ولاية المفوضية فضلاً عن غيرهم من «الأشخاص المعنيين» الذين قد يقعون ضمن اختصاص المفوضية. انظر أيضاً، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣.

٤٥٦ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٤٥٧ Loescher, 2014.

يمثل إجماعاً من جانب المجموعات الثلاث من الجهات الفاعلة التي تشكل الهيكل التنظيمي لمنظمة العمل الدولية: الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية. ويهدف إلى مساعدة الدول «على تنفيذ سياسات أكثر فعالية بشأن هجرة اليد العاملة، بما في ذلك بشأن حقوق العمال المهاجرين وتوظيفهم وحمايتهم»<sup>٤٥٨</sup>. وتدعم منظمة العمل الدولية، على الصعيد التشغيلي، برامج تعزيز الحماية الاجتماعية للمهاجرين، مثل التفاوض على اتفاقات تسمح بتحويل المستحقات؛ ومنع الاتجار بالبشر؛ وتحسين ممارسات توظيف العمال المهاجرين؛ وتعزيز الاعتراف بالمهارات لدى المهاجرين؛ ودعم إعادة إدماج المهاجرين؛ وحماية العمال المنزليين. وعلى عكس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، تعد الهجرة من بين الأولويات العديدة داخل منظمة العمل الدولية<sup>٤٥٩</sup>.

وإلى جانب هذه الوكالات الثلاث الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، تتصل مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة والآليات المؤسسية الأخرى بإدارة الهجرة على المستوى العالمي<sup>٤٦٠</sup>. واعترافاً بتعقيد المشهد المؤسسي، أنشئ فريق إدارة الهجرة العالمي لتعزيز المزيد من التعاون والتنسيق. وهو يتألف من ٢٢ كياناً يجتمعون بانتظام على مستوى رؤساء الوكالات ومجموعات العمل<sup>٤٦١</sup>. ويحدد الفريق العامل في اختصاصاته إنشاء استجابات مؤسسية شاملة ومتناسكة للهجرة الدولية، والعمل على ضمان الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين الدوليين، بما في ذلك توفير الحماية للمهاجرين الضعفاء، ضمن أولوياته الرئيسية<sup>٤٦٢</sup>.

وثمة جهة فاعلة هامة أخرى ألا وهي الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية. ويقدم المكتب، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، في إطار المبادرة المؤدية إلى الحوار الرفيع المستوى، الدعم والمشورة للأمين العام في الترويج والدعوة إلى جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية، ويقدم المشورة في مجال السياسات وينسق مشاركة الهيئات التابعة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالهجرة. وقد قاد المكتب الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بقضايا محددة مثل المهاجرين المتضررين من الأزمات، وسيقوم بتنسيق العمل لتنفيذ إعلان نيويورك (انظر القسم التالي). وقد حلت السيدة لويز أريوبر محل السير بيتر ساذرلاند بوصفها الممثل الخاص للأمين العام، في عام ٢٠١٧.

### الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة العالمية (٢٠٠١-٢٠١٦)

خلال القرن الحادي والعشرين، بذلت جهود متكررة لتحسين إدارة الهجرة العالمية من خلال آليات رسمية للأمم المتحدة وكذلك من خلال آليات غير رسمية تقودها الدول. وينظر هذا القسم بإيجاز في ثلاث مجموعات من هذه الأنشطة: (١) الحوارات والعمليات

٤٥٨ منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦.

٤٥٩ تعدّ هجرة العمالة واحدة من أكثر من ٤٠ قضايا مدرجة على الصفحة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان "المواضيع". انظر، على سبيل المثال، منظمة العمل الدولية، وهو واحد من المجالات العشرة التي نظمت الميزانية؛ انظر، على سبيل المثال، منظمة العمل الدولية.

٤٦٠ ومن بينها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وشعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتمتع مفوضية حقوق الإنسان تفويضاً لتعزيز وحماية التمتع والتنفيذ الكامل لحقوق الإنسان لجميع الناس، بمن فيهم المهاجرون. كما يدعم المكتب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ومن بين أمور أخرى، تحضّر شعبة السكان تقديرات أعداد المهاجرين في العالم وتدعم الحوارات واللقاءات حول الهجرة الدولية، في إطار الأمم المتحدة.

٤٦١ المنظمات الأعضاء، هي: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسيف، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيدو، والمعهد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وبعض المنظمات البارزة ليست عضواً، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. انظر الفريق العالمي المعني بالهجرة.

٤٦٢ انظر الفريق العالمي المعني بالهجرة.

التشاورية لبناء الثقة وتوافق الآراء فيما بين الدول؛ (٢) المبادرات المعيارية المتعددة الأطراف لتعزيز حماية المهاجرين؛ (٣) بذل الجهود لضمان إدراج المهاجرين في عملية اتخاذ القرار بشأن القضايا العالمية الأخرى ذات الصلة.

## الحوار والمشاورات

وقد شهد العقدان الأخيران زيادة ملحوظة في الحوارات وآليات التشاور بشأن الهجرة الدولية على مستوى العالم، حيث ازداد الوعي بطابعها المتعدد الأبعاد وعبر الوطني وبضرورة التعاون المتعدد الأطراف بشأن مختلف جوانب المسألة. ويبرز الجدول ١ الحوارات والمشاورات الرئيسية التي عقدت على المستوى العالمي منذ عام ٢٠٠١، والتي نظمتها الدول أو الأمم المتحدة، ويقدم لمحة عامة عن المخرجات أو النتائج الرئيسية. ولا تخلو هذه الحوارات والمبادرات من الانتقادات على الصعيدين الموضوعي والإجرائي<sup>٦٣</sup>. ومع ذلك، فإن تنامي أهمية وأولوية إدارة الهجرة على الصعيد العالمي ينعكس في كون الإحجام والخلافات في الماضي قد تحولت إلى حد ما نحو زيادة التعاون وزيادة الاعتراف بالفوائد التي ستتحقق من المناقشات والإجراءات العالمية.

ووفقاً لتحليل صدر مؤخراً عن تسعة حوارات ومبادرات عالمية، ظهرت في كل منها مجموعة المواضيع الهامة التالية: (١) التقليل إلى أدنى حد من الجوانب السلبية للهجرة بمعالجة دوافع وعواقب النزوح والهجرة غير النظامية؛ (٢) الاعتراف بالآثار الإيجابية للهجرة على بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك بالنسبة للمهاجرين وتعزيزها؛ (٣) حماية حقوق المهاجرين وضمان رفاههم<sup>٦٤</sup>. وفي حين تناولت الحوارات والمبادرات هذه المواضيع العريضة من زوايا مختلفة وبدرجات متفاوتة من التركيز، كان هناك تقارب بشأن أهمية إحراز تقدم فيما يتعلق بعدد من المواضيع الفرعية عبر الحوارات والمبادرات. وتشمل المواضيع الفرعية الرئيسية التي تظهر فيها التوترات توصيات تتعلق بفتح المزيد من السبل القانونية للهجرة، بالنظر إلى هجرة اليد العاملة ذات المهارات المتدنية خارج القنوات المؤقتة، وحقوق العمال المهاجرين، ولا سيما على النحو المبين في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>٦٥</sup>.

٤٦٣ أنظر على سبيل المثال، Newland, 2005.

٤٦٤ Bauloz, 2017، ونظرت الورقة في مبادرة برن، والحوارات الدولية اجتماعات السنوية للمنظمة الدولية للهجرة، والمعروفة باسم "تقرير دويل"، واللجنة العالمية للهجرة الدولية، والفريق العالمي المعني بالهجرة، والحوار الرفيع المستوى ٢٠٠٦، والمندى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والحوار الرفيع المستوى ٢٠١٣، والاجتماع الرفيع المستوى. انظر مناقشة بعض مما ورد أعلاه في الجدول أدناه.

٤٦٥ المرجع نفسه.

الجدول ١- حوارات ومشاورات مختارة على المستوى العالمي خلال القرن الحادي والعشرين<sup>٤٦٦</sup>

السنة	الحوار أو المبادرة	النواتج الرئيسية
٢٠٠٤-٢٠٠١	مبادرة برن، التي أطلقتها سويسرا والمملوكة للدولة.	برنامج العمل الدولي لإدارة الهجرة بما في ذلك: (١) تفاعلات مشتركة تحدد الافتراضات والمبادئ الأساسية المشتركة التي تقوم عليها إدارة الهجرة: (٢) الممارسات الفعالة بشأن مجموعة من قضايا الهجرة التي تعتمد على الخبرات الفعلية والعملية للدول.
٢٠٠٥-٢٠٠٣	اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، التي تشارك في رئاستها كل من سويسرا والسويد، وتتضمن أكثر من ٣٠ دولة كجزء من المجموعة الأساسية (أ)	الهجرة في عالم مترابط: اتجاهات جديدة للعمل، تضع هذه الوثيقة إطاراً لصياغة استجابات متماسكة لمسألة الهجرة الدولية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. (ب)
٢٠٠٦	الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية.	القرار (A/RES/61/208) بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتمت الإشارة في موجز الحوار الرفيع المستوى الذي من قبل رئيس الجمعية العامة (A/61/515) إلى دعم استمرار الحوار العالمي حول الهجرة الدولية والتنمية.
٢٠٠٧-إلى اليوم	المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.	عملية تقودها الدول، تسمح بالتشاور والحوار والتعاون بشأن قضايا الهجرة الدولية بمشاركة حكومية واسعة ومتزايدة. وقد سبقت مناقشات المجتمع المدني مناقشات الدولة بوجود مساحة مشتركة للتفاعل.
٢٠١٣	الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية.	الإعلان المُعتمد المتفق عليه بالإجماع من قبل الجمعية العامة (A/RES/68/4)، والذي اعترف بضرورة التعاون والعمل الدولي في إدارة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين، وأكدها.
٢٠١٦	اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لمعالجة التحركات الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين.	مؤتمر القمة الأول على مستوى رؤساء الدول والحكومات عن تحركات اللاجئين والمهاجرين على نطاق واسع، أدى إعلان نيويورك بالإجماع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ١٩٣ دولة عضواً.

(أ) تأسست اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية نتيجة التوصيات النابعة من ما يسمى بـ "تقرير دويل". انظر، على سبيل المثال، اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، غير مؤرخة؛ انظر أيضاً Doyle، ٢٠٠٤.  
(ب) أنشئ الفريق العامل المعني بالهجرة، الذي ذكر أعلاه في هذا الفصل، استجابة لهذه التوصية.

٤٦٦ وحتى في وقت سابق، أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤، اعتمدت ١٧٩ دولة، برنامج عمل مدته ٢٠ عاماً كان القصد منه أن يكون "دليلاً شاملاً للعمل الإنمائي محوره الناس". وقد تضمن فصلاً كاملاً عن الهجرة الدولية، ويمكن القول بأنه قد أُطلق مزيداً من الحوارات بشأن الهجرة. انظر، على سبيل المثال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤. استُخرجت ملخصات الحوارات والمبادرات المبينة في هذا الجدول من المواقع ذات الصلة. وبشكل أعم، انظر على سبيل المثال، Newland، ٢٠١١.

يستحق اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ اهتماماً خاصاً. فقد جاءت القمة في أعقاب العديد من أزمات اللاجئين والهجرة الرئيسية التي أثرت على الكثير من أرجاء العالم. وأثارت التحركات الواسعة النطاق للناس من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا اهتماماً خاصاً لهذه القضية، لكن الأهتمام ظهر بصورة أبرز بسبب التحركات الكبيرة من أمريكا الوسطى من خلال المكسيك إلى الولايات المتحدة، ومن بنغلاديش وميانمار إلى بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا.

وركز تقرير الأمين العام لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ على اللاجئين والمهاجرين على حد سواء، مع إبراز الاتجاهات، وأسباب التحركات الكبيرة والاحتياجات خلال الرحلة وعند الوصول. ودعى إلى "التزامات عالمية جديدة لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، بدءاً بتوصيات بالحرص، في جميع الأوقات، على ضمان حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين وأمانهم وكرامتهم"<sup>٤٦٧</sup>. وأورد التقرير أيضاً ضرورة معالجة أسباب التحركات وحماية هؤلاء الذين يُجبرون على التحرك، ومنع التمييز ومكافحة الكراهية ضد اللاجئين والمهاجرين<sup>٤٦٨</sup>. واعترف إعلان نيويورك بأنه «رغم أن الإطار القانوني المنظم لمعاملة اللاجئين منفصل عن ذلك الذي يحكم معاملة المهاجرين، فإن لكلتا الفئتين نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية»، كما تواجه الفئتان الكثير من التحديات المشتركة ولدى كليهما نقاط ضعف مماثلة، من بينهم تلك التي تكون في سياق حركات النزوح الكبرى<sup>٤٦٩</sup>. وفي هذا السياق، أقر إعلان نيويورك مجموعة من الالتزامات التي تنطبق على اللاجئين والمهاجرين، فضلاً عن مجموعات منفصلة من الالتزامات للاجئين والمهاجرين. وبقراً الإعلان بأن الدول تتحمل "المسؤولية المشتركة عن التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين بطريقة إنسانية وحساسة ورؤوفة محورها الإنسان. وسوف نضع ذلك من خلال التعاون الدولي، مسلمين في الوقت نفسه بتفاوت القدرات والموارد المستخدمة في التصدي لحركات النزوح هذه"<sup>٤٧٠</sup>

وفيما يتعلق باللاجئين، دعا الأمين العام في تقريره إلى "اتباع طريقة منصفة ومؤكدة في التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين من خلال اعتماد اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين، وبيين عناصر خطة شاملة للتعامل مع اللاجئين"<sup>٤٧١</sup>. ودعا الدول الأعضاء إلى اعتماد اتفاق تلتزم بموجبه "بتقاسم المسؤولية عن استضافة اللاجئين على نحو أكثر إنصافاً" و"اتخاذ اتخاذ خطوات فورية ... لضمان عدم تأثير فرارهم تأثيراً مفرطاً على بلدان ومناطق لمجرد أنها قريبة من بلدان المنشأ"<sup>٤٧٢</sup>. ويمكن أن يتجلى تقاسم المسؤولية في جملة أمور من بينها "الدعم المالي والعيني، وتقديم المساعدة التقنية، والتدابير القانونية أو السياساتية، والموظفين، وأماكن إعادة التوطين، وتوفير مسارات أخرى لقبول اللاجئين، والسعي إلى تقديم مساهمات متناسبة مع احتياجات اللاجئين على الصعيد العالمي ومع القدرات المتنوعة لكل دولة من الدول الأعضاء"<sup>٤٧٣</sup>. وفي إعلان نيويورك، التزمت الدول بتحقيق "توخي مزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المترتبة على استضافة ودعم اللاجئين على مستوى العالم، وتلبية احتياجات اللاجئين والدول المستقبلة، مع

٤٦٧ الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٦٨ المرجع نفسه.

٤٦٩ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧٠ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧١ الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٦. استرشد العمل على اللاجئين عدة اجتماعات أخرى رفيعة المستوى في عام ٢٠١٦، سعياً إلى تعاون أكبر في الاستجابة للآزمات، بما في ذلك دعم سوريا والمؤتمر الإقليمي، الذي عقد في لندن في شباط/فبراير ٢٠١٦؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقاسم المسؤولية العالمية من خلال مسارات لقبول اللاجئين السوريين، الذي عقد في جنيف، في آذار/مارس ٢٠١٦. ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول، في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤٧٢ الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧٣ المرجع نفسه.

وضع المساهمات الحالية في الحسبان ومراعاة تفاوت القدرات والموارد فيما بين الدول<sup>٤٧٤</sup>. وعلى الرغم من مخاوف الكثيرين من المدافعين عن اللاجئين، فقد أيد الإعلان بقوة الإطار المعياري القائم لحماية اللاجئين. وكانت هذه التصريحات إنجازا كبيرا في حد ذاتها، حيث كانت قمة ١٩ أيلول/سبتمبر أول مرة تعبّر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التزام جماعي بتقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين<sup>٤٧٥</sup>. وقد كلف إعلان نيويورك المفوضية بالمشورة الرئيسية عن صياغة الاتفاق المتعلق باللاجئين، الذي سيدرج في التقرير السنوي للمفوض السامي، إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨، وفيما يتعلق بالهجرة، دعا الأمين العام في التقرير إلى "تعزيز الإدارة الرشيدة للهجرة على الصعيد العالمي من خلال وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، في سياق عملية من المزمع أن تبدأ الآن وتنجز في السنوات القادمة"<sup>٤٧٦</sup>. وبدلا من اقتراح صيغة للاتفاق، دعا الأمين العام إلى "الاضطلاع بعملية تقودها الدول لوضع إطار شامل للتعاون الدولي بشأن المهاجرين والتنقل البشري، ... وعقد مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة الدولية في عام ٢٠١٨ من أجل اعتماد هذا الاتفاق العالمي"<sup>٤٧٧</sup>. وأكد إعلان نيويورك هذا النهج، وبالفعل تقع المسؤولية عن صياغة ميثاق الهجرة على عاتق الدول. ويقود عملية صياغة الاتفاق بشأن الهجرة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي عين حكومتي المكسيك وسويسرا كميسرين مشتركين. وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بتقديم الخدمات المشتركة للمفاوضات، حيث تقوم الأولى بتوفير القدرات والدعم، وتوسيع نطاق الخبرة التقنية والسياساتية<sup>٤٧٨</sup>. وسوف يحدد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة "مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها"<sup>٤٧٩</sup>. ويتضمن المرفق الثاني لإعلان نيويورك قائمة غير شاملة تتألف من ٢٤ قضية يتعين معالجتها في الاتفاق. وهي تتراوح بين مسائل ذات طابع عام للغاية على سبيل المثال، التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في جميع جوانب الهجرة) ومسائل محددة للغاية (على سبيل المثال، تشجيع تحويلات أسرع وأرخص وأكثر أمانا من خلال القنوات القانونية).

وفي تقريره الأخير بوصفه الممثل الخاص للأمين العام، أوصى السير بيتر ساذرلاند بخطة عمل تبرز خمس أولويات للسياسة العامة يتطرق لها الاتفاق العالمي: (١) إدارة الحركة المتعلقة بالالتزامات وحماية المهاجرين في حالات اهشاشة؛ (٢) إنشاء فرص لتنقل اليد العاملة والمهارات؛ (٣) ضمان الهجرة المنظمة، بما في ذلك العودة؛ (٤) تعزيز إشراك المهاجرين وفوائد التنمية؛ (٥) تعزيز قدرات الإدارة. وشدد آخرون على أن الاتفاق العالمي ينبغي أن يعزز في المقام الأول إطار حقوق الإنسان لحماية المهاجرين<sup>٤٨١</sup>.

٤٧٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧٥ Ferris, 2017.

٤٧٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧٧ الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٧٨ المرجع نفسه.

٤٧٩ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٧ (أ).

٤٨٠ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٨١ Guild and Grant, 2017.



وهناك نتيجة رئيسية أخرى للاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ تتعلق بالترتيبات المؤسسية للإدارة العالمية للهجرة. لقد أيد إعلان نيويورك دخول المنظمة الدولية للهجرة إلى الأمم المتحدة التي "سيساعد المهاجرين ويوفر لهم الحماية بصورة أكثر شمولاً، وسيساعد الدول على معالجة قضايا الهجرة والعمل على تحسين الاتساق بين سياسات الهجرة وما يتصل بها من مجالات السياسة العامة"<sup>٤٨٢</sup>. ثم إن إعراب الدول الأعضاء عن رغبتها في قبول المنظمة الدولية للهجرة على أنها منظمة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لن يغيّر من مهمتها أو طريقة عملها<sup>٤٨٣</sup>. وقد أوضح المدير العام، وليام لاسي سوينغ، هذه النقطة عند توقيع الاتفاق بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة خلال اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦:

سنواصل إطلاع دولنا الأعضاء على المستجدات بالكامل وبانتظام. وسنواصل الحرص على الضعالية من حيث التكلفة فيما يخص نموذج أعمالنا: حيث ٩٧ في المائة من أصل ١٠ آلاف شخص يعملون في الخارج، ومن أصل ميزانية ١.٥ مليار سوف نستخدم أقل من ٥٠ مليون لإدارة المنظمة. كما سنواصل تقديم التسليم السريع - نفس النوع من الانفتاح الذي سمح لنا بالتوصل إلى توافق في الآراء حول هذا الاتفاق<sup>٤٨٤</sup>.

لكن من منظور السياسات والتنسيق مع الأمم المتحدة، يجب أن تكون المنظمة الدولية للهجرة، بصفتها عضواً في أسرة وكالات الأمم المتحدة، في وضع أفضل لإيلاء مزيد من الاهتمام والاتساق والاستجابات الأكثر فعالية لقضايا الهجرة داخل منظومة الأمم المتحدة ككل وبين الدول الأعضاء فيها.

### تعدد الأطراف "المصغرة" من أجل سد الثغرات في معايير الحماية

دعا إعلان نيويورك إلى عملية استشارية تقودها الدول لتحسين الحماية والمساعدة من أجل المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وإيلاء اعتبار إيجابي لتنفيذ توصيات مبادرة نانس بشأن التحركات عبر الحدود في سياق الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، ومبادرة «المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات». وتمثل هاتان المبادرتان ما يسمى بالنهج المتعددة الأطراف "المصغرة" لبناء المعايير من أجل سد ثغرات القانون الدولي الملزم، ولا سيما تلك التي لا تملؤها اتفاقيات أو معاهدات جديدة<sup>٤٨٥</sup>. لقد شدّد السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص السابق للأمين العام المعني بالهجرة الدولية، على أن «لمن يرغب من تحالفات الدول، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، أن يشرع في معالجة هذه الأولويات ويوسّع تدريجياً نطاق توافق الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه أي هيكل دولي فاعل معني بالهجرة في عام ٢٠١٨ وما بعده»<sup>٤٨٦</sup>.

٤٨٢ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٤٨٣ وفقاً للأمم المتحدة، إن مصطلح "منظمة ذات الصلة" يجب أن يفهم على أنه تعبير افتراضي، يعني للمنظمات التي ينطوي اتفاق تعاونها مع الأمم المتحدة على الكثير من النقاط المشتركة مع الوكالات المتخصصة". انظر، على سبيل المثال، رئيس المجلس التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة التنفيذي المعني بالتنسيق.

٤٨٤ المنظمة الدولية للهجرة.

٤٨٥ Naim, 2009.

٤٨٦ الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٧.

### خطة مبادرة نانسن لحماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ

أطلقت النرويج وسويسرا مبادرة نانسن التي تقودها الدول في ضوء التوافق الواسع في الآراء الذي يحيط بضرورة معالجة الضجة في معايير حماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ. واذ تركّز مبادرة نانسن على حماية الناس، لكن على نطاق أوسع، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة قضايا التعاون والتضامن الدوليين، فهي تهدف إلى طوير نهج أكثر تماسكاً واتساقاً على المستوى الدولي، ومساعدة المجتمع الدولي على تطوير إطار معياري فعال. (١)

وباعتبارها عملية تشاورية حكومية دولية من القاعدة إلى القمة، قامت المبادرة ببناء قاعدة الأدلة العالمية وتوافق في الآراء بشأن احتياجات هؤلاء الناس، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أطلقت خطة لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، اعتمدها ١٠٩ من الوفود الحكومية.

ولأجل مساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على تحسين الأعداد والاستجابة لمعالجة النزوح عبر الحدود، تصور جدول أعمال الحماية نهجاً شاملاً – عبارة عن مجموعة من المواد لا تركّز فقط على حماية أولئك الذين يعبرون الحدود، وإنما توفر تدابير لإدارة المخاطر في بلد المنشأ. يجمع جدول الأعمال مجموعة واسعة من الممارسات الفعالة ويسلط الضوء على ثلاث مجالات عمل ذات أولوية على الأصدّة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية:

(أ) جمع البيانات وتعزيز المعرفة بشأن النزوح عبر الحدود؛

(ب) تعزيز استخدام تدابير الحماية الإنسانية لأولئك الذين يعبرون الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ؛

(ج) تعزيز إدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في بلد المنشأ عن طريق:

(١) دمج الحراك البشري في إطار الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ الاستراتيجيات والعمليات الإنمائية الأخرى ذات الصلة؛

(٢) تسهيل الهجرة الكريمة باعتبارها طريقة إيجابية محتملة للتعامل مع آثار المخاطر الطبيعية وتغير المناخ؛

(٣) تحسين استخدام النقل المخطط له كتدبير وقائي أو للاستجابة لمخاطر الكوارث والنزوح؛

(٤) ضمان تلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخلياً في حالات الكوارث، يُعالج على وجه التحديد في

القوانين والسياسات ذات الصلة بشأن إدارة مخاطر الكوارث والنزوح الداخلي.

للمزيد من المعلومات عن مبادرة نانسن، بما في ذلك خطة الحماية، انظر الموقع التالي:

[www.nanseninitiative.org](http://www.nanseninitiative.org)

للمزيد من المعلومات عن منبر النزوح الناجم عن الكوارث الذي جاء بعد مبادرة نانسن، انظر الموقع التالي:

<http://disasterdisplacement.org/>

(أ) Kälén, 2012

## مبادرة "المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات" لحماية المهاجرين في البلدان التي تشهد الصراع أو الكوارث الطبيعية

تمت الإشادة أيضاً بمبادرة "المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات" كجهد هام في "تعدد الأطراف المصغر". وأطلقت هذه المبادرة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في ٢٠١٤ في السويد، من قبل الرئيسين المشاركين للولايات المتحدة والفلبين، وجاءت رداً على سلسلة من النداءات للعمل، بما في ذلك في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، حيث أشار الأمين العام السابق، بان كي مون، إلى الحاجة إلى معالجة محنة المهاجرين المحاصرين في حالات النزاع أو الكوارث الطبيعية. وقد نجمت هذه الدعوات عن الاعتراف - الذي اتضح بشكل أكثر حدة خلال الأزمة الليبية في ٢٠١١، عندما فر أكثر من ٨٠٠ ألف مهاجر من البلاد في غضون أشهر- بإغفال المهاجرين في جهود الاستعداد والاستجابة في سياق الأزمات، وبأنها مسألة تثير القلق على الصعيد العالمي. (ب)

عقب إطلاق هذه المبادرة، قام فريق عمل مكرس - يتألف من الرئيسين المشاركين، وحكومة كل من استراليا وبنغلاديش وكوستاريكا وإثيوبيا، والمفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة (التي خدمت أيضاً بوصفها الأمانة العامة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الممثل الخاص، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومعهد جامعة جورجتاون لدراسة الهجرة الدولية - بعملية واسعة النطاق وشاملة لجمع الأدلة والمشاورات. وتقدم النتيجة الرئيسية للمبادرة، المبادئ التوجيهية غير الملزمة والطوعية المتعلقة بحماية المهاجرين في البلدان التي تعيش نزاعاً أو كارثة طبيعية، التي أطلقت في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف في حزيران/يونيو ٢٠١٦، إرشادات عملية إلى الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن طرق أفضل لحماية المهاجرين قبل وأثناء وبعد الصراعات أو الكوارث الطبيعية. وتنطوي الوثيقة على ١٠ مبادئ أساسية وشاملة؛ ١٥ اقتراحاً مستهدفاً مرتباً حسب المواضيع والمراحل (المبادئ التوجيهية)؛ واختيار غير شامل للممارسات التوضيحية (الممارسات).

وقد اعتُبرت هذه المبادرة ومبادئها التوجيهية نموذجاً مفيداً من حيث المنهجية كما من حيث النتيجة، لمعالجة القضايا التي تهم المجتمع الدولي. ومثلها مثل مبادرة نانسن، تم الاعتراف بأهمية وملاءمة مبادرة "المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات" لتلبية احتياجات وحماية المهاجرين، في إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة "المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات"، انظر:

<https://micinitiative.iom.int/>

(ب) لمزيد من المعلومات عن تأثيرات الأزمات على غير المواطنين، انظر على سبيل المثال

.Weerasinghe et al. , 2015

هناك عدد من الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل بشأن "تعدد الأطراف المصغر" باعتبارها طريقة لملء الثغرات المستمرة في الحماية. وقد استنتج Martin (مارتن)، الذي درس هذه العمليات من الداخل، أن عمليات الإصلاح غير الرسمية وغير الملزمة التي تقودها الدول تنظر إليها الدول على أنها نُهج عمليات تكمل المعايير<sup>٤٨٧</sup>. وتتيح طبيعة هذه العمليات المخصصة معالجة القضايا والمخاوف الناشئة على نحو أكثر فعالية من الآليات الرسمية التي ترتبط في كثير من الأحيان بولايات محددة. وبما أن هذه الجهود تقودها الدول، فهي تنطوي على قوى مناصرة لضمان تنفيذها. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هذه العمليات شاملة للغاية من حيث النطاق الإقليمي والمشاركة. وقد تم فحص التوصيات الناتجة عن ذلك مع العديد من أصحاب المصلحة، على الرغم من أن المسؤولية عن إصدارها تقع في نهاية المطاف على عاتق الدول. غير أن هذه العمليات لن تنجح إلا إذا كانت الدول راغبة في تنفيذ سياسات تتماشى مع المبادئ التوجيهية الموصى بها. وقد خلص مارتن إلى ما يلي: «سيطلب تعزيز حماية النازحين بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات اهتماماً مستمراً. وعلى المدى الطويل ... لن تكون فعالة إلا بقدر استعداد الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ التوصيات وتوفير الحماية على أساس غير تمييزي لجميع الذين يفرون من الحالات التي تهدد حياتهم»<sup>٤٨٨</sup>. ويحذر Kainz و Betts (بيتس وكاينز) من أن التعددية، إذ قد تولد مبادرات متداخلة بشأن قضايا مماثلة، "تجسد الاتجاه نحو التجزؤ في الإدارة العالمية للهجرة" التي يمكن أن تعرقل الجهود الرامية إلى تطوير نظام ذي صبغة أكثر عالمية<sup>٤٨٩</sup>.

وستكون المفاوضات بشأن نُهج جديدة لحماية المهاجرين في الحالات الهشة، كما هو مقترح في إعلان نيويورك، بمثابة اختبار أكبر للتعددية المصغرة من مبادرات نانسن أو مبادرة "المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات"، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن مفهوم الهشاشة مفهوم ضبابي قد يشمل عدداً كبيراً جداً من الأشخاص. وستكون كيفية تحديد الحالات المعرضة للتضرر دليلاً على التزام الدول بحماية الأشخاص غير المشمولين بالقوانين والأطر القائمة. وقد يكون ضمن المهاجرين في الأوضاع الهشة أشخاصاً غير مؤهلين للحماية بموجب أطر اللاجئين، لكنهم يواجهون مجموعة من الحالات التي تهدد الحياة في بلدانهم الأصلية، مثل العنف الطائفي والانتخابي والإرهابي والعنف الذي تمارسه العصابات والمؤسسات الاحتكارية؛ والحوادث النووية والأوبئة؛ والكوارث، على سبيل المثال لا الحصر<sup>٤٩٠</sup>. كما يمكن أن تشمل المهاجرين الذين يعانون من أزمات شخصية، بمن فيهم أولئك الذين تقطعت بهم السبل في بلد العبور في طريقهم إلى الوجهة النهائية. كما يمكن أن ينجم الضعف عن الخصائص المتأصلة أو الملموسة، مثل "النساء والأطفال المعرضين للخطر، ولا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم أو الأطفال المنفصلين عن أسرهم، وأفراد الأقليات العرقية والدينية، وضحايا العنف، وكبار السن، وذوو الإعاقات والأشخاص المعرضين لأي نوع من التمييز وأفراد الشعوب الأصلية، وضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي في سياق تهريب المهاجرين"<sup>٤٩١</sup>. وعلى عكس ذلك، فقد عالجت مبادرة نانسن ومبادرة «المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات»، عدداً أكبر من السكان الذين يحتاجون للحماية – مثل النازحين بسبب الكوارث وغير المواطنين في البلدان التي تعاني من الأزمات، على التوالي.

٤٨٧ Martin, 2016.

٤٨٨ المرجع نفسه

٤٨٩ Betts and Kainz, 2017.

٤٩٠ لمزيد من المعلومات عن الأزمات الإنسانية المتنوعة وتأثيراتها على السكان الذين قد لا يكونوا مؤهلين لحماية اللاجئين، انظر، على سبيل المثال، Martin, Weerasinghe and Taylor, 2014

٤٩١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

## مبادئ وتوجيهات المجموعة العالمية المعنية بالهجرة بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة في سياق التحركات الكبيرة و/أو المختلطة

منذ عام ٢٠١٦، يقود الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين التابع للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، الجهود الرامية إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية، مدعومة بتوجيهات عملية، بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في أوضاع هشّة في سياق التحركات الكبيرة و/أو المختلطة. ويسعى إطار العمل، الذي تم تطويره من خلال عملية خبراء تشمل جهات معنية متعددة، إلى تقديم التوجيه إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة حول كيفية تنفيذ الالتزامات والواجبات المتعلقة باحترام وحماية وإعمال حقوق الأشخاص للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة في سياق التحركات الكبيرة و/أو المختلطة التي قد لا تتوافر فيهم شروط اللاجئ كما هو مُعرّف. الطبيعة غير المستقرة للتحركات الكبيرة و/أو المختلطة تضع بعض المهاجرين في حالات معينة من الهشاشة، وبالتالي هم في حاجة إلى تدخلات من أجل حماية محددة.

لمزيد من المعلومات عن المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في أوضاع هشّة، انظر الموقع:

[www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/Draftsforcomments.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/Draftsforcomments.aspx)

## الهجرة ومجالات الحوكمة العالمية الأخرى

يناقش هذا القسم الطرق التي التزمت بها الدول، عادة في إطار الأمم المتحدة، بدمج الهجرة والحراك البشري بشكل عام، وغالباً للمرة الأولى، في مجالات الحوكمة العالمية الأخرى. وتستحق أربعة اجتماعات عالمية رئيسية الاهتمام، لأنها تسلط الضوء على الطرق التي تتقاطع بها إدارة الهجرة مع إدارة القضايا عبر الوطنية الأخرى، بما في ذلك التنمية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتحضّر. ورغم أنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان سيتم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالهجرة، فإن إدراج الهجرة في جداول الأعمال هذه كان أحد أهم الإنجازات في العامين الماضيين.

## الهجرة والتنمية

عمدت الدول بدمج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى تصحيح عدم الاعتراف بالصلات بين الهجرة والتنمية في الخطة السابقة، أي الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن الخطة، الذي تم اعتمادها في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ١٧ هدفاً و١٦٩ هدفاً لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وتعزيز السلام والازدهار<sup>٤٩٢</sup>.

وتتضمن هذه الخطة الشاملة، التي تعد بـ «عدم إهمال أي شخص»، الهجرة والتحركات والمهاجرين، في مقدمتها، وفي أهداف التنمية المستدامة وفي أهدافها، وفي خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ - هذا الاتفاق جاء نتيجة لمؤتمر دولي حول تمويل التنمية. لم يعد يُنظر إلى الهجرة على أنها نتيجة لنقص التنمية؛ وتقر المقدمة والأهداف والغايات المختلفة بالواقع المتعدد الأبعاد للهجرة وقدرتها على المساهمة في النمو الشامل. وتشتمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على إجراءات ملموسة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويضمن ما لا يقل عن ١٠ أهداف من ١٦٩ هدفاً إشارات تتعلق مباشرة بالهجرة أو

٤٩٢ نظر، على سبيل المثال، قاعدة المعارف المتعلقة بالتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، بدون تاريخ

التنقل أو المهاجرين<sup>٤٩٣</sup>. والهدف ١٠ "للمحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها" يدعو البلدان التي تدخل في نطاق الهدف ١٠-٧ إلى "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة"<sup>٤٩٤</sup>.

## الهجرة وتغير المناخ

برز التنقل البشري في إعلانات النتائج العالمية بشأن تغير المناخ منذ عام ٢٠١٠، عندما اعتمد مؤتمر الأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، (اتفاقية المناخ) إطار كاتكون للتكيف. ودعا الإطار جميع البلدان إلى اتخاذ «تدابير تعزيز الضم والتسويق والتعاون فيما يتعلق بحركات النزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها بسبب تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء»<sup>٤٩٥</sup>. وقد ركزت الإجراءات اللاحقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على النزوح في معظم الحالات، مع إشارة عابرة إلى الهجرة ولم تذكر النقل قط<sup>٤٩٦</sup>. وفي عام ٢٠١٢، أشار مؤتمر الأطراف إلى ضرورة زيادة فهم «كيف تؤثر تأثيرات تغير المناخ في أنماط هجرة البشر وتشردهم وتنقلهم»<sup>٤٩٧</sup>. أوصى الفريق الاستشاري المعني بتغير المناخ والتنقل البشري، المؤلف من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات، في مؤتمر الأطراف ٢١ في باريس في عام ٢٠١٥، بأن ينشئ مؤتمر الأطراف مرفقاً «يعمل كمنتدى لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات على تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع المناخ لتفادي النزوح، وتسهيل الهجرة الطوعية، وتشجيع إعادة التوطين على نحو تشاركي وكريم»<sup>٤٩٨</sup>. تعهدت اتفاقية باريس بدلاً من ذلك بإنشاء "فرقة عمل لوضع توصيات تتعلق بنهج متكاملة لتجنب حالات التشرد المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها قدر المستطاع والتصدي لها"<sup>٤٩٩</sup>. وتحدد اختصاصات فرقة العمل أنها ستنظر في نهج على المستوى الدولي، معترفة بأنه ستحدث تحركات هامة عبر الحدود أيضاً. وهي مكلفة بتحديد التحديات القانونية والسياسية والمؤسسية، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في وضع توصياتها، والتي سيتم تقديمها في مؤتمر الأطراف في ٢٠١٨.

## الهجرة والحد من مخاطر الكوارث

يحتوي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمده ١٨٧ وفداً في ٢٠١٥ في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وأيدته لاحقاً الجمعية على عدة إشارات واضحة لحركة البشر. ويسعى الإطار إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر بواسطة الوقاية من المخاطر الجديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة. وفي ديباجته، يقر إطار سينداي أن النزوح هو أحد الآثار المدمرة التي تسفر عنها الكوارث، وأن المهاجرين هم أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتبين الإشارات المتعددة لأشكال التنقل المختلفة التي تتخلل إطار سينداي أن كلا من الأشخاص النازحين والمهاجرين يدخلون في نطاق الأهداف العالمية لإطار سينداي. ويشجع الإطار "اعتماد السياسات والبرامج التي

٤٩٣ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعي، ٢٠١٥.

٤٩٤ نظر، على سبيل المثال، الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة، من دون تاريخ، n.d.a: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعي التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥.

٤٩٥ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠١١.

٤٩٦ تناول كل من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية والبنك الدولي - من خلال شراكة المعرفة بشأن الهجرة والتنمية - مسألة الهجرة والتخطيط للنقل باعتبارها من القضايا الهامة. وتبين البحوث أن هذه الآليات يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في بناء القدرة على التكيف والحد من التعرض لآثار تغير المناخ عندما تكون هناك سبل آمنة وقانونية يمكن للناس من خلالها أن يهاجروا أو ينقلوا، وتكون حقوق ومستقبل رفاة أولئك الذين ينتقلون محمية. لمزيد من المعلومات، انظر: Martin and Bergmann, 2017

٤٩٧ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠١٢.

٤٩٨ الفريق الاستشاري المعني بتغير المناخ والتنقل البشري، ٢٠١٥.

٤٩٩ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠١٥.

٥٠٠ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تعالج الحراك البشري الناجم عن الكوارث لتعزيز صمود الأشخاص المتضررين ومقاومة المجتمعات المضيفة<sup>٥٠١</sup>. وينص على أن المهاجرين يساهمون في تعزيز قدرة التجمعات السكانية والمجتمعات على مواجهة الكوارث ويمكن أن تكون معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم مفيدة في تصميم برامج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها<sup>٥٠٢</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يشير إطار سينداي أيضاً إلى عمليات الإخلاء والنقل<sup>٥٠٣</sup>. وبالنسبة لهذا الأخير، مثلاً، يدعو الإطار الدول إلى تطوير سياسات عامة لنقل المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لخطر الكوارث<sup>٥٠٤</sup>.

## الهجرة والتحصن

ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام ٢٠١٦ على «التحديات المهمة لكيفية تخطيط المدن والبلدات والقرى وإدارتها، من أجل الوفاء بدورها كمحرك للتنمية المستدامة، وفي تنفيذ<sup>٥٠٥</sup> أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ<sup>٥٠٦</sup>. وبما أن الهجرة الداخلية والدولية تمثل المساهم الرئيسي في نمو ودينامية المدن، فإن إدراج الهجرة في الوثيقة الختامية أمر مهم. في جدول الأعمال الحضري الجديد، التزمت الدول بـ«ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال سياسات الهجرة المخططة والمدارة بشكل جيد<sup>٥٠٧</sup>. تمشياً مع إعلان نيويورك وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد كان دور السلطات المحلية محط تركيز خاص. إذ إن إشراك الجهات الفاعلة المحلية في صياغة السياسات، لا سيما فيما يتعلق بإدماج المهاجرين، يعدّ عنصراً مهماً، لكنه يُهمل في كثير من الأحيان في إدارة الهجرة.

## الاستنتاج

ركز هذا الفصل على الهياكل الحالية والمداولات والتأملات المعاصرة فيما يتعلق بالإدارة العالمية للهجرة. وقد يطرأ في المستقبل تحول في النموذج الذي يفتح فرصاً واسعة وجديدة، لم يُطلق عليها اسم بعد، للتعاون الدولي من شأنها أن تعكس بشكل أكبر نظم التجارة ورؤوس الأموال - نظراء الهجرة في العولمة - وتؤدي إلى تجزئة أقل. ما نشهده في الوقت الحاضر هو عملية تغيير بطيئة وإن كانت تتسارع، تقوم فيها الدول ببناء الثقة في العملية، وتبدي استعداداً أكبر للانخراط في العمل المتعدد الأطراف، وإنشاء آليات لتعزيز التعاون الدولي بشأن مختلف جوانب الهجرة.

إن التقدم المحرز حتى الآن في تحسين إدارة الهجرة العالمية يعدّ أمر رائع. وفي عصر تزداد فيه النزعة القومية، حيث يلوح الجمهور والسياسيون على حد سواء بخطر العولمة، كانت الدول مستعدة للتعاون في صياغة استراتيجيات ونُهُج لمعالجة إحدى أكبر القضايا عبر الوطنية في جدول الأعمال العالمي. وعلى الرغم من تردد كبير منذ عقد من الزمن فقط في التعامل مع الهجرة في إطار الأمم المتحدة، فإن الدول مستعدة الآن للتفاوض بشأن قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها والاتفاقات العالمية، وعقد مؤتمرات قمة، وترتيب دخول المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة، بصفتها وكالة تُعنى بالهجرة.

وقد تمّ الاستناد في التقدم المحرز حتى الآن إلى العمليات الإقليمية والحوارات والآليات الاستشارية التي بدأت في منتصف الثمانينات واستمرت حتى اليوم. وكانت هذه المبادرات بمثابة تمارين مهمة لبناء الثقة مكنت الدول من مناقشة الاهتمامات المشتركة، وتحديد الخيارات والممارسات الفعالة، وفهم وجهات النظر واحتياجات كل منها، والتعاون في أنشطة التدريب والمساعدة التقنية. وبطرق أكثر تحديداً، مهّدت الطريق أمام المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية إذ بيّنت أن العمليات التشارورية غير الرسمية يمكن أن تستمر وتوفر فوائد للمشاركين.

٥٠١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥.

٥٠٢ المرجع نفسه.

٥٠٣ عن عمليات الإخلاء، انظر، على سبيل المثال، الفقرات ٣٣ (ج) و٣٣ (م).

٥٠٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥. للاطلاع على المزيد عن إعادة التوطين المخططة، انظر، على سبيل المثال، مؤسسة بروكينغز، جامعة جورج تاون والمفوضية، عام ٢٠١٥، وجامعة جورج تاون، والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية، عام ٢٠١٧.

٥٠٥ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بدون تاريخ.

٥٠٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٧ ب.

ومن المسلم به أن الحوكمة العالمية في مجال الهجرة ما زالت متأخرة عن النظم القائمة لإدارة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال والسلع. تفتقر حوكمة الهجرة بشكل عام إلى القواعد المعيارية القوية التي توجه أنشطة مفوضية والاستجابات للاجئين. لكن، حتى بالنسبة لهذه النقطة، تم إحراز تقدم في الحصول على اعتراف عالمي بأن حقوق المهاجرين وسلامتهم يجب أن تكون محور أي إجراءات تتخذ لإدارة تحركات الأشخاص عبر الحدود الدولية. ومما له دلالة أن الدول أكدت في إعلان نيويورك أنها «ستحمي حقوق الإنسان الواجبة لجميع اللاجئين والمهاجرين بصرف النظر عن وضعهم، وستحمي هذه الحقوق حماية كاملة؛ فكلهم أصحاب حقوق. وسيظهر في تعاملنا مع هذه المسألة الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني»<sup>٥٠٧</sup>. كما أكد الإعلان على فوائد الهجرة، وليس فقط على تحدياتها، والمساهمات الهامة التي يقدمها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد.

إن التحدي المائل أمامنا هو الانتقال من ما يعد الآن، إلى حد كبير، جهود من التشاور وجهود مخصصة، إلى عمل مشترك أكبر يعمل في نهاية المطاف على تخفيف مستوى التجزئة في النظام. فرغم التقدم المحرز حتى الآن، ليس من المؤكد أنها ستصوغ نظاماً أكثر تماسكاً يمكنها من اتخاذ وتنفيذ القرارات ذات المنفعة المتبادلة على حركة الناس عبر الحدود الدولية إذ إنها تزن المزايا العملية، وفي بعض الحالات، التكاليف السياسية لتقوية الإدارة العالمية للهجرة. ومع ذلك، فبدون هذا الاتفاق، من غير المحتمل أن تجد الدول حلولاً لمشاكل التعاون والتنسيق على المستوى العالمي أو للاستفادة من الفرص المشتركة. وكما أشير في هذا الفصل، قد تفضل المحاولات من جانب واحد لحل التحديات المعقدة التي تطرحها الهجرة. ويتمثل التحدي الذي يواجه أنصار التعاون الدولي في تحديد القضايا والمواضيع الأكثر قابلية للتفاعل مع الاستجابات العالمية، وليس الوطنية أو الإقليمية. فمتى تصبح الحوكمة الدولية استجابة فعالة للمهاجرين والمجتمعات، وكذلك للدول؟ وكيف يمكن للتعاون والتنسيق على المستوى العالمي خلق فوائد متبادلة؟ تتيح الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين الفرصة للمضي قدماً في تعزيز المعايير والمبادئ والقواعد وعمليات صنع القرار التي تسمح بتعاون دولي أكثر فعالية في الاستجابة لمسألة هامة في عصرنا. وما زال يتعين معرفة ما إذا كانت الدول ستغتني هذه الفرصة.

كما سوف يشكل توفير الدعم المؤسسي المستمر لمعالجة هذه القضايا، وتنفيذ نتائج الاتفاقات العالمية تحدياً. إذ يعد دخول المنظمة الدولية للهجرة، إلى منظومة الأمم المتحدة أمراً واعداً، لكنه ليس كافياً بأي حال من الأحوال. وتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام المنظمة الدولية للهجرة التي تتولى هذا الدور كرائد عالمي في مجال الهجرة في آلية تمويلها. ويعني نموذج التمويل "المتوقع"، أن المنظمة الدولية للهجرة اضطرت إلى التركيز على برامجها العملية، مع قلة الموارد المتاحة للعمل المتعلق بالسياسات. غير أن تحسين الإدارة العالمية للهجرة يتطلب تدفقاً من الأموال غير المرتبطة بالعمليات تسمح للمنظمة الدولية للهجرة بتعزيز دورها في حماية حقوق المهاجرين وسلامتهم، وفي مساعدة الدول والكيانات الأخرى على وضع وتنفيذ سياسات تساهم في تحقيق حركات آمنة ومنظمة ونظامية في جميع أرجاء العالم<sup>٥٠٨</sup>. وهناك عائق آخر في نظر النقاد، ألا وهو الأساس غير المعياري لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة. وفي هذا الصدد، أوصى المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، بأن تتحمل المنظمة الدولية للهجرة مسؤولية ضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بقدر ما تتحمل المفوضية المسؤولية عن اتفاقية اللاجئين<sup>٥٠٩</sup>. وفي أعمال سابقة، أوصى أحد المؤلفين المشاركين، في هذا الفصل، بأن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بتعديل دستورها، والإعلان صراحة أن أحد الأدوار المهمة التي تؤديها المنظمة، يتمثل في حماية حقوق المهاجرين بموجب القانون الدولي<sup>٥١٠</sup>.

٥٠٧ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٥٠٨ انظر، على سبيل المثال، Guild and Grant, 2017.

٥٠٩ انظر، على سبيل المثال، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، ٢٠١٣: "يجب منح المنظمة الدولية للهجرة ولاية قانونية تتعلق بالحماية، واسترشادها بالمعاهدات الأساسية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما سيلزم إدراج المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة في دستورها".

٥١٠ .Martin, 2014.



وسيمثل التنسيق فيما بين مختلف المؤسسات التي لديها مهام وبرامج واهتمامات بقضايا الهجرة تحدياً هاماً آخر. ومن المحتمل أن يؤدي الفريق العالمي المعني بالهجرة دوراً مهماً في هذا الصدد، لكنه لا يتمتع بالموظفين ولا بالتمويل بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات المستقبلية. ويركز العديد من أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة على مجالات ضيقة، ولا يوجد سوى القليل من الموارد (في بعض الأحيان موظف واحد أو اثنين فقط) مكرسة للهجرة، في حين أن البعض الآخر ليس له إلا حضور ميداني محدود. وبما أن الرئاسة تكون بالتناوب بين الأعضاء، من الصعب عليهم توفير قيادة فعالة عبر نطاق الهجرة الواسع، عندما يتولون هذا المنصب. في عام ٢٠١٤، تولت المنظمات التي ترأس الفريق العالمي المعني بالهجرة مسؤولية سنوية، بدلاً من المسؤولية نصف السنوية السابقة، مما أتاح المزيد من الوقت لإنجاز الأهداف؛ لكن ذلك زاد من الضغوط على المنظمات ذات الأدوار أو الاهتمامات الهامشية بالهجرة. ومن الناحية الإيجابية، شارك الفريق العالمي المعني بالهجرة في عمليات التقييم المتعلقة، على سبيل المثال، بالهجرة ذات الصلة بالأزمة والإنقاذ في البحار. وحدد مواطن القوة ومكامن الضعف داخل وكالات الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشاكل، وقدم توصيات إلى رؤساء الوكالات بشأن أولويات التحسين. لكن سيتطلب الانتقال من النظري إلى العملي المنسق مستوى جديداً من المشاركة من جانب الفريق العالمي المعني بالهجرة، مثل مراقبة تنفيذ توصياته. كما سيشكل تعزيز مكتب الممثل الخاص أيضاً تحدياً. وكان عدد الموظفين في المكتب محدوداً للغاية، ويعتمد المكتب إلى حد كبير على مصادر التمويل الخارجية، من المؤسسات الخاصة والحكومات المانحة<sup>١١١</sup>.

وقد تحتاج المبادرة العالمية الرئيسية التي تقودها الدول بشأن الهجرة الدولية، وهي المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، التي دخلت عامها الحادي عشر من العمليات، إلى التعامل مع مجموعة من التعقيدات. وقد أنشئ المنتدى العالمي بوصفه محفلاً مخصصاً، تقوده الدول، غير ملزم، للمناقشة والتشاور خارج الأمم المتحدة. وخلال هذا العقد الأول، قام بدور كبير في بناء الثقة لتمكين المسؤولين الحكوميين المكلفين بالهجرة للتعرف على بعضهم البعض، والتعلم من بعضهم البعض. إلا أن استمرار نجاحه يعتمد إلى حد كبير على خطته بالنسبة للسنوات القادمة. أوصى الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، بأن يركز المنتدى على تنفيذ مختلف الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في مؤتمرات القمة الأخيرة، لا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاجتماع الرفيع المستوى، للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦. وقد أوصى معلقون آخرون بأن يعزز المنتدى العالمي لفرقة العمل التابعة له، والقدرة على المشاركة بشكل أكثر فعالية بين الاجتماعات السنوية، والتفاعلات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص<sup>١١٢</sup>. ويدل تشكيل المنتدى العالمي والمشاركة المستمرة والفعالة للمجتمع المدني في اجتماعاته المنتدى العالمي على التقدم، ويجب تعزيزها.

تشكل الهجرة الدولية قضية عالمية مهمة تتطلب نظاماً للإدارة العالمية أكثر فاعلية. وقد أبدت الدول استعدادها لاستكشاف طرق لتعزيز تعاونها داخل وخارج الأمم المتحدة، خلال العقد الماضي، منذ أول حوار رفيع المستوى وإنشاء المنتدى العالمي. وفي الوقت نفسه، أبدت المنظمات الدولية المكلفة بمساعدة الدول في إدارة حركة الأشخاص وحماية حقوقهم رغبة أكبر في التعاون فيما بينها ومع الدول. وليس دخول المنظمة الدولية للهجرة إلى أسرة الأمم المتحدة سوى مظهر آخر. لكن الحواجز التي تعترض سبيل إدارة الهجرة العالمية كثيرة، وستزداد إذا انكشفت الدول حول نفسها ولم يتم التصدي لكراهية الأجانب. وستكون مواجهة هذه القوى صعبة لكنها ليست مستحيلة<sup>١١٣</sup>. فقد بينت عملية التشاور والتعاون وبناء الثقة التي جرت حتى الآن أنه يمكن إحراز تقدم، ولو بطرق تدريجية، وتظل هي الطريق الواعد نحو إدارة الهجرة العالمية.

١١١ لقد أتت موارد كبيرة حتى اليوم من مؤسسة ماك آرثر، التي أوقفت مؤخرًا برنامج التمويل في مجال الهجرة الدولية.

١١٢ Martin, 2014.

١١٣ أدان إعلان نيويورك الكراهية<sup>١١٣</sup> ونددين بشدة الأفعال والمظاهر التي تنم عن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين واللأجنيين والصور النمطية التي غالباً ما تلصق بهم على أسس منها الدين أو المعتقد<sup>١١٤</sup>، ورحب بحملة الأمين العام العالمية لمواجهة كراهية الأجانب: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.



ماري ماك أوليف  
ألكساندرا م. غوسنس  
أنيتا سينغوبتا

## ٦ الفصل السادس التنقل والهجرة والتوصيل عبر الوطني<sup>٥١٤</sup>

### مقدمة

في هذا العصر الزاخر بالمعلومات والمتسم بالتوصيل الإلكتروني، يشعر الناس بأن بعضهم متصل ببعض على الصعيد العالمي أوثق من أي وقت مضى. والأنشطة الروتينية التي يضطلعون بها في حياتهم اليومية شاهد على واقع معاصر عابر للحدود. فالرسائل الإلكترونية التي يكتبها أشخاص نازحون بسبب النزاع يمكن أن تصل إلى أقاربهم في حينها في بلدان آمن، وتخبرهم بإمكانات الفرار وتطمئنهم. والأموال المكسوبة بشق الأنفس والمحوّلة إلى الأسر الموجودة على بعد آلاف الكيلومترات وسيلة لشراء الطعام الذي تمس الحاجة إليه، ودعم الجيل الجديد في الحصول على التعليم. وقد أصبحت هذه الأنواع من الأنشطة اليومية – ألا وهي إرسال الرسائل الإلكترونية، وتحويل النقود، والتداول بالفيديو على الهواتف الذكية، وتحميل التطبيقات – جزءاً لا يتجزأ من حياة العديد من الناس في السنوات الأخيرة، وزادت كثيراً إمكانية حصولنا على المعلومات ورأس المال والسلع، ووصولنا إلى الأماكن والأشخاص والأفكار. وأضحى في متناولنا كمّ أكبر مما كان لدينا من ذي قبل. غير أن درجات تواصل المجتمعات والأشخاص وتربطهم تختلف اختلافاً كبيراً.

وفي الوقت نفسه، تزخر الخطابات العامة والسياسية الحالية بالحديث عن زيادة المشاعر المناهضة للعولمة، وعن شعور المجتمعات المحلية والناس بأن الركب قد تركهم خلفه، وعن الصعوبات المتزايدة التي تعترض بعض المجتمعات في التوفيق بين التقدم العالمي والتنمية البشرية وتطلعات الناس. وقد أصبح هذا الأمر بالغ الوجاهة في إطار عمليات الهجرة الخارجة والهجرة الوافدة وشديد الصلة بها – كيفية تحليل هذه العمليات، وكيفية مناقشتها، وكيفية التعامل معها – ضمن سياق أوسع يتسم باتجاهات عالمية غيرت الجوانب الأساسية من الحياة اليومية في الكثير من أنحاء العالم. وإلى جانب التغيرات الأخيرة في النبرة العامة للنقاش الدائر بشأن العولمة، أنجزت أعمال كثيرة ومتنوعة في هذا الموضوع، تناولت معناه وأثاره ومزاياه وتكاليفه<sup>٥١٥</sup>.

### ما هي العولمة؟

العولمة مجموعة من العمليات تؤدي إلى اتساع نطاق الترابط العالمي وسرعته وزيادة تأثيره نتيجة لما يلي:

- توسيع الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر الحدود السياسية والمناطق والقارات؛
- تكثيف أو زيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمار والتمويل والهجرة والثقافة وما إلى ذلك؛
- تسريع وتيرة التفاعلات والعمليات العالمية؛
- تعميق آثار التفاعلات العالمية، بحيث تصبح آثار الأحداث البعيدة البالغة الأهمية في أماكن أخرى، فتنمطس الحدود بين الشؤون المحلية والشؤون العالمية.

المصدر: Held et al., 1999.

<sup>٥١٤</sup> مؤلفات هذا الفصل من: ماري ماكوليف (Marie McAuliffe)، رئيسة شعبة بحوث سياسات الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة؛ وألكساندرا م. غوسنس (Alexandra M. Goossens)، من معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية في جنيف؛ وأنيثا سينغوبتا (Anita Sengupta) مديرة منتدى

آسيا في الشؤون العالمية، وكبيرة الزملاء ومنسقة في مجموعة كالكوتا للبحوث.

<sup>٥١٥</sup> Lechner and Boli, 2015؛ و Steger, Battersby and Siracusa, 2014.

وتتأثر عمليات الهجرة بالغ الأثر بالعولمة، التي تنطوي بالأساس، في نهاية المطاف، على تفاعلات تَعَمُّ أماكن جغرافية متعددة، تتجاوز الدولة القومية. وتشمل هذه التفاعلات الأفكار ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات، فضلاً عن الأشخاص الذين يتصلون بغيرهم عبر الحدود اتصالاً افتراضياً وفعالياً. وتتسم الصلات بين الهجرة الدولية والعمليات المعقدة الأشد ترابطاً بأهمية متزايدة لأسباب شتى. أولاً، يتيح فهم الروابط فهماً أفضل رؤى ثاقبة بشأن الديناميات العالمية الأوسع التي تؤثر في السكان الذين يرحل تنقلهم، بمن فيهم السكان المعرضون لخطر النزوح و/أو الهجرة غير النظامية. ثانياً، يمكن أن يساعدنا ذلك الفهم على تقدير دور السياسات وحدود قدرتها في التأثير على اتجاهات الهجرة وأنماطها وتشكيلها. ثالثاً، يمكن أن يطرح تزايد الترابط تحديات كبيرة أمام حسن إدارة الهجرة غير الآمنة وغير النظامية. رابعاً، بشرت التطورات الأخيرة في مجالي النقل وتكنولوجيا الاتصالات بتغيير هائل بالفعل، يبدو أنه جزء من اتجاه أطول أجلاً لا يرجح أن يتغير مساره. ودراسة التوصيل والتنقل والهجرة عبر الحدود أمر وجيه حالياً وسيظل كذلك في المستقبل.

ونتناول في هذا الفصل جانباً محدداً من جوانب العوالمية هو: التوصيل عبر الحدود، الذي نعرّفه باعتباره توصيلاً مادياً وافتراضياً بين الأشخاص. ونركز تحديداً على التغييرات التي شهدتها مجالاً النقل وتكنولوجيات الاتصالات بمرور الوقت، وعلى الهجرة الدولية بدلاً من الهجرة الداخلية. ويقدم القسم الثاني لمحة عامة موجزة عن أهم التطورات المسجلة في المجالين على الصعيد العالمي. ويناقش القسم الثالث كيفية تأثير التوصيل عبر الحدود في عمليات الهجرة. أما القسم الرابع والأخير فيتناول بإيجاز انعكاسات ذلك على إدارة الهجرة.

### تطور النقل وتكنولوجيات الاتصالات

أدى تزايد خطوط النقل والنمو السريع في تكنولوجيات الاتصالات إلى حفر الزيادة الكبيرة في التنقل الدولي. وأفضت ثورة النقل (الانتقال من المراكب الهوائية إلى المراكب البخارية وتطوير السكك الحديدية)، التي انطلقت في القرن التاسع عشر، إلى زيادة كبيرة في كثافة وسرعة التدفقات الدولية للسكان<sup>١١١</sup>، وأصبحت الهجرة في النصف الثاني من ذلك القرن ظاهرة جماعية.

وبحلول منتصف الستينات من القرن الماضي، أدت التغييرات التكنولوجية السريعة في مجال الطيران، مثل تطوير المحرك النفاث، إلى ازدهار النقل الجوي. وسمحت هذه التطورات للطائرات بالوصول إلى وجهات بعيدة بتكلفة أقل بكثير، مما أدى إلى تغييرات أكبر في تنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود<sup>١١٢</sup>. ومع توفر النقل الجوي والاتصالات الرابطة بين مسافات طويلة في الوقت الحقيقي، سمحت العوالمية بازدهار جماعات عبر وطنية. وأفضى انخفاض تكاليف الشحن البحري، والمكالمات الهاتفية عبر الأطلسي، والنقل الجوي، ورسوم الاقمار الصناعية إلى "اختفاء المسافات"<sup>١١٣</sup>. وتُظهر البيانات الحديثة اتجاهات تنازلياً متواصلاً في تكاليف السفر (انظر الشكل ١)، وزيادة في عدد السياح الدوليين الوافدين (انظر الشكل ٢). ولا يشكل وصول السياح سوى وجه واحد من أوجه التنقل الدولي، لكن البيانات تظهر أن حجم التنقل في جميع أنحاء العالم أخذ في الازدياد وليس هناك ما يشير إلى انخفاضه.

١١٦ Lucassen, Lucassen and Manning, 2010.

١١٧ Hoovest, 2013.

١١٨ Cairncross, 1997.

الشكل ١- تكلفة الوحدة وسعر السفر جواً، معدلين حسب التضخم



المصدر: IATA/Tourism Economics Air Passenger Forecasts (٢٠١٤). متاح في الرابط التالي: [www.iata.org/pax-fore-cast](http://www.iata.org/pax-fore-cast).

الشكل ٢- عدد السياح الدوليين الوافدين (بالملايين) ١٩٩٥-٢٠١٦



المصدر: UNTWO, 2017.

والجدير بالذكر أن ذلك لم يؤدِّ إلى اختفاء القيود الجغرافية والفضائية. فلا تزال هذه تتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالتنقل، بما في ذلك تنقل الأشخاص الذي يخضع لقيود مختلفة بحسب الحالة، مثل تنقل الأشخاص الفارين من النزاع أو الكوارث عبر الحدود، أو تنقل الأشخاص الذين يركبون أمواج البحر في رحلة محفوفة بالمخاطر بحثاً عن حياة أفضل في مكان آخر. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في عدد المقيمين في مختلف البلدان على الصعيد العالمي ممن وُلدوا في الخارج، وهو عدد يبين أن الأرجح لدى الأشخاص الذين ينتقلون للعيش في بلد آخر هو أن يظلوا داخل منطقتهم بدلاً من الذهاب إلى منطقة أبعد كما نوقش في الفصل الثالث بشأن الأبعاد الإقليمية للهجرة. وعلاوة على ذلك، فقد اعترُف منذ وقت طويل بأن القرب الجغرافي عامل محوري في دعم أنماط الهجرة وعملياتها، منذ "قوانين الهجرة" التي وضعها رافنشتاين<sup>٥١١</sup>. غير أن تطور التكنولوجيا يعني أن بإمكان عدد أكبر من الأشخاص أن يذللوا عقبة المسافات، أكثر من ذي قبل. ويستمر تزايد حجم حالات التنقل عبر الحدود الذي تديره بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم. ففي الولايات المتحدة، تشير التقديرات إلى تسجيل زهاء ٣٩٠ مليون حالة تنقل عبر الحدود في عام ٢٠١٦<sup>٥١٢</sup>، مما يمثل زيادة مقارنة بـ ٢٢٥ مليون حالة في عام ١٩٨٠<sup>٥١٣</sup>. وفي أستراليا، سُجلت ١٤,٥ مليون حالة تنقل عبر الحدود في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مقابل ٣١,٦ مليون حالة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢<sup>٥١٤</sup>. وتذهب التقديرات الحالية إلى أن أستراليا ستسجل ٥٠ مليون حالة تنقل عبر حدودها سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠<sup>٥١٥</sup>. وفي اليابان تشير تقديرات حالات تنقل مختارة عبر الحدود<sup>٥١٦</sup> إلى انتقال هذا العدد من ٧,٢ ملايين حالة في عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٦ مليون حالة في عام ٢٠١٥<sup>٥١٧</sup>.

وشهدت العقود الأخيرة تطورات ملحوظة أيضاً في تكنولوجيات الاتصالات، ولا سيما في العقد الماضي انظر النص الإطاري بشأن التطورات الرئيسية في مجال الاتصالات، لكنها تختلف من مكان إلى آخر. ويبدو أن إمكانية الحصول على الهواتف النقالة قد زادت زيادة كبيرة، كما يتضح من الشكل ٣. ونما الاستخدام العالمي للإنترنت نمواً سريعاً أيضاً، على الرغم من توزيعه المتفاوت. وهناك فجوة رقمية بين الجنسين، ذلك أن معدلات وصول الرجال إلى الإنترنت أعلى من معدلات وصول النساء إليها في جميع مناطق المعمورة؛ إذ يبلغ ذلك المعدل ٥١ في المائة للرجال و٤٤,٩ في المائة للنساء على الصعيد العالمي<sup>٥١٨</sup>. والواقع أن زيادة نسب المستعملين وحدها لا تعكس بالضرورة توزيعاً متناسباً في استيعاب التكنولوجيات الجديدة. فاختلاف الوصول بحسب الطبقة ونوع الجنس والانتماء الإثني عوامل تؤثر في المشاركة التكنولوجية<sup>٥١٩</sup>. وعلاوة على ذلك، هناك فجوة رقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إذ يستخدم ٨١ في المائة من الأفراد الإنترنت في البلدان المتقدمة النمو، مقابل ٤٠ في المائة في البلدان النامية و١٥,٦ في المائة فقط في أقل البلدان نمواً<sup>٥٢٠</sup>. غير أن الاشتراكات في خدمات الاتصالات المحمولة العريضة النطاق في البلدان النامية تنمو بسرعة. ففي ميانمار، على سبيل المثال، حدثت زيادة هائلة إذ سُجل ٤ ملايين مشترك جديد في الهاتف المحمول في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، عقب تحرير شبكة الاتصالات الوطنية مؤخراً<sup>٥٢١</sup>.

٥١٩ .Ravenstein, 1885

٥٢٠ .US Customs and Border Protection, 2017

٥٢١ .White House, 1998

٥٢٢ .Australian DIBP, 2012 و ABS, 2007

٥٢٣ .Australian DIBP, 2012

٥٢٤ في سياق اليابان، تشمل حالات التنقل المختارة عبر الحدود عدد المواطنين الأجانب الذين يدخلون اليابان وعدد اليابانيين الذين يغادرون اليابان. وقد لُخصت هذه الأرقام لتقديم تقديرات إجمالية لحالات تنقل مختارة عبر الحدود.

٥٢٥ .Statistics Bureau, 2016

٥٢٦ .ITU, 2016

٥٢٧ .Panagakos and Horst, 2006

٥٢٨ .ITU, 2016

٥٢٩ .Ericsson, 2016

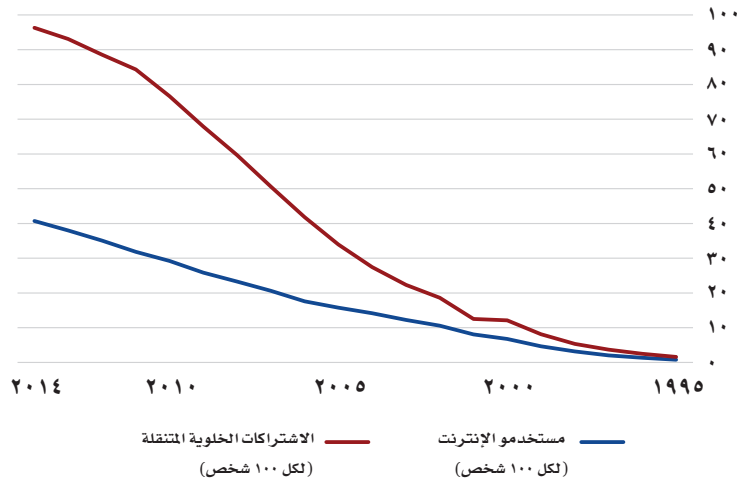
## التطورات الرئيسية في مجال الاتصالات

تشمل التطبيقات النقالة والشبكات الاجتماعية وأنظمة تشغيل الهواتف المحمولة التي لم تكن موجودة في عام ٢٠٠٦ ما يلي: واتساب، أوبر، إيربي إن بي، أندرويد، إنستغرام، سناب شات، تامبلر، ويتشات، فيسبوك ميسنجر.

الهاتف	١٨٧٦
أولى تجارب الموجات الراديوية	تسعينات القرن ١٩
أول بث تلفزيوني	عشرينات القرن ٢٠
اختراع الحاسوب العصري	ثلاثينات القرن ٢٠
بدء استعمال البريد الإلكتروني	ستينات القرن ٢٠
إتاحة الهاتف المحمول والنظام العالمي لتحديد المواقع لعامة الناس	ثمانينات القرن ٢٠
تقاسم الإنترنت في المجال العام	١٩٩٣
بداية المدونات والشبكات الاجتماعية	١٩٩٤
بداية الجيل الثالث من الهواتف الذكية	٢٠٠١
إطلاق فيسبوك	٢٠٠٤
إطلاق تويتر	٢٠٠٦
الحوسبة السحابية – إطلاق أول هاتف آيفون	٢٠٠٧
إطلاق أول أيباد ونمو سريع في استخدام اللوحات الإلكترونية	٢٠١٠
تنزيل ١٩٧ بليون تطبيق نقال في جميع أنحاء العالم، ويُقدر أن عددها سينمو ليصل إلى ٣٥٢,٩ بليون تطبيق في عام ٢٠٢١. ويُنشأ حوالي ٧٠,٠٠٠ مدونة يومياً، أي مدونة في كل ثانية تقريباً.	٢٠١٧

يستند هذا الموجز الذي يعرض التواريخ الرئيسية إلى عدة مصادر منها: The Ency- و Statista و The Library of Congress و clopaedia Britannica.

## الشكل ٣- النفاذ إلى الإنترنت والحصول على خدمات الهاتف المحمول في العالم



المصدر: مقتبس بتصرف من بيانات مستمدة من مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر: [www.data.worldbank.org](http://www.data.worldbank.org)). وقد نشرت مؤسسة بروكينغز صيغة مماثلة من هذا الشكل في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر: [www.brookings.edu/research/interactives/2014/snapshot-6-rorschach-tests-inter-national-order](http://www.brookings.edu/research/interactives/2014/snapshot-6-rorschach-tests-inter-national-order)).

ملحوظة: بحلول عام ٢٠١٦، تجاوز معدل النفاذ إلى اشتراكات الهاتف المحمول ١٠٠ في المائة، مما يعني أن عدد الاشتراكات حالياً في العالم يتجاوز عدد السكان (Ericsson, 2016).

وعلى الصعيد العالمي، يبدو أن عدد اشتراكات الهواتف الذكية<sup>٥٣٠</sup> تجاوز الآن اشتراكات الهواتف المحمولة الأساسية، ويات يشكل ٥٥ في المائة من جميع اشتراكات الهاتف المحمول<sup>٥٣١</sup>. ومع زيادة الهواتف الذكية والتوصيل العريض النطاق، يتزايد النفاذ إلى وسائط التواصل الاجتماعي - إلى درجة أن الهواتف الذكية تشكل الآن في كثير من الأحيان المنصة التي يجرب من خلالها الأشخاص الإنترنت لأول مرة. ومع ذلك، من المهم ألا يبالغ المرء في تقدير تأثير تكنولوجيات الاتصالات الأحدث عهداً. فعلى الرغم من أن الإنترنت تعتبر وسيلة اتصال عالمية، لا يزال النفاذ إليها محدوداً في أماكن كثيرة. ومن الصعب قياس مستوى تأثير الإنترنت بدقة<sup>٥٣٢</sup>. فهناك تفاوت كبير بين البلدان وبين المناطق، لكننا نرى أيضاً أن أقل البلدان نمواً قطعت هي الأخرى أشواطاً كبيراً في التوصيل في السنوات الأخيرة. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تفيد التقديرات بأن اشتراكات الهاتف المحمول انتقلت من ١,٢ مليون شخص (٤,٨ في المائة) في عام ٢٠٠٥ إلى زهاء ٢٠ مليون شخص (٦١,٦ في المائة) في عام<sup>٥٣٣</sup> ٢٠١٥.

وتعيش بعض المجتمعات وبعض الأشخاص حالة شاذة تتسم بالتوصيل الافتراضي دون إمكانية التنقل المادي. وقد عرضت براونكي عبد الله، وهي مدونة وناشطة في مخيم داداب للاجئين، وجهة نظرها بشأن حدود العولمة (انظر النص الإطاري أدناه). ففي الوقت الذي تنعم فيه براونكي عبد الله بإمكانية التوصيل الافتراضي، تظل معزولة من الناحية المادية.

٥٣٠ الهواتف الذكية التي تستخدم تكنولوجيا الجيل الثالث وما بعده هي هواتف محمولة تتضمن حاسوباً ونظام تشغيل ويمكنها النفاذ إلى الإنترنت وتشغيل التطبيقات. أما الهواتف المحمولة الأساسية، التي تستخدم تكنولوجيا الجيل الثاني، فلم يكن بإمكانها النفاذ إلى الإنترنت.

٥٣١ Ericsson, 2016.

٥٣٢ Rabogoshvili, 2012.

٥٣٣ ITU/World Bank, 2017.



## العالم ليس معولماً بالقدر الذي تتصورونه

أود أن أقول لكم، أنا التي وُلدت وترعرعت في أقدم وأكبر مخيم للاجئين في العالم، إن العالم ليس معولماً بالقدر الذي تتصورونه.

إن مخيم داداب، الذي افتُتح في عام ١٩٩٢ وكان الهدف منه في البداية توفير ملاذ مؤقت لـ ٩٠,٠٠٠ شخص، هو أكبر وأقدم مخيم للاجئين في العالم. وهو اليوم منزل لقراية نصف مليون شخص. وقد وُلدت في المخيم، على غرار العديد من الناس الموجودين فيه، ولا أعرف مكاناً غيره. ولم يسبق أن غادرت كينيا، البلد الذي وُلدت وترعرعت وتعلمت فيه، لكنني لا أملك فيه حق المواطنة.

وبفضل محطات الإذاعة والنفاذ المتقطع إلى الإنترنت، لا يزال بإمكاننا الاتصال بالعالم الذي لا يمكننا العيش فيه. وهكذا نبقى على اطلاع بالتطورات العالمية، وبفضل وسائط التواصل الاجتماعي أستطيع الآن أن ألتقي (على الأقل افتراضياً) بأشخاص من بلدان أخرى عبر ربط شبكي يسير على مزاجه بهاتفني المحمول.

وهذه مجرد عينات من فوائد العولمة التي يعتبرها كثيرون أمراً بديهياً، لكنها غيرت الحياة رأساً على عقب. فمنذ عدة سنوات وأنا أفنذ حملة ضد العنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مخيمي. وقد مكنتني فرص النفاذ المحدودة إلى الإنترنت من تقاسم هذه الرسالة مع جمهور دولي أوسع من خلال مدونتي.

المصدر: مقتبس بإيجاز من مقالة لبراونكي عبد الله نشرها المنتدى الاقتصادي العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٦ (Abdullahi, 2016).

## التوصيل عبر الوطني والجهات الفاعلة في مجال الهجرة

على الرغم من أن الابتكارات في مجالي النقل وتكنولوجيا الاتصالات قد زادت الترابط ويسرت التنقل، فإنها لم تسفر دائماً عن مزيد من الهجرة، وإن كانت قادرة على تغيير العمليات الكامنة وراءها. ويستكشف هذا القسم كيفية تأثير الترابط المتزايد على عمليات الهجرة ومختلف الجهات الفاعلة في مجال الهجرة.

وتبين التقديرات الحالية للمهاجرين الدوليين على مر الزمن أن الهجرة تتزايد، وإن كانت نسبتها لا تزال ضئيلة، إذ ارتفعت من ٢,٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، في سياق زيادة كبيرة في عدد سكان العالم. ووفقاً لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كان ٢٤٤ مليون شخص في عام ٢٠١٥ يعيشون في بلد غير بلد مولدهم - أي أن عددهم زاد بنحو ١٠٠ مليون شخص عما كانوا عليه في عام ١٩٩٠ (١٥٣ مليوناً)، وأكثر بثلاثة أمثال العدد المقدر في عام ١٩٧٠ (٨٤ مليون شخص). غير أن أنماط الهجرة لم تكن موحدة، إذ يقيم حالياً ثلثا جميع المهاجرين الدوليين في البلدان المرتفعة الدخل<sup>٥٣٤</sup>.

ويتبين من دراسة بعض الأعمال الرئيسية المتعلقة بالهجرة (مثل The Age of Migration<sup>٥٣٥</sup>؛ و Global Migration Governance<sup>٥٣٦</sup>؛ و Global Migration: Old Assumptions, New Dynamics<sup>٥٣٧</sup>؛ و The Routledge Interna<sup>٥٣٨</sup>).

٥٣٤ . UN DESA, 2015

٥٣٥ . Castles, de Haas and Miller, 2014

٥٣٦ . Betts, 2011

٥٣٧ . Acosta Arcarazo and Wiesbrock, 2015

ational Handbook of Migration Studies<sup>٥٣٨</sup> أنها تعترف جميعاً بزيادة التوصيل عبر الوطني، لكنها قلما تناقش الدور الذي يؤديه أسرع الجوانب تغيراً في ذلك التوصيل: ألا وهو الاتصالات. ولذلك نبحت في هذا القسم كيفية إسهام التوصيل عبر الحدود في تشكيل عمليات الهجرة. وفي هذا الصدد، نركز على ثلاث مجموعات رئيسية من الجهات الفاعلة في مجال الهجرة - المهاجرون والجهات الفاعلة من غير الدول ثم الدول - مع الإشارة بوجه خاص إلى الجغرافيا (المنشأ ورحلة العبور والمقصد). وتقدم مناقشتنا أمثلة على كيفية تأثير التوصيل عبر الحدود في مختلف هذه الجهات الفاعلة في مجال الهجرة.

### التوصيل عبر الحدود والمهاجرون

يشهد المهاجرون وجماعات المهاجرين، في بلدان المنشأ، تزايد التوصيل بأشكال متعددة، بما في ذلك الاتصال الاجتماعي، وتدفق التحويلات، وعودة المهاجرين إلى بلد المنشأ، كما هو الحال في العطل والأحداث الهامة. ويمكن أن تكون لذلك آثار كثيرة ومتنوعة، تبعاً لظروف بلد المنشأ (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، فضلاً عن أوضاع المهاجرين أنفسهم. وقد بينت البحوث الحديثة المركزة مثلاً على المحددات والآثار الاقتصادية للهجرة<sup>٥٣٩</sup> أثراً إيجابياً للنطاق العريض على تدفقات الهجرة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩ بتحسين تدفق المعلومات عن البلد المضيف، مما يؤثر في قرارات الهجرة من بلد المنشأ<sup>٥٤٠</sup>. ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذا الوضع في سياق (هيكلي) أوسع، لأن تزايد المعلومات الناجم عن تزايد التوصيل قد لا يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرار الهجرة، ومن ثم ارتفاع مستويات الهجرة.

وهناك مجموعة كبيرة من البحوث والتحليلات المتعلقة بمحددات الهجرة، أظهرت أن هناك عوامل متعددة تكمن وراء أنماط الهجرة وعملياتها، بما فيها العوامل المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والروابط الاجتماعية والثقافية والديموغرافيا والتغير الديموغرافي والسلامة والحماية، فضلاً عن الجغرافيا والقرب<sup>٥٤١</sup>. ويبين مجال بحثي يتناول الصلات بين "نضج" الهجرة والتنمية البشرية، على سبيل المثال، أن الدخل المرتفع الذي يهيئ الظروف المواتية لزيادة الهجرة الخارجة، يمكن أن يصبح إلى حد ما عامل استقرار ويقلل من الهجرة إلى الخارج. وبعبارة أخرى، فعندما يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تزداد الهجرة في البداية ثم تنخفض. وقد أشار بعض المؤلفين إلى هذه الظاهرة، المبينة في الشكل ٤<sup>٥٤٢</sup>، باعتبارها "تحول مسار التنقل" أو "محدّب الهجرة"<sup>٥٤٣</sup>. وينبغي النظر إلى عمليات الهجرة والتنمية المعقدة في سياق ديناميات العولمة الأوسع نطاقاً، على نحو ما أبرزه هيلد وآخرون (Held et al., ١٩٩٩).<sup>٥٤٤</sup> ، بما في ذلك تسارع التحويلات بفضل الزيادة الكبيرة في التوصيل.

٥٣٨ Gold and Nawyn, 2013.

٥٣٩ Unver, 2015. استندت الدراسة إلى تدفقات الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "وأهم البلدان المضيفة في هذا الصدد إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا والجمهورية التشيكية والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا. ويستند اختيار بلدان المنشأ لأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة إلى حجم التدفقات، إذ بُحث التدفقات التي لا يقل عدد الأشخاص المشمولين بها ١٠٠ شخص" (Unver, 2015).

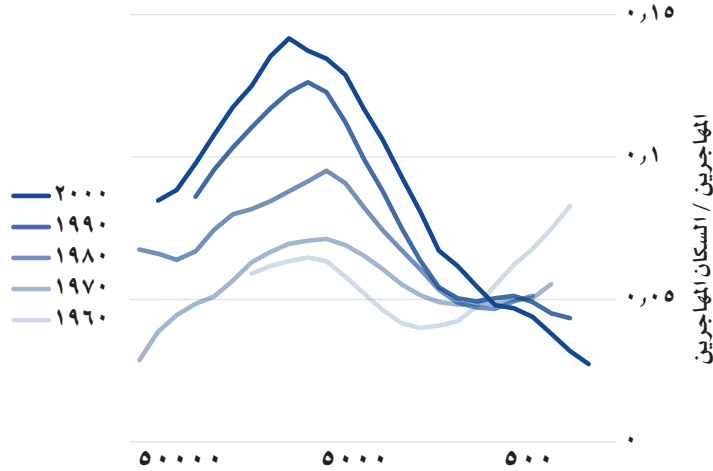
٥٤٠ انظر، على سبيل المثال، المؤلفات بشأن تراكم الأسباب (Massey, 1990)، والاقتصاد الكلاسيكي الجديد (Todaro, 1989)، ونظرية المنظومات العالمية (Portes and Walton, 1981)، ونظرية رأس المال الاجتماعي (Massey, 1987)، والاقتصاد الحديث لهجرة اليد العاملة (Stark and Bloom, 1985)، ونظرية الشبكات الاجتماعية (Boyd, 1989).

٥٤١ Clemens, 2014.

٥٤٢ Zelinsky, 1971؛ و Clemens, 2014.

٥٤٣ Held et al., 1999.

## الشكل ٤- تحول مسار التنقل



نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
(تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٥)، السلم اللوغاريتمي

المصدر: مقتبس بتصرف من Clemens, 2014:7-8.

ملحوظة: خلص Clemens إلى أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية (ارتفاع الدخل) مرتبط عموماً بانخفاض حجم الهجرة الخارجة. يرجى الرجوع إلى (٢٠١٤) للاطلاع على مناقشة إضافية لتحليل البيانات.

ويمكن أن تؤثر الاتصالات المتزايدة بين المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم - تبعاً لتفاعلات الهجرة والتنمية داخل بلد المنشأ - في هجرة أفراد الأسرة الذين بقوا في البلد (لكنها قد لا تزيد من حجم هذه الهجرة بالضرورة). ويمكن أن يؤدي تزايد الاتصالات الاجتماعية والمالية إلى استقرار العديد من الأسر والمجتمعات التي قد تتعرض، لولا ذلك، للضغط من أجل الهجرة أيضاً. ففي سريلانكا، على سبيل المثال، زادت تدفقات التحويلات زيادة مطردة خلال السنوات الثلاثين الماضية، إذ ارتفعت من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (٦٠ مليون دولار) في عام ١٩٧٩ إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ (٧ مليارات دولار).<sup>٤٤</sup> وتؤدي التحويلات دوراً هاماً وتشكل عاملاً من عوامل الاستقرار فتساعد الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية وتزيد قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الضارة (كما هو الحال مثلاً في أعقاب التسونامي الذي اجتاح آسيا في عام ٢٠٠٤)، لكنها تمكنها أيضاً من شراء الأراضي فتفكها من أغلال المديونية، وتشجع تنمية المشاريع الصغيرة، وتزيد الاستثمار في التعليم والصحة.<sup>٤٥</sup>

وعلى غرار تدفق المعلومات، يمكن أن يؤدي تحسين التوصيل وتوسيع نطاق نقل رؤوس الأموال إلى دعم السكان أو مساعدتهم على الاستقرار. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الناس في بلدان المنشأ تعرضوا لأشكال من الاستغلال في سياق التحويلات المالية، بسبب عزلتهم الجغرافية عن النظم المصرفية الرسمية والموثوقة. غير أن تكنولوجيا الخدمات النقدية بالأجهزة المحمولة أزال الحواجز الجغرافية التي تحول دون تحسين خدمات تحويل الأموال وخفضت تكاليفها.<sup>٤٦</sup>

٤٤ World Bank, 2017

٤٥ Sri Lanka Ministry of Foreign Employment Promotion and Welfare. 2013

٤٦ Shrier, Canale and Pentland. 2016

وقد أصبحت الخدمات النقدية بالأجهزة المحمولة ظاهرة ذات شأن في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى "تقارب تكنولوجيا الاتصالات المحمولة المتطورة، والقدرة على استخدامها من أجل خدمات البيانات في التحويلات المالية بالأجهزة المحمولة"<sup>٤٧</sup>. وتناول باحثو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهم Pentland و Canale و Shrier، في استعراضهم الأخير لاتجاهات الخدمات النقدية بالأجهزة المحمولة وتكنولوجياها، مجموعة البيانات وخلصوا إلى ما يلي:

كان ١,٧ مليار شخص يملك هاتفاً محمولاً، من أصل ٢,٥ مليار شخص لم يكن لديهم حساب مالي في عام ٢٠١٢. واعتباراً من عام ٢٠١٢، تجاوز عدد الحسابات النقدية بالهاتف المحمول الحسابات المصرفية التقليدية في أوغندا وتنزانيا وكينيا ومدغشقر<sup>٤٨</sup>.

وتبيّن أيضاً أن تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية عامل هام يُمكن المهاجرين من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي عند وجودهم في بلدان العبور<sup>٤٩</sup>. فنزوح عدد كبير من الناس من تركيا إلى أوروبا في عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، أبرز جلياً تطبيق تكنولوجيا الهواتف الذكية في هجرة اللاجئين والمهاجرين الآخرين وعمليات المهريين<sup>٥٠</sup> (انظر النص الإطاري بشأن "التطبيقات المعنية بالهجرة"). ويتيح التوصيل الآني إمكانية الحصول على المعلومات والتحقق منها، ولا سيما عندما يُرجح أن يمر المهاجرون برحلات غير آمنة أو أن يعتمدوا على المهريين<sup>٥١</sup>.

### التطبيقات المعنية بالهجرة: الدروس المستخلصة من تدفقات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط في

عام ٢٠١٥

لقد تغير العالم تغيراً جذرياً خلال السنوات السبعين تقريباً منذ أكبر أزمة اللاجئين في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، عندما وُضعت اتفاقية اللاجئين وشرعت الدول (بمبادرة منها أو في إطار الأمم المتحدة) في تنظيم نزوح اللاجئين إلى خارج أوروبا. ونسقت الأمم المتحدة عمليات إعادة اللاجئين أو عودتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى. ومقارنة بيومنا هذا، كانت حركات النزوح بطيئة وشديدة التنظيم وانتقائية للغاية. وكانت المعلومات الخاصة باللاجئين حكرًا على الدول إلى حد بعيد، وفرص الهجرة إلى مناطق أخرى مقتصرة على القنوات الرسمية. أما الوضع الآن فهو مختلف جداً.

وقد لا يُستبعد أن يعيش الناس ٧٠ سنة أخرى من النزاع والاضطهاد بمستويات محبطة ومأساوية، لكن السياق قد تغير. فقد انطلقت "التطبيقات المعنية بالهجرة"<sup>٥٢</sup>، فأصبحت عمليات الهجرة مختلفة تماماً من نواحي محددة لكنها هامة. أولاً، أضحت تكنولوجيا الهاتف المحمول هي القاعدة، إذ تربط المهاجرين بأسرهم وأصدقائهم وبالمنظمات الإنسانية والمهريين، لكنها تربط أيضاً المهريين بالوكلاء والموظفين الفاسدين وشبكاتهم من المهريين الزملاء في مواقع متفرقة<sup>(٥٣)</sup>. وها هي ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية تتيح إمكانية ظهور مسالك هجرة غير منظمة تتسم بالسرعة ويسر التكلفة لعدد متزايد من الناس. وثمة تطبيقات عديدة متاحة للأشخاص المسافرين إلى أوروبا وغيرها. فقد وضع زوج هنغاري تطبيق InfoAid، على سبيل المثال، لإسداء المشورة في الوقت الحقيقي بشأن كيفية عبور الحدود. وتساعد تطبيقات أخرى اللاجئين على الاندماج، مثل Arriving in Berlin و Refugermany. ويدعم التوصيل

<sup>٤٧</sup> Tobbin and Kuwornu, 2011.

<sup>٤٨</sup> Shrier, Canale and Pentland, 2016.

<sup>٤٩</sup> Kuschminder and Koser, 2017; McAuliffe, 2013.

<sup>٥٠</sup> McAuliffe and Koser, 2015؛ و Zijlstra and van Liempt, 2017.

<sup>٥١</sup> Triandafyllidou and Maroukis, 2012.

حركات نزوح كثير من الناس إلى مناطق آمن، لكن المسالك غالباً ما تكون خطيرة للغاية، بل ومميتة أحياناً.

ثانياً، لأول مرة منذ عقود، أضحى كثير من اللاجئين والمهاجرين الآخرين في بلدان العبور والبلدان المضيفة، مثل تركيا، لا يجلسون في مكانهم في انتظار إعادة التوطين أو العودة؛ بل يمسون بزمام الأمور، ولا سيما لأنهم قادرين على ذلك. ويمكن تقاسم المعلومات والمشورة والأموال بسرعة، وتجاوز القيود الجغرافية بسهولة أكبر. فقد ساهمت قوة التوصيل في النمو الكبير والمفاجئ لحركات النزوح عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط إلى اليونان في عام ٢٠١٥.

وساعدت الاتصالات السلكية واللاسلكية على تشكيل حجم التدفقات الأوروبية وتركيباتها وسرعتها وجغرافيتها. وتمكن تغطية حركات النزوح والعمليات في الوقت الحقيقي المهاجرين - اللاجئين منهم وطالبي اللجوء وغيرهم - من الحصول على معلومات مفيدة عن مكان السفر وتوقيته وسبله. فتفضل ألمانيا على غيرها من الدول الأوروبية ليس بمحض الصدفة. وهذا ما أدركه المهاجرون أنفسهم بفضل تزايد تقاسم المعلومات. وفي سياق قلة فرص الحصول على التاشيرات، يُحتمل أن تصبح مسالك اللجوء غير المنظمة قمعاً يمر منه اللاجئون وغير اللاجئين على حد السواء (ب).

(i) Khalaf, 2016.

(ب) McAuliffe and Koser, 2015.

المصدر: مقتبس بإيجاز من مقال صدر لأول مرة في منبر السياسات التابع للجامعة الوطنية الأسترالية (ANU's Policy Forum) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (McAuliffe, 2016).

وفي بلدان المقصد، يُمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة عدداً متزايداً من المهاجرين من الحفاظ على علاقات بدويهم في أماكن نائية لا تختلف عن علاقات القرب، والاتصال بهم يومياً<sup>٥٥٢</sup>. وتمكن المكالمات الهاتفية والمحادثات بالصوت والصورة ووسائط التواصل الاجتماعي ورسائل البريد الإلكتروني، بفضل تقليصها الزمن والمسافات، المهاجرين من البقاء على اتصال بأسرهم وأقاربهم، ومعرفة ما يحدث لهم أينما حلوا وارتحلوا، عبر الحدود الوطنية. فعلى سبيل المثال، استكشفت رسالة حديثة كيف يختار الشباب الكوريون من الأسر الموجودة في كندا والموزع أفرادها على أكثر من بلد منصات مختلفة للهاتف المحمول في سياقات مختلفة ويستخدمونها<sup>٥٥٣</sup>. وخلصت الدراسة إلى أنهم يستخدمون منصات عالمية (وخاصة فيسبوك) لتوسيع شبكات نظرائهم في كندا، ويلجؤون في الوقت ذاته إلى منصة Kakao Tal الموجودة في كوريا للحفاظ على روابطهم بجمهورية كوريا و/أو بالجماعات الإثنية في كندا. ويكتسي التوصيل عبر الوسائط الاجتماعية أيضاً أهمية للنازحين، بمن فيهم اللاجئون. وتنفذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) حالياً مشروعاً لتحسين رفاه اللاجئين من خلال تعزيز التوصيل بالإنترنت وبالهاتف المحمول (انظر النص الإطاري أدناه).

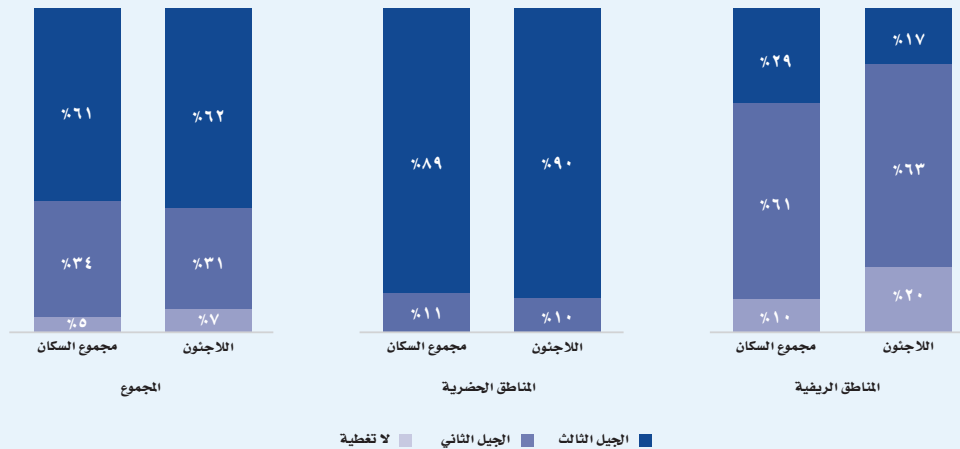
٥٥٢ Diminescu, 2008.

٥٥٣ Yoon, 2016.

## توصيل اللاجئين

أجرت مفوضية اللاجئين تقييماً عالمياً لنفاذ اللاجئين إلى الإنترنت والهواتف المحمولة واستخدامها، حيثما كان ذلك متاحاً، للمساعدة في توجيه عملية وضع استراتيجية عالمية جديدة للمفوضية من أجل توصيل اللاجئين.

وانبثقت من هذا البحث نتائج أهمها أن ٧ في المائة من جماعات اللاجئين تفتقر إلى الهياكل الأساسية الرقمية اللازمة للنفاذ إلى الإنترنت والاتصالات بالهاتف المحمول، لكن معظم اللاجئين في المناطق الحضرية يعيشون في مكان تشمله تغطية بالهاتف المحمول من الجيلين الثاني أو الثالث. غير أن الوضع أسوأ بكثير بالنسبة للاجئين في المناطق الريفية إذ يعيش ٢٠ في المائة في مناطق تفتقر إلى التوصيل.



المصدر: مقتبس بإيجاز من UNHCR, 2017. أُطلع عليه في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وإذا كان التوصيل يفيد المهاجرين بتمكينهم من البقاء على اتصال بأسرهم وأقاربهم، فقد تبين أيضاً أن زيادة حجمه عبر الحدود - بالهاتف المحمول على وجه الخصوص - يزيد الضغط على المهاجرين في بلدان المقصد ومطالبتهم بإرسال الأموال إلى الوطن<sup>٥٥٤</sup>. وتؤيد هذه النتائج أدلة قديمة مفادها أن المهاجرين يمكن أن يتعرضوا للضغط من أجل إرسال التحويلات المالية<sup>٥٥٥</sup>. وخلص Hunter في دراسته إلى أن الضغط من أجل إرسال التحويلات يشهد من جراء استخدام الهاتف المحمول<sup>٥٥٦</sup>.

## التوصيل عبر الحدود والجهات الفاعلة من غير الدول

على غرار التغييرات الكبيرة في الحياة اليومية للمهاجرين ومجتمعاتهم نتيجة تطور التكنولوجيا وزيادة الترابط، تأثرت الجهات الفاعلة من غير الدول المعنية بدعم الهجرة والنقل أو تيسيرهما أو الإبلاغ عنهما تأثراً شديداً بمختلف الأشكال من جراء ذلك التطور. ويُقصد بالجهات الفاعلة من غير الدول عموماً المجموعات أو المنظمات أو الأفراد ممن لا يشكلون جزءاً من هياكل الدولة لكنهم يؤثرون في العمليات والنظم الوطنية والدولية. ومن الأمثلة على الجهات الفاعلة من غير الدول: وكلاء الهجرة ومهربي المهاجرين ومهربي البشر؛ وأرباب العمل، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية؛

٥٥٤. Hunter, 2015.

٥٥٥. Carling, 2008 و Vargass-Silva, 2016.

٥٥٦. Hunter, 2015.

والمنظمات الدولية<sup>٥٥٧</sup>. وما انفكت الجهات الفاعلة من غير الدول تنفذ عمليات عبر الحدود وأصبحت أعمالها وأنشطتها أقل تقيداً بالجغرافيا من ذي قبل. وتتأثر عمليات الهجرة حتماً بتراجع أهمية الجغرافيا. ويقدم هذا القسم أمثلة على جهات فاعلة محددة من غير الدول وعلى كيفية مشاركتها في عمليات الهجرة.

تستخدم شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ولا سيما تكنولوجيا الهواتف الذكية) لتنظيم السفر الدولي والتواصل مع العملاء (وفي بعض الحالات) حمل الأسر في الوطن على دفع الفدية<sup>٥٥٨</sup>. ويستخدم المهربون أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي للاتصال بعملاء جدد والإعلان عن خدماتهم. ويوفر فيسبوك وغيره من منابر التواصل الاجتماعي معلومات عن خدمات التهريب، بما في ذلك التهريب إلى وجهات معينة، الأمر الذي أضحى يغير طريقة سير الهجرة غير النظامية واشتغال المهريين<sup>٥٥٩</sup>. وتمكن زيادة التوصل للأشخاص من التحقق من المهريين، كما تزيد من قدرة المهاجرين على نقل المعلومات لإطلاع غيرهم على المهريين الذين ينبغي تفاديهم<sup>٥٦٠</sup>.

وأصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً قوة مهيمنة في ظهور "صناعة التنقل"، التي تنشأ استجابة للطلبات المتزايدة من الأثرياء نسبياً الذين يريدون الهجرة مؤقتاً أو دائماً إلى بلدان تتسم بقلّة التكلفة وجودة خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى<sup>٥٦١</sup>. واستفادت ممارسات التدوين المبتكرة ومنابر وسائل التواصل الاجتماعي والممارسات التفاعلية الأخرى على الإنترنت من سوق متنامية وأسهمت في توسيع نطاقها - كما هو الحال مثلاً بالنسبة إلى مواطني الولايات المتحدة الذين يسعون إلى الهجرة إلى المكسيك؛ ففي عام ٢٠١٥، كان حوالي مليون مواطن أمريكي مقيمين في المكسيك<sup>٥٦٢</sup>. وتوجد أطراف مماثلة كثيرة تيسر التنقل والهجرة في أماكن مختلفة، بما فيها جنوب شرق آسيا، وجنوب أوروبا وشرقها، وشمال أفريقيا، تقدم عادة مجموعة من خدمات النقل إلى مواقع أخرى، تشمل الهجرة، بل وتتجاوزها إلى جوانب أخرى منها السكن والدراسة/التعليم وخدمات الرعاية الصحية والعمل.

وفيما يتعلق بقطاع الهجرة، انتشر وكلاء ووسطاء الهجرة بموازاة كثرة فرص توظيف اليد العاملة عبر الحدود. وحتى على المستوى الإداري الأساسي، أصبحت إجراءات طلب التأشيرات على الإنترنت، مثلاً، أكثر شيوعاً بمرور الوقت، مما سمح بتقليص خدمات شبابيك التأشيرات في السفارات، وكثرة الوسطاء والوكلاء على الإنترنت الذين يمكنهم تسهيل الهجرة بالوسائل الافتراضية. ويبين الشكل ٥ مختلف الفئات المشاركة في ممارسات التوظيف عبر الحدود، التي يُعترف عموماً بزيادة نطاقها وتعقيدها وسرعتها، مما يثير مجموعة كبيرة من التحديات للهيئات التنظيمية<sup>٥٦٣</sup>.

٥٥٧ لأغراض هذا الفصل، ترد مناقشة المهاجرين (الذين يعتبرون من الناحية التقنية جهات فاعلة من غير الدول) في القسم السابق.

٥٥٨ .McAuliffe and Laczo, 2016.

٥٥٩ .Brunwasser, 2015.

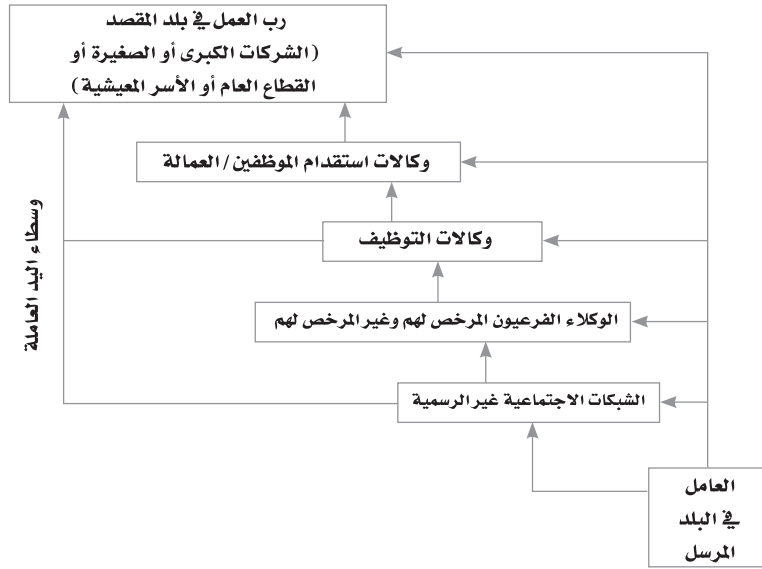
٥٦٠ .Triandafyllidou and Maroukis, 2012.

٥٦١ .Bantman-Masum, 2015.

٥٦٢ UN DESA, 2015 و US Department of State, 2017.

٥٦٣ . Pittman, 2013.

## الشكل ٥- وسطاء هجرة اليد العاملة عبر الحدود



المصدر: Pittman, 2013.

ومن الشائع العثور على ممارسات احتيالية بين وكالات توظيف خاصة تنفقر إلى الوازع الأخلاقي وتعرض وظائف غير موجودة؛ فتحرف الحقائق بشأن شروط العمل والأجور؛ أو تزور العقود، أو تصدر المستندات. ويشكل هذا الأمر ضغطاً متزايداً على واضعي السياسات والحكومات لتدقيق ممارسات التوظيف الخاصة وتنظيمها. لكن تطور التكنولوجيا الرقمية يعزز الشفافية ويدعم ممارسات توظيف أفضل، في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، تستخدم شركة LBS Recruitment Solutions Corporation التي يوجد مقرها في الفلبين، وسائط الإعلام الشبكية وتطبيقات وسائط التواصل الاجتماعي الناشئة للتعامل مباشرة مع أرباب العمل والعمال. وقد أثرت هذه التغييرات تأثيراً إيجابياً، وفي عام ٢٠١٤ أظهرت النتائج أن تزايد حجم سلسلة إمدادات الشركة من الطلبات، وانخفاض تكاليف إعلاناتها، وعدم الإبلاغ عن أي انتهاكات لإجراءات التوظيف أو قضايا بشأن المطالبة بالأموال<sup>٥٦</sup>.

وتستجيب جهات فاعلة أخرى من غير الدول للهجرة بطرق مبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا. فالمنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، تعكف على تطوير تطبيق للهاتف المحمول (MigApp) يهدف إلى تزويد المهاجرين بمعلومات عملية وموثوقة عن عمليات الهجرة والخدمات المتاحة في بلدان المقصد - فيوفر مثلاً معلومات محدثة عن لوائح التأشيرات والسفر، ويتيح منبراً للتداول مع مقدمي الخدمات الرسميين<sup>٥٧</sup>.

وشملت مبادرات أخرى حديثة العهد ظهور مؤسسات خيرية ومنظمات غير حكومية وأفراد آخرين يدعمون المهاجرين الذين يخوضون غمار رحلات بحرية غير آمنة وغير نظامية، بتقديم المساعدة الإنسانية لهم في الطريق. ويُعتبر استخدام تكنولوجيا الطائرات بلا طيار لكشف مراكب المهاجرين المكروبيين في البحر واستهداف الإغاثة الإنسانية مثلاً على تطبيق تكنولوجيا

٥٦٤ IOM, 2014

٥٦٥ IOM, 2017a



حديثاً في المتناول كان من الممكن بالكاد تصورها قبل عقد من الزمن<sup>٦٦</sup>. فمحطة مساعدة المهاجرين في عرض البحر، على سبيل المثال، مؤسسة مسجلة مقرها في مالطة تهدف إلى إنقاذ الأرواح بمساعدة المهاجرين الذين تضيق بهم الأمور على متن قوارب غير آمنة. وفي عام ٢٠١٦، أوفدت المؤسسة بعثة أشركت فيها طائرتين بلا طيار لحراسة مياه البحر الأبيض المتوسط باستخدام نظم بصرية دقيقة ليلاً ونهاراً ترسل صوراً عالية الدقة.

ويستخدم التوصيل في الوقت الحقيقي أيضاً في حالات النزاع والنزوح التي تشهد نزوحاً جماعياً ويصبح التتبع أمراً هاماً لأسباب عدة، بما في ذلك إجراء تقييمات سكانية لتوجيه عملية تقديم الخدمات الإنسانية، كما هو موضح في النص الإطاري أدناه. وترى وكالات شتى معنية بالمساعدة أن تكنولوجيا المقاييس الحيوية فعالة للغاية. فمفوضية اللاجئين، على سبيل المثال، تستخدم هذه المقاييس لتسجيل الأشخاص في مخيمات اللاجئين ورصد توزيع الغذاء والمعونة على اللاجئين لضمان تطابق الكميات المقدمة مع عدد اللاجئين. غير أن هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين تلك الإجراءات والشواغل المتعلقة برصد الأشخاص ومراقبتهم ولجوء السلطات إلى استخدام البيانات ضد المهاجرين. فالتكنولوجيات من قبيل المقاييس الحيوية أو مسح القزحية أو بصمات الأصابع، التي تستخدمها الدول لمراقبة تنقل الأشخاص، أدوات سياسية يمكن أن تنتهك الخصوصية<sup>٦٧</sup>.

### المقاييس الحيوية في البلدان النامية

عندما يتتبع المرء الأخبار المتعلقة ببرامج المقاييس الحيوية الواسعة النطاق، تتجلى أمامه حقيقة على الفور. فمن المفاجئ أن نسبة كبيرة من هذه المبادرات تحدث في الدول النامية. ويندهش المرء للوهلة الأولى، على الأقل، إلى أن يُعْمَن النظر في سياق تنفيذ هذه البرامج. ففي كثير من الحالات، يكون الوضع موافقاً لهذه الحلول إما للضرورة أو لاغتنام الفرصة.

ويقول جاستين هيوز، خبير المشتريات وسلاسل الإمداد في مجموعة PA الاستشارية (PA Consulting Group)، الذي قاد أعمال الشركة مع الأمم المتحدة إن "الغرض الأصلي كان يشمل المساعدة الغذائية وغير الغذائية وعمليات توزيع الأغذية وتستخدم تلك المقاييس أيضاً أداة لتحديد عدد السكان في حالات الهجرة الجماعية وحالات تدفق اللاجئين عبر الحدود. وتتيح إمكانية وضع قاعدة بيانات لا تحدد الأفراد بالضرورة...".

ولا يتعلق الأمر بكون نظم المقاييس الحيوية أكفأ من الأدوات الورقية فحسب، بل إن هناك حالات قلما يجد المرء فيها بديلاً آخر. فوفقاً لهيوز، "عندما يفر الناس من منطقة كوارث أو منطقة نزاع، لا يحملون معهم مستندات، ولا تتاح لهم فرصة إحضار أي شكل آخر من الوثائق معهم".

"وقد يتعمدون أحياناً ترك مستنداتهم، عندما يشعرون أن حمل جواز سفر يبين أنهم ينتمون إلى مجموعة معينة قد يعرضهم لمزيد من الخطر. لذا، فلأسباب شتى، لا تكون لدى الأشخاص في الغالب مستندات ورقية تقليدية أو بطاقات هوية تمكّننا من التعرف عليهم. أما بالمقاييس الحيوية، فإن المرء يحمل بطاقة هويته أينما حل وارتحل في أصابعه أو في قزحيته، وهذه إذن هي ميزتها الرئيسية التي تبرر مستوى الدقة التكنولوجية المحيطة بها".

المصدر: مقتبس بإيجاز من Mansfield-Devine (2015), Biometrics in developing countries, Biometric Technology Today.

### الجهات الفاعلة الحكومية والآثار الأوسع نطاقاً المترتبة في إدارة الهجرة

اعترف بالتقارب المتزايد بين عمليات العولمة والتحول الاجتماعي والهجرة<sup>٥٨</sup>، ومع ذلك من الصعب توفير تقييم شامل لمختلف طرق تأثير زيادة التوصيل عبر الحدود في سياسات الهجرة والعمليات التنظيمية التي تتبعها الدول. ويحتمل أن يكون تأثير زيادة التوصيل على الدول متفاوتاً ومجزئاً ومتنوعاً ومرتبطةً بوضع الهجرة العام في البلد، أي كونه بلد منشأ و/أو عبور و/أو مقصد.

ويعرض هذا القسم أمثلة على كيفية تصرف الدول (رد فعلها) إزاء التغييرات التي طرأت على عمليات الهجرة التي يدعمها التوصيل عبر الحدود. ومع تزايد إمكانية التنقل الدولي، سعت الدول إلى تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات لإدارة هذه الزيادة في الحجم والوتيرة والتنوع، وسعى بعضها إلى الاستفادة القصوى من الهجرة. وتطورت سياسات وممارسات إدارة الهجرة الوافدة والحدود تطوراً سريعاً لمرعاة تصورات المخاطر المرتبطة بتنقل أعداد كبيرة من الناس، مثل المخاطر المرتبطة بتهرب المهاجرين والاتجار بالبشر وتدفقات الهجرة غير النظامية. وعلاوة على ذلك، فلما كان تزايد الترابط يؤثر في مختلف جوانب الهجرة، أضحت الدول تستخدم التكنولوجيا لإدارة الهجرة أو تيسيرها بمزيد من الكفاءة. ولذلك يؤثر التقدم التكنولوجي بأشكال مختلفة في إدارة السكان المهاجرين.

ويمكن أن تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات متينة لتحسين نوعية حياة الناس، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية. وتنطوي ممارسة ناشئة بين الدول والقطاع الخاص على الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط عبر الحدود للتقليل من ضغط الهجرة في المناطق الريفية أو النائية، كما هو موضح في النص الإطاري بشأن مشروع الجزيرة الرقمية في كوكس بازار.

#### الممارسة الناشئة: إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين التوصيل في المناطق الريفية / النائية لتقليل ضغط الهجرة - مشروع Moheshkhali GiGA Digital Island في كوكس بازار

في شباط/فبراير ٢٠١٦، وقعت شركة الاتصالات الكورية، وهي من أكبر مزودي خدمات الاتصالات في جمهورية كوريا، مذكرة تفاهم ثلاثية مع حكومة بنغلاديش والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تنفيذ مشروع رائد لتعزيز الخدمات الحكومية في المناطق الريفية من خلال تحسين التوصيل بالإنترنت. ومما يعكس التركيز المتجدد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأهمية التكنولوجيا في التنمية، تعاون الأطراف على تجريب نموذج لتوفير الخدمات باستخدام الربط الشبكي الفائق السرعة في جزيرة موهيشخالي - وهي جزء ناء يقع في منطقة كوكس بازار التابعة لبنغلاديش، وهي إحدى أفقر المناطق في البلد، تتسم بقلّة وسوء فرص الحصول على الخدمات. وتتماشى هذه المبادرة مع استراتيجية التنمية الوطنية في بنغلاديش (وهي جزء من المبادرة الحكومية المعنونة "رؤية عام ٢٠٢١").

ومن الناحية العملية، سيقدم المشروع خدمات اجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، بالاعتماد على الأدوات الإلكترونية، مثل المحتوى الإلكتروني والتعليم عن بعد، وأدوات الصحة المتنقلة للتشخيص واستشارة المتخصصين على الإنترنت. ونتيجة لذلك، يمكن أن يشعر سكان المناطق الريفية في بنغلاديش بأنهم أقل حاجة إلى السفر عدة ساعات لزيارة الطبيب، ويمكن أن يتلقى الأطفال دروساً مدرسية في المنزل أو في المراكز المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشعر سكان المناطق الريفية في بنغلاديش أيضاً، بفضل تيسير الوصول إلى الأسواق عن طريق منصات التجارة الإلكترونية، بمزيد من الثقة بشأن مصادر دخلهم، وبضغط أقل لدفعهم إلى الهجرة من أجل كسب دخل أفضل.

المصدر: مقتبس بياجاز من IOM, ILO and UNDP, 2016.

وبالنسبة لبلدان المنشأ، تكمن طريقة أخرى لدعم السكان المهاجرين في تنظيم عمليات التوظيف في الخارج. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تقدم الإدارة الفلبينية للعمالة في الخارج، التابعة لوزارة العمل والعمالة، على موقعها الشبكي وفي الوقت الحقيقي قائمة محدثة بفرص العمل في الخارج بالإضافة إلى معلومات عن عناوين الوسطاء، وعدد الوظائف الشاغرة المتاحة. وعلاوة على ذلك، يُلزم المعنيون بالمرور عبر عملية نشر إلزامية، تشمل حلقات دراسية توجيهية قبل المغادرة وإصدار بطاقة هوية العامل الفلبيني في الخارج. وتهدف هذه العملية إلى تزويد العمال المهاجرين الفلبينيين بالمعلومات عن بلد مقصدهم والموارد المتاحة لهم في السفارات أو القنصليات، فضلاً عن معلومات لتدبير أموالهم (معلومات عن التحويلات المالية واستخدام المصارف وبطاقات جهاز الصرف الآلي). وبالمثل، فبغية التصدي لبعض التحديات التي تفرضها ممارسات التوظيف الخاصة واستحداث عملية هجرة أسلس وأكثر شفافية، دشنت حكومة نيبال في عام ٢٠١٤ "قرية ليد العاملة" في كاتماندو - وهي مجمع يضم تحت سقف واحد جميع الخدمات المتصلة بالعمالة في الخارج، بما في ذلك المكاتب القطرية المعنية بالإعلان عن الوظائف والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الرعاية الاجتماعية والوكالات الحكومية (مثل مجلس تشجيع العمالة في الخارج)، ووكالات التوظيف، والمرشدون ومقدمو التدريب على المهارات قبل المغادرة، ومركز صحي، ودار ضيافة<sup>٥٦٦</sup>. وتزود الحكومة المهاجرين بخدمات عبر الإنترنت تتعلق بالصيرفة والتأمين، وتنتظر في تطوير خدمات مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا الهاتف المحمول والتكنولوجيا الرقمية، كي تتلقى الأسر المعيشية التحويلات بسرعة وبتكلفة أقل وبالقرب من مكان إقامتها<sup>٥٦٧</sup>.

وتستفيد الدول أيضاً من زيادة التوصل والتقدم التكنولوجي لإدارة شؤون السكان المهاجرين من خلال تعزيز إدارة الحدود. وتُطبق بلدان المقصد في إدارة الحدود تكنولوجيات تتطور باطراد تعتمد على التوصل في الوقت الحقيقي لدعم نشأة<sup>٥٦٨</sup> الحدود الافتراضية<sup>٥٦٩</sup>. فقد عززت أستراليا، مثلاً، حدودها الافتراضية تدريجياً منذ اعتماد نظام التأشيرات العالمية في عام ١٩٧٥. وبفضل التوصل عبر الحدود في الوقت الحقيقي، أصبحت عمليات التثبت من نزاهة إجراءات التأشيرات وضمان الأمن وغير ذلك من عمليات التحقق من المسافرين جواً إلى أستراليا تحدث قبل مدة طويلة من ركوب الطائرة في بلدان المنشأ. ويتطلب هذا النموذج المتعدد الطبقات والموزع على مناطق جغرافية شتى لمعالجة العمليات قدراً كبيراً من التكنولوجيا ينطوي على نظم متعددة من تكنولوجيات المعلومات متزايدة القدرة للكشف عن هوية الأشخاص ومعرفة عمليات الاحتيال<sup>٥٧٠</sup>.

وأحرز تقدم مماثل في أجزاء أخرى من العالم، حيث أصبحت نظم معالجة عمليات الحدود، مثل الكشف عن الوثائق المزورة باستخدام الأشعة السينية ومسح بصمات الأصابع، ومسح جوازات السفر الإلكترونية، والبوابات الإلكترونية الآلية والتأشيرات البيومترية، أكثر تطوراً، خاصة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١<sup>٥٧١</sup>. ففي عام ٢٠١٣، مثلاً، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة الحدود الذكية، التي تهدف إلى توسيع ومواءمة عملية عبور الحدود الآلي باستخدام البوابات الإلكترونية وتبادل المعلومات عن دخول بلدان المنطقة والخروج منها في الوقت الحقيقي. وستُربط المعلومات بسجلات بصمات الأصابع وقوائم المراقبة التي تتعدها الشرطة، وستُتاح للسلطات المعنية بمراقبة الحدود والهجرة. ودعمت التكنولوجيا أيضاً التعاون مع شركات الطيران، وذلك مثلاً من خلال إبرام اتفاقات إعادة الأشخاص الذين يُرفض دخولهم في الحدود لدى وصولهم، وتنطوي هذه الاتفاقات على عنصر رئيسي يتمثل في فرض عقوبات مالية على شركات الطيران التي تُقل خطأً ركاباً من دون إجراء عمليات التفتيش

٥٦٩ .Nepal Ministry of Labour and Employment, 2014

٥٧٠ .Nepal Ministry of Labour and Employment, 2015

٥٧١ .ANAO, 2006

٥٧٢ المرجع نفسه.

٥٧٣ .Jeandesboz, 2008

المتفق عليها<sup>٥٧٤</sup>. وأدى توسيع نطاق الحدود ليتجاوز الحدود المادية من خلال اللجوء المتزايد إلى استخدام التكنولوجيا لتيسير عمليات التحقق في الوقت الحقيقي، إلى تعبير بعض المعلقين عن قلقهم إزاء "نقل" السيادة بتطبيق القواعد خارج نطاق الحدود الإقليمية<sup>٥٧٥</sup>، وإزاء ما يترتب على تقاسم البيانات الشخصية العشوائي من آثار على حقوق الإنسان<sup>٥٧٦</sup>.

ولاحق تطورات هامة في إدارة ودعم السكان المهاجرين لتعزيز عمليات التكامل. وما فتئت بعض السلطات الحكومية تستخدم تكنولوجيا الاتصالات للنهوض بإدماج المهاجرين في مجتمعاتها. ففي هولندا والسويد، على سبيل المثال، تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تنطوي على وسائل التعلم المرئية والصوتية. وتمكّن المهاجرون من تطوير مهاراتهم اللغوية بوتيرة أسرع، بفضل استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفصول الدراسية لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل شخص، وخارج الفصول الدراسية لإتاحة فرص التعلم المستقل<sup>٥٧٧</sup>. وأطلقت ألمانيا مؤخراً تطبيقاً على الهواتف الذكية يُسمى Ankommen الوصول لمساعدة المهاجرين وطالبي اللجوء على الاندماج بمنحهم دورة دراسية أساسية لتعلم اللغة الألمانية، ومعلومات عن إجراءات طلب اللجوء وعن كيفية العثور على العمل أو التدريب، بالإضافة إلى معلومات عن القيم والتقاليد الاجتماعية الألمانية. واشترك في وضع هذا التطبيق - المتاح بعدة لغات - المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين والوكالة الاتحادية للعمالة ومعهد غوته وهيئة Bayerischer Rundfunk (هيئة عامة للبريد الإذاعي والتلفزيوني).

وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات المحلية، بفضل التقدم التكنولوجي للعصر الرقمي، أن تستفيد من مجموعة جديدة من الأدوات للتوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات السكان الذين تقدم الخدمات إليهم، وللتعامل معهم. وستحسن البوابات الشبكية أو تطبيقات الهاتف المحمول بلغات مختلفة الحصول على الخدمات العامة<sup>٥٧٨</sup>. فقد استحدثت مدينة نيويورك، مثلاً، خدمة ذاتية تفاعلية على الإنترنت تسمى NYC311 ومتاحة بـ ٥٠ لغة. وتمكّن هذه البوابة الشبكية جميع المقيمين من تقديم طلبات الخدمات، وتقديم الشكاوى الرسمية، والحصول على المعلومات العامة بسرية ومن دون الكشف عن هويتهم.

ويتيح تزايد التوصيل عبر الحدود للدول أيضاً أدوات لتوفير الخدمات القنصلية والمساعدة للمهاجرين. فقد وضع مكتب المنظمة الدولية للهجرة، لصالح وزارة الشؤون الخارجية في هذا البلد، على سبيل المثال، تطبيقاً على الهاتف المحمول لتقديم تلك الخدمات. ومن بين سمات هذا التطبيق المختلفة أنه يمكّن المهاجرين من الاتصال المباشر بموظفي قنصليات غواتيمالا، ويتيح في الوقت ذاته إمكانية تسجيل البيانات والإبلاغ عنها في الوقت الحقيقي. وسيتمكن المهاجرون من استخدام هذه الأداة للاتصال بالسلطات الوطنية عند وقوع المخاطر الطبيعية، مثل الزلازل أو الأعاصير. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى التطبيق إلى إبراز جاليات الشتات بإنشاء آلية رقمية لنشر المحتوى وتشجيع أنشطة خاصة<sup>٥٧٩</sup>.

Taylor, 2008. ٥٧٤

.Godenau and Lopez-Sala, 2016 و Gammeltoft-Hansen, 2008: ٥٧٥

.Valkenburg and van der Ploeg, 2015 ٥٧٦

.Driessen et al., 2011 ٥٧٧

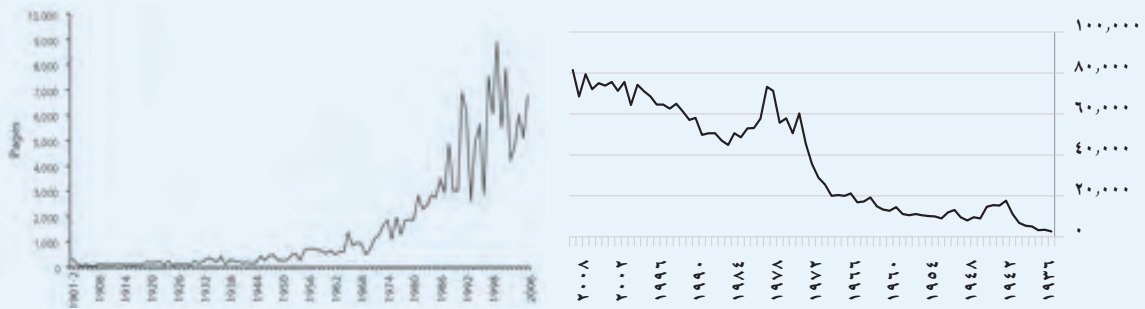
.Mattoo et al., 2015 ٥٧٨

.IOM, 2017b ٥٧٩

ولم يقدم هذا الفصل عرضاً شاملاً لآثار إجراءات الدول واستجاباتها المتعددة للهجرة والتنقل، المنبثقة من زيادة واستخدام التوصليل عبر الحدود، لكنه أبرز تنوع تلك الآثار والنهج، فضلاً عن الطرق الكثيرة لاستخدام التكنولوجيا في عمليات الهجرة. وفي سياق البحث التجريبي الذي يظهر كيف أن عولمة الهجرة قد انخرقت نحو بلدان المقصد الرئيسية<sup>١١١</sup>، تزداد أهمية المفارقة الناشئة بين تحكم الدولة في الهجرة والتوقعات الشعبية. وبمرور الوقت، حدثت زيادة كبيرة في العمليات التنظيمية التي تنفذها الدولة في مجموعة متنوعة من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة التوقعات بشأن تحكم الدولة. وترد في النص الإطاري أدناه نظرة تاريخية عن مفارقة التنظيم-التوقع الناشئة.

### مفارقة التنظيم-التوقع

مع تزايد قدرات الدول القومية الحديثة - اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً - تزايدت أيضاً قدرتها على تنظيم المجتمعات. وزادت الحوكمة وأصبحت في الوقت ذاته أكثر تطوراً وأشد تعقيداً. فالمجالات التي ظلت لمدة طويلة خاضعة لتنظيم الدول القومية (وقبلها للممالك والإمبراطوريات والقبائل، وما إلى ذلك)، مثل فرض الضرائب على المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى تنظيم جوانب الأعمال والحماية الاجتماعية، توسعت لتشمل مجالات لم تكن تخضع للتنظيم في وقت سابق، مثل الاتصالات، والإعلام والبنك، وحماية/ حفظ البيئة، والصحة العامة، وغير ذلك. وفي إطار هذا التوسع في التنظيم والحوكمة المتطورة بشكل متزايد، أصبحت الهجرة الدولية - الهجرة الوافدة (في بعض البلدان) الهجرة الخارجة - منظمة على نحو متزايد، على أن هذا التنظيم يشمل صياغة أطر جديدة قانونية وسياساتية، فضلاً عن تزايد تعقيد تلك الأطر. ففي أستراليا، على سبيل المثال، كان عدد صفحات قانون الهجرة الأصلي لعام ١٩٥٨ يبلغ ٣٥ صفحة ويمنح صانعي القرارات هامشاً كبيراً من السلطة التقديرية. وبحلول عام ٢٠٠٥، توسع قانون الهجرة لعام ١٩٥٨ ليشمل ٧٤٤ صفحة زيادة على اللوائح الإضافية التي تتألف من تسعة مجلدات يبلغ مجموعها ١٩٩٣ صفحة إضافية<sup>(ج)</sup>، ويتضمن بالتأكيد تفاصيل أكبر بكثير عن القواعد المطبقة على إدارة الهجرة.



ومع ذلك، من المهم الاعتراف بأن نمو التنظيم - عدد المسائل الخاضعة للتنظيم والتعقد المتزايد الذي تتسم به اللوائح التنظيمية - لا يتعلق بالهجرة وحدها. فكما هو مبين أدناه، ازداد عدد صفحات التشريعات الأساسية في أستراليا زيادة ملحوظة في العقود الأخيرة، وعلى الأخص منذ السبعينات من القرن الماضي. ويتجسد ذلك، مثلاً، في زيادة اللوائح التنظيمية في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة (انظر أدناه).

ومن النتائج الهامة لزيادة التنظيم - سواء من حيث تعقيده أو تغطيته الشاملة - تأثيره على التصورات المتعلقة بمدى تحكم الدولة. فكلما نظمت الدول جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، عززت التصور أن بالإمكان تنظيم الظواهر والتحكم فيها، بما فيها الظواهر التي تحدث عبر الحدود الوطنية وخارج نطاق السيطرة المباشرة للهيئات التنظيمية الوطنية أو دون الوطنية. وتطرح مفارقة "التنظيم-التوقع" هذه تحديات كبيرة أمام الدول، ليس أقلها تفسير أثر العولمة، للمواطنين والمجتمعات، على مجموعة من جوانب الحياة اليومية، بما فيها الهجرة. ومع ذلك، ما زال الخطاب الشعبوي في العديد من البلدان يردد أن بالإمكان "التحكم" في الهجرة، في حين أن الواقع الناشئ عن زيادة الترابط يعني أن ما يسري أكثر في هذا السياق هو "إدارة" الهجرة.

وفي ضوء هذه الخلفية الأوسع نطاقاً التي تتسم بتطور عملية تنظيم الهجرة، أوضحت التطورات الأخيرة في التوصيل عبر الحدود أهم ويمكن أن تكون لها آثار بالغة، بما فيها تعميق مفارقة التنظيم-التوقع.

(ج) Kelly, 2005.

المصدر: مقتبس بإيجاز من فصل في كتاب يتناول تنظيم الهجرة الدولية. (McAuliffe and Goossens, 2017).

## استنتاجات

أضحت عمليات العولمة تغير مناحي الحياة اليومية في العصر الحديث. فقد أحدثت التطورات الحديثة في تكنولوجيا النقل والاتصالات تغييرات هائلة في كيفية حصولنا على المعلومات وتفاعلنا على الصعيد العالمي في الوقت الحقيقي. وتشكل زيادة التوصيل عبر الحدود معالم تنقل الناس دولياً بطرق لم تكن ممكنة من قبل. ولا يزال هناك تفاوت في الوصول إلى هذه التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم، لكن استمرار اتساع نطاق وسائل الاتصال المتطورة يعني أن عدداً أكبر من الناس أصبح موصولاً بالإنترنت. وقد تناول هذا الفصل ما يعنيه هذا التوصيل المتزايد عبر الحدود للتنقل والهجرة، وكيفية تشكيل العمليات ذات الصلة.

وقد رأينا أن التوصيل عبر الحدود يؤثر آثاراً متفاوتة ومتنوعة على المهاجرين والدول، من حيث تشكيل عمليات الهجرة. ومع ذلك، ربما أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الجهات الفاعلة من غير الدول تؤدي دوراً متزايداً في الهجرة من خلال تطبيق الاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المتطورة (مثل الطائرات بلا طيار). ويؤدي اتساع نطاق الجهات الفاعلة من غير الدول في عمليات الهجرة الدولية إلى فوائد متميزة، كما هو الحال في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى آثار سلبية، مثل تسهيل توسع شبكات الاتجار بالبشر عبر الحدود.

وتتزايد أهمية التفاعلات المعقدة بين زيادة الترابط وعمليات الهجرة الدولية. وقد لا تتغير دوافع الهجرة عموماً، لكن الظروف التي تدفع الناس إلى التفكير في الهجرة واتخاذ القرار بشأن خيارات هجرتهم قد تغيرت كثيراً، ولهذا نسلط الضوء في هذا السياق على الآثار التالية المترتبة في السياسات.

- ينبغي الاستثمار باستمرار في تطوير تكنولوجيات يمكن أن يستخدمها المهاجرون لتفادي مسالك الهجرة الخطرة التي قد تؤدي بحياتهم، وتجنب الإيذاء والاستغلال. ويمكن أن تسهم طرق مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات (مثل تطبيق الهاتف المحمول MigApp، الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة لتزويد المهاجرين بمعلومات عملية وموثوقة عن عمليات الهجرة وعن الخدمات في بلدان المقصد) في دعم وتيسير الهجرة

### الآمنة والمنظمة والنظامية.

- ينبغي الأخذ بهذه التكنولوجيات واتاحتها بمزيد من المساواة. وينبغي مواصلة دعم التحسينات الحديثة العهد في التوصيل على الصعيد العالمي، الذي بات يشمل حتى بعض أبعد البلدان وأقلها نمواً، لكي تساعد التكنولوجيات والتطبيقات الجديدة (مثل التطبيقات المتعلقة بالمعاملات النقدية على الهاتف المحمول) المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتقلل من احتمال التفاوت في التنفيذ.
- استثمرت الدول في التكنولوجيا القائمة على التوصيل في الوقت الحقيقي لتعزيز قدرتها على مراقبة الحدود واكتشاف ومنع الدخول غير المنتظم إلى أقاليمها، لكن هناك حاجة إلى استثمارات مماثلة في القدرة التحليلية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتحويلات المتزايدة تدريجياً في عمليات الهجرة، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تفكير المهاجرين في خيارات هجرتهم وتقييمها.
- مع تعمق العولمة والتوصيل عبر الحدود، لا بد من إجراء مزيد من البحوث بشأن ما يترتب على تقاسم البيانات الشخصية العشوائي من آثار على حقوق الإنسان، لدعم اتخاذ إجراءات سياساتية أكثر فعالية، بما فيها السياسات المتعلقة بحوكمة الهجرة على الصعيد العالمي.
- أخيراً، ستكون زيادة الاعتراف بدور التكنولوجيا في إدارة الهجرة أمراً محورياً في تصميم استجابات عالمية، مثل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة لعام ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن زيادة التوصيل والقدرة على نقل المعلومات والأموال والأفكار في الوقت الحقيقي قد تطرح تحديات، ولا سيما في الحد من أنشطة الهجرة غير المشروعة وغير الآمنة، من المرجح أن توجد في التكنولوجيا الناشئة أيضاً بعض أكثر الاستجابات فعالية.



ماری ماگولیف  
آدریان کیتیمبو  
آلیکسندرا م غوسنس  
آکم إحسان الله



## الفصل السابع - فهم رحلات الهجرة من منظور المهاجر<sup>٥٨١</sup>



### مقدمة

اليوم، مثلما يحدث كل يوم، سوف ينطلق آلاف الناس في جميع أنحاء العالم في رحلات أملين في حياة آمنة وذات مغزى في بلد جديد. سيكون لدى البعض جوازات سفر تحتوي على تأشيرات صادرة عن البلد الذي يتوجهون إليه، والعديد منهم قد خضع لعمليات طلب التأشيرة لتأمين الحق في بدء مرحلة جديدة من حياتهم في بلد آخر. ومن المرجح أن يتمكن هؤلاء الأشخاص من اختيار العديد من جوانب هذه المرحلة الجديدة: وظيفتهم أو مهنتهم الجديدة، والمدينة التي يعتزمون العيش فيها؛ ووسائل السفر، وتوقيت رحلتهم وطولها؛ ومن يرافقهم، والمدة التي ينوون البقاء. وينبغي اعتبارهم من الأشخاص الأكثر حظاً، ويكون احتمال أنهم سيصبحون مواطنين في البلدان المتقدمة أكبر من عدمه.

واليوم، وكلّ يوم، سينطلق كثيرون آخرون في رحلات يعلمون أنها ستكون طويلة وخطرة - لدرجة أنهم قد يدركون أنهم قد يتعرضون للإيذاء أو الاستغلال أو حتى الموت في الطريق. ومن المرجح أنهم لا يعلمون الكثير عن الرحلة التي سيقطعونها، وما ينتظرهم في بلدهم الجديد إن وصلوا إلى وجهتهم. ولن يكون لدى العديد من الأشخاص تأشيرات دخول في جوازات سفرهم ولا يملك البعض حتى جواز أو وثيقة سفر. وقد يعرفون بشكل عام كيفية الوصول إلى أماكن مختلفة على طول الطريق، وعلى من يمكن الاعتماد من أجل المساعدة؛ وكم قد تكلف مختلف مراحل الرحلة؛ وما هي أنماط السفر التي سيحتاجون اتباعها، وكذلك ستظل مسائل كثيرة غامضة. وليس هؤلاء الناس من الأشخاص الأكثر حظاً، ومن الأرجح أنهم ينتمون إلى البلدان النامية والدول الهشة، ويكون البعض منهم قد أنهى حياتهم الصراع الأهلي أو الاضطهاد أو شتى أشكال الكوارث الأخرى.

في حين أن ملاحظتنا التمهيدية متجذرة في حقائق اليوم، فإن الهجرة ثابتة في تاريخ البشرية ولطالما كانت مرتبطة بسبل العيش والثقافة والأحداث الكارثية، وكذلك بالمنفى. ومن الأمور الأساسية في أي مناقشة حول الهجرة هي الأشخاص الذين يهاجرون - من هم، وكيف يهاجرون، ولماذا؟ - وهو ما يرتبط في كثير من الأحيان ارتباطاً وثيقاً بالظروف التي يجدون أنفسهم فيها ودرجة اختيارهم عند التفكير في الهجرة والقيام بها. وهناك اعتراف متزايد بأهمية فهم أفضل لكيفية تفكير المهاجرين في خيارات الهجرة (بما في ذلك عدم الرحيل) والقيام برحلات الهجرة. ويأتي هذا الاعتراف جزئياً من زيادة بروز صورة لرحلات الهجرة الخطرة والمميتة في بعض الأحيان. فقد وجد مشروع منظمة الهجرة الدولية للمهاجرين المفقودين، على سبيل المثال، أن أكثر من ٤٦ ألف مهاجر قد لقوا حتفهم خلال رحلات الهجرة منذ عام ٢٠٠٠<sup>٥٨٢</sup>. وقد نمت المخاوف المتعلقة بسلامة وحقوق المهاجرين على المستوى الدولي، كما يتضح من إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ الخاص باللاجئين والمهاجرين، الذي يركّز تركيزاً كبيراً على هاتين المسألتين<sup>٥٨٣</sup>. ويتضمن الإعلان التزاماً باعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام ٢٠١٨، وهو في حد ذاته مؤشر على تزايد المخاوف بشأن الهجرة غير الآمنة وغير النظامية وغير

٥٨١ ماري ماكوليف، رئيسة قسم الأبحاث حول الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة. أدريان كيتيمبو، مستشار البحوث في المنظمة الدولية للهجرة وباحث مشارك في معهد غوردون لعلوم الأعمال بجامعة بريوريا. ألكسندرا م. غوسنز، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف؛ وأكم إحسان الله، أستاذ مشارك ونائب عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (الدراسات العليا والبحث العلمي)، جامعة بروناي دار السلام.

٥٨٢ المنظمة الدولية للهجرة.

٥٨٣ الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦.

المنتظمة. ومن بين النقاط الأساسية التي يجب ملاحظتها هي أن الإعلان والالتزام بالموافقة على هذا الاتفاق جاء جزئياً كرد فعل على الهجرة الجماعية إلى أوروبا وعبرها في ٢٠١٥، والتي أظهر خلالها المهاجرون (بمن فيهم ذلك اللاجئون) عزماً كبيراً على الوصول إلى وجهات معينة مثل ألمانيا والسويد والنمسا.

ويناقد هذا الفصل أهمية فهم الهجرة من وجهة نظر المهاجرين، من خلال الاستماع والتعلم من المهاجرين بالبحث الدقيق. في حين أن جميع المهاجرين يتخذون قرارات قبل وأثناء رحلاتهم - فتكون بعض القرارات ذات عواقب أكبر من غيرها، بل وقد تنطوي على سيناريوهات حياة وموت - يركز هذا الفصل أكثر على الأشخاص الذين لديهم وسائل أقل وخيارات أكثر تقييداً. إن تأملات أولئك الذين يتمتعون بدرجة عالية من الحرية، مثل رجل الأعمال المليونير الصيني المهاجر إلى أستراليا عندما تقاعد من العمل، هي أقل تركيزاً، جزئياً لأن أولئك الذين لديهم خيارات أوسع نطاقاً هم أقل عرضة لحالات الهشاشة. يناقش هذا الفصل رحلات الهجرة وكيف ينظر المهاجرون إلى الهجرة قبل وأثناء هذا السفر، مع التسليم بوجود تنوع كبير في الخبرات، لكن مع ذلك، يمكن استخلاص بعض الجوانب الهامة من البحوث والممارسات الحالية للهجرة. ويقدم القسم التالي دراسة موجزة عن "التحكم في القرار" لدى المهاجرين (أي قدرات المهاجرين على اتخاذ قرارات وخيارات مستقلة واتخاذ إجراءات بشأنها) و"تنوع الاختيارات" التي تفسر التنوع في الاختيار عندما يتعلق الأمر بالهجرة. ثم يناقش القسم الثالث القضايا الرئيسية والناشئة في بحوث الهجرة التي تشير إلى التحولات في كيفية تغير تأملات الهجرة ورحلات الهجرة لدى المهاجرين أنفسهم في السنوات الأخيرة: المعلومات (والمعلومات الخاطئة)؛ والتفضيل فيما يخص التأشيرات؛ والمخاطر والمكافأة؛ والضغط التي تدفع إلى الهجرة. في القسم التالي، قمنا بتلخيص بعض التطورات الحديثة في أساليب البحث والتكنولوجيا التي تجعل الأبحاث المتمحورة حول المهاجرين أكثر قابلية للتنفيذ على المستوى العالمي. ثم يناقش الاستنتاج الآثار المترتبة على مبادرات البحوث والسياسات، بما بما فيها الآثار المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة. بوجه عام، نحن نرى أن فهم أفضل لخيارات المهاجرين حول الهجرة ورحلات الهجرة يكتسي أهمية أساسية لتصميم سياسات أكثر فعالية بشأن الهجرة.

### اعتبارات حول تحكم المرء في قراره المتعلق بالهجرة

على مدى عقود منذ ثمانينات القرن التاسع عشر<sup>٥٨٤</sup>، أُجريت الكثير من البحوث والتحري في أسباب الهجرة الداخلية والدولية. وتنطوي مواصلة دراسة دوافع وعوامل الهجرة أساساً على محاولات شرح أنماط الهجرة وكذلك الهياكل والعمليات التي تؤثر على حركة الأشخاص وتشكلها من مكان إلى آخر (داخل الدولة وبين الدول). وبعتماد جميع نظريات الهجرة الرئيسية، فإن الاعتبار الرئيسي هو مدى قدرة الناس على ممارسة الإرادة الحرة أو التحكم في زمام قراراتهم<sup>٥٨٥</sup>.

تشمل جميع نظريات الهجرة العامة، النظر في قدرة تحكم المهاجرين في زمام قراراتهم (أو عدمها) بدرجات متفاوتة، وهناك إدراك بأن زيادة التركيز على أدوار المهاجرين، واتخاذهم للقرارات وسلوكهم قبل وأثناء الهجرة، تزايد أهمية في المساعدة على توضيح كيف تحدث الهجرة. بعبارة أخرى، فإن مدى قدرة المهاجرين على التحكم في زمام قراراتهم قد أصبح جانباً حاسماً في أي محاولة لفهم أنماط الهجرة وعملياتها وعواقبها<sup>٥٨٦</sup>.

٥٨٤ Ravenstein, 1885 and 1889

٥٨٥ أنظر على سبيل المثال: المنشورات عن تراكم المسببات. (Massey, 1990) الاقتصاد التقليدي الحديث (Todaro, 1989)، نظرية النظام العالمي

(Portes and Walton, 1981)، ونظرية رأس المال الاجتماعي (Massey, 1987)، وعلوم الاقتصاد الجديدة لهجرة العمالة (Stark and Bloom, 1985)، ونظرية الشبكة الاجتماعية (Boyd, 1989).

٥٨٦ McAuliffe and ayasuriya, 2016; Triandafyllidou, 2017

من الناحية التاريخية، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الهيكل الثنائي لشرح الهجرة من ناحية قدرة الناس على التحكم في زمام قراراتهم - الهجرة القسرية مقابل الهجرة الطوعية - يميل إلى الهيمنة على السياسة كما على البحوث. وفي وقت لاحق، خاصة خلال العقد الأخيرين، كان هناك اعتراف واسع النطاق بوجود سلسلة من تنوع الاختيارات، وليس انقساماً بين ما هو طوعي ولا إرادي<sup>٥٧</sup>. فعلى سبيل المثال، يرى Faist " فيست" أنه ينبغي التفكير في مثل هذا التواصل من حيث " درجات الحرية، التي تتراوح ما بين الأعلى إلى الأدنى"<sup>٥٨</sup>، ويلاحظ Haas "دي هاس" أن ثنائية الهجرة "الطوعية"/"القسرية"، رؤية تبسيطية يفترض فيها أن فئة واحدة من المهاجرين تتمتع بحرية تامة ولا يوجد للفئة الأخرى خيار أو قدرة على القرار إطلاقاً"<sup>٥٩</sup>.

في هذا السياق، برزت مسألة كيف ينظر المهاجرون إلى الهجرة ويتحملونها، بمن فيهم المهاجرون الذين قد يكون لديهم قدرة محدودة للغاية على اختيار المكان الذي يمكنهم الذهاب إليه وكيفية الوصول إليه، باعتبارها إحدى القضايا الحاسمة في أبحاث وسياسات الهجرة:

يجد مختلف المهاجرين القسريين، كيفما تم تصنيفهم، أنفسهم أمام مجالات اختيار مختلفة، وبدائل متفاوتة، لا تعتمد فقط على عوامل تقييدية خارجية، ولكن أيضاً على عوامل مثل جنسهم وسنهم وثروتهم وعلاقاتهم وشبكاتهم وما إلى ذلك. علينا أن نفهم وجهة نظر وخبرات الناس الذين يتخذون قرار الرحيل ... يجب أن نراهم كوكلاء، مهما كان هامش التحرك لديهم محدوداً، بالمعنى المادي<sup>٥٩</sup>.

وفي سياق هجرة اليد العاملة، كان هناك تركيز كبير على القدرة على التصرف والبنية، وكيف ينتقل الأشخاص الذين يفكرون في الهجرة عبر مجموعة من "العقبات المتداخلة"<sup>٥٧</sup>. في حين أن وجهة النظر الشعبية تعتبر أن ما يسمى "المهاجرين الاقتصاديين" ينشطون في سعيهم للهجرة ويمارسون درجة كبيرة من القدرة على التصرف، يظل هذا الأمر مفرطاً في التبسيط. فقد وجدت البحوث والتحليلات في العقود الأخيرة، على سبيل المثال، تبايناً كبيراً في قدرة العمال المهاجرين على الاختيار، رهناً بالقيود والخيارات التي يواجهونها؛ وتشمل هذه الشروط ظروف عمل السخرة، فضلاً عن هجرة اليد العاملة التي تنطوي على مقايضة الناس لحقوقهم في البيئات الصعبة<sup>٥٧</sup>. ويمكن تقييد مدى قدرة العمال المهاجرين على ممارسة قدرتهم على التصرف واختيار جوانب الهجرة، لكن في معظم الحالات يظل هناك بعض الخيار، بما في ذلك مسألة ما إذا كان يتعين الهجرة - وهي النقطة الرئيسية التي تدعو للقلق في معظم الدراسات حول قدرة المهاجرين على التصرف واتخاذ القرار- وإلى أين، وكيف، وما إذا كانت العودة ممكنة أو متى<sup>٥٨</sup>. وهناك ازدياد في إدراك نطاق ضرورة فهم أفضل، باستفسار المهاجرين أنفسهم، عن كيفية تفكيرهم في الهجرة قبل وأثناء رحلات الهجرة. وهذا مهم للغاية إن أردنا التوصل إلى فهم أفضل لدينامية الهجرة والطابع المتغير لأنماطها وعملياتها.

٥٨٧ .De Haas, 2011; Faist, 2000; Massey et al., 1998

٥٨٨ .Faist, 2000

٥٨٩ .De Haas, 2011

٥٩٠ .Turton, 2003

٥٩١ .Lee, 1966

٥٩٢ .Ruhs, 2013

٥٩٣ .Khalaf and Alkobaisi, 1999; Ullah, 2010

## الهجرة وعشوائية الميلاد

يكشف فحص نوعية الحياة الإجمالية بحسب البلد، والقدرة على الهجرة من حيث الحصول على التأشيرة، أن الوصول إلى خيارات الهجرة النظامية يرتبط بطرق معينة بـ «عشوائية الولادة». يبدو، مثلاً، أن فرص حصول أشخاص من جنسيات معينة على التأشيرة أقل كثيراً مقارنة بغيرهم من جنسيات أخرى. ويلخص الجدول المؤشرات العالمية للتنمية البشرية، والهشاشة، والوصول إلى التأشيرة في بلدان مختارة<sup>٥٩٤</sup>.

فمؤشر "القيود على التأشيرات"، على سبيل المثال، وهو تصنيف عالمي للدول وفقاً لحرية السفر التي يتمتع بها مواطنوها<sup>٥٩٥</sup>، يكشف أن جنسية الفرد هي التي تحدد إمكانية دخوله بلداً ما بسهولة نسبية من عدة جوانب. كما تعكس إمكانية الحصول على التأشيرة عموماً حالة البلد وعلاقاته داخل المجتمع الدولي، وتشير إلى مدى استقراره وأمنه ورخائه مقارنة بالبلدان الأخرى. كما تظهر البيانات جانبين آخرين: أن هناك بعض الاختلافات الهامة بين أكثر الدول تقدماً بالنسبة للتنمية البشرية وغيرها؛ وأن البلدان النامية المتوسطة التصنيف يمكن أن تكون بلدان المنشأ والعبور والمقصد في آن واحد. يمكن للمواطنين من البلدان ذات المستويات العالية جداً من التنمية البشرية السفر بدون تأشيرة إلى حوالي ٨٥ في المائة من جميع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم<sup>٥٩٦</sup>. وهي أيضاً بلدان المقصد الكبيرة والمفضلة. لكن القيود المفروضة على تأشيرات الدخول لهذه الدول<sup>٥٩٧</sup>، في أسفل هذا الجدول، تشير إلى أن مسارات الهجرة النظامية تشير إشكالاً بالنسبة للمواطنين. ومن المرجح أن تكون المسارات غير النظامية الخيار الأكثر واقعية (إن لم يكن الوحيد) المتاح للمهاجرين المحتملين من هذه البلدان.

٥٩٤ مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يقيس متوسط التحصيل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: العمر المتوقع عند الولادة، والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة. مؤشر القيود على التأشيرة يقيس القيود المفروضة على تأشيرات الدخول المعمول بها في ٢١٨ بلداً ويبدل على قدرة الأفراد على السفر إلى بلدان أخرى بسهولة نسبية. وكلما ارتفعت الرتبة، أمكن للفرد أن يدخل بدون تأشيرة. في مؤشر الدول الهشة، الذي يُعدّه صندوق السلام، هو الترتيب السنوي لـ ١٧٨ دولة على أساس مستويات الاستقرار والضغوط التي تواجهها. ويشمل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٥٩٥ Henley & Partners, 2017.

٥٩٦ المرجع نفسه.

٥٩٧ Eispova, Ray and Pugliese, 2017; Keogh, 2013; McAuliffe and Jayasuriya, 2016; UN DESA, 2016.

## الجدول ١- التنمية البشرية، والهشاشة وترتيب التأشير، وبلدان مختارة

مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٧	مؤشر الدول الهشة ٢٠١٦	مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٧	البلدان (مرتبة حسب مؤشر التنمية البشرية)	
الرتبة	الرتبة	الرتبة		
٤	١٧٧	١	النرويج	البلدان ذات المستويات العالية جدا من التنمية البشرية
٧	١٧٢	٢	أستراليا	
٦	١٧٤	٢	سويسرا	
١	١٦٥	٤	ألمانيا	
٣	١٧٥	٥	الدانمرك	
٤	١٦١	٥	سنغافورة	
٦	١٦٩	١٠	كندا	
٣	١٥٩	١٠	الولايات المتحدة الأمريكية	
٢	١٧١	١٤	السويد	
٤	١٦٢	١٦	المملكة المتحدة	
٣	١٥٨	٢١	فرنسا	
٦	١٣٠	٢٩	اليونان	
١٣	١١٥	٥٩	ماليزيا	
٩٥	٤٧	٦٩	إيران (جمهورية الإسلامية)	
٥٢	٧٩	٧١	تركيا	
٩٥	٤٣	٧٣	سري لانكا	
٩٦	٤٠	٧٦	لبنان	
٢٦	١٠٧	٧٧	المكسيك	
٦٧	٧٤	٨٧	تايلند	
٧٣	٨٨	٩٧	تونس	
٩٩	٢٥	١٠٢	ليبيا	
٨٨	٣٨	١١١	مصر	
٧٩	٨٦	١١٣	إندونيسيا	البلدان ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة
١٠٣	١١	١٢١	العراق	
٧٨	٨٩	١٢٣	المغرب	
٨٧	٧٠	١٣١	الهند	
٩٥	٣٦	١٣٩	بنغلاديش	
١٠٢	١٤	١٤٧	باكستان	
١٠١	٦	١٤٩	الجمهورية العربية السورية	
٨٦	١٠	١٦٣	هايتي	البلدان ذات مستويات التنمية البشرية المنخفضة
٩٧	٤	١٦٥	السودان	
٩٨	٤	١٦٨	اليمن	
١٠٤	٩	١٦٩	أفغانستان	
٩٦	٢٤	١٧٤	إثيوبيا	
٩٨	١٨	١٧٩	إريتريا	
١٠٠	١	لا ينطبق	الصومال	
جوازات تتيح أكثر فرص التنقل	البلدان الأكثر هشاشة	التنمية البشرية المرتفعة جدا	الترتيب رقم ١ يعني:	
جوازات تتيح أكثر فرص التنقل	البلدان الأقل هشاشة	التنمية البشرية المنخفضة	الرتب المنخفضة تعني:	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦؛ الغذاء من أجل السلام، ٢٠١٦؛ Henley & Partners, 2017.

ملاحظة: الصومال غير مدرج في دليل التنمية البشرية. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتطلب إدراج البلد في مؤشر التنمية البشرية بيانات حديثة وموثوقة وقابلة للمقارنة بالنسبة لجميع الأبعاد الثلاثة للمؤشر. ولتتم تضمينه، من الأفضل أن تكون الإحصاءات متاحة من الجهة الإحصائية الوطنية بواسطة وكالات البيانات الدولية ذات الصلة.

ولئن كانت السياقات التي تحدث فيها الهجرة تؤثر على كيفية هجرة الناس، يجدر الاعتراف بالجانب الدائم للطبيعة البشرية التي تجعلنا عرضة للبحث عن «حياة أفضل» بما في ذلك من خلال الهجرة. ويتبين هذا السعي من أجل حياة أفضل بصورة صارخة عند دراسة أنماط الهجرة حسب مستويات دخل الدولة. فعلى سبيل المثال، يعيش ثلثا جميع المهاجرين الدوليين في البلدان المرتفعة الدخل<sup>٥٩٨</sup>.

### النتائج التي تركز على المهاجرين: ما الذي يمكن أن يطلعنا عليه المهاجرون (والمهاجرون المحتملون)

في محاولة لفهم أفضل لكيفية تفكير المهاجرين في الهجرة وقرارها، فإن نتائج الأبحاث قادرة على دعم أو دحض بعض الافتراضات الشائعة حول سلوك المهاجرين والسلوك المتوقع<sup>٥٩٩</sup>. فلئن كان اليوم أكثر من أي وقت مضى لدى بعض صانعي السياسات إمكانية الوصول إلى نطاق أوسع من المعلومات والبيانات، من الواضح أنه لا يزال هناك مستوى من الافتقار ونقص في المعرفة حول اتخاذ القرارات والخبرات المحتملة والفعلية. فعلى سبيل المثال، يُفترض عموماً أن العدد الهائل من الأشخاص الذين يقومون برحلات بحرية بالغة الخطورة كل عام سيقبل كثيراً إن تمكّنوا من الحصول على معلومات حول المخاطر التي تتطوي عليها هذه الرحلات، بما في ذلك خطر الموت. على الرغم من أن للمعلومات بعض التأثير على صنع القرار، فهي لا تمثل إلا جزءاً من الصورة<sup>٦٠٠</sup>. إن فهم الأسباب التي تجعل بعض الناس يختارون القيام برحلات شديدة المخاطر، حتى وهم على علم بالمخاطر على حياتهم، مهمة لتطوير معرفة أعمق عن الهجرة من وجهة نظر المهاجرين (أنظر أدناه فيما يتعلق بالقضية المحددة للمخاطر وركوب المخاطر). من المزايا الرئيسية للبحوث التي تركز على صنع القرار وخبرات المهاجرين هي تمحورها تحديداً حول المهاجرين لا حول السياسات. فبدلاً من الاستعاضة عن البحوث التقييمية حول معايير السياسة، يساهم سؤال المهاجرين المحتملين والفعليين عن كيفية التفكير في الهجرة وفي الرحلات الفعلية أو المحتملة، في تقديم رؤى مهمة حول الديناميات المتغيرة في بيئات العبور وبيئات المنشأ. إن صبّ هذه المعرفة في استجابات مستدامة أكثر فعالية في حماية المهاجرين قبل رحلتهم وأثناءها، يعد أولوية قصوى. ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً لتطوير مفاهيم مختلفة تحدد بدقة أكبر وجهات نظر المهاجرين<sup>٦٠١</sup>.

إن الطريقة التي يفكر بها المهاجرون المحتملون والفعليون في رحلات الهجرة في مختلف المراحل، تحظى باهتمام كبير لدى باحثي الهجرة وكذلك لدى صناع القرار. وتشير الأدلة الموجودة حول هذا الموضوع إلى عدد من الاعتبارات الهامة. أولها، الفروق المعترف بها منذ فترة طويلة بين الرغبة في الهجرة، ونية الهجرة وسلوك الهجرة الفعلي<sup>٦٠٢</sup>. بينما يمكن للبحوث المتعلقة بتطلعات المهاجرين ونواياهم أن تساهم في فهمنا لاتجاهات الهجرة المحتملة في المستقبل، فإن الرغبة أو النية للهجرة لا تؤدي بالضرورة (أو غالباً) إلى الهجرة الفعلية. ينعكس مثال حديث على ذلك في أحدث نتائج استبيان غالوب حول نوايا الهجرة (Gallup Survey on Migration Intentions) الذي يوضح الاختلافات المهمة بين التطلعات والنوايا والتنفيذ. وتدل آخر نتائج الاستقصاء التي تُجرى سنوياً منذ عام ٢٠٠٥ على أن ما يقدر بـ ٧١٠ ملايين من البالغين (١٤ في المائة من سكان العالم البالغين) يرغبون في الهجرة إلى بلد آخر إذا أتاحت لهم الفرصة. لكن الأرقام تقل كثيراً عندما يتعلق الأمر بخطط الهجرة (٦٦ مليون) وبالتحضيرات الفعلية (٢٣ مليون، أو ٠,٤ في المائة من سكان العالم البالغين)<sup>٦٠٣</sup>.

٥٩٨ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعي، ٢٠١٦.

٥٩٩ .Hernández-Carretero and Carling, 2012.

٦٠٠ مخاطر ورود أخطاء جوهرية، 2014, 2015, Alpes and Sorensen.

٦٠١ McAuliffe and Jayasuriya, 2016; Triandafyllidou, 2017.

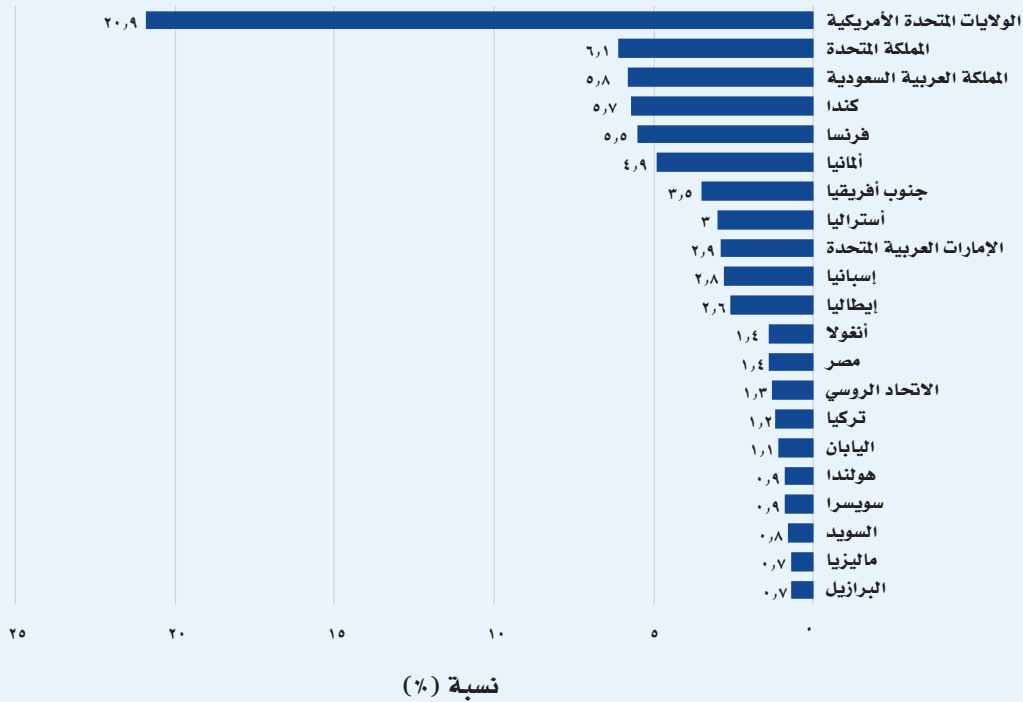
٦٠٢ .Stark, 1981; Carling, 2002.

٦٠٣ .Esipova, Ray and Pugliese, 2017.

ثانياً، كيف يفكر المهاجرون في الهجرة وكيف يقومون بها، في بيئات دينامية وأحياناً سريعة الخطى، بحيث قد يحتاج الأشخاص إلى الاستجابة للتغيرات في الظروف بسرعة. ويدعم هذه الديناميكية زيادة الاتصال عبر الوطني من خلال تكنولوجيا اتصالات أكثر تطوراً ومتاحة بشكل أكبر (كما ورد في الفصل السادس). تتطلب الطبيعة الدينامية لبيئات الهجرة أن نستمر في الاستثمار في البحث عن آراء وتجارب المهاجرين، بدلاً من النظر إليها على أنها تمرين يُجرى " مرة واحدة".

ثالثاً، كان هناك تركيز أقل على الأشخاص الذين لا يرغبون في الهجرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن البقاء في بلد المنشأ غالباً ما يعتبر القاعدة. مع ذلك، هناك مؤشرات على أن الضغوط على الناس وعلى المجتمعات للهجرة الدولية قد تتزايد في بعض الحالات<sup>٦٥</sup>. وقد يثير تطوير «ثقافات الهجرة» على المدى الأطول مشاكل لعدد متزايد من المجتمعات في المستقبل التي تفضل البقاء في البلد، لكنها لا تستطيع ذلك<sup>٦٥</sup>.

الشكل ١- البلدان التي يرغب معظم المهاجرين المحتملين قصدها، ٢٠١٥-٢٠١٥



المصدر: دراسة استقصائية حول نية الهجرة صدرت عن مؤسسة غالوب (Gallup), 2017.

تُبين الدراسة الاستقصائية التي صدرت عن مؤسسة غالوب (Gallup) (٢٠١٧) أن بعض بلدان المقصد تُفضّل بقوة على بلدان أخرى، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو ذلك بغض النظر عن احتمال أو قدرة المجيبين على الهجرة إلى هذه البلدان. ويجب معالجة بيانات هذه الدراسة الاستقصائية بحذر، لأن نتائجها تشير أيضاً إلى أن عدداً أقل من الأشخاص يخططون للهجرة مقارنةً بالذين يرغبون في الهجرة أو يعتزمون الهجرة. (i) وينعكس هذا

٦٠٤ .Bylander, 2014

٦٠٥ .Mescoli, 2013; Ball, Butt and Beazley, 2017; Mbaye, 2017

أيضاً في العديد من الدراسات الأخرى، التي بينت أن نسباً صغيرة جداً من هؤلاء الذين يرغبون في الهجرة يهاجرون فعلاً. وفي كثير من الأحيان، تركز تفسيرات الجهات المفضلة على القضايا الاقتصادية: يبدو أن البلدان الغنية ذات الأجور المرتفعة مقصد شائع في الدراسات المماثلة. لكن بالنسبة لبعض المجموعات الأخرى، يمكن أن تكون عوامل أخرى أكثر أهمية؛ ويمكن أن تكون تصورات التعددية الثقافية للبلد/والتسامح، ومدى تطبيق سيادة القانون، ومدى الأمن، أكثر بروزاً من توليد الدخل وفرص العمل. (ب)

(i) .Jayasuriya, McAuliffe and Iqbal, 2016; McAuliffe and Jayasuriya, 2016

(ب) .McAuliffe and Jayasuriya, 2016

دور الإعلام وكيف يتداخل مع عمليات الهجرة، لا سيما في ضوء الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام الاجتماعية وتكنولوجيات الاتصالات من الأمور الأساسية في أي نقاش حول وجهات نظر المهاجرين. وتتم مناقشة هذا الجانب في القسم التالي، قبل أن ندرس المسائل الرئيسية المتبقية والقضايا الناشئة التي تعلمنا بها البحوث المتمحورة حول المهاجرين. ونذكر أمثلة على أبحاث تجريبية حديثة لتوضيح كيف تتغير اعتبارات الهجرة في بعض المجتمعات.

### الإعلام والمعلومات الخاطئة

تعتبر المعلومات أساسية بالنسبة لتأملات المهاجرين وتصوراتهم المتعلقة بالهجرة، سواء بالنظر في خياراتهم أو اختيار وجهة ما أو تحديد المسارات الأكثر أمناً والأكثر جدوى من الناحية المالية. كما تعدّ المعلومات أيضاً أساسية لاعتبارات العودة إلى ديارهم. وتؤدي جودة المعلومات المتاحة وصلاحياتها دوراً حاسماً في نجاح الرحلة، কিفما تمّ تحديد ذلك. كما تبين الأبحاث المكثفة أن مصدر المعلومات يمثل جانباً مهماً جداً للمهاجرين عند تقرير ما إذا كانوا سيثقون بها أم لا، ومدى الأهمية التي يمكن إعطاؤها إياها.<sup>٦٦</sup>

يمكن أن تأتي المعلومات بواسطة الاتصالات الاجتماعية مثل العائلات والأصدقاء والشبكات الأخرى، سواء في البلد أو في بلدان المقصد؛ وتؤكد الأبحاث التي أجريت على مدى عدة عقود أن المعلومات التي يقدمها المقربون من المهاجرين (من الناحية الاجتماعية وليس من الناحية الجغرافية) تحظى بأكبر تقدير.<sup>٦٧</sup> وتؤكد العديد من الدراسات الحديثة هذا الفهم، حيث وجدت المهاجرين يعتبرون المعلومات المستمدة من المقربين منهم، قبل الرحلات وأثناءها، أهم مصدر، لأنها معلومات يمكنهم الوثوق بها.<sup>٦٨</sup>

وعلى العكس من ذلك، نظراً لكون الروابط الاجتماعية أكثر موثوقية من المصادر الرسمية، فقد يحدث ألا يعتبر المهاجرون المعلومات الصحيحة، مثل المعلومات الحكومية حول سياسات الهجرة، معلومات دقيقة، وبالتالي قد لا تؤثر في قرار الهجرة. ثمّ في بعض الحالات، قد يؤثر عدم الثقة في الحكومة أو الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين على كيفية إدراك المعلومات. وهذا مهم بشكل خاص للحملات الإعلامية (بما في ذلك رسائل الردع) من جانب بلدان المقصد التي تستهدف المهاجرين غير النظاميين المحتملين. توصلت بعض الأبحاث إلى أن الحملات الإعلامية بشكل عام، لا تفيد وأن طالبي اللجوء لا يعرفون الكثير عن دول المقصد (الأوروبية).<sup>٦٩</sup> لكن يتبين أيضاً أنه يبدو أن المهاجرين يعترفون بأن الحكومات ليست كلها متشابهة، وأن بعضها يمكن أن يقدم معلومات دقيقة عن الهجرة أكثر من غيرها في ظروف محددة. فقد توصلت

٦٦ Wall, Campbell and Janbek, 2015

٦٧ Pickering et al., 2016; Komito and Bates, 2011

٦٨ Kuschminder and Koser, 2016; Maroufof, 2017; Hagen-Zanker and Mallett, 2016

٦٩ Gilbert and Koser, 2006; UK Home Office, 2004



البحوث التي أجريت في إندونيسيا في أواخر عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، إلى أن ٣٩ في المائة من المستجيبين الأفغان أشاروا إلى أن «أكثر مصادرهم موثوقية للمعلومات لإبلاغهم برحلتهم إلى أستراليا هي الحكومة الأسترالية»<sup>٦١٠</sup>.

كما أن عملية نقل المعلومات أخذت في التطور، وقد حول التقدم المذهل في تكنولوجيات الاتصالات طبيعة تبادل المعلومات. إذ توفر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصالات في الوقت الحقيقي (مثل فيسبوك، وسكايب وفايبر وواتساب وغيرها من تطبيقات المراسلة الفورية) طُرُقاً جديدة لتبادل المعلومات حول مخاطر وإيجابيات بعض الرحلات. ويبدو أن هذا يؤثر في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة وفي أنماط الهجرة، كما يتضح من التحركات الواسعة النطاق للسكان في أوروبا في عام ٢٠١٥ (انظر المناقشة في الفصل السادس بشأن التنقل والهجرة والاتصال عبر الوطني). فعلى سبيل المثال، نظرت دراسة أجرتها منظمة غير ربحية ألمانية في كيفية قيام اللاجئين السوريين والعراقيين بتصفّح مصادر المعلومات قبل وأثناء وبعد رحلاتهم إلى ألمانيا<sup>٦١١</sup>. وكان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يثقون في العلاقات الاجتماعية مثل العائلة والأصدقاء لكن تشير النتائج إلى تزايد الاعتماد على المعلومات من الشبكات الأقل شهرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة عند التحضير للعبور المخطط له<sup>٦١٢</sup>.

وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً منصة للتواصل بين الأشخاص الذين يسعون إلى الهجرة وبين خدمات الإعلان عن الهجرة، القانونية منها وغير القانونية (مثل خدمات السفر ووكالات التوظيف، وكذلك المهريين الذين يبيعون وثائق الهوية المزورة والتأشيرات). ورغم أن العديد منهم يدركون أن المعلومات المقدمة قد لا تكون دقيقة، فقد يستخدم المهاجرون المحتملون وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد المهريين<sup>٦١٣</sup>. ففي مسح أجري في عام ٢٠١٦، سألت المفوضية الأوروبية ٢١ دولة أوروبية عن كيفية استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من منصات الإنترنت ذات الصلة من قبل المهاجرين والمهريين<sup>٦١٤</sup> لاستقطاب العملاء. ويبدو من النتائج أن هناك مجموعات، على فيسبوك على سبيل المثال، يبحث ضمنها المهاجرون وطالبو اللجوء<sup>٦١٥</sup> عن رفاق السفر ويطلبون المشورة بشأن المجازفات والمخاطر والمهريين الموثوق بهم<sup>٦١٦</sup>. وهناك أيضاً مزيد من المجموعات الإعلامية التي تنشر معلومات عن الطرق، والوجهات وممارسات اللجوء والأوضاع السياسية والتشريعات وفوائد الحماية الاجتماعية. وتذكر الدول أيضاً مقاطع فيديو من موقع يوتيوب، يسدي فيها أشخاص النصائح ويقدمون إرشادات تفصيلية بعدة لغات حول كيفية الهجرة وطلب اللجوء وكيفية المضي قدماً<sup>٦١٧</sup>.

### تفصيل قويّ للتأشيرات

حيثما أمكن، يختار المهاجرون الهجرة عبر المسارات النظامية بواسطة التأشيرات<sup>٦١٨</sup>. و كما هو موضح في ملاحظتنا الافتتاحية، هناك اختلافات صارخة بين السفر بواسطة التأشيرة والسفر بدونها. فمن وجهة نظر المهاجر، يمكن أن تكون التجربة مختلفة بشكل عميق في عدد من الطرق الهامة التي يمكن أن تؤثر على المهاجر وكذلك على أسرته، بما في ذلك أولئك

٦١٠. Pickering et al., 2016.

٦١١. MiCT, 2016.

٦١٢. المرجع نفسه

٦١٣. Frouws et al., 2016.

٦١٤. EC/EMN, 2016.

٦١٥. يرجى ملاحظة أنه في حين أن الهجرة "النظامية" لا تتطلب بالضرورة التأشيرات، يُشار في المناقشة إلى التأشيرات لأنها غالباً ما تمثل شرطاً، وبالأخص بالنسبة للمهاجرين من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح "تأشيرة" يُفهم على نطاق أوسع من طرف المهاجرين وعامة الجمهور من مصطلح "النظامية".

الذين قد يمكثون في بلد المنشأ. أولاً، تضيء التأشيرة سلطة الدخول إلى بلد ما، وبالتالي تقدم شكلاً من أشكال الشرعية عند الوصول إلى البلد والسفر إليه. توفر التأشيرة الصالحة فرصة أكبر للحماية من الاستغلال. وعلى العكس من ذلك، فإن السفر بدون تأشيرة يعرض الناس إلى خطر الاحتجاز والترحيل من قبل السلطات، أكبر بكثير، أو استغلالهم وإساءة معاملتهم من قبل أولئك الذين يقدمون خدمات الهجرة غير النظامية، مثل المهريين أو المتاجرين، والاضطرار إلى العمل إلى حد كبير خارج نطاق النظم القانونية.

ثانياً، السفر بالتأشيرات هو بلا شك أسهل بكثير من الناحية اللوجستية، إذ يكون توافر خيارات السفر أكبر بكثير. وفي بعض الحالات، يمكن أن يعني الحصول على التأشيرة أو عدمه الفرق بين إمكانية القيام بالرحلة أو لا، خاصة فيما يتعلق بالسفر جواً، الذي يخضع لرصد ومراقبة صارمين عند نقاط المغادرة والعبور والدخول. ثالثاً، توفر التأشيرات مستوى أكبر من اليقين والثقة في الرحلة، والتي من المرجح أن تتم على النحو المخطط له، بما في ذلك ما يتعلق بالتكلفة. ومن المرجح أن يكون المسافر بالتأشيرة أكثر أماناً وأكثر يقيناً ويكون لديه مزيد من الخيارات، مثل طول الرحلة ووسائل السفر ورفاق السفر (إن وجدوا).

ومن غير المستغرب إذن أن يكون هناك تفضيل قوي للسفر بالتأشيرة. وبالتالي يعد الحصول على التأشيرات ضمن سياقات صنع القرار، حاضراً بقوة في أذهان المهاجرين المحتملين، وقد ثبت أنه عامل رئيسي عند استكشاف إمكانيات الهجرة في بلد المنشأ. وفي دراسات أجريت مؤخراً عن البحث عن الوظائف عبر الإنترنت ونوايا الهجرة، على سبيل المثال، تبين أن توافر تأشيرات الدخول من العوامل التي تحدد كيف يبحث الناس عن العمل عبر الإنترنت<sup>٦١٦</sup>. وبالمثل، تبين أن التغييرات في سياقات التأشيرات لها تأثير على عزم المهاجرين المحتملين على الهجرة، وعلى هجرتهم في نهاية المطاف. وهو ما يلاحظ على سبيل المثال، في التغييرات التي تحدث بعد إزالة قيود التأشيرة لمجموعات محددة، بما في ذلك حسب الجنسية<sup>٦١٧</sup>. ورغم وجود عدد لا يحصى من الأمثلة، إلا أن هذه التغييرات كانت بارزة عندما حدث تحرير التأشيرة في بلدان أو مناطق المقصد الرئيسية، مثل الولايات المتحدة في الستينيات وداخل الاتحاد الأوروبي مع توسع ترتيبات منطقة شنغن بمرور الوقت، وتزايد عدد الدول التي تشملها<sup>٦١٨</sup>.

وتبين أن معرفة مدى توافر تأشيرات الدخول تكون مهمة في عدد من الحالات، بما في ذلك تلك التي قد تكون فيها دوافع الرغبة في الهجرة قائمة على العديد من الظروف والعوامل. ففي سري لانكا، مثلاً، تبين أن استخدام مسارات هجرة اليد العاملة إلى دول داخل مجلس التعاون الخليجي يرتبط باحتياجات الحماية الأساسية. وفي غياب خيارات الحماية التي يمكن الوصول إليها، يسعى الناس إلى الهجرة باستخدام الخيارات المتاحة لهم، وفي هذه الحالة، هذا يعني الهجرة كمهاجرين عمال. وترد نتائج هذه الدراسة في النص داخل المربع أدناه.

٦١٦ Sinclair and Mamertino, 2016

٦١٧ Czaika and de Haas, 2016

٦١٨ Ortega and Peri, 2013

### هجرة العمالة كبديل لطالبي اللجوء الذين يعانون من قضايا الحماية

لرُبما تمثل هذه الدراسة أول دراسة طويلة، حول نوايا الهجرة، والهجرة الفعلية، والاستقرار في بلد، بعد انتهاء الصراع. ومن الواضح أن استخدام هجرة العمالة باعتبارها طريق الهروب لا ينطبق على الأشخاص الذين يعيشون داخل المناطق المتضررة بشدة من جراء الصراع بل على الذين يعيشون خارج تلك المناطق. وتشير النتائج إلى أن الأشخاص الذين يعانون من الاضطهاد يفكرون بجديّة في هجرة العمالة بوصفها استراتيجية للهروب، وفي بعض الحالات يستخدمونها فعلاً. لا يُستغرب أن تُعتبر هجرة العمالة، خلافاً لطلب اللجوء، استراتيجية للهروب في بيئة حيث قُيدت خيارات اللجوء، (ج) وحيث تقدر الموارد اللازمة لهجرة العمالة أقلّ عشرين مرة من الموارد اللازمة للحصول على مركز لاجئ. (د).

من منظور السياسة العامة، توضح هذه الورقة أن الناس الذين يضطرون إلى الفرار من الاضطهاد، ويسعون إلى أشكال أخرى من الحماية، إذا ما كان لهم الخيار، قد يهاجرون إلى دولة ما من أجل العمل من خلال مسارات نظامية، بدلاً من الهجرة إلى غيرها للحصول على اللجوء عبر مسارات غير نظامية. وهؤلاء الناس الذين يدخلون سوق العمل ليسوا لاجئين، (هـ) لكنهم أناس يمكنهم أن يكونوا لاجئين، إلا أنهم يختارون مسارات هجرة العمالة النظامية في بلد مقصد (عادة الشرق الأوسط) قد لا يمثل الخيار المفضل لديهم. ومن ثم، فمن الممكن البحث في جدوى تشجيع هجرة العمالة ذات المهارة المنخفضة بالنسبة لطلّابي اللجوء المحتملين - وحتى بالنسبة للاجئين الذين ينتظرون في مخيمات الأمم المتحدة - لدول الشرق الأوسط. ومن الاستراتيجيات البديلة للدول المتقدمة، أن تساعد الدول الاشخاص في الاوضاع الهشة لأجل تحسين المهارات المهنية والعمل مع بلدان المقصد الرئيسية لتحسين معدلات الاعتراف، التي يمكن بواسطتها توجيههم إلى مسارات الهجرة النظامية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه من غير المحتمل أن تقوم البلدان المتقدمة باستقدام عمال من ذوي المهارات المتدنية على أي نطاق واسع، وخاصة إذا كانت صناعات الخدمات التي تستلزم العمالة المكثفة والمنخفضة الأجر، مثل التنظيف، فائضة بالفعل بالمهاجرين غير النظاميين.

(ج) Jayasuriya, McAuliffe and Iqbal, 2016.

(د) Van Hear, 2014.

(هـ) Salt, 1992.

(و) المرجع نفسه.

مقتطفات من Jayasuriya, 2016.

ليس من الغريب أن يمتد تفضيل التأشيرات والممرات النظامية ليشمل جوانب أخرى من جوانب الهجرة، بما في ذلك وضع المهاجر بعد الوصول، وكذلك كيف يشارك الناس في الهجرة العائدة. فمثلاً، غالباً ما يحاول المهاجرون الجورجيين في اليونان الحصول على تصريح إقامة بدلاً من طلب اللجوء أو البقاء بشكل غير نظامي<sup>٦١٩</sup>. ووجدت البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن المساعدة على العودة الطوعية أنه من العوامل الرئيسية التي ينطوي عليها صنع القرار للمهاجرين العائدين هو تفضيلهم الالتزام بالقانون<sup>٦٢٠</sup>. ولئن لم يكن هذا بأي حال من الأحوال العامل الوحيد، فإن الناس يفضلون البقاء ضمن قانون البلد الذي يوجدون فيه، بما في ذلك أثناء اتخاذ قرار الهجرة العائدة، وليس الأمر بديهيّاً فحسب، وإنما هو عملي أيضاً من وجهة نظر المهاجرين. فقد يكون لاحترام نطاق القانون آثار على العودة إلى بلد المنشأ وكذلك على أي خطط مستقبلية للهجرة الدولية التي قد تحدث.

٦١٩ Marouf, 2017.

٦٢٠ Koser and Kuschminder, 2015.

## المخاطر والمكافأة

قد يفضل معظم الناس السلوك الملتزم بالقانون، بما في ذلك السفر المأذون به والسفر بتأشيرة الدخول، لكن ماذا يحدث عندما لا تتاح المسارات النظامية وإمكانية الدخول المصرح به؟ يمكننا أن نرى من الجدول ١ أنه بالنسبة لبعض الناس، قد لا يكون هناك بصيص أمل في الحصول على تأشيرة السفر بالنسبة لمعظم البلدان. فالأفغان، على سبيل المثال، يحتلون حالياً المرتبة الأخيرة في مؤشر هنلي للتأشيرات، مما يعني أن الوصول من مسارات الهجرة النظامية إلى الجهات المفضلة مقيد بشدة. وفي غياب خيارات الهجرة النظامية إلى العديد من البلدان، يكون الأشخاص أكثر تقييداً في قدرتهم على الهجرة دولياً، فيمكثون في البلد؛ أو يهاجرون إلى بلدان بدون رغبة حقيقية، لكن يمكن الوصول إليها؛ أو يلتجؤون إلى خيارات الهجرة غير النظامية (إلى جهات مفضلة) تكون أكثر جدوى. وقد يؤدي هذا إلى «الاستقرار اللاإرادي»<sup>٦٢١</sup>، حيث لا يستطيع أن يهاجر الأشخاص الذين يفضلون الهجرة، أو يلجؤون إلى رحلات شديدة الخطورة بالهجرة غير النظامية. وبالنسبة لبعض الناس، قد تكون هناك اختلافات بين هذه الحدود المتطرفة، مثل الهجرة إلى بلدان قد لا تكون بالضرورة مفضلة، لكنها على الأقل متاحة. يبدو أن هذا يمثل واقعاً مريباً بالنسبة للكثيرين؛ ولئن كانت الولايات المتحدة الوجهة الأكثر تفضيلاً في العالم، فإن معظم الأشخاص الذين يهاجرون دولياً لا يصلون إليها، وإنما يتابعون خيارات أخرى. وتدعم ذلك البيانات الحالية المتعلقة بالمهاجرين الدوليين، على سبيل المثال، التي تبين أن الهجرة داخل المنطقة تفوق في بعض المناطق الهجرة إلى الخارج من المنطقة. ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في أفريقيا، حيث تمثل الهجرة داخل المنطقة الغالبية العظمى من الهجرة الحالية وترتبط جزئياً بالاتفاقات الإقليمية الخاصة بحرية التنقل (انظر المناقشة في الفصل الثالث).

ورغم الحملات والتقارير الإعلامية والمعلومات الواردة من الأسرة والأصدقاء والمهاجرين الآخرين، في بعض الحالات، يستمر المهاجرون المحتملون في التفكير في رحلات الهجرة غير النظامية البالغة الخطورة. فقد خلصت دراسة استقصائية حديثة أجرتها الأمانة الإقليمية المختلطة للهجرة في إثيوبيا أنه رغم النسبة العالية جداً من المهاجرين المحتملين (٩٢ في المائة) الذين يدركون المخاطر المرتبطة بالسفر غير النظامي إلى اليمن والمملكة العربية السعودية، أشار ٤٢ في المائة إلى أن فوائد الهجرة كانت تستحق المخاطرة التي واجهوها أثناء الرحلة وعند وصولهم إلى بلدان العبور وبلدان المقصد<sup>٦٢٢</sup>. وتبين أن التسامح مع أنواع الإساءة المختلفة و/أو المشقة البدنية أثناء الهجرة تتراوح بين نسبة ١ في المائة (الاعتداء الجنسي) إلى ٤٤ في المائة (المعاملة المهينة والاعتداء اللفظي)<sup>٦٢٣</sup>. ووجدت دراسة حديثة أخرى، شملت مقابلات مع حوالي ٥٠٠ شخص في أوروبا عبروا البحر الأبيض المتوسط، أن العديد منهم كانوا على علم بالمخاطر التي تشكلها رحلات الهجرة غير النظامية، وأنهم اختاروا الشروع في عبور البحر رغم إدراكهم للمخاطر الحقيقية<sup>٦٢٤</sup>. كما أجريت بحوث في الآليات النفسية التي يستخدمها الناس عند التفكير في الهجرة البحرية غير النظامية البالغة الخطورة. فعلى سبيل المثال، درس كل من كارلينج وهرنانديز كارتيريو كيفية تعامل المهاجرين المحتملين في السنغال يتصلون مع مخاطر الهجرة البحرية إلى الأرخبيل الإسباني<sup>٦٢٥</sup>. ووجد الباحثون أنه في مواجهة الرحلات البالغة الخطورة، يعتمد الناس عدة آليات نفسية، بما في ذلك أشكال من التجنب، وعدم الثقة في المعلومات السلبية وتقليل الضرر إلى أدنى حد ممكن. ويبدو أن القدرة على الوصول إلى وجهة مرغوبة عن طريق الهجرة البحرية غير النظامية، التي قد لا تكون في المتناول، تستدعي الاستسلام إلى «الألم» الناتج عن هذه الهجرة، وكذلك بعض الاستراتيجيات النفسية لتخفيف الألم. لكن لا يزال مجال سوء المعاملة والاستغلال والصدمات أثناء رحلات

٦٢١ انظر انظر مناقشة Carling عن عدم التنقل اللاإرادي (Carling, 2002).

٦٢٢ RMMS, 2014

٦٢٣ المرجع نفسه.

٦٢٤ Crawley et al., 2016

٦٢٥ Carling and Hernández-Carretero, 2011

الهجرة مجالاً تنقص فيه الأبحاث وربما جانباً غير مفهوم جيداً من جوانب الهجرة غير النظامية. إن ما نعرفه عن الظروف القاسية التي يواجهها بعض المهاجرين غالباً ما يكون من صحفيين مكلفين بالتحقيقات أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية، من الجهات التي تستطيع نقل قصص المهاجرين بسرعة من طرق الهجرة التي قد يصعب على الآخرين الوصول إليها. ويمكن أن تساعدنا المعلومات حول التجارب والاستغلال على فهم أفضل للخيارات الصعبة التي يقوم بها المهاجرون والتغييرات التي تحدث في ممرات الهجرة - انظر، على سبيل المثال، النص الوارد في مربع حول ممر دارين غاب المقتبس من مقالة صحفية تحقيقية نُشرت في مجلة Outside. والأهم من ذلك، أن السياق الذي يتخذ فيه الناس قرارات الهجرة وفرصة لحياة أفضل (كيفما كانت محددة) يمكن أن يكون حافزاً كبيراً، رغم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

### ممر دارين غاب : رحلة مرعبة عبر أخطر أدغال غابة في العالم

دارين غاب هو بركة ينعقد فيها القانون على الحدود بين كولومبيا وبنما، تعج بكل شيء من الثعابين القاتلة إلى المقاتلين المناهضين للحكومة. كما تشهد المنطقة تدفق المهاجرين من كوبا وأفريقيا وآسيا، الذين يرمي بهم اليأس إلى رحلات محفوفة بالمخاطر إلى الولايات المتحدة.

عندما أصبحت الممرات التقليدية المؤدية إلى الولايات المتحدة أصعب، توجه الكوبيون والصوماليون والسوريون، والبنغاليون، والنيباليون، وكثير غيرهم إلى دول أمريكا الجنوبية والسفر شمالاً براً حتى برزخ أمريكا الوسطى. وأسوأ جزء من هذه الرحلة هو الممر. فهذه الرقعة الشاسعة بأكملها، وهي متاهة بلا طرق يتجول فيها المسافرون عادة سيراً على الأقدام وفي القوارب، ويهيمن عليها تجار المخدرات والعصابات التي تشن الحرب على حكومة كولومبيا منذ عام ١٩٦٤. ويدخل المئات من المهاجرين كل عام؛ ويُفقد الكثير منهم تماماً، يُقتلون أو تتخلى عنهم "الذئاب البرية" (مهربو المهاجرين) على مسارات الأشباح.

رجل من بنغلاديش قصير وبدين اسمه مومير، وجهه شاحب بسبب الحمى، يرفض أمر الذئب البري بالنزول من القارب عند وصوله إلى الشاطئ. يطلعنا عرفات على شرح كبير في الجزء السفلي من رجله ويرفض مواصلة المشي. ويشعر الرجال بالضعف من جراء أيام من السفر في جو رطب وحار بحرارة تصل إلى ٩٠ درجة، يعيشون على الرقاق ويشربون مياه النهر. وهم خائفون. جعفر يبدأ في البكاء، مما أثار موجة من النداءات اليائسة من الرجال، وبينوا ندوباً على معاصمهم وبطونهم، وقد فقد أحدهم جزءاً من إصبع. من السهل أن نفهم لماذا يرغب أي شخص عاقل أن يترك مثل هذه الآفاق القاتمة وراءه. من الصعب فهم كيف انتهى هؤلاء الرجال حتى على الحافة الجنوبية من ممر دارين، على نصف مسافة العالم من ديارهم، من دون أدنى فكرة عن التجارب المنهكة التي كانت تنتظرهم. لديهم قوة إرادة مذهلة، لكن متاهات هذا الممر القاتمة قد ابتلعت مسافرين أكثر استعداداً بكثير.

وأرانا مونتيرو مدير الفندق شريط فيديو آخر، فيه مجموعة من النيباليين منحنية على أطباق من ورق أُلقت السلطات القبض عليهم ونُقلوا إلى نزل مونتيرو لتناول وجبة طعام قبل ترحيلهم. وقال مونتيرو "بالطبع، أنا لم أبلغ أبداً الجمارك عن أي أحد ممن أقام هنا، لأنني لا أوافق على إعادة أولئك الذين يبحثون عن حياة أفضل". "يدفعهم حافز لا يصدق." مقتطفات: Jason Motlagh، نشرته مجلة Outside في ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٦.

وهناك أيضاً الآن اعتراف واضح بالضغط المتزايد على نظام الحماية الدولية، الذي يوفر لطالبي اللجوء خياراً قانونياً، لكن أيضاً خياراً للهجرة غير النظامية لكثير من الناس غير القادرين على الوصول إلى السفر بالتأشيرة. ومن وجهة نظر المهاجرين، يمكن أن تمثل الهجرة غير النظامية من أجل اللجوء أحياناً الخيار الوحيد المتاح، الذي يستغله مهربو المهاجرين بصورة متزايدة، الذين تدفع الكثير منهم الأرباح على حساب رفاة المهاجرين<sup>٦٦٦</sup>.

وقد أصبحت الممرات الخاصة بالغة الخطورة، حيث توسعت شبكات التهريب والاتجار للاستفادة من الأشخاص الذين ليس أمامهم إلا خيارات قليلة جداً. وقد يصبح نظام الحماية الدولية «قمعاً» بالنسبة للأشخاص الذين قد لا يحتاجون حمايةً بموجب اتفاقية اللاجئين، لكنهم قد يعانون من حالات ضعف شديدة في بلدتهم وخلال رحلات الهجرة:

أمل أن يدرس الأولاد هناك، بعد تحمل مخاطر ومصاعب هذه الرحلة، وأن يكون لهم مستقبل أفضل - لأننا كنا نعلم أن لا مستقبل لهم في كابول. ونحن سعداء لأنهم قاموا بهذه الرحلة بأمان. الله وحده يعلم بمستقبلهم. أود أن أذهب وأن أعيش معهم في ألمانيا. كما يرغب الأصدقاء الأصغر سناً في الانضمام إليهم في ألمانيا. أفغانستان ليست آمنة بعد الآن والجميع يريد أن يعيش في مكان أكثر أماناً. نحن سعداء بهذا القرار الآن. إذا، لا سمح الله، حدث لنا شيء في كابول، فعندئذ يكون اثنان من أسرتنا حيين آمنين في ألمانيا.

مهاجرين من كابول<sup>٦٦٧</sup>

رغم المخاطر والطريقة التي ينظر بها الناس إلى الرحلات الخطيرة، لا بد من الاعتراف بالمكاسب المحتملة. بالنسبة لبعض المجتمعات، يمكن أن تكون المكاسب طويلة الأجل، مما يسمح للجيل القادم وأطفالهم بالاستفادة من تعليم وخدمات صحية ومستويات معيشية أفضل، وفي الوقت نفسه دعم أفراد الأسرة والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ. وبالنسبة لمجموعات أخرى، بما في ذلك الفئات التي ربما تم تهميشها اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً في بلدانها الأصلية، أصبحت الهجرة الدولية استراتيجية للبقاء على قيد الحياة حيث يشارك أفراد الأسرة والمجتمع في الهجرة للوصول إلى الموارد والسلامة، في كثير من الأحيان على طول سلسلة القرابة أو على أسس عرقية<sup>٦٦٨</sup>.

### الضغوط التي تدفع إلى الهجرة

حتى عندما تتوافر مسارات نظامية بواسطة تأشيرات الدخول، فإن الأدلة الحالية تشير إلى تزايد الضغوط على بعض العائلات والمجتمعات للهجرة دولياً، بما في ذلك الأشخاص الذين قد يفضلون البقاء في بلدتهم<sup>٦٦٩</sup>. وعلى الرغم من فوائد الهجرة الدولية، يشير هذا إلى وجود عواقب سلبية محتملة لبعض المجتمعات ذات الصلة بتنمية "ثقافات الهجرة" على المدى الأطول - والتي وصفت، على سبيل المثال، على أنها ثقافة "يراقب فيها غير المهاجرين المهاجرين الذين يرتبطون بهم اجتماعياً ويسعون لمحاكاة سلوكهم الارتحالي"<sup>٦٧٠</sup>. وقد تبين أن تطوير هذه الثقافات يؤثر على تفكير المهاجرين المحتملين

٦٦٦ Carling, 2016; McAuliffe and Koser, 2015

٦٦٧ شبكة محلي أفغانستان، ٢٠١٦.

٦٦٨ Monsutti, 2005

٦٦٩ Ball, Butt and Beazley, 2017

٦٧٠ Kandel and Massey, 2002

في مستقبلهم: "فالشباب الذين بلغوا مرحلة النضج يتوقعون بشكل متزايد الهجرة على الصعيد الدولي أثناء حياتهم"<sup>٣٣١</sup>. ومع ذلك، فقد أبرزت الأبحاث الحديثة أنه مع مرور الوقت يمكن أن تكون هناك ضغوط ناشئة على الأشخاص الذين يريدون البقاء في بلدان المنشأ، لكنهم يجدون صعوبة متزايدة في ذلك. وبشكل عام، يبدو أن هذا يؤثر على الشباب في مجموعة متنوعة من الأوضاع - على سبيل المثال، يواجهون ضغوطاً متزايدة من أفراد العائلة للانتقال إلى الخارج وتقديم التحويلات المالية إلى الأسر الموسعة"<sup>٣٣٢</sup>. في الأبحاث التي أجريت في عام ٢٠١٦ بشأن الأفغان الذين هاجروا إلى أوروبا في عام ٢٠١٥، أبرزت ملاحظات أسر المهاجرين الذين مكثوا في بلد المنشأ المسألة التالية:

بعد أن قتل المتمردون أخانا، وأشعلوا النار في منزلنا، قرّرنا إرسال شقيقنا إلى الخارج... جميع أفراد العائلة قرروا معاً أننا سنرسل شقيقنا إلى أوروبا حتى يتمكن من مساعدة جميع أفراد الأسرة مالياً عندما يصل إلى أوروبا.

شقيق مهاجر من تخار"<sup>٣٣٣</sup>

وفي غرب أفريقيا، تعول بعض الأسر كثيراً على التحويلات المالية التي يرسلها الأولاد والأزواج، وقد يكون ضغط الهجرة شديداً من لدن الأسرة بأكملها:

كانت عائلة آن تعتمد على الأبناء الآخرين للمساعدة مالياً... وفي الوقت الراهن، يعود الأمر إلى أرونا، آخر ذكر في العائلة، لكي يعيل والداه وأبناء إخوانه، الذين قتلوا. لا يبلغ أرونا إلا ١٤ عاماً. أرونا لم ير والديه لمدة ستة أشهر. ويرسل لهم قدرًا قليلاً من المال من وقت لآخر. لكن ذلك لا يكفي. ويسترسل قائلاً: "أنا الابن الوحيد المتبقي" و"أرغب في دعم العائلة." أرونا يعرف جيداً مخاطر الرحلة إلى أوروبا. فقد حاول أحد أصدقائه من البلد الرحلة منذ زمن بعيد وتوفي في ليبيا"<sup>٣٣٤</sup>.

وهناك استنتاجات مماثلة في ظروف مختلفة تماماً، رغم أن ضغط الأقران يؤدي دوراً أيضاً. فعلى سبيل المثال، في دراسة أجريت عام ٢٠١٦ عن الفتيات المراهقات المهاجرات من إثيوبيا وإريتريا إلى السودان، وجد الباحثون أن وضع الأسرة يؤثر كثيراً على قرارات الفتيات والشابات في الهجرة. ويرجع أن تهاجر الفتيات اللواتي ينتمين إلى عائلات عاشت نوع ما من الأزمات، مثل غياب أحد الوالدين أو كليهما. ورغم القيود المفروضة على نقص الفرص والخيارات والحد الذي تمليه المعايير الجنسانية (انظر النص داخل المربع المتعلق بالأبعاد الجنسانية)، فإن "رغبتهم في القيام بشيء ما" بشأن أوضاعهن تشير إلى قدرة الفتيات اللواتي يقررن المغادرة على التحكم في زمام أمورهن"<sup>٣٣٥</sup>. ووجد البحث أيضاً أن الفتيات المهاجرات من إثيوبيا وإريتريا يشعرن بضغط من "ثقافة الهجرة" المجتمعية، التي تصبح فيها الهجرة منافسة، وأن تلك اللواتي يقررن البقاء في البد أو اللواتي لا يستطعن التنقل يُصنن بالعار. ويؤثر ضغط الأقران، الذين يحدّدون هؤلاء الذين هاجروا على أنهم "الناجحون"، على قرار في الهجرة"<sup>٣٣٦</sup>.

٦٣١ المرجع نفسه.

٦٣٢ Heidbrink, 2017.

٦٣٣ شبكة محلي أفغانستان، ٢٠١٦.

٦٣٤ Searcey and Barry, 2017.

٦٣٥ Grabska, Del Franco and de Regt, 2016.

٦٣٦ المرجع نفسه.

ارتفع عدد الأطفال المهاجرين حول العالم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد تكون التحديات التي يواجهها الأطفال المهاجرون ومكامن الهشاشة التي يعانون منها خلال رحلات الهجرة يمكن أن تمثل حالات متطرفة، وأثارت عدداً هائلاً من القضايا في صياغة استجابات فعالة. ويشمل التذييل (أ) نقاشاً حول الرحلات الأطفال المهاجرين، ودراسات حالات عن القُصر والأطفال الأفغانيين غير المصحوبين من أمريكا الوسطى الذين يعبرون المكسيك.

تشير النتائج الإضافية بشأن تطوير ممرات الهجرة طويلة الأمد للعمالة إلى تزايد الاعتماد على التحويلات كمكونات رئيسية في دخل الأسر المعيشي، مما يؤدي بدوره إلى حبس الناس داخل أنماط محددة للهجرة. وفي حين قد تكون الفوائد الإيجابية لتحسين دخل الأسرة والتغيرات الاجتماعية ذات الصلة واضحة، فقد يشعر البعض بتأثير الضغط الكبير الذي يدفع إلى الهجرة والشعور بأن خيارات البقاء في بلد المنشأ لم تعد قابلة للتحقيق كما كانت في السابق. وتبين حالة العمال المهاجرين النيباليين جوانب هذه الظاهرة. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، أدت الهجرة الهائلة من نيبال من أجل العمالة في الخارج، ومعظمها إلى الخليج وماليزيا، إلى تغيير سبل المعيشة والبنية الاجتماعية في المناطق الريفية في نيبال. وفي هذا السياق، أصبحت الهجرة من جانب الرجال النيباليين ظاهرة في كل مكان، وعلى الرغم من أن الدراسات قد وجدت أن قرارات الهجرة يتم اتخاذها عموماً على مستوى الأسرة، هناك ضغوط متزايدة تدفع إلى الهجرة. أظهرت الأبحاث أن قرارات الهجرة قد تزايدت من حيث الأهمية الاجتماعية وظهرت "ثقافة" الهجرة بشكل متزايد<sup>٣٧</sup>. وتبين الدراسة التي أجريت على النساء اللواتي يقين في البلد، في نيبال أن لهجرة الذكور على نطاق واسع أيضاً آثار عميقة على المرأة وعلى الأسر التي بقيت، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدرة على التصرف وإتخاذ القرار. ومن حيث رفاه الأسرة، أدت الهجرة إلى تحسين رفاه الأسر بشكل واضح بزيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي وتأجير الأراضي والثروة الحيوانية وزيادة فرص الحصول على تعليم الفتيات. كما أدى ذلك إلى زيادة أعباء العمل بالنسبة للمرأة، لكن ليس بالضرورة فيما يتعلق بقدرتها على التصرف في القرارات الأسرية. ولا يزال الرجال المهاجرون يتخذون القرارات الرئيسية من خلال الاتصال بالهاتف المحمول، رغم وجود زيادة واضحة في سلطة المرأة لاتخاذ القرارات.

### الأبعاد الجنسانية : القرارات والتأنيث والأدوار وفق النوع الاجتماعي

يمكن أن تكون لعمليات صنع القرار المتعلقة بالهجرة أبعاد جنسانية قوية. ففي المجتمعات التقليدية، على سبيل المثال، يؤثر النظام الأبوي في مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والأسرية، بما في ذلك الهجرة. وفي بعض المجتمعات، لا تزال مشاركة المرأة في صنع القرار نادرة. إذ يؤدي كلٌّ من التقاليد العائلية، والوضع، والممارسات الثقافية والمعتقدات الدينية دوراً فيما يخص من يتخذ القرارات داخل الأسر. على سبيل المثال، في الفلبين، عادة ما تنظم قرارات هجرة السيدات غير المتزوجات فيما يتعلق بالفوائد المحتملة للأسرة ككل. وهذا يعني أن قرار المرأة فيما يخص الهجرة قد يتوقف على الاحتياجات المنزلية بدلا من التركيز على التقدم الفردي<sup>(٣٨)</sup> وفي أفغانستان، هناك ميل إلى جانب "ذكوري" قوي في مجال الهجرة، وخاصة منها الهجرة غير النظامية للرجال والفتيان، الذي ينظر إليها على أنها تمثل أحد "طقوس العبور"<sup>(٣٩)</sup> إلى سنّ الرشد.

ومن جوانب علاقة الجنس هو التغيير في التركيب النوعي للمهاجرين الدوليين - ما يسمى بـ "تأنيث" الهجرة<sup>(٤٠)</sup> إذ تشكل النساء ما يقرب من نصف سكان المهاجرين الدوليين في العالم. لكن هذه النسبة تختلف اختلافاً كبيراً حسب المناطق، وهناك دول (مثل إندونيسيا والفلبين وسري لانكا وتايلاند) حيث غالبية المهاجرين من الإناث<sup>(٤١)</sup> وقد طرأ تغيير نوعي في ذلك أيضاً اليوم، فستطيع المهاجرات التنقل بشكل مستقل من دون أن تعولن على الغير، بما في ذلك من البلدان المذكورة أعلاه. وهذا يعني أيضاً أن النساء، أكثر من غيرهن، يقمن بإرسال التحويلات المالية ودعم أسرهن



من الخارج، وهو أمر بدوره يغيّر الديناميات الاجتماعية والعائلية واتخاذ القرارات. وقد أبرزت البحوث التجريبية الأخيرة التي أجريت في جافا الطبيعة المتغيرة للهجرة الدولية:

تتشابك تنقلات الرجال والنساء (أو عدمها) مع أدوارهم ووضعهم داخل الأسرة ... وتوضح دراسات الحالات مجموعة من نتائج اتخاذ القرار على أساس نوع الاجتماعي، حتى في السياق الأبوي للغاية السائد في جافا. وبرز كيف أن عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالوصول إلى هجرة اليد العاملة تتوقف على التغيرات في النوع الاجتماعي والديناميات المشتركة بين الأجيال داخل الأسرة<sup>٣٨</sup> في حالة تغير مستمر<sup>٣٩</sup>. ويتقاطع النوع الاجتماعي مع الإيديولوجيات السائدة ونظم الهجرة (مع مرور الوقت) لتمكين الأسر والأفراد الذين كانوا لا ينتقلون في السابق من الوصول إلى هجرة اليد العاملة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون لتجربة الهجرة لدى الأفراد تأثيراً على العلاقات مع أفراد الأسرة الآخرين مثل ما يتعلق بالهجرة من المنظور الجنساني في أسرٍ معيشية<sup>٤٠</sup> غير مستقرة<sup>٤١</sup>، فيما يخص عمليات الهجرة المتخيلة أو الفعلية والمستقبل. في أسرة زيتون، تؤثر هجرة زوج ابنتها على تنقل الأعضاء الآخرين. وبالمثل، أقامت رحلة خالد غير القانونية وغير السارة أساساً لدعم ريانا عبر القنوات الرسمية<sup>(د)</sup>.

(ز) Chant and Radcliffe, 1992; Oishi, 2002

(ح) Monsutti, 2007

(ط) Castles and Miller, 2003; Pfeiffer et al., 2007

(ي) United Nations, 2006; Martin, 2007

(و) Ullah, 2013

(ج) Khoo, Platt and Yeoh, 2017

## أوجه التقدم في تقنيات البحوث

على مدى العقود القليلة الماضية، شهد العالم نمواً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم تغير الابتكارات مثل الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية والأجهزة المحمولة طريقة تواصل الناس فحسب، بل غيرت أيضاً كيفية إنتاج المعلومات ونشرها. لقد كان تأثير هذه التطورات التكنولوجية بعيد المدى، ومس جميع جوانب الحياة البشرية وجميع مجالات الدراسة، بما في ذلك الهجرة. وما فتئت التكنولوجيا تغيّر بشكل متزايد أبحاث الهجرة وطرق جمع البيانات بطرق استنبطت دعماً كبيراً وأثارت مخاوف. وعلى الرغم من أن أساليب البحث التقليدية مثل المقابلات المباشرة والمسوحات الورقية لا تزال ذات أهمية كبيرة، فإن التقدم التكنولوجي قد فتح سبل بحث جديدة، مما وفر المزيد من الفرص لتعزيز فهمنا لآراء وحركات المهاجرين.

## أدوات البحث على الإنترنت والبرمجيات والأجهزة

أدت أدوات الإنترنت مثل الاستبيانات على شبكة الإنترنت والمقابلات عبر الإنترنت إلى توسيع نطاق القدرة على إجراء البحوث المتعلقة بالهجرة في أماكن يصعب الوصول إليها. ومكنت الباحثين ليس فقط من توسيع نطاقهم الجغرافي بشكل كبير، وإنما أيضاً من الوصول إلى مجموعات محددة بسرعة وكفاءة<sup>٣٨</sup>. كما عززت شبكة الإنترنت الإدماج في عملية البحث، مما سمح بمشاركة المهاجرين الذين لا يمكن سماع أصواتهم ومعرفة ظروفهم خلاف ذلك.

وبالنسبة للباحثين الذين يركز عملهم على مواضيع حساسة مثل التهريب أو الهجرة غير النظامية، ثبت أنه لا غنى عن أساليب البحث عبر الإنترنت. وقد يتردد المهاجرون غير النظاميين، على سبيل المثال، في المشاركة في الدراسات التي تستخدم أساليب البحث التقليدية مثل المقابلات المباشرة خشية الكشف عن هويتهم، لأن «البحث في الهجرة غير النظامية يتعامل حتماً مع القضايا الحساسة»<sup>٦٣٣</sup>. وباستخدام أدوات مثل الاستبيانات عبر الإنترنت، يمكن للباحثين زيادة إخفاء هوية المجيبين<sup>٦٣٤</sup>. وهناك اعتراف متزايد بأنه يمكن استقاء إجابات شخصية وأكثر أمانة من المشاركين بواسطة هذه الأنواع من الاستطلاعات، عند تطبيقها في مواضيع حساسة<sup>٦٣٥</sup>. فمثلاً، استخدمت دراسة أجريت عام ٢٠١٣ حول المهاجرين غير النظاميين في أستراليا أجهزة الكمبيوتر اللوحية باستطلاعات ذاتية الاستكمال مُترجمة إلى لغات متعددة<sup>٦٣٦</sup>. وبمنح المهاجرين المزيد من السيطرة - ومنحهم إمكانية التحول إلى لغتهم المفضلة أثناء تعبئة الاستطلاع - نجح البحث في توليد ما يمكن اعتباره بشكل معقول إجابات صادقة وصريحة من المشاركين<sup>٦٣٧</sup>. فمن الواضح أن الطُرق المتاحة على الإنترنت أقل تطفلاً، ومن شأنها أن تُمكن المهاجرين من القيام بدورهم كمواضيع بحثية. كما تبين أن هذه الأساليب تقلل من القلق الاجتماعي، وبالتالي تنتج إجابات أكثر صدقاً في نتائج الأبحاث<sup>٦٣٨</sup>.

علاوة على ذلك، فإن الدراسات الطويلة، التي تعد أساسية في فهم صنع القرار لدى المهاجرين، قد تعززت بفضل تكنولوجيات مثل قدرات النظام العالمي لتحديد المواقع. على سبيل المثال، عندما تُمنح الموافقة، بفضل تطبيقات النظام العالمي لتحديد المواقع الموجودة في الأجهزة الشخصية، أصبح من السهل على الباحثين تتبع رحلات المهاجرين<sup>٦٣٩</sup>. كما أن أدوات البرامج والأجهزة الجديدة والناشئة تعني أيضاً أنه يمكن جمع البيانات بطريقة رخيصة نسبياً، وأسرع، ويمكن تخزينها لفترات زمنية أطول<sup>٦٤٠</sup>.، توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه للباحثين القدرة على الحفاظ على مشاركة المشاركين وكذلك على تحسين الاحتفاظ بالبيانات للدراسات التي تمتد لفترات طويلة من الزمن<sup>٦٤١</sup>.

### وسائط التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة

بدأت وسائل الإعلام الاجتماعية تظهر كأدوات هائلة في أبحاث العلوم الاجتماعية. وبيروز مواقع مثل فيسبوك وتويتر، وكون فيسبوك وحده يضم أكثر من ١,٩ مليار مستخدم حول العالم اعتباراً من شهر أيار/مايو ٢٠١٧<sup>٦٤٢</sup>. أصبحت مواقع وسائط الإعلام الاجتماعية مستودعات مفيدة للمعلومات عن المهاجرين. والأهم من ذلك، أن هذه المواقع تمكن الباحثين من الوصول إلى مجتمع أوسع من المهاجرين إذ توفر قدرات بحث قوية للمشاركين المحتملين في الدراسة. ويمكن أن تكون مواقع التواصل الاجتماعي مفيدة بشكل خاص عند إجراء الأبحاث حول مجتمعات الشتات، التي تستخدم بشكل متزايد هذه المنصات لجميع أنواع أنشطة الشبكات<sup>٦٤٣</sup>. يجادل كل من Reips و Buffardi صراحة بأن "وسائط التواصل الاجتماعي يمكنها أن توفر للباحثين

٦٣٩ Oiarzabal and Reips, 2012

٦٤٠ Düvell, Triandafyllidou and Vollmer, 2008

٦٤١ Kays, Keith and Broughal, 2013

٦٤٢ McAuliffe, 2013

٦٤٣ المرجع نفسه.

٦٤٤ Joinson, 1999

٦٤٥ Taylor, 2015

٦٤٦ Banati, 2017

٦٤٧ Farabee et al., 2016

٦٤٨ Fiegerman, 2017

٦٤٩ Crush et al., 2012

في مجال الهجرة نظرة فريدة عن أفكار المهاجرين وسلوكهم، التي تحدث بشكل طبيعي علي صفحاتهم الاجتماعية<sup>٦٥٠</sup>. علاوة على ذلك، يمكن لمصادر البيانات الضخمة<sup>٦٥١</sup> مثل وسائل الإعلام الاجتماعية وأنماط البحث على الإنترنت أن توفر بيانات مشفرة جغرافياً يمكن أن تساعد في تحديد موقع الأشخاص، بما في ذلك المهاجرين. لقد أثبت نظام تعقب السوريين في المجال الإنساني، وهو نظام لرسم الخرائط يستخدم تقنيات التنقيب الآلي في البيانات وتقارير الصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو والنصوص<sup>٦٥٢</sup>، أنه من أنجح أدوات البيانات الضخمة منذ بدء الصراع السوري. ولم يستخدمها الباحثون فحسب لمتابعة اتجاهات الصراع، بما في ذلك حركات المهاجرين، وإنما أيضاً النازحين داخلياً واللاجئون والمهاجرون أنفسهم بحثاً عن طرق سفر آمنة والتخلص من المتاجرين بالبشر.<sup>٦٥٣</sup>

## التحديات والفرص

لا يمكن إنكار الفوائد التي تعود بها التقنيات الجديدة على الأبحاث في مجال الهجرة. ومع ذلك، فقد انتقدت أدوات وطرق البحث الجديدة هذه على أسس منهجية وأخلاقية. فيؤكد البعض أن البحث الذي يتم إجراؤه عبر الإنترنت، على سبيل المثال، يفشل في كثير من الأحيان في التفكير في أهمية التفاعلات بين الموضوع والباحث.<sup>٦٥٤</sup> فيمكن أن يعيق الباحثين عدم الاهتمام بالإشارات الخفية، مثل نبرة الصوت وتعبيرات الوجه أثناء المقابلات عبر الإنترنت، من فهم وجهات نظر المشاركين في الدراسة فهماً كاملاً.<sup>٦٥٥</sup> بالإضافة إلى ذلك، فإن قلة إمكانية استخدام الإنترنت بالنسبة لعدد كبير على الصعيد العالمي يُلوح طيف التحيز البحثي، حيث أن ما يسمى بـ "الفجوة الرقمية"<sup>٦٥٦</sup> يستثني الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى هذه التقنيات. ومع ذلك، فإن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الأجهزة اللوحية المحمولة العالية القدرة تمكن الباحثين من العمل في الأماكن النائية، وكذلك مع المستجيبين الذين قد يحتاجون إلى الدعم عند إكمال الاستبيانات. وثمة شاغل آخر يتعلق بطرق مثل الاستبيانات على شبكة الإنترنت، وهو التحقق من أن المشاركين في الاستكمال هم الأشخاص المقصودون. ومع ذلك، فإن التقدم في الاستطلاعات عبر الإنترنت يوفر الآن القدرة على التحقق تلقائياً من استجابات الاستبيان،<sup>٦٥٧</sup> باستخدام تقنية قواعد البيانات التي تسمح بتأكيد هوية ومعلومات العمر التي يقدمها المشاركون.<sup>٦٥٨</sup>

ولا تزال المشاكل المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات والسرية، خاصة في الدراسات التي تستخدم مصادر البيانات الضخمة مثل وسائل الإعلام الاجتماعية، تشكل مخاطر وتحديات للمشاركين في الدراسة ولدى الباحثين.<sup>٦٥٩</sup>

إن "التلصص" على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، حيث قد لا يُطلع الباحث، أو لا يحصل على موافقة من يتم مراقبتهم، يثير مخاوف أخلاقية. كما يجد الباحثون على نحو متزايد صعوبة في التمييز بين البيانات الشخصية

٦٥٠. Reips and Buffardi, 2012.

٦٥١. «البيانات الضخمة هي ممارسة استخدام البيانات المجمعة لإنشاء الخوارزميات والنماذج والتحليلات لفهم السلوك البشري بشكل أفضل» (Kuang, ٢٠١٧).

٦٥٢. انظر نظام تعقب السوريين [www.humanitariantracker.org/syria-tracker](http://www.humanitariantracker.org/syria-tracker)

٦٥٣. Ashton et al., 2016.

٦٥٤. Ignacio, 2013.

٦٥٥. المرجع نفسه.

٦٥٦. Hargittai, 2010.

٦٥٧. Andrews, Nonnecke and Preece, 2003.

٦٥٨. Nash et al., 2013.

٦٥٩. Harriman and Patel, 2014.

والبيانات العامة، إذ لم يعد الخط الفاصل بين الاثنين واضحاً. وبالتالي، هناك مجموعة متنامية من العمل حول كيف يمكن للباحثين في العلوم الاجتماعية إجراء دراسات أفضل باستخدام تقنيات جديدة من دون أن يعرضوا أنفسهم أو مواضيع أبحاثهم للشبهات. ولئن كان من الواضح أن استخدام تقنيات الأبحاث الجديدة محفوفاً بالهفوات، فقد أسفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً على مزايا هائلة فيما يتعلق بأبحاث العلوم الاجتماعية. وبينما يحتضن باحثوا الهجرة هذه التقنيات بشكل متزايد، لا بد من ضمان عدم استخدام الأساليب المناسبة فحسب، بل أيضاً معالجة التحديات الأخلاقية - التي يمكن تضخيمها في العصر الرقمي.

### الأثار المترتبة على السياسات والبحوث

تعدّ الهجرة البشرية من الظواهر القديمة، إذ تُتخذ القرارات في مجال الهجرة قبل وأثناء وبعد أن يستمر تشكيل الهجرة بواسطة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقاً. لربّما لم تتغير الطبيعة المتأصلة في صنع القرار بشكل كبير مع مرور الوقت، إلا أن الظروف التي تحدث فيها تتطور. إن زيادة أوجه التقدّم فيما يخصّ الاتصال الإلكتروني والاتصالات عبر الوطنية على وجه الخصوص يعني أننا أكثر قدرة من أي وقت آخر في التاريخ على رؤية وقراءة وسماع كيف يعيش الناس حياتهم في أماكن نائية. أصبح لدينا الآن إحساساً أكبر بإنسانيتنا المشتركة التي تمتد إلى ما وراء الثقافة أو العقيدة أو الثروة، تماماً كما أننا أكثر قدرة على أن نرى وأن نعيش (بصورة افتراضية) تجربة ما للحرب والمجاعة والفقر المدقع من تكاليف شخصية. كما يمتد تواصلنا العالمي المتزايد ليشمل دعم التفاعلات، بما في ذلك تبادل المعلومات (والمعلومات الخاطئة)، وتحويل الأموال، وتبادل الأفكار والمعرفة، بتفاعلات يمكن أن تحدث اليوم في الوقت الحقيقي. وتترتب على هذا آثار على العديد من جوانب حياتنا اليومية، بما في ذلك كيف نفكر في الهجرة والتنقل.

قمنا في هذا الفصل، بفحص كيف يفكر المهاجرون في رحلات الهجرة في مختلف السياقات، بالاعتماد على نتائج مجموعة كبيرة من الأعمال حول هذا الموضوع. ويُجرى مزيد من البحوث في بلدان المنشأ وبلدان العبور، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية. ومن الجوانب الأكثر إثارة للاهتمام والتوترات الناشئة، النظر إلى المهاجرين باعتبارهم عناصر فاعلة يتمتعون بقدرة (يتوسع نطاقها) داخل مجالات الأبحاث، بما في ذلك الفئات التقليدية للمهاجرين «قسراً»، مثل اللاجئين. ويستند هذا إلى الاعتراف في العقود الأخيرة بالابتعاد عن البناء الطوعي-القسري الثنائي والاتجاه نحو سلسلة من قدرات المهاجرين على التصرف واتخاذ القرارات. ولا تزال الطرق التي يحصل بها المهاجرون على المعلومات من مجموعة من المصادر ويستخدمونها، تكتسي أهمية، وتبيّن الأبحاث أنها مجال يتطور بسرعة، بما في ذلك استهلاك وسائل الإعلام الاجتماعية وكذلك الطبيعة المتغيرة للاتصال بالأشخاص الذين يقومون بتسهيل رحلات الهجرة، مثل وكلاء التوظيف ومهربي المهاجرين. وتناقش في الفصل السادس مسألة زيادة أنماط الاتصال عبر الوطنية وأنماط التواصل بين المهاجرين.

وفي سياق الاتفاق العالمي لعام ٢٠١٨ من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يتيح الفهم الأكثر دقة لوجهات نظر واعتبارات المهاجرين المحتملين والفعليين تفكيراً بصورة أعمق في استجابات السياسات المستدامة التي تكون أكثر قدرة على دمج دعم السكان وتحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن البشري أثناء الرحلات، وكذلك توسيع نطاق خيارات السفر بالتأشيرة. وفي هذا السياق، نجد أن النقاط التالية مجدية فيما يتعلق بالبحوث والسياسات:

- يتعين على الباحثين إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تحكّم المهاجرين في قراراتهم، وأن يفهموا كيف يفكر الناس في الهجرة بالنسبة لفئات السياسات المختلفة، ويقللون من التركيز على فئات السياسات التي تُعتبر أساسية بالنسبة للنُظم القانونية. وبدلاً من المواطنة أو المهارات أو غيرها من الصفات لتلبية متطلبات التأشيرة، على سبيل المثال، يبدو أن القدرة على دفع تكاليف خدمات الهجرة غير النظامية ووضع استراتيجيات لإدارة الرحلات المحفوفة بالمخاطر أصبحت أكثر أهمية في تحديد من يتحرك وأين، ممّا يثير قضايا أوسع في مجال تنظيم وإدارة الهجرة ودعم السكان في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.
- يظل التوفيق بين التطلعات إلى الهجرة، إلى جانب الضغوط المتزايدة للهجرة في بعض المجتمعات، والحاجة إلى قيام الدول بإدارة دخول المهاجرين وإقامتهم بصورة منظمة، يشكل تحدياً. ويمثل المزيد من الاستثمار في صياغة أفكار مبتكرة وعملية حول كيفية تعزيز المسارات العادية دون خلق زيادات هائلة في «الطلب» للهجرة من دون قصد، مسألة ذات أولوية. إن فهم كيفية تفكير المهاجرين في الهجرة ورحلات الهجرة يعدّ أمراً أساسياً لصياغة نُهج فعّالة.
- تتطلب الطبيعة الدينامية لسياقات الهجرة، المدعومة بزيادة التواصل عبر الوطني بواسطة تكنولوجيا اتصالات أكثر تطوراً وسهولة المنال، أن نستمر في الاستثمار في فهم آراء وتجارب المهاجرين بإجراء استطلاعات طويلة بدلاً من رؤية المسوح على أنها عملية عَرَضِيَّة تُجرى «لمرة واحدة».
- مع تزايد الضغوط على الناس والمجتمعات للهجرة دولياً في بعض الظروف، قد يطرح تطور «ثقافات الهجرة» الأقوى على المدى الطويل مشاكل في المستقبل لعدد متزايد من المجتمعات التي تفضّل البقاء في بلد المنشأ، لكن عاجزة عن ذلك. وبالتالي، فمن المهم فهم العوامل المرتبطة بتفضيل عدم الهجرة (بما في ذلك في حالات النزاع والبيئات الأخرى المحفوفة بالمخاطر) بشكل أفضل. وسيساعد هذا في القدرة على تقديم دعم أفضل للأشخاص الذين يفضلون البقاء في مجتمعاتهم.
- سيظل تسخير الفرص وكذلك إدارة المخاطر التي ما فتئت تقنيات البحوث الجديدة توفيرها جانباً حاسماً في تعزيز البحوث الفعالة والأخلاقية في مجال الهجرة. فعلى سبيل المثال، يوفر تحليل البيانات الضخمة طريقة جديدة لتحليل ديناميات الهجرة، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب تعريض خصوصية وسرية المهاجرين للخطر.



ويليام آن  
سكوت بليندر  
روبرت ماك نيل

## الفصل الثامن التقارير الإعلامية عن المهاجرين والهجرة<sup>٦٦١</sup>



### مقدمة

معظم الناس الذين يقرؤون هذا الفصل قد التقوا بمهاجرين في أحيائهم أو في أماكن عملهم أو دوائرهم الاجتماعية، أو هم أنفسهم مهاجرون. كما قد واجه العديد من الأشخاص موضوع الهجرة في وسائل الإعلام. وتتراوح تلك التغطية بين الأفلام والصحف والتغريدات، وقد تكون قد صورت الهجرة بطريقة أو بأخرى، أو تكون بكل بساطة قد أثارها كمسألة تشكل موضوع الساعة. وتستند تصوراتنا أو مواقفنا أو معتقداتنا حول الهجرة، إلى حد كبير، إلى التجارب المباشرة وتلك التي يتم توجيهها من خلال عدسة وسائل الإعلام، إلا أن المزيج الدقيق من هذا وذاك يعتمد على مواقفنا الفردية. فيعرض الكثير من الناس، بمن في ذلك الباحثون والصحفيون والسياسيون وعموم الجمهور، آراءً معينة حول الهجرة ويُناقشونها بينما يتجاهلون أخرى. وفي بعض الأحيان، يشجعنا ذلك عمداً على التفكير بطرق معينة. وفي أحيان أخرى، يكون ذلك غير مقصود أو للمحتوى الإعلامي غالباً ما ينتج بسرعة ويكون محدود المدة أو المساحة.

في هذا الفصل، نهدف إلى معالجة أربعة أسئلة رئيسية:

- ماذا تقول وسائل الإعلام حول العالم عن الهجرة والمهاجرين؟
- ما هي تأثيرات هذه التغطية على ما يفكر فيه الجمهور وصناع السياسات والمهاجرون أنفسهم؟
- كيف تساهم ممارسة الصحافة نفسها في التغطية؟
- ما هي الآثار المترتبة على التجارب الحديثة للإعلام والهجرة من أجل البحث والممارسة في المستقبل؟

وعند معالجة هذه الأسئلة، نسلم بكيفية تعبير وسائل الإعلام والهجرة عن مصطلحات تأخذ أشكالاً مختلفة – ومتغيرة – في أوقات وأماكن مختلفة. وإذ ندرك في هذا الفصل أنه في الوقت الذي يميل فيه الكثير من أبحاث وسائل الإعلام إلى التركيز على التقارير الإخبارية التقليدية، عادة في الدول ذات الدخل المرتفع التي يعتقد عادة أنها بلدان مقصد للمهاجرين، فإن هذا لا يعد سوى جزء من الصورة. وينظر هذا الفصل أيضاً في طرق جديدة للتواصل من خلال المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعية التي تقدم طرقاً مختلفة لتحديد المضمون وتوليده وتقاسمه مع الآخرين<sup>٦٦٢</sup>. وقد يكون بعض هذا من الأخبار المألوفة، لكن قد تكون هناك أنواع أخرى أقرب إلى الترفيه والفن. فوسائل الإعلام الحديثة متنوعة بشكل خارق في محتواها وأشكالها. ويشير الفصل أيضاً إلى أن التغطية الإعلامية للهجرة تعكس الاختلافات في كيفية عمل مختلف أنظمة البلدان الإعلامية. إذ إن درجة الحرية الصحفية تعدّ من المتغيرات الهامة هنا، لكن حتى وسائل الإعلام «الحرّة» نسبياً قد تكون أكثر أو أقل حزمًا في مناهجها. وإن كنا محدودون من حيث المساحة ونطاق البحث، لقد عكسنا قدر الأماكن تنوع – وحيث أمكن حجم – اهتمام وسائل الإعلام بالهجرة، خاصة من وجهات نظر جغرافية مختلفة. وندرس الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية، لكننا قمنا بتضمين دراسات (حيث ما أمكن ذلك) حول المنتجات الإعلامية باللغة الأصلية.

٦٦١ مؤلفو هذا الفصل هم: ويليام ألن (William Allen)، باحث، مركز الهجرة والسياسات، والمجتمع ومرصد الهجرة، جامعة أكسفورد؛ سكوت بليندر (Scott Blinder)، أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة ماساشوستس، أمهرست؛ وروبرت ماكنيل (Robert McNeil)، باحث، مركز للهجرة والسياسة، والمجتمع، ورئيس قسم الإعلام والاتصالات، مرصد الهجرة.

## الخلفية والسياق

يمكن القول إن البشر كانوا يتواصلون دائماً وأبداً حول الهجرة بكل الطرق التي كانت متاحة لهم: حتى النقوش في أذربيجان، التي يبلغ عمرها حوالي ١٠ آلاف سنة، تصور البشر أثناء رحلاتهم<sup>٣٣٢</sup>. فالفرار من الاضطهاد والسفر لتحسين الحالة الاقتصادية والتحدث عن الأوطان والأجانب والمنفيين: كلها أنواع من الأفكار والقصص تظهر عبر التاريخ<sup>٣٣٣</sup>. لكن ما الذي يجعل الهجرة - وخاصة التغطية الإعلامية لهذه القضية - بهذه الأهمية الآن؟

قد يكون أحد الأسباب هو ارتفاع مستويات الخطاب المناهض للهجرة والمكاسب السياسية للأحزاب المناهضة للهجرة في العديد من البلدان. ففي جميع أنحاء أوروبا، على سبيل المثال، ابتعد بعض الناخبين عن الأحزاب الرئيسية نحو "أحزاب منافسة" على أساس سياسات الهجرة التي تتبعها، وخاصة منها تلك الأقرب إلى اليمين المتطرف<sup>٣٣٤</sup>. وقد رافقت التغطية السلبية، بل وحتى العدائية للهجرة، زيادة مماثلة في الأحزاب المناهضة للهجرة وخطابها السياسي<sup>٣٣٥</sup>.

وغالبا ما تثير النقاشات السياسية المهاجرين كبش فداء بتقليل الأسباب المعقدة وتأثيرات وأنواع الهجرة وجعلها قصص أو عبارات تكرر بسهولة<sup>٣٣٦</sup>. لكننا قد نبالغ في تبسيط الأمر بإلقاء اللوم على وسائل الإعلام وحدها فيما يخص المواقف السلبية تجاه الهجرة. ومن المحتمل أيضاً أن يكون لبعض العوامل الأخرى دوراً، بما في ذلك التغيير الديموغرافي، أو التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية أو المتخيلة، والسياسات الأوسع نطاقاً (مثل التقشف الاقتصادي)<sup>٣٣٧</sup>.

تؤثر السياقات المتغيرة أيضاً على أنماط التغطية. وثمة عاملان مهمان هما درجة حرية الإعلام، والطرق التي تعمل بها وسائل الإعلام الآن في عالم رقمي. إن البيئة الإعلامية الحرة هي "حيث تكون تغطية الأخبار السياسية قوية، وضمان سلامة الصحفيين، وتدخل الدولة في شؤون الإعلام لا يكاد يُذكر، والصحافة لضغوط قانونية أو اقتصادية مرهقة"<sup>٣٣٨</sup>. وتعتبر حرية الإعلام، على نطاق واسع ضرورة للديمقراطية<sup>٣٣٩</sup>. لأن الإعلام يمكن أن يخبر الناخبين بالأحداث الجارية، أو يدقق في المؤسسات أو يخضع المسؤولين الحكوميين للمساءلة، دون تدخل مفرط من المؤسسات أو المسؤولين الذين يتعرضون للانتقاد. وتتفاوت مستويات حرية الإعلام تنفاوتاً كبيراً حول العالم. ففي عام ٢٠١٧، كانت يعيش ١٣ في المائة من سكان العالم في بلدان تتمتع بصحافة حرة، في حين كان حوالي نصف السكان (٤٥ في المائة) يعيشون في بلدان لا توجد فيها صحافة حرة<sup>٣٤٠</sup>.

وحتى في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من حرية الإعلام، غالباً ما تعكس الأخبار اللغة والمواضيع التي تفضلها الحكومات والمجموعات القوية الأخرى، لأن المراسلين يعتمدون غالباً على المسؤولين الحكوميين للحصول على المعلومات، خاصة

٦٦٣ Cherry and Leppard, 2015.

٦٦٤ Anderson, 2013.

٦٦٥ Hobolt and Tilley, 2016.

٦٦٦ Wodak, Khosravi Nik and Mral, 2013.

٦٦٧ Greenslade, 2005.

٦٦٨ لمزيد من المعلومات حول تشكيل الآراء والمواقف بشأن الهجرة، انظر: Hainmueller Hopkins, 2014.

٦٦٩ منظمة دار الحرية، ٢٠١٦: ١ - شملت منظمة دار الحرية مؤخراً معالجة وسائل الإعلام الرقمية ومنتجها، مثل المدونات والمدونين، وترتيبها.

٦٧٠ Zielonka, 2015.

٦٧١ أما النسبة الباقية (٤٢ في المائة) فتعيش في بلدان ذات صحافة حرة جزئياً. منظمة دار الحرية، ٢٠١٧.



حول القضايا السياسية<sup>٣٧٢</sup>. تعمل وسائل الإعلام أيضًا بطرق مختلفة حول العالم<sup>٣٧٣</sup>. فقد تكون ذات طابع مهني للغاية وتجارية (النموذج "الليبرالي")، كما رأينا في التزايد الانكليزية-الأمريكية. أو قد تكون وسائل الإعلام امتداداً للأحزاب السياسية (نهج "التعددية المستقطبة" الذي كثيراً ما يُرى في بلدان جنوب أوروبا). أما النهج الثالث فيرى أن الإعلام يعدّ مهنيًا ومستقل، ومع ذلك يمثل وجهات نظر تربط بين العديد من المجموعات الاجتماعية المتميزة، بما في ذلك النقابات العمالية والجمعيات التطوعية والأحزاب (نموذج "الشركات الديمقراطية" في بلدان أوروبا الشمالية). ويعدّ النموذج الثالث بشكل عام أكثر انفتاحاً لوجهات نظر متعددة، في حين تعكس كل من الأنظمة التعددية الليبرالية والاستقطابية الجدال السياسي الرسمي، على الرغم من اختلاف درجاتها ولأسباب مختلفة.

من جهة أخرى، تختلف التغطية الإعلامية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية. فإذ تركز معظم البحوث على أنظمة الإعلام والتغطية في الأنظمة الديمقراطية، في الأنظمة الاستبدادية، قد تعبر التغطية الإعلامية للهجرة وقضايا أخرى عادة عن مصالح الدولة<sup>٣٧٤</sup>. على سبيل المثال، يرى البعض أن انخفاض مستوى الهجرة في التغطية الإعلامية الروسية والصينية للعلاقات الحدودية بين الاتحاد الروسي والصين قد يشير إلى انخفاض مستويات التركيز لدى النخب الوطنية والإقليمية<sup>٣٧٥</sup>.

كما أدى ظهور الإنترنت، وانتشار وسائل الإعلام الاجتماعية لاحقاً كمصدر للأخبار (أو شاغل عن الأخبار)، إلى تغيير المشهد الإعلامي بعدة طرق. يزعم البعض أن التحولات الرقمية تهدد الصحف التقليدية بالسماح للمستخدمين بالعثور على جميع أنواع الإصدارات - الأخبار والإعلان والتغطية الرياضية وقضايا أنماط الحياة - كلماً وحيثما أرادوا<sup>٣٧٦</sup>. نتيجة لذلك، هناك قلت ضرورة شراء حزم كاملة من الإنتاجات المجمعّة في صحف أو في اشتراكات. وبالتالي يطلع عدد أكبر من الناس على الأخبار من وسائل الإعلام الاجتماعية؛ فقد أظهرت إحدى الدراسات أن قرابة نصف المواطنين الأمريكيين (٤٦ في المائة) يتصرفون على هذا النحو<sup>٣٧٧</sup>. وشهدت البرازيل (٧٠ في المائة) والبرتغال (٦٦ في المائة) وأيرلندا (٥٢ في المائة) وكندا (٤٨ في المائة) معدلات أعلى، تركز فقط على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية بدلاً من جميع المواقع الإلكترونية. ومع ذلك، فإن هذين العالمين ليسا منفصلين تماماً، كما هو الحال في التدوين: فقد توصلت البحوث في العلاقة بين المدونات ووسائل الإعلام التقليدية إلى أنها تؤثر على بعضها البعض، مما يؤدي أحياناً إلى إثارة المتابعة، بينما تتفاعل أحياناً أخرى مع المحتوى<sup>٣٧٨</sup>.

تربط وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً الأشخاص ببعضهم البعض بطرق جديدة تتيح اتخاذ إجراءات - أحياناً بشكل سريع جداً. على سبيل المثال، استخدم الناس لوسائل الإعلام الاجتماعية لحشد الدعم لحركات الاحتجاج خلال الربيع العربي<sup>٣٧٩</sup>. كما تستخدم المنظمات غير الحكومية، وكذلك المجتمعات المحلية، وسائل الإعلام الاجتماعية لحشد الدعم للمهاجرين الأفراد المهددين بالترحيل<sup>٣٨٠</sup>.

٣٧٢ Entman, 2004

٣٧٣ Hallin and Mancini, 2004

٣٧٤ Luo, 2014

٣٧٥ Sullivan and Renz, 2010

٣٧٦ Starr, 2009

٣٧٧ Newman et al., 2016

٣٧٨ Meraz, 2009

٣٧٩ Khondker, 2011.

٣٨٠ Patler and Gonzales, 2015

لكن تغييرات وسائل الإعلام تطرح أيضاً مجموعات جديدة كاملة من التحديات. إن "الفجوات الرقمية" - أو عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها<sup>٣٨١</sup> - قد توسع نطاق هذه الفجوات، أو تخلق فجوات جديدة. وقد تساهم وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً في "غرف الصدى" أو "الفقاعات"، حيث لا يطلع المستخدمون سوى على الأخبار التي يتم تمريرها - والموافقة عليها - من قبل الأصدقاء ذوي التفكير المماثل<sup>٣٨٢</sup>. وتعزز هذه الآثار الإعلامية الاستقطاب السياسي، وتتحدى الجهود الرامية إلى تعزيز توافق الآراء، خصوصاً بشأن سياسات الهجرة.

## التغطية الإعلامية حول العالم

### المشاعر بشأن الهجرة الوافدة

ما مدى إيجابية أو سلبية التغطية الإعلامية للهجرة؟ يبيّن العديد من الأدلة البحثية أن وسائل الإعلام تربط الأخبار السيئة<sup>٣٨٣</sup> بالمهاجرين في جميع أنحاء العالم. فخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، كانت التغطية غير المشجعة للهجرة في الصحافة المطبوعة و عبر الإنترنت، في ستة بلدان ذات مستويات عالية جداً في مجال التنمية البشرية (أستراليا وكندا وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة)، أكثر من ضعف الإنتاجات المشجعة للهجرة<sup>٣٨٤</sup>. وكانت هذه الفجوة واضحة بشكل خاص في أستراليا والمملكة المتحدة، بينما كانت أقل في كندا وسويسرا. وفي الوقت نفسه، تضيقت إنتاجات وسائل الإعلام في البلدان التي أخذت منها العينات، مستويات أدنى من التنمية البشرية (مثل أفغانستان، وبنغلاديش، وماليزيا، وباكستان، وسري لانكا، وتايلند، وفيت نام) أيضاً خطاباً غير مشجع بدرجة أكبر بكثير مما هو مشجع. ومن بين هذه البلدان، كان الإعلام الماليزي والتايلندي الأكثر احتواءً للخطاب السلبي. وكانت وسائل الإعلام في كلا المجموعتين من البلدان أكثر سلبية تجاه الهجرة غير النظامية<sup>٣٨٥</sup>.

كثيراً ما تؤكد الدراسات الأكثر تفصيلاً لوسائل إعلام وطنية معينة هذا الاتجاه العام. على سبيل المثال، نشرت الصحف الدانمركية، وإلى مدى أكثر اعتدالاً، الصحف الهولندية، مقالات أقرب إلى أن تكون سلبية منها إيجابية حول الهجرة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠<sup>٣٨٦</sup>، وأظهر تحليل مماثل عن المهاجرين في الأخبار الألمانية (المطبوعات والتلفزيون) بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ أن وسائل الإعلام هذه أيضاً، عادةً ما تعطي صورة سلبية عن هذه المجموعات<sup>٣٨٧</sup>.

لكن هناك بعض الأسباب التي تجعلنا نتوخى الحذر حول هذا السرد عن الطابع السلبي. أولاً، السلبية ليست فريدة من نوعها في تغطية الهجرة، حيث يركّز الصحفيون عموماً على المشاكل في معظم المواضيع. ثانياً، هناك استثناءات لاتجاه الأخبار السيئة. وقد أحرز بعض التقدم نحو تغطية أكثر إيجابية - أو على الأقل أكثر حيادية - لقضايا الهجرة عبر العديد من بلدان المقصد وبلدان المنشأ، قد لا يُعزى إلى أي حدث معين<sup>٣٨٨</sup>. كما أظهرت وسائل الإعلام في بلدان معينة، مثل سويسرا وفيتنام، زيادات

٦٨١ Selwyn, 2004.

٦٨٢ Sunstein, 2017.

٦٨٣ Philo, Briant and Donald, 2013.

٦٨٤ McAuliffe, Weeks and Koser, 2015.

٦٨٥ McAuliffe, Weeks and Koser, 2015.

٦٨٦ Van Klingeren et al., 2015.

٦٨٧ Boomgaarden and Vliegenthart, 2009.

٦٨٨ McAuliffe, Weeks and Koser, 2015.

ملحوظة في الإنتاجات الإيجابية، وإن كان المشهد العام للإعلام يبدو أكثر استقطاباً<sup>٦٨٩</sup>. كما شهدت الصحف في نيوزيلندا أيضاً "تقديم تقارير أكثر دقة وتعاطف بعد عام ٢٠٠٠"<sup>٦٩٠</sup>. علاوة على ذلك، وكما يتم استكشاف ذلك بمزيد من التفصيل في وقت لاحق، فإن التغييرات في وسائل الإعلام التقليدية (وكذلك انتشار وسائل الإعلام الاجتماعية خارج الصحافة التقليدية) توفر فرصاً للمهاجرين لإنتاج وتعزيز إصدارات خاصة بهم تسلط الضوء على الجوانب الإيجابية للهجرة.

### تأثير الهجرة: القضايا المتنافسة، والنهج المختلفة

إن تغطية الهجرة ليست إيجابية أو سلبية فحسب، لكنها توفر أيضاً مجموعة متنوعة من القضايا والسرد، ووجهات النظر المختلفة. ولغرض هذا الفصل، يمكن النظر إلى هذه التقنيات عموماً على أنها سبل مختلفة لوضع إطار الهجرة، وإن كنا ندرك أن مفهوم الإطار نفسه غير محدد دائماً بشكل جيد<sup>٦٩١</sup>. من المهم تحديد كيفية تأثير الأمور لأنه، كما تم استكشافه لاحقاً، تؤثر الأطارات الإعلامية في كيفية تفكير الناس في الهجرة.

كثيراً ما تشير وسائل الإعلام التقليدية في الولايات المتحدة وأوروبا إلى الهجرة باعتبارها قضية «قانون ونظام» أو أمن<sup>٦٩٢</sup>. على سبيل المثال، أصبح هذا الربط أكثر وضوحاً في وسائل الإعلام الإيطالية في الفترة من السبعينات إلى التسعينات من القرن الماضي<sup>٦٩٣</sup>. كما وصفت وسائل الإعلام البريطانية المهاجرين بأنهم "غير شرعيين"<sup>٦٩٤</sup> وطالبي اللجوء واللاجئين "زيف" أو لهم صلة بالتهديدات الإرهابية<sup>٦٩٥</sup>. وفي هذا الصدد، من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٤، كانت الصحف المكتوبة بالإنكليزية في ماليزيا وتايلند عادة تشير إلى المهاجرين على أنهم "غير شرعيين"<sup>٦٩٦</sup> - وهو نمط قوي بشكل خاص في الحالة الماليزية<sup>٦٩٧</sup>. ويجادل بحث حديث بأن الجوانب الاقتصادية، التي تشدد على التكاليف والآثار المالية للمهاجرين في بلدان المقصد، تعتبر كبيرة/ مساوية للقلق بشأن الجريمة، بل وقد تتعداه<sup>٦٩٨</sup>. وبشكل عام، تختلط جوانب الوضع القانوني والإجرام والتأثيرات الاقتصادية هذه وتتداخل في خطاب وسائل الإعلام حول الهجرة، كما هو الحال في تغطية الصحافة المكتوبة بالإسبانية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية<sup>٦٩٩</sup>.

وهناك نهج آخر ينطوي على فرز المهاجرين عن السكان "الأصليين"، وتصويرهم على أنهم تهديدات للهوية الوطنية أو الثقافة أو التماسك. فخطاب التهديد اللاتيني، الذي تمت دراسته في وسائل الإعلام الأمريكية<sup>٧٠٠</sup>، يصور المهاجرين من أمريكا اللاتينية باعتبارهم غير قادرين على الاندماج بصورة ناجحة<sup>٧٠١</sup>. وتميل وسائل الإعلام المحلية في غوانغزو، في الصين،

٦٨٩ المرجع نفسه.

٦٩٠ Spoonley and Butcher, 2009.

٦٩١ Cacciatore, Scheufele and Iyengar, 2016.

٦٩٢ Suro, 2011.

٦٩٣ Sciortino and Colombo, 2004.

٦٩٤ Blinder and Allen, 2016b.

٦٩٥ Esses, Medianu and Lawson, 2013.

٦٩٦ Anderson, 2013.

٦٩٧ Caviedes, 2015.

٦٩٨ Igartua, Cheng and Muñiz, 2005.

٦٩٩ Chavez, 2013.

٧٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا النوع من السرد الذي يصنّف الناس على أساس العرق ليس جديداً، كما يبيّن فلوريس Flores (٢٠٠٣) في التغطية الإعلامية حول حملات ترحيل المكسيكيين والأميركيين من الأصل مكسيكي في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي.

إلى تصوير المهاجرين الأفارقة على أنهم تهديد للسلامة العامة و"النقاء العنصري" - وهو خطاب ينتشر في صفحات الإنترنت، أيضاً<sup>٧٠١</sup>. وفي الوقت نفسه، يربط الإعلام بشكل متزايد بين الخطاب الشعبوي ضد الإسلام وأسئلة أوسع نطاقاً حول الثقافة والهجرة، كما رأينا في النقاش العام في النرويج حول هجمات تموز/يوليو ٢٠١١ الإرهابية العنصرية البيضاء، في أوتويا وأوسلو<sup>٧٠٢</sup>.

كما يمكن للتغطية الإعلامية أن تزيل المهاجرين بصورة مجازية من السكان تماماً، باستخدام لغة تجريدهم من إنسانيتهم. "ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاستعارات المجازية التي تعتبر الهجرة شكلاً من أشكال الكوارث الطبيعية (غالباً ما يكون الفيضان) أو المهاجرين كحيوانات، وخاصة كحشرات." وهذه ممارسة منتشرة على نطاق واسع، وتظهر في وسائل الإعلام الوطنية مثل المملكة المتحدة<sup>٧٠٣</sup> وأستراليا<sup>٧٠٤</sup> وجنوب أفريقيا<sup>٧٠٥</sup> والولايات المتحدة<sup>٧٠٦</sup> ودول الشرق الأوسط التي تستضيف اللاجئين السوريين (أنظر النص الوارد داخل مربع كيف تصف وسائل الإعلام في الدول المضيفة والبلدان غير المضيفة اللاجئين السوريين).<sup>٧٠٧، ٧٠٨</sup> وتطبق كل من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تغطية الهجرة "غير القانونية" أو "غير النظامية"<sup>٧٠٩</sup>.

### كيف تصف وسائل الإعلام، في الدول المضيفة وغير المضيفة، اللاجئين السوريين

يُتَوَقَّع أن تغطي وسائل الإعلام في البلدان التي تعاني من تدفقات الهجرة القسرية هذه المسألة بشكل مختلف عن وسائل الإعلام في البلدان خارج النزاع. وأجريت إحدى الدراسات<sup>(١)</sup> لمقارنة التغطية الإعلامية العربية والغربية على شبكة الإنترنت، للاجئين السوريين منذ آذار/مارس ٢٠١١، لمعرفة ما إذا كانت أي من المجموعتين تستخدم أكثر من الثانية العبارات المجازية من قبيل "الماء" أو "الضغط"، مثل الحديث عن موجات اللاجئين التي تضع عبئاً على الخدمات.

فوسائل الإعلام العربية في الدول المضيفة في الدراسة (التي تضمنت أخباراً لبنانية وأردنية ومصرية وتركية) عادة ما تستخدم الاستعارات عند الإشارة إلى اللاجئين السوريين، أكثر من وسائل الإعلام غير المضيفة (التي تضم مصادر أمريكية وبريطانية وسعودية، ومصادر من الإمارات العربية المتحدة). وتعد هذه الخيارات مهمة لأنها عادة ما تصوّر السوريين كمجموعة لا يمكن تمييزها، بالإضافة إلى التأكيد على الثقل الذي يلقي به اللاجئون على المجتمعات المضيفة. ويعدّ توثيق بروز الاستعارات وما توصله من رسائل جزءاً مهماً لفهم الأهمية العالمية التي تكتسبها التغطية الإعلامية.

(i) Abid, Manan and Rahman, 2017.

- 
- ٧٠١ Lan, 2016  
 ٧٠٢ Wigen, 2012  
 ٧٠٣ Gabrielatos and Baker, 2008  
 ٧٠٤ Pickering, 2000  
 ٧٠٥ Banda and Mawadza, 2015  
 ٧٠٦ Santa Ana, 1999  
 ٧٠٧ Abid, Manan and Rahman, 2017  
 ٧٠٨ لكن ليست كل استخدامات الاستعارات في سياق الهجرة سلبية، كما يستكشف صلاح شور (٢٠١٦) في حالة نيوزيلندا: يمكنها أيضاً توصيل الجوانب الإيجابية والاقتصادية.  
 ٧٠٩ Thorbjornsrud, 2015

على عكس روايات التهديدات والانقسام والصفات اللاإنسانية، تُظهر دراسات أخرى إطاراً إنسانياً صريحاً "يُصور المهاجرين كضحايا لنظام غير عادل"<sup>٧١٠</sup>. وتوضح عدّة حالات هذه الطريقة في تغطية الهجرة في وسائل الإعلام الأوروبية الغربية، بما في ذلك تلك الموجودة في بلجيكا<sup>٧١١</sup> وفرنسا<sup>٧١٢</sup> وهولندا<sup>٧١٣</sup>. ومن المثير للاهتمام أن هذا النوع من الخطاب قد سيطر فعلاً على التغطية الصحفية في جمهورية كوريا خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، التي أفادت بأن "المهاجرين الوافدين يشار إليهم في الغالب على أنهم ضحايا ضعفاء"<sup>٧١٤</sup>. كما يظهر ذلك أيضاً في التغطية المتعلقة بالاعتراق (انظر النص داخل المربع "الهجرة في وسائل الإعلام البنغلاديشية والرومانية").<sup>٧١٥</sup> لكن يظهر عادة هذا الخطاب إلى جانب النُهج الأخرى المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، تشير الإصدارات الصحفية الماليزية إلى طالبي اللجوء واللاجئين، على أنهم تهديدات وضحايا، حسب الميول الأيديولوجي للمنشورات<sup>٧١٥</sup>.

### الهجرة خارج الوطن في وسائل الإعلام الرومانية والبنغلاديشية

في حين أن العديد من الدراسات الإعلامية تركز على الهجرة إلى بلدان "المقصد" التقليدية، تنظر أبحاث أخرى أيضاً في كيفية تغطية وسائل الإعلام في "البلدان المُرسلة" لقضايا الهجرة. فركّزت إحدى الدراسات على تصوير الصحف الرومانية الواسعة النطاق، للمغتربين وتحويلاتهم المالية إلى رومانيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (ب) وكانت هذه الصحف تنظر إلى التحويلات المالية كمصادر إيجابية للتنمية في رومانيا - على الرغم من أن الآراء الأخرى الأقل تكراراً تطرح أسئلة حول الخسائر المحتملة فيما يخص المهارات ووقوع الخلل داخل الأسر.

وبحثت دراسة أخرى في وسائل الإعلام في بنغلاديش، من ضمن بلدان نامية أخرى (ج). رغم تعليق وسائل الإعلام على فرص العمل في الخارج لعمال بنغلاديش، كانت تذكر المخاوف بشأن الاستغلال وسوء المعاملة، الذي يمسّ العاملات خصوصاً. وتبيّن هذه الاستنتاجات كيف أن الهجرة، باعتبارها أحد أنواع التنقل العديدة، تُعالج أيضاً بأنواع مختلفة من التغطية.

(ب) Mädroane, 2016.

(ج) McAuliffe and Weeks, 2015.

### مراعاة مختلف المقاييس ووسائل الإعلام المختلفة

تنطوي هذه الاتجاهات أيضاً على أبعاد جغرافية. فعلى سبيل المثال، قد يغطي الصحفيون العاملون في الصحافة الإقليمية والمحلية الهجرة بشكل مختلف بسبب شبكاتهم واتصالاتهم الخاصة بالموقع، كما هو موضح في الحالات المتناقضة لتغطية طالبي اللجوء في يوركشاير وويلز في المملكة المتحدة<sup>٧١٦</sup>. وفي الوقت نفسه، كشف تحليل تغطية الصحف الإقليمية الإسبانية في كاستيلا وليون، أنه في حين قد تكون الصحف المحلية سلبية تجاه المهاجرين، فهي "موجهة بصورة أكبر إلى توفير

Thorbjornsrud, 2015. ٧١٠

Van Gorp, 2005. ٧١١

Benson, 2013. ٧١٢

Bos et al., 2016. ٧١٣

Park, 2014. ٧١٤

Don and Lee, 2014. ٧١٥

Finney and Robinson, 2008. ٧١٦

الخدمات للمجتمع على عكس أخبار "السيئ هو الجيد" الموجودة في الصحافة الشعبية الوطني<sup>٧٧٧</sup>. وتتشابه هذه الدراسة مع نتائج دراسات سابقة في هولندا، حيث تميل الصحف الإقليمية إلى تقديم جوانب وقصص إنسانية بغض النظر عن آراء السكان المحليين بشأن اللجوء<sup>٧٧٨</sup>. ويتطابق هذا النمط مع التصورات المتباينة: فقد يعتبر المواطنون الهجرة مشكلة كبيرة على المستوى القومي، بينما ينظرون إلى التنوع بشكل إيجابي أو محايد في مناطقهم المحلية<sup>٧٧٩</sup>. لكن من شأن النقاشات الوطنية أيضاً أن تحفز الصراعات المحلية والتصورات السلبية<sup>٧٨٠</sup>.

أما في بحث آخر، فتمت مقارنة الصحف المحلية والوطنية في كندا والمملكة المتحدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢، تم استنتاج أن العوامل التي يشعر بها السكان المحليون مثل البطالة، والأعداد الفعلية للمهاجرين لا تسبب أي تغيير جوهري في التأطير<sup>٧٨١</sup>. وتوضّح هذه المناقشة كيف يكون الإعلام وتأثيراته غالباً خاصاً بسياق معين، مما يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات عامة.

يزيد النطاق تصاعداً، كما هو واضح في التغطية الإعلامية الدولية لسياسات الهجرة الخاصة بالدول الأخرى. ويمكن لرصد القضايا عن بُعد أن يغيّر أسلوب التغطية أو أن يُبرز قضية معينة. على سبيل المثال، في فبراير/شباط ٢٠١٤، أفادت وسائل الإعلام الأسترالية عن "أعمال الشغب" التي تحدث في مراكز الاحتجاز في بابوا غينيا الجديدة، التي تعمل نيابة عن أستراليا. ورغم استخدام وسائل الإعلام الدولية لهذه الأحداث<sup>٧٨٢</sup> للتساؤل حول قانونية تصرفات الحكومة الأسترالية<sup>٧٨٣</sup> وزيادة الوعي بحالات طالبي اللجوء في الاحتجاز، إلا أنها ما تزال تصور هؤلاء المهاجرين على أنهم مختلفون نوعاً ما. ونستكشف لاحقاً في هذا الفصل، عوامل محددة لممارسة الصحافة، التي قد تساعد في تفسير شكل ومضمون تغطية الهجرة.

كما يسهل التقدم في جمع البيانات وتحليلها، البحث في الإعلام الرقمي. على الرغم من أن هذه التقنيات لا تزال في طور النمو، إلا أنها تقدم بالفعل لمحة عن الطرق التي يدور بها النقاش العام حول الهجرة خارج نطاق الصحافة التقليدية (انظر النص داخل المربع «ألان كوردي والصور التي انتشرت عبر ٢٠ مليون شاشة»). فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة لبيانات تويتر عن تقلبات، "ارتفاعاً وهبوطاً"، فيما يخص الاهتمام العام بالهجرة - وأفراد معينين يحاولون قيادة المناقشة العامة - حيث ناقش مجلس الشيوخ الأمريكي إصلاح الهجرة في عام ٢٠١٣<sup>٧٨٤</sup>، وقد توفر المدونات والمنتديات عبر الإنترنت أيضاً فرصاً مبهولة الهوية لاستخدام صيغة أشدّ وخطاباً يجرد الناس من إنسانيتهم بشأن المهاجرين، أكثر مما يمكن استخدامه في الإصدارات التقليدية<sup>٧٨٥</sup>. لكنها قد تعرض على الناس أيضاً وجهات نظر أكثر تنوعاً، كما يتبين من المجتمعات الإلكترونية في جمهورية كوريا التي تميل إلى رسم صور أكثر تنوعاً للمهاجرين مقارنةً بالإعلام السائد عبر الإنترنت<sup>٧٨٦</sup>. وفي الوقت نفسه، تواصل منتديات الإعلام الاجتماعية ربط طالبي اللجوء واللاجئين من دول الشرق الأوسط بالإرهاب والانحراف الجنسي، مما يغذي مفاهيم "لا تتوافق مع التوقعات المرئية حول ما يبدو عليه" اللاجئ<sup>٧٨٧</sup>.

٧١٧ .Cheng et al., 2014

٧١٨ .d'Haenens and de Lange, 2001

٧١٩ .Blinder and Allen, 2016a

٧٢٠ .Hopkins, 2010

٧٢١ .Laylor, 2015

٧٢٢ .Laney et al., 2016

٧٢٣ .Chung and Zeng 2016

٧٢٤ .Musolff, 2015

٧٢٥ .Yi and Jung, 2015

٧٢٦ .Rettberg and Gajjala, 2016

## آلان كردي والصورة التي انتشرت عبر ٢٠ مليون شاشة

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ظهرت صور الطفل السوري الغارق آلان كردي (وقد سمي "آلان" خطأ) على ما يزيد على ٢٠ مليون شاشة في جميع أنحاء العالم، ويعود الفضل الأكبر في ذلك لوسائل الإعلام الاجتماعية. وأظهرت الأبحاث في آثار انتشار هذه الصورة، أن استخدام التغريدات لكلمة "لاجئ" لم ترتفع بعد ذلك فوراً فحسب، وإنما انتشرت بسرعة أيضاً من منطقة جغرافية محدودة، إلى جمهور أوسع في الشرق الأوسط وفي بقية العالم. (د)

في حين أعلنت دول مختلفة (بما في ذلك كندا وألمانيا والمملكة المتحدة) اتخاذ تدابير لزيادة الدعم للاجئين في أعقاب نشر الصورة، هناك مناقشات حول كيف، وإلى أي مدى، حرّكت هذه الصورة النقاش العام في أوروبا حول اللاجئين. (هـ) لكن ليس هناك أدنى شك في أنها تمثل لحظة مهمة في روايات الهجرة الأوسع نطاقاً، إذ إن الصورة ترمز إلى حدود الاتحاد الأوروبي المغلقة، والمخاطر التي يواجهها الناس اليائسون من أجل عبورها. كما أنها تثير تساؤلات حول مسؤولية الشبكات الاجتماعية كمنصات لأنواع كثيرة من المضامين، لا يتفق مع جميع القراء أو المشاهدين أو يروها مناسبة.

(د) Vis and Goriunova, 2015

(هـ) Vollmer and Karakayali, 2017

يتضمن محتوى وسائل الإعلام أيضاً العديد من المواضيع والأنواع. فعلى سبيل المثال، وجدت الأبحاث في البرامج التلفزيونية الخيالية الإسبانية في وقت الذروة (مثل المسلسلات الكوميديّة أو المسلسلات أو الأفلام الروائية) أن الشخصيات المهاجرة لم تكن ممثلة تمثيلاً ناقصاً، مقارنة بالسكان الأجانب الفعليين فحسب، بل لقد تم تصويرهم أيضاً على أنهم أقل تعليماً وذكاءً وعملاً ثابتاً، وأنهم أكثر عنفاً<sup>٧٢٧</sup> - وهي استنتاجات تتكرّر في دراسات الإعلام الإذاعي في الولايات المتحدة<sup>٧٢٨</sup>.

توفر التغطية الإعلامية للرياضيين الذين لديهم خلفية مهاجرة أيضاً فرصاً لتسليط الضوء - بالإضافة إلى إعادة صياغة بل وتنحية - أسئلة حول الهوية الوطنية والانتماء<sup>٧٢٩</sup>. وتشمل الأمثلة المقالات عن فريق كرة القدم الوطني الفرنسي<sup>٧٣٠</sup>، وتغطية الصحف البريطانية للأولمبيين البريطانيين من ذوي أصول مهاجرة<sup>٧٣١</sup>. واستخدمت التغطية الإذاعية السلوفينية للرياضيين الأولمبيين المتجنسين (وكثير منهم من أصول أفريقية، مصطلحات مثل "مستورد" و"غير حقيقي"، مما يؤدي إلى أثر خطابي يؤكد على الاختلافات بين اللاعبين والمشاهدين<sup>٧٣٢</sup>.

## وسائل الإعلام والصحافة التي يقودها المهاجرون

في خضمّ التقارير التي تؤكد اختلافات المهاجرين فيما يتعلق بالسكان المضيفين أو السكان الأصليين، من المهم استكشاف كيفية وصول المهاجرين أنفسهم إلى وسائل الإعلام وإنتاج محتوى وسائل الإعلام والمشاركة فيها. تعمل غرف الأخبار التي تلبّي احتياجات مختلف جماهير المهاجرين - بالإضافة إلى التقنيات الرقمية التي تخلّ بالإعلام التقليدي وتتحايل عليه - على خلق فرص وتحديات جديدة لتغطية الهجرة. ويظهر البحث الذي يقارن بين وسائل الإعلام باللغة الإسبانية واللغة الإنجليزية

٧٢٧ .Igartua, Barrios and Ortega, 2012

٧٢٨ .Mastro and Behm-Morawitz, 2005

٧٢٩ .Maguire, 2013

٧٣٠ .Garcia-Arjona, 2012

٧٣١ .Allen and Blinder, 2012

٧٣٢ .Ličen and Billings, 2013

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن الأولى تغطّي قضايا الهجرة بصورة أكثر إيجابية من الأخيرة - مما ي قد يؤثّر في تفكير جمهورها لاحقاً .<sup>٧٣٣</sup>

ولا تتبّع " الصحافة المهاجرة " نهجا واحدا، وإنما تختلف من حيث الأسلوب والشكل والتحفيز، ودرجة العلاقات مع بلد المنشأ . فوسائل الإعلام الصينية في كندا والولايات المتحدة ،<sup>٧٣٥</sup> والصحفيون الفنزويليون في فلوريدا ،<sup>٧٣٦</sup> أو تغطية صحف السود التاريخية لمهاجرين من الهند الغربية إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين ،<sup>٧٣٧</sup> كلها تبرهن على كيفية ارتباط المهاجرين بالبلدان المضيفة - والتواصل معها - بطرق مختلفة. على سبيل المثال، يستخدم اللاجئون تويتر وفيس بوك لتقاسم تجاربهم الخاصة بشكل مباشر، مما يشير إلى أنه: " يبدو أن تحولاً صريحاً نحو شهادة ذاتية يوفر إمكانية وجود وسائل إعلام اجتماعية مستقلة يديرها اللاجئون أنفسهم " .<sup>٧٣٨</sup> ويمكن أن تمتد هذه التقنية إلى وسائل الإعلام والمناطق الجغرافية الأخرى. لكن، كما سنرى لاحقاً، يتوقف مدى فعالية هذه الرسائل وطرق إنتاج التغطية على الهدف المقصود.

### آثار التغطية الإعلامية على المفاهيم العامة وصنع السياسات وعلى المهاجرين

تتعلق التغطية الإعلامية، بجميع أشكالها، بالعالم أجمع. وتوفر وسائل الإعلام مصادر معلومات مهمة تؤثر على كيفية تصرف الناس، وما يفكر فيه الناس، وكيف يضع صانعو السياسات أولويات جداول الأعمال، وكيف يتخذ المهاجرون القرارات.

### التغطية الإعلامية والرأي العام حول الهجرة

علينا أن نتذكر أن الصحافة قادرة بشكل مذهل على إخبار قرائها بما يفكرون فيه .<sup>٧٣٩</sup> فقد بيّن القسم السابق كيف تختلف التغطية الإعلامية للهجرة في جميع أنحاء العالم - وليس فقط داخل الصحف التقليدية، وإنما في وسائل الإعلام الأخرى أيضاً. لكن ما هي تلك التأثيرات التي تتركها هذه التصورات والنهج المختلفة على ما يفكر فيه الناس، وعلى وضع السياسات وعلى المهاجرين أنفسهم؟

في أوائل القرن العشرين، اقترح والتر ليبمان أن ما ن فكر فيه حول قضية ما يعتمد على " الصور الموجودة في مُخيلتنا " التي نخلقها بأنفسنا، من خلال التجربة المباشرة، أو نقلها من مصادر أخرى .<sup>٧٤٠</sup> وسواء كانت بصورة صريحة أم لا، فقد شكلت هذه الفكرة أساس كثير من الأبحاث حول كيفية تأثير وسائل الإعلام على ما يفكر فيه الناس: هل يؤدي تغيير الصور إلى تغيير الرؤى والآراء بشكل مماثل؟<sup>٧٤١</sup>

ويتوقّف أحد جوانب هذه التصوّرات على عدد المهاجرين في البلد. إذ يبالغ الناس بشكل منتظم في الأرقام المتعلقة بمجموعات

٧٣٣ and Singh, 2009. Abrajano

٧٣٤ .Shumow, 2014

٧٣٥ .Zhou, Chen and Cai, 2006

٧٣٦ .Shumow, 2012

٧٣٧ .Tillery and Chresfield, 2012

٧٣٨ and Gajjala, 2016. Rettberg

٧٣٩ .Cohen, 1963

٧٤٠ .Lippmann, 1997

٧٤١ هناك اختلافات بين التصورات والآراء - لا سيما، أن هذه الأخيرة تشير إلى تقييم موقف في حين لا تشير الأولى إلا إلى الوعي العام أو الروابط المعرفية بين كيان والخصائص المرتبطة به. ولغرض هذا الفصل، يمكن استخدام هذين المصطلحين بالتبادل للإشارة على نطاق واسع إلى فكرة « ما يظن الناس ». لمزيد من التفاصيل، انظر (Fiske and Taylor (2016).



الأقليات<sup>٧٤٢</sup>. وقد يحدث هذا لأن الناس يرون المهاجرين بوصفهم تهديداً (ويبالغون في هذا التهديد) أو لأنهم يتلقون معلومات غير صحيحة ويستخدمونها. غالباً ما تعمل وسائل الإعلام على تعزيز هذه المشاعر والمعلومات، لا سيما في القضايا الرمزية مثل الهجرة الوافدة، حيث قد لا يكون لدى الأفراد خبرة مباشرة في جميع أنواع الهجرة وقضايا اللاجئين<sup>٧٤٣</sup>.

يمكن لتغيير المعلومات المقدمة للناس أن تغيّر المواقف تجاه الهجرة<sup>٧٤٤</sup>. على سبيل المثال، وجدت تجارب الاستطلاع في أوروبا والولايات المتحدة، أن المعلومات الدقيقة حول السكان المهاجرين تؤثر على التصورات. وقدم الباحثون معلومات واقعية عن عدد المهاجرين في بلدانهم إلى مجموعة عشوائية من المشاركين. في معظم البلدان، كان احتمال قول الأشخاص الذين حصلوا على المعلومات الدقيقة بأن "بلدهم تحتوي على عدد كبير جداً من المهاجرين"، أقل بكثير من أولئك الذين لم يحصلوا على تلك المعلومات<sup>٧٤٥</sup>. وكان هذا الفرق واضحاً بشكل خاص في اليونان وإيطاليا والمملكة المتحدة، وأقل في فرنسا والاتحاد الروسي<sup>٧٤٦</sup>.

يتضمن جانب آخر فهم المزيد عن طبيعة السكان المهاجرين: لماذا و من أين يأتي المهاجرون؟ على سبيل المثال، لما كان الرأي العام البريطاني يرى المهاجرين كطالبي لجوء أو مهاجرين للعمل، أظهرت الأرقام الرسمية أن الطلاب كانوا يمثلون أكبر مجموعة في الوقت ذاته - لكن نادراً ما تغطي وسائل الإعلام هذه المجموعة<sup>٧٤٧</sup>. وفي الوقت نفسه، وفي فنلندا، كانت أقلية مهمّة (٢٢ في المائة) من المواطنين تعتقد أن معظم المهاجرين لم يأتوا من الاتحاد الروسي (الأصول الجغرافية الصحيحة لمعظم المهاجرين في البلاد) لكن من الصومال أو من أماكن أخرى<sup>٧٤٨</sup>. وفي هذه الحالة، كان الفنلنديون الذين اعتمدوا على وسائل الإعلام المطبوعة أكثر دقة في وجهات نظرهم من أولئك الذين استخدموا مصادر التلفزيون في المقام الأول.

إن هذه الاختلافات بين التصورات والواقع مهمة في تشكيل الرأي العام حول الهجرة. وكذلك قد تؤثر طرق مختلفة لتصوير الواقع على المفاهيم (انظر النص داخل المربع "هل الأرقام أم الروايات أكثر إقناعاً ضمن المهاجرين؟"). كشفت الدراسات التي أجريت في أوروبا والولايات المتحدة أن الناس عادة أكثر معارضة للهجرة عندما يعتقدون أن بلدهم يستضيف عدداً كبيراً من المهاجرين<sup>٧٤٩</sup>. هذه التصورات، وليس الحجم الحقيقي للسكان المولودين في الخارج، هي التي ترتبط بأراء معادية للمهاجرين<sup>٧٥٠</sup>. كما أن المواطنين الذين يعتبرون المهاجرين من مجموعات مختلفة (وأقل حظاً) من البلد المضيف يكونون عادة أيضاً أكثر سلبية بشأن الهجرة، كما أكدت الدراسات في فنلندا<sup>٧٥١</sup> وإسبانيا<sup>٧٥٢</sup> والولايات المتحدة<sup>٧٥٣</sup>. ويصح القول بأن التغطية الإعلامية تؤدي دوراً مهماً في توفير المعلومات حول حجم وطبيعة السكان المهاجرين، الأمر الذي من المرجح أن يؤثر على الرأي العام.

- ٧٤٢ Herda, 2010
- ٧٤٣ .Vliegthart et al., 2008
- ٧٤٤ .Grigorieff, Roth and Ubfal, 2016
- ٧٤٥ .Transatlantic Trends, 2014
- ٧٤٦ بتوفير المعلومات حول نسبة المهاجرين من السكان لم تتغير التصورات في بولندا، في حين أدى ذلك في السويد الى زيادة طفيفة في النسبة المئوية للأشخاص الذين يدعون أن هناك عدد كبير من المهاجرين (مسح الاتجاهات عبر الأطلسية، ٢٠١٤).
- ٧٤٧ .Blinder, 2015
- ٧٤٨ .Herda, 2015
- ٧٤٩ .Alba, Rumbaut and Marotz, 2005; Hooghe and de Vroome, 2015
- ٧٥٠ .Strabac, 2011
- ٧٥١ .Herda, 2015
- ٧٥٢ .Igartua and Cheng, 2009
- ٧٥٣ .Brader, Valentino and Suhay, 2008

### ما من الأرقام أم الروايات أكثر إقناعاً ضمن المهاجرين؟

يمكن أن يتخذ الخطاب حول الهجرة والاندماج عدة أشكال، مما يؤثر على المهاجرين وعلى المجتمع المضيف على حد سواء. قدمت إحدى الدراسات (و) حقائق متطابقة حول تجارب النساء المسلمات الشابات في هولندا إلى مسلمين يعيشون في أمستردام - بعضهم مهاجرون، وبعضهم الآخر من اولاد المهاجرين المولودين في أمستردام. وكانت المعلومات تبدو إما كشهادة شخصية تخص شخص معين، أو في شكل بيانات رقمية تعكس واقع المرأة المسلمة ككل.

كانت استجابة المسلمين المولودين في أمستردام (وهم "الجيل الثاني" في الدراسة) استجابة أقوى للشهادة الشخصية، لأنهم أصبحوا أكثر انفتاحاً على المساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات الجنسية<sup>٧٥٤</sup> والعلمانية في الحياة العامة. في حين، أصبح أولئك المولودون في البلدان ذات الأغلبية المسلمة (الذين أطلقت عليهم تسمية "الجيل الأول" في الدراسة) أكثر انفتاحاً على هذه القضايا عندما قدمت لهم معلومات رقمية، وإن كانت استجاباتهم أقل من استجابة الجيل الثاني من المشاركين. وظل هذا النمط قائماً حتى بعد ذلك، نظراً لدرجة ارتياح الناس للأرقام.

لماذا يحدث ذلك؟ تشير الدراسة إلى أن أحد الاحتمالات هو أن الناس الذين ترعرعوا في ثقافة فردية إلى حد كبير قد يتواصلون مع الروايات الشخصية للأفراد فعلاً، في حين أن هؤلاء الذين تربوا في مجتمعات جماعية قد يستجيبون أكثر للأرقام التي تعكس آراء أو خبرات مجموعات أكبر. رغم ضرورة إجراء بحوث في بلدان أخرى لتأكيد هذه النتائج، فإنها تدل على أن أساليب الخطاب - فضلاً عن المضمون - تعد مهمة بالنسبة للمتلقين المختلفين.

(و) Wojcieszak et al., 2015.

إن المشاعر، لا سيما السلبية منها مثل القلق أو الخوف، تؤثر أيضاً على مدى قوة تأثير وسائل الإعلام على الناس. ذلك لأن المشاعر قد تجعل الناس يفسرون المعلومات بطرق تتناسب مع مشاعرهم. على سبيل المثال، أسفر الجمع بين الشعور بالقلق وتلقي معلومات سلبية عن السكان اللاتينيين في الولايات المتحدة، على درجات أعلى من العدا<sup>٧٥٤</sup>، وعلى البحث عن مزيد من المعلومات السلبية<sup>٧٥٥</sup>. وينطبق هذا بشكل خاص على الأشخاص الذين يستخدمون وسائل الإعلام في أغلب الأحيان<sup>٧٥٦</sup>. وجاءت نتائج مماثلة من دراسة إسبانية ربطت الجريمة بالمهاجرين من أصول مغربية - وليس أمريكا اللاتينية<sup>٧٥٧</sup>. ويعد الغضب أيضاً من المشاعر المهمة التي تؤثر على كيفية رؤية الناس للهجرة، كما هو الحال بين المواطنين الهولنديين<sup>٧٥٨</sup>. ولا يُعرف الكثير عن كيفية عمل المشاعر الإيجابية مثل التسلية أو الحماس أو التراحم في تشكيل مفاهيم الهجرة<sup>٧٥٩</sup>.

### الإعلام ووضع السياسات

الإضافة إلى دورها في التأثير على كيفية تفكير الجمهور حول الهجرة، يمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تؤثر على جداول أعمال صانعي السياسات<sup>٧٦٠</sup>. تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن التأثيرات الإعلامية على المشرعين تختلف باختلاف المسألة التي

٧٥٤ .Brader, Valentino and Suhay, 2008

٧٥٥ .Albertson and Gadarian, 2015

٧٥٦ .Seate and Mastro, 2016

٧٥٧ .Fernandez et al., 2013

٧٥٨ .Lecheler, Bos and Vliegthart, 2015

٧٥٩ .Griskevicius, Shiota and Neufeld, 2010

٧٦٠ .Baumgartner and Jones, 1993

يتم تغطيتها، واختلاف وسائل الإعلام المختارة (انظر النص داخل المربع<sup>٧١١</sup> الصحافة البريطانية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي<sup>٧١٢</sup>). في تسعينات القرن الماضي في بلجيكا مثلاً، بدا أن الصحافة المكتوبة كان لها تأثير أكبر على اهتمام صانعي السياسة من الصحافة الإذاعية - وخاصة على القضايا المثيرة والرمزية<sup>٧١٣</sup>. وتوضح دراسات أخرى كيف تكون وسائل الإعلام أقل أهمية بالنسبة لصانعي السياسات والجمهور بشأن القضايا التي يشعرون بها بشكل مباشر، مثل التضخم<sup>٧١٤</sup>.

### الصحافة البريطانية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

في السنوات التي سبقت الاستفتاء حول عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي (المعروف أيضاً باستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو ٢٠١٦)، ركزت الصحف البريطانية أكثر على ارتفاع<sup>٧١٥</sup> مستوى صافي الهجرة<sup>٧١٦</sup>، إلى جانب ارتفاع معدل وحجم الهجرة المتصورين، أكثر مما ركزت على الاستفتاء نفسه. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، كانت هناك زيادة كبيرة في تغطية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الصور السلبية للمهاجرين من رومانيا، على وجه الخصوص. ويجادل بعض المعلقين بأن أحد العوامل المهمة في التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هو كيف ركزت صحف المملكة المتحدة المتشككة في أوروبا، والمؤثرة والمناهضة للهجرة، على هجرة الاتحاد الأوروبي<sup>(٣)</sup>. فعلاً، فإن الصورة التفصيلية للتغطية الصحفية للهجرة في بريطانيا تشير إلى زيادة الخطاب الشعبي منذ عام ٢٠٠٦.

لكن يظل من الصعب الربط بشكل قاطع بين التغطية الإعلامية والنتائج السياسية - خاصة في الأحداث المعقدة مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إذ تشكل التصورات العامة عبر مصادر عديدة، يجب أيضاً مراعاة عوامل أخرى، مثل ارتفاع عدد المهاجرين مؤخراً في المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي<sup>(ج)</sup>.

(٣) Cummings, 2017.

(ج) Vargas-Silva and Markaki, 2016.

يعتمد تأثير وسائل الإعلام أيضاً على مدى الفائدة السياسية التي ينطوي عليها المضمون الصحفي بالنسبة للأحزاب والمسؤولين (بل وحتى نقص هذا المضمون: انظر النص داخل المربع<sup>٧١٧</sup> اختيار عدم الإبلاغ عن الهجرة: الإعلام الأسترالي وتغيير السياسة العامة<sup>٧١٨</sup>). وأظهرت تجربة شارك فيها أعضاء في البرلمان السويسري أن التغطية الإخبارية السلبية حول القضايا التي "يمتلكها" الحزب تثير جهوداً أقوى - وإن كان ذلك في أغلب الأحيان لدى الأعضاء الشباب<sup>٧١٩</sup>. وتظهر أدلة أخرى من هولندا والسويد أن الأحزاب السياسية من المرجح أن تستجيب للتغطية الإعلامية التي تناسب خططها: إذ "يساعد الإطار الصحيح الحزب على تحقيق أهدافه المتعلقة بالسياسة العامة"<sup>٧٢٠</sup>. كما أن توسيع نطاقها ليشمل مستويات حكومية أخرى، على مستوى المدينة مثلاً، قد يكشف كيف تؤدي وسائل الإعلام أدواراً أقوى في صياغة خطط السياسات العامة ذات منحى محلي<sup>٧٢١</sup>. أما في الصين، حيث تسيطر الحكومة المركزية بشكل أكبر على كل من الصحف التقليدية (وبعض) المنتديات الإلكترونية، لا يبدو أن وسائل الإعلام التجارية وغير الرسمية تؤثر كثيراً في النقاش السياسي<sup>٧٢٢</sup> الرسمي.

٧١١ Walgrave and Van Aelst, 2006.

٧١٢ Walgrave, Soroka and Nuytemans, 2007.

٧١٣ Soroka, 2002.

٧١٤ Thesen, 2013.

٧١٥ Helfer, 2016.

٧١٦ Van der Pas, 2014.

٧١٧ Scholten, 2013.

٧١٨ Luo, 2014.

### اختيار عدم الإبلاغ عن الهجرة: الإعلام الأسترالي وتغيير السياسة العامة

لا تعرض مناقشة ما تقوله وسائل الإعلام عن الهجرة والمهاجرين الصورة كاملة. وغالباً ما تكون الروايات التي لا يتم بثها بنفس القدر من الأهمية. وتضطلع البحوث التي توفّق تغطية وسائل الإعلام الاسترالية ووضع السياسات المتعلقة باللجوء بدراسة هذه المسألة. (ط)

في أواخر السبعينات من القرن الماضي، حاولت الحكومة الأسترالية إضفاء الطابع الإنساني على صورة طالبي اللجوء. لكن المؤسسات الإعلامية تجاهلت هذه الجهود على نطاق واسع، وفضّلت زيادة إبراز الصور السلبية ومؤيديها.

يُمكن القول بأن عدم الرغبة هذا، في رواية قصص متعاطفة، قد ساعد على الدفع بالسياسات والرأي العام في اتجاهات أكثر سلبية على مدى عقود، مما أدى في نهاية المطاف إلى سياسة أستراليا الحالية، التي تعالج حالات طالبي اللجوء خارج البلاد.

(ط) Doherty, 2015.

### الأثار على الهجرة والمهاجرين

يمكن أن يتفاعل المهاجرون بطرق عديدة في مواجهة صور إعلامية سلبية إلى حد كبير في البلدان المضيفة. في بعض الأحيان، كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة، يؤكدون على أنهم أشخاص يعملون بجد ويختلفون عن المهاجرين المجرمين «الآخرين» على هؤلاء المهاجرين أن يبينوا أن لديهم سمات المواطنين المنتجين وذلك للتصدّي للصور السلبية التي تقدّمها الصحافة عنهم<sup>٧٦٦</sup>. وفي الوقت نفسه، من شأن وسائل الإعلام التي تعكس التمييز «ضد» الأجانب أن تزرع المفاهيم بين المهاجرين، بأن الرأي العام في الدولة المضيفة هو أيضاً متحيّز. فقد كان المهاجرون من أمريكا الجنوبية في شيلي، عادة ينظرون إلى وسائل الإعلام الشيلية (التي تتضمن صوراً نمطية سلبية عن شعوب أمريكا اللاتينية الأخرى)، أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن المجتمع الشيلي كان أكثر تمييزاً، حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم قد عانوا شخصياً من ذلك<sup>٧٦٧</sup>.

تؤثر وسائل الإعلام، بشكل عام في البلدان المضيفة، أيضاً على تصورات المهاجرين وسلوكياتهم ومواقفهم. حسب دوافعهم أو أوضاعهم الشخصية، قد يستخدم المهاجرون وسائل الإعلام بشكل انتقائي لمعرفة المزيد عن مكانهم الجديد، كما شوهد في صفوف رجال هازارا في بريسبان بأستراليا<sup>٧٦٨</sup>. وقد يتجهون أيضاً إلى وسائل الإعلام إما في بلدانهم أو في البلدان المضيفة التي تستهدف جماهير مهاجرين مثلهم، للإبقاء على بعض جوانب هويتهم القومية أو العرقية؛ وأظهرت دراسة حول النساء الآسيويات اللواتي يعشن في جمهورية كوريا، كيف اتّجهت بعضهن إلى وسائل الإعلام المحلية المعروفة لتذكر لغتهنّ الأم، ومواكبة الأخبار في بلد المنشأ<sup>٧٦٩</sup>. كما استفادت العائلات الناطقة بالروسية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، التي تعيش في ألمانيا وإسرائيل من وسائل الإعلام في البلد المضيف وفي بلد المنشأ ومن وسائل الإعلام الدولية لمساعدتها على الاندماج في مجتمعاتها الجديدة، فضلاً عن طريقة تلميرير التقاليد الثقافية لأطفالهم<sup>٧٧٠</sup>.

٧٦٩ .Menjivar, 2016.

٧٧٠ Etchegaray and Correa, 2015.

٧٧١ .Tudsri and Hebbani, 2015.

٧٧٢ .Yoon, Kim and Eom, 2011.

٧٧٣ .Elias and Lemish, 2011.

وفي الوقت نفسه، يمكن للمهاجرين تغيير تصوراتهم عن بلدانهم الأصلية أيضاً بتعرضهم لوسائل الإعلام الغربية. على سبيل المثال، أصبح الطلاب الصينيون في الولايات المتحدة أكثر تشككاً وانتقاداً لحكومتهم بعد قراءة التغطية الإخبارية حول القضايا الخاضعة للرقابة مثل النزاعات العرقية أو الأداء الاقتصادي الوطني الضعيف<sup>٧٦</sup>. كما يمكن للمنشآت والمواقع الإلكترونية التي تقدم المعلومات لأعضاء الشتات أن توفر أماكن للنقاش حول بلدان المنشأ ومعها، كما هو موضح في وسائل الإعلام الاجتماعية في زيمبابوي، حيث يختلف المشاركون مع بعضهم البعض، ويتناقضون حول القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية أو الأحداث التاريخية<sup>٧٧</sup>.

قد تكون القصص التي ترويها وسائل الإعلام في معظمها إخبارية، وتنبه الناس إلى حقائق أو أحداث أو فرص. ففي دراسة حول الهجرة القسرية، خلال النزاع المدني في نيبال في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، يقترح المؤلفون كيف أن التغطية الإعلامية عن الصدمات العنيفة والوفيات قد تثير الوعي العام بالتهديدات التي تؤثر على قرارات الأفراد في التحرك فيما بعد<sup>٧٨</sup>. في حين يعود قرار طلاب الطب اللبنانيين بالهجرة والعمل في الخارج، جزئياً، إلى التسويق الدولي الواسع عبر وسائل الإعلام الرقمية<sup>٧٩</sup>.

وعلى مستوى آخر، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على نطاق أوسع بتشكيل التوقعات والتطلعات للهجرة. على سبيل المثال، تُظهر أبحاث متعمقة حول النساء المكسيكيات والسلفادوريات في الولايات المتحدة كيف أثرت فيها صور في وسائل الإعلام عن الطفولة "الجيدة" فتأثرت قرارات الأمهات للهجرة بشدة، بأمثلة الطفولة المرفهة، وهي أمثلة تناقض تماماً تجاربهن الخاصة في مرحلة الطفولة في بلدانهن الأصلية<sup>٨٠</sup>. كما ساعدت الصور الإعلامية في بناء صورة دولية لقرية بادولاتو، وهي قرية في جنوب إيطاليا، بوصفها ملاذ مضياف للاجئين. ويستفيد المهاجرون وطالبو اللجوء من وسائل الإعلام، إلى جانب مصادر أخرى، لتصور الروابط بين الأماكن والأشخاص عبر الحدود والفرص للمضي بها قداماً<sup>٨١</sup>.

### فهم العوامل التي تؤثر على التغطية الإعلامية للهجرة

لماذا تختلف تقارير وسائل الإعلام عن الهجرة في العالم؟ يتناول هذا القسم مجموعة من الأسباب المتعلقة بممارسة الصحافة – من السياقات الاقتصادية والاجتماعية، التي تقوم فيها وسائل الإعلام، إلى القرارات اليومية التي يتخذها المحررون والممارسون.

ضمن وسائل الإعلام في السياقات المفتوحة أو شبه المفتوحة، هناك أسباب مالية وراء أنواع معينة من تغطية الهجرة. وفي هذه الحالات، تعدّ معظم وسائل الإعلام مؤسسات تجارية إلى حدّ ما، وتتمثل مسؤوليتها الأساسية في بيع المحتوى بفعالية من أجل الحفاظ على سير أعمالها<sup>٨٢</sup>. ولذلك، يحتاج المحررون فهم الأشخاص الذين يشترون منتجاتهم.

.Tai, 2016 ٧٧٤

.Mpofu, 2013 ٧٧٥

.Bohra-Mishra and Massey, 2007 ٧٧٦

.Akl et al., 2007 ٧٧٧

.Horton, 2008 ٧٧٨

.Nikunen, 2016 ٧٧٩

.Croteau and Hoynes, 2006 ٧٨٠

إذا كانت المؤسسات الإخبارية تبيع منتجاتها لأشخاص إماماً معارضين عموماً للهجرة وإماماً مدافعين عنها، فمن المرجح أن تعزز وجهات نظر جمهورها وتوافق عليها بدلاً من معارضتها. إن بناء الثقة أمر معقد، يتطلب من المتلقين أن ينظروا إلى وسائل الاعلام المنصفة والموضوعية<sup>٧٨١</sup>، ويستلزم ذلك بذل بعض الجهود لتقديم الحجج المضادة والأصوات البديلة، وإن كان ذلك بشكل سريع.

كما أن العوامل الاجتماعية والتنظيمية الخاصة بالصحافة تحدد أيضاً المحتوى الإعلامي، ويتمثل أحد هذه العوامل في التشغيل. وتعتمد قطاعات الإبداع ووسائل الإعلام بشكل متزايد على العمال المستقلين من خلال «الاقتصاد العرّضي»<sup>٧٨٢</sup>. ويعني هذا العمل غير المستقر أن الصحفيين قد لا يرغبون في تحدي أصحاب العمل بشأن قضايا خلافية اجتماعياً، أو الابتعاد عن الطرق المعمول بها للإبلاغ عن الهجرة والتي ترى المؤسسة أنها مناسبة لمتلقيها.

كما يمكن أن يؤثر عمل اختيار القصص اليومي، وانتقائها وإنتاجها، على تغطية الهجرة. وفي بعض الأحيان، تكون الطبيعة السياسية لهذه الاختيارات ضمنية أو كأمر مفروض منه أكثر من كونها إيديولوجية<sup>٧٨٣</sup>. وكما شوهد عبر العديد من البلدان الأوروبية (بما في ذلك اليونان وأيرلندا وإيطاليا وهولندا وبولندا والمملكة المتحدة)، تتفاعل عدة عوامل لإنتاج الأخبار عن الهجرة. وتشمل هذه العوامل القرارات المتعلقة بتحديد القيمة الجوهرية للمواد الإخبارية - وهو قرار غالباً ما يتأثر بأجندات صانعي السياسات، وروتين اختيار المحتوى، وموقف المحرر، ومدى ثقة الصحفيين بمختلف المصادر<sup>٧٨٤</sup>. وغالباً ما ينطوي "الحصول على الخبر" غالباً على فهم كيف تستخدم هذه المصادر معلومات غير مسجلة لخدمة أجنداتها الخاصة<sup>٧٨٥</sup>.

يمكن لخلفيات الصحفيين أن تؤثر أيضاً على كيفية اختيارهم لتغطية الهجرة - ضمن نطاق القيود (الحقيقية أو المتصورة) التي يفرضها المحررون، والمؤسسات، والجمهور<sup>٧٨٦</sup>. فعلى سبيل المثال، اكتشفت الأبحاث بين الصحفيين الألمان العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية<sup>٧٨٧</sup> أن وجود خلفية مهاجرة ينطوي أحياناً على منافع: إذ من شأنه أن يوفر إمكانية قيمة للوصول إلى المجموعات الرئيسية، أو خبرة في حالة معينة. ولكن في حالات أخرى، يمكن أن يؤدي ذلك إلى "التوظيف الشكلي"، عندما يشعر الموظف أنه لم يُوظف إلا لمزاياه المفترضة أو استبعاده تماماً، ومعاملته على أنه أقل كفاءة. وتحاول بعض المؤسسات الإخبارية معالجة هذه المشاكل من خلال التدريب في مجال التنوع، حيث يسعى الصحفيون إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات بالمشاركة المكثفة. ولئن كانت هذه الأنواع من البرامج تجلب فوائد للأفراد - تخلق شبكات أوسع للاتصال بين الناس، على سبيل المثال - فقد تكون أقل فعالية في مناهضة التحيز المؤسسي الأعمق في تغطية الهجرة<sup>٧٨٨</sup>.

٧٨١ .Tsfati and Cappella, 2003

٧٨٢ .Markova and McKay, 2011

٧٨٣ Schudson, 2011

٧٨٤ .Gemi, Ulasiuk and Triandafyllidou, 2013

٧٨٥ .Peterson, 2001

٧٨٦ .Cottle, 2000

٧٨٧ Graf, 2010

٧٨٨ .O'Boyle et al., 2013

## الاستنتاجات: الآثار والبحوث المستقبلية

لقد درسنا الطرق المختلفة التي تتناول بها وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم الهجرة؛ وكيف تؤثر هذه الصور على ما يفكر به الناس (بما في ذلك المهاجرون وصانعو السياسات) وما يفعلونه؛ ولماذا تأخذ هذه التغطية الإعلامية هذه الأشكال. ويثير التطرق لهذه الأسئلة قضايا أخرى - عما نحن فيه اليوم، وكذلك في المستقبل.

وبالنظر إلى التغطية الإعلامية السلبية إلى حد كبير للهجرة - ومدى تأثيرها - تُطرح مسألة كيفية معالجة وسائل الاعلام لهذه القضية المعقدة والمتنوعة. وفقا لإحدى جهات النظر تعدّ محاولة إقناع الآخرين بأرائنا ومعتقداتنا سمة أساسية للمجتمعات الديمقراطية: "حرية التعبير ونتيجتها الديمقراطية، والصحافة الحرة، قد وسعت ضمناً نطاق شرعة حقوقنا لتشمل حقّ الإقناع"<sup>٧٨٢</sup>. لذا، علينا أن نعترف بوسائل الإعلام في جميع أشكالها باعتبارها وسائط تؤدي أدواراً مهمة في النقاش العام.

غير أنه في عالم من المصادر الإعلامية التي غالباً ما تكون متحالفة مع مصالح سياسية وتجارية معينة، يطرح سؤال ما اذا كنا نتخذ بالفعل قراراتنا بأنفسنا حول القضايا القائمة، بما في ذلك الهجرة؟ أم أننا ندفع إلى الاتفاق على استنتاجات ربما لم نكن لنختارها بخلاف ذلك؟ في هذا العالم المعقد، لا يمكن أن يتوقع من الأفراد اتخاذ خيارات سياسية جديدة ومستتيرة كلما طلب منهم ذلك. بدلاً من ذلك، توفر مصادر مثل وسائل الإعلام مواداً خاماً قد تشجع القراء على القيام باستنتاجات مختصرة حول أحداث اجتماعية وسياسية تمتد إلى ما هو أبعد من قدرة إدراك أي فرد بصورة مباشرة. وكما هو موضح سابقاً، يمكن للمؤسسات الإعلامية تعزيز المفاهيم السلبية حول المهاجرين والهجرة باستخدام الاستعارات في مجالي الكوارث أو التأكيد على التكاليف أو التهديدات التي قد تجلبها الهجرة. ثمة أساس متين لتشجيع التغطية الإعلامية للمهاجرين بصورة معقولة وورصينة، والابتعاد عن موقف الشك المفترض، وإن كانت كيفية القيام بذلك عملياً تظل أقل وضوحاً (أنظر النص داخل المربع "تغيير أشكال الخطاب حول الهجرة: مسار تجاري؟"<sup>٧٨٣</sup>). هناك أيضاً أسباب مشروعة تبرر مناقشة الإعلام لمختلف أنواع الهجرة وتأثيراتها، والمقايضات والنتائج المترتبة على ذلك، بالاعتراف أحياناً بالتكاليف والتهديدات المحتملة<sup>٧٨٤</sup>.

### تغيير أشكال الخطاب حول الهجرة: مسار تجاري؟

يتمثل أحد الردود على التغطية الإعلامية المعادية للمهاجرين في الصحافة البريطانية في حملة وقف تمويل الكراهية. واذ تستهدف هذه الحملة الشركات التي تنشر إعلاناتها في وسائل الإعلام التي يُنظر إليها على أنها تعطي عمداً صورة سلبية عن المهاجرين، فهي تسعى إلى إحداث تغيير من خلال المسار الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تدعى الحملة أنها نجحت في إقناع مؤسسة Lego® بإنهاء شراكة مع مؤسسة Daily Mail. لكنّ منتقدي هذه العملية يعتبرونها سابقة مثيرة للقلق للديمقراطية الليبرالية، إذا تم تشجيع الشركات الكبيرة على استخدام ميزانية الدعاية الخاصة للضغط على السياسات التحريرية للمؤسسات الإخبارية. (ي)

(ي) Ponsford, 2016.

٧٨٩. Bernays, 1947.

٧٩٠. Triandafyllidou, 2013.

٧٩١. Migration Observatory, 2015.

إنّ تزايد وسائل الإعلام الاجتماعية والرقمية وتنوعها، يثير مشكلة التعامل مع محتوى مضلل أو غير صحيح. على سبيل المثال، كانت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ - وما تلاها من إجراءات السياسات المتعلقة بالهجرة، من بين مواضيع أخرى - محفوظة بأخبار مزيفة، تولدت عن قصد، ودون مبالاة بالعواقب. وتشكل قصص الهجرة من هذا النوع فعلاً إلى حدّ ما جزءاً من ممارسات التغطية، كما يتضح من مقالة ألمانية ساءت سمعتها (وتراجعها لاحقاً) عن "هجمات" مهاجرين في فرانكفورت<sup>٧٩٢</sup>، وفي عنوان سوان بيك في جريدة The Sun في المملكة المتحدة، التي ادّعت أن طالبي اللجوء كانوا يصطادون بجع الملكة، ويطبخونها في الحدائق البريطانية<sup>٧٩٣</sup>. لكن تلك العناصر الإخبارية التي نراها على الأرجح ما هي إلاّ غيض من فيض من الأخبار الزائفة. إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي تُيسر الاقتراب من جمهور محدد بخطابات ومواد سياسية، بأساليب يصعب اكتشافها وتدقيقها. ويعدّ هذا الاستقطاب الدقيق للجمهور الذي يمكن إقناعه، وتحديدته والوصول إليه في نطاق أنشطته على صفحات الإعلام الاجتماعي، ظاهرة متنامية<sup>٧٩٤</sup>.

غير أن مفهوم الأخبار الزائفة ليس جديداً. إذ إن إنتاج معلومات خاطئة، أو على الأقل مشكوك فيها، لأغراض سياسية أسلوب دعاية معمول به. كما أنه يتجسّد في جوانب كثيرة بأغراض كثيرة - تتراوح بين معلومات قد تكون مضلّة عن غير قصد، ومواد تُصاغ عمداً للخداع، وتصنيف قد ننسبه (حقاً أو باطلاً) إلى أفكار نخالف معها بشدة<sup>٧٩٥</sup>. نتيجة لذلك، قد تجبر الأخبار الزائفة الناس على إعادة تقييم استخدامهم لوسائل الإعلام - ربما بالعودة إلى وسائل الإعلام التي تحظى بالاحترام والموثوقية، أو باستخدام مؤسسات تحرّي الحقائق، وغيرها من مصادر الأدلة البحثية<sup>٧٩٦</sup>.

إلا أن ردود الفعل السيئة الممكنة، تثير تساؤلات حول معرفة ما إذا كان من شأن الجمع الذي يحدث اليوم بين الأخبار الاحتيالية، والرسائل المحددة الهدف، طلب المعلومات بسرعة مطلقة أن يؤدي إلى ضعف ثقتنا في الإعلام الحرّ كوسيلة لتحديد الأهداف البناءة للمجتمع، والعمل على تحقيقها. ويوفر وجود الأخبار الزائفة المعروفة للسياسيين، وغير السياسيين فرصة استخدام تسمية "الزائفة" على تقارير دقيقة لمجرد إبعادها لأنها لا تناسبهم سياسياً. ومن الممكن أيضاً أن تتجذّر الإيديولوجيات السياسية المتطرفة في مجتمعات الإنترنت التي تعمل أحياناً كنوع من رجع الصدى، حيث يتلقّى المشاركون خطابات، ويتعرضون لمشاعر، من منظور إيديولوجي واحد.

## مستقبل وسائل الإعلام والهجرة

من الواضح أن وسائل الإعلام تسهم في تفكيرنا بشأن الهجرة، لكن يتوقّف مدى تأثيرها في اتخاذ إجراءات في أي اتجاه على عوامل تختلف باختلاف المجالات. وفعلاً فقد تغير الإجماع حول قوة الإعلام عبر العقود<sup>٧٩٧</sup>.

ويظهر من خلال استعراضنا للمواد الإعلامية عن الهجرة، وتأثيراتها وبعض العوامل الصحفية التي تساهم في التغطية، العديد من الآثار ومجالات البحث في المستقبل:

١ - يتعين إجراء المزيد من البحث في وسائل الإعلام في بلدان العبور وبلدان المنشأ - ولا سيما استخدام المهاجرين أنفسهم

Eddy, 2017 ٧٩٢

.Medic, 2004 ٧٩٣

.Bennett, 2016 ٧٩٤

Beckett, 2017 ٧٩٥

.Graves and Cherubini, 2016 ٧٩٦

.Cacciatore, Scheufele and Iyengar, 2016 ٧٩٧



وتفضيلاتهم لمختلف أنواع وسائط الإعلام. وهو أمر مهم بشكل خاص لفهم كيف وإلى أي مدى تشكل مصادر المعلومات التصورات.

٢- مزيد من الأدلة حول ما إذا كانت مختلف أنماط الخطابات والمشاعر تشكل التصورات العامة والأنشطة المتعلقة بالسياسات بشأن التنقل ذات قيمة داخل وخارج نطاق الأبحاث، وكيف يجري ذلك. ويمكن أن تساعد الدراسات التطبيقية عدداً من المجموعات على وضع برامج للاتصال لمزيدٍ من الفعالية فيما يخص الجمهور المتلقي، والمواضيع المطروحة.

٣- ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمختلف أنظمة وسائل الإعلام، وكيف يمكنها (أو لا يمكنها) إنتاج مختلف أنواع المواد فيما يتعلق بالهجرة.

٤ - يدل وجود التفاوت الكبير في التجارب حول العالم على أن المستويات المتزايدة من النقاش العام حول الدور المناسب لوسائل الإعلام، في سياقات محددة، ستدفع بعجلة المحادثات التي تجري فعلاً بشأن السياسة العامة والمجتمع المدني والبحوث إلى الأمام.

كما تثير هذه الاستنتاجات المزيد من الأسئلة الأخلاقية والسياسية. من قبيل، ما الذي يجب القيام به بشأن الأخبار والدعاية المزورة، دون تقييد مفرط للحريات الصحفية؟ ما هو التوازن الصحيح بين الدوافع الاقتصادية والحزبية والإنسانية في تغطية الهجرة؟ في عالم يمكن أن يكون لصورة واحدة، مثل صورة آلان كوردي، تأثير أكبر على الرأي العام من مئات المقالات الموثقة توثيقاً جيداً، كيف ينبغي أن توازن وسائل الإعلام بين الصور القوية والتقارير الموضوعية بطريقة صادقة لكن أقل إثارة؟

وتُناقش أسئلة، مثل هذه، بشكل مختلف باختلاف السياقات المحلية والوطنية والدولية. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يدرك كل من منتجي البحوث ومستهلكيها أنه لا توجد طريقة وحيدة، شاملة تلخص دور وسائل الإعلام، أو تغيير التغطية الإعلامية للهجرة (انظر النص في المربع "ما هي الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن الهجرة والإعلام؟" ما هي التدابير المتخذة فعلاً، مثلاً). لا تعدّ الهجرة في حد ذاتها، ظاهرة متنازع عليها ومتنوعة، تشمل أنماطاً مختلفة من التنقلات، لكن وسائط الإعلام هي أيضاً تتضمن أشكال اتصال ديناميكية متعددة الطبقات ومتعددة المواقع.

### ما هي الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن الهجرة والإعلام؟

مبادرة "معاً" ([www.together.un.org](http://www.together.un.org)) هي جهود عالمية تسعى إلى إشراك الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين، في أنشطة على مستوى المجتمع المحلي، تعزز التضامن تجاه المهاجرين واللاجئين. وهي تستخدم مجموعة واسعة من وسائل الإعلام لإبراز المنافع المشتركة للهجرة وفي الوقت نفسه للاعتراف بالمشاغل المشروعة للمجتمعات المضيفة. وتهدف مبادرة "معاً" للتواصل مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم - والتعامل معها، ولا سيما من خلال قصص المهاجرين أنفسهم. وقد انطلقت هذه المبادرة في عام ٢٠١٦، واستضافت ودعمت العديد من الفعاليات على الصعيد الدولي، بما في ذلك المهرجانات السينمائية وحلقات العمل ومنتديات المناقشة.



خالد كوسر  
أمي كونينغام

## ٧٩٨ الفصل التاسع الهجرة، والتطرف العنيف والاستبعاد الاجتماعي



### مقدمة

أظهرت الأبحاث على مدى عدة عقود، أن الهجرة الدولية يمكن أن تولد فوائد كبيرة لجميع الأطراف المعنية. مع ذلك، في جميع أنحاء العالم، يربط عدد من القادة السياسيين، الذين يعكسون درجات متفاوتة من المشاعر الشعبية، بين المهاجرين والهجرة من جهة وبين التهديد المتصاعد للتطرف العنيف وللإرهاب من جهة أخرى. من المهم دائماً أن نتذكر، مثلما يؤكد في هذا الفصل، أن احتمال وقوع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ضحايا للتطرف العنيف أكبر من احتمال أن يصبحوا مرتكبيه؛ ومع ذلك، هناك اعتقاد في بعض الجماعات السياسية في أمريكا الشمالية وأوروبا وخارجها، أن التدفقات الكبيرة من طالبي اللجوء والمهاجرين قد يتسلل إليها أعضاء من الجماعات الإرهابية.

قد قام طالبو اللجوء والمهاجرون أحياناً فعلاً بهجمات ضد المجتمعات المضيفة. كما إن هذه الظاهرة ليست جديدة تماماً لقد تورط المهاجرون وجماعات الشتات في هجمات إرهابية في الماضي، على سبيل المثال في فرنسا أو إسبانيا قبل الحرب العالمية الأولى. وبالنظر إلى المستقبل القريب، هناك مخاوف من أن عودة المقاتلين الإرهابيين قد تشكل تهديداً لبلدانهم الأصلية إن لم يُقبض عليهم، خاصة أنهم من مواطني البلدان المعنية.

دون إنكار احتمال التجاء المهاجرين (أو اللاجئيين) إلى العنف الشديد، يكمن الخطر في أن تُخرج الحوادث الراهنة المعزولة، أو الأمثلة التاريخية البعيدة، من سياقها ثم تُسقط في المستقبل وتُستخدم كأساس للتعميمات الكاسحة حول التهديد الذي قد تشكله تدفقات الهجرة على نطاق واسع فيما يخص الأمن القومي والإقليمي. ما يمكن أن يوجه خيارات السياسة العامة.

وإدراكاً بأن هذا الموضوع يتسم بحساسية وقد اجتذب انتباهاً كبيراً من الجمهور ومن وسائل الإعلام، يهدف هذا الفصل إلى النظر بواقعية إلى العلاقة بين الهجرة والتطرف العنيف. فمن الضروري تحليل الروابط بين الهجرة والتطرف العنيف لعدد من الأسباب: أولاً، لقد كانت هناك حوادث معزولة للتطرف العنيف ارتكبتها المهاجرون علينا أن نحاول محاولة فهم سبب حدوثها. ثانياً، من المهم تقديم البيانات والأدلة للتأثير على المناقشة العامة التي غالباً ما تكون مضللة، والاعتراف من البداية بالثغرات الهامة في البحوث والبيانات. ثالثاً، هناك روابط بين الهجرة والتطرف العنيف، لكنها ليست هي التي تجتذب الانتباه عادة. وأخيراً، تطلعاً إلى المستقبل، قد ينمو خطر التطرف بين المهاجرين ما لم يتم تطوير سياسات وتدخلات قائمة على الأدلة لمنع التطرف العنيف.

توضع ما تبقى من هذا الفصل في ثلاثة أجزاء رئيسية. ويبدأ بنظرة عامة موجزة على التعاريف والبيانات، فيشدد على ضرورة وضوح التحليل، ويشير إلى نقص في البيانات الموثوقة، ويبرز التحدي المتمثل في التمييز بين السببية والارتباط. بعد ذلك، ثم يبلور نموذجاً موحداً بسيطاً للتقاطعات بين الهجرة والتطرف العنيف، باتباع منطق «دورة الهجرة» منذ المغادرة إلى الاستقرار والعودة في بعض الأحيان. وينتهي هذا الفصل بسلسلة من النتائج الأولية لمزيد من النقاش حول السياسة العامة.

٧٩٨ خالد كوس، المدير التنفيذي، للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، وأمّي كونينغام كبيرة المستشارين في الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف.

## التعاريف والبيانات

يعدّ الاستخدام غير الصحيح للمصطلحات جزءاً من التحدي في الاستجابة للقلق بشأن الروابط بين الهجرة والتطرف العنيف. ففي النقاش الأوروبي، على سبيل المثال، هناك القليل من التمييز في الخطاب العام بين المهاجرين وطالبي اللجوء والملاجئين. إلا أن هذه فئات منفصلة فيما يخص القانون والسياسية (لكنها متداخلة في بعض الأحيان)، تنطوي على حقوق ومسؤوليات مختلفة؛ وعندما تحدث تقاطعات بينها وبين التطرف العنيف، قد تختلف الأسباب والعواقب. وبالمثل، من المرجح أن تكون التجارب الفردية أهم من الوضع القانوني في تفسير تحول بعض الناس إلى متطرفين. ويوضّح هذا الفصل الفئات التي ينصب التركيز عليها في سياق مناقشة التقاطعات المختلفة، وإلى أي مدى تعتبر تجربة الهجرة في واقع الأمر عاملاً مناسباً، في سياق على الأبحاث الحالية المحدودة. وتكاد تكون جميع الأمثلة التي تناقش في هذا الفصل متعلقة بالهجرة عبر الحدود أو بالهجرة الدولية، على الرغم من أن هناك أيضاً بضعة أدلة على وجود خطط تتراوح بين التشدد والتطرف العنيف بين المهاجرين الداخليين والنازحين داخليا.

كما ينبغي التمييز بين المهاجرين والمواطنين والأقليات العرقية المستقرة. فبعض الاعتداءات المتطرفة العنيفة الأخيرة في أوروبا ارتكبتها أناسٌ من طالبي اللجوء أو مهاجرون وصلوا حديثاً. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة كبيرة من أولئك الذين غادروا البلدان الأوروبية ليصبحوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب هم من مواطني هذه الدول وأحفاد المهاجرين (يشار إليهم أحياناً بالمهاجرين من الجيل الثاني أو الجيل الثالث). وفي معظم الحالات، يكون هؤلاء المقاتلون الإرهابيون الأجانب من مواطني البلدان التي يعودون إليها. وهذا أمر هام، لأنه قد ينبغي اتّخاذ أنواع مختلفة من الإجراءات. على سبيل المثال، قد تشير الهجمات التي يرتكبها المهاجرون أو طالبو اللجوء الذين وصلوا مؤخراً إلى ضرورة إدارة الهجرة إدارة أفضل؛ في حين أن رحيل المواطنين الأوروبيين من أصول مهاجرة شأنه أن يشكل دليلاً على إخفاق طويل الأجل في الإدماج، مما يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي. كما يستدعي ذلك أيضاً استجابات مختلفة؛ إذ يمكن ترحيل المهاجرين، ولا يمكن ترحيل المواطنين. (ومما يزيد الأمر تعقيداً تقديم مقترحات في بعض البلدان لتجريد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من جنسية بلد إقامتهم لأنهم يتمتعون بجنسيتين، مما يجعلهم مؤهلين للترحيل).

ومما يعرقل التحليل كذلك الافتقار إلى تعريف واضح لما يشكل تطرفاً عنيفاً، والاختلاف حول الأسباب التي تدفع الناس إلى التطرف، وحول الظروف التي تسمح بنمو التطرف العنيف (وبالتالي، الاختلاف حول أفضل استراتيجيات التدخل). وليس لدى الأمم المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي تعريف رسمي لـ "التطرف العنيف"، ولا للاتحاد الأوروبي<sup>٧٩٩</sup>. وقد وضعت بعض الدول تعاريف في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وهي تختلف في الغالب، على سبيل المثال، بشأن مسألة ما إذا كان التطرف العنيف سياسياً أم هو يشمل نطاقاً أوسع. وقد اعتمدت حكومة الولايات المتحدة مثلاً تعريفاً واسعاً إلى حد ما، معتبرة أن التطرف العنيف يعني الدعوة إلى أي أعمال عنف بدافع إيديولوجي أو تبريرها لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو المشاركة فيها أو الاستعداد لها، أو دعمها<sup>٨٠٠</sup>. ويرى بعض المعلقين أن، من الأهمية جداً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة تعريف؛ ويرى آخرون، أن ذلك يندرج بزيادة تأخير العمل الذي طال انتظاره حول هذه القضية<sup>٨٠١</sup>.

ثمّة تقاطع محدد بين الهجرة والإرهاب حيث يوجد تعريف واضح لمفهوم المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين حددتهم الأمم المتحدة بأنهم<sup>٨٠٢</sup> الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة<sup>٨٠٣</sup>.

٧٩٩ Glazzard and Zeuthen, 2016.

٨٠٠ أنظر وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠١١.

٨٠١ Koser and Rosand, 2016.

٨٠٢ أنظر وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠١٤.

غالباً ما تُصنّف دوافع التطرف العنيف إلى عوامل "الدفع" و"الجذب". وعوامل الدفع هي تلك العوامل المهمة في خلق الظروف الملائمة لصعود أو انتشار جاذبية التطرف أو التمرد العنيف، في حين أن عوامل الجذب قد تكون مالية أو نفسية ومرتبطة بالمكافآت الشخصية التي قد يعود بها الانتماء إلى مجموعة أو إلى حركة<sup>٨٣</sup>. كما من المسلم به على نطاق واسع الانتقال من «التطرف إلى العنف» هو في الوقت نفسه عملية فردية وترتبط بسياق محدد. وربما من غير المستغرب، أنه لا يوجد توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع دوافع التطرف العنيف، ولا حول كيفية الحد من تأثيرها. وحتى مصطلحا - مكافحة التطرف العنيف، والوقاية من التطرف العنيف - فهي موضع خلاف. ويقترح المركز العالمي للأمن التعاوني التعريف التالي: وعلى الرغم من أن أنشطة مكافحة التطرف العنيف فهي من الجهود المبذولة للتصدي للإرهاب، فإن أنشطة مكافحة التطرف العنيف تمثل مجموعة من المبادرات المصممة لتحديد ومنع التهديدات الناشئة عن التطرف العنيف، والتي يمكن أن تشمل التوترات المجتمعية وعدم الاستقرار الإقليمي والصراع<sup>٨٤</sup>.

وعلى الرغم من استمرار قصور النظم الإحصائية المتعلقة بالمهاجرين والهجرة غير المتطورة - خاصة بالنسبة للهجرة غير النظامية، التي قد تكون ذات أهمية ولا سيما في تحليل التطرف العنيف - فهي بالتأكيد أكثر قوة من البيانات المتعلقة بالتطرف العنيف. وعندما تتاح هذه البيانات، فإنها تميل إلى التركيز أمتن الحوادث والضحايا، لا على الجناة. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٦<sup>٨٥</sup>، الذي يحلل البيانات العالمية عن الهجمات الإرهابية من العام السابق، وقعت ٧٢ في المائة من جميع الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام ٢٠١٥ في خمسة بلدان فقط: العراق وأفغانستان ونيجيريا وباكستان والجمهورية العربية السورية.

أما البيانات حول التقاطعات بين الهجرة والتطرف العنيف فهي أكثر ندرة. وثمة ملاحظة تسترعي الاهتمام على التو، وترد مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه، مضاداً أن ثلاثة من البلدان التي تم تحديدها من بين البلدان العشرة الأوائل بتصنيف مؤشر الإرهاب العالمي التي تأثرت بالإرهاب قد أبلغت عنها مفوضية اللاجئين أيضاً باعتبارها البلدان الثلاثة في جميع أنحاء العالم التي أنتجت أكثر من نصف اللاجئين في العالم في عام ٢٠١٥. أي الجمهورية العربية السورية وأفغانستان والصومال<sup>٨٦</sup>. وعلى المستوى الفردي، نادراً ما تتوافر البيانات، مثلاً حول الفرز المسبق للمهاجرين أو لمرشحي إعادة التوطين الذين يطرحون شكوكاً أمنية؛ ولا توجد صورة واضحة وبسيطة لمرتكبي أعمال التطرف العنيف، سواء كانوا مهاجرين أم لا. بل وإن تبادل المعلومات بين هيئات إنفاذ القانون والمخابرات المحلية والدولية، أبعد ما يكون عن الكمال، وهناك افتقار إلى توحيد الطريقة التي تحدد بها البلدان المهاجرين وتصنفهم، وخاصة المهاجرين غير النظاميين. ولا يحاول هذا الفصل تقديم توصيات تقنية مباشرة، لكنه يسلط الضوء على ضرورة تبادل المعلومات بشكل أكثر تنسيقاً ومركزية.

هناك نقص في البيانات خصوصاً من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تحدث غالبية الهجمات المتطرفة العنيفة، وحيث يمكن العثور على غالبية اللاجئين والنازحين داخلياً وما لا يقل عن نصف المهاجرين في العالم. إن الثغرات الموجودة في مختلف مجموعات البيانات تعوق بشكل ملحوظ أي تحليل منهجي، أو التوصل إلى استنتاجات شاملة حول الروابط بين الهجرة والتطرف العنيف.

٨٠٣ أنظر وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠١١.

٨٠٤ Global Center on Cooperative Security, n.d.

٨٠٥ Institute for Economics and Peace, 2016.

٨٠٦ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٦.

وثمة مسألة يجدر التنبيه إليها هنا، تنجم جزئياً عما سبق بيانه من تحديات مرتبطة بالتعاريف والبيانات، التي تم تحديدها بالفعل، وهو التحدي المتمثل في تمييز السببية عن الارتباط لدى دراسة التداخلات بين الهجرة والتطرف العنيف. فقد يضر بعض اللاجئين من معاناة مباشرة ناجمة عن التطرف العنيف. وقد يغادر مهاجرون آخرون ديارهم بسبب العوامل المرتبطة بظهور التطرف العنيف، على سبيل المثال، قلة الفرص لكسب العيش لأنفسهم ولأسرهم. وقد يرتكب بعض المهاجرين واللاجئين أعمال عنف بسبب تجربتهم المريرة في مجال الهجرة؛ وبالنسبة للبعض الآخر يرجع ذلك جزئياً إلى الظروف في البلدان التي يصلون إليها، أو لأسباب لا تتعلق بأي من الحالتين. وقد يكون مرتكبوا الجريمة أحياناً في الواقع إرهابيين متكرين في صفة مهاجرين. وقد يسعى بعض المهاجرين سعياً حثيثاً لاغتنام فرص التطرف، بينما قد يكون آخرون عرضة هشة للتجنيد في أعمال التطرف العنيف<sup>٨٧</sup>.

### الهجرة والتطرف العنيف: تصنيف

من الممكن وضع تصنيف تقريبي رباعي للتقاطعات بين التطرف العنيف والهجرة، يتبع بشكل عامّ منطوق دورة الهجرة، من المغادرة والعبور حتى الاستقرار وأحياناً حتى العودة؛ ويتمثل تحديداً فيما يلي: (١) التطرف العنيف بوصفه دافعاً للنزوح والهجرة؛ (٢) خطر التطرف ضمن اللاجئين والمهاجرين داخلياً وربما في مخيمات ومراكز العبور المهاجرة؛ (٣) خطر تسلل الإرهابيين داخل تدفقات الهجرة واللجوء؛ (٤) تحديات الإدماج التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي. ويتمثل التقاطع النهائي - الذي يختتم دورة الهجرة، ولم يُدرج في هذه الوثيقة بسبب نقص البيانات والتحليل - في احتمال أن تؤدي العودة والفشل في إعادة الإدماج أو عدم استدامة الإدماج إلى تفاقم دوافع التطرف العنيف لدى بعض العائدين<sup>٨٨</sup>.

### التطرف العنيف بوصفه دافعاً للنزوح والهجرة

تلمح مقارنة عابرة بين بيانات مؤشر الإرهاب العالمي وبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلاه إلى من نوع من الارتباط - سواء كان سببياً أو متلازماً - بين وقوع هجمات متطرفة عنيفة وهجرة اللاجئين.

عند التركيز أولاً على الهجرة القسرية - ، وتوسيع النظر ليشمل إضافة إلى اللاجئين، النازحين داخلياً وغيرهم ممن يغادرون ديارهم قسراً - من المهم التمييز بين أولئك الذين يضرون معاناة مباشرة من التطرف العنيف أو من تهديده وأولئك الذين يضرون منآثاره غير المباشرة . ويمكن إظهار مجموعات سكانية اليوم في العالم بوضوح وتثبت الأدلة الآن بوضوح أن هناك مجموعات سكانية في العالم على تضر من ديارها بسبب استهدافها من قبل التطرف العنيف والمجموعات المتطرفة العنيفة. ومن الأمثلة على ذلك الأقليات المسيحية في المشرق؛ فقد أفادت مجلة "الإيكونوميست" بنزوح أكثر من نصف مليون من أصل ١,٨ مليون مسيحي سوري بحلول عام ٢٠١٤<sup>٨٩</sup>. أمثال آخر في هذا الصدد النازحون في شمال نيجيريا؛ هناك أدلة على أن نزوح الناس من قراهم قد يكون استراتيجية متعمدة لبوكو حرام، كما وقع ذلك سابقاً بالنسبة لجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. وهناك أمثلة أخرى على السكان الفارين من التطرف العنيف الذي يؤثر بشكل مباشر على الأقليات الدينية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من ولاية راخين في ميانمار.

٨٠٧ للتعمق في هذه السلاسل السببية، انظر القارئ إلى Schmid, 2016.

٨٠٨ .Koser and Kuschminder, 2015

٨٠٩ .The Economist, 2014

وبالمثل، ربما يكون العديد من الأشخاص قد نزحوا بسبب الآثار الثانوية للتطرف العنيف، وليس بسبب تهديد مباشر، على سبيل المثال، عندما يعرقل التطرف العنيف أسواق العمل أو الإنتاج الزراعي، أو عندما ينتج عن وقف توفير الحماية الاجتماعية<sup>٨١٠</sup>. وفي أفغانستان، هناك دليل على أن بعض الأشخاص قد نزحوا داخلياً بسبب آثار تدابير مكافحة الإرهاب<sup>٨١١</sup>. ولدى مواصلة البحث والانتقال من المهاجر القسري إلى المهاجر الطوعي، يتبين أن الأشخاص لا يفادرون بلدانهم بسبب تأثير مباشر أو غير مباشر للتطرف العنيف، وإنما لأنهم لم يعودوا يرون مستقبلاً في بلد توجد فيه بيئة تسمح للتطرف العنيف بالتطور والازدهار<sup>٨١٢</sup>.

### التطرف العنيف والنزوح في أمريكا اللاتينية

اتسم التطرف العنيف في أمريكا اللاتينية تاريخياً بالانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة، وشمل عدد منها حركات متمردة مسلحة تقاتل للإطاحة بالحكومات القائمة.

فعلى سبيل المثال، خاضت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أطول تمرد في النصف الغربي من الكرة الأرضية حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما وافق الكونغرس في البلد على إبرام اتفاق سلام بين المتمردين وحكومة كولومبيا. وكانت قد تأسست قوات المتمردين في عام ١٩٦٤ كرد فعل على النزاعات على الأراضي وعلى عدم المساواة المتنامي، وكانت تستهدف أساساً قوات الأمن الحكومية. لكن كانت حوادث الاختطاف المدنية وقصف التجمعات الاجتماعية وتدمير البنية التحتية أمراً شائعاً أيضاً. (١) وفي بداية عام ٢٠١٧، كان يوجد في كولومبيا أكثر من ٧ ملايين نازح داخلي وكان ٣٤٠ ألفاً من مواطنيها يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة، بما في ذلك الإكوادور، وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبينما وكوستا ريكا. (ب) وليست القوات المسلحة الثورية الكولومبية هي المجموعة الوحيدة التي تسببت بعنفها في نزوح جماعي في كولومبيا. فجيش التحرير الوطني، الذي يعتبره جماعة إرهابية كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كان معروفاً، بختطف المدنيين للحصول على فدية، وكذلك بارتكاب أعمال العنف ضد قوات الأمن والمدنيين.

وفي بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى مثل بيرو، كانت الجماعات الشيوعية مثل جماعة "الدرب الساطع" هي الدافع وراء التطرف العنيف. وقد تأسست جماعة "الدرب الساطع" في أواخر عام ١٩٦٠، وأطلقت العنان للعنف في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وأودت بحياة عشرات الآلاف من الأرواح في جميع أنحاء البلد وأجبرت مئات الآلاف من الناس على مغادرة ديارهم. ثم عاد معظم هؤلاء النازحين إلى ديارهم، وما زالت بعض الخلايا المتبقية تعمل داخل البلد، ويظل ما يقدر بـ ٦٢ ألف شخص في حالات نزوح طويلة الأمد (د).

(١) Sullivan and Beittel, 2016.

(ب) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٦.

(ج) مجلة The Economist، 2017.

(د) مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠١٧.

## نزعة التطرف في المخيمات

كانت هناك أمثلة على تحوّل مخيمات اللاجئين (والنازحين) إلى أماكن للتطرف العنيف عبر ثلاث طرق على الأقل. أولها هو إمكانية تحول المخيمات إلى قواعد للمقاتلين المتطرفين يستريحون فيها ويسترجعون قواهم<sup>٨١٣</sup>. مثال على ذلك، استخدام مستوطنات اللاجئين الناميبيين في أنغولا من قبل جيش التحرير الوطني لجنوب غرب أفريقيا؛ ومخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان من قبل طالبان؛ والمخيمات الحدودية من قبل الكونتراس في نيكاراغوا والخمير الحمر في كمبوديا. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك استخدام مقاتلي داعش للاجئين في مخيم اليرموك خارج دمشق<sup>٨١٤</sup> "دروعاً بشرية"<sup>٨١٥</sup>.

المثال الثاني هو عندما تصبح مخيمات اللاجئين أرضاً لتجنيد الجماعات المتطرفة العنيفة. في عام ٢٠١٥، أعربت نجاة رشدي، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الكاميرون، علناً عن مخاوفها من أن يصبح مخيم مينواو في شمال الكاميرون "أرضية خصبة للتجنيد من طرف بوكو حرام"<sup>٨١٦</sup>. كما أعربت السلطات الكينية عن مخاوف مماثلة من أن حركة الشباب قد تجند في مجمع مخيم داداب في شمال البلد. كما أن هناك تقارير غير مؤكدة إلى حد كبير بأن داعش قد تقوم بالتجنيد داخل مخيمات اللاجئين في تركيا ولبنان.

ثالثاً - وربما المثال الأكثر انتشاراً عن التقاطعات بين مخيمات اللاجئين والتطرف العنيف وفق العدد المحدود من المؤلفات وهو خطر توجّه اللاجئين إلى التطرف العنيف<sup>٨١٧</sup>. وهناك بالتأكيد ما يدلّ على وجود تطرف يؤدي إلى العنف داخل مخيمات اللاجئين، بما في ذلك في باكستان (في مخيم جالوزاي للاجئين الأفغان)، واليمن (في مخيمات اللاجئين الصوماليين في خراز)، والكاميرون (في مخيم مينواو للنيجيريين) والأردن (في مخيم الزعتري للاجئين السوريين). وقد شهدت أوروبا هذه الظاهرة في مراكز اللاجئين. ففي سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، اعتقلت السلطات في كولونيا، ألمانيا لاجئاً سورياً يبلغ من العمر ١٦ عاماً لتخطيطه لهجوم إرهابي. واعتُقل الفتى في مركز للاجئين بالقرب من كولونيا، حيث كان يعيش مع والديه منذ فراره من الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٥، واكتشفت السلطات مواد لصنع القنابل (بما في ذلك حاملة للبطاريات مزودة بأسلاك وابر خياطة وصندوق من غاز البوتان الصغير)، وأدلة على دردشات عبر الإنترنت مع أعضاء من تنظيم داعش. أُرجعت المحكمة نزعة التطرف لدى الفتى إلى الشعور بالوحدة في مركز اللاجئين وقضاء معظم وقته وهو يتحدث على الهاتف المحمول. كما كان يُمضي الكثير من الوقت على الإنترنت والاتصال من خلال الدردشة... وبواسطة هذه الاتصالات كوّن وجهة نظر عالمية إسلامية-جهادية<sup>٨١٨</sup>.

وتبرز المؤلفات المتاحة ثلاثة شروط محددة تهيئ الظروف لتجذر الانتقال من نزعة التطرف إلى التطرف العنيف في مخيمات اللاجئين: سوء التعليم، لا سيما عندما يتم سد الضجوة بواسطة التلقين الديني المتطرف؛ ونقص فرص العمل وغياب حرية التنقل<sup>٨١٩</sup>. هذه الشروط الثلاثة شائعة في العديد من مخيمات النازحين داخلياً واللاجئين اليوم التي تفتقر إلى الموارد وتكتظ بالناس، ويزيد الخطر مع استمرار و طول مدة هذه الحالات. كما تشير المؤلفات المتاحة أيضاً إلى فرص التدخل التي قد تساعد في الحد من خطر خطط التطرف العنيف في مثل هذه الأوضاع.

٨١٣ Zolberg, Suhrke and Aguayo, 1989.

٨١٤ Ban, 2015.

٨١٥ Larson, 2015.

٨١٦ Lischer, 2006.

٨١٧ Deutsche Welle, 2017.

٨١٨ Martin-Rayo 2011.



### التقليل من مخاطر تطرف اللاجئين؛ دروس للشرق الأوسط، مستخلصة من، أزمنة سابقة

أشار تقرير مؤسسة راند الذي نشر مؤخراً إلى التقليل من مخاطر التطرف في أوساط اللاجئين يتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية ويتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب، يمنح اللاجئين خيارات معقولة لمستقبلهم.<sup>(٥)</sup> لا يوجد، مع ذلك، حتى الآن نظام لتقييم كل حالة تقييماً كافياً لوضع مثل هذا النهج. وتوضح الدراسة أن أي برنامج فعال يتطلب التعاون وتبادل المعلومات والمواءمة بين الأهداف لدى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، والسكان المحليين والحكومة المضيفة، وكذلك لدى اللاجئين.

ومن المهم أيضاً تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمالية، وإن لم تكن هي الدوافع الرئيسية إلى التطرف. إذ إن اللاجئين يسعون إلى إيجاد وسائل لإعالة أسرهم وإلى المهارات التي قد تكون مفيدة على المدى الطويل. فيجب تلبية هذه الاحتياجات في بلد اللجوء، حيث قد يتنافس اللاجئون مع السكان المحليين على الوظائف كما على السلع الاستهلاكية. وهذا يعني أن من ضمن الحلول الممكنة إشراك الجهات الفاعلة المحلية التي لا تشارك عادة بشكل مباشر في قضايا اللاجئين، مثل قطاع الأعمال.

ويوصي الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بضرورة أن يتسم تمويل الجهات المانحة بالمرونة، وأن يتبع نهجاً أقل تقوفاً لتحقيق ذلك. ومن المشاكل الأخرى الشائعة فيما يخص الصناديق الدولية للإغاثة أنها تتوفر في بداية الأزمة، لكن تتضاءل على المدى الطويل.<sup>(٦)</sup> يمكن لصناع القرار وأصحاب المصلحة زيادة الحوار بشأن التخطيط المالي الطويل الأمد لأزمات اللاجئين.

وفي الوقت نفسه، ليست فرص العمل والتعليم سوى استجابة جزئية. أما العناصر الرئيسية فهي الاحتياجات النفسية والأمنية. فقد عانى اللاجئون من الصدمات<sup>(٧)</sup> عند الفرار من بلدانهم الأصلية وغالباً ما يتعرضون للإيذاء والإهانة والعجز في مكان اللجوء. وهو ما يمثل الثغرات التي يمكن للجماعات المسلحة أن تتسلل منها وتحاول استقطاب السكان المعرضين للخطر إلى التطرف بخطاب يدعو إلى التمكين بواسطة العنف. لذلك فإن منح اللاجئين فرص المشاركة في الإدارة الخاصة بهم، كما هو الحال في إدارة المخيم، من شأنه أن يساعد أيضاً على التقليل من هذه المخاطر.

(٥) Sude, Stebbins and Weilant, 2015

(٦) Makdisi and Prashad, 2016

(٧) Hawilo, 2017

لم تُجرَ بعد أية بحوث مهمة عن مخاطر أو حدوث التطرف العنيف داخل مخيمات العبور للمهاجرين. لكن بالنظر إلى أن الظروف هناك غالباً ما تشبه تلك التي تُفاقم المخاطر في مخيمات اللاجئين في بلدان الاستضافة، يبدو من المنطقي أن نفترض وجود الخطر.

### خطر التسلّل داخل تدفقات اللاجئين والمهاجرين

على طول دورة الهجرة: في أوروبا وأمريكا الشمالية، يكون السؤال الأكثر تسييساً – بينما يستمرّ وصول أعداد كبيرة من طالبي اللجوء والمهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط، ويفكر صانعو السياسة في إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين من سوريا وجملة بلدان أخرى من بلدان المنشأ – هو معرفة ما إذا كان هناك دليل يدعم المزاعم القائلة بأن الإرهابيين يتسللون بشكل منهجي إلى تدفقات الهجرة غير النظامية لارتكاب هجمات على الأراضي الأجنبية أم لا؟

في أبريل/نيسان ٢٠١٦، راجت تقارير، وتم تأكيدها منذ ذلك الحين، تفيد بأن رجلاً اعتُقل في عام ٢٠١٥ في مخيم للاجئين في سالزبورغ، وكان ينتمي إلى جماعة الإرهابيين التي نفذت هجمات شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في باريس، فرنسا. ووفقاً لشهادته، فقد كان ينتمي إلى مجموعة تضم كانت تضم انتحاريين نشطا في باريس (الأخوان العراقيان اللذان فجرنا نفسيهما خارج استاد فرنسا) وكانا قد سافرا من الجمهورية العربية السورية إلى اليونان في تشرين الأول/أكتوبر. وقد ألقى القبض على هذا الجزائري إلى جانب رجل باكستاني، في ليروس، في البداية، عند نقطة تفتيش جوازات السفر، لكن أطلق سراحهما فيما بعد، ثم واصلتا رحلتها إلى النمسا، حيث اعتُقل مرة أخرى<sup>٨١٩</sup>. وبحسب تحقيق أجرته هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، «اشترى الرجلان تذكري العبارة لمغادرة ليروس لمواصلة رحلتها عبر أوروبا مع اللاجئين السوريين»<sup>٨٢٠</sup>.

يبيّن هذا، على أدنى تقدير، أن السلطات القضائية الأوروبية لا تتقاسم المعلومات على نحو كاف. ومع ظهور المزيد من المعلومات عن المسؤولين عن هجمات باريس، يبدو أن هناك أدلة أخرى تشير إلى أن عدداً من المسلحين والمفجرين الانتحاريين قد سافروا إلى الجمهورية العربية السورية لتلقي التدريب وللقاتال في صفوف تنظيم داعش. وما زال من غير الواضح ما إذا كان هؤلاء المهاجمون قد عادوا إلى أوروبا كجزء من "الخلايا النائمة"، التي موضعها قيادة داعش عمداً لتنسيق الهجمات ضد فرنسا، أو ما إذا كانوا قد عادوا إلى بلدان جنسيتهم كمقاتلين إرهابيين أجانب. وبينما كان يزداد الاهتمام بشأن "أزمة" اللاجئين طوال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ونمو سمعة الجماعات الإرهابية السيئة، أفاد العديد من المهربيين الذين تمت مقابلتهم أنهم نقلوا مجندين من داعش<sup>٨٢١</sup>. وفي مطلع عام ٢٠١٥، هدد داعش بإغراق أوروبا بنصف مليون لاجئ عبر ليبيا. وزعم أنه سيتم إرسال ٤,٠٠٠ مقاتل جهادي إلى أوروبا عبر تركيا<sup>٨٢٢</sup>. وأفاد أحد المهربيين بأنه أرسل ما لا يقل عن عشرة من مقاتلي داعش وهم في صفة لاجئين إلى أوروبا، وزعموا أن المقاتلين، بعد أن استقروا، ظلوا ينتظرون الأوامر بشن هجمات على الأراضي الأوروبية. كما أفاد مهربان تمت مقابلتهما في تركيا بنقل مقاتلين عبر البحر الأبيض المتوسط. وزاد تواتر مثل هذه الأخبار.

لا يزال من المهم الحثّ على الحذر، وإن كان لا يُستهان بمدى أهمية إدارة أي من هذه المخاطر وإبطال مفعولها: إذ إن المهربيين ليسوا أكثر مصادر المعلومات موثوقة، ففي جميع السياقات الأخرى تقريباً، يفهم السياسيون وصانعو السياسات عادة بأنهم مجرمون وكذابون. ويجدر التأكيد على أن غالبية الهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، كانت «محلية»، أي ارتكبتها مواطنون من ذلك البلد، على الرغم من أن العديد منحدر من أوساط مهاجرة (انظر المناقشة في القسم التالي). ومن المهم بطبيعة الحال أن نضع في اعتبارنا أن الغالبية العظمى من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم لا تزال تحدث خارج أوروبا والولايات المتحدة<sup>٨٢٣</sup>.

في نهاية المطاف، يكاد لا يكون هناك ما يدل على أن داعش وغيرها من الجماعات تعمل بشكل منهجي وعلى نطاق واسع على استغلال تدفقات اللجوء لإرسال المقاتلين إلى أوروبا. وحتى إذا صدّقنا المهربيين، فإن عدد المجندين الإرهابيين الذين ورد أنهم استوردوا إلى أوروبا منخفض للغاية مقارنة بمئات الآلاف من الأشخاص الذين يطلبون اللجوء هناك. ولأن كان من المهم محاولة الوقاية من المخاطر، مثلاً من خلال عملية الفرز المسبق للمرشحين للتأشيرات لإعادة التوطين، والتسجيل والفحص بعد الوصول، يجب أن تكون أي استجابة للسياسات متناسبة، ولا ينبغي أن تكون ذريعة لرفض إمكانية اللجوء لجميع أولئك الذين هم في حاجة ماسة للحماية والمساعدة.

.Rose, 2016 ٨١٩

.BBC, 2016 ٨٢٠

.Giglio, 2014 ٨٢١

.Schmid, 2016 ٨٢٢

٨٢٣ معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٦.

## المهاجرون والتطرف العنيف والاستبعاد الاجتماعي

يحدث تقاطع رابع بين الهجرة والتطرف العنيف بعد أن يستقر المهاجرون واللاجئون؛ وهناك إقرار واسع النطاق بأن تحول التطرف إلى العنف ضمن المهاجرين المستقرين واللاجئين وأحفادهم هو عارض من أعراض الاستبعاد الاجتماعي. ولا يزال هذا المفهوم محل نزاع، لكن معظم التعاريف تشير إلى أنها عملية دينامية ومتعددة الأبعاد تدفعها علاقات قائمة على قوة غير متكافئة تتفاعل عبر أربعة أبعاد رئيسية - اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية - وعلى مستويات مختلفة، بما في ذلك الأفراد والأسر والجماعات والمجتمع والبلد وعلى المستوى العالمي. وتؤدي العملية في مجملها إلى سلسلة من حالات الإدماج/الاستبعاد التي تتسم بعدم تكافؤ الوصول إلى الموارد والقدرات والحقوق، مما يؤدي بالتالي إلى عدم المساواة<sup>٨٦٤</sup>.

وفقاً لبحوث جمعيتها مؤسسة أمريكا الجديدة،<sup>٨٦٥</sup> كل جهادي قام بهجوم فتاك داخل الولايات المتحدة منذ ١١ أيلول/سبتمبر إلا وكان مواطناً أو مقيماً قانوناً<sup>٨٦٦</sup>. إن الغالبية الساحقة من الأمريكيين المتهمين بالقيام بأعمال إرهابية (محلياً أو دولياً) خلال هذه الفترة الزمنية هم مقيمون دائمون قانونيون أو سبق وكانوا كذلك، والعديد منهم من أبناء الجيل الأول من المهاجرين. وقد ارتكب بعض من الهجمات الإرهابية الأكثر سفكاً للدماء مؤخراً أفراد من الجيل الثاني من المهاجرين، بمن فيهم مهاجم الملهى الليلي في أورلاندو، الذي كان مواطناً أمريكياً وابن مهاجرين أفغانين. وفي حالة مطلقي النيران في سان برناردينو، كان أحدهم مواطناً أمريكياً وابن مهاجرين باكستانيين. والآخر، تاشيفين مالك، مواطن باكستاني يتمتع بإقامة دائمة ومشروطة في الولايات المتحدة، جاء إلى الولايات المتحدة برعاية خطيبته<sup>٨٦٧</sup>.

وأجرى تقرير صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من معهد كاتو، مراجعة شاملة للتأثيرات التي استخدمها الإرهابيون في الولايات المتحدة، من أجل تحليل المخاطر. ووفقاً لدراسة معهد كيتو هذه، تبلغ احتمالات وفاة الأمريكيين نسبة ٣،٠٠٠٠٠ في المائة في هجوم يرتكبه إرهابي مولود في الخارج<sup>٨٦٨</sup>. ويحدد تحليل كاتو ١٥٤ إرهابياً مولوداً خارج الولايات المتحدة قتلوا ٣٠٢٤ شخصاً في هجمات ارتكبت بين ١٩٧٥ و نهاية عام ٢٠١٥، يجدر الإشارة إلى ذلك يشمل ما يقرب ٣٠٠٠ من ضحايا لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

### ومن بين هؤلاء الإرهابيين المولودين في الخارج البالغ عددهم ١٥٤،

... عشرة منهم كانوا مهاجرين غير شرعيين، و٥٤ مقيمين شرعيين بشكل دائم، و١٩ منهم طلبة، وواحد دخل بتأشيرة فئة K-1 برعاية خطيبته، و٢٠ منهم كانوا لاجئين، و٤ من طالبي اللجوء، و٣٤ سائحاً دخلوا بتأشيرات مختلفة، و٣ كانوا من دول برنامج الإغفاء من التأشيرة. ولم يتسن تحديد تأشيرات ٩ من الإرهابيين. وخلال تلك الفترة، كان احتمال مقتل شخص أمريكي من قبل إرهابي مولود في الخارج بنسبة ١ كل ٣،٦٠٩،٧٠٩ في كل سنة. كان احتمال مقتل شخص أمريكي في هجوم إرهابي يرتكبه أحد اللاجئين بنسبة ١ في ٣،٦٤ مليار سنة<sup>٨٦٩</sup>.

٨٢٤ Rudiger and Spencer, ٢٠٠٣، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦.

٨٢٥ New American Economy, 2017.

٨٢٦ Friedman, 2017.

٨٢٧ Willingham, Martucci and Leung, 2017.

٨٢٨ Nowrath, 2016.

ووفقاً لتحليل معهد سياسة الهجرة الخاص باللاجئين الذين أُعيد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١١ أيلول/سبتمبر وحتى نهاية عام ٢٠١٥، لم يتم اعتقال إلا ثلاثة منهم بتهمة الإرهاب<sup>٨٢٩</sup>. أما ما هو غير واضح فهو معرفة ما إذا كان هؤلاء الأفراد متشددين فعلاً بالتطرف العنيف عندما وصلوا، أم أنهم قد أصبحوا متطرفين فيما بعد، أو ما إذا كانوا قد أرسلوا عمداً إلى الولايات المتحدة من قبل الجماعات الإرهابية.

ولعل المؤشر الآخر للاستبعاد الاجتماعي هو مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يقدر أن حوالي ٣٠ ألف منهم يقاتلون في الجمهورية العربية السورية والعراق، وأساساً مع داعش<sup>٨٣٠</sup>. ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة مجموعة سوفان، وأنداك كانت البلدان العشرة الأولى المصدر للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بالأرقام المطلقة، بحسب الترتيب التنازلي: تونس، والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الروسي، وتركيا، والأردن، وفرنسا، والمغرب، ولبنان، والمملكة المتحدة وألمانيا<sup>٨٣١</sup>. ولئن لا توجد ملفات شخصية تفصيلية عن هؤلاء الأفراد، فمن الواضح أنه بالنسبة لبعض البلدان، مثل تونس، تكون الغالبية العظمى من المواطنين لا من المهاجرين أو من ذريتهم. وفي المقابل، يبدو أن غالبية المقاتلين الأجانب المنتمين إلى فرنسا وألمانيا لديهم خلفية مهاجرة. ومع ذلك، فإنهم يشكلون نسبة من مجموع المقاتلين الإرهابيين الأجانب في بلدين، يمثلان مجتمعين مصدراً لنسبة صغيرة من العدد الإجمالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. الأمر الذي يدل عموماً على أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يمثلون بالضرورة مشكلة كبيرة فيما يخص الهجرة. ومن الجدير بالذكر، أن "عدد مقاتلي داعش في العراق وسوريا، وفقاً للتحالف الدولي، قد انخفض إلى أدنى المستويات في أكثر من عامين ونصف - ما بين ١٢ ألف مقاتل و١٥ ألف مقاتل، أي ما يقرب نصف عدد المقاتلين وفقاً لأقصى تقدير بنهاية ٢٠١٤"<sup>٨٣٢</sup>.

لكن مثل هذه البيانات - وإن كانت مبعثرة وغير منتظمة - تشير أحياناً إلى أن المهاجرين واللاجئين المستقرين، وأحفادهم، قد يتجهون إلى التطرف العنيف؛ وليس فقط في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن الواضح أن ثمة أمراً مقلقاً بالنسبة لبعض الناس، ويجدر النظر فيما يفسر ذلك.

وقد ركز بعض المحللين على دوافع التطرف لدى المهاجرين وأحفادهم على المستوى البنيوي، على الرغم من أن ذلك وحده لا يكفي عادة لتفسير التطرف الفردي. ففي حالي بلجيكا وفرنسا، على سبيل المثال، أشير إلى أن الثقافة السياسية، التي تنتهج طريقة حكم مفرطة العلمانية، قد نبذت بعض مجتمعات الأقليات، وخاصة منها المسلمين من سلالة شمال أفريقيا.

### فحسب بعض المحللين :

كما هو الحال بالنسبة للاستنتاجات في المناطق الناطقة بالفرنسية بشكل عام، لا يتبقى لدينا سوى مجرد تخمينات عن سبب وجود علاقات بين السياسة الفرنسية، والتوسع الحضري، وبطالة الشباب، والنضال السني. ونحن نظن أنه عندما يكون هناك عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل، لا بد لبعض منهم أن يسعى إلى الإيذاء. وعندما يعيش هؤلاء الشباب في مدن كبيرة، تزيد فرص التواصل مع أشخاص يؤيدون قضايا متشددة. وعندما تكون تلك المدن في البلدان الناطقة بالفرنسية التي تتبنى النهج الفرنسي الصارم تجاه العلمانية، يصبح التطرف السني أكثر جاذبية<sup>٨٣٣</sup>.

٨٢٩ Newland, 2015

٨٣٠ The Soufan Group, 2015

٨٣١ Ibid

٨٣٢ The Global Coalition, 2017

٨٣٣ McCants and Meserole, 2016

في المقابل، كان تقرير مجموعة سوفان ( Soufan Group ) المشار إليه أعلاه أكثر تركيزاً على العوامل السياسية الشخصية (وليس الاجتماعية). ومن المؤكد أن بعض المهاجرين وأحفادهم يتعرضون للتمييز والحرمان من حقوقهم، وهو ما يُعرّف بعوامل "دفع" للتطرف العنيف، مما يجعل بعض الشباب المسلم وهؤلاء الذين اعتنقوا الإسلام في الآونة الأخيرة أكثر عرضة للتجنيد.

وتتضمن الاستجابات في مجال السياسات الحالية تعزيز "الهويات المتكاملة"<sup>٨٣٤</sup> (بمعنى أنه يمكن للفرد، على سبيل المثال، أن يكون له هويتان أو أكثر، مثلاً دينياً ووطنياً) وتحسيس الأشخاص بالفرص المتاحة، وتعزيز اعتقاد الشخص أو إدراكه أنه يمكنه الحصول على الفرص ويمكنه استشراف مستقبل بتفاؤل حيث يمكنه تحقيق الخيارات المتاحة. ووفقاً لدانيال كولر، مدير معهد الدراسات عن نزعة التطرف والقضاء عليها، "...خلال السنوات القليلة الماضية، ركزت استراتيجية مكافحة الإرهاب في ألمانيا بشكل كبير على العمل مع الأسر لمنع التطرف. غير أن الوقاية من التطرف بين اللاجئين سيطلب الكثير والكثير للتحاق بالركب"<sup>٨٣٥</sup>.

### التطرف ضمن المهاجرين في آسيا الوسطى

في محاولة لاكتشاف سبب ارتكاب عدد كبير من الأفعال الإرهابية من قبل مواطنين من آسيا الوسطى، أجرى إدوارد ليمون وجون هيثرشو تحليلاً دقيقاً لكنه محدود، ووجد أن الجماعات المتطرفة العنيفة كانت تستهدف وتوظف المهاجرين على وجه التحديد (ج). وفي تحليلهما للتطرف لدى عدد قليل نسبياً من الناس من دول آسيا الوسطى، استنتج ليمون وهيثرشو في المعلومات والبيانات المتاحة المحدودة، ما يلي:

... ما زلنا لا نعرف سوى القليل عن هذه الظاهرة، ونعرف أنها لا تزال نادرة للغاية. وتعد البحوث في مجال السياسة العامة حول هذا الموضوع حالياً ضعيفة وترتكز على المفاهيم الخاطئة، في حين أن الأبحاث الأكاديمية نادرة وغالباً ما تكون قديمة.

يقدم الباحثان ملاحظات عن العلاقات الممكنة للهجرة، ويشيران إلى أن معظم هؤلاء المتشددين كانوا مستهدفين من قبل الجماعات الجهادية بعد أن غادروا بلدانهم. ويشيران إلى أنه رغم الحوادث الإرهابية البارزة الأخيرة التي قام بها مقاتلون من آسيا الوسطى - قصف مترو سانت بطرسبرغ في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتفجير ملهى إسطنبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وقصف مطار أتاتورك في حزيران/يونيو ٢٠١٦ - لا يوجد دليل واضح على أن الأسباب الأصولية الدينية أو الاقتصادية أو السياسية في آسيا الوسطى هي المسؤولة عن "تصدير" الإرهاب.

ويجادل الباحثان بأنه في حين أنه لا يوجد عامل وحيد يفسر السبب الذي يجعل الناس يقررون الانضمام إلى جماعة متطرفة، يبدو أن العديد قد عانى من نوع من أنواع العزلة، وهذا ما قد يفسر لماذا يستهدف المجنّدون الأشخاص المهمّشين، بمن فيهم الأشخاص الذين يعملون في الخارج. بل وفقاً لبحثهما إن "معظم المهاجرين من آسيا الوسطى ملمون بالقراءة والكتابة ومتوسطو المهارات، لكن غالباً ما يؤدون وظائف دون مستوى مهاراتهم بكثير ويقعون ضحية الاستغلال من قبل أرباب عملهم"<sup>٨٣٦</sup>. (ط) والكثير من الشباب من آسيا الوسطى الذين هاجروا للعمل يقضون أواخر مرحلة المراهقة بعيداً عن ديارهم؛ وهم يعانون من الضائقة الاقتصادية اليومية؛ ويُنتقص من قيمتهم في وظائفهم؛ ويعانون من الاضطهاد العنصري وأحياناً التحرش من لدن الدولة. وهذه أمور من شأنها أن تجعلهم أكثر عرضة للتطرف، مما يؤكد ضرورة مكافحة كراهية الأجانب وإساءة معاملة العمال المهاجرين، وهو أمر هام في حد ذاته هام بحد ذاته وهام بالمثل بالنسبة للمجتمعات كافة. ولا تغيّر نزعة التطرف ذلك، لكنها تسلط الضوء على العواقب النادرة وربما على العواقب الوخيمة بسبب التقصير.

(ج) Lemon and Heathershaw, 2017.

(ط) المرجع نفسه.

في حين أنه من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت هذه التدخلات ناجحة أم لا، ثمة مخاوف أُعرب عنها تشير إلى أن من المحتمل أن تكون الخيارات السياسية الأخرى ضارة. وقد واجه العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء واللجئين أوضاعاً صعبة في حياتهم وما زالوا يواجهون التمييز. وغالباً ما تكون سمعتهم ملطخة بالتأكدات الزائفة أو المريبة حول تأثيرهم على الاقتصاد والتماسك الاجتماعي والمعتقدات والدوافع الأيديولوجية والهوية الوطنية. ومن شأن تصويرهم كتهديد للأمن القومي ورؤيتهم كإرهابيين محتملين أن يضيف إلى مشاقهم. وقد يؤدي ذلك إلى نتيجة غير مقصودة في زيادة استبعادهم، مما يزيد من احتمال انسياقهم وراء للخطابات والخطط المتطرفة العنيفة<sup>٨٣٥</sup>. وقد تم التعبير عن هذه المخاوف في الآونة الأخيرة حول الأمر التنفيذي لعام ٢٠١٧ الخاص بحماية الدولة من دخول الإرهابيين الأجانب إلى الولايات المتحدة<sup>٨٣٦</sup>.

وهناك زاوية أخيرة بشأن الروابط بين المهاجرين والتطرف العنيف والاستبعاد الاجتماعي، تتعلق بالتحدي المرتقب المتمثل في إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. فوفقاً للأمم المتحدة، إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب:

... يزيدون من حدة الصراعات ومدتها وتعقيدها وقد يشكلون خطراً جسيماً على دولهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد، فضلاً عن مناطق النزاع المسلح المجاورة التي ينشطون فيها. ويتطور تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب بسرعة ويتغير، ومن غير المحتمل أن يتم احتواؤه بالكامل على المدى القصير. وهناك مخاطر كبيرة على المدى الطويل يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون إلى بلدانهم الأصلية أو عند وصولهم إلى بلدان ثالثة<sup>٨٣٧</sup>.

وقد لاحظ الباحثون والمجتمع المدني ومجموعة صغيرة من صانعي السياسة أن إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجب أن تصبح أولوية؛ أما إذا اعتمدنا على الاحتجاز كوسيلة وحيدة لمعاملة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين فقد ندفع الأفراد والمجتمعات إلى مزيد من التطرف. وفعلاً قد يكون البعض قادرين على المساعدة في منع المزيد من التطرف العنيف.

يشكل تعزيز إعادة تأهيل المجرمين المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم عنصراً حاسماً في معالجة دورة الحياة الكاملة للتطرف والتجنيد العنيف. وفي خضم تزايد أعداد المقاتلين الإرهابيين العائدين والملاحقة النشطة للإرهابيين المشتبه بهم بشكل عام، تعدّ ضرورة دعم إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بعد السجن، أمراً بالغ الأهمية من أجل خفض نسبة معاودة الإجرام إلى أدنى حد، وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وإنفاذ القانون<sup>٨٣٨</sup>.

Cunningham and Koser, 2015 ٨٣٥

.Amnesty International, 2017 ٨٣٦

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٤. ٨٣٧

المركز العالمي للأمن التعاوني والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، لاهاي، ٢٠١٦. ٨٣٨

## المنشقون وإعادة الاندماج

في مدينة آرهوس الدنماركية الشرقية - ثاني أكبر مدينة في البلاد - تعمل الشرطة في شراكة مع مجلس المدينة والمنظمات المحلية غير الحكومية في أنشطة منسقة تهدف إلى منع الشباب المعرضين للخطر من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.<sup>(ي)</sup> بالنسبة للسكان والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في آرهوس، كان الشغل الشاغل فيما يخص الشباب المعرضين للخطر هو رغبتهم في مغادرة المدينة للقتال إلى جانب الجماعات الجهادية المتشددة في الخارج، ألا وهي تنظيم داعش في المقام الأول في العراق، والجمهورية العربية السورية. ولمنع ذلك، أعطى أصحاب المصلحة المحليون الأولوية للإدماج الاجتماعي للشباب المهمشين وضعاف الحال. ويقدم الدعم أيضاً لسكان مدينة آرهوس الذين سافروا إلى الخارج لدعم تنظيم داعش ثم عادوا إلى وطنهم.<sup>(و)</sup> وفي الدنمارك، تنص السياسة العامة الوطنية على مضاضة الجهاديين العائدين الذين ثبت تورطهم في أعمال إرهابية؛ وعلى أن يؤهل للحصول على المساعدة أولئك الذين لم تثبت مشاركتهم في الأنشطة الإرهابية<sup>(ز)</sup>. وأفيد بأن هذا البرنامج قد قلص عدد الشباب الذين انضموا إلى داعش والمجموعات الأخرى المرتبطة بالإرهاب، خاصة عند مقارنته بتدفقات المقاتلين الأجانب في الدول الأوروبية الأخرى. ووفقاً للإذاعة الوطنية العامة، التي سلطت الضوء على النهج الفريد الذي اتبعته مدينة آرهوس، في عام ٢٠١٢، غادر ٣٤ مواطناً من آرهوس الدانمرك للقتال في صفوف تنظيم داعش، عاد ١٨ منهم إلى ديارهم وكانوا مسجلين في برنامج إعادة التأهيل، وقُتل ستة، وبقي ما يقدر بـ ١٠ اعتباراً من تموز/يوليو ٢٠١٦. ومع ذلك، بحلول عام ٢٠١٥، عندما وصل تدفق المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى الجمهورية العربية السورية والعراق ذروته، لم يغادر للقتال إلا مواطن واحد من هذه المدينة البلد.<sup>(م)</sup> ويشمل هذا البرنامج تحديداً المساعدة في الالتحاق بالمدارس، وتقديم المشورة وتوفير السكن والعمل، فضلاً عن إجراء لقاءات مع أولياء الأمور. وقد أدى المنشقون الذين تم إبعادهم عن التطرف وأعيد إدماجهم دوراً رئيسياً في تشجيع أقرانهم على العودة إلى ديارهم، وفي الحين نفسه يدل ذلك على أن إعادة الإدماج في المجتمع الدانمركي أمر ممكن.<sup>(ن)</sup>

هناك اعتراف متزايد في كل من السياسة العامة والمجالات الأكاديمية بأن المنشقين يمكن أن يشكّلوا قوة فعالة في منع التطرف العنيف، إذ يمكن لتجاربهم أن تكون بمثابة رادع لمن يتطلع إلى الانضمام إلى جماعات من قبيل تنظيم داعش. ويشدد كل من آن سبيكهارد وأحمد يايلا على أهمية المنشقين ويذهبان إلى ما يلي:

قد تكون الأطر المحبّطة من أولئك الذين يستطيعون التحدث من واقع خبرتهم ورواية قصصهم الحقيقية عن الحياة داخل تنظيم داعش هي الأداة الأكثر تأثيراً لمنع وإثناء الآخرين من الانضمام وثنيتهم عنه<sup>(س)</sup>

يتعين على الحكومات تهيئة الظروف المناسبة التي لا تيسر إعادة إدماج المنشقين فحسب، وإنما تمكنهم أيضاً من التحدث علناً ضد الجماعات المتطرفة. ويشمل ذلك إعادة توظيف الجهاديين السابقين، وتوفير الخدمات لهم، وضمان السلام والأمن<sup>(ف)</sup> فإذا لم تسمح بإعادة إدماج المتطرفين الذين يمارسون العنف غير الشديد والمتعاطفين معهم، من المحتمل أن يتحوّل الأفراد المحبّطون إلى أنصار متشددين نتيجة الاحتجاز والتهميش لفترات طويلة.

(ي) Crouch and Henley, 2015.

(ك) المرجع نفسه

(ل) Lister, 2015.

(م) Rosin, 2016.

(ن) المرجع نفسه

(س) Speckhard and Yayla, 2015.

(ف) Neumann, 2015.

### الأثار المترتبة على المناقشات بشأن السياسات

من غير المجدي أن نبدأ تبرير تناول موضوع حسّاس مثل هذا من الناحية السياسية، والاعتراف بمخاطر تأجيج التحيز ضد المهاجرين، لذا حاول هذا الفصل توفير إطار تحليلي لفهم أفضل لتداخل بين الهجرة والنزوح من جهة، والتطرف العنيف والإرهاب، من جهة أخرى. وقد أُقرّ بوجود أوجه قصور في التعريف والبيانات الحالية، وتمّ التشديد على الصعوبات المتمثلة في إقامة أي علاقة سببية؛ مما يعني تحفظات مهمّة بشأن الاستنتاجات ليس فقط في هذا الفصل، وإنما فيما يخص الخطاب والسياسة العامّة الحالية في هذا المجال. ويتبع هذا الفصل منطوق دورة الهجرة لوضع تصنيف أولي للتداخلات بين الهجرة والنزوح والتطرف العنيف. كما أثار هذا الفصل دواعي القلق إزاء بعض العواقب غير المقصودة لبعض استجابات السياسة العامّة الحالية في هذا المجال.

واستناداً إلى هذا التحليل الأولي، يمكن تقديم الآثار السبعة التالية المترتبة على المناقشات بشأن السياسات:

- يلزم إجراء حوار أوثق بين صانعي السياسات المسؤولين عن الهجرة، وبين المُكلّفين بمنع التطرف العنيف؛ ويمثل هذا تحدياً خاصاً بحكم أن المسؤولين عن منع التطرف يعملون في مواقع مختلفة في هيئات الأمن والتنمية، بتفويض داخلي وكذلك خارجي؛
- يتعين وجود إطار تحليلي أفضل يستند إلى تعريفات أفضل وبيانات أشمل ودليل تجريبي، من أجل دعم تحليل أدق وتوجيه السياسات؛
- توجد حالياً أدلة قليلة على خطر تسلسل الجماعات الإرهابية ضئيلة في الوقت الحالي، ومع ذلك من الضروري تعزيز فعالية وكفاءة إدارة الهجرة والتعاون فيما بين الدول، بما في ذلك عن طريق الفرز المسبق الملائم للمرشحين لإعادة توطين اللاجئين، وللهجرة، وتحسين تبادل المعلومات الاستخبارية فيما بين الحكومات واستخدام القياسات الحيوية بشكل ملائم؛
- ينبغي أن يتضمن النهج الأكثر تكاملاً لمعالجة أسباب النزوح والهجرة تدخّلات تركز تحديداً على مكافحة ومنع التطرف العنيف – إذ هناك أدلة متزايدة على أن منع التطرف العنيف قد يكون أحد طرق معالجة العوامل الدافعة للهجرة؛
- ربما يستلزم الأمر بذل المزيد من الجهود المتضافرة للحيلولة دون خطر التطرف في جميع ظروف النزوح، بما في ذلك في مخيمات اللجوء والعبور، والتركيز على توفير التعليم والوصول إلى فرص العمل، ومزيد من حرية التنقل كلما أمكن ذلك؛
- ويستلزم الأمر مزيداً من سياسات الدمج والإدماج الاجتماعي الفعالة للحد من الاستبعاد الاجتماعي وخطر تحول التطرف إلى العنف بين المهاجرين وذريتهم؛
- من المهم عدم تقويض سياسة الهجرة أو اللجوء بالإفراط في التركيز على منع خطط التطرف العنيف، بالتأكد مثلاً من أن تدخّلات خطة العمل لمنع التطرف العنيف تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين.



وللختام بنبرة إيجابية، قد يكون من الممكن أيضاً تصور الهجرة كجزء من حلٍ محتملٍ للتطرف العنيف. وهناك خطر حقيقي يتمثل في أن التركيز على الهجرة والنزوح فقط كسبب أو كنتيجة للتطرف العنيف لن يؤدي إلا إلى تفاقم التهديدات. وقد يصبح هذا التركيز ذريعة لتقييد دخول المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين؛ وللحد من حقوقهم؛ أو لإجبار الناس على العودة إلى الأوضاع غير الآمنة في بلدانهم الأصلية. وعلى عكس ذلك، فإن التركيز على الحلول يمكن أن يوضح كيف يمكن أن يكون النهج القائم على الحقوق تجاه الهجرة والنزوح جزءاً لا يتجزأ من الجهد العالمي لمنع التطرف العنيف<sup>٣٣</sup>.

فمن شأن الهجرة المدارة إدارة جيدة أن تعزز التفاهم المتبادل؛ كما أن لها تأثيرات كبيرة على الحد من الفقر في بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية، مما يقلل من جاذبية التطرف العنيف. إذ إن الهجرة هي رمز مبادئ الانفتاح والعدالة التي تم تحقيقها بصعوبة، والتي يسعى التطرف العنيف إلى قلبها وبالتالي يجب حمايتها. ويتمثل التحدي الذي يواجه صانعي السياسات، في تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة، بدلاً من مجرد التركيز على المخاطر الضئيلة المحتملة المتمثلة في استيراد المتطرفين العنيفين عند توفير الفرص للمهاجرين وحماية اللاجئين.



هوارد داتكان  
يوانا بوب

## الفصل العاشر المهاجرون والمدن: تجاوز تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٥<sup>٨٤٠</sup>

### مقدمة

خُصصت طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير الهجرة العالمية لموضوع واحد هو: العلاقة بين المهاجرين ومدن العالم. وبما أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون الآن في المناطق الحضرية، فليس من المستغرب أن تكتسب المدن اعترافاً من واضعي السياسات أو الباحثين أو المستثمرين أو المهاجرين. وتعدُّ المدن وجهة جميع المهاجرين تقريباً، سواء أكانوا مهاجرين إلى بلدان أخرى أم داخل بلدهم، ذلك لأن المدينة تكافئ أكثر من غيرها رأس مالهم البشري. وتخصيص تقرير عام ٢٠١٥ للمدن ينطوي على اعتراف واضح وفي الوقت المناسب بأن هناك حاجة إلى تقدير قيمة المدن باعتبارها الوجهة التي يقصدها مهاجرو العالم، وبأن السلطات الوطنية ليست وحدها من يؤثر في وجهة المهاجرين وتصرفاتهم عند وصولهم؛ بل إن المدينة هي في الغالب أهم عامل يغري للهجرة، وهي المكان الذي يندمج فيه المهاجرون في كثير من الأحيان. وما فتئت تتغير طريقة تفكيرنا في حوكمة الهجرة، أو بالأحرى، حوكمة المجتمعات على نطاق أوسع، اعترافاً بالتزايد السريع في أهمية مدن العالم لآليات عمل المجتمعات واقتصاداتها. وقد تناول تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٥ أموراً كثيرة. أما هذا الفصل من فصول تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٨، فهو تحديث موجز للعمل المنجز في عام ٢٠١٥، ونأمل أن يحفز على إجراء بحوث جديدة ويدفع المسؤولين عن وضع السياسات على جميع مستويات الحكم إلى تعميق التفكير في آليات عمل المدن وأدوارها في مجال الحوكمة.

وقدم تقرير عام ٢٠١٥، من خلال فصوله التي تناولت الهجرة والتنوع الحضري، ومواطن ضعف المهاجرين وقدرتهم على الصمود، والهجرة والتنمية الحضرية، والحوكمة من خلال الشراكات، دراسةً للعلاقة بين المهاجرين والمدن في بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء، ركزت على رفاه المهاجرين وحماية حقوقهم - وهو ما بات يوصف في الغالب بعبارة "الحق في المدينة"<sup>٨٤١</sup>. وأشار التقرير إلى أن المهاجرين متحمسون للمشاركة في الحوكمة على الصعيد المحلي، ومتحمسون للإسهام في ثروات المدن التي يعيشون فيها، ولذلك ينبغي أن تشمل حوكمة المناطق الحضرية المهاجرين وتستجيب استجابةً صريحةً لمصالحهم. وقُدِّمت توصيات بهدف إشراك المهاجرين في آليات عمل مدنها، ومراعاة للمنافع التي يمكن أن تجنيها المدن من إشراكهم. وحث التقرير المدن على "وضع سياسات حضرية شاملة للخدمات الأساسية والاندماج الاجتماعي الاقتصادي"، لأن في ذلك خدمة للمصالح الفضلى للمهاجرين والمدن على حد سواء. علاوة على ذلك، "ينبغي للمدن التي تعزز مكانتها الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل النظام العالمي أن تستفيد من الفرص المحتملة التي يتيحها السكان المهاجرون الذين يعيشون في مجتمعاتها المحلية".

٨٤٠ هووارد تانكان، الرئيس التنفيذي لمشروع وأمانة متروبوليس، ويوانا بوب، موظفة معنية بشؤون السياسات في المنظمة الدولية للهجرة.

٨٤١ تصف منظمة الحق في المدينة، التي يوجد مقرها في نيويورك، فكرتها الأساسية بأنها "انبثقت من قوة فكرة بشأن نوع جديد من السياسات الحضرية يؤكد أن للجميع، ولا سيما الأشخاص المحرومين، حقاً لا يقتصر على العيش في المدينة، بل يشمل أيضاً، باعتبارهم من سكانها، حقهم في تشكيل معالمها وتصميمها وإعمال خطة حضرية لحقوق الإنسان فيها". انظر <http://righttothecity.org/about/missionhistory/>. ويعود أصل هذه الفكرة إلى الفيلسوف الفرنسي، هنري لوفيفر، ثم اعتمدها العديد من الفلاسفة بعده وطوروها لتطبيقها على الهجرة وتنمية ضواحي المدن. انظر أيضاً الأعمال التي أنجزها مؤخراً مركز الهجرة والسياسات والمجتمع في جامعة أوكسفورد: Global Migration and the Right to the Cities of the Future (ذمتاح في الرابط التالي: [www.futureofcities.ox.ac.uk/research/globalmigration-and-the-right-to-the-cities-of-the-future/](http://www.futureofcities.ox.ac.uk/research/globalmigration-and-the-right-to-the-cities-of-the-future/))

سنستند في هذا الفصل إلى الأساس الذي قام عليه تقرير عام ٢٠١٥، الذي أُصدر في مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة المعنون المهاجرون والمدن، الذي عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وستناول دور المدينة العصرية في حوكمة الهجرة، بالاستفادة من بعض أحدث البحوث عن طابع المدن المتغير وأدوارها في العالم. ويتطلب تزايد تأثير المدن في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وفي مسارات الهجرة، الدولية والداخلية، اهتماماً أكبر من الباحثين وواضعي السياسات على حد السواء. ومن خلال تقديم تحديث موجز لتقرير عام ٢٠١٥ والاستناد إليه، سنسلط الضوء على المجالات التي نعتقد أنها تستحق أن يوليها الباحثون وواضعو السياسات محلياً أو وطنياً أو دولياً، مزيداً من التدقيق. لذا يكتسب هذا الفصل طابعاً انتقائياً، ولا يسعى إلى تقديم استعراض شامل للمؤلفات الحالية ولا إلى تكرار ما سبق أن بحثه تقرير عام ٢٠١٥.

### السياق الدولي الحديث

ظل المهاجرون وعلاقتهم بالمدن محور تركيز عدد هائل من الأنشطة في المجتمع الدولي خلال العامين الماضيين. فقد جمع مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين والمدن عمداً ومسؤولين آخرين من أجل مناقشات واسعة النطاق بهدف إذكاء وعينا الجماعي بكيفية تأثير إدارات المدن وغيرها من المؤسسات المحلية في الهجرة ونتائجها، ويهدف التحفيز على مواصلة العمل في هذا المجال<sup>٨٤٢</sup>.

وعُقد المنتدى العالمي الثالث للعمد بشأن الهجرة والتنمية في كوزون بالفلبين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بقيادة المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية والمنظمة الدولية للهجرة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث<sup>٨٤٣</sup>. وتُدارس جزء من هذا المؤتمر سبل استفادة السلطات المحلية من مبادرة<sup>٨٤٤</sup> المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات<sup>٨٤٥</sup> وسبل دعمها - وهذه المبادرة مثال آخر على المكانة التي باتت المدن تحظى بها في المبادرات الوطنية والدولية. وعُقدت القمة العالمية الخامسة للقادة المحليين والإقليميين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في بوغوتا بكولومبيا، وأدرجت لأول مرة قضايا الهجرة في جدول أعمال القمة التي استمرت لمدة ثلاثة أيام. وتُوجت القمة بإعلان - هو التزام بوغوتا - دعا فيه الموقعون إلى اتخاذ إجراءات محلية في سبيل التوسع الحضري المستدام<sup>٨٤٦</sup>. أما البرلمان العالمي لرؤساء البلديات، الذي انطلق قبيل انعقاد مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الثالث لتمكين القادة السياسيين في المدن من الدفاع المشترك عن المصالح المحلية، فقد اعتمد مسألة الهجرة باعتبارها واحدة من أولوياته.

ويظل برنامج الموئل جهة التنسيق المعتادة لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الحضرية، وخصص مؤتمر الموئل الثالث، الذي عُقد في كيتو بإكوادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لمسألة الهجرة مكانة بارزة جداً في خطته الحضرية الجديدة. فقد أولي اهتمام كبير للصيغة المتعلقة بالمهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة في مدن العالم، ومفادها أنه ينبغي منح جميع المهاجرين نفس الحقوق، بغض النظر عن وضعهم القانوني. واتفق المشاركون في المؤتمر على ما يلي: تمكين جميع السكان، بمن فيهم المهاجرون، سواء أكانوا يعيشون في مستوطنات منظمة أم عشوائية، من العيش حياة لائقة وكريمة ومجزية وتحقيق كامل إمكاناتهم البشرية. ويقر هذا الالتزام بأن الهجرة تتخذ أشكالاً متعددة، لكن جميع المهاجرين هم أصحاب حقوق، سواء أكان المهاجر يتنقل أو سبق أن تنقل عبر حدود دولية أم داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد؛ بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص المعني؛ وسواء أكان ذلك التنقل طوعياً أم قسرياً؛ وأياً كانت أسبابه؛ وأياً كانت مدة الإقامة<sup>٨٤٧</sup>.

٨٤٢ ترد التوصيات المنبثقة من المؤتمر في IOM, 2015a.

٨٤٣ يرد التقرير في الرابط التالي: [www.globalmayoralforum3.ph/index.php](http://www.globalmayoralforum3.ph/index.php)

٨٤٤ IOM, 2016.

٨٤٥ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ٢٠١٦.

واستفادت محادثات المونث الثالث من إطار حوكمة الهجرة الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، الذي تم تطويره كي يصبح إطار الحوكمة الهجرة في المدن، المعروف سابقاً باسم مجموعة أدوات الهجرة للحوكمة الحضرية<sup>٨٤٦</sup>.

واعتمدت الأمم المتحدة مؤخراً، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي أطلق عمليات لوضع اتفاقيين عالميين للاستجابة لأزمات الهجرة واللاجئين، الملموسة في مناطق مختلفة من العالم - والتي من الممكن أن تعزى بشكل مهم إلى الحرب الأهلية السورية. سيتناول أحد الاتفاقيين اللاجئين بينما سيركز الآخر على سبل تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويمكن أن تشمل عناصر هذين الاتفاقيين الاعتراف بكفاءة المدن ومسؤولياتها فيما يتعلق بالهجرة والاندماج. علاوة على ذلك، تلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠١٧، تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة<sup>٨٤٧</sup>. ويعرض هذا التقرير (الذي يشار إليه غالباً بـ تقرير ساذرلاند، باسم مؤلفه السير بيتر ساذرلاند) تحليلاً موسعاً لحالة الهجرة العالمية والتحديات التي تطرحها، ويقدم توصيات للمجتمع الدولي لإدارة هذه التحديات. ويسلط التقرير الضوء على خمسة مجالات هي: الهجرة المتصلة بالأزمات؛ وهجرة اليد العاملة؛ والهجرة المنظمة، بما في ذلك العودة؛ والإدماج؛ وحوكمة الهجرة. وتتناول التوصية ١٤ تمكين المدن والحكومات المحلية بطرق تعكس بعض المواضيع الواردة في هذا الفصل، بالإضافة إلى مواضيع تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٥، وتقرير مؤتمر المهاجرين والمدن.

### صورة محدثة عن المدن

زاد حجم التوسع الحضري زيادة كبيرة في معظم بلدان العالم لدرجة أن آثاره قد تفرض إعادة التفكير في العديد من جوانب الحوكمة، بما فيها حوكمة الهجرة. وتكاد تكون الهجرة الآن مرادفاً للتوسع الحضري، نظراً إلى هيمنة المدينة كوجهة لمعظم المهاجرين. وتجد بعض المدن صعوبة في إدارة نمو سكانها السريع، بينما تحاول أخرى أن تجد لها مخرجاً لأن المقيمين فيها أضحووا يغادرونها نحو أماكن أخرى. وما فتئت الخطة الحضرية تحظى بالاهتمام في الأوساط الأكاديمية منذ عدة عقود،<sup>٨٤٩</sup> أما في سياق الهجرة، فإن أهم من أسهم في النهوض بالخطة الحضرية تحظى بالاهتمام في الأوساط الأكاديمية منذ عدة عقود،<sup>٨٤٩</sup> وNina GlickSchiller وAyşeÇaglar<sup>٨٥٠</sup>. وقد نبهتنا Sassen إلى المدينة العالمية (كمفهوم مختلف عن المفهوم القديم لمدينة العالم) وتأثيرها الذي يتجاوز حدود بلدها - لا سيما نتيجة لعولمة القطاع المالي وغيره من الصناعات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يترتب على ذلك من إضعاف الدولة، الذي وإن كان مبالغاً فيه في كثير من الأحيان، فهو يظل أمراً واقعاً. ويمكن أن تعمل المدن العالمية والشركات التي تمنحها قدراتها خارج نطاق السياسات واللوائح الوطنية. وما فتئت الباحثون منذ فترة ينتقلون من التركيز على الدول إلى التركيز على السلطات المحلية سعياً إلى زيادة فهمنا للهجرة وظواهر أخرى، مشيرين إلى زيادة فعالية المدينة في تحديد تدفقات الهجرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجوانب أخرى من العولمة<sup>٨٥١</sup>. وتذهب Glick Schiller وÇaglar في مجموعتهما البحثية الأخيرة المعنونة تحديد مواقع المهاجرين: إعادة قياس المدن والمهاجرين (Locating Migration: Rescaling Cities and Migrants)<sup>٨٥٢</sup>، إلى

٨٤٦ .IOM. 2015b

٨٤٧ .UNGA. 2017

٨٤٨ .Sassen. 1991

٨٤٩ .Castells. 1996

٨٥٠ .Glick Schiller and Çaglar. 2010

٨٥١ .Combes. Démurger and Li. 2017 وBuch et al. 2013؛ وSkelcher. Sullivan and Jeffares. 2013

٨٥٢ .Glick Schiller and Çaglar. 2010

توسيع نطاق هذا النهج الحديث، الذي يستند جزء منه إلى آراء سبق أن أعرب عنها Castells، والذي يرى أن المدن فضاءات للتدفقات وليست مستوطنات مادية ثابتة، ويعتبر المهاجرين أطرافاً فاعلة هامة في تطور خصائص المدينة. وأشار Hein de Haas و Mathias Czaika مؤخراً إلى ما يلي:

أصبحت الموارد البشرية والأنشطة الاقتصادية مركزة على نحو متزايد في عدد قليل نسبياً من البلدان، أو بالأحرى، وهذا أدق، في مناطق متروبولية داخل قلة قليلة من البلدان - مما يعكس عمليات التوسع الحضري والهجرة (الريفية- الحضرية) الداخلية<sup>٨٥٣</sup>.

لا تكتسب هذه التطورات أهمية أكاديمية فحسب. بل تشير إلى أن المدن ربما أشد تأثيراً وأكثر قدرة مما يتصوره مسؤولوها أنفسهم. وينبغي للحكومات الوطنية أن تُضمّن أطرها المتعلقة بالهجرة والإدماج دوراً متيناً لإدارات المدن وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية، وينبغي للمدن أن تعترف بدرجة نفوذها وتُدرِك أن المسؤولية عن الهجرة والمهاجرين الذين يعيشون فيها لا تقع على عاتق الهيئات الوطنية وحدها.

لقد أصبحت المدن عوامل محددة لتدفقات الهجرة العالمية وأنماطها - لأن المدينة هي، مرة أخرى، الجهة التي تكافئ أكثر من غيرها رأس المال البشري الذي يملكه المهاجر<sup>٨٥٤</sup>. ويرى Seto ما يلي:

تنتج الهجرة إلى المراكز الحضرية في مناطق الدلتا الضخمة عن قوى متعددة: السياسات والحوافز الاقتصادية، والمؤسسات المحلية والمؤسسات في بلدان المقصد، والسياسات الحكومية الرامية إلى تطوير المدن الصغيرة، والتركيز الجغرافي للاستثمارات. وقد أدى التدفق الهائل لرأس المال إلى العديد من مناطق الدلتا إلى تحويل القاعدة الاقتصادية المحلية من قاعدة زراعية في المقام الأول إلى اقتصاد تصنيع وتجهيز. ونتجت عن ذلك تنمية اقتصادية مكانية غير متكافئة، وهي الدافع الأساسي نحو الهجرة إلى المدن في مناطق الدلتا الضخمة، بغض النظر عن السياق أو الحجم الجغرفيين. وفي الفترة الممتدة إلى عام ٢٠٦٠، يتمثل أحد التحديات الحاسمة أمام جميع مناطق الدلتا في زيادة مهارات الأيدي العاملة وتعزيز الابتكار التكنولوجي. وسيطلب النمو الاقتصادي المستمر في هذه المناطق استثمارات كبيرة في التعليم وبناء القدرات وقدرة المراكز الحضرية على استيعاب مجموع العمال المهاجرين<sup>٨٥٥</sup>.

على الرغم من هذا الواقع، لا تزال البحوث في مجال الهجرة وعمليات جمع البيانات المتعلقة بها تركز على البلدان كجهات منشأ وجهات مقصد، ودور سياسات الهجرة والاندماج الوطنية، وإحصاءات العمالة الوطنية، وظواهر أخرى على الصعيد الوطني. لكن السياسات الوطنية أو احتياجات البلد من اليد العاملة ليست العامل الوحيد الذي يحدد تدفقات الهجرة. بل إن إدارات المدن، فضلاً عن المؤسسات المحلية الأخرى في القطاعين الخاص وغير الحكومي، هي التي تجذب النشاط الاقتصادي وتعزز الاهتمام والاستثمار والهجرة الوافدة. وتتيح أنظمة السياسات الوطنية سياقاً ينشأ فيه النشاط المحلي، لكن مؤسسات المدن أصبحت على نحو متزايد هي التي تستقدم المهاجرين وتستقبلهم. ولطالما سمعنا أن المدن هي المسؤولة عن الحصة الكبرى من عمليات الإدماج، لكننا قلما نسمع عن دور المدينة في تحديد تدفقات الهجرة نفسها. وقد أدى عدم الاعتراف بهذا

٨٥٣ de Haas and Czaika, 2014.

٨٥٤ Price and Benton-Short, 2007. انظر أيضاً Scott and Storper, 2003. للاطلاع على تفسير تقليدي آخر.

٨٥٥ Seto, 20117.

إلى فجوة كبيرة في تطوير البحوث ووضع سياسات الهجرة على حد سواء - وهي فجوة تتسم بكون المناقشات السياسية تغفل إلى حد بعيد العوامل التي يُدعى أنها أهم محددات تدفقات الهجرة. ومحور التركيز في هذا الصدد لا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت المدن مجهزة بما يكفي لإدارة وصول المهاجرين وادماجهم، على غرار مواضيع الاهتمام سابقاً. بل إن المحور الأساسي هو أن المدن لا تؤخذ في عين الاعتبار لدى وضع السياسات الوطنية للهجرة، على الرغم من أنها أصبحت أكثر فأكثر من أهم العوامل المحددة للهجرة.

### الهجرة والتوسع الحضري وتحديات الحوكمة

لضت تقرير الهجرة العالمية لعام ٢٠١٥ اهتمامنا إلى إقامة شراكات داخل المدن لإدارة الهجرة، تشمل أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية للمدن نفسها. وذهب التقرير إلى ضرورة النظر إلى الهجرة باعتبارها مصدراً لمنافع كبيرة يمكن أن تجنيها المدن، بدلاً من النظر إليها كعبء غير مرغوب فيه يتعين على المدن أن تتأقلم معه. وأقيمت العديد من الشراكات التي تناولها التقرير بين المدن والمهاجرين، حيث اعتُبر فيها المهاجرون مساهمين رئيسيين بصفتهم عمالاً ورواد أعمال وأصحاب عمل وجسوراً للتجارة والتبادل التجاري والثقافي بين المدينة وموطن المهاجرين. لكن التقرير تناول أيضاً العلاقات بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية ولم يستنتج فقط وجود تجزؤ في السياسات، بل رأى أيضاً أن هناك إمكانية لإقامة شراكات فعالة بين الحكومات على المستويين. ونظراً لهذا التجزؤ في السياسات، فضلاً عن النهج الأحدث تجاه المدن الوارد في البحوث الأكاديمية، قد تستفيد بعض البلدان من إعادة تنظيم السلطات، بإعطاء مزيد من المسؤولية والاستقلال للحكومات المحلية. ويلمح تقرير ساذرلاند أيضاً إلى هذه النقطة.

إن المدن محور الجذب لأنها الطرف الفاعل الرئيسي في المنافسة العالمية على المواهب، لكنها مقيدة في ممارسة نفوذها وتوجيهه، بسبب سلطتها المحدودة على سياسات الهجرة، والإيرادات الضريبية، ومن ثم على برامج جذب المهاجرين ودعمهم وإبقائهم. وتنطوي مسألة حوكمة الهجرة على الصعيد المحلي عموماً وحوكمة آثارها على جوانب مختلفة كثيرة، سنتناول منها عدداً قليلاً لم يول اهتماماً كبيراً في تقرير عام ٢٠١٥، في سياق دعوة التقرير إلى تعزيز الشراكات السياسية على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي الاعتراف بأن تركيز هذا الفصل على الحوكمة يدفعنا إلى تسليط الضوء على مؤسسات الحوكمة - سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الإدارية الرسمية أم بمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. غير أن ما يتعلمه المرء، لا سيما من أنشطة المقيمين (بمن فيهم المهاجرون) غير المنظمة تنظيمياً رسمياً كافياً، هو أن المقيمين في المدينة يحددون الجزء الأكبر من خصائصها. ويتجاوز ذلك نطاق جهودهم المبذولة لتحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية المحلية؛ فخصائص المدينة تتشكل أيضاً من خلال الروابط الدولية التي يحتفظ بها المهاجرون ويقيمها السكان الآخرون عن طريق الأعمال والشؤون الأسرية والتعليم والثقافة. وغالباً ما ينتج الابتكار عن هذه الجهود ويُستنسخ من خلالها - ربما يتجلى ذلك في أوضح صوره في أحياء الضواحي وتخوم المدن حيث قد يكون من المحال الاعتماد على مؤسسات الحوكمة الرسمية<sup>٨٥٦</sup>.

## المدن الملاذ

فرضت بعض المدن نفسها ببساطة فيما يتعلق ببعض جوانب سياسة الهجرة، بالترويج لنفسها كوجهة مفضلة للمهاجرين، أو بمجرد عدم اتباعها النهج التقليدية معلنة بذلك عن نفسها بأنها مدن ملاذ، متحدية بذلك صراحة القانون الوطني المتعلق بمعاملة الأفراد الموجودين في البلد بصفة غير نظامية. وتشمل حركة المدن الملاذ مناطق مختلفة لكن أبرزها موجود في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعبير عن استياء المدينة من القانون الوطني المعني بالهجرة الوافدة وعدم رغبتها في المشاركة في إنفاذه واستثنائها من نطاق تطبيقه. وحل Harald Bauder في مقالته الصادرة عام ٢٠١٧ مفهوم المدينة الملاذ من منظور كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، واستنتج وجود اختلافات كبيرة في كيفية فهم وتطبيق مفهوم الملاذ في هذه البلدان الثلاثة<sup>٨٥٧</sup>. ويعني افتقار حركة المدن الملاذ للطابع الرسمي نسبياً أن هناك اختلافات بينها، على أن أوجه التشابه بين المدن الكندية والمدن الأمريكية أكثر، مقارنة بمدن المملكة المتحدة التي تميل إلى استخدام عبارة "المدن التي توفر الملاذ"<sup>٨٥٨</sup>. ففي هذه الأخيرة، يؤكد المفهوم وجود جماعات ترحب باللاجئين وغيرهم من المهاجرين وتدعمهم في تحد صريح لقانون الهجرة الوافدة الوطني<sup>٨٥٩</sup>.

وجود المدن الملاذ ربما ناتج عن عدم إشراك المدن في وضع سياسات الهجرة الوافدة وتحديد كيفية تنفيذ هذه السياسات. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تقترح فرض عقوبات مالية أو عقوبات أخرى على المدن التي تعلن نفسها ملاذاً، من الواضح أن إعلان المدينة أنها كذلك يمكن أن يشكل فعلاً من أفعال العصيان المدني. وتعكس هذه الأمثلة على المدن التي تمارس قدرًا من الاستقلال في شؤون الهجرة عدم إشراك المدن حالياً في وضع سياسات الهجرة الوطنية، وتشير إلى الحاجة إلى إقامة شراكات بين الهيئات المحلية والوطنية (مثل الشراكات المذكورة في تقرير عام ٢٠١٥)<sup>٨٥٩</sup>.

## أحياء الضواحي العشوائية في المدن الضخمة

يبدو أن مناقشة تحديات الحوكمة المتعلقة بالهجرة على الصعيد المحلي تبدأ بالحديث عن السبل التي يمكن بها للمدن أن تدير نمو السكان - لا سيما النمو المقترن بتنوع كبير. ليس هناك مكان يشعر فيه المرء بشدة هذا التحدي أكثر مما يشعر به في مدن العالم الضخمة التي يوجد معظمها في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٦، كان هناك أكثر من ٣٠ مدينة ضخمة في العالم- وهي المدن التي لا يقل عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة - أولها طوكيو التي تضم أكثر من ٣٨ مليون نسمة<sup>٨٦٠</sup>. ويؤوي العديد من مدن العالم الضخمة أحياء ضواحي عشوائية كبرى- يعيش في بعضها أكثر من مليون نسمة. فيقيم في أكبر حي عشوائي في العالم - وهو Neza-Chalco-Izta، في مدينة مكسيكو- أكثر من ٤ ملايين نسمة، ويسمى "الحي العشوائي الضخم"<sup>٨٦١</sup>. أن مشاكل الحوكمة المرتبطة بأحياء العشوائيات كثيرة وموثقة توثيقاً جيداً؛ فيكفي القول إن المرء في تلك الأحياء يعيش في سكن غير لائق ومكتظ وغير آمن، ويفتقر إلى الهياكل الأساسية والمرافق العامة، مثل مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وإزالة القمامة، والشوارع والطرق المناسبة، حتى لمرور مركبات الطوارئ، والوصول إلى وسائل النقل الميسورة التكلفة، وما إلى ذلك. وتؤدي هذه الظروف إلى مخاطر المرض والعنف ونقص التعليم وغيره من فرص التنمية البشرية، وتفاقم الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ولقد ظل تكوين أحياء العشوائيات سمة رئيسية

٨٥٧ Bauder, 2017.

٨٥٨ انظر <https://cityofsanctuary.org/>

٨٥٩ Chen, 2015.

٨٦٠ UN DESA, 2016.

٨٦١ انظر <https://borgenproject.org/category/slums/>



من سمات التوسع الحضري السريع - سواء من جراء الهجرة الداخلية أم الدولية - في بلدان الجنوب، ويُتوقع أن يستمر في المستقبل. وفيما يتعلق بالمدن التي تواجه هذه التحديات، يمثل ارتفاع مستويات الهجرة المتواصل مشكلة كبيرة. وقد اتخذت بعض المدن في بلدان الجنوب تدابير سعيًا إلى الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة لا شيء سوى أنها عاجزة عن توفير مستوى الخدمات والهيكل الأساسية اللازم لتلبية احتياجات القادمين الجدد الذين يمكن أن يتجاوز معدل وصولهم كثيراً معدل استجابة الحكومة المحلية.

وعلى الرغم من أن معظم عمليات الهجرة من الريف إلى المدن تحدث داخل الحدود الوطنية، يمكن للحكومات الوطنية أن تدعم السلطات المحلية في إدارة هذا النوع من الهجرة، ربما بمساعدة من المجتمع الدولي. ويُحتمل أن تواجه المدن الضخمة التي تنمو من خلال توسع أحياء العشوائيات وليس من خلال زيادة الازدهار الاقتصادي مشاكل عويصة يمكن أن تصبح معها مستعصية على الحكم. وأصبح إيجاد طرق لتحويل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن إلى عنصر إيجابي صاف لمدن العالم الضخمة وغيرها من المدن الكبرى أمراً ملحاً على نحو متزايد، لا سيما وأن بوادر تقلص حجم الهجرة ضئيلة جداً. بعبارة أخرى، من غير المرجح أن يكون الحل هو إبطاء تنقل الناس إلى المدينة، ناهيك عن وقفه. لكن التحدي المتمثل في تحسين العشوائيات يقترن مباشرة بتحدي فعل ذلك بمشاركة الجميع.

### تحسين أحياء العشوائيات بمشاركة الجميع

ظل بؤس أحياء العشوائيات يشكل تحدياً كبيراً في بحوث التنمية طيلة عقود. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى تحول حديث نسبياً في المنظور المتبع - يقترن بالاهتمام بالتنمية الشاملة للجميع. مثال على ذلك البرنامج التشاركي لتحسين أحياء الصفيح التابع لموئل الأمم المتحدة سعى إلى تمكين "الجهات الفاعلة الرئيسية في المناطق الحضرية، ولا سيما سكان أحياء العشوائيات أنفسهم، من الإسهام في القضاء تدريجياً على الفقر الحضري على مستوى المجتمع المحلي وفي المدينة برمتها وعلى الصعيد الوطني". وتسعى التنمية الشاملة للجميع بوجه عام إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، لكي لا تتحقق الأهداف الإنمائية (مثل الأهداف المعبر عنها من خلال معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) على حساب أفقر أفراد المجتمع على حساب أفقر أفراد المجتمع. وإشراك سكان أحياء العشوائيات في عملية التنمية لن يعزز النتائج الاقتصادية ويحسن الأحوال المعيشية فحسب، بل سيعزز أيضاً نوعية الحوكمة المتبعة في المدينة. أما إشراك سكان تلك الأحياء من المهاجرين في تحسينها فيمكن أن يكون وسيلة قوية لإدماجهم في حياة المدينة؛ وهذه طريقة تتيح للمهاجرين إمكانية تحمل مسؤولية جزئية عن اندماجهم، وتعطيهم درجة أكبر من القدرة على التصرف بدل البقاء في حالة الهشاشة.

يعيدنا هذا التحليل إلى الحديث عن إمكانات الابتكار التي يراها كثير منا الآن في أحياء العشوائيات، حيث يعمل سكانها على إيجاد حلول للصعوبات الكثيرة التي تعترضهم في حياتهم اليومية. ولما كان يتعذر الاعتماد على مؤسسات الحوكمة الرسمية لإيجاد حلول لجميع المشاكل المتعددة في هذه الأحياء، فإن سكانها يصبحون عناصر فاعلة في التحسين، وأطرافاً تطور أفكاراً جديدة لإدارة الحي<sup>٨٧</sup>. وإذا كان هذا الوضع يبعث الأمل لدى العديد منا، هناك آخرون يحذرون من الإفراط في النظر إلى أحياء العشوائيات هذه النظرة الرومنسية.

### تعليقات بلدان الجنوب في مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين والمدن

ظل تكوين أحياء العشوائيات سمة رئيسية من سمات التوسع الحضري السريع في بلدان الجنوب، ويتوقع أن يستمر طويلاً في المستقبل. ويضم العديد من مدن العالم الضخمة أحياء ماثلة كبرى، يتجاوز عدد سكان بعضها مليون نسمة. وأشار K.B. Wiafe، رئيس بلدية كوماسي بغانا، إلى أن تكون أحياء العشوائيات أثر من الآثار الضارة الشديدة الناجمة عن الهجرة إلى المدن؛ وتقل كثيراً فرص حصول سكان هذه الأحياء على الكهرباء والماء الصالح للشرب. وأعرب عن أمله أن يتقلص حجم الهجرة إلى كوماسي، للتخفيف من حدة الضغط على السكن في المدينة، ونظر في إمكانية منح الأشخاص حوافز للبقاء في منازلهم الريفية. وردد Mark Owen Woyongo، وزير داخلية غانا هذه التعليقات في سياق بلده؛ فنسبة ٤٣ في المائة من سكان مدينة أكرا يعيشون في أحياء العشوائيات. وأبدى السيد Ndayisaba سفير بوروندي ملاحظات مماثلة عن عاصمة بلده. وأشار Alex Ross، من منظمة الصحة العالمية، إلى العلاقة بين العيش في حي عشوائي وسوء الصحة، نتيجة للاكتظاظ والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب وضعف الصرف الصحي والفقر. ووصف النهج الذي تتبعه المنظمة لإيجاد حلول للصحة الحضرية، وقال إنه يستند إلى جمع البيانات عن تفاوت الظروف الصحية، وتحديد أولويات إجراءات التدخل، ووضع نظم صحية تراعي احتياجات المهاجرين، وإنشاء مرافق تضم موظفين مدربين في المجالين الثقافي واللغوي، ومراعاة التخطيط الحضري والصحة العامة معاً، وتكييف إجراءات الاستجابة وفقاً للظروف، وسن هذه التدابير من خلال الشراكات.

### الأحياء العشوائية في تخوم المدن

نمت مستوطنات تخوم المدن في البلدان النامية بموازاة التوسع الحضري السريع - من جراء الهجرة الداخلية والدولية على حد سواء - وباتت تشكل تحديات شبيهة بعض الشيء بالتحديات التي تطرحها أحياء العشوائيات في المناطق الحضرية، لكنها تختلف اختلافاً ملحوظاً بسبب موقع تلك المستوطنات التي لا توجد خارج حدود المدينة فحسب، بل تقع في الغالب خارج الولاية القضائية للمدينة. وأحياء العشوائيات في تخوم المدن يمكن أن تكون أكثر عشوائية من مثيلاتها داخل المدن، وأقل منها خدمات وموارد. نتيجة لذلك، يمكن أن تكون الأحوال المعيشية (بما في ذلك ظروف الصرف الصحي) أسوأ بكثير مما هي عليه في أحياء العشوائيات داخل المدن، وغالباً ما تكون فرص العمل في أماكن بعيدة ويصعب الوصول إليها، كما أن نطاق تغطية المخططين الحضريين لا يتسع فيما يبدو ليشمل مستوطنات تخوم المدن، مما يترك فجوة كبيرة في الحوكمة. ويمكن أن تكون تخوم المدن، سواء أكانت في حدودها أم خارجها، مستعصية على الحوكمة تقريباً، فلا تستمر المشاكل ولا تلبى الاحتياجات فحسب، بل تبقى هذه المستوطنات عرضة لسيطرة جماعات الجريمة المنظمة عليها<sup>٨١٣</sup>. ويمكن العثور على هذه المستوطنات العشوائية في محيط المدن في معظم أنحاء البلدان النامية. وقد كُتب الكثير عن هذه الظاهرة في جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولا تتناول هذه المجموعة المتنامية من البحوث الصعوبات الناجمة عن الهجرة إلى تخوم المدن فحسب، بل تتطرق أيضاً إلى المهارة والابتكار اللذين يمكن أن ينشأ في هذه المستوطنات<sup>٨١٤</sup>. وتشكل أحياء العشوائيات في وادي ماتاري في نيروبي بكينيا مثلاً على كيفية تأقلم سكان مستوطنة تُعتبر غير قانونية وغير دائمة مع غياب الحوكمة الرسمية بإنشاء آلياتهم الخاصة بالحوكمة الاقتصادية وغير الرسمية<sup>٨١٥</sup>.

٨١٣ Amerasinghe and Marshall, 2017; Shivendra and Ramaraju, 2013.

٨١٤ .Narain, Anand and Banerjee, 2013

٨١٥ .Thorn, Thornton and Helfgott, 2015

ليس نمو تخوم المدن حكرًا على البلدان النامية، بل يحدث أيضاً في محيط مدن بلدان الشمال بشكل حديث مختلف مرتبط بالتوسع الحضري. فقد أدى الارتفاع المتسارع في تكلفة السكن، فضلاً عن الهجرة إلى أوروبا، على سبيل المثال، إلى إنشاء العديد من المستوطنات في تخوم المدن. وبات اهتمام الباحثين الأكاديميين ينصب أكثر على هذه المستوطنات العشوائية وغير القانونية، التي أضحت تشكل ضغطاً على قدرات الحكومة لدى المدن المجاورة مثل لشبونة وأثينا وروما<sup>٨٦٦</sup>.

### المدن المنكمشة

على نقيض المدن المتنامية، هناك مدن منكمشة من جراء هجرة سكانها إلى الخارج وانخفاض مستويات الخصوبة، مما لا يؤدي إلى تراجع عدد سكانها فحسب، ومن ثم تقلص قاعدتها الضريبية، بل يجعلها أيضاً تفيض بالسكان الأكبر سناً. وأصبح حوالي عشر مدن الولايات المتحدة الأمريكية مدناً منكمشة<sup>٨٦٧</sup>، وهذا هو الحال في العديد من البلدان الأخرى في الشمال والجنوب على حد السواء، لأن الناس ينتقلون إلى أماكن أخرى للحصول على مزايا اقتصادية ومزايا أخرى. والمدن الكبرى هي التي تجذب الناس في الغالب من المراكز الحضرية الأصغر حجماً، كما هو الحال مثلاً في اليابان حيث يغادر كثير من الناس المدن المتوسطة الحجم لاغتنام مزيد من الفرص في طوكيو<sup>٨٦٨</sup>. وفي حالات أخرى، كما في الاتحاد الروسي وأوكرانيا، يؤدي التراجع العام في عدد السكان على الصعيد الوطني إلى انخفاض مجموع السكان في بعض المدن. وفي البلدان النامية، فإن مدن الصين والهند هي الأشد انكماشاً<sup>٨٦٩</sup>. لكن بعض المدن التي تشهد انخفاضاً في عدد سكانها تتعافى بعد حين، ولعل مدينة لندن في المملكة المتحدة خير مثال على ذلك. فعلى الرغم من أن المدينة مرت بفترة تراجع عندما انخفض عدد سكانها من ٩ ملايين نسمة في عام ١٩٣٩ إلى ٦,٤ ملايين نسمة في عام ١٩٩١، انعكس مسار ثروتها الاقتصادية بعدئذ، فأعقبه انتعاش سكاني، ويتوقع الآن أن تصبح مدينة ضخمة قبل عام ٢٠٢٠<sup>٨٧٠</sup>. وقد أصبحت مدن أمريكية، مثل ديترويت، ذائعة الصيت من حيث تراجع عدد سكانها (الشكل ١)، وباتت تبذل، في إطار شراكة مع سلطات ولاية ميشيغان، جهوداً كبيرة لجذب المهاجرين إليها من أجل عكس هذا الاتجاه طويل الأمد. وتُحقّق نجاح متواضع إذ وصل عدد كبير من الوافدين الجدد من بلدان ذات أغلبية مسلمة؛ وها هي ذي ديترويت تفتخر بضم أكبر جماعة من العرب الأمريكيين في الولايات المتحدة<sup>٨٧١</sup>. تترايبط الثروتان الاقتصادية والديمقراطية في مدن من قبيل ديترويت ترابطاً شديداً، ولا بد من تتبع مستقبل هذه المدن وغيرها من المدن التي شهدت تراجعاً سكانياً لأخذ العبر. وعلى الرغم من أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل من تجربتي لندن ونيويورك، التي عانت أيضاً من تراجع شديد في عدد السكان في السبعينات من القرن الماضي، فإن الحقيقة المرة للعديد من المدن المنكمشة مستقبلاً وحالياً هي أن الانخفاض غير المسبوق في معدلات الخصوبة سيضطر بعضها إلى وضع استراتيجيات لإدارة آثار التراجع السكاني الدائم<sup>٨٧٢</sup>.

٨٦٦ .Salvati et al., 2014 و Raposo, Crespo and Lages, 2017

٨٦٧ .The Economist, 2015

٨٦٨ .Takahashi and Sugiura, 1996

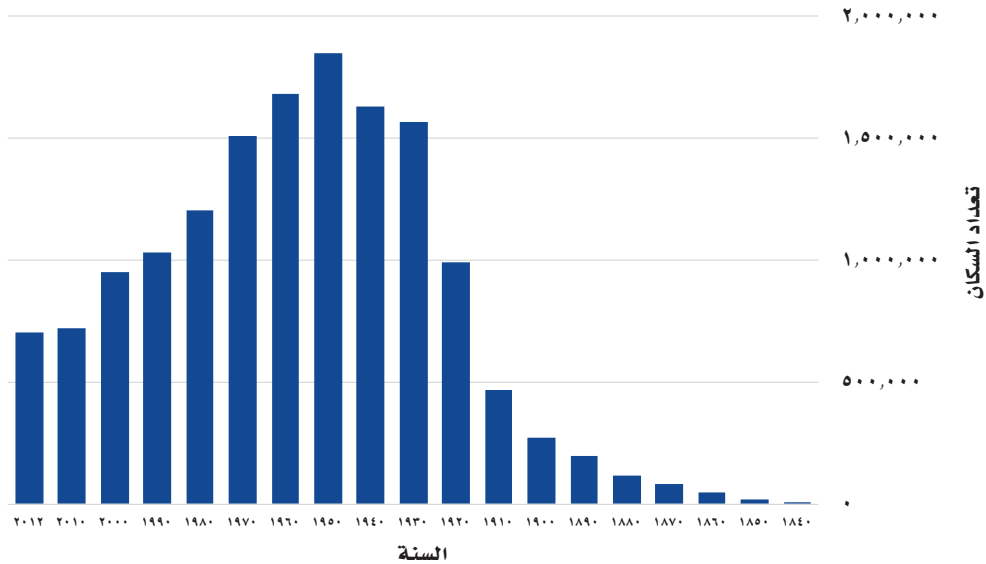
٨٦٩ .The Robinson Rojas Archives, 2008

٨٧٠ .GLA Intelligence, 2015

٨٧١ .Arab American Institute, 2012

٨٧٢ .Pallagst, 2014

الشكل ١- سكان ديترويت، ١٨٤٠-٢٠١٢



المصدر: Myler, 2013.

### استجابة المدن للهجرة والنزوح الجماعيين في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

في سياق دور المدن في اندماج المهاجرين وإدماجهم، بوجه أخص، يولى اهتمام شديد لجهود منظمات المجتمع المدني التي اتخذت الريادة في هذا الصدد - بالعمل مثلاً على توطين وإدماج اللاجئين والمهاجرين الآخرين الذين جاءوا بأعداد كبيرة جداً إلى النمسا وألمانيا والسويد في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦<sup>٨٧٢</sup>. وقد حظيت مساهمتها باعتراف واسع النطاق لأنها شكلت أشكال الاستجابة الطارئة وجزء حيوي من حل أطول أجلاً للتحدي الذي يواجهه العديد من الأشخاص في التأقلم مع بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية الجديدة.

ولفت مثال كندا، التي أعادت توطين قرابة ٤٠,٠٠٠ لاجئ سوري منذ عام ٢٠١٥ اهتماماً شديداً، نظراً إلى دور المنظمات المحلية غير الحكومية التي لا تسهم في وصول السوريين وتوطينهم مبكراً فحسب، بل تضطلع أيضاً بدور الجهات الراعية غير الرسمية للاجئين<sup>٨٧٣</sup>. ويسمح برنامج اللاجئين المنفذ برعاية القطاع الخاص في كندا لمنظمات المجتمع المدني المحلية بإبرام اتفاقات مع الحكومة تتحمل بموجبها الجهة الراعية من القطاع الخاص تكاليف توطين وإدماج اللاجئين لمدة سنة، وتمنح الحكومة بناءً عليها تأشيرات الدخول بعد إجراء الفرض الأمني والفحص الطبي<sup>٨٧٤</sup>. وقد درست عدة بلدان هذا البرنامج باعتباره نموذجاً يمكن أن تتبعه منظماتها غير الحكومية. وأطلقت المبادرة العالمية لرعاية اللاجئين استجابة لهذا الوضع، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) وحكومة كندا ومؤسسة المجتمع المفتوح،

٨٧٢. انظر أيضاً: Glorius and Doomernik (eds), 2016. the Brookings Institution, n.d.

٨٧٤. Government of Canada, 2015.

٨٧٥. Hyndman, Payne and Jiménez, 2017؛ و Tito and Cochand, 2017؛ و Garcea, 2016.

يهدف مساعدة بلدان أخرى على تنفيذ النموذج المناسب لها من برنامج القطاع الخاص في كندا لرعاية اللاجئين<sup>٨٧٦</sup>. وعلى الرغم من أن هذا النوع من البرمجة يدخل في اختصاص الحكومة الوطنية، من المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يؤدي مهامه إلا عن طريق الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي ووكالات الحكومة المحلية التي تأخذ مبادرة رعاية اللاجئين. والسمة الأساسية في هذا الصدد أن عدد طلبات الرعاية يتجاوز عدد التأشيرات، فيفوق القدرات الإدارية لدى الحكومة الوطنية على تجهيز الطلبات. ولا يدل ذلك على استعداد الأشخاص لدعم توطين اللاجئين وإدماجهم في مجتمعاتهم فحسب، بل يشير أيضاً إلى القدرة على تنظيم عملية التوطين على النحو المطلوب في هذا البرنامج الحكومي الرسمي.

مع ذلك، فمدن الشرق الأوسط وتركيا هي التي تحملت أكبر قدر من المسؤولية عبر استقبال ورعاية اللاجئين من العراق والجمهورية العربية السورية، وهي التي استجابت أروع استجابة لهذا الوضع. وعلى الرغم من أن العديد من اللاجئين موجودون في المخيمات، التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين أو غيرها، أضحت عدد كبير منهم لاجئين حشريين يعيشون في المدن في الأردن ولبنان وتركيا. ويعيش في المخيمات ٨ في المائة فقط من اللاجئين الموجودين في تركيا، أما البقية فيعيشون في المدن التركية. وتؤوي إسطنبول وحدها ٥٣٩,٠٠٠ سوري، ولا تزال عملية تسجيل الوافدين مستمرة<sup>٨٧٧</sup> وقد تبين أن العلاقات بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية صعبة في هذه البيئة الاستثنائية، وفي رأي<sup>٨٧٨</sup> Murat Erdogan: "ينبغي اعتبار البلديات المؤسسات الأساسية التي تحدد سياسات الهجرة واللاجئين والتماسك بدلاً من النظر إليها كمؤسسات ينبغي أو لا ينبغي مشاورتها في هذا الشأن حسبما ترتئيه الحكومة المركزية". ويوصي أيضاً باتباع الممارسات التالية:

من الممارسات الأخرى التي يمكن أن تكون فعالة كسابقتها، إنشاء آليات لجمع المؤسسات العامة المختصة كافة تحت سقف واحد. فمن المهم إقامة مناطق للاجئين تتاح فيها جميع الخدمات في مكان واحد وينبغي، في سياق الخدمات المحلية، إشراك اللاجئين في عملية صنع القرار. وينبغي أن نراعي احتياجات السوريين ومقترحاتهم وهمومهم، لأننا أصبحنا نعيش معاً. ويمكن في هذا الصدد اتخاذ ترتيبات قانونية وإدارية على حد سواء. ومن المهم جداً أيضاً أن تعمل الحكومات المحلية، وخاصة البلديات، على منع التوتر المحتمل بين السكان المحليين واللاجئين بموازاة توفير الخدمات للاجئين في هذه العملية. وسيكون لأداء البلديات في خلق الوئام محلياً أثر في انسجام المجتمع ككل. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج التي تنطوي على الإدماج الاجتماعي قيّمة للغاية من حيث تطوير القدرة على التصدي للنزاعات الاجتماعية<sup>٨٧٩</sup>.

### الحكومة: تجاوز السياسات والانتقال إلى التخطيط الحضري

منذ إصدار تقرير الهجرة العالمية ٢٠١٥، لم يفتأ يتزايد اعتراف الأكاديميين والباحثين الآخرين بقدرة المدن على التأثير في تدفقات الهجرة العالمية وبدورها في إدماج المهاجرين<sup>٨٨٠</sup>. أهمية المدن بالنسبة للهجرة ليست شأنًا مؤقتاً، بل هي نتيجة لدرجة عيش سكان العالم في المدن. وقد تشكّل جزء كبير من مواقفنا إزاء المدن عندما كانت المجتمعات ريفية أكثر بكثير مما هي عليه الآن، ويتجلى ذلك بالذات في دورها في حوكمة مجتمعاتنا. ويجب على السلطات الوطنية والهيئات العليا الأخرى والمدن أن تعترف بأن زيادة أهمية المدن ونفوذها يقتضيان تحولاً في مواقفنا تجاه أدوار الحوكمة. ويجب على الحكومات الوطنية

٨٧٦ UNHCR, 2016.

٨٧٧ Erdogan, 2017.

٨٧٨ Erdogan, 2017.

٨٧٩ انظر، على سبيل المثال، The Guardian, 2015، والموقع الشبكي لمركز المدن التابع لكلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية (<https://secities.net/>).

وهيئات الحكم العليا أن تجد سبلاً لإشراك المدن في اجتماعات وضع سياسات الهجرة والإدماج والسياسات الأخرى. ولما كان كل بلد يضم مدناً متعددة، فإن كيفية إشراك المدن في اجتماعات وضع السياسات يتطلب بحثاً متأنياً، لكن رابطات البلديات، مثل اتحاد البلديات الكندية، والرابطة الوطنية للمدن (الولايات المتحدة)، وشبكة المدن الأوروبية (Eurocities)، والشراكة الأفريقية للتنمية البلدية، قد تكون قادرة على أداء هذا الدور في الاجتماعات السياسية الوطنية. ويجب على الحكومات والمؤسسات المحلية أن تعترف بما لها من نفوذ - فعلياً ومحتماً - وأن تأخذ على عاتقها قدرًا من المسؤولية والقيادة يتناسب مع ظروفها. أينبغي زيادة تمكين المدن، وينبغي لها أن تقبل بهذا التمكين.

ويستغرق تغيير الولاية القضائية بعض الوقت، خاصة إذا كان يتطلب إدخال تعديلات على الدستور. ومنح البلديات سلطة أكبر على توليد الإيرادات وتحديد كيفية استخدام الأراضي وتنمية الهياكل الأساسية (وهي من بين المسؤوليات العادية التي تضطلع بها الحكومات المحلية) لن يحدث بسرعة إذا كان توزيع السلطات مقترحاً صفري الناتج. ومنح الحكومات المحلية أي شكل من أشكال السلطة على سياسات الهجرة قد يكون أصعب. وما دامت الهيئات العليا تتجاهل القرارات المحلية المتعلقة بالهجرة والتوطين والإدماج، فلا يزال هناك ما يدعو إلى تشجيع مزيد من التعاون بين الحكومات وإيجاد سبل لإشراك السلطات المحلية في الاجتماعات السياسية التي تعقدتها الحكومات العليا، فتترك إمكانية نقل سلطات الولاية القضائية للأجل الطويل. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من دعوة الحكومات الوطنية إلى إشراك السلطات المحلية في مائدة وضع السياسات هو توخي مزيد من الحكمة في تكييف أعداد المهاجرين المقبولين سنوياً، ومساعدة المجتمعات على التنافس على نحو أفضل على المهاجرين الذين تحتاج إليهم تلك المجتمعات واقتصاداتها، وتحقيق إدماج واندماج أفضل للمهاجرين وأسرهم. إشراك الشركاء المحليين من شأنه تعزيز وضع سياسات الهجرة والإدماج الوطنية. وشددت معظم المناقشات التي تناولت دور المدن في إطار ولايتها القضائية على السياسات (لاسيما السياسات التي تشمل المهاجرين ومصالحهم) التي يعود تنفيذها بالنفع على المدن وسكانها، بجني فوائد للمهاجرين من جراء إدماجهم، وفوائد تحقيق الوثام الاجتماعي، وإغناء الثقافة، وبناء اقتصاد نابض. وقد يجسد تقرير عام ٢٠١٥ الدعوات إلى زيادة مواءمة السياسات المحلية وتلك الهيئات العليا، لكن التخطيط هو المجال الذي تبرز فيه المدن أكثر من غيرها، ولعل مجال التفاعل بين التخطيط والهجرة هو الذي يتطلب اهتماماً أكبر مما أولي له حتى الآن. غير أن التخطيط الحضري جانب من جوانب الحوكمة غالباً ما يتم تجاهله في النقاش المتعلق بإدارة الهجرة، الذي يميل إلى مراعاة سياسات الهيئات العليا؛ ولذلك لا بد من الاهتمام أكثر بهذا الجانب الحاسم وإن كان عنصراً يومياً من عناصر الحوكمة.

من المهم الإعلان عن سياسة تتعلق، مثلاً، بإدماج المهاجرين والانفتاح على منظمي المشاريع من المهاجرين ودعم إدماجهم؛ لكن الأهم هو تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع، الذي يبدأ بالتخطيط. فالخطط تجسد أولويات تخصيص الموارد، وتحدد إطاراً للقرارات التي يتخذها المديرون والمسؤولون المنتخبون. وقد تفضل سياسة الإدماج فشلاً ذريعاً من جراء خطط تضعها المدن لا تسمح بإقامة شركات أو أماكن عبادة يملكها المهاجرون. ويمكن أن تكون عملية التخطيط نفسها فعلاً من أفعال الإدماج، بضمان تمثيل مجموعات المهاجرين أو شركاتهم أو مؤسساتهم الدينية أو الثقافية أو غيرها في لجان التخطيط. ومشاركة مجموعات المهاجرين ومجموعات الأقليات في اجتماعات التخطيط لن تكون في حد ذاتها فعلاً من أفعال الإدماج فحسب، بل الأهم من ذلك أنها ستكفل فهم مصالح هذه الجماعات واحتياجاتها وتقديرها من منظور التخطيط. وهناك أمثلة كثيرة جديرة بالاهتمام، من بينها موقع الخدمات، وتوفير الهياكل الأساسية، بما فيها النقل والاتصالات والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتكتسي المسائل المتعلقة بالقيم والحقوق والشؤون السياسية قدرًا من الأهمية؛ لكن مسائل التخطيط التي تنطوي على طابع عملي أكبر، هي التي يمكن أن تكتسي أكبر قدر من الأهمية في حياة المهاجرين اليومية، لإدماجهم في المدينة. فهل يُربط حي المهاجرين ربطاً جيداً بشبكات النقل؟ وهل يمكن فتح محل بقالة جديد في الحي تابع لأقلية إثنية؟ وهل يمكن بناء مكان للعبادة، يضم ما يكفي من مواقف السيارات؟ وهل يمكن فتح فرع لمكتبة بالقرب من الحي؟ وهل يمكن إقامة الوكالات التي تقدم الخدمات إلى المهاجرين في مكان قريب؟

إن هذه المسائل، وغيرها من المسائل العملية المماثلة، هي من اختصاص المخططين الحضريين أكثر مما هي من اختصاص المسؤولين المنتخبين أو غيرهم من المسؤولين عن وضع السياسات.

### التخطيط للتنوع

مع تزايد الاهتمام بحقوق المهاجرين وحركة الحق في المدينة ووضع سياسات محلية شاملة للجميع، أغفلت المناقشات المتعلقة بإدماج المهاجرين في كثير من الأحيان مسألة التخطيط الحضري. ويكون التخطيط لآثار الهجرة موازياً، إلى حد ما، للتخطيط لتزايد السكان، حيث تكون الأولويات الرئيسية هي بناء الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية. لكن التخطيط المتعلق بالهجرة يجب أن يتجاوز هذه العناصر الأساسية، بالنظر إلى ما تجلبه الهجرة من تنوع لسكان المدينة. ويرى كثيرون أن التنوع يمكن أن يكون مفيداً للمجتمع، لذا فإن الشعار الذي اعتمده مدينة تورونتو منذ عدة سنوات هو التنوع قوتنا. علاوة على ذلك، ظهرت شبكات كثيرة مكرسة لمزايا إدارة التنوع كعامل من عوامل القوة، من بينها برنامج المدن المتعددة الثقافات التابع لمجلس أوروبا، ومبادرة مدن الهجرة التي أقامتها مؤسسة مايتري في تورونتو. وتعرض نظرية التخطيط ما كان يسمى "التخطيط المتعدد الثقافات" باعتباره مجموعة من المبادئ لتوجيه المخططين الحضريين فيدمج الهجرة والتنوع في عملية التخطيط وفي الخطط المتأتية منها. وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تطبق في كثير من الأحيان، فهي تتطلب دراسة جادة وتستحق أن تكون معروفة أكثر في مجالي الهجرة والتخطيط الحضري.

يمكن القول باختصار أن التخطيط المتعدد الثقافات هو التغيير المخطط له في البيئة القائمة و/أو في عمليات التخطيط استجابةً للتعدد الإثني في تركيبة السكان المحليين وتوجههم<sup>٨٨</sup>. وتميل أشكال التخطيط الحضري التقليدية إلى تحقيق التجانس بين السكان سعياً منها إلى خدمة الصالح العام على نطاق واسع. أما التخطيط المتعدد الثقافات فيراعي مباشرة تنوع السكان، إذ يميز بين مصالح مجموعات المهاجرين، وأماكن إقامتها وعملها ومعيشتها اليومية. وفي العديد من المدن الكبرى في أمريكا الشمالية، على سبيل المثال، يستقر المهاجرون القادمون من آسيا في ضواحي المدن مباشرة، متخليين بذلك عن الإقامة في جيب داخل المدينة كما كان يحدث سابقاً<sup>٨٩</sup>. وتعرض ضواحي لوس أنجلوس أو تورونتو أو فانكوفر لضغط إنمائي لا يقتصر على السكن، بل يشمل أيضاً تطوير الأعمال التجارية، وغيرها من الأنشطة التي تؤثر تأثيراً شديداً في استخدام الأراضي؛ ويتطلب ذلك الضغط نمطاً جديداً من التفكير في الضواحي، يُتبع فيه نهج مختلف إزاء التخطيط وإزاء المشاركين في هذه العملية.

وتشكل مناطق تجارة التجزئة التابعة للأقليات الإثنية تحدياً كبيراً للمخططين الحضريين، نظراً إلى تعقد أشكال استخدام الجماعات الإثنية لهذه المناطق، التي يمكن أن تتجاوز كثيراً عمليات التسوق من أجل اقتناء البضائع. وتتيح البحوث التي أنجزتها Zhixi Cecilia Zhuang مؤخراً في هذه المقاطعات في تورونتو توجيهات مفيدة للمخططين<sup>٩٠</sup>. فالجوانب البسيطة من الحياة اليومية، مثل التسوق والتنقل داخل المجتمع والتعامل مع بقية السكان، هي التي تكشف للمرء درجة الشمولية التي تتسم بها المدينة. وتؤثر قرارات التخطيط تأثيراً شديداً في نوعية هذه التجارب المعيشية اليومية التي تشكل محور التخطيط المتعدد الثقافات. أما البيانات السياساتية الرفيعة المستوى فتبقى مجرد عبارات طنانة ما لم تُنفذ من خلال الخطط الحضرية.

٨٨. Van der Horst and Ouwehand, 2011.

٨٩. Hiebert, 2015؛ و Li, 2008؛ و Gold, 2015.

٩٠. Zhuang, 2015.

### التخطيط للتنوع: مثال Zhixi Cecilia Zhuang على استخدام الأراضي لتجارة التجزئة

ينبغي للبلديات أن تستكشف طرقاً مبتكرة لدعم مجموعات المهاجرين الوافدين في التعبير عن ثقافتها وأنماط عيشها. وينبغي للسياسات الموضوعية على نطاق المدينة، مثل الخطط الرسمية وتوجيهات التصميم الحضري والخطط الثقافية أن تعترف اعترافاً صريحاً بالتنوع الإثني والثقافي، الذي يتجلى في مظاهر البيئة الحضرية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع سياسات ذات مواقع محددة في مناطق تجارة التجزئة التابعة للأقليات الإثنية، تسمح للجماعات الإثنية بالعمل مع مسؤولي المدينة على مراعاة مظاهر التعبير الثقافي في شؤون التصميم والتخطيط، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مظهر الشوارع والواجهات المعمارية وتصاميم واجهات المحلات ومساحات الأرصفة واللافتات والبيع في الشوارع والفنون العامة والأحداث المجتمعية. ويمكن أن تفضي السياسات إلى نتائج قد تشمل خططاً ثانوية، أو دراسات لمناطق خاصة، أو خططاً استراتيجية، أو مبادئ توجيهية لتصميم مظهر الشوارع، أو خططاً شاملة لتحسين المجتمعات المحلية تتيح لمسؤولي المدينة إرشادات واضحة بشأن كيفية الحفاظ على هذا الشكل الإثني العميق وتعزيزه. ويمكن أن يؤدي مسؤولو المدينة دوراً رئيسياً في تجسيد الاحتياجات المجتمعية، والاستخدام الأمثل لمختلف الموارد، والنهوض بالبيئة المادية للأعمال التجارية. تجدر الإشارة على وجه التحديد إلى أن مخططي المدن والمصممين الحضريين ومسؤولي التنمية الاقتصادية، بصفتهن مهنيين يحتلون الصدارة، يخضعون للمساءلة عن معالجة المسائل المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الأحياء وأشكال التعبير عن الهوية، ونوعية تصميم المساحات العامة، والتنمية والتنشيط الاقتصاديين<sup>(١)</sup>.

.Zhuang, 2015 (i)

يلقي محمد قدير نظرة أوسع على التخطيط المتعدد الثقافات، ويقدم مجموعة من المبادئ التي يعتقد أنها ينبغي أن توجه المخططين الحضريين الذين يحرصون على أن ترحب مدينتهم بالتنوع وتكون شاملة للجميع<sup>٨٣</sup>.

### نصائح للمدن في التخطيط للتنوع، أوصى بها محمد قدير

- توفير التسهيلات اللغوية والترجمة للأقليات في المشاورات العامة.
- إشراك ممثلي الأقليات في اللجان وفرق العمل المعنية بالتخطيط، وتنوع موظفي التخطيط.
- إشراك منظمات الجماعات الإثنية/جماعات الأقليات في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط.
- الاعتراف بالتنوع الإثني باعتباره هدفاً من أهداف التخطيط في الخطط الرسمية/الشاملة.
- تضمين الخطط سياسات تشمل المدينة برمتها، تتعلق بمؤسسات تابعة لثقافات محددة - مثل أماكن العبادة، والمنازل المخصصة لكبار السن من جماعة إثنية معينة، والمؤسسات الثقافية، وبيوت العزاء، والمعارض، والمواكب.
- إجراء بحث منتظم للمتغيرات الإثنية والعرقية في تحليل التخطيط.
- دراسة الأحياء/الجيوب الإثنية التي تمر بمرحلة انتقالية.
- وضع سياسات/تصميم مبادئ توجيهية من أجل دعم الأحياء الإثنية.
- وضع سياسات/استراتيجيات للمناطق التجارية ومراكز التسوق الإثنية ومناطق تحسين الأعمال التجارية.



- اعتبار الثقافة/الدين سبباً مقبولاً لموامة الأماكن/إدخال تغييرات طفيفة على الأماكن.
- موامة اللافتات الإثنية وأسماء الشوارع ورموزها.
- تلبية احتياجات الجماعات الإثنية من الخدمات المحددة.
- تلبية احتياجات المهاجرين الوافدين من الخدمات الخاصة.
- وضع سياسات/مشاريع للحفاظ على التراث الإثني.
- وضع مبادئ توجيهية للإسكان تناسب مجموعات مختلفة.
- تشجيع المبادرات المجتمعية الإثنية الرامية إلى النهوض بالسكن وتطوير الحي.
- وضع استراتيجيات تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الثقافية المشتركة.
- تعزيز روح المبادرة لدى الجماعات الإثنية من أجل التنمية الاقتصادية.
- تشجيع الفنون والخدمات الثقافية الإثنية.
- استيعاب الرياضات التي تمارسها جماعات إثنية (مثل الكريكت والبوتشي) في تصميم الملاعب وبرمجتها.

وغالباً ما تُصمَّم خطط المدينة لفترات تتراوح بين ١٠ سنوات و٢٥ سنة، وتمثل من ثم التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد من النوع اللازم للتغير الديمغرافي. وعلى الرغم من أن اتجاهات الهجرة يمكن أن تتغير أحياناً على نحو غير متوقع، يمكن في كثير من الأحيان (ولا سيما باعتماد نظم الهجرة الخاضعة للإدارة) التنبؤ بها إلى حد بعيد، مما يسمح بمزيد من الفعالية في التخطيط الحضري الأطول أجلاً. هذا مفيد جداً فيما يتعلق بتنمية الهياكل الأساسية التي تنطوي على تكلفة رأسمالية باهظة، مثل النقل والسكن وشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات، وموقع القطاعات التجارية وقطاع البيع بالتجزئة. وتتيح اتجاهات الهجرة المستقرة التي يمكن التنبؤ بها، بالإضافة إلى نتائج البحوث المتعلقة بأنماط توطين الوافدين الجدد إلى المدينة، مزايا للمخططين المكلفين برسم معالم مستقبل المدينة على المدى الطويل. نأمل مرة أخرى، في هذا القسم، أن نلقت مزيداً من الاهتمام إلى أهمية التخطيط الحضري في حوكمة الهجرة على الصعيد المحلي. وقد شكلت الدعوات إلى وضع سياسات محلية شاملة للجميع خطوة إلى الأمام في هذه المناقشة، لكن وضع السياسات وحدها ليس كافياً. فلتحقيق الشمولية، لا بد من تنفيذ السياسات المناسبة من خلال التخطيط الميداني.

## آفاق المستقبل

### هل هناك انحياز من بلدان الشمال في النقاش الدائر؟

إن هذه الشواغل المتعلقة بالتخطيط الحضري ومراعاة عنصر التعددية الثقافية في التخطيط تنبثق عموماً من تجارب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن أن تركز المناقشة بشأن الهجرة والمدن، بما في ذلك جوانب التخطيط الحضري فيها، تركيزاً شديداً على شواغل المجتمعات المتقدمة تماماً واقتصاداتها التي بلغت مرحلة النضج. وعندما يحدث ذلك، يمكن أن تتجاهل هذه المناقشات الأوضاع التي تعيشها مدن البلدان النامية، سواء أكانت مدناً متوسطة الحجم أم مدناً ضخمة. وتواجه مدن كثيرة في البلدان النامية تحديات أحياء الصفيح، التي لا تخضع للتخطيط بحكم طبيعتها. وهذه الأحياء

ليست أماكن تؤوي الفقراء فحسب؛ بل هي أماكن تفتقر أيضاً إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والكهرباء والنقل العام. وقد تشمل مناطق لا يمكن أن تصل إليها السيارات (بما فيها سيارات الإسعاف)، ويمكن اعتبارها غير قابلة للحكم وغير مشمولة بمبادرات التخطيط.

غير أن التحدي الرئيسي الذي تطرحه الأحياء العشوائية هو السكن غير اللائق - وهو موضوع رئيسي من مواضيع مؤتمر الموئل الثالث. وتتسم الخطة الحضرية الجديدة التي انبثقت من مؤتمر الموئل الثالث في كيتو بطموح شديد وطابع شامل للغاية. وعلى الرغم من أنها اتفاق غير ملزم، فهي تقدم توجيهات مفيدة طويلة الأمد للحكومات المحلية والوطنية بشأن كيفية جعل المدن أنسب للعيش، وأكثر استدامة، وأشمل للجميع. ومع ذلك، حتى في هذا السياق، وعلى الرغم من إشراك الحكومات الوطنية من البلدان النامية، يبقى السؤال المطروح هو تحديد ما إذا كانت الخطة الحضرية الجديدة أكثر واقعية لأغنى البلدان مما هي بالنسبة للدول النامية. ولا شك أن أحد التحديات الأساسية هو افتقار البلدان النامية إلى المخططين؛ فلا تملك المدن جميعها مكتباً للتخطيط، وكثير منها ليس لديه أي موظف معني بالتخطيط. بعبارة أخرى، فإن مدن العالم ليست متساوية في القدرة على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ويرجح أن يكون أداء أغنى البلدان أفضل في تنفيذها.

وفيما يتعلق بإدارة آثار الهجرة محلياً، فإن مدن أغنى البلدان، مرة أخرى، هي التي تحقق أفضل النتائج لأنها تملك موارد أكثر، للتخطيط وغير ذلك، ولأنها أقدر من بلدان الجنوب على إدارة تدفقات الهجرة. ويمكن أن نشيد بتوصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن العديد من الإشارات إلى المدن والهجرة، وتتصلها إلى اتفاق بشأن الخطة الحضرية الجديدة، التي تتضمن أيضاً إشارات إلى المهاجرين، ومع ذلك يظل الجدول قائماً بشأن ما إذا كانت الاتفاقات العالمية من هذا القبيل مناسبة تماماً لجميع المجتمعات في الوقت نفسه. فالمجتمعات العاجزة حالياً عن تحقيق هذه الأهداف على الوجه الأكمل، قد تجدها مع ذلك مفيدة بمرور الوقت. لكن بعض المدن في البلدان النامية تواجه مشاكل مختلفة تماماً وأصعب مما تواجهه مدن البلدان الغنية، وسيؤثر ذلك في قدرتها على تنفيذ مجموع الأهداف. فلاي منها ينبغي أن تعطى الأولوية؟

على الرغم من أهمية الموارد المالية، رأينا مراراً وتكراراً أن أماكن كثيرة ليست مستعدة لاستخدام موارد جديدة إذا أتيحت لها، بل ولا تستخدم الموارد المتاحة لها الآن أصلاً. وتشكل القدرات المحلية العقبة الكبرى فهناك شح في الموارد البشرية. وتشير التقديرات إلى أن الهند تملك حوالي ٣,٠٠٠ موظف تخطيط مدرب، على الرغم من أنها تضم ٥,٠٠٠ مكان يتجاوز عدد سكانه ١٠,٠٠٠ نسمة. وحتى لو خصصنا موظف تخطيط واحداً فقط لكل مكان - وهو عرض سخيف بالنظر إلى حجم نيودلهي أو ممباي - سيظل ٤٠ في المائة من الأماكن من دون موظف تخطيط. إضافة إلى ذلك، أن قلة قليلة من المخططين لإلمام الشؤون المالية العامة، ومعظم المهنيين المعنيين بشؤون المالية العامة لا يملكون مهارات راسخة في مجال التخطيط، فتظل معظم الأماكن تفتقر إلى ميزانية رأسمالية كافية وتواجه صعوبة في الحفاظ على الهياكل الأساسية الموجودة<sup>٨٤</sup>.

وعلياً أن نضيف إلى هذه الملاحظات التحذيرية أن البلدان المتقدمة يمكن أن تتعلم من تجارب أقل البلدان ثراء. فكما لوحظ بإيجاز في سياق العشوائيات، ثمة ابتكارات من صنع الفقراء. وهذه الابتكارات قيّمة في حد ذاتها، لكنها تبين أيضاً الإمكانيات

التي ينطوي عليها نهج أقل رسمية إزاء إدارة المدن- وهو نهج يترك مساحة أرحب للسكان، بمن فيهم المهاجرون، لإيجاد حلول للمشاكل المحلية، وأفكار للنهوض الاقتصادي، ووسائل تعزيز التماسك الاجتماعي.

### بعض الآثار

يستدعي كل مجال من المجالات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل، وإن بإيجاز، مزيداً من الدراسة من الباحثين الأكاديميين والحكوميين، والتابعين للمجتمع المدني، ومن المسؤولين عن السياسات محلياً ووطنياً، ومن المجتمع الدولي الذي يتزايد إسهامه في هذا الصدد. وهناك ما يبرر مواصلة النقاش بشأن المواضيع التي تناولها هذا الفصل، مع التركيز على ما يلي:

- المدن باعتبارها عوامل محدّدة لأنماط تدفق الهجرة، ومعنى ذلك للحكومة: كيف ينبغي للحكومات الوطنية والمحلية أن تتعاون على تحديد مستويات الهجرة الوافدة، وعلى المنافسة العالمية على جذب المواهب، وعلى أفضل الممارسات للتوطين والإدماج، وعلى دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها أوساط الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، في إدارة الهجرة من أجل تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية لمدن المقصد.
- التحديات التي تواجه بالذات مدن الهجرة في بلدان الجنوب، بما فيها المدن الضخمة وأحياء الصفيح، مثل التأقلم مع النمو السكاني السريع للغاية، والضغط على الهياكل والخدمات الأساسية، وتوسع العشوائيات، ومستوطنات تخوم المدن، والافتقار إلى القدرة الكافية على التخطيط.
- الهجرة والتخطيط الحضري، بما في ذلك التخطيط الصريح للتنوع: إشراك المخططين الحضريين في المناقشات المتعلقة بالتحديات التي تواجهها المدن في بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء، فيما يتعلق بالهجرة - وهي مناقشات مصممة لاستنباط أفضل الممارسات في التخطيط الحضري الطويل الأجل للهجرة.

إن ظهور المدن كجهات رائدة عالمياً في تحديد أنماط الهجرة، جاء نتيجة لاستمرار التوسع الحضري، وأصبح ظاهرة عالمية تماماً. والمدن هي أهم ما يجذب المواهب العالمية، لكنها أيضاً وجهة لملايين المهاجرين الباحثين عن العمل أياً كان شكله، وعن مزيد من الأمن لأنفسهم ولذويهم، وعن الأمل في مستقبل أفضل. والمدن العالمية أو المدن الكبرى ليست هي الوحيدة التي تجذب المهاجرين إليها؛ فعندما تصبح المدن الكبرى أماكن لا تطاق إلى حد ما، بسبب الازدحام والاحتكاك، يتزايد الإقبال على مدن أصغر حجماً تصبح وجهة للمهاجرين، وربما تستفيد، وهي التي لم تخبر سبل إدارة الهجرة والإدماج، من الدروس التي تعلمتها المدن الأخرى. ويدعو هذا الفصل إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين المدن، وزعمائها المنتخبين، والمسؤولين عن وضع سياساتها، وموظفي التخطيط فيها، والمؤسسات المتعددة الموجودة فيها، ممن تسهم أنشطتهم في نتائج عمليات الهجرة. وعلى الرغم من أننا ندرك أن إدارة الحدود ووضع سياسات الهجرة مسألة تظل من اختصاص السلطات الوطنية، نحث الحكومات الوطنية على أن تمكن المدن أيضاً من تحمل مزيد من المسؤوليات ما دامت قد أصبحت جهات فاعلة عالمية في مجال الهجرة الدولية. ويشهد تاريخ طويل على أن مسار التوسع الحضري لن ينعكس، لذا فإن من المناسب أكثر من أي وقت مضى أن تكون المدن ممثلة في الاجتماعات المتعلقة بوضع السياسات الوطنية للهجرة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون المجتمع الدولي بمثابة منظم لاجتماعات مسؤولي المدن والمؤسسات من أجل تعزيز تفكيرنا الجماعي بشأن سبل التعامل مع هذه المسألة المعقدة.



## الحواشي

### الفصل الأول

- Clemens, M., C. Montenegro and L. Pritchett  
 2009 The Place Premium: Wage Differences for Identical Workers across the U.S. Border. Washington DC: Center for Global Development.
- Gibson, J. and D. McKenzie  
 2011 Australia's Pacific Seasonal Worker Pilot Scheme: Development Impacts in the First Two Years. New Zealand: University of Waikato.
- Internal Displacement Monitoring Center (IDMC)  
 2017 Global Report on Internal Displacement 2017. IDMC, Geneva. Available from [www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/pdfs/2017-GRID.pdf](http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/pdfs/2017-GRID.pdf).

#### المنظمة الدولية للهجرة

- ٢٠٠٠ متاح في الرابط التالي: تقرير الهجرة في العالم. المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة، جنيف.  
[https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr\\_2000\\_edited\\_0.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2000_edited_0.pdf).
- ٢٠٠٣ متاح في الرابط التالي: تقرير الهجرة في العالم: نظرة عامة على الهجرة الدولية. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.  
[http://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr\\_2003\\_1.pdf](http://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2003_1.pdf).
- ٢٠١٠ متاح في الرابط التالي: تقرير الهجرة في العالم: الهجرة المستقبلية: بناء القدرات من أجل التغيير، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.  
[https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr\\_2010\\_english.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2010_english.pdf).

#### اللجنة الاستشارية عن الهجرة

- 2014 Migrants in Low-Skilled Work: The Growth of EU and Non-EU Labour in Low-Skilled Jobs and its Impact on the UK. London. Available from [www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/333083/MAC-Migrants\\_in\\_low-skilled\\_work\\_\\_Full\\_report\\_2014.pdf](http://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/333083/MAC-Migrants_in_low-skilled_work__Full_report_2014.pdf).

#### منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

- 2013 The fiscal impact of immigration in OECD countries. In: International Migration Outlook 2013. OECD, Paris. Ruhs, M. and B. Anderson (eds.)
- 2010 Who Needs Migrant Workers? Labour Shortages, Immigration and Public Policy. Oxford, Oxford University Press. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA)
- 2002 International Migration 2002 – Wallchart. UN Population Division: New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/migration/migration-wallchart2002.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/migration/migration-wallchart2002.pdf).
- 2003 Long-Range Population Projections: Proceedings of the United Nations Technical Working Group on LongRange Population Projections. United Nations Headquarters, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/population-projections.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/population-projections.pdf).
- 2016 International Migration Report 2015, Highlights. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf).
- 2017 World Population Prospects: Key findings and advance tables (2017 revision). United Nations, New

York. Available from [https://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/Files/WPP2017\\_KeyFindings.pdf](https://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/Files/WPP2017_KeyFindings.pdf).

#### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠٠٩ التغلب على العراقيل: التنقل البشري والتنمية. تقرير التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- 2017 Global Trends Forced Displacement in 2016. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/5943e8a34.pdf](http://www.unhcr.org/5943e8a34.pdf).

Van Hear, N.

- 2011 Diasporas, recovery and development in conflict-ridden societies. In: The Migration-Development-Nexus: A Transnational Perspective on Changing Paradigms and Organizations (T. Faist, M. Fauser and P. Kivisto, eds.). London, Palgrave Macmillan.

#### البنك الدولي

- 2016 Migration and Development. A Role for the World Bank Group. World Bank, Washington, D.C. Available from <http://documents.worldbank.org/curated/en/690381472677671445/Migration-and-development-a-role-for-the-World-BanGroup>.
- 2017 Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 27, World Bank, Washington D.C. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/992371492706371662/MigrationandDevelopmentBrief27.pdf>.

#### مصرف بيانات البنك الدولي

- 2017 Personal Remittances. World Bank, Washington, D.C. Available from <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=XO>.

## الفصل الثاني

Abel, G. and N. Sander

- 2014 Quantifying global international migration flows. *Science*, 343(6178):1520–1522. Abel, G., K. Samir and N. Sander
- 2013 Examining the role of international migration in global population projections. European Population Conference 2014, 25–28 June 2014, Budapest, Hungary. Demographic Research Institute, Budapest. Available from <http://epc2014.princeton.edu/abstracts/140830>.

Alvarez, P., P. Briod, O. Ferrari and U. Rieder

- 2015 Remittances: How reliable are the data? *Migration Policy Practice*, 5(2):42–46. Australian National Audit Office (ANAO)
- 2013 Individual management services provided to people in immigration detention, Canberra. Castles, S.
- 2002 Migration and community formation under conditions of globalization. *International Migration Review*, 36:1143–1168.

Clarke, J.

- 2000 The problems of evaluating numbers of illegal migrants in the European Union. In: *Regularisations of Illegal Immigrants in the European Union* (P. de Bruycker, ed.). Bruylant, Brussels.

## Clandestino Research Project Database on Irregular Migration

- 2009a Clandestino Project Overview: Size and Development of Irregular Migration to the EU. Database on Irregular Migration. Available from [http://irregular-migration.net/typo3\\_upload/groups/31/4.Background\\_Information/4.2.Policy\\_Briefs\\_EN/ComparativePolicyBrief\\_SizeOfIrregularMigration\\_Clandestino\\_Nov09\\_2.pdf](http://irregular-migration.net/typo3_upload/groups/31/4.Background_Information/4.2.Policy_Briefs_EN/ComparativePolicyBrief_SizeOfIrregularMigration_Clandestino_Nov09_2.pdf).
- 2009 blrregular Migration in Spain. Database on Irregular Migration. Available from [http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background\\_Information/4.2.Policy\\_Briefs\\_EN/Spain\\_PolicyBrief\\_Clandestino\\_Nov09\\_2.pdf](http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background_Information/4.2.Policy_Briefs_EN/Spain_PolicyBrief_Clandestino_Nov09_2.pdf).
- 2012 Update Report Greece: The Number of Irregular Migrants in Greece at the End of 2010 and 2011 (T.Maroukis). Database on Irregular Migration. Available from [http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background\\_Information/4.5.Update\\_Reports/Maroukis\\_2012\\_Update\\_report\\_Greece\\_2.pdf](http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background_Information/4.5.Update_Reports/Maroukis_2012_Update_report_Greece_2.pdf).
- 2015 Update Report Germany: Estimated Number of Irregular Foreign Residents inGermany (D. Vogel). Database on Irregular Migration. Available from [http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background\\_Information/4.5.Update\\_Reports/Vogel\\_2015\\_Update\\_report\\_Germany\\_2014\\_fin-.pdf](http://irregular-migration.net/fileadmin/irregular-migration/dateien/4.Background_Information/4.5.Update_Reports/Vogel_2015_Update_report_Germany_2014_fin-.pdf).

## de Beer, J., J. Raymer, R. van den Erf and L. van Wissen

- 2010 Overcoming the problems of inconsistent international migration data: A new method applied to flows in Europe. *European Journal of Population*, 6(4):459–481.

## de Beer, J., R. van der Erf and J. Raymer

- 2009 Estimates of OD Matrix by Broad Group of Citizenship, Sex and Age, 2002–2007. Report for the MIMO-S Aproject. Available from [http://mimosa.cytise.be/Documents/Mimosa\\_2009b.pdf](http://mimosa.cytise.be/Documents/Mimosa_2009b.pdf).

## Fleischman, Y., S. Willen, N. Davidovitch and Z. Mor

- 2015 Migration as a social determinant of health for irregular migrants: Israel as case study. *Social Science & Medicine*, 147:89–97.

## Frontex

- 2010 *Beyond the Frontiers: Frontex: The First Five Years*. Frontex, Warsaw, p.20. Available from [http://frontex.europa.eu/assets/Publications/General/Beyond\\_the\\_Frontiers.pdf](http://frontex.europa.eu/assets/Publications/General/Beyond_the_Frontiers.pdf).

## Gallagher, A. and M. McAuliffe

- 2016 South-East Asia and Australia. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds). IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).

## Gordon, I., K. Scanlon, T. Travers and C. Whitehead

- 2009 Economic Impact on London and the UK of an Earned Regularization of Irregular Migrants in the UK. Greater London Authority, London. Available from [www.london.gov.uk/sites/default/files/gla\\_migrate\\_files\\_destination/irregular-migrants-report.pdf](http://www.london.gov.uk/sites/default/files/gla_migrate_files_destination/irregular-migrants-report.pdf).

## Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC)

- n.d. Database: IDMC Global figures 2016. IDMC, Geneva. Available from <http://internal-displacement.org/database/>.
- 2016 GRID 2016: Global Report on Internal Displacement. IDMC, Geneva. Available from [www.internaldisplacement.org/globalreport2016/](http://www.internaldisplacement.org/globalreport2016/).
- 2017 GRID 2017: Global Report on Internal Displacement. IDMC, Geneva. Available from [www.internaldisplacement.org/global-report/grid2017/](http://www.internaldisplacement.org/global-report/grid2017/).

## International Labour Organization (ILO)

- 2015 ILO Global Estimates on Migrant Workers – Results and Methodology. ILO, Geneva. Available from [http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms\\_436343.pdf](http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf).
- 2016 Promoting Fair Migration. ILO, Geneva. Available from [http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms\\_453898.pdf](http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_453898.pdf).

## International Monetary Fund (IMF)

- 2009 Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition (BPM6). IMF, Washington, D.C.

## International Organization for Migration (IOM)

- n.d.a Glossary on Migration. IOM, Geneva. Available from <http://publications.iom.int/> (forthcoming).
- n.d.b About: Missing Migrants Project: Tracking Deaths Along Migratory Routes. IOM, Geneva. Available from <http://missingmigrants.iom.int/about>.
- n.d.c Methodology: Missing Migrants Project: Tracking Deaths Along Migratory Routes. IOM, Geneva. Available from <http://missingmigrants.iom.int/methodology>.
- n.d.d Assisted Voluntary Return and Reintegration. IOM, Geneva. Available from [www.iom.int/assistedvoluntary-return-and-reintegration](http://www.iom.int/assistedvoluntary-return-and-reintegration).
- n.d.e Migration Health: Healthy Migrants in Healthy Communities IOM, Geneva. Available from <https://health.iom.int/>.
- n.d.f Displacement Tracking Matrix (DTM). IOM, Geneva. Available from [www.globaldtm.info/](http://www.globaldtm.info/).
- n.d.g Counter-Trafficking. IOM, Geneva. Available from [www.iom.int/counter-trafficking](http://www.iom.int/counter-trafficking).
- n.d.h ECOWAS Training Kit: Meeting National and Regional Needs for Migration Data. Global Migration Data Analysis Centre (GMDAC). IOM, Berlin (forthcoming).
- n.d.i Latest Global Figures: Missing Migrants Project: Tracking Deaths Along Migratory Routes. IOM, Geneva. Available from <https://missingmigrants.iom.int/>.
- 2016a Assisted Voluntary Return and Reintegration: 2015 Key Highlights. IOM, Geneva. Available from [www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/DMM/AVRR/AVRR\\_2015\\_Key\\_Highlights.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/AVRR/AVRR_2015_Key_Highlights.pdf).
- 2017a Key Migration Terms. IOM, Geneva. Available from [www.iom.int/key-migration-terms](http://www.iom.int/key-migration-terms).
- 2017b Migration Flows – Europe. Displacement Tracking Matrix. IOM, Geneva. Available from <http://migration.iom.int/europe/>.
- 2017c IOM's Strategy to Enable, Engage and Empower Diaspora. IOM, Geneva. Available from <https://diaspora.iom.int/ioms-strategy-enable-engage-and-empower-diaspora>.
- 2017d GMDAC MigFacts: International Migration. IOM: Berlin. Available from <http://gmdac.iom.int/gmdac-migfacts-international-migration>.

## Koser, K.

- 2010 Dimensions and dynamics of irregular migration. *Population, Space and Place*, 16(3):181–193.

## Kraler, A. and D. Reichel

- 2011 Measuring irregular migration and population flows – what available data can tell. *International Migration*, 49(5):97–128.

## Krogstad, J., J. Passel and D. Cohn

- 2017 5 facts about illegal immigration in the U.S. Pew Research Center, 27 April. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/27/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/27/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/).



- Laczko, F.
- 2017 Improving data on migration: A 10-point plan. *Migration Policy Practice*, 7:1, January–March 2017. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Lemaitre, G., T. Liebig, C. Thoreau and P. Fron
- 2007 Standardized Statistics on Immigrant Inflows: Results, Sources and Methods. OECD, Paris.
- McAuliffe, M.
- 2017 The nexus between forced and irregular migration: Insights from demography. In: *The Demography of Refugee and Forced Migration* (G. Hugo, J. Abbasi-Shavazi and E.P. Kraly, eds). Springer.
- McAuliffe, M. and F. Laczko (eds.)
- 2016 Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base. IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- McAuliffe, M. and K. Koser (eds.)
- 2017 Introduction. In: *A Long Way to Go: Irregular Migration Patterns, Processes, Drivers and Decision Making*. ANU Press, Canberra.
- McAuliffe, M. and V. Mence
- 2017 Irregular maritime migration as a global phenomenon. In: *A Long Way to Go: Irregular Migration Patterns, Processes, Drivers and Decision Making* (M. McAuliffe and K. Koser, eds). ANU Press, Canberra.
- Nawrotzki R. and L. Jiang
- 2015 Indirectly estimating international net migration flows by age and gender: The community demographic model international migration (CDM-IN) Dataset. *Historical Methods*, 48(3):113–127.
- Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD)
- n.d.a International Migration Database. OECD Stat, Paris. Available from <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=MIG>.
- n.d.b Foreign-born employment. OECD Stat, Paris. Accessed 03 July. Available from <https://data.oecd.org/migration/foreign-born-employment.htm> (accessed 03 July 2017).
- n.d.c Net ODA. OECD State, Paris. Available from <https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm> (accessed 30 June 2017).
- 2012a International Migration Outlook 2012. OECD Publishing, Paris. Available from [www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook-2012\\_migr\\_outlook-2012-en](http://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook-2012_migr_outlook-2012-en).
- 2012b Connecting with Emigrants: A Global Profile of Diasporas. OECD Publishing, Paris. Available from [www.oecdbookshop.org/en/browse/title-detail/?isbn=9789264177949](http://www.oecdbookshop.org/en/browse/title-detail/?isbn=9789264177949).
- 2015 International Migration Database. OECD.Stat, Paris. Available from <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=MIG>.
- 2016a Statistical annex. In: *International Migration Outlook 2016*. OECD Publishing, Paris. Available from [www.oecd.org/els/mig/international-migration-outlook-2016-statistical-annex.pdf](http://www.oecd.org/els/mig/international-migration-outlook-2016-statistical-annex.pdf).
- 2016b International Migration Outlook 2016. OECD Publishing, Paris.
- Poulain, M. and N. Perrin
- 2001 Is the measurement of international migration flows improving in Europe. Working Paper No. 12. JointECE-EUROSTAT Work Session on Migration Statistics organized in cooperation with the UN Statistics Division. UN Statistical Commission and the UN Economic Commission for Europe (Eurostat). Geneva, 21–23 May. Available from [www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/2001/05/migration/12.e.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/2001/05/migration/12.e.pdf).

Poulain, M., N. Perrin and A. Singleton (eds.)

2006 Towards Harmonized European Statistics on International Migration. UCL Presses Universitaires, Louvain, Belgium.

Raymer, J. and F. Willekens (eds.)

2008 International Migration in Europe: Data, Models and Estimates. Wiley, Chichester.

Raymer, J., G.J. Abel, G. Disney and A. Wiśniowski

2011 Improving Estimates of Migration Flows to Eurostat. Economic and Social Research Council, Working-Paper No. 15, December.

Raymer, J., A. Wiśniowski, J.J. Forster, P.W.F. Smith and J. Bijak

2013 Integrated modeling of European migration. Journal of the American Statistical Association, 108(503):801–819.

South African Police Service

2010 Annual Report 2009/2010. Available from [www.gov.za/sites/www.gov.za/files/saps-annual-report.pdf](http://www.gov.za/sites/www.gov.za/files/saps-annual-report.pdf).

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA)

١٩٩٨ توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية: تنقيح ١. الأمم المتحدة، نيويورك. متاح في الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM\\_58rev1A.pdf](https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1A.pdf)

2008 International Migrant Stock: The 2008 Revision. United Nations, New York. Available from <https://esa.un.org/migration/index.asp?panel=1>.

2015 International Migration Report 2015. Retrieved from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015.pdf)

2015a International Migrant Stock: The 2015 Revision. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml).

2015b International Migrant Stock: The 2015 Revision: CD-ROM Documentation. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation\\_2015.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2015.pdf).

2015c International Migration Flows to and from Selected Countries: The 2015 Revision. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/migrationflows.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/migrationflows.shtml).

2015d International Migration Flows to and From Selected Countries: The 2015 Revision. CD-ROM Documentation. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/docs/migflows2015documentation.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/docs/migflows2015documentation.pdf).

٢٠١٥e أهداف التنمية المستدامة. الأمم المتحدة، نيويورك، متاحة في الرابط التالي:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/>.

2016 Population Facts: Trends in International Migration, 2015. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/populationfacts/docs/MigrationPopFacts20154.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/populationfacts/docs/MigrationPopFacts20154.pdf).

2017 Sustainable Development Goal 16. Sustainable Development Knowledge Platform. United Nations, New York. Available from <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16>.

United Nations Development Programme (UNDP)

٢٠٠٩ تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك. متاح في الرابط التالي:

[http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR\\_2009\\_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf).

## United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)

- n.d. Population Statistics. UNHCR, Geneva. Available from [http://popstats.unhcr.org/en/persons\\_of\\_concern](http://popstats.unhcr.org/en/persons_of_concern).
- 2010 UNHCR Global Trends 2010. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/statistics/country/4dfa11499/unhcr-global-trends-2010.html](http://www.unhcr.org/statistics/country/4dfa11499/unhcr-global-trends-2010.html).
- 2013 Note on the Mandate of the High Commissioner for Refugees and His Office. Division of International Protection. October 2013. Available from [www.unhcr.org/protection/basic/526a22cb6/mandate-highcommissioner-refugees-office.html](http://www.unhcr.org/protection/basic/526a22cb6/mandate-highcommissioner-refugees-office.html).
- 2016 Global Trends: Forced Displacement in 2015. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/576408cd7.pdf](http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf).
- 2017 Global Trends: Forced Displacement in 2016. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/sites/27/2017/06/2016\\_Global\\_Trends\\_WEB-embargoed.pdf](http://www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/sites/27/2017/06/2016_Global_Trends_WEB-embargoed.pdf).

## United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)

- 2016 Global Report on Trafficking in Persons. UNODC, Vienna. Available from [www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2016\\_Global\\_Report\\_on\\_Trafficking\\_in\\_Persons.pdf](http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2016_Global_Report_on_Trafficking_in_Persons.pdf).

## United States Department of State

- 2017 Trafficking in Persons Report. Office of the Under Secretary for Civilian Security, Democracy, and Human Rights. Washington, DC. Available from [www.state.gov/documents/organization/2713339.pdf](http://www.state.gov/documents/organization/2713339.pdf).

## Vertovec, S.

- 2005 The Political Importance of Diasporas. Working Paper No. 3. Centre on Migration, Policy and Society, University of Oxford, Oxford.

## Vertovec, S. and R. Cohen (eds.)

- 1999 Migration, Diasporas and Transnationalism. Edward Elgar, Cheltenham.

## Vezzoli, S., M. Villares-Varela and H. de Haas

- 2014 Uncovering International Migration Flow Data: Insights from the DEMIG Databases. Working paper No. 88. International Migration Institute, Oxford.

## Walk Free Foundation

- 2016 Global Findings: The Global Slavery Index 2016. Walk Free Foundation, Western Australia. Available from [www.globalslaveryindex.org/findings/](http://www.globalslaveryindex.org/findings/).

## Willekens, F.

- 2016 Evidence-based monitoring of international migration flows in Europe. Paper presented at the 2016 Conference of European Statistics Stakeholders (CESS), co-organized by the European Statistical Advisory Committee (ESAC), Budapest, 20–21 October; and at the Eurostat conference, Towards More Agile Social Statistics, Luxembourg, 28–30 November.

## World Bank

- n.d.a World Bank Country and Lending Groups. World Bank, Washington, D.C. Available from <https://data-helpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>.
- n.d.b Migration and Remittances Data: 24 September 2015 (updated as of April 2017). World Bank, Washington, D.C. Available from [www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migrationremittances-data](http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migrationremittances-data).
- n.d.c Migration and Remittances Publications. World Bank, Washington, D.C. Available from [www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-and-remittances-publications](http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-and-remittances-publications).

- 2015 Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 25. World Bank, Washington, D.C. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/102761445353157305/MigrationandDevelopmentBrief25.pdf>.
- 2016a Migration and Remittances Factbook 2016 – Third edition. World Bank, Washington, D.C. Available from <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23743/9781464803192.pdf?sequence=3&isAllowed=y>.
- 2016b Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 26. World Bank, Washington, D.C. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/661301460400427908/MigrationandDevelopmentBrief26.pdf>.
- 2017a Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 27. World Bank, Washington, D.C. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/992371492706371662/MigrationandDevelopmentBrief27.pdf>.
- 2017b Remittances to developing countries decline for second consecutive year. Press release, World Bank, Washington, D.C. Available from [www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/04/21/remittancesto-developing-countries-decline-for-second-consecutive-year](http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/04/21/remittancesto-developing-countries-decline-for-second-consecutive-year).

### الفصل الثالث

McAuliffe, M. and K. Koser, D.

- 2016 Free Movement in South America: The Emergence of an Alternative Model? Migration Policy Institute, 23 August. Available from [www.migrationpolicy.org/article/free-movement-south-america-emergence-alternative-model](http://www.migrationpolicy.org/article/free-movement-south-america-emergence-alternative-model).

Adepoju, A.

- 2016 Migration Dynamics, Refugees and Internally Displaced Persons in Africa. United Nations Academic Impact (UNAI), 20 September. Available from <https://academicimpact.un.org/content/migration-dynamics-refugees-and-internally-displaced-persons-africa>.

Altai Consulting and International Organization for Migration (IOM)

- 2015a Migration Trends Across the Mediterranean: Connecting the Dots. Prepared by Altai Consulting for IOM MENA Regional Office. Available from [https://publications.iom.int/system/files/altai\\_migration\\_trends\\_across\\_the\\_mediterranean.pdf](https://publications.iom.int/system/files/altai_migration_trends_across_the_mediterranean.pdf).
- 2015b Irregular Migration Between West Africa, North Africa and the Mediterranean. Prepared by Altai Consulting for IOM Nigeria. Available from <https://fmmwestafrica.org/wp-content/uploads/2017/02/en-altai.pdf>.

Australian Bureau of Statistics

- 2017a 3412.0 – Migration, Australia 2015–16. ABS, Canberra, 30 March. Available from [www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/mf/3412.0/](http://www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/mf/3412.0/).
- 2017b Media Release – Migration, Australia, 2015–16. ABS, Canberra, 30 March. Available from [www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Latestproducts/3412.0Media%20Release12015-16](http://www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Latestproducts/3412.0Media%20Release12015-16).

Australian Department of Education and Training

- 2016 International Student Data 2016. Department of Education and Training, Canberra. Available from <https://internationaleducation.gov.au/research/International-Student-Data/Pages/InternationalStudentData2016.aspx>.

Australian Department of Immigration and Border Protection (DIBP)

- 2016 Australia's Humanitarian Programme 2016–17 Discussion Paper. DIBP, Canberra. Available from [www.dibp.gov.au/humanitarian-programme-2016-17-discussion-paper](http://www.dibp.gov.au/humanitarian-programme-2016-17-discussion-paper).

- [border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/discussion-papers/discussion-paper-humanitarian-programme\\_2016-17.pdf](http://border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/discussion-papers/discussion-paper-humanitarian-programme_2016-17.pdf).
- 2017 Temporary Work (Skilled) visa (subclass 457) Programme, 26 April update. DIBP, Canberra. Available from <https://data.gov.au/dataset/visa-temporary-work-skilled>.
- Bertelsmann Stiftung and Migration Policy Institute
- 2012 Rethinking National Identity in the Age of Migration (Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, eds.). Verlag Bertelsmann Stiftung, Gutersloh, Germany.
- Bolter, J.
- 2017 The Evolving and Diversifying Nature of Migration to the U.S.-Mexico Border. Migration Policy Institute, 16 February. Available from [www.migrationpolicy.org/article/evolving-and-diversifying-nature-migration-us-mexico-border](http://www.migrationpolicy.org/article/evolving-and-diversifying-nature-migration-us-mexico-border).
- Carling, J.
- 2016 West and Central Africa. In: Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Carvajal, D.
- 2017 As Colombia Emerges from Decades of War, Migration Challenges Mount. Migration Policy Institute, 13 April. Available from [www.migrationpolicy.org/article/colombia-emerges-decades-war-migration-challenges-mount](http://www.migrationpolicy.org/article/colombia-emerges-decades-war-migration-challenges-mount).
- Cerruti, M.
- 2009 Gender and Intra-Regional Migration in South America. Human Development Research Papers, 2009/12. United Nations Development Programme (UNDP).
- Climate and Development Knowledge Network
- 2014a The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for South Asia? CDKN, London. Available from <https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/CDKN-IPCC-Whats-in-it-for-South-Asia-AR5.pdf>.
- 2014b The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for Africa? CDKN, London. Available from [https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/AR5\\_IPCC\\_Whats\\_in\\_it\\_for\\_Africa.pdf](https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/AR5_IPCC_Whats_in_it_for_Africa.pdf).
- Cook, S., J. Lu, H. Tugendhat and D. Alemu
- 2016 Chinese migrants in Africa: Facts and fictions from the agri-food sector in Ethiopia and Ghana. World Development, 81:61–70. Available from [www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X15301571](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X15301571).
- Curtain, R., M. Dornan, J. Doyle and S. Howes
- 2016 Pacific Possible: Labour Mobility: The Ten-Billion-Dollar Prize. The World Bank, July. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/555421468204932199/pdf/labour-mobility-pacific-possible.pdf>.
- Danish Refugee Council and Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS)
- 2017 Regional Mixed Migration in East Africa and Yemen in 2017: 1st Quarter Trend Summary and Analysis. RMMS East Africa and Yemen. Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RMMS%20Mixed%20Migration%20Trends%20Q1%202017\\_0.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RMMS%20Mixed%20Migration%20Trends%20Q1%202017_0.pdf).
- Devillard, A., A. Bacchi and M. Noack
- 2016 A Survey on Migration Policies in West Africa. ICMPD, Vienna, and IOM, Dakar. Available from [www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD\\_General/Publications/2015/A\\_Survey\\_on\\_Migration\\_Policies\\_in\\_West\\_Africa\\_EN\\_SOFT.pdf](http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD_General/Publications/2015/A_Survey_on_Migration_Policies_in_West_Africa_EN_SOFT.pdf).
- Djafar F. and M. Hassan
- 2012 Dynamic of push and pull factors of migrant workers in developing countries: The case of Indonesian workers in Malaysia. Journal of Economics and Behavioural Studies, 4(12):703–711.

Doherty, M., B. Leung., K. Lorenze and A. Wilmarth

- 2014 Understanding South Asian Labor Migration. Workshop in International Public Affairs, La Follette School of Public Affairs, University of Wisconsin, Madison. Available from [www.lafollette.wisc.edu/images/publications/workshops/2014-migration.pdf](http://www.lafollette.wisc.edu/images/publications/workshops/2014-migration.pdf).

Ellis, P. and M. Roberts

- 2016 Leveraging Urbanization in South Asia: Managing Spatial Transformation for Prosperity and Livability. World Bank Group, Washington, D.C. Available from <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22549/9781464806629.pdf>.

European Commission

- n.d.a Schengen Area. European Commission Migration and Home Affairs. Available from [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen_en).
- n.d.b Temporary Reintroduction of Border Control. European Commission Migration and Home Affairs. Available from [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen/reintroduction-border-control\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen/reintroduction-border-control_en).
- 2007 EU-enlargement: The Impact of East-West Migration on Growth and Enlargement. EU Research on Social Sciences and Humanities, Luxembourg. Available from [http://cordis.europa.eu/docs/publications/1001/100124151-6\\_en.pdf](http://cordis.europa.eu/docs/publications/1001/100124151-6_en.pdf).
- 2014 The 2015 ageing report: Underlying assumptions and projection methodologies. European Economy, 8. European Commission. Available from [http://ec.europa.eu/economy\\_finance/publications/european\\_economy/2014/pdf/ee8\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2014/pdf/ee8_en.pdf).
- 2015 Public opinion in the European Union. Standard Eurobarometer, 83, Spring 2015. European Commission. Available from [http://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/eb/eb83/eb83\\_first\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/eb/eb83/eb83_first_en.pdf).
- 2017a Irregular Migration Via the Central Mediterranean: From Emergency Responses to Systemic Solutions. EPSC Strategic Notes, Issue 22. Available from [https://ec.europa.eu/epsc/sites/epsc/files/strategic\\_note\\_issue\\_22\\_0.pdf](https://ec.europa.eu/epsc/sites/epsc/files/strategic_note_issue_22_0.pdf).
- 2017b Migration on the Central Mediterranean: Managing Flows, Saving Lives. Joint Communication to the European Parliament, the European Council and the Council, 25 January. Available from [https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/proposal-implementation-package/docs/20170125\\_migration\\_on\\_the\\_central\\_mediterranean\\_route\\_-\\_managing\\_flows\\_saving\\_lives\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/proposal-implementation-package/docs/20170125_migration_on_the_central_mediterranean_route_-_managing_flows_saving_lives_en.pdf).

European Council

- 2016 EU-Turkey statement, 18 March 2016. Press release 144/16. European Council. Available from [www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113\\_en.pdf](http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113_en.pdf).

European Union Agency for Fundamental Rights

- 2016 Current Migration Situation in the EU: Hate Crime. FRA. Available from <http://fra.europa.eu/en/publication/2016/current-migration-situation-eu-hate-crime>.

Eurostat

- 2017a Migration and Migrant Population Statistics. Eurostat. Available from [http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migration\\_and\\_migrant\\_population\\_statistics](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics).
- 2017b 63300 Unaccompanied Minors Among Asylum Seekers Registered in the EU in 2016. Eurostat, 11 May. Available from <http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8016696/3-11052017-AP-EN.pdf/30ca2206-0db9-4076-a681-e069a4bc5290>.

- Flahaux, M.L. and H. de Haas  
2016 African migration: Trends, patterns, drivers. *Comparative Migration Studies*, 4(1):1–25.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)  
n.d. Lake Chad Basin Crisis. FAO, Rome. Available from [www.fao.org/emergencies/crisis/lakechadbasin/intro/en/](http://www.fao.org/emergencies/crisis/lakechadbasin/intro/en/).  
2016 FAO Insecurity in the Lake Chad Basin. FAO, Dakar, 23 June. Available from [www.fao.org/africa/news/detail-news/en/c/420990/](http://www.fao.org/africa/news/detail-news/en/c/420990/).
- Frontex  
2016 Western Balkans: Annual Risk Analysis 2016. Frontex. Available from [http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk\\_Analysis/WB\\_ARA\\_2016.pdf](http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/WB_ARA_2016.pdf).  
2017 Frontex Annual Risk Analysis for 2017. Frontex, 15 February. Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Annual\\_Risk\\_Analysis\\_2017.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Annual_Risk_Analysis_2017.pdf).
- Frouws, B. and C. Horwood  
2017 Smuggled South. Danish Refugee Council and Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS), March. Available from [http://regionalmms.org/images/briefing/Smuggled\\_South.pdf](http://regionalmms.org/images/briefing/Smuggled_South.pdf).
- Gao, H., T.B. Bohn, E. Podest and D.P. Lettenmaier  
2011 On the causes of the shrinking of Lake Chad. *IOP Science: Environmental Research Letters*, 6(3):1–7. Available from <http://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/6/3/034021/meta>.
- Georgetown University  
n.d. Planned Relocations: Reports and Publications. Georgetown University, Washington, D.C. Available from <https://isim.georgetown.edu/Planned-Relocations>.
- Gois, A.  
2015 Labour Migration in the ASEAN Region. Heinrich Böll Stiftung, Berlin, 23 November. Available from [www.boell.de/en/2015/11/23/labour-migration-asean-region](http://www.boell.de/en/2015/11/23/labour-migration-asean-region).
- Gonzalez-Barrera, A.  
2015 More Mexicans Leaving Than Coming to the U.S. Pew Research Center, November. Available from [www.pewhispanic.org/2015/11/19/more-mexicans-leaving-than-coming-to-the-u-s/](http://www.pewhispanic.org/2015/11/19/more-mexicans-leaving-than-coming-to-the-u-s/).
- Gonzalez-Barrera, A. and J. Krogstad  
2016 Apprehensions of Migrants at U.S.-Mexico Border Rose Sharply in October and November. Pew Research Center, 21 December. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2016/12/21/apprehensions-of-migrants-at-u-s-mexico-border-rose-sharply-in-october-and-november/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/12/21/apprehensions-of-migrants-at-u-s-mexico-border-rose-sharply-in-october-and-november/).
- Government Communication Affairs Office (GCAO)  
2017 Ethiopia, Saudi Arabia Sign Domestic Workers' Recruitment Agreement. GCAO, Ethiopia. Available from [www.gcao.gov.et/web/en/-/ethiopia-saudi-arabia-sign-domestic-workers-recruitment-agreement](http://www.gcao.gov.et/web/en/-/ethiopia-saudi-arabia-sign-domestic-workers-recruitment-agreement).
- Hatsukano, N.  
2015 Improving the Regulatory and Support Environment for Migrant Workers for Greater Productivity, Competitiveness, and Social Welfare in ASEAN. ERIA Discussion Paper Series, November 2015. Available from [www.eria.org/ERIA-DP-2015-76.pdf](http://www.eria.org/ERIA-DP-2015-76.pdf).
- Hickey, M., P. Narendra and K. Rainwater  
2013 A Review of Internal and Regional Migration Policy in Southeast Asia. Migrating out of Poverty: Research Programme Consortium, Working Paper 8. Available from <http://migratingoutofpoverty.dfid.gov.uk/files/file.php?name=wp8-hickey-review-of-internal-and-regional-migration-policy-in-sea.pdf&site=354>.
- Hu, X.  
2012 China's Young Rural-to-Urban Migrants: In Search of Fortune, Happiness, and Independence. Migration Policy Institute, 4 January. Available from [www.migrationpolicy.org/article/chinas-young-rural-urban](http://www.migrationpolicy.org/article/chinas-young-rural-urban).

migrants-search-fortune-happiness-and-independence.

- Hugo, G.J.  
 2014 The changing dynamics of ASEAN international migration. *Malaysian Journal of Economic Studies*, 51(1):43–67.  
 2015 Internal and international migration in East and Southeast Asia: Exploring the linkages. *Population, Space and Place*, 22(7):651–668. Available from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/psp.1930/full>.
- Hummel, D., M. Doevenspeck and C. Samimi  
 2012 Climate Change, Environment and Migration in the Sahel: Selected Issues with a Focus on Senegal and Mali. Migration, Climate and Environmental Changes in the Sahel (MICLE) Research Project, Working Paper No. 1. Available from [www.micle-project.net/uploads/media/micle-wp1-2012-en.pdf](http://www.micle-project.net/uploads/media/micle-wp1-2012-en.pdf).
- Hummel D. and S. Liehr  
 2015 Migration in the West African Sahel – More than a Response to Climate Change. ISOE Policy Brief No. 2/2015. Available from [www.isoe.de/fileadmin/redaktion/Downloads/Bevoelkerung/policy-brief-isoe-2015-2.pdf](http://www.isoe.de/fileadmin/redaktion/Downloads/Bevoelkerung/policy-brief-isoe-2015-2.pdf).
- Içduygu, A. and S. Koser Akcapar  
 2016 Turkey. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- ICEF Monitor  
 2015a Strong Growth in Japan's Foreign Enrolment in 2014. ICEF, Bonn. Available from <http://monitor.icef.com/2015/07/strong-growth-in-japans-foreign-enrolment-in-2014/>.  
 2015b The State of International Student Mobility in 2015. ICEF, Bonn. Available from <http://monitor.icef.com/2015/11/the-state-of-international-student-mobility-in-2015/>.
- Igielnik, R. and J. Krogstad  
 2017 Where Refugees to the U.S. Come From. Pew Research Center, 3 February. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2017/02/03/where-refugees-to-the-u-s-come-from/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/02/03/where-refugees-to-the-u-s-come-from/).
- Immigration, Refugees, and Citizenship Canada (IRCC)  
 2016 2016 Annual Report to Parliament on Immigration, IRCC Canada. Available from [www.cic.gc.ca/english/resources/publications/annual-report-2016/index.asp](http://www.cic.gc.ca/english/resources/publications/annual-report-2016/index.asp).
- Infometrics and National Research Bureau Ltd  
 2016 The Economic Impact of International Education in New Zealand 2015/16: For Education New Zealand, October. Available from <https://enz.govt.nz/assets/Uploads/The-Economic-Impact-of-International-Education-in-New-Zealand-2015-2016.pdf>.
- Institute of International Education (IIE)  
 2016 Leading Places of Origin. IIE, New York. Available from [www.iie.org/Research-and-Insights/Open-Doors/Data/International-Students/Leading-Places-of-Origin/2015-16](http://www.iie.org/Research-and-Insights/Open-Doors/Data/International-Students/Leading-Places-of-Origin/2015-16).
- Internal Displacement Monitoring Center (IDMC)  
 2017 Global Report on Internal Displacement 2017. IDMC, Geneva. Available from [www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/pdfs/2017-GRID.pdf](http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/pdfs/2017-GRID.pdf).
- International Labour Organization (ILO)  
 2016 Labour Migration in Latin America and the Caribbean: Diagnosis, Strategy, and ILO's Work in the Region. ILO Technical Reports, 2016/2. ILO, Lima. Available from [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/--ro-lima/documents/publication/wcms\\_548185.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/--ro-lima/documents/publication/wcms_548185.pdf).
- International Organization for Migration (IOM)  
 n.d.a South America. IOM, Buenos Aires. Available from [www.iom.int/south-america](http://www.iom.int/south-america).



- n.d.b Mediterranean. In: Missing Migrants – Tracking Deaths Along Migratory Routes. IOM, Geneva. Available from <https://missingmigrants.iom.int/mediterranean>.
- n.d.c Displacement Tracking Matrix. IOM, Geneva. Available from [www.globaldtm.info](http://www.globaldtm.info).
- n.d.d West and Central Africa. IOM, Dakar. Available from [www.iom.int/west-and-central-africa](http://www.iom.int/west-and-central-africa).
- 2015a Bay of Bengal and Andaman Sea Crisis: IOM Revised Appeal. IOM, Bangkok. Available from [www.iom.int/sites/default/files/country\\_appeal/file/IOM-Revised-Appeal-Bay-of-Bengal-and-Andaman-Sea-Aug2015.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/country_appeal/file/IOM-Revised-Appeal-Bay-of-Bengal-and-Andaman-Sea-Aug2015.pdf).
- 2015b More Europeans Migrate to Latin America, Caribbean Than Other Way Around: IOM Study. IOM, Geneva. Available from [www.iom.int/news/more-europeans-migrate-latin-america-caribbean-other-way-around-iom-study](http://www.iom.int/news/more-europeans-migrate-latin-america-caribbean-other-way-around-iom-study).
- 2016a Assessing the Climate Change Environmental Degradation and Migration Nexus in South Asia. IOM, Bangladesh. Available from [https://publications.iom.int/system/files/pdf/environmental\\_degradation\\_nexus\\_in\\_south\\_asia.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/environmental_degradation_nexus_in_south_asia.pdf).
- 2016b Mixed Migration Flows in the Mediterranean and Beyond: Compilation of Available Data and Information. IOM, Geneva, June 5. Available from [http://migration.iom.int/docs/2016\\_Flows\\_to\\_Europe\\_Overview.pdf](http://migration.iom.int/docs/2016_Flows_to_Europe_Overview.pdf).
- 2016c Migrant Vulnerabilities and Integration Needs in Central Asia: Root Causes, Social and Economic Impact of Return Migration. IOM, Astana. Available from [www.iom.kz/images/inform/FinalFullReport18SBNlogocom.pdf](http://www.iom.kz/images/inform/FinalFullReport18SBNlogocom.pdf).
- 2016d The Central Mediterranean Route: Deadlier Than Ever. Data Briefing Series Issue No. 3. IOM GMDAC, Berlin. Available from [https://publications.iom.int/system/files/pdf/gmdac\\_data\\_briefing\\_series\\_issue3.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/gmdac_data_briefing_series_issue3.pdf).
- 2016e 3rd Almaty Process Senior Officials Meeting (SOM), 19–20 September 2016, Astana Kazakhstan. IOM, Astana. Available from [www.iom.kz/en/new/213-almatya-proc-meet-eng](http://www.iom.kz/en/new/213-almatya-proc-meet-eng).
- 2017a Sri Lanka Flood 2017: Statistical Summary of Displacement Situation. IOM, Sri Lanka. Available from [www.iom.int/sites/default/files/country/docs/srilanka/IOM-SL-Displacement-Map.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/country/docs/srilanka/IOM-SL-Displacement-Map.pdf).
- 2017b Return of Undocumented Afghans from Pakistan and Iran: 2016 Overview. IOM, Geneva. Available from [https://afghanistan.iom.int/sites/default/files/Reports/iom\\_afghanistan\\_-\\_return\\_of\\_undocumented\\_afghans\\_from\\_pakistan\\_and\\_iran\\_-\\_2016\\_overview.pdf](https://afghanistan.iom.int/sites/default/files/Reports/iom_afghanistan_-_return_of_undocumented_afghans_from_pakistan_and_iran_-_2016_overview.pdf).
- 2017c Migration Trends in South America. South American Migration Report No. 1. IOM, South America. Available from [http://robuenosaires.iom.int/sites/default/files/Documentos%20PDFs/Report\\_Migration\\_Trends\\_South\\_America\\_N1\\_EN.pdf](http://robuenosaires.iom.int/sites/default/files/Documentos%20PDFs/Report_Migration_Trends_South_America_N1_EN.pdf).
- 2017d Mixed Migration Flows in the Mediterranean and Beyond: Compilation of Available Data and Information: Reporting Period 2016. IOM, Geneva. Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016\\_Flows\\_to\\_Europe\\_Overview.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_Flows_to_Europe_Overview.pdf).
- 2017e Mediterranean Migrant Arrivals Top 363,348 in 2016; Deaths at Sea: 5,079. IOM, Geneva, 6 January. Available from [www.iom.int/news/mediterranean-migrant-arrivals-top-363348-2016-deaths-sea-5079](http://www.iom.int/news/mediterranean-migrant-arrivals-top-363348-2016-deaths-sea-5079).
- 2017f Analysis: Flow Monitoring Surveys The Human Trafficking and Other Exploitative Practices Prevalence Indication Survey April 2017. IOM DTM, Geneva. Available from [http://migration.iom.int/docs/Analysis\\_Flow\\_Monitoring\\_and\\_Human\\_Trafficking\\_Surveys\\_in\\_the\\_Mediterranean\\_and\\_Beyond\\_26\\_April\\_2017.pdf](http://migration.iom.int/docs/Analysis_Flow_Monitoring_and_Human_Trafficking_Surveys_in_the_Mediterranean_and_Beyond_26_April_2017.pdf).
- 2017g Yemen, 14th Report—May 2017. IOM and UNHCR, Task Force on Population Movement (TFPM). Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/draft\\_tfpm\\_14th\\_report\\_may2017\\_hct.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/draft_tfpm_14th_report_may2017_hct.pdf).
- Ionesco, D., D. Mokhnacheva and F. Gemenne  
2017 The Atlas of Environmental Migration. IOM and Routledge. Available from <https://environmentalmigration>.

[iom.int/projects/atlas-environmental-migration](http://iom.int/projects/atlas-environmental-migration).

- Ipsos MORI  
2016 Perceptions are Not Reality: What the World Gets Wrong. Ipsos MORI, December. Available from [www.ipsos.com/ipsos-mori/en-uk/perceptions-are-not-reality-what-world-gets-wrong?language\\_content\\_entity=en-uk](http://www.ipsos.com/ipsos-mori/en-uk/perceptions-are-not-reality-what-world-gets-wrong?language_content_entity=en-uk).
- Jacobsen, J. and M. Valenta  
2016 Moving to the Gulf: An empirical analysis of the patterns and drivers of migration to the GCC countries, 1960–2013. *Labour History*, 57(5):627–648. Available from <http://dx.doi.org/10.1080/0023656X.2016.1239885>.
- Jayasuriya, D. and R. Sunam  
2016 South Asia. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.), IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Kelly, A.  
2017 Number of Nigerian women trafficked to Italy for sex almost doubled in 2016. *The Guardian*, 12 January. Available from [www.theguardian.com/global-development/2017/jan/12/nigerian-women-trafficked-to-italy-for-sex-doubled-2016](http://www.theguardian.com/global-development/2017/jan/12/nigerian-women-trafficked-to-italy-for-sex-doubled-2016).
- Krogstad, J.  
2016 5 Facts About Mexico and Immigration to the U.S. Pew Research Center, 11 February. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2016/02/11/mexico-and-immigration-to-us/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/02/11/mexico-and-immigration-to-us/).
- Krogstad, J. and G. Lopez  
2016 Venezuelan Asylum Applications to U.S. Soar in 2016. Pew Research Center, 4 August. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2016/08/04/venezuelan-asylum-applications-to-u-s-soar-in-2016/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/08/04/venezuelan-asylum-applications-to-u-s-soar-in-2016/).
- Krogstad, J., J. Passel and D. Cohn  
2017 5 Facts About Illegal Immigration in the U.S. Pew Research Center, 27 April. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/27/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/27/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/).
- Krogstad, J. and J. Radford  
2017 Key Facts About Refugees to the U.S. Pew Research Center, 30 January. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2017/01/30/key-facts-about-refugees-to-the-u-s/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/01/30/key-facts-about-refugees-to-the-u-s/).
- Lesser, G. and J. Batalova  
2017 Central American Immigrants in the United States. Pew Research Center, 5 April. Available from [www.migrationpolicy.org/article/central-american-immigrants-united-states](http://www.migrationpolicy.org/article/central-american-immigrants-united-states).
- Luna, K.  
2017 Central Americans Turn to Mexico for Asylum. Center for Immigration Studies, 10 March. Available from <https://cis.org/Luna/Central-Americans-Turn-Mexico-Asylum>.
- Majidi, N. and L. Oucho  
2016 East Africa. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Malik, S.  
2015 Asian Immigrants in the United States Today. Center for American Progress. Available from [www.americanprogress.org/issues/immigration/news/2015/05/21/113690/asian-immigrants-in-the-united-states-today/](http://www.americanprogress.org/issues/immigration/news/2015/05/21/113690/asian-immigrants-in-the-united-states-today/).
- Manji, F.  
2017 No Win-Wins in Kenya's Modern-Day Voyages in Search of Work. Brookings Institution, 26 May. Available

from [www.brookings.edu/blog/future-development/2017/05/26/no-win-wins-in-kenyas-modern-day-voyages-in-search-of-work/](http://www.brookings.edu/blog/future-development/2017/05/26/no-win-wins-in-kenyas-modern-day-voyages-in-search-of-work/).

McAuliffe, M.

2016 Resolving Policy Conundrums: Enhancing Humanitarian Protection in Southeast Asia. Washington, D.C.: Migration Policy Institute. Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/TCM\\_Development-McAuliffe-FINAL.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/TCM_Development-McAuliffe-FINAL.pdf).

McAuliffe, M. and K. Koser

2015 Unintended consequences: How migrant smugglers are exploiting the international protection system. Advance, Australian National University, Winter 2015, 30–33.

Meyer, P., R. Margesson, C. Seelke and M. Taft-Morales

2016 Unaccompanied Children from Central America: Foreign Policy Considerations. Congressional Research Service 7-5700. Washington, D.C. Available from <https://fas.org/sgp/crs/homsec/R43702.pdf>.

Ministry of Education of the People's Republic of China

2015 China Releases Report on Foreign Students for 2015. 20 April. Available from [http://en.moe.gov.cn/News/Top\\_News/201604/t20160420\\_239196.html](http://en.moe.gov.cn/News/Top_News/201604/t20160420_239196.html).

Mixed Migration Hub

٢٠١٥ شبابٌ محتجزون: مصير الشباب المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا اليوم. الدراسة الأولى، تموز/يوليه ٢٠١٥. متاح في الرابط التالي:

[www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2015/07/MHUB\\_2015\\_Detained-Youth\\_Exec-Summary\\_AR.pdf](http://www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2015/07/MHUB_2015_Detained-Youth_Exec-Summary_AR.pdf).

Moon, K.S.H.

2015 South Korea's Demographic Changes and Their Political Impact. East Asia Policy Paper 6, Centre for East Asia Policy Studies, Brookings Institution. Available from [www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/South-Koreas-demographic-changes-and-their-political-impact.pdf](http://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/South-Koreas-demographic-changes-and-their-political-impact.pdf).

Natter, K.

2014 Fifty years of Maghreb emigration: How states shaped Algerian, Moroccan and Tunisian emigration. Working Paper, DEMIG No. 21, International Migration Institute. University of Oxford. Available from [www.imi.ox.ac.uk/publications/wp-95-14](http://www.imi.ox.ac.uk/publications/wp-95-14).

New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment

2016 Migration Trends 2015/2016. New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, November. Available from [www.mbie.govt.nz/publications-research/research/migrants---monitoring/migration-trends-and-outlook-2015-16.pdf](http://www.mbie.govt.nz/publications-research/research/migrants---monitoring/migration-trends-and-outlook-2015-16.pdf).

Nshimbi, C.C. and L. Fioramonti

2013 A Region Without Borders? Policy Frameworks for Regional Labour Migration Towards South Africa. MiWORC Report, African Centre for Migration and Society, University of the Witwatersrand. Available from [www.miworc.org.za/docs/MiWORC-Report-1.pdf](http://www.miworc.org.za/docs/MiWORC-Report-1.pdf).

Oommen, G.Z.

2015 South Asia–Gulf migratory corridor: Emerging patterns, prospects and challenges. Migration and Development, 5(3):394–412. Available from <http://dx.doi.org/10.1080/21632324.2015.1010705>.

Organisation for Security and Co-operation in Europe (OSCE)

2016 Labour Migration in Central Asia. OSCE Security Community, Issue 1/2016. OSCE. Available from [www.osce.org/magazine/250386](http://www.osce.org/magazine/250386).

- Park, Y-b.  
2017 South Korea Carefully Tests the Waters on Immigration, With a Focus on Temporary Workers. Migration Policy Institute. Available from [www.migrationpolicy.org/article/south-korea-carefully-tests-waters-immigration-focus-temporary-workers](http://www.migrationpolicy.org/article/south-korea-carefully-tests-waters-immigration-focus-temporary-workers).
- Passel, J. and D. Cohn  
2017 As Mexican Share Declined, U.S. Unauthorized Immigrant Population Fell in 2015 Below Recession Level. Pew Research Center, 25 April. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/25/as-mexican-share-declined-u-s-unauthorized-immigrant-population-fell-in-2015-below-recession-level/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/25/as-mexican-share-declined-u-s-unauthorized-immigrant-population-fell-in-2015-below-recession-level/).
- Rahman, Md M.  
2013 Migrant indebtedness: Bangladeshis in the GCC countries. *International Migration*, 53(6):205–219. Available from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/imig.12084/full>.
- Raines, T., M. Goodwin and D. Cutts  
2017 The Future of Europe: Comparing Public and Elite Attitudes. Chatham House: The Royal Institute of International Affairs. London. Available from [www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2017-06-20-future-europe-attitudes-raines-goodwin-cutts-final.pdf](http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2017-06-20-future-europe-attitudes-raines-goodwin-cutts-final.pdf).
- Refugee Council of Australia  
2017 Recent Changes in Australian Refugee Policy. RCA, June. Available from [www.refugeecouncil.org.au/publications/recent-changes-australian-refugee-policy/](http://www.refugeecouncil.org.au/publications/recent-changes-australian-refugee-policy/).
- Reifeld, H.  
2015 Emigration, Transit and Host Country: Migration in Morocco. KAS International Reports Issue 2–3, Konrad-Adenauer-Stiftung. Available from [www.kas.de/wf/en/33.40711/](http://www.kas.de/wf/en/33.40711/).
- Royal Thai Government  
2015 Summary of the special meeting on irregular migration in the Indian Ocean. Press Release, 29 May. Available from [www.mfa.go.th/main/en/media-center/14/56880-Summary-Special-Meeting-on-Irregular-Migration-in.html](http://www.mfa.go.th/main/en/media-center/14/56880-Summary-Special-Meeting-on-Irregular-Migration-in.html).
- Russell, M.  
2017 Eurasian Economic Union: The Rocky Road to Integration. Briefing, April 2017. European Parliamentary Research Service, European Parliament. Available from [www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2017/599432/EPRS\\_BRI\(2017\)599432\\_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2017/599432/EPRS_BRI(2017)599432_EN.pdf).
- Sanchez, G.  
2016 Latin America. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva. Available from [www.regionalmms.org/images/sector/smuggling\\_report.pdf](http://www.regionalmms.org/images/sector/smuggling_report.pdf).
- Schwikowski, M.  
2016 Refugees from the Horn of Africa struggle in South Africa. Deutsche Welle, 21 June. Available from [www.dw.com/en/refugees-from-the-horn-of-africa-struggle-in-south-africa/a-19343830](http://www.dw.com/en/refugees-from-the-horn-of-africa-struggle-in-south-africa/a-19343830).
- Sitaropoulos, N.  
2000 Modern Greek asylum policy and practice in the context of the relevant European developments. *Journal of Refugee Studies*, 13(1):105–17.
- Slay, B.  
2015 Exchange Rates, Remittances, and Poverty in the Kyrgyz Republic. United Nations Development Programme, 25 May. Available from [www.eurasia.undp.org/content/rbec/en/home/presscenter/articles/2015/5/25/exchange-rates--remittances--and-poverty-in-the-kyrgyz-republic.html](http://www.eurasia.undp.org/content/rbec/en/home/presscenter/articles/2015/5/25/exchange-rates--remittances--and-poverty-in-the-kyrgyz-republic.html).

- Smick, E.  
2006 Canada's Immigration Policy. Council on Foreign Relations. Available from [www.cfr.org/blog-post/strange-death-europe-2](http://www.cfr.org/blog-post/strange-death-europe-2).
- Solomon, F.  
2017 Thousands displaced as powerful cyclone hits Bangladesh, prompting fears for Rohingya refugees. Time Magazine, 31 May. Available from <http://time.com/4799035/bangladesh-myanmar-cyclone-mora-rohingya/?platform=hootsuite>.
- Srivastava, R. and A. Pandey  
2017 Internal and International Migration in South Asia: Drivers, Interlinkage and Policy Issues. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, New Delhi. Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002494/249459E.pdf>.
- Staedicke, S., J. Batalova and J. Zong  
2016 On the Brink of Demographic Crisis, Governments in East Asia Turn Slowly to Immigration. Migration Policy Institute. Available from [www.migrationpolicy.org/article/top-10-2016-%E2%80%93-issue-9-brink-demographic-crisis-governments-east-asia-turn-slowly-immigration](http://www.migrationpolicy.org/article/top-10-2016-%E2%80%93-issue-9-brink-demographic-crisis-governments-east-asia-turn-slowly-immigration).
- Stats New Zealand  
2016 Kiwi Exodus to Australia Bungees Back. Stats New Zealand, 21 July. Available from [www.stats.govt.nz/browse\\_for\\_stats/population/Migration/international-travel-and-migration-articles/kiwi-exodus-australia.aspx](http://www.stats.govt.nz/browse_for_stats/population/Migration/international-travel-and-migration-articles/kiwi-exodus-australia.aspx).
- Southwick, K.  
2015 Preventing mass atrocities against the stateless Rohingya in Myanmar. Journal of International Affairs, 68(2):137–56.
- Sturm, N.  
2016 UNHCR Calls for Urgent Action as Central American Asylum Claims Soar. UNHCR, Geneva, 5 April. Available from [www.unhcr.org/news/latest/2016/4/5703ab396%20unhcr-calls-urgent-action-central-american-asylum-claims-soar.html](http://www.unhcr.org/news/latest/2016/4/5703ab396%20unhcr-calls-urgent-action-central-american-asylum-claims-soar.html).
- The Economist  
2016 Remittances in Central Asia: From Russia with love. The Economist, 14 January. Available from [www.economist.com/news/finance-and-economics/21688441-remittances-are-good-thing-except-when-they-stop-russia-love](http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21688441-remittances-are-good-thing-except-when-they-stop-russia-love).
- Tierney, J., C. Ummenhofer and P. deMenocal  
2015 Past and future rainfall in the Horn of Africa. Science Advances, 1(9):1–8. Available from <http://advances.sciencemag.org/content/1/9/e1500682>.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA)  
2011 Population Distribution, Urbanization, Internal Migration and Development: An International Perspective. United Nations, New York. Available from [www.un.org/esa/population/publications/PopDistribUrbanization/PopulationDistributionUrbanization.pdf](http://www.un.org/esa/population/publications/PopDistribUrbanization/PopulationDistributionUrbanization.pdf).  
2015a International Migrant Stock: The 2015 Revision. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml).  
2015b World Population Prospects: The 2015 Revision. United Nations, New York. Available from [https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key\\_findings\\_wpp\\_2015.pdf](https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf).  
2016 International Migration Report 2015, Highlights. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf).

- 2017 World Population Prospects: The 2017 Revision. United Nations, New York. Available from <https://esa.un.org/unpd/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Environment Programme (UNEP)
- 2011 Livelihood Insecurity: Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel. UNEP, Geneva. Available from [http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP\\_Sahel\\_EN.pdf](http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sahel_EN.pdf).
- United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP)
- 2015 Climate Change and Migration in the Pacific: Links, attitudes, and future scenarios in Nauru, Tuvalu and Kiribati. 3 December. Available from [www.unescap.org/resources/climate-change-and-migration-pacific-links-attitudes-and-future-scenarios-nauru-tuvalu-and](http://www.unescap.org/resources/climate-change-and-migration-pacific-links-attitudes-and-future-scenarios-nauru-tuvalu-and).
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and International Organization for Migration (IOM)
- 2015 2015 Situation Report on International Migration: Migration, Displacement and Development in a Changing Arab Region. ESCWA and IOM.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)
- n.d.a Population Statistics. UNHCR, Geneva. Available from <http://popstats.unhcr.org/en/overview>.
- n.d.b Global Focus: Democratic Republic of the Congo Regional Office. UNHCR, Democratic Republic of the Congo. Available from [http://reporting.unhcr.org/node/4874#\\_ga=2.6528890.973728346.1497860924-1861603588.1494417376](http://reporting.unhcr.org/node/4874#_ga=2.6528890.973728346.1497860924-1861603588.1494417376).
- 2016a UNHCR Resettlement Fact Sheet 2016. UNHCR Bureau for Europe, Geneva. Available from [www.unhcr.org/59364f887](http://www.unhcr.org/59364f887).
- 2016b Refugees and Migrants Sea Arrivals in Europe: Monthly Data Update, August 2016. UNHCR, Geneva. Available from <https://data2.unhcr.org/ar/documents/download/51337>.
- 2016c Global Trends: Forced Displacement in 2015. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/576408cd7.pdf](http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf).
- 2017a Global Trends: Forced Displacement in 2016. UNHCR, Geneva. Available from [www.unhcr.org/5943e8a34](http://www.unhcr.org/5943e8a34).
- 2017b Tough Choices for Afghan Refugees Returning Home After Years in Exile. UNHCR, Geneva, 3 February. Available from [www.unhcr.org/news/briefing/2017/2/589453557/tough-choices-afghan-refugees-returning-home-years-exile.htm](http://www.unhcr.org/news/briefing/2017/2/589453557/tough-choices-afghan-refugees-returning-home-years-exile.htm).
- 2017c Canada's 2016 Record High Level of Resettlement Praised by UNHCR. UNHCR, Ottawa. Available from [www.unhcr.ca/news/canadas-2016-record-high-level-resettlement-praised-unhcr/](http://www.unhcr.ca/news/canadas-2016-record-high-level-resettlement-praised-unhcr/).
- 2017d Desperate Journeys: Refugees and Migrants Entering and Crossing Europe via the Mediterranean and Western Balkan Routes. UNHCR Bureau for Europe. Available from [www.unhcr.org/58b449f54.pdf](http://www.unhcr.org/58b449f54.pdf).
- 2017e As Asylum Applications by Venezuelans Soar, UNHCR Steps Up Response. UNHCR, Geneva, 14 July. Available from [www.unhcr.org/news/briefing/2017/7/596888474/asylum-applications-venezuelans-soar-unhcr-steps-response.html](http://www.unhcr.org/news/briefing/2017/7/596888474/asylum-applications-venezuelans-soar-unhcr-steps-response.html).
- 2017f Refugees and Migrants Sea Arrivals in Europe: Monthly Data Update, December 2016. UNHCR, Geneva. Available from <https://data2.unhcr.org/ar/documents/download/53447>.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Children's Fund (UNICEF), and International Organization for Migration (IOM)
- 2017 Refugee and Migrant Children – Including Unaccompanied and Separated Children – in Europe: Overview of Trends in 2016. UNHCR, UNICEF, IOM. Available from [www.unicef.org/ceecis/Factsheet\\_refugee\\_migrant.pdf](http://www.unicef.org/ceecis/Factsheet_refugee_migrant.pdf).

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA)
- n.d.a El Niño in Southern Africa. OCHA. Available from [www.unocha.org/legacy/el-nino-southern-africa](http://www.unocha.org/legacy/el-nino-southern-africa).
  - n.d.b El Niño in East Africa. OCHA. Available from [www.unocha.org/legacy/el-nino-east-africa](http://www.unocha.org/legacy/el-nino-east-africa).
  - n.d.c Current Emergencies. OCHA. Available from [www.unocha.org/where-we-work/current-emergencies](http://www.unocha.org/where-we-work/current-emergencies).
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)
- n.d. Smuggling of Migrants: The Harsh Search for a Better Life. UNODC, Vienna. Available from [www.unodc.org/toc/en/crimes/migrant-smuggling.html](http://www.unodc.org/toc/en/crimes/migrant-smuggling.html).
  - 2015 Migrant Smuggling in Asia: Current Trends and Related Challenges. UNODC, Bangkok. Available from [www.unodc.org/documents/southeastasiaandpacific/Publications/2015/som/Current\\_Trends\\_and\\_Related\\_Challenges\\_web.pdf](http://www.unodc.org/documents/southeastasiaandpacific/Publications/2015/som/Current_Trends_and_Related_Challenges_web.pdf).
- United Nations Relief and Works Agency (UNRWA)
- n.d. Where We Work. UNRWA, Gaza City. Available from [www.unrwa.org/where-we-work](http://www.unrwa.org/where-we-work).
- United States Department of Homeland Security
- 2016 DHS releases entry/exit overstay report for fiscal year 2015. DHS Press Office, 19 January. Available from [www.dhs.gov/news/2016/01/19/dhs-releases-entryexit-overstay-report-fiscal-year-2015](http://www.dhs.gov/news/2016/01/19/dhs-releases-entryexit-overstay-report-fiscal-year-2015).
- United States Agency for International Development (USAID)
- n.d. Agriculture and Food Security: USAID Southern Africa Regional. USAID. Available from [www.usaid.gov/southern-africa-regional/agriculture-and-food-security](http://www.usaid.gov/southern-africa-regional/agriculture-and-food-security).
- United States Department of State
- 2016 Fact Sheet: Fiscal Year 2016 Refugee Admissions. 4 October. Bureau of Public Affairs, Washington D.C. Available from <https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/10/262776.htm>.
- Washington Office on Latin America (WOLA)
- 2016 Migration Enforcement in Mexico. WOLA, 20 September. Accessed from [www.wola.org/2016/09/migration\\_enforcement\\_in\\_mexico/](http://www.wola.org/2016/09/migration_enforcement_in_mexico/).
- World Bank
- 2015 Live Long and Prosper: Aging in East Asia and Pacific. World Bank East Asia and Pacific Regional Report. Available from <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23133/9781464804694.pdf>.
  - 2017 Migration and Remittances, Migration and Development Brief 27. World Bank, Washington, D.C. Available from <http://pubdocs.worldbank.org/en/992371492706371662/MigrationandDevelopmentBrief27.pdf>.
- Zong, J. and J. Batalova
- 2016 Asian Immigrants in the United States. Migration Policy Institute, 6 January. Available from [www.migrationpolicy.org/article/asian-immigrants-united-states](http://www.migrationpolicy.org/article/asian-immigrants-united-states).

## الفصل الرابع

- Aldred, J., A. Astell, R. Behr, L. Cochrane, J. Hind, A. Pickard, L. Potter, A. Wignall and E. Wiseman  
2008 The world's most powerful blogs. *The Guardian*, 9 March 2008.
- Bakewell, O.  
2008 Research beyond the categories: The importance of policy irrelevant research into forced migration. *Journal of Refugee Studies*, 21(4):432–453.
- Banks, M.  
2012 Blog posts and tweets: The next frontier for grey literature. *Grey Journal (TGJ)*, 8(1):54–59.
- Black, N.  
2001 Evidence based policy: proceed with care. *BMJ (Clinical research edition)*, 323(7307):275–279.
- Bornmann, L.  
2014 Do altmetrics point to the broader impact of research? An overview of benefits and disadvantages of altmetrics. *Journal of informetrics*, 8(4):895–903.
- Boswell, C.  
2008 The political functions of expert knowledge: Knowledge and legitimation in European Union immigration policy. *Journal of European Public Policy*, 15(4):471–88.
- Box, R.  
1999 *Running Government Like a Business: Implications for Public Administration Theory and Practice*. *The American Review of Public Administration*, 29(1).
- Caarls, K.  
2016 NORFACE Research Programme on Migration, Migration in Europe: Social, Economic, Cultural and Policy Dynamics (2009–2014), Summary Report. Available from [www.norface.net/wp-content/uploads/2016/06/Summary-Report-NORFACE.pdf](http://www.norface.net/wp-content/uploads/2016/06/Summary-Report-NORFACE.pdf).
- Carling, J.  
2016 West and Central Africa. In McAuliffe M.L. and F. Laczko (eds.), *Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base*, IOM: Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Castles, S.  
2010 Understanding global migration: A social transformation perspective. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 36(10):1565–1586.
- Cavanagh, S.  
2009 Technology links students to fieldwork. *Education Week*, 29:5.
- Cherney, A., B. Head, P. Boreham, J. Povey, and M. Ferguson  
2012 Perspectives of academic social scientists on knowledge transfer and research collaborations: A cross-sectional survey of Australian academics. *Evidence & Policy: A Journal of Research, Debate and Practice*, 8(4):433–453.
- Chong, E.  
2010 Using blogging to enhance the initiation of students into academic research. *Computers & Education*, 55(2):798–807.
- Chu, S. and S. Kamal  
2008 The effect of perceived blogger credibility and argument quality on message elaboration and brand attitudes. *Journal of Interactive Advertising*, 8(2):26–37.



- Colquhoun, D.  
2011 Publish-or-perish: Peer review and the corruption of science. *The Guardian*, 5 September 2011.
- Costas, R., Z. Zahedi and P. Wouters  
2015 Do "altmetrics" correlate with citations? Extensive comparison of altmetric indicators with citations from a multidisciplinary perspective. *Journal of the Association for Information Science and Technology*, 66(10):2003–2019.
- Davies, M. and R. Woodward  
2014 *International Organizations: A companion*. Edward Elgar Publishing, United Kingdom.
- Farrell, H.  
2012 The consequences of the Internet for politics. *Annual Review of Political Science*, 15:35–52.
- Foster, J. G., A. Rzhetsky and J.A. Evans  
2015 Tradition and innovation in scientists' research strategies. *American Sociological Review*, 80(5):875–908.
- GreyNet International  
2014 Pisa Declaration on Policy Development for Grey Literature Resources. *The Grey Journal (TGJ)*, 10(2):64–64.
- Hagen-Zanker, J. and R. Mallett  
2016 *Journeys to Europe. The role of policy in migrant decision-making*. Overseas Development Institute (ODI) Insights. ODI, London.
- Iredale, R., Asia-Pacific Migration Research Network and UNESCO  
2001 *Migration Research and Policy Landscape. Case Studies of Australia, the Philippines and Thailand*. Asia Pacific Migration Research Network (APMRN) Working Paper No. 9. APMRN Secretariat Centre for Asia Pacific Social Transformation Studies, University of Wollongong.
- Kirkpatrick, I., S. Ackroyd and R. Walker  
2005 *The New Managerialism and Public Service Professions: Change in Health, Social Services and Housing*. Palgrave Macmillan: New York.
- Koser, K.  
2014 *Strengthening Public Confidence in Migration Policy and Practice: The Role of Evidence*. A paper commissioned by the 2014–15 Chair of the Intergovernmental Consultations on Migration, Asylum and Refugees (IGC).
- Mason, E.  
1999 Researching refugee and forced migration studies. *Behavioral & Social Sciences Librarian*, 18(1):1–20.
- McAuliffe, M.  
2016 Migration moderate, 'Master Weaver' and inspirational team leader: reflecting on the lasting legacy of Graeme Hugo in three spheres of migration policy. *Australian Geographer*, 47(4):383–389.
- McAuliffe, M. and A. Parrinder  
2015 Expanding the evidence base on irregular migration through research partnerships: The Australian Irregular Migration Research Programme. *Migration Policy Practice*, Volume V, Number 1.
- McGann, J.  
2016 2015 Global Go To Think Tank Index Report. University of Pennsylvania, Philadelphia. Available from [www.repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=think\\_tanks](http://www.repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=think_tanks).
- Mewburn, I. and P. Thomson  
2013 Why do academics blog? An analysis of audiences, purposes and challenges. *Studies in Higher Education*, 38(8):1105–1119.

- Mulligan, A., L. Hall and E. Raphael  
2013 Peer review in a changing world: An international study measuring the attitudes of researchers. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, 64(1):132–161.
- Nutley, S. and J. Webb  
2000 Evidence and the policy process. In T.O. Davies, S.M. Nutley, & P.C. Smith (Eds.), *What Works? Evidence-based policy and practice in public services*. Bristol, England: The Policy Press.
- Ozimek, A.  
2012 Bloggers and Economists are Failing on Immigration. *Forbes*, 7 October. Available from <https://www.forbes.com/sites/modeledbehavior/2012/10/07/bloggers-and-economists-are-failing-on-immigration/#6672e4e022d0>.
- Pappas, C. and I. Williams  
2011 Grey literature: Its emerging importance. *Journal of Hospital Librarianship*, 11(3):228–234.
- Pécoud, A.  
2015 *Depoliticising Migration: Global Governance and International Migration Narratives*. Palgrave MacMillan, United Kingdom.
- PLoS Medicine Editors  
2006 The impact factor game. *PLoS Med*, 3(6), e291.
- Poulain, M., N. Perrin and A. Singleton (eds)  
2006 *THESIM: Towards Harmonised European Statistics on International Migration*. Presses universitaires de Louvain, Louvain.
- Priem, J., H. A. Piwowar and B.M. Hemminger  
2012 Altmetrics in the wild: Using social media to explore scholarly impact. arXiv preprint arXiv:1203.4745.
- Prosser Scully, R.  
2015 How the pressure of publish or perish affects us all. *The Medical Republic*. Available from [www.medicalrepublic.com.au/how-the-pressure-of-publish-or-perish-affects-us-all/1134](http://www.medicalrepublic.com.au/how-the-pressure-of-publish-or-perish-affects-us-all/1134).
- Ravenstein, E.G.  
1885 The laws of migration. *Journal of the Statistical Society of London*, 48(2):167–235.
- Rucinski, T.L.  
2016 Toward a definition of grey legal literature. *The Grey Journal (TGJ)*, 12(2):61–66.
- Sageman, M.  
2014 The stagnation in terrorism research. *Terrorism and Political Violence*, 26(4):565–580.
- Schöpfel, J.  
2011 Towards a Prague definition of grey literature. *The Grey Journal (TGJ)*, 7(1):5–18.
- Sense About Science  
2005 I don't know what to believe. Making sense of science stories. Available from [www.senseaboutscience.org/activities/i-dont-know-what-to-believe/](http://www.senseaboutscience.org/activities/i-dont-know-what-to-believe/).
- Smith, R.  
2006 Peer review: A flawed process at the heart of science and journals. *Journal of the Royal Society of Medicine*, 99(4):178–182.
- Statista  
2017 Number of blogs worldwide from 2006 to 2011. Available from [www.statista.com/statistics/278527/number-of-blogs-worldwide/](http://www.statista.com/statistics/278527/number-of-blogs-worldwide/).

The LSE GV314 Group

- 2014 Evaluation under contract: Government pressure and the production of policy research. Public Administration, 92(1):224–239.

Thelwall, M., S. Haustein, V. Larivière and C.R. Sugimoto

- 2013 Do altmetrics work? Twitter and ten other social web services. PloS one, 8(5):e64841.

#### إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- 2016 International Migration Report 2015. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf).

Van Noorden, R.

- 2014 Global scientific output doubles every nine years. Nature news blog. Available from <http://blogs.nature.com/news/2014/05/global-scientific-output-doubles-every-nine-years.html>.

Ware, M. and M. Mabe

- 2015 The STM Report: An Overview of Scientific and Scholarly Journal Publishing. International STM Association. Available from [www.stm-assoc.org/2015\\_02\\_20\\_STM\\_Report\\_2015.pdf](http://www.stm-assoc.org/2015_02_20_STM_Report_2015.pdf).

Warren, H.R., N. Raison and P. Dasgupta

- 2017 The Rise of Altmetrics. JAMA, 317(2):131–132.

Weinberger, D.

- 2011 Too Big to Know: Rethinking knowledge now that the facts aren't the facts, experts are everywhere, and the smartest person in the room is the room. Basic Books, New York.

Williams, C. and D. Padula

- 2015 The evolution of Impact Factors: From bibliometrics to altmetrics

Williamson, V. and N. Eisen

- 2017 We were the victims of fake news. Brookings Institution, 8 February. Available from [www.brookings.edu/opinions/we-were-the-victims-of-fake-news/](http://www.brookings.edu/opinions/we-were-the-victims-of-fake-news/).

Wortham, J.

- 2007 After 10 years of blogs, the future's brighter than ever. Wired, 17 December.

#### الفصل الخامس

معظم المعاهدات التي تمّت مناقشتها في هذا الفصل ترد بالتفصيل في التذييل بآء. لذلك، لا تتكرر هنا.

الفريق الاستشاري المعني بتغير المناخ والتنقل البشري

- 2015 Human Mobility: In the Context of Climate Change UNFCCC-Paris COP-21. November 2015. Available from <http://unhcr.org/en-us/protection/environment/565b21bd9/human-mobility-context-climate-change-unfccc-paris-cop-21-recommendations.html>.

Aleinikoff, A.

- 2002 International Legal Norms and Migration: An Analysis. International Dialogue on Migration No. 3, IOM, Geneva. Available from [http://publications.iom.int/system/files/pdf/idm\\_3\\_en.pdf](http://publications.iom.int/system/files/pdf/idm_3_en.pdf).

Bauloz, C.

- 2017 A Comparative Thematic Mapping of Global Migration Initiatives: Lessons Learned Towards a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/pdf/global\\_compact\\_paper.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/global_compact_paper.pdf).

- Betts, A.  
2011 The governance of international migration: Gaps and way forward . In: Improving the Governance of International Migration (Bertelsmann Stiftung and Migration Policy Institute, eds.). Verlag Bertelsmann Stiftung, Gütersloh.
- Betts, A. and L. Kainz  
2017 The History of Global Migration Governance. Oxford Refugee Studies Center Working Paper Series, 122. Oxford Refugee Studies Center. Available from [www.rsc.ox.ac.uk/people/alexander-betts](http://www.rsc.ox.ac.uk/people/alexander-betts).
- Bradley, M.  
2017 The International Organization for Migration (IOM): Gaining power in the forced migration regime. *Refugee*, 33(1):97–106.
- Brookings Institution, Georgetown University and United Nations High Commissioner for Refugees  
2015 Guidance on Protecting People from Disasters and Environmental Change Through Planned Relocation. Available from <https://georgetown.app.box.com/s/6uhtgniybnbsafos68dt7e8b94rjl2tef>.
- Cholewinski, R.  
2012 International labour migration. In: Foundations of International Migration Law (B. Opeskin, R. Perruchoud and J. Redpath-Cross, eds.). Cambridge University Press, Cambridge and New York.
- Doyle, M.  
2004 The challenge of worldwide migration. *Journal of International Affairs*, 57(2):1–5.
- Ferris, E.  
2016 In Search of Commitments: The 2016 Refugee Summits. Policy Brief 3. Andrew Renata Kaldor Centre for International Refugee Law. Sydney. Available from [www.kaldorcentre.unsw.edu.au/publication/policy-brief-3-search-commitments-2016-refugee-summits](http://www.kaldorcentre.unsw.edu.au/publication/policy-brief-3-search-commitments-2016-refugee-summits).
- Gallagher, A.  
2010 The International Law of Human Trafficking. Cambridge University Press, Cambridge.
- Georgetown University, International Organization for Migration and United Nations High Commissioner for Refugees  
2017 A Toolbox: Planning Relocations to Protect People from Disasters and Environmental Change. Available from <https://georgetown.app.box.com/s/lagulgiummuzv4c7ogx2ywywypo4lla1>.
- German Marshall Fund of the United States  
2014 Transatlantic Trends: Key Findings 2014. German Marshall Fund of the United States, Washington D.C. Available from [http://trends.gmfus.org/files/2012/09/Trends\\_2014\\_complete.pdf](http://trends.gmfus.org/files/2012/09/Trends_2014_complete.pdf).
- اللجنة العالمية المعنية بالهجرة
- n.d. Summary Note. Available from [www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/policy\\_and\\_research/gcim/GCIM\\_Summary\\_Note.pdf](http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/policy_and_research/gcim/GCIM_Summary_Note.pdf).
- الفريق العالمي المعني بالهجرة
- n.d.a. Members. Available from [www.globalmigrationgroup.org/gmg-members](http://www.globalmigrationgroup.org/gmg-members).
- n.d.b. Global Migration Group: Terms of Reference. Available from [www.globalmigrationgroup.org/system/files/uploads/documents/Final\\_GMG\\_Terms\\_of\\_Reference\\_prioritized.pdf](http://www.globalmigrationgroup.org/system/files/uploads/documents/Final_GMG_Terms_of_Reference_prioritized.pdf).
- Guild, E. and S. Grant  
2017 Migration Governance in the UN: What is the Global Compact and What Does it Mean? Legal Studies Research Paper No. 252/2017. Queen Mary School of Law, London. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2895636>.
- Hathaway, J.  
2005 The Rights of Refugees in International Law. Cambridge University Press, Cambridge.

## International Labour Organization (ILO)

- n.d.a. Topics. Available from [www.ilo.org/global/topics/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/topics/lang--en/index.htm).
- n.d.b. The Director General's Programme and Budget Proposals for 2018–19. Available from [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms\\_542955.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_542955.pdf).
- 2006 ILO Multilateral Framework on Labour Migration: Non-binding Principles and Guidelines for a Rights-Based Approach to Labour Migration. ILO. Available from [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms\\_146243.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_146243.pdf).

## المنظمة الدولية للهجرة

- n.d. IOM Director General William Lacy Swing's Speech at the UN Summit on Refugees and Migrants and Signing of the IOM–UN Agreement, 19 September 2016. Available from <https://weblog.iom.int/iom-director-general-william-lacy-swings-speech-un-summit-refugees-and-migrants%C2%A0and-signing-iom-un>.
- 2015 Migration Governance Framework. IOM Council, 106th Session, C/106/RES/1310. 4 December 2015. Available from <https://governingbodies.iom.int/system/files/en/council/106/C-106-RES-1310%20MIGOF.pdf>.
- 2017 Constitution and other basic texts. 2017. Available from [https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom\\_constitution\\_en.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom_constitution_en.pdf).
- Jastram, K.  
2003 Family unity . In: Migration and International Legal Norms (T.A. Aleinikoff and V. Chetail, eds.). T.M.C. Asser Press, The Hague.
- Kälin, W.  
2012 From the Nansen Principles to the Nansen Initiative. Forced Migration Review: Preventing Displacement, 41:48–49.
- Kälin, W. and J. Künzli  
2009 The Law of International Human Rights Protection. Oxford University Press, Oxford.
- Koser, K.  
2010 Introduction: International migration and global governance. *Global Governance*, 16(3):301–315.
- Krasner, S.  
1983 International Regimes. Cornell University Press, Ithaca.
- Loescher, G.  
2014 UNHCR and forced migration. In: *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies* (E. Fiddian-Qasmiyeh, G. Loescher, K. Long and N. Sigona, eds.). Oxford University Press, Oxford and New York.
- Martin, S.  
2014 International Migration: Evolving Trends from the Early Twentieth Century to the Present. Cambridge University Press, Cambridge and New York.  
2015 International migration and global governance. *Global Summitry*, 1(1):64–83.  
2016 New models of international agreement for refugee protection. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):60–75. Available from <http://cmsny.org/multimedia/mes-susan-martin/>.
- Martin S. and J. Bergmann  
2017 Environmental Change and Human Mobility: Reducing Vulnerability and Increasing Resilience. Policy Brief 6. February 2017. KNOMAD. Available from [www.knomad.org/sites/default/files/2017-04/Policy%20Brief%206\\_Environmental%20Change%20and%20Human%20Mobility\\_final.pdf](http://www.knomad.org/sites/default/files/2017-04/Policy%20Brief%206_Environmental%20Change%20and%20Human%20Mobility_final.pdf).
- Martin, S., S. Weerasinghe and A. Taylor (eds.)  
2014 Humanitarian Crises and Migration: Causes, Consequences and Responses. Routledge, Abingdon and New

York.

McAuliffe, M. and F. Laczko (eds.)

2016 Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base. IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).

Migrants in Countries in Crisis (MICIC) Initiative

2016 Guidelines to Protect Migrants in Countries Experiencing Conflict or Natural Disaster. Available from <https://micicinitiative.iom.int/>.

Naim, M.

2009 Minilateralism: The magic number to get real international action. Foreign Policy, June 21. Available from <http://foreignpolicy.com/2009/06/21/minilateralism/>.

مبادرة نانسن

٢٠١٥ خطة حماية النازحين عبر الحدود ضمن سياق الكوارث وتغير المناخ. متاح في الرابط التالي:

[www.nanseninitiative.org/](http://www.nanseninitiative.org/).

Newland, K.

2005 The Governance of International Migration: Mechanisms, Processes and Institutions. A Paper Prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration. Global Commission on International Migration.

2011 Global governance: Fear and desire. In: Improving the Governance of International Migration (Bertelsmann Stiftung and Migration Policy Institute, eds.). Verlag Bertelsmann Stiftung, Gütersloh.

الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي (سادك)

1992 Declaration and Treaty of the Southern African Development Community. Available from [www.sadc.int/files/8613/5292/8378/Declaration\\_\\_Treaty\\_of\\_SADC.pdf](http://www.sadc.int/files/8613/5292/8378/Declaration__Treaty_of_SADC.pdf).

2005 Protocol on Facilitation of Movement of Persons. Available from [www.sadc.int/documents-publications/show/Protocol\\_on\\_Facilitation\\_of\\_Movement\\_of\\_Persons2005.pdf](http://www.sadc.int/documents-publications/show/Protocol_on_Facilitation_of_Movement_of_Persons2005.pdf).

الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة

٢٠١٧ تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة. وثيقة الأمم المتحدة. A/71/728. ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. ٢٠١٧

متاح في الرابط التالي: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/002/18/PDF/N1700218.pdf?OpenElement>.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٠١٥ إدماج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العدد ٥/٢٠١٥. شعبية السكان. : حقائق السكان متاح في الرابط التالي:

[www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/popfacts/PopFacts\\_2015-5.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/popfacts/PopFacts_2015-5.pdf).

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

بدون تاريخ الاختصاصات: فرقة العمل المعنية بالتشريد. متاح في الرابط التالي:

[https://unfccc.int/files/adaptation/groups\\_committees/loss\\_and\\_damage\\_executive\\_committee/application/pdf/tor\\_task\\_force\\_final.pdf](https://unfccc.int/files/adaptation/groups_committees/loss_and_damage_executive_committee/application/pdf/tor_task_force_final.pdf).

- ٢٠١١ تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة عشرة التي عُقدت في كاتكون في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وثائق الأمم المتحدة FCCC/CP/2010/7/Add.١، ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. متاح في الرابط التالي:  
<http://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf#page=4>.
- ٢٠١٢ تقرير مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الدوحة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٢. وثائق الأمم المتحدة. شباط/فبراير ٢٠١٣. متاح في الرابط التالي:  
<http://unfccc.int/resource/docs/2012/cop18/eng/08a01.pdf>.
- ٢٠١٥ تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الحادية والعشرين، المنعقدة في باريس من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وثائق الأمم المتحدة FCCC/CP/2015/10/ADD.1. 29 تشرين الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح في الرابط التالي:  
<http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/10a01.pdf>.

## الجمعية العامة للأمم المتحدة

- ١٩٥٠ النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (الخامس). ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠. متاح في الرابط التالي:  
[www.unhcr.org/3b66c39e1.pdf](http://www.unhcr.org/3b66c39e1.pdf).
- ٢٠١٥ إطار عمل سينداي ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، وثيقة الأمم المتحدة. RES / A / 69 / 283. ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥. متاح في الرابط التالي:  
[www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A\\_RES\\_69\\_283.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_69_283.pdf).
- ٢٠١٦ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. A/RES/71/1. وثيقة الأمم المتحدة. إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين متاحة في الرابط التالي:  
[www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/71/1](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/1).
- a ٢٠١٧ طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وثيقة الأمم المتحدة 17. A/RES/71/280. نيسان/أبريل ٢٠١٧. متاحة في الرابط التالي:  
[www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/ODG/GCM/A-71\\_280-E.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/A-71_280-E.pdf).
- b ٢٠١٧ الخطة الحضارية الجديدة، وثيقة الأمم المتحدة 17. A/RES/71/256. كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاحة في الرابط التالي:  
[www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/71/256](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/256).
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)  
n.d. ExCom Plenary Sessions. Available from [www.unhcr.org/excom-plenary-sessions.html](http://www.unhcr.org/excom-plenary-sessions.html).
- 2013 Note on the Mandate of the High Commissioner for Refugees and His Office. Division of International Protection. October 2013. Available from [www.unhcr.org/protection/basic/526a22cb6/mandate-high-commissioner-refugees-office.html](http://www.unhcr.org/protection/basic/526a22cb6/mandate-high-commissioner-refugees-office.html).
- United Nations Human Rights Committee (UNHRC)  
1988 CCPR General Comment No. 16: Article 17 (Right to Privacy), The Right to Respect of Privacy, Family, Home and Correspondence, and Protection of Honour and Reputation. 8 April 1988. Available from [www.refworld.org/docid/453883f922.html](http://www.refworld.org/docid/453883f922.html).

- 1989 CCPR General Comment No. 18: Non-discrimination. 10 November 1989. Available from [www.refworld.org/docid/453883fa8.html](http://www.refworld.org/docid/453883fa8.html).
- 1990 CCPR General Comment No. 19: Article 23 (The Family) Protection of the Family, the Right to Marriage and Equality of the Spouses. 27 July 1990. Available from [www.refworld.org/docid/45139bd74.html](http://www.refworld.org/docid/45139bd74.html).
- 1992 CCPR General Comment No. 20: Article 7 (Prohibition of Torture, or Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment). 10 March 1992. Available from [www.refworld.org/docid/453883fb0.html](http://www.refworld.org/docid/453883fb0.html).

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)

- n.d. Principles and Guidelines on the Human Rights Protection of Migrants in Vulnerable Situations Within Large and/or Mixed Movements. Available from [www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/Draftsforcomments.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/Draftsforcomments.aspx).

United Nations Population Fund (UNFPA)

- 2014 International Conference on Population and Development Program of Action. Available from [www.unfpa.org/publications/international-conference-population-and-development-programme-action](http://www.unfpa.org/publications/international-conference-population-and-development-programme-action).

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أين نعمل. بدون تاريخ. متاحة في الرابط التالي: [www.unrwa.org/where-we-work](http://www.unrwa.org/where-we-work).

#### الأمين العام للأمم المتحدة

- ١٩٩٧ تقرير الأمين العام حول الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية. وثيقة الأمم المتحدة A/٥٢/٣١٤/١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ٢٠١٦ تقرير الأمين العام: بأمان وكرامة: التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وثيقة الأمم المتحدة A/٧٠/٥٩، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. متاحة في الرابط التالي:

[https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/in\\_safety\\_and\\_dignity\\_-\\_addressing\\_large\\_movements\\_of\\_refugees\\_and\\_migrants.pdf](https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/in_safety_and_dignity_-_addressing_large_movements_of_refugees_and_migrants.pdf).

#### المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

- ٢٠١٣ تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وثيقة الأمم المتحدة A/٦٨/٢٨٣، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣. متاحة في الرابط التالي:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/421/15/PDF/N1342115.pdf?OpenElement>.

#### أهداف التنمية المستدامة

١٧ هدفاً لتحويل عالمنا، من دون تاريخ. يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي:

[www.un.org/sustainabledevelopment/sustainabledevelopment-goals/](http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainabledevelopment-goals/).

- n.d.b. UN Habitat III Conference. Available from [www.un.org/sustainabledevelopment/habitat3/#prettyPhoto](http://www.un.org/sustainabledevelopment/habitat3/#prettyPhoto). United Nations Sustainable Development Knowledge Platform
- n.d. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Available from <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>.



مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

دليل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بدون تاريخ، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:

[www.unsystem.org/members/relatedorganizations](http://www.unsystem.org/members/relatedorganizations).

World Bank

2006 Global Economic Prospects: Economic Implications of Remittances and Migration. World Bank, Washington D.C. Available from <http://documents.worldbank.org/curated/en/507301468142196936/Global-economic-prospects-2006-economic-implications-of-remittances-and-migration>.

Weerasinghe, S., A. Taylor, S. Drury, P. Indravudh, A. Gregg and J. Flanagan

2015 On the margins: Non-citizens caught in countries experiencing violence , conflict and disaster. Journal on Migration and Human Security, 3(1):26–57. Available from <http://jmhs.cmsny.org/index.php/jmhs/article/view/42>.

World Trade Organization (WTO)

n.d. Movement of Natural Persons. Available from [www.wto.org/english/tratop\\_e/serv\\_e/mouvement\\_persons\\_e/mouvement\\_persons\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/mouvement_persons_e/mouvement_persons_e.htm).

## الفصل السادس

Abdullahi, B.

2016 The world is not as globalized as you think. Available from [www.weforum.org/agenda/2016/07/i-was-born-and-raised-in-a-refugee-camp-the-world-isn-t-as-globalized-as-you-think/](http://www.weforum.org/agenda/2016/07/i-was-born-and-raised-in-a-refugee-camp-the-world-isn-t-as-globalized-as-you-think/).

Acosta Arcarazo, D. and A. Wiesbrock (eds)

2015 Global Migration: Old Assumptions, New Dynamics. Praeger, Santa Barbara.

Australian Bureau of Statistics (ABS)

2007 Overseas Arrivals and Departures, Australia, ABS Catalogue 3401.0, June 2007, Main features, available from [www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/allprimarymainfeatures/926D133FE53C4666CA25734B0015B/BFC?opendocument](http://www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/allprimarymainfeatures/926D133FE53C4666CA25734B0015B/BFC?opendocument).

Australian Department of Immigration and Border Protection (DIBP)

2012 Annual Report 2011–12. DIBP, Canberra.

Australian National Audit Office (ANAO)

2006 Advance Passenger Processing, Performance Audit Report No. 34, 2005–06. Available from [www.anao.gov.au/sites/g/files/net616/f/ANAO\\_Report\\_2005-2006\\_34.pdf](http://www.anao.gov.au/sites/g/files/net616/f/ANAO_Report_2005-2006_34.pdf).

Bantman-Masum, E.

2015 Migration machine: Marketing Mexico in the age of ICTs. In: Digital Labour and Prosumer Capitalism (O. Frayssé and M. O'Neil, eds), 106–124. Palgrave Macmillan, Basingstoke.

Berg, C.

2008 The Growth of Australia's Regulatory State: Ideology, Accountability and Mega-regulators. Institute of Public Affairs, Melbourne.

Betts, A.

2011 Global Migration Governance. Oxford University Press, Oxford.

Boyd, M.

1989 Family and personal networks in international migration: Recent developments and new agendas. International Migration Review, 23(3):638–670.

- Brunwasser, M.  
2015 A 21st century migrant's essentials: Food, shelter, smartphone. The New York Times, 25 August.
- Bryant, C.  
2015 Drones get a new mission: Saving lives in the Mediterranean. The Financial Times, 26 June.
- Cairncross, F.  
1997 The Death of Distance: How the Communications Revolution Will Change our Lives. Harvard Business School Press, Boston.
- Carling, J.  
2008 The determinants of migrant remittances. Oxford Review of Economic Policy, 24(3):581–598.
- Castles, S., H. de Haas and M.J. Miller  
2014 The Age of Migration. International Population Movements in the Modern World Fifth edition, p. 319. Palgrave Macmillan, Basingstoke.
- Clemens, M.A.  
2014 Does Development Reduce Migration? IZA Discussion Paper No. 8592. Available from [www.iza.org/dp8592.pdf](http://www.iza.org/dp8592.pdf).
- Crews, C.W.  
2012 Ten Thousand Commandments: An Annual Snapshot of the Federal Regulatory State. Competitive Enterprise Institute, Washington, D.C.
- Czaika, M. and H. de Haas  
2014 The globalization of migration: Has the world become more migratory? International Migration Review, 48(2):283–323.
- Dijstelbloem, H.  
2017 Migration tracking is a mess. Nature, 543:32–34.
- Diminescu, D.  
2008 The connected migrant: An epistemological manifesto. Social Science Information, 47(4):565–579.
- Driessen M., J. van Emmerik, L. Nygren-Junkin and M. Spotti  
2011 ICT Use in L2 Education for Adult Migrants. A Qualitative Study in the Netherlands and Sweden. European Commission Report. Joint Research Centre, Publications Office of the European Union, Luxembourg.
- Ericsson  
2016 Ericsson Mobility Report. On the Pulse of the Networked Society. Ericsson AB, Stockholm.
- Gammeltoft-Hansen, T.  
2008 The Refugee, the Sovereign and the Sea: EU Interdiction Policies in the Mediterranean. Working paper 2008 (6). Danish Institute for International Studies (DIIS). Copenhagen.
- Godenau, D. and A. Lopez-Sala  
2016 Multi-layered migration deterrence and technology in Spanish maritime border management. Journal of Borderlands Studies, 31(2):151–169.
- Gold, S.J. and S.J. Nawyn  
2013 The Routledge International Handbook of Migration Studies. Routledge, London/New York.
- Held, D., A. McGrew, D. Goldblatt and J. Perraton  
1999 Global Transformations Reader: Politics, Economics and Culture. Polity Press, Cambridge.
- Hoovestal, L.  
2013 Globalization Contained: The Economic and Strategic Consequences of the Container. Palgrave MacMillan, New York.
- Hunter, A.  
2015 Empowering or impeding return migration? ICT, mobile phones, and older migrants' communications with home. Global Networks, 15(4):485–502.

- International Air Transport Association (IATA)/Tourism Economics  
2014 IATA Air Passenger Forecasts. Available from [www.iata.org/pax-forecast](http://www.iata.org/pax-forecast).
- International Organization for Migration (IOM)  
2014 Second Regional Conference in view of the creation of the Alliance of Asian Associations of Overseas Employment Service Providers: Making Breakthroughs in the Implementation of Ethical and Professional Recruitment. Conference proceedings. Available from [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publication/wcms\\_317424.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publication/wcms_317424.pdf).  
2017a Migrant Application (MigApp). Available from [www.weblog.iom.int/migrant-application-migapp](http://www.weblog.iom.int/migrant-application-migapp).  
2017b IOM Guatemala develops a mobile application for migrants in crisis. Available from [www.weblog.iom.int/iom-guatemala-develops-mobile-application-migrants-crisis](http://www.weblog.iom.int/iom-guatemala-develops-mobile-application-migrants-crisis).
- IOM, International Labour Organization (ILO) and United Nations Development Programme (UNDP)  
2016 Economics of Migration and Development. Supporting Evidence for Thematic Area 1. Ninth Global Forum on Migration and Development Bangladesh 2016, GFMD Research and Policy Initiative, November. Available from [www.gfmd.org/docs/bangladesh-2016](http://www.gfmd.org/docs/bangladesh-2016).
- International Telecommunication Union (ITU)  
2016 ICT Facts and Figures. ITU Data and Statistics Division, Geneva.
- International Telecommunication Union (ITU)/World Bank  
2017 Mobile Cellular Subscriptions. Available from [www.data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS?locations=AF](http://www.data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS?locations=AF).
- Jeandesboz, J.  
2008 Reinforcing the Surveillance of EU Borders: The Future Development of FRONTEX and EUROSUR. CEPS Challenge Paper No. 11. Centre for European Policy Studies (CEPS), Brussels.
- Khalaf, R.  
2016 Tech to the rescue in migrant crisis, Financial Times, 24 February. Available from [www.ft.com/intl/cms/s/0/a731a50a-da29-11e5-a72f-1e7744c66818.html#axzz41XAqZT2A](http://www.ft.com/intl/cms/s/0/a731a50a-da29-11e5-a72f-1e7744c66818.html#axzz41XAqZT2A).
- Kelly, M.  
2005 Submission to the Inquiry into the administration and operation of the Migration Act 1958, 29 July 2005. Available from [www.law.mq.edu.au/public/download/?id=15999](http://www.law.mq.edu.au/public/download/?id=15999).
- Kuschminder, K. and K. Koser  
2017 The Role of Migration-Specific and Migration-Relevant Policies in Migrant Decision-Making in Transit. Working paper No 17, UNU-MERIT Working Papers. UNU-MERIT, Maastricht.
- Lechner, F. J. and J. Boli (eds)  
2015 The globalization reader. Fifth edition. Wiley Blackwell, Chichester.
- Lucassen, J., L. Lucassen and P. Manning (eds)  
2010 Migration History in World History: Multidisciplinary Approaches. Brill, Leiden.
- Mansfield-Devine, S.  
2015 Biometrics in developing countries, Biometric Technology Today, 4:5–8.
- Massey, D.S.  
1987 Understanding Mexican migration to the United States. American Journal of Sociology, 92:1372–1403.  
1990 Social structure, household strategies, and the cumulative causation of migration. Population Index, 56:3–26.
- Mattoo, D., C. Goldberg, J. Johnson, C. Farias Riaño and A. Ahad  
2015 Immigrants in the smart city: the potential of city digital strategies to facilitate immigrant integration. Migration Policy Institute. Available from [www.migrationpolicy.org/article/immigrants-smart-city-potential-city-digital-strategies-facilitate-immigrant-integration](http://www.migrationpolicy.org/article/immigrants-smart-city-potential-city-digital-strategies-facilitate-immigrant-integration).

- McAuliffe, M.  
 2013 Seeking the Views of Irregular Migrants: Decision Making, Drivers and Migration Journeys. Irregular Migration Research Program, Occasional Paper Series No. 5, Department of Immigration and Border Protection, Canberra.  
 2016 The appification of migration. Asia and the Pacific Policy Society, Policy Forum, 20 January. Available from [www.policyforum.net/the-appification-of-migration/](http://www.policyforum.net/the-appification-of-migration/).
- McAuliffe, M. and A.M. Goossens  
 2017 Regulating international migration in an era of increasing interconnectedness. In: Handbook on Migration and Globalisation (A. Triandafyllidou, ed.), Edward Elgar, Cheltenham.
- McAuliffe, M. and K. Koser  
 2015 Unintended consequences: How migrant smugglers are exploiting the international protection system. Advance, Winter: 30–33, Australian National University.
- McAuliffe, M. and F. Laczko (eds)  
 2016 Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base. IOM, Geneva. Available from [https://publications.iom.int/system/files/smuggling\\_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf).
- Nepal Ministry of Labour and Employment  
 2014 Labour Migration for Employment. A Status Report for Nepal: 2013/2014.  
 2015 Labour Migration for Employment. A Status Report for Nepal: 2014/2015.
- Panagakos A.N. and H.A. Horst  
 2006 Return to cyberia: Technology and the social worlds of transnational migrants. Global Networks, 6(2):109–124.
- Pittman, P.  
 2013 Alternative Approaches to the Governance of Transnational Labor Recruitment. A Framework for Discussion. Paper produced for the MacArthur Foundation.
- Portes, A. and J. Walton  
 1981 Labor, Class, and the International System. Academic Press, New York.
- Rabogoshvili, A.  
 2012 Chinese migration to Russia as revealed by narratives in Chinese cyberspace. Journal of Current Chinese Affairs, 41(2):9–36.
- Ravenstein, E.  
 1885 The laws of migration. Journal of the Royal Statistical Society, 48:167–235.
- Shrier, D., G. Canale and A. Pentland  
 2016 Mobile Money & Payments: Technology Trends. Connection Science & Engineering, Massachusetts Institute of Technology.
- Sri Lanka Ministry of Foreign Employment Promotion and Welfare  
 2013 Sri Lanka Migration Profile.
- Stark, O. and D. Bloom  
 1985 The new economics of labor migration. American Economic Review, 75:173–178.
- Statistics Bureau, Ministry of Internal Affairs and Communications, Japan  
 2016 Statistical Handbook of Japan. Available from [www.stat.go.jp/english/data/handbook/index.htm](http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/index.htm).
- Steger, M., P. Battersby and J. Siracusa (eds)  
 2014 The Sage Handbook of Globalization. Sage, California.
- Taylor, S.  
 2008 Offshore barriers to asylum seeker movement: the exercise of power without responsibility? In: Forced Migration, Human Rights and Security (J. McAdam, ed.). Hart Publishing, Oregon.

- Tobbin, P. and J.K. Kuwornu  
2011 Adoption of mobile money transfer technology: Structural equation modeling approach. *European Journal of Business and Management*, 3(7):59–77.
- Todaro, M.  
1989 *Economic Development in the Third World*. Fourth edition. Longman, New York.
- Triandafyllidou, A. and T. Maroukis  
2012 *Migrant Smuggling. Irregular Migration from Asia and Africa to Europe*. Palgrave Macmillan, Basingstoke.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA)  
2015 *International Migration Report 2015*. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf).
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)  
2017 *Connectivity for Refugees*. Available from [www.unhcr.org/connectivity-for-refugees.htm](http://www.unhcr.org/connectivity-for-refugees.htm).
- United Nations World Tourism Organization (UNWTO)  
2017 *World Tourism Barometer*. Volume 15, January.
- Unver, C.  
2015 *Essays on the economic determinants and impacts of migration: The roles of broadband connectivity, industry-level productivity and human capital*. Dissertation. Department of Economics, University of Birmingham.
- US Customs and Border Protection  
2017 *Access: A newsletter issued by the Office of Congressional Affairs for Members of Congress and Staff*.
- US Department of State  
2017 *US Relations with Mexico. Fact Sheet*. Available from [www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35749.htm](http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35749.htm).
- Valkenburg, G. and I. van der Ploeg  
2015 *Materialities between security and privacy: a constructivist account of airport security scanners*. *Security Dialogue*, 46(4):326–344.
- Vargas-Silva, C.  
2016 *Literature Review: Remittances Sent to and from Refugees and Internally Displaced Persons*. KNOMAD Working Paper 12, March. Available from [www.knomad.org/publication/remittances-sent-and-refugees-and-internally-displaced-persons-literature-review](http://www.knomad.org/publication/remittances-sent-and-refugees-and-internally-displaced-persons-literature-review).
- White House  
1998 *International Crime Control Strategy: June 1998*. Government Printing Office, Washington, D.C. Available from [www.fas.org/irp/offdocs/iccs/iccsiv.html](http://www.fas.org/irp/offdocs/iccs/iccsiv.html) (accessed 1 February 2017).
- World Bank  
2017 *Personal remittances received (current US\$), Sri Lanka*. Available from [www.data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=LK](http://www.data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=LK).
- Yoon, K.  
2016 *The media practice of 'KaTalk' in the face of Facebook: young Koreans' use of mobile app platforms in a transnational context*. *Critical Arts*, 30(2):217–232.
- Zelinsky, W.  
1971 *The hypothesis of the mobility transition*. *Geographical Review*, 61(2):219–249.
- Zijlstra, J. and I. van Liempt  
2017 *Smart(phone) travelling: understanding the use and impact of mobile technology on irregular migration journeys*. *International Journal of Migration and Border Studies*, 3:174–191.

## الفصل السابع

- Adhikari, J. and M. Hobley  
2015 'Everyone is leaving. Who will sow our fields?' The livelihood effects on women of male migration from Khotang and Udaypur districts, Nepal, to the Gulf countries and Malaysia. HIMALAYA, the Journal of the Association for Nepal and Himalayan Studies, 35(1):11–23.
- Afghanistan Analysts Network  
2016 We Knew that they Had no Future in Kabul: Why and How Afghan Families Decide to Leave. Friedrich Ebert Stiftung. Available from <http://library.fes.de/pdf-files/iez/12499.pdf>.
- Alpes, M.J. and N.N Sorensen  
2015 Migration Risk Warning Campaigns are Based on Wrong Assumptions. Danish Institute for International Studies (DIIS). Available from [www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/publications/publication.html/191356](http://www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/publications/publication.html/191356).
- Andrews, D., B. Nonnecke and J. Preece  
2003 Electronic survey methodology: A case study in reaching hard-to-involve Internet users. International Journal of Human–Computer Interaction, 16(2):185–210.
- Ashton, W., P. Bhattacharyya, E. Galatsanou, S. Ogoe and L. Wilkinson  
2016 Emerging Uses of Big Data in Immigration Research. Available from [www.idees-ideas.ca/sites/default/files/sites/default/uploads/general/2016/2016-sshrc-ksg-ashton\\_et\\_al.pdf](http://www.idees-ideas.ca/sites/default/files/sites/default/uploads/general/2016/2016-sshrc-ksg-ashton_et_al.pdf).
- Ball, J., L. Butt and H. Beazley  
2017 Birth registration and protection for children of transnational labour migrants in Indonesia. Journal of Immigrant and Refugee Studies, 13(3):305-325.
- Banati, P.  
2017 Is Longitudinal Research the Best Response to the 'Post-Truth' Order? UNICEF. Available from <https://blogs.unicef.org/evidence-for-action/is-longitudinal-research-the-best-response-to-the-post-truth-order/>.
- Bochenek, M.  
2016 Closed Doors: Mexico's Failure to Protect Central American Refugee and Migrant Children. Human Rights Watch, New York. Available from [www.hrw.org/report/2016/03/31/closed-doors/mexicos-failure-protect-central-american-refugee-and-migrant-children](http://www.hrw.org/report/2016/03/31/closed-doors/mexicos-failure-protect-central-american-refugee-and-migrant-children).
- Boland, K.  
2010 Children on the Move: A Report on Children of Afghan Origin Moving to Western Countries. UNICEF, Afghanistan.
- Boyd, M.  
1989 Family and personal networks in international migration: Recent developments and new agendas. International Migration Review, 23(3):638–670.
- Bylander, M.  
2014 Contested mobilities: Gendered migration pressures among Cambodian youth. Gender, Place & Culture, 22(8):1124–1140.
- Caneva, E.  
2014 Children's agency and migration: Constructing kinship in Latin American and East European families living in Italy. Childhood, 22(2):278–292.
- Carling, J.  
2002 Migration in the age of involuntary immobility: Theoretical reflections and Cape Verdean experiences. Journal of Ethnic and Migration Studies, 28(1):5–42.

- 2016 West and Central Africa. In: *Migrant Smuggling Data and Research: a Global Review of the Emerging Evidence Base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva, pp. 25–53.
- Carling, J. and M. Hernández-Carretero  
 2011 Protecting Europe and protecting migrants? Strategies for managing unauthorised migration from Africa. *British Journal of Politics and International Relations*, 13:42–58.
- Castles, S. and M.J. Miller  
 2003 *The Age of Migration. International Population Movements in the Modern World*. Third edition. Guilford Press, New York.
- Chant S. and S.A. Radcliffe  
 1992 Chapter 1: Migration and development: the importance of gender. In: *Gender and Migration in Developing Countries* (S. Chant, ed.). Belhaven Press, London.
- Crawley, H., F. Düvell, K. Jones, S. McMahon and N. Sigona  
 2016 Destination Europe? Understanding the Dynamics and Drivers of Mediterranean Migration in 2015. MEDMIG Final Report. Available from [www.medmig.info/wp-content/uploads/2016/12/research-brief-destination-europe.pdf](http://www.medmig.info/wp-content/uploads/2016/12/research-brief-destination-europe.pdf).
- Crush, J., C. Eberhardt, W. Pendleton, M. Caesar, A. Chikanda and A. Hill  
 2012 Diasporas on the Web: New networks, new methodologies. In: *Handbook of Research Methods in Migration* (C. Vargas-Silva, ed.). Edward Elgar Publishing, Cheltenham.
- Czaika, M. and H. de Haas  
 2016 The Effect of Visa Policies on International Migration Dynamics. Working Paper, International Migration Institute. Available from [www.imi.ox.ac.uk/publications/wp-89-14](http://www.imi.ox.ac.uk/publications/wp-89-14).
- de Haas, H.  
 2011 The Determinants of International Migration. Conceptualising Policy, Origin and Destination Effects. Working Paper No. 32, Oxford International Migration Institute.
- Donini, A., A. Monsutti and G. Scalettaris  
 2016 Afghans on the Move: Seeking Protection and Refuge in Europe. Global Migration Research Paper No. 17, Global Migration Centre.
- Düvell, F., A. Triandafyllidou and B. Vollmer  
 2008 Ethical issues in irregular migration research. *Population, Space and Place*, 16(3):227–239.
- Echavez, C., J. Bagaporo, L. Pilongo and S. Azadmanesh  
 2014 Why Do Children Undertake the Unaccompanied Journey?: Motivations for Departure to Europe and Other Industrialised Countries from the Perspective of Children, Families and Residents of Sending Communities in Afghanistan. Afghanistan Research and Evaluation Unit and UNHCR.
- Edmonds, E. and P. Salinger  
 2007 Economic influences on child migration decisions: Evidence from Bihar and Uttar Pradesh. IZA Discussion Paper No. 3174. Available from [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1039481](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1039481).
- Esipova, N., J. Ray and A. Pugliese  
 2017 Number of Potential Migrants Worldwide Tops 700 Million. Gallup World Poll. Available from [www.gallup.com/poll/211883/number-potential-migrants-worldwide-tops-700-million.aspx?g\\_source=ALL\\_GALLUP\\_HEADLINES&g\\_medium=topic&g\\_campaign=tiles](http://www.gallup.com/poll/211883/number-potential-migrants-worldwide-tops-700-million.aspx?g_source=ALL_GALLUP_HEADLINES&g_medium=topic&g_campaign=tiles).
- European Commission (EC)/European Migration Network (EMN)  
 2016 EMN Ad-Hoc Query on COM AHQ on Addressing and Preventing the Use of Social Media in Migrant Smuggling – exploring cooperation frameworks with social media and other relevant online service providers. Available from <https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/>

networks/european\_migration\_network/reports/docs/ad-hoc-queries/ad-hoc-queries-2016.1055\_com\_use\_of\_social\_media\_in\_migrant\_smuggling\_wider\_diss\_final.pdf.

#### European Parliament News

- 2016 Fate of 10,000 missing refugee children debated in civil liberties committee. European Parliament News, 21 April. Available from [www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20160419IPR23951/fate-of-10-000-missing-refugee-children-debated-in-civil-liberties-committee](http://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20160419IPR23951/fate-of-10-000-missing-refugee-children-debated-in-civil-liberties-committee).

#### Eurostat

- 2017 Asylum applicants considered to be unaccompanied minors: 63,300 unaccompanied minors among asylum seekers registered in the EU in 2016. News Release, 80/2017 11 May. Eurostat. Available from <http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8016696/3-11052017-AP-EN.pdf/30ca2206-0db9-4076-a681-e069a4bc5290>.

#### Faist, T.

- 2000 The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Spaces. Oxford University Press, Oxford.

#### Farabee, D., M. Schulte, R. Gonzales and C.E. Grella

- 2016 Technological aids for improving longitudinal research on substance use disorders. BMC Health Services Research, 16:370.

#### Fiegerman, S.

- 2017 Facebook Tops 1.9 Billion Monthly Users. CNN. Available from <http://money.cnn.com/2017/05/03/technology/facebook-earnings/index.html>.

#### Frouws, B., M. Phillips, A. Hassan and M.A. Twigt

- 2016 Getting to Europe the Whatsapp Way: The Use of ICT in Contemporary Mixed Migration Flows to Europe. Regional Mixed Migration Secretariat Briefing Paper, 2016. Available from <https://ssrn.com/abstract=2862592>.

#### Fund for Peace (FFP)

- 2016 Fragile States Index 2016. Available from <http://fundforpeace.org/fsi/>.

#### Gilbert, A. and K. Koser

- 2006 Coming to the UK: What do asylum-seekers know about the UK before arrival? Journal of Ethnic and Migration Studies, 32(7):1209–1225.

#### Gold, S.J. and S.J. Nawyn (eds.)

- 2013 Routledge International Handbook of Migration Studies. Routledge, New York.

#### Grabska, K., N. Del Franco and M. de Regt

- 2016 Comparative Research Report: Time to Look at Girls: Adolescent Girls' Migration in the South. Global Migration Centre, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva. Available from <http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/globalmigration/shared/Research%20Projects/Comparative%20Research%20Report%20FIN.pdf>

#### Hagen-Zanker, J. and R. Mallett

- 2016 Journeys to Europe. The Role of Policy in Migrant Decision-making. ODI Insights, Policy Brief.

#### Hargittai, E.

- 2010 Digital na(t)ives? Variation in Internet skills and uses among members of the 'Net Generation'. Sociological Inquiry, 80:92–113.

#### Harriman, S. and J. Patel

- 2014 The ethics and editorial challenges of Internet-based research. BMC Medicine, (12):124.

#### Heidbrink, L.



- 2017 Assessing parental fitness and care for unaccompanied children. *RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences*, 3(4):37–52.
- Henley & Partners  
2017 The Henley & Partners Visa Restrictions Index 2017. Available from [www.henleyglobal.com/international-visa-restrictions/](http://www.henleyglobal.com/international-visa-restrictions/).
- Hernández-Carretero, M. and J. Carling  
2012 Beyond 'kamikaze migrants': Risk taking in West African boat migration to Europe. *Human Organization*, 71(4):407–416.
- Hesse-Biber, S.  
2011 *The Handbook of Emergent Technologies in Social Research*. Oxford University Press, Oxford.
- Ignacio, E.N.  
2013 The challenges of online diaspora research. In: *Routledge International Handbook of Migration Studies* (S.J. Gold and S.J. Nawyn, eds.). Routledge, New York.
- International Organization for Migration (IOM)  
2016a Addressing the Needs of Unaccompanied Minors (UAMs) in Greece. IOM, Greece. Available from [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iom\\_greece\\_uam\\_final.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iom_greece_uam_final.pdf).  
2016b *Fatal Journeys Volume 2: Identification and Tracing of Dead and Missing Migrants*. IOM Global Migration Data Analysis Centre (GMDAC), Berlin. Available from [https://publications.iom.int/system/files/fataljourneys\\_vol2.pdf](https://publications.iom.int/system/files/fataljourneys_vol2.pdf).  
2017 *Missing Migrants Project. Latest Global Figures*. Available from <https://missingmigrants.iom.int/latest-global-figures>.
- Jayasuriya, D.  
2016 *Labour Migration as an Alternative for Asylum Seekers facing Protection Issues: A Sri Lanka-based Longitudinal Study*. Australian Government Department of Immigration and Border Protection. Occasional Paper No. 22/2016. DIBP, Canberra.
- Jayasuriya, D., M. McAuliffe and M. Iqbal  
2016 *The Dynamic Nature of Migration Aspirations: Findings From a Longitudinal Study of Households in Sri Lanka*. Australian Government Department of Immigration and Border Protection. Occasional Paper 20/2016. DIBP, Canberra.
- Joinson, A.  
1999 Social desirability, anonymity, and Internet-based questionnaires. *Behavior Research Methods, Instruments, & Computers*, 31(3):433–438.
- Kandel, W. and D. Massey  
2002 The culture of Mexican migration: a theoretical and empirical analysis. *Social Forces*, 80(3):981–1004.
- Karpf, D.  
2012 Social science research methods in Internet time. *Information, Communication & Society*, 15(5):639–661.
- Kays, K., T.L. Keith and M.T. Broughal  
2013 Best practice in online survey research with sensitive topics. In: *Advancing Research Methods with New Technologies* (N. Sappleton, ed.). IGI Global, Hershey, pp. 157–169.
- Keogh, G.  
2013 *The Statistical and Econometric Analysis of Asylum Application Trends and Their Relationship to GDP in the EEA*. Statistics Department, Trinity College Dublin. Available from <https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/1305/1305.2824.pdf>.
- Khalaf, S. and S. Alkobaisi

- 1999 Migrants' Strategies of coping and patterns of accommodation in the oil-rich Gulf societies: Evidence from the UAE. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 26(2):271–298.
- Khoo, C.Y., M. Platt and B. Yeoh  
 2017 Who migrates? Tracking gendered access to migration within households 'in flux' across time. *Journal of Immigrant and Refugee Studies* (accepted; forthcoming).
- Kinne, L., E. Goździak and S. Martin  
 2016 Longing to Feel 'Safe and Comfortable': Protecting Unaccompanied Minors. Institute for the Study of International Migration (ISIM), Georgetown University.
- Komito, L. and J. Bates  
 2011 Migrants' information practices and use of social media in Ireland: networks and community. Proceedings of the 2011 iConference. Available from <http://dl.acm.org/citation.cfm?id=1940801>.
- Koser, K. and K. Kuschminder  
 2015 Key findings of comparative research on assisted voluntary return and reintegration of migrants. *Migration and Policy Practice*, 5(1):28–31. Available from <http://publications.iom.int/books/migration-policy-practice-volume-v-number-1-february-march-2015>.
- Kuang, C.  
 2017 Opening doors with open data. *Harvard Political Review*, March 2, 2017. Available from <http://harvardpolitics.com/harvard/open-data/>.
- Kuschminder, K. and K. Koser  
 2016 Afghans in Greece and Turkey seeking to migrate onward: Decision-making factors and destination choices. *Migration Policy Practice*, 6(3):30–35. Available from <http://publications.iom.int/books/migration-policy-practice-vol-vi-number-3-june-september-2016>.
- Lee, E.S.  
 1966 A theory of migration. *Demography*, 3(1):47–57.
- Maroufof, M.  
 2017 The role of social networks in Georgian migration to Greece. *European Journal of Migration and Law*, 19(1):34–56.
- Martin, S.  
 2007 Women, Migration, and Development. *Transatlantic Perspectives on Migration Policy Brief No. 1*. Institute for the Study of International Migration, Georgetown University, Washington, D.C.
- Massey, D.S.  
 1987 Understanding Mexican migration to the United States. *American Journal of Sociology*, 92:1372–1403.  
 1990 Social structure, household strategies, and the cumulative causation of migration. *Population Index*, 56:3–26.
- Massey, D.S., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci and A. Pellegrino  
 1998 *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium*. Oxford University Press, Oxford.
- Mbaye, L.M.  
 2017 Supporting communities under migration pressure: The role of opportunities, information and resilience to shocks, in McAuliffe, M. and M. Klein Solomon (Conveners) (2017) *Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration*, IOM: Geneva.
- McAuliffe, M.  
 2013 Seeking the Views of Irregular Migrants: Survey Background, Rationale and Methodology. Australian Department of immigration and Border Protection. Occasional Paper No. 4.

- McAuliffe, M. and D. Jayasuriya  
2016 Do asylum seekers and refugees choose destination countries? Evidence from large-scale surveys in Australia, Afghanistan, Bangladesh, Pakistan and Sri Lanka. *International Migration*, 54(4):44–59.
- McAuliffe, M. and K. Koser  
2015 Unintended Consequences: How Migrant Smugglers are Exploiting the International Protection System, Advance, Australian National University, Winter 2015, pp. 30–33.
- Mescoli, E.  
2013 Towards the elsewhere: discourses on migration and mobility practices between Morocco and Italy. *Identities: Global Studies in Culture and Power*, 21(3):290–304. Available from <http://dx.doi.org/10.1080/1070289X.2013.828614>.
- Meyer, P., C. Seelke, M. Taft-Morales and R. Margesson  
2016 Unaccompanied Children from Central America: Foreign Policy Considerations. United States Congressional Research Service, 7-5700.
- MiCT  
2016 Media in Cooperation and Transition, Information to Go. MiCT Briefing No. 1.
- Monsutti, A.  
2005 War and Migration: Social Networks and Economic Strategies of the Hazaras of Afghanistan. Routledge, London/New York.  
2007 Migration as a rite of passage: Young Afghans building masculinity and adulthood in Iran. *Iranian Studies*, 40(2):167–185.
- Motlagh, J.  
2016 A terrifying journey through the world's most dangerous jungle. *Outside Magazine*, 19 July. Available from [www.outsideonline.com/2098801/skull-stake-darien-gap](http://www.outsideonline.com/2098801/skull-stake-darien-gap).
- Mougne, C.  
2010 Trees Only Move in the Wind: A Study of Unaccompanied Afghan children in Europe. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Geneva.
- Nash, V., R. O'Connell, B. Zevenbergen and A. Mishkin  
2013 Effective age verification techniques: Lessons to be learnt from the online gambling industry. University of Oxford, Oxford. Available from [www.oii.ox.ac.uk/archive/downloads/publications/Effective-Age-Verification-Techniques.pdf](http://www.oii.ox.ac.uk/archive/downloads/publications/Effective-Age-Verification-Techniques.pdf) or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2658038>.
- Oiarzabal, P.J. and U.D. Reips  
2012 Migration and diaspora in the age of information and communication technologies. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 38(9):1333–1338.
- Oishi, N.  
2002 Gender and Migration: An Integrative Approach. Working Paper No. 49. The Center for Comparative Immigration Studies, University of California-San Diego.
- Ortega, F. and G. Peri  
2013 The effect of income and immigration policies on international migration. *Migration Studies*, 1(1):47–74. Available from <https://doi.org/10.1093/migration/mns004>.
- Pfeiffer, L., S. Richter, P. Fletcher and J.E. Taylor  
2007 Gender in economic research on international migration and its impacts: a critical review. In: *Women in International Migration* (A.R. Morrison, M. Schiff, and M. Sjöblom, eds.). Palgrave Press, New York, pp. 11–49.
- Pickering, S., C. Tazreiter, R. Powell and J. Barry

- 2016 Information Consumption and Decision Making of Irregular Migrants in Indonesia. Australian Government Department of Immigration and Border Protection, Occasional Paper No. 19|2015.
- Portes, A. and J. Walton  
1981 Labor, Class, and the International System. Academic Press, New York.
- Ravenstein, E.  
1885 The laws of migration. *Journal of the Royal Statistical Society*, 48:167–235.  
1889 The laws of migration. *Journal of the Royal Statistical Society*, 52:241–305.
- Reips, U-D. and L.E. Buffardi  
2012 Studying migrants with the help of the Internet: methods from psychology. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 38(9):1405–1424.
- Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS)  
2014 Blinded by Hope: Knowledge, Attitudes and Practices of Ethiopian Migrants. Regional Mixed Migration Secretariat, Mixed Migration Research Series, No. 6, Nairobi.
- Ruhs, M.  
2013 The Price of Rights: Regulating International Labor Migration. Princeton University Press, Princeton/Oxford.
- Salt, J.  
1992 The future of international labour migration. *International Migration Review*, 26(4):1077–1111.
- Searcey, D. and J.Y. Barry  
2017 Why migrants keep risking all on the 'deadliest route'. *New York Times*, 22 June.
- Secretaría de Gobernación  
2016 Menores Migrantes en México. Unidad de Política Migratoria, México. Available from [www.politicamigratoria.gob.mx/work/models/SEGOB/Resource/2510/1/images/Menores%20migrantes%20en%20M%C3%83%C2%A9xico%20extranjeros%20presentados%20ante%20las%20autoridades%20migratorias%20y%20mexicanos%20devueltos%20por%20Estados%20Unidos\(1\).pdf](http://www.politicamigratoria.gob.mx/work/models/SEGOB/Resource/2510/1/images/Menores%20migrantes%20en%20M%C3%83%C2%A9xico%20extranjeros%20presentados%20ante%20las%20autoridades%20migratorias%20y%20mexicanos%20devueltos%20por%20Estados%20Unidos(1).pdf).
- Serna, N.  
2016 Fleeing cartels and maras: International protection considerations and profiles from the Northern Triangle. *International Journal of Refugee Law*, 28(1):25–54.
- Sinclair, T. and M. Mamertino  
2016 Online Job Search and Migration Intentions Across EU Member States. Working Papers from the George Washington University, Institute for International Economic Policy.
- Stark, O.  
1981 "On the optimal choice of capital intensity in LDCs with migration. *Journal of Development Economics*, 9:31–41.
- Stark, O. and D. Bloom  
1985 The new economics of labor migration. *American Economic Review*, 75:173–178.
- Suárez-Orozco, C. and M.M. Suárez-Orozco  
2009 Children of Immigration. Harvard University Press, Harvard.
- Taylor, L.  
2015 No place to hide? The ethics and analytics of tracking mobility using mobile phone data, *Environment and Planning D: Society and Space*, 34(2):319–336. Available from <https://doi.org/10.1177/0263775815608851>.
- Todaro, M.  
1989 Economic Development in the Third World. Fourth edition. Longman, New York.

- Triandafyllidou, A.  
2017 Beyond irregular migration governance: Zooming in on migrants' agency. *European Journal of Migration and Law* 19(1):1–11.
- Turton, D.  
2003 Conceptualising Forced Migration. Oxford Refugee Studies Centre Working Paper No. 12.
- Tyrrell, N. and G. Kallis  
2016 Children in transnational family migration. In: *Movement, Mobilities, and Journeys*, vol. 6 (C. Ni Laoire, A. White and T. Skelton, eds.). *Geographies of Children and Young People*. Springer, Singapore.
- Ullah, A.K.M.A.  
2010 Rationalizing Migration Decisions. *Labour Migrants in East and South-East Asia*. Routledge, New York.  
2013 Exposure to remittances: Theoretical and empirical Implications for gender. *Journal of International Migration and Integration*, 14(3):475–492.
- UK Home Office  
2004 Information Dissemination to Potential Asylum Seekers in Countries of Origin and Transit. Home Office Findings 220, London, UK.
- United Nations  
2006 2004 World Survey on the Role of Women in Development: Women and International Migration. United Nations Publishing, New York.
- United Nations Children's Fund (UNICEF)  
2016 Uprooted: The Growing Crisis for Refugee and Migrant Children. UNICEF, New York.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA)  
2016 International Migration Report 2015. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf).
- United Nations Development Programme (UNDP)  
2016 2016 Human Development Report. Available from <http://hdr.undp.org/en/2016-report>.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة
- ٢٠١٦ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين: قرار اعتمده الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.  
A/RES/71/1 . متاح في الرابط التالي:
- [www.refworld.org/docid/57ceb74a4.html](http://www.refworld.org/docid/57ceb74a4.html).
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)  
2016 Global Report on Trafficking in Persons. UNODC, Vienna.
- Van Hear, N.  
2014 Reconsidering migration and class. *International Migration Review*, 48(1):100–121.
- Vervliet, M., C. Rousseau, E. Broekaert and I. Derluyn  
2015 Multilayered ethics in research involving unaccompanied refugee minors. *Journal of Refugee Studies*, 28(4):468-485.
- Wall, M., M.O. Campbell and D. Janbek  
2015 Syrian refugees and information precarity. *New Media & Society*, 19(2):240–254.
- Ward, T.W.  
2013 *Gangsters Without Borders: An Ethnography of a Salvadoran Street Gang*. Oxford University Press, New York and Oxford.

## الفصل الثامن

- Abid, R.Z., S.A. Manan and Z.A. Rahman  
 2017 'A flood of Syrians has slowed to a trickle': The use of metaphors in the representation of Syrian refugees in the online media news reports of host and non-host countries. *Discourse & Communication*, 11(2):121–140.
- Abrajano, M. and S. Singh  
 2009 Examining the link between issue attitudes and news source: The case of Latinos and immigration reform. *Political Behavior*, 31(1):1–30.
- Akl, E.A., N. Maroun, S. Major, C. Afif, B. Chahoud, J. Choucair, M. Sakr and H.J. Schünemann  
 2007 Why are you draining your brain? Factors underlying decisions of graduating Lebanese medical students to migrate. *Social Science & Medicine*, 64(6):1278–1284.
- Alba, R., R. Rumbaut and K. Marotz  
 2005 A distorted nation: Perceptions of racial/ethnic group sizes and attitudes toward immigrants and other minorities. *SOCIAL FORCES*, 84(2):901–919.
- Albertson, B. and S.K. Gadarian  
 2015 *Anxious Politics: Democratic Citizenship in a Threatening World*. Cambridge University Press, New York.
- Allen, W and S. Blinder  
 2012 Jessica Ennis, Mo Farah and Identity Language in the British Press: A Case Study in Monitoring and Analysing Print Media. Migration Observatory Report. COMPAS, University of Oxford, Oxford. Available from [www.migrationobservatory.ox.ac.uk/wp-content/uploads/2016/04/Report-Identity\\_Language\\_British\\_Press.pdf](http://www.migrationobservatory.ox.ac.uk/wp-content/uploads/2016/04/Report-Identity_Language_British_Press.pdf).
- Anderson, B.  
 2013 *Us and Them? The Dangerous Politics of Immigration Control*. Oxford University Press, Oxford.
- Banda, F. and A. Mawadza  
 2015 'Foreigners are stealing our birth right': Moral panics and the discursive construction of Zimbabwean immigrants in South African media. *Discourse & Communication*, 9(1):47–64.
- Baumgartner, F. and B. Jones  
 1993 *Agendas and Instability in American Politics*. University of Chicago Press, Chicago.
- Beckett, C.  
 2010 *The Value of Networked Journalism*. Polis Journalism and Society, London School of Economics and Political Science (LSE), London. Available from [www.lse.ac.uk/media@lse/POLIS/Files/networkedjournalism.pdf](http://www.lse.ac.uk/media@lse/POLIS/Files/networkedjournalism.pdf).  
 2017 'Fake news': the best thing that's happened to journalism. Polis Journalism and Society, London School of Economics and Political Science (LSE). Available from <http://blogs.lse.ac.uk/polis/2017/03/11/fake-news-the-best-thing-thats-happened-to-journalism/>.
- Bennett, C.J.  
 2016 Voter databases, micro-targeting, and data protection law: can political parties campaign in Europe as they do in North America? *International Data Privacy Law*, 6(4):261–275.
- Benson, R.  
 2013 *Shaping Immigration News: A French-American Comparison*. Cambridge University Press, New York.
- Bernays, E.L.  
 1947 The engineering of consent. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 250(1):113–120.

- Blinder, S.  
2015 Imagined immigration: The impact of different meanings of 'immigrants' in public opinion and policy debates in Britain. *Political Studies*, 63(1):80–100.
- Blinder, S. and W. Allen  
2016a UK Public Opinion toward Immigration: Overall Attitudes and Level of Concern. Migration Observatory Briefing. COMPAS, Oxford. Available from [www.migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/uk-public-opinion-toward-immigration-overall-attitudes-and-level-of-concern/](http://www.migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/uk-public-opinion-toward-immigration-overall-attitudes-and-level-of-concern/).  
2016b Constructing immigrants: Portrayals of migrant groups in British national newspapers, 2010–2012. *International Migration Review*, 50(1):3–40.
- Bohra-Mishra, P. and D.S. Massey  
2011 Individual decisions to migrate during civil conflict. *Demography*, 48(2):401–424.
- Boomgaarden, H.G. and R. Vliegenthart  
2009 How news content influences anti-immigration attitudes: Germany, 1993–2005. *European Journal of Political Research*, 48(4):516–542.
- Bos, L., S. Lecheler, M. Mewafi and R. Vliegenthart  
2016 It's the frame that matters: Immigrant integration and media framing effects in the Netherlands. *International Journal of Intercultural Relations*, 55:97–108.
- Brader, T., N.A. Valentino and E. Suhay  
2008 What triggers public opposition to immigration? Anxiety, group cues, and immigration threat. *American Journal of Political Science*, 52(4):959–978.
- Cacciatore, M.A., D.A. Scheufele and S. Iyengar  
2016 The end of framing as we know it... and the future of media effects. *Mass Communication and Society*, 19(1):7–23.
- Caviedes, A.  
2015 An emerging 'European' news portrayal of immigration? *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 41(6):897–917.
- Chavez, L.  
2013 *The Latino Threat: Constructing Immigrants, Citizens, and the Nation*. Stanford University Press, Redwood City, California.
- Cheng, L., J. Igartua, E. Palacios, T. Acosta and S. Palito  
2014 Framing immigration news in Spanish regional press. *International Migration*, 52(6):197–215.
- Cherry, J.F. and T.P. Leppard  
2015 Experimental archaeology and the earliest seagoing: the limitations of inference. *World Archaeology*, 47(5):740–755.
- Chung, W. and D. Zeng  
2016 Social-media-based public policy informatics: Sentiment and network analyses of US immigration and border security. *Journal of the Association for Information Science and Technology*, 67(7):1588–1606.
- Cohen, B.C.  
1963 *The Press and Foreign Policy*. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Cottle, S. (ed.)  
2000 *Ethnic Minorities & the Media: Changing Cultural Boundaries*. Open University Press, Maidenhead.
- Croteau, D. and W. Hoynes  
2006 *The Business of Media: Corporate Media and the Public Interest*. Pine Forge Press, Thousand Oaks, California.

- Cummings, D.  
2017 How the Brexit referendum was won. The Spectator: Coffee House. Available from <https://blogs.spectator.co.uk/2017/01/dominic-cummings-brexit-referendum-won/>.
- d'Haenens, L. and M. de Lange  
2001 Framing of asylum seekers in Dutch regional newspapers. *Media Culture & Society*, 23(6):847–860.
- Doherty, B.  
2015 Call Me Illegal: The Semantic Struggle Over Seeking Asylum in Australia. Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, Oxford. Available from [https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Call%20me%20illegal%20-%20The%20semantic%20struggle%20over%20seeking%20asylum%20in%20Australia\\_0.pdf](https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Call%20me%20illegal%20-%20The%20semantic%20struggle%20over%20seeking%20asylum%20in%20Australia_0.pdf).
- Don, Z.M. and C. Lee  
2014 Representing immigrants as illegals, threats and victims in Malaysia: Elite voices in the media. *Discourse & Society*, 25(6):687–705.
- Eddy, M.  
2017 Bild apologizes for false article on sexual assaults in Frankfurt by migrants. The New York Times, 16 February. Available from [www.nytimes.com/2017/02/16/world/europe/bild-fake-story.html?\\_r=0](http://www.nytimes.com/2017/02/16/world/europe/bild-fake-story.html?_r=0).
- Elias, N. and D. Lemish  
2011 Between three worlds: host, homeland, and global media in the lives of Russian immigrant families in Israel and Germany. *Journal of Family Issues*, 32(9):1245–1274.
- Entman, R.M.  
2004 Projections of power: Framing news, public opinion, and US foreign policy. University of Chicago Press, Chicago.
- Esses, V.M., S. Medianu and A.S. Lawson  
2013 Uncertainty, threat, and the role of the media in promoting the dehumanization of immigrants and refugees. *Journal of Social Issues*, 69(3):518–536.
- Etchegaray, N. and T. Correa  
2015 Media consumption and immigration: factors related to the perception of stigmatization among immigrants. *International Journal of Communication*, 9:3601–3620.
- Fernández, I., J. Iguartua, F. Moral, E. Palacios, T. Acosta and D. Muñoz  
2013 Language use depending on news frame and immigrant origin. *International Journal of Psychology*, 48(5):772–784.
- Finney, N. and V. Robinson  
2008 Local press, dispersal and community in the construction of asylum debates. *Social & Cultural Geography*, 9(4):397–413.
- Fiske, S.T. and S.E. Taylor  
2016 *Social Cognition: From Brains to Culture*. Third Edition. Sage Publications, London.
- Flores, L.A.  
2003 Constructing rhetorical borders: Peons, illegal aliens, and competing narratives of immigration. *Critical Studies in Media Communication*, 20(4):362–387.
- Freedom House  
2016 Freedom of the Press 2016: The Battle for the Dominant Message. Available from [https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH\\_FT0P\\_2016Report\\_Final\\_04232016.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FT0P_2016Report_Final_04232016.pdf).
- 2017 Freedom of the Press 2017: Press Freedom's Dark Horizon. Available from [https://freedomhouse.org/sites/default/files/F0TP\\_2017\\_booklet\\_FINAL\\_April28.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/F0TP_2017_booklet_FINAL_April28.pdf).



- Gabrielatos, C. and P. Baker  
2008 Fleeing, sneaking, flooding. A corpus analysis of discursive constructions of refugees and asylum seekers in the UK press, 1996–2005. *Journal of English Linguistics*, 36(1):5–38.
- Garcia-Arjona, N.  
2012 Sport and immigration. Media coverage and social impact of the France national soccer team. *Historia y Comunicación Social*, 17:85-102.
- Gemi, E., I. Ulasiuk and A. Triandafyllidou  
2013 Migrants and media newsmaking practices. *Journalism Practice*, 7(3):266–281.
- Graf, H.  
2010 Interviewing media workers. *MedieKultur. Journal of Media and Communication Research*, 26(49):94–107.
- Graves, L. and F. Cherubini  
2016 The Rise of Fact-Checking Sites in Europe. Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, Oxford. Available from <http://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/The%20Rise%20of%20Fact-Checking%20Sites%20in%20Europe.pdf>.
- Greenslade, R.  
2005 Seeking Scapegoats: The Coverage of Asylum in the UK Press. Institute for Public Policy Research, London.
- Grigorieff, A., C. Roth and D. Ubfal  
2016 Does Information Change Attitudes Towards Immigration? Representative Evidence from Survey Experiments. IZA Discussion Paper. Social Science Research Network (SSRN). Available from <https://ssrn.com/abstract=2889665>.
- Griskevicius, V., M.N. Shiota and S.L. Neufeld  
2010 Influence of different positive emotions on persuasion processing: a functional evolutionary approach. *Emotion*, 10(2):190–206.
- Hainmueller, J. and D.J. Hopkins  
2014 Public attitudes toward immigration. *Annual Review of Political Science*, 17(1):225–249.
- Hallin, D. C. and P. Mancini  
2004 Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge University Press, Cambridge.
- Helfer, L.  
2016 Media effects on politicians: an individual-level political agenda-setting experiment. *The International Journal of Press/Politics*, 21(2):233–252.
- Herda, D.  
2010 How many immigrants? Foreign-born population innumeracy in Europe. *Public Opinion Quarterly*, 74(4):674–695.  
2015 Beyond innumeracy: Heuristic decision-making and qualitative misperceptions about immigrants in Finland. *Ethnic and Racial Studies*, 38(9):1627–1645.
- Hobolt, S.B. and J. Tilley  
2016 Fleeing the centre: the rise of challenger parties in the aftermath of the euro crisis. *West European Politics*, 39(5):971–991.
- Hooghe, M. and T. de Vroome  
2015 The perception of ethnic diversity and anti-immigrant sentiments: a multilevel analysis of local communities in Belgium. *Ethnic and Racial Studies*, 38(1):38–56.
- Hopkins, D.J.  
2010 Politicized places: Explaining where and when immigrants provoke local opposition. *American Political Science Review*, 104(01):40–60.

- Horton, S.  
2008 Consuming childhood: 'Lost' and 'ideal' childhoods as a motivation for migration. *Anthropological Quarterly*, 81(4):925–943.
- Igartua, J.J., I.M. Barrios, and F. Ortega  
2012 Analysis of the image of immigration in prime time television fiction. *Comunicación y Sociedad*, 29(2):5-28.
- Igartua, J.J. and L. Cheng  
2009 Moderating effect of group cue while processing news on immigration: Is the framing effect a heuristic process? *Journal of Communication*, 59(4):726–749.
- Igartua, J.J., L. Cheng and C. Muñiz  
2005 Framing Latin America in the Spanish press: A cooled down friendship between two fraternal lands. *Communications*, 30(3):359–372.
- Khondker, H.H.  
2011 Role of the New Media in the Arab Spring. *Globalizations*, 8(5):675–679.
- Lan, S.  
2016 The shifting meanings of race in China: A case study of the African diaspora communities in Guangzhou. *City & Society*, 28(3):298–318.
- Laney, H.N., C. Lenette, A.N. Kellett, C. Smedley and P. Karan  
2016 'The most brutal immigration regime in the developed world': International media responses to Australia's asylum-seeker policy. *Refuge*, 32(3):135–149.
- Lawlor, A.  
2015 Framing immigration in the Canadian and British news media. *Canadian Journal of Political Science-Revue Canadienne De Science Politique*, 48(2):329–355.
- Lecheler, S., L. Bos and R. Vliegthart  
2015 The mediating role of emotions: News framing effects on opinions about immigration. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 92(4):812–838.
- Ličen, S. and A.C. Billings  
2013 Cheering for 'our' champs by watching 'sexy' female throwers: Representation of nationality and gender in Slovenian 2008 Summer Olympic television coverage. *European Journal of Communication*, 28(4):379-396.
- Lippmann, W.  
1997 *Public Opinion*. Free Press, New York/London.
- Luo, Y.  
2014 The Internet and agenda setting in China: The influence of online public opinion on media coverage and government policy. *International Journal of Communication*, 8:1289-1312.
- Mădroane, I.D.  
2016 The media construction of remittances and transnational social ties: migrant–non-migrant relationships in the Romanian press. *Identities*, 23(2):228–246.
- Maguire, J.  
2013 'Sport and migration' in *The Encyclopedia of Global Human Migration*. Chicester/Malden, MA, Wiley-Blackwell Publishing.
- Mastro, D.E. and E. Behm-Morawitz  
2005 Latino representation on primetime television. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 82(1):110–130.
- Markova, E. and S. McKay  
2011 *Media Recruitment and Employment Practices*. Italy: European University Institute. Available from <http://cadmus.eui.eu/handle/1814/19731>.

- McAuliffe, M. and W. Weeks  
 2015 Media and migration: Comparative analysis of print and online media reporting on migrants and migration in selected origin and destination countries. Occasional Paper Series, Belconnen, ACT: Department of Immigration and Border Protection. Available from [www.border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/research/media-migration.pdf](http://www.border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/research/media-migration.pdf).
- McAuliffe, M., W. Weeks and K. Koser  
 2015 Media and migration: Comparative analysis of print and online media reporting on migrants and migration in selected countries (Phase II). Occasional Paper Series, Belconnen, ACT: Department of Immigration and Border Protection. Available from [www.border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/research/mcauliffe-weeks-koser.pdf](http://www.border.gov.au/ReportsandPublications/Documents/research/mcauliffe-weeks-koser.pdf).
- Medic, N.  
 2004 How I took on the sun—and lost. The Telegraph, London, 15th July. Available from [www.telegraph.co.uk/news/uknews/1467073/How-I-took-on-the-sun-and-lost.html](http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/1467073/How-I-took-on-the-sun-and-lost.html).
- Menjivar, C.  
 2016 Immigrant criminalization in law and the media: Effects on Latino immigrant workers' identities in Arizona. *American Behavioral Scientist*, 60(5–6):597–616.
- Meraz, S.  
 2009 Is there an elite hold? Traditional media to social media agenda setting influence in blog networks. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 14(3):682–707.
- Migration Observatory  
 2015 Too many? Too few? Too difficult? How should the UK think about how many refugees to take? Migration Observatory Commentary, Oxford: COMPAS, University of Oxford. Available from [www.migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/commentaries/too-many-too-few-too-difficult-how-should-the-uk-think-about-how-many-refugees-to-take/](http://www.migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/commentaries/too-many-too-few-too-difficult-how-should-the-uk-think-about-how-many-refugees-to-take/).
- Mpofu, S.  
 2013 Social media and the politics of ethnicity in Zimbabwe. *Ecquid Novi: African Journalism Studies*, 34(1):115–122.
- Musolff, A.  
 2015 Dehumanizing metaphors in UK immigrant debates in press and online media. *Journal of Language Aggression and Conflict*, 3(1):41–56.
- Newman, N., R. Fletcher, D. Levy and R.K. Nielsen  
 2016 Reuters Institute Digital News Report 2016. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism. Available from <http://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/research/files/Digital%2520News%2520Report%25202016.pdf>.
- Nikunen, K.  
 2016 Hopes of hospitality: Media, refugee crisis and the politics of a place. *International Journal of Cultural Studies*, 19(2):161–176.
- O'Boyle, N., F. Fehr, P. Preston and J. Rogers  
 2013 Who needs or delivers diversity training? *Journalism Practice*, 7(3):300–313.
- Park, K.  
 2014 Foreigners or multicultural citizens? Press media's construction of immigrants in South Korea. *Ethnic and Racial Studies*, 37(9):1565–1586.
- Patler, C. and R.G. Gonzales  
 2015 Framing citizenship: Media coverage of anti-deportation cases led by undocumented immigrant youth organisations. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 41(9):1453–1474.

- Peterson, M.A.  
2001 Getting to the story: Unwriteable discourse and interpretive practice in American journalism. *Anthropological Quarterly*, 74(4):201–211.
- Philo, G., E. Briant and P. Donald  
2013 *Bad news for refugees*. London: Pluto Press.
- Pickering, S.  
2000 The hard press of asylum. *Forced Migration Review*, 8:32–3.
- Ponsford, D.  
2016 Seeking an advertising boycott of newspapers you disagree with is an illiberal way to promote liberal values. *The Press Gazette*, 11th November. Available from [www.pressgazette.co.uk/seeking-an-advertising-boycott-of-newspapers-you-disagree-with-is-an-illiberal-way-to-promote-liberal-values](http://www.pressgazette.co.uk/seeking-an-advertising-boycott-of-newspapers-you-disagree-with-is-an-illiberal-way-to-promote-liberal-values).
- Rettberg, J.W. and R. Gajjala  
2016 Terrorists or cowards: negative portrayals of male Syrian refugees in social media. *Feminist Media Studies*, 16(1):178–181.
- Salahshour, N.  
2016 Liquid metaphors as positive evaluations: A corpus-assisted discourse analysis of the representation of migrants in a daily New Zealand newspaper. *Discourse, Context & Media* 13, Part B:73–81.
- Santa Ana, O.  
1999 ‘Like an animal I was treated’: Anti-immigrant metaphor in US public discourse. *Discourse & Society*, 10(2):191–224.
- Scholten, P.W.A.  
2013 Agenda dynamics and the multi-level governance of intractable policy controversies: the case of migrant integration policies in the Netherlands. *Policy Sciences*, 46(3):217–236.
- Schudson, M.  
2011 *The Sociology of News*. W. W. Norton, New York.
- Sciortino, G. and A. Colombo  
2004 The flows and the flood: the public discourse on immigration in Italy, 1969–2001. *Journal of Modern Italian Studies*, 9(1):94–113.
- Seate, A.A. and D. Mastro  
2016 Media’s influence on immigration attitudes: An intergroup threat theory approach. *Communication Monographs*, 83(2):194–213.
- Selwyn, N.  
2004 Reconsidering political and popular understandings of the digital divide. *New Media & Society*, 6(3):341–362.
- Shumow, M.  
2012 Immigrant journalism, ideology and the production of transnational media spaces. *Media Culture & Society*, 34(7):815–831.  
2014 Media production in a transnational setting: Three models of immigrant journalism. *Journalism*, 15(8):1076–1093.
- Soroka, S.  
2002 Issue attributes and agenda-setting by media, the public, and policymakers in Canada. *International Journal of Public Opinion Research*, 14(3):264–285.
- Spoonley, P. and A. Butcher  
2009 Reporting superdiversity. The mass media and immigration in New Zealand. *Journal of Intercultural Studies*, 30(4):355–372.

- Starr  
2009 Goodbye to the age of newspapers (Hello to a new era of corruption). *New Republic*.
- Strabac, Z.  
2011 It is the eyes and not the size that matters: The real and the perceived size of immigrant populations and anti-immigrant prejudice in Western Europe. *European Societies*, 13(4):559–582.
- Sullivan, J. and B. Renz  
2010 Chinese migration: still the major focus of Russian Far East/Chinese North East relations? *The Pacific Review*, 23(2):261–285.
- Sunstein, C.R.  
2017 #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Suro, R.  
2011 Introduction. In: *Writing immigration: Scholars and journalists in dialogue* (M. Suarez-Orozco, V. Louie and R. Suro, eds). University of California Press, Berkeley, pp. 1–18.
- Tai, Q.  
2016 Western media exposure and Chinese immigrants' political perceptions. *Political Communication*, 33(1):78–97.
- Thesen, G.  
2013 Political agenda setting as mediatized politics? Media–politics interactions from a party and issue competition perspective. *The International Journal of Press/Politics*, 19(2):181–201.
- Thorbjornsrud, K.  
2015 Framing irregular immigration in western media. *American Behavioral Scientist*, 59(7):771–782.
- Tillery, A.B. and M. Chresfield  
2012 Model blacks or 'ras the exhorter': A quantitative content analysis of black newspapers' coverage of the first wave of Afro-Caribbean immigration to the United States. *Journal of Black Studies*, 43(5):545–570.
- Transatlantic Trends  
2014 *Transatlantic Trends: Mobility, Migration and Integration*. German Marshall Fund of the United States. Available from [http://trends.gmfus.org/files/2014/09/Trends\\_Immigration\\_2014\\_web.pdf](http://trends.gmfus.org/files/2014/09/Trends_Immigration_2014_web.pdf).
- Triandafyllidou, A.  
2013 Migrants and the media in the 21st century: Obstacles and opportunities for the media to reflect diversity and promote integration. *Journalism Practice*, 7(3):240–247.
- Tsfati, Y. and J.N. Cappella  
2003 Do people watch what they do not trust? *Communication Research*, 30(5):504–529.
- Tudsri, P. and A. Hebbani  
2015 'Now I'm part of Australia and I need to know what is happening here': Case of Hazara male former refugees in Brisbane strategically selecting media to aid acculturation. *Journal of International Migration and Integration*, 16(4):1273–1289.
- van der Pas, D.  
2014 Making hay while the sun shines: Do parties only respond to media attention when the framing is right? *The International Journal of Press/Politics*, 19(1):42–65.
- Van Gorp, B.  
2005 Where is the frame? Victims and intruders in the Belgian press coverage of the asylum issue. *European Journal of Communication*, 20(4):484–507.

- van Klingeren, M., H.G. Boomgaarden, R. Vliegthart and C.H. de Vreese  
 2015 Real world is not enough: The media as an additional source of negative attitudes toward immigration, comparing Denmark and the Netherlands. *European Sociological Review*, 31(3):268–283.
- Vargas-Silva, C. and Y. Markaki  
 2016 EU Migration to and from the UK. Migration Observatory Briefing, Oxford: COMPAS, University of Oxford. Available from [www.migrationobservatory.ox.ac.uk/wp-content/uploads/2016/04/Briefing-EU\\_Migration\\_UK.pdf](http://www.migrationobservatory.ox.ac.uk/wp-content/uploads/2016/04/Briefing-EU_Migration_UK.pdf).
- Vis, F. and O. Goriunova (eds)  
 2015 The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi. Sheffield: Visual Social Media Lab, University of Sheffield. Available from [www.dropbox.com/s/hnydewwtido6nhv/VISSOCMEDLAB\\_AYLAN%20KURDI%20REPORT.pdf?dl=0](http://www.dropbox.com/s/hnydewwtido6nhv/VISSOCMEDLAB_AYLAN%20KURDI%20REPORT.pdf?dl=0).
- Vliegthart, R., A.R.T. Schuck, H. Boomgaarden, and C.H. De Vreese  
 2008 News coverage and support for European integration, 1990–2006. *International Journal of Public Opinion Research*, 20(4):415-439.
- Vollmer, B. and S. Karakayali  
 2017 The volatility of the discourse on refugees in Germany. *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, 1–22.
- Walgrave, S. and P. Van Aelst  
 2006 The contingency of the mass media's political agenda setting power: Toward a preliminary theory. *Journal of Communication*, 56(1):88–109.
- Walgrave, S., S. Soroka and M. Nuytemans  
 2007 The mass media political agenda-setting power: A longitudinal analysis of media, parliament, and government in Belgium (1993 to 2000). *Comparative Political Studies*, 41:814–836.
- Wiggen, M.  
 2012 Rethinking anti-immigration rhetoric after the Oslo and Utøya terror attacks. *New Political Science*, 34(4):585–604.
- Wodak, R., M. KhosraviNik and B. Mral (eds)  
 2013 *Right-Wing Populism in Europe: Politics and Discourse*. Bloomsbury, London.
- Wojcieszak, M., R. Azrout, H. Boomgaarden, A. Paz Alencar and P. Sheets  
 2015 Integrating Muslim immigrant minorities: The effects of narrative and statistical messages. *Communication Research*, 44(4):582–607.
- Yi, J. and G. Jung  
 2015 Debating multicultural Korea: Media discourse on migrants and minorities in South Korea. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 41(6):985–1013.
- Yoon, T-I., K-H. Kim and H-J. Eom  
 2011 The border-crossing of habitus: media consumption, motives, and reading strategies among Asian immigrant women in South Korea. *Media Culture & Society*, 33(3):415–431.
- Zhou, M., W. Chen and G. Cai  
 2006 Chinese language media and immigrant life in the United States and Canada. In: *Media and the Chinese Diaspora* (W. Sun, ed). *Community, Communications and Commerce*, 5:42–74.
- Zielonka, J. (ed.)  
 2015 *Media and Politics in New Democracies: Europe in a Comparative Perspective*. Oxford University Press, Oxford

## الفصل التاسع

Amnesty International

- 2017 USA: Trump's revised travel ban will stir hatred and division. Press release, 6 March. Available from [www.amnesty.org/en/press-releases/2017/03/usa-trumps-revised-travel-ban-will-stir-hatred-and-division/](http://www.amnesty.org/en/press-releases/2017/03/usa-trumps-revised-travel-ban-will-stir-hatred-and-division/).

Ban, K-m.

- 2015 Opening remarks at press encounter, 9 April. Available from [www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2015-04-09/opening-remarks-press-encounter](http://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2015-04-09/opening-remarks-press-encounter).

BBC

- 2016 Paris attacks: Who were the attackers? BBC News. Available from [www.bbc.com/news/world-europe-34832512](http://www.bbc.com/news/world-europe-34832512).

Connor, P.

- 2016 International Migration: Key Findings From the U.S., Europe and the World. Pew Research Center, 15 December. Available from [www.pewresearch.org/fact-tank/2016/12/15/international-migration-key-findings-from-the-u-s-europe-and-the-world/](http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/12/15/international-migration-key-findings-from-the-u-s-europe-and-the-world/).

Crouch, D. and J. Henley

- 2015 A way home for jihadis: Denmark's radical approach to Islamic extremism. The Guardian, 23 February. Available from [www.theguardian.com/world/2015/feb/23/home-jihadi-denmark-radical-islamic-extremism-aarhus-model-scandinavia](http://www.theguardian.com/world/2015/feb/23/home-jihadi-denmark-radical-islamic-extremism-aarhus-model-scandinavia).

Cunningham, A. and A. Koser

- 2015 Migration, violent extremism and terrorism: Myths and realities. Global Terrorism Index 2015. Available from <http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/11/Global-Terrorism-Index-2015.pdf>.

Deutsche Welle

- 2017 German court convicts 16-year-old Syrian refugee for planning bomb attack. Available from [www.dw.com/en/german-court-convicts-16-year-old-syrian-refugee-for-planning-bomb-attack/a-38374202](http://www.dw.com/en/german-court-convicts-16-year-old-syrian-refugee-for-planning-bomb-attack/a-38374202).

Friedman, U.

- 2017 Where America's terrorists actually come from. The Atlantic. Available from [www.theatlantic.com/international/archive/2017/01/trump-immigration-ban-terrorism/514361/](http://www.theatlantic.com/international/archive/2017/01/trump-immigration-ban-terrorism/514361/).

Giglio, M.

- 2014 Smuggler says he sent ISIS fighters to Europe. BuzzFeed. Available from [www.buzzfeed.com/mikegiglio/smuggler-i-sent-isis-fighters-to-europe?utm\\_term=.nuzVAzbAQN#.fl6dvqd8P](http://www.buzzfeed.com/mikegiglio/smuggler-i-sent-isis-fighters-to-europe?utm_term=.nuzVAzbAQN#.fl6dvqd8P).

Glazzard, A. and M. Zeuthen

- 2016 Violent Extremism. Available from [www.gsdr.org/professional-dev/violent-extremism/](http://www.gsdr.org/professional-dev/violent-extremism/).

Global Center on Cooperative Security

- (n.d.) Countering Violent Extremism. Available from [www.globalcenter.org/topics/countering-violent-extremism/](http://www.globalcenter.org/topics/countering-violent-extremism/).

Global Center on Cooperative Security and International Centre for Counter Terrorism – The Hague

- 2016 Engaging Civil Society Actors in the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders and Returning Foreign Terrorist Fighters. Project Synopsis. Available from [www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2016/05/March-2016-CSO-Rehab-synopsis-EN.pdf](http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2016/05/March-2016-CSO-Rehab-synopsis-EN.pdf).

Hawilo, M.

- 2017 The Consequences of Untreated Trauma: Syrian Refugee Children in Lebanon. Northwestern Public Health. Available from [www.publichealth.northwestern.edu/docs/nphr-docs/2017-1/NPHR-Feb2017\\_Hawilo2.pdf](http://www.publichealth.northwestern.edu/docs/nphr-docs/2017-1/NPHR-Feb2017_Hawilo2.pdf).

## Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC)

- 2017 Peru: Mid-year update 2017 (January – June). IDMC, Geneva. Available from [www.internal-displacement.org/countries/peru/](http://www.internal-displacement.org/countries/peru/).

## Institute for Economics and Peace

- 2016 Global Terrorism Index 2016. Available from <http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/11/Global-Terrorism-Index-2016.2.pdf>.

## Koser, K.

- 2013 Afghanistan 2014: A Crisis of Internal Displacement. The Brookings Institution. Available from [www.brookings.edu/blog/up-front/2013/08/30/afghanistan-2014-a-crisis-of-internal-displacement/](http://www.brookings.edu/blog/up-front/2013/08/30/afghanistan-2014-a-crisis-of-internal-displacement/).
- 2015 IDPs, Refugees, and Violent Extremism: From Victims to Vector of Change. The Brookings Institution. Available from [www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2015/02/20/idps-refugees-and-violent-extremism-from-victims-to-vectors-of-change/](http://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2015/02/20/idps-refugees-and-violent-extremism-from-victims-to-vectors-of-change/).

## Koser, K. and K. Kuschminder

- 2015 Comparative Research on the Assisted Voluntary Return and Reintegration of Migrants. IOM, Geneva.

## Koser, K. and E. Rosand

- 2016 A better way to counter violent extremism: Why business as usual won't work. 27 July. Available from [www.foreignaffairs.com/articles/2016-07-27/better-way-counter-violent-extremism](http://www.foreignaffairs.com/articles/2016-07-27/better-way-counter-violent-extremism).

## Larson, N.

- 2015 UN condemns Boko Haram abuse of children in Cameroon. AFP, 4 June. Available from [www.capitalfm.co.ke/news/2015/06/un-condemns-boko-haram-abuse-of-children-in-cameroon/](http://www.capitalfm.co.ke/news/2015/06/un-condemns-boko-haram-abuse-of-children-in-cameroon/).

## Lemon, E. and J. Heathershaw

- 2017 How can we explain radicalisation among Central Asia's migrants? Open Democracy. Available from [www.opendemocracy.net/od-russia/edward-lemon-john-heathershaw/can-we-explain-radicalisation-among-central-asia-s-migrants](http://www.opendemocracy.net/od-russia/edward-lemon-john-heathershaw/can-we-explain-radicalisation-among-central-asia-s-migrants).

## Lischer, S.

- 2006 Dangerous Sanctuaries. Cornell University Press, Cornell.

## Lister, C.

- 2015 Returning Foreign Fighters: Criminalization of Reintegration? Brookings Doha Center. Available from [www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/En-Fighters-Web.pdf](http://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/En-Fighters-Web.pdf).

## Makdisi, K. and V. Prashad

- 2016 Land of Blue Helmets: The United Nations and the Arab World. University of California Press. Available from [www.ucpress.edu/ebook.php?isbn=9780520961982](http://www.ucpress.edu/ebook.php?isbn=9780520961982).

## Martin-Rayo, F.

- 2011 Countering radicalization in refugee camps: How education can help defeat AQAP. Working paper, The Dubai Initiative, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School.

## McCants, W. and C. Meserole

- 2016 The French Connection: Explaining Sunni militancy. Foreign Affairs. Available from [www.foreignaffairs.com/articles/2016-03-24/french-connection](http://www.foreignaffairs.com/articles/2016-03-24/french-connection).

## Neumann, P.R.

- 2015 Victims, Perpetrators, Assets: The Narratives of Islamic State Defectors. The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence. Available from <http://icsr.info/2015/09/icsr-report-narratives-islamic-state-defectors/>.

## New American Economy

- 2017 Is there a Link between Refugees and U.S. Crime Rates? Examining crime data for the U.S. cities most



impacted by resettlement from 2005–2016. Available from [www.newamericaneconomy.org/research/is-there-a-link-between-refugees-and-u-s-crime-rates/](http://www.newamericaneconomy.org/research/is-there-a-link-between-refugees-and-u-s-crime-rates/).

Newland, K.

2015 The U.S. Record Shows Refugees Are Not A Threat. Migration Policy Institute. Available from [www.migrationpolicy.org/news/us-record-shows-refugees-are-not-threat](http://www.migrationpolicy.org/news/us-record-shows-refugees-are-not-threat).

Nowraseth, A.

2016 Terrorism and Immigration: A Risk Analysis. Cato Institute. Available from [https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa798\\_2.pdf](https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa798_2.pdf).

Oltermann, P.

2016 Germany's first attack by radicalised asylum seeker alarms officials. The Guardian. Available from [www.theguardian.com/world/2016/jul/19/germany-train-attack-could-prompt-rethink-of-counter-terrorism-policy](http://www.theguardian.com/world/2016/jul/19/germany-train-attack-could-prompt-rethink-of-counter-terrorism-policy).

Rose, M.

2016 Algerian held in Austria planned to take part in Paris attacks: Le Monde. Reuters. Available from <http://ca.reuters.com/article/topNews/idCAKCN0XN26W>.

Rosin, H.

2016 How a Danish town helped young Muslims turn away from ISIS. National Public Radio. Available from [www.npr.org/sections/health-shots/2016/07/15/485900076/how-a-danish-town-helped-young-muslims-turn-away-from-isis](http://www.npr.org/sections/health-shots/2016/07/15/485900076/how-a-danish-town-helped-young-muslims-turn-away-from-isis).

Rudiger, A. and S. Spencer

2003 The Economic and Social Aspects of Migration. European Commission and OECD. Available from [www.oecd.org/migration/mig/15516956.pdf](http://www.oecd.org/migration/mig/15516956.pdf).

Schmid, A.

2016 Links Between Terrorism and Migration: An Exploration. International Centre for Counter Terrorism – The Hague. Available from <https://icct.nl/publication/links-between-terrorism-and-migration-an-exploration/>.

Speckhard, A. and A. Yayla

2015 Eyewitness accounts from recent defectors from Islamic State: Why they joined, what they saw, why they quit. Perspectives on Terrorism, 9(6). Available from [www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/article/view/475/html](http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/article/view/475/html).

Sude B., D. Stebbins and S. Weiland

2015 Lessening the risk of refugee radicalisation: Lessons for the Middle East from past crises. RAND Corporation. Available from [www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE166/RAND\\_PE166.pdf](http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE166/RAND_PE166.pdf).

Sullivan, M.P. and J.S. Beittel

2016 Latin America: Terrorism Issues. Congressional Research Service. Available from <https://fas.org/sgp/crs/terror/RS21049.pdf>.

The Economist

2014 The Christians of Iraq and Syria. The Economist. Available from <https://www.economist.com/blogs/economist-explains/2014/08/economist-explains-13>.

2017 A new hunt for remains of victims of Peru's internal conflict. The Economist, 2 March. Available from [www.economist.com/news/americas/21717984-government-strives-investigate-atrocities-without-reviving-anger-new-hunt-remains](http://www.economist.com/news/americas/21717984-government-strives-investigate-atrocities-without-reviving-anger-new-hunt-remains).

The Global Coalition

2017 Foreign Terrorist Fighter Flows Decline Over Past Year. The Global Coalition. Available from <http://theglobalcoalition.org/en/category/foreign-terrorist-fighters/>.

## The Soufan Group

- 2015 Foreign Fighters in Syria and Iraq. The Soufan Group. Available from [http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG\\_ForeignFightersUpdate3.pdf](http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf).

## United Nations Security Council (UNSC)

- 2014 Foreign Terrorist Fighters, Security Council Counter-Terrorism Committee. Available from [www.un.org/sc/ctc/focus-areas/foreign-terrorist-fighters/](http://www.un.org/sc/ctc/focus-areas/foreign-terrorist-fighters/).

## إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- 2016 Leaving No One Behind: Counting All People, Because All of Them Count. Available from [www.un.org/development/desa/en/news/population/49th-session.html](http://www.un.org/development/desa/en/news/population/49th-session.html).

## United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)

- 2016 Global Trends: Forced Displacement in 2015. Available from [www.unhcr.org/576408cd7.pdf](http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf).
- 2017 Colombia Factsheet. Available from <http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Colombia%20Factsheet%20-%20February%202017.pdf>.

## United States Agency for International Development (USAID)

- 2011 The Development Response to Violent Extremism and Insurgency: Putting Principles into Practice. Available from [www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1870/VEI\\_Policy\\_Final.pdf](http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1870/VEI_Policy_Final.pdf).

## Willingham, A., P. Martucci and N. Leung

- 2017 The chances of a refugee killing you – and other surprising immigration stats. CNN. Available from <http://edition.cnn.com/2017/01/30/politics/immigration-stats-by-the-numbers-trnd/index.html>.

## Zolberg, A., A. Suhrke and S. Aguayo

- 1989 Escape from Violence. Oxford University, Oxford.

## الفصل العاشر

## Amerasinghe, P. and F. Marshall

- 2017 Risks and responses to urban futures: Building synergies between urban development processes and peri-urban communities for enhanced ecosystem service. *Impact*, Volume 2017, Number 1.

## Arab American Institute

- 2012 Demographics. Available from [www.aaiusa.org/demographics](http://www.aaiusa.org/demographics).

## Bauder, H.

- 2017 Sanctuary cities: Policies and practices in international perspective. *International Migration*, 55(2):174–187.

## Brookings Institution

- n.d. Cities and Refugees: The European Response. Brookings Centennial Scholar Initiative and Foreign Policy program. Available from [www.brookings.edu/series/cities-and-refugees-the-european-response/](http://www.brookings.edu/series/cities-and-refugees-the-european-response/).

## Buch, T., S. Hamann, A. Niebuhr and A. Rossen

- 2013 What makes cities attractive? The determinants of urban labour migration in Germany. *Urban Studies*, 51(9):1960–1978.

## Castells, M.

- 1996 *The Rise of the Network Society*. Blackwell, Oxford.

## Chen, M.H.

- 2015 Trust in Immigration Enforcement: State Noncooperation and Sanctuary Cities after Secure Communities. 91 *Chicago Kent Law Review*. Available from <https://ssrn.com/abstract=2638849>.

## Citiscope

- 2016 Question of the Day: What are the biggest obstacles to implementing the New Urban Agenda?

- 25 experts weigh in on the Habitat III outcome strategy being adopted this week in Quito. Available from <http://citiscopes.org/habitatIII/commentary/2016/10/question-day-what-are-biggest-obstacles-implementing-new-urban-agenda>.
- Combes, P., S. Démurger and S. Li  
2017 Productivity Gains from Agglomeration and Migration in Chinese Cities Over 2002–2013. Working paper GATE 2017-09. Available from <https://ssrn.com/abstract=2917333> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2917333>.
- de Haas, H. and M. Czaika  
2014 The globalization of migration: Has the world become more migratory? *International Migration Review*, 48(2):283–323.
- Deininger, K., C. Augustinus, S. Enemark and P. Munro-Faure (eds)  
2010 *Innovations in Land Rights Recognition, Administration, and Governance*. World Bank, Washington, D.C.
- Erdogan, M.  
2017 Urban Refugees from “Detachment” to “Harmonization”. *Syrian Refugees and Process Management of Municipalities: The Case of Istanbul, 2017*. Available from <http://marmara.gov.tr/UserFiles/Attachments/2017/05/09/5c68e8fe-6a35-4411-88f1-2f685bf4b1da.pdf>.
- Garcea, J.  
2016 The resettlement of Syrian refugees: The positions and roles of the Federation of Canadian Municipalities and its Members. *Canadian Ethnic Studies*, 48(3):149–173.
- GLA Intelligence  
2015 Population Growth in London, 1939-2015. Greater London Authority, London. Available from <https://files.datapress.com/london/dataset/population-change-1939-2015/historical%20population%201939-2015.pdf>.
- Glick Schiller, N. and A. Çağlar (eds)  
2010 *Locating Migration: Rescaling Cities and Migrants*. Cornell University Press, Ithaca, New York.
- Glorius, B. and J. Doomernik (eds)  
2016 Refugee migration and local demarcations: New insight into European localities. A special issue of the *Journal of Refugee Studies*, 29(4):429–439.
- Gold, S.J.  
2015 Ethnic enclaves. *Emerging Trends in the Social and Behavioral Sciences: An Interdisciplinary, Searchable, and Linkable Resource*. Available from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/9781118900772.etrds0118/abstract>.
- Government of Canada  
2015 #WelcomeRefugees: Canada resettled Syrian refugees. Available from [www.cic.gc.ca/english/refugees/welcome/index.asp](http://www.cic.gc.ca/english/refugees/welcome/index.asp).
- Hiebert, D.  
2015 Ethnocultural Minority Enclaves in Montreal, Toronto and Vancouver. Institute for Research on Public Policy. Available from <http://irpp.org/research-studies/study-no52/>.
- Hyndman, J., W. Payne and S. Jimenez  
2017 Private refugee sponsorship in Canada. *Forced Migration Review*, 54:56–59.
- International Organization for Migration (IOM)  
2015a International Dialogue on Migration 2015: Conference on Migrants and Cities. Available from [www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/ICP/IDM/RB-25-CMC-Report\\_web-final.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/IDM/RB-25-CMC-Report_web-final.pdf).  
2015b Migration Governance Framework. Available from [https://governingbodies.iom.int/system/files/en\\_council/106/C-106-40-Migration-Governance-Framework.pdf](https://governingbodies.iom.int/system/files/en_council/106/C-106-40-Migration-Governance-Framework.pdf).  
2016 Toolbox of Migration-Related Elements for the City Resilience Strategy. Available from [www.uclg.org/sites/default/files/consultation\\_document\\_migration\\_governance\\_framework.pdf](http://www.uclg.org/sites/default/files/consultation_document_migration_governance_framework.pdf).

- Li, W.  
2008 Ethnurb: The New Ethnic Community in Urban America. University of Hawaii Press, Honolulu.
- Manoj, R., S. Cawood, M. Hordijk and D. Hulme (eds)  
2016 Urban Poverty and Climate Change: Life in the Slums of Asia, Africa and Latin America. Routledge, New York.
- Myler, K.  
2013 "Detroit's population from 1840 to 2012 shows high points, decades of decline", Detroit Free Press, 23 July 2013.
- Narain, V., P. Anand and P. Banerjee  
2013 Periurbanization in India: A Review of the Literature and Evidence. Report for the project Rural to Urban Transitions and the Peri-urban Interface. South Asia Consortium for Interdisciplinary Water Resources Studies (SaciWATERS), Telangana, India.
- Pallagst, K.  
2014 Shrinking Cities: International Perspectives and Policy Implications. Routledge, New York.
- Price, M. and L. Benton-Short  
2007 Counting Immigrants in Cities across the Globe. Migration Policy Institute. Available from [www.migrationpolicy.org/article/counting-immigrants-cities-across-globe](http://www.migrationpolicy.org/article/counting-immigrants-cities-across-globe).
- Qadeer, M.  
2009 What is this thing called multicultural planning? Plan Canada. Available from [http://canada.metropolis.net/pdfs/qadeer\\_extracted\\_plan\\_canada\\_e.pdf](http://canada.metropolis.net/pdfs/qadeer_extracted_plan_canada_e.pdf).
- Qadeer, M. and S. Agrawal  
2011 The practice of multicultural planning in American and Canadian cities. Canadian Journal of Urban Research, 20(1):132–156.
- Raposo, I., J.L. Crespo and J.P. Lages  
2017 Participatory approaches in the qualification of semi-urbanised peri-urban areas: The case of the Odivelas Vertente Sul area. In: Architecture and the Social Sciences: Inter- and Multidisciplinary Approaches between Society and Space (M. M. Mendes, T. Sá and J. Cabral, eds). Springer, pp. 151–176.
- Rufin, C.  
2016 Governance innovations for access to basic services in urban slums. Available from <https://ssrn.com/abstract=2742424> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2742424>.
- Salvati, L., D. Smiraglia, S. Bajocco and M. Munafò  
2014 Land use changes in two Mediterranean coastal regions: Do urban areas matter? International Journal of Environmental, Chemical, Ecological, Geological and Geophysical Engineering, Volume 8, number 9. Available from [www.waset.org/publications/9999331](http://www.waset.org/publications/9999331).
- Sassen, S.  
1991 The Global City: New York, London, Tokyo. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Saunders, D.  
2010 Arrival City: The Final Migration and Our Next World. Knopf Canada, Toronto.
- Scott, A. and M. Storper  
2003 Regions, globalization, development. Regional Studies, Volume 37, pp. 579–593.
- Seto, K.C.  
2011 Exploring the dynamics of migration to mega-delta cities in Asia and Africa: Contemporary drivers and future scenarios. Global Environment Change, Volume 21, Supplement 1, pp. S94–S107. Available from [www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959378011001221](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959378011001221).
- Shivendra, B.T. and H.K. Ramaraju  
2013 Sanitation in periurban areas of developing countries. J. Acad. Indus. Res., Vol. 1(8). Available from <http://jairjp.com/JANUARY%202013/10%20SHIVENDRA.pdf>.
- Skelcher, C., H. Sullivan and S. Jeffares

- 2013 Hybrid Governance in European Cities: Neighbourhood, Migration and Democracy. Palgrave MacMillan.
- Smedley, T.  
2013 Sustainable urban design: lessons to be taken from slums. The Guardian, 5 June. Available from [www.theguardian.com/sustainable-business/sustainable-design-lessons-from-slums](http://www.theguardian.com/sustainable-business/sustainable-design-lessons-from-slums).
- Takahashi, J. and N. Sugiura  
1996 The Japanese urban system and the growing centrality of Tokyo in the global economy. United Nations University. Available from <http://archive.unu.edu/unupress/unupbooks/uu11ee/uu11ee0d.htm#the%20japanese%20urban%20system%20and%20the%20growing%20centrality%20of%20tokyo%20in%20the%20global%20econ>.
- The Economist  
2015 "How to shrink a city". The Economist, 30 May. Available from [www.economist.com/news/leaders/21652343-many-cities-are-losing-inhabitants-better-manage-decline-try-stop-it-how-shrink](http://www.economist.com/news/leaders/21652343-many-cities-are-losing-inhabitants-better-manage-decline-try-stop-it-how-shrink).
- The Guardian  
2015 Cities in numbers: how patterns of urban growth change the world. Available from [www.theguardian.com/cities/2015/nov/23/cities-in-numbers-how-patterns-of-urban-growth-change-the-world](http://www.theguardian.com/cities/2015/nov/23/cities-in-numbers-how-patterns-of-urban-growth-change-the-world).
- The Robinson Rojas Archives  
2008 Shrinking cities. In: UN Habitat's State of the World's Cities 2008/9, pp. 40–47. Available from [www.rojasdatabank.info/statewc08091.4.pdf](http://www.rojasdatabank.info/statewc08091.4.pdf).
- Thorn, J., T.F. Thornton and A. Helfgott  
2015 Autonomous adaptation to global environmental change in peri-urban settlements: Evidence of a growing culture of innovation and revitalisation in Mathare Valley Slums, Nairobi. *Global Environmental Change*, Volume 31, pp. 121–131.
- Tito, S. and S. Cochan  
2017 The story of a small Canadian congregation sponsoring a refugee family. *Forced Migration Review*, 54:60–61.
- United Nations Conference on Housing and Sustainable Development (Habitat III)  
2016 New Urban Agenda. Draft Outcome Document for Adoption in Quito, October 2016. Available from [http://unipd-centrodirittumani.it/public/docs/Habitat\\_III\\_New\\_Urban\\_Agenda\\_10\\_September\\_2016.pdf](http://unipd-centrodirittumani.it/public/docs/Habitat_III_New_Urban_Agenda_10_September_2016.pdf).
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
2016 The World's Cities in 2016. United Nations, New York. Available from [www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/urbanization/the\\_worlds\\_cities\\_in\\_2016\\_data\\_booklet.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/urbanization/the_worlds_cities_in_2016_data_booklet.pdf).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة  
٢٠١٧ تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة. متاح في الرابط التالي:  
[www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/coordination/15/documents/Report%20of%20SRSG%20on%20Migration%20-%20A.71.728\\_ADVANCE.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/coordination/15/documents/Report%20of%20SRSG%20on%20Migration%20-%20A.71.728_ADVANCE.pdf).
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)  
2016 Global Refugee Sponsorship Initiative promotes Canada's private refugee sponsorship model. Available from [www.unhcr.org/news/press/2016/12/58539e524/global-refugee-sponsorship-initiative-promotes-canadas-private-refugee.html](http://www.unhcr.org/news/press/2016/12/58539e524/global-refugee-sponsorship-initiative-promotes-canadas-private-refugee.html).
- Van der Horst, H. and A. Ouwehand  
2011 'Multicultural planning' as a contested device in urban renewal and housing: Reflections from the Netherlands. *Urban Studies*, 49(4):861–875.
- Zhuang, Z.  
2015 Construction and reconstruction of ethnicity in retail landscapes: Case studies in the Toronto area. *Journal of Urban Design*, Volume 20, pp. 677–697.



## التذيلات

### الفصل الثاني

التذييل ألف - مفاهيم وتعريفات رئيسية للهجرة

#### النازحون داخلياً

تحدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لعام ١٩٩٨ بشأن النازحين داخلياً على النحو التالي:

(٠٠٠) الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

لمزيد من المعلومات حول النازحين داخلياً، والتعريفات المعمول بها، والتحذيرات المرتبطة بها، ارجع إلى وفائق ومصادر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) المشار إليها في ذلك القسم.

#### مهاجر دولي

توضح توصيات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ١، المفاهيم الأساسية المتعلقة بقياس الهجرة الدولية. وتحدد التوصيات هوية المهاجر الدولي على أنه أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة (ص ١٢).

ووفقاً للتوصيات، يكون بلد إقامة الشخص المعتادة هو البلد الذي يعيش فيه أي البلد الذي له فيه مسكن يقضي فيه عادةً فترة راحته اليومية. كما يجب عدم إدراج الأشخاص الذين يسافرون إلى الخارج مؤقتاً لأغراض الترويج أو لقضاء العطلات أو للقيام بأعمال تجارية أو للعلاج الطبي أو لزيارة الأماكن المقدسة ضمن مجموعة المهاجرين الدوليين، حيث إن هذه الحالات لا تعني حدوث تغيير في بلد الإقامة المعتادة.

كما تميز التوصيات بين المهاجرين لفترة طويلة والمهاجرين لفترة قصيرة. ويُعرّف المهاجر لفترة طويلة بأنه الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعتادة لفترة لا تقل عن سنة (١٢ شهراً)، بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلاً بلده إقامته المعتادة الجديد (ص ١٤). ويُعرّف المهاجر لفترة قصيرة بأنه الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعتادة لفترة لا تقل عن ٣ أشهر ولكنها تقل عن سنة - باستثناء الذين يسافرون للأغراض المبينة أعلاه، والتي تستبعد حدوث تغيير في بلد الإقامة.

١ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٨.

٢ المرجع نفسه.

٣ المرجع نفسه.

٤ المرجع نفسه.

٥ المرجع نفسه.

لذلك، يجب ألا يكون المهاجر قد أقام بصفة اعتيادية في البلد الذي دخل إليه، بل سيقوم فيه إقامة عادية عند دخوله إليه. وينبغي أن يكون المهاجر قد أقام بصفة اعتيادية في البلد الذي هاجر منه، وينبغي أن يقيم إقامة اعتيادية في بلد آخر. ويتيح استخدام هذا التعريف جمع بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالهجرة. وإذا كانت الأمم المتحدة توصي باعتماد هذا التعريف من قبل نظم البيانات الوطنية، فإنه لا ينبغي الخلط بينه وبين التعاريف الإدارية والقانونية للمهاجر الدولي المستخدمة في كل بلد. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المفاهيم والتعاريف الأساسية المتعلقة بالمهاجرين الدوليين والمتجسدة في الممارسات الوطنية قد تختلف في كثير من الأحيان عن المفاهيم والتعاريف التي أوصت بها الأمم المتحدة؛ لذا فإن إحصاءات الأرصد الدولية للمهاجرين الواردة في هذا الفصل تجسد التعريفات الوطنية ولا تعكس بالضرورة التعاريف التي أوصت بها الأمم المتحدة.

### الهجرة غير النظامية

رغم عدم وجود تعريف مقبول عالمياً للهجرة غير النظامية، إلا أنه يمكن تعريفها على نطاق واسع بأنها "حركة تحدث خارج القواعد التنظيمية للدول المرسله ودول العبور والدول المستقبلة"<sup>٦</sup>. ومن وجهة نظر بلد المقصد، قد تعني الهجرة غير النظامية الدخول إلى بلد ما أو البقاء أو العمل فيه بدون ما يلزم من ترخيص أو وثائق ضرورية بموجب قوانين الهجرة. أما من منظور البلد المرسل، فإن مخالفة الأنظمة تعني عدم استيفاء المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد، أو مغادرة هذا البلد بدون جواز سفر صالح أو وثيقة سفر صالحة.

### أعداد المهاجرين وتدفقاتهم

تعتمد الإحصائيات على حجم المهاجرين ويكون ذلك عادة على أساس أعدادهم (العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين الموجودين في بلد معين في وقت محدد) وعلى تدفقاتهم (عدد المهاجرين الذي يدخلون إلى بلد ما أو يغادرونه خلال فترة معينة - تبلغ سنة في العادة). وقد يشير مصطلح البلد المستخدم في هذا التعريفات إلى وحدات أخرى (مثل الأقاليم والمناطق)<sup>٧</sup>.

والمعياران الرئيسيان المستخدمان لتصنيف أعداد المهاجرين وتدفقاتهم هما بلد المورد والمواطنة، ويرد تعريفهما أدناه. وتشكل مدة الإقامة الفعلية أو المعتزمة عنصراً آخر من العناصر الضرورية لجمع الإحصاءات المتعلقة بأعداد المهاجرين<sup>٨</sup>.

- تشير المواطنة إلى الرابطة القانونية المعينة التي تربط الفرد ببلده (الدولة)، وتكتسب بالمولد أو بالتجنيس، سواء من خلال التصريح، أو الاختيار، أو الزواج أو غير ذلك من الوسائل طبقاً للقوانين الوطنية.
- يشير بلد المولد إلى بلد الإقامة، (في حدوده الحالية، إن وجدت المعلومات) للأُم وقت الميلاد أو، إن لم يكن ذلك، البلد (بحدوده الحالية، إن وجدت المعلومات) الذي وقعت فيه الولادة.

٦ IOM, n.d.h

٧ المرجع نفسه، و IOM, 2017a.

٨ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠١٥ ب.

٩ IOM, n.d.h



## العامل المهاجر

تعرف المادة ٢(١) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لعام ١٩٩٠، مصطلح العامل المهاجر على النحو التالي: "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو مابرح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها". وتضيف المادة ٣ من الاتفاقية موضحة أن الاتفاقية لا تنطبق على عدد من الفئات، منها اللاجئون، وعديمو الجنسية والمتدربون من بين فئات أخرى.

ويمكن الاطلاع على تعريف قانونية أخرى وضعت على الصعيد العالمي لمصطلح العامل المهاجر وما يرتبط به من مصطلحات في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومنها اتفاقية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة عام ١٩٤٩) (الاتفاقية رقم ٩٧) واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) لعام ١٩٧٥ (الاتفاقية رقم ١٤٣).

ولمزيد من المعلومات بشأن العمال المهاجرين، والتعاريف المعمول بها وما يرتبط بها من شروط، راجع وثائق ومصادر منظمة العمل الدولية المشار إليها في هذا القسم.

## اللاجئ

تعرف المادة ١ من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، مقروءة بالاقتران مع بروتوكولها لعام ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين، الأشخاص الذين يقعون ضمن التعريف القانوني العالمي لمصطلح اللاجئ. وتنص المادة ١(أ) (٢)، بشكل خاص، على أن هذا المصطلح ينطبق على أي شخص يوجد:

(...) بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

وتقدم أحكام أخرى في المادة ١ إرشادات إضافية بشأن الأشخاص الذين لا يقعون ضمن هذا التعريف أو الأشخاص الذين قد تنتفي صفة اللاجئ عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً إرشادات أخرى بشأن الأشخاص الذين قد يقعون ضمن اختصاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ولمزيد من المعلومات بشأن اللاجئين وملتسمي اللجوء، والتعريفات المعمول بها وما يرتبط بها من شروط، راجع وثائق ومصادر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المشار إليها في هذا القسم.

## التحويلات

يشير صندوق النقد الدولي إلى التحويلات على أنها "دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية والذي ينشأ أساساً نتيجة

انتقال الأفراد بصورة مؤقتة أو دائمة إلى تلك الاقتصادات<sup>١١</sup>. ووفقاً للتعريف ذاته، تشمل التحويلات<sup>١٢</sup> البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفق عن طريق القنوات الرسمية، كشبكة التحويلات الإلكترونية مثلاً، أو عن طريق القنوات غير الرسمية، كحمل النقود أو السلع عبر الحدود. وتتألف في معظمها من أموال وبنود غير نقدية يرسلها أو يعطيها أفراد هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه، ومن صافي تعويضات عمال الحدود أو العمال الموسميين أو غيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه<sup>١٣</sup>.

وبالتالي، عادة ما تحسب التحويلات على أساس أنها مجموع<sup>١٤</sup> تعويضات العاملين<sup>١٥</sup> و"التحويلات الشخصية"<sup>١٦</sup>. وتعرف<sup>١٧</sup> "تعويضات العاملين" فيما يتعلق بحسابات التحويلات بأنها<sup>١٨</sup> دخل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه ودخل المقيمين الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة<sup>١٩</sup>؛ ويعني ذلك أن مرتبات المقيمين العاملين في المنظمات الدولية، والسفارات والمكاتب القنصلية، وغيرها من الأعمال التجارية غير المقيمة تدخل في حساب التحويلات، وإن كانت من الناحية التقنية لا تنطوي (بالضرورة) على تحويل بين المهاجرين المقيمين والأسر المعيشية غير المقيمة. وقد تكون هذه المبالغ مهمة جداً أيضاً في بعض البلدان حيث تكثر الكيانات غير المقيمة أو تعمل أعداد كبيرة من الناس. أما "التحويلات الشخصية"<sup>٢٠</sup>، فتشمل<sup>٢١</sup> جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها<sup>٢٢</sup>، وبالتالي فهي تشمل<sup>٢٣</sup> جميع التحويلات الجارية فيما بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين<sup>٢٤</sup>. وعليه قد تقدم التحويلات الشخصية أيضاً تقديراً مفرطاً للتحويلات الفعلية الجارية بين المهاجرين المقيمين والأسر المعيشية غير المقيمة، وهو ما يصطلح عليه في العادة بالتحويلات. وفي الآن ذاته، فإن التحيز التصاعدي الناجم عن عد التحويلات المالية كمجموع للتحويلات الشخصية وتعويضات العاملين، يقابله جزئياً النقص المحتمل في حساب تحويلات المهاجرين المرسله عبر القنوات غير الرسمية. بيد أنه من الصعب جداً تقييم حجم هذين التحيزين.

لمزيد من المعلومات بشأن التحويلات، والتعاريف المعمول بها وما يرتبط بها من شروط، راجع وثائق ومصادر البنك الدولي المشار إليها في هذا القسم.

## تهريب المهاجرين

تعرف المادة ٣(أ) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو<sup>٢٥</sup> تهريب المهاجرين<sup>٢٦</sup> على النحو التالي:

(...) تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

- ١١ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.
- ١٢ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.
- ١٣ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.
- ١٤ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.
- ١٥ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.

وتقدم الفقرتان (ب) و(ج) من المادة ٣ مزيداً من التوضيح:

(ب) يُقصد بتعبير "الدخول غير المشروع" عبور الحدود دون التقيد بشروط لازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة؛

(ج) يُقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية:

"١" تكون قد زُورت أو حوّرت تحويراً مادياً من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخول قانونياً بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما؛

"٢" أو تكون قد أُصدرت بطريقة غير سليمة أو حُصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه أو بأي طريقة غير مشروعة أخرى؛

"٣" أو يستخدمها شخص غير صاحبها الشرعي؛

#### الاتجار بالأشخاص

تنص المادة ٣ من بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاكبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على تعريف "الاتجار بالأشخاص" على النحو التالي:

(أ) (...) تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالات استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء؛

(ب) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبين في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ)؛

(ج) يُعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجاراً بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطوي على استعمال من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة؛

(د) يُقصد بتعبير "طفل" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر.

لمزيد من المعلومات بشأن الاتجار بالأشخاص، والتعاريف المعمول بها وما يرتبط بها من شروط، راجع وثائق ومصادر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشار إليها في هذا القسم.

## الفصل الثاني

### التدليل باء- الشتات

خضع مصطلح الشتات لمناقشة وتعريف على نطاق واسع بوسائل متنوعة، وعبر عدة تخصصات أكاديمية، وإن كان لا يوجد تعريف واحد متفق عليه. فيشكل عام، يشير المصطلح إلى رعايا بلد ما أو إلى مواطنيه في الخارج وإلى أحفادهم. ويعني مصطلح شتات حرفياً التشتت (من العبارة اليونانية dia speirein أو "التشتيت"). ويتفق بعض الباحثين على أن الخصائص المميزة لمغتربي الشتات عن غيرهم من فئات المهاجرين وجود أو اصر ثقافية ولغوية وتاريخية ودينية وعاطفية قوية تربطهم بالبلد أو المجتمع الأصلي أو شعور بتقاسم الهوية والانتماء<sup>١٦</sup>. ثم إن تعريف مهاجري الشتات على أساس الجنسية (مثل الشتات الصيني أو الشتات الهندي) قد يخفي في كثير من الأحيان فوارق بين الفئات، من قبيل الدين أو الإثنية. ويشير باحثون آخرون إلى أن مصطلح المجتمعات عبر الوطنية قد يصف بشكل أفضل واقع تجارب الهجرة المعاصرة، حيث قد يقيم المهاجرون علاقات مع أناس في مجتمعاتهم المحلية أو مهاجرين في بلدان أخرى ويحافظون عليها، وبالتالي<sup>١٧</sup> الانتماء إلى مجتمعين أو أكثر في نفس الوقت<sup>١٨</sup>.

ويُعد تعريف الشتات لأغراض إحصائية أمراً غاية في الصعوبة. ذلك أن الطبيعة المعقدة للتعريف وحساسيته وعدم وجود تعريف مشترك أمور تحول دون تجميع إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً بشأن السكان في الشتات. فعلى الصعيد الوطني، قد يكون لدى البلدان تعريف إحصائي للشتات، غالباً ما يجسد مساراتها التاريخية والسياسية؛ بيد أن المهاجرين إلى الخارج وأحفادهم قد يشعرون بانتمائهم إلى الشتات وقد لا يشعرون، بمعزل عن التعريف الموضوع وعن النهج السياسي الذي قد يتبعه بلدهم الأصلي إزاء الشتات. وعلاوة على ذلك، يعتمد جمع المعلومات المتعلقة بالمهاجرين في كثير من الأحيان على بيانات البلدان المضيفة، التي قد تكون متاحة للرعايا الأجانب، لكنها متاحة بقدر أقل لأطفالهم أو أحفادهم. وقد تقدم التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الوطنية في بلدان المنشأ بعض المعلومات عن الرعايا المقيمين بالخارج، لكن قضايا تردد التعدادات وأخذ عينات الدراسات الاستقصائية تظل العائق الرئيسي أمام تكوين صورة شاملة ومناسبة زمنياً لفئات الشتات. وعليه، فإنه حتى بالنسبة إلى البلدان بصفة فردية، يعد حصر فئات الشتات كميًا وكيفياً - وضع خرائط الشتات - أمراً صعب المنال. وقد ساعدت المنظمة الدولية للهجرة عدداً من البلدان في جهودها الرامية إلى رسم خرائط لشتاتها؛ أنظر مربع النص أدناه بشأن عمل المنظمة الدولية للهجرة. ولهذه الأسباب، فإن وضع تقدير موثوق لأعداد مهاجري الشتات في العالم مهمة شبه مستحيلة، ما لم يُحصر نطاق التعريف في فئات من المهاجرين توجد لهم بيانات في معظم البلدان. وقد حاولت ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي<sup>١٩</sup>.

١٦ Vertovec and Cohen, 1999.

١٧ Vertovec, 2005.

١٨ انظر، على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢ ب. ففي هذا التقرير الصادر عن المنظمة في ٢٠١٢، عُرف الشتات بكونهم أشخاصاً مولودين في الخارج يبلغون من العمر ١٥ سنة أو أكثر حسب بلد الميلاد، وأطفالهم المولودون في بلدان المقصد. بيد أن التقرير يشير إلى أن المعلومات المتعلقة بأطفال المهاجرين في بلدان المقصد غالباً ما لا تُصنف وفقاً لعدد من الخصائص. ولذلك لم ترد في التقرير معلومات عن جنس الشتات وسنهم. ثم إن الفئات المقيمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقط هي التي روعيت، كما أن الإحصاءات تشير إلى عام ٢٠٠٨. وكانت أكبر فئة من مهاجري الشتات في مجموعة بلدان المنظمة بأكملها هي الفئة المنتمة إلى المكسيك، بحوالي ٢٠ مليون شخص (أو ١٦ في المائة من إجمالي الشتات في بلدان المنظمة في ذلك العام)، تليها إيطاليا (بعد ٥٥,٢ ملايين - أي بنسبة ٤ في المائة من المجموع)، وألمانيا (٤,١ ملايين - ٣ في المائة من المجموع)، والهند (٣,٨ ملايين - ٣ في المائة من المجموع)، والمملكة المتحدة (٢,٩ مليون - ٣ في المائة من المجموع). وصدر في عام ٢٠١٥ تحديث لهذا التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## تعريف المنظمة الدولية للهجرة لمصطلح الشتات

داخل المنظمة الدولية للهجرة، يُستخدم مصطلح الشتات مرادفاً لمصطلح المجتمعات عبر الوطنية. ويشير كلا المصطلحين إلى المهاجرين أو أحفاد المهاجرين، الذين تشكلت هويتهم أو مشاعر الانتماء لديهم بفعل تجربتهم وخلفيتهم المرتبطة بالهجرة. وتستخدم المنظمة الدولية للهجرة مصطلح المجتمعات عبر الوطنية لأنه في عالم يتسم بحراك عالمي غير مسبوق، تشمل هذه المجتمعات أشخاصاً مرتبطين بأكثر من بلد واحد. ويتيح ذلك اتباع نهج أشمل يسهّل عملية جمع المعلومات والبيانات.

ولتقديم معلومات ذات صلة بسكان الشتات، تقوم المنظمة الدولية للهجرة، لدى تحديد الأفراد المحتمل أن يكون لهم اهتمام بالاستثمار والمساهمة بمهاراتهم في بلدان مسقط رأسهم، بجمع بيانات وأفكار تُستخدم في نهاية المطاف في وضع مقترحات وتوصيات في مجال السياسة العامة. وفي حالات عديدة، يكون العامل الحاسم بالنسبة إلى المنظمة الدولية للهجرة في إشراك المجتمعات عبر الوطنية في عملية وضع البرامج التي تقوم بها المنظمة هو طلب موجه من حكومة البلد المستضيف للشتات أو البلد الأصلي. وينبغي أن يكون المبدأ الموجه لمشاركة المنظمة الدولية للهجرة هو خدمة مصالح جميع الشركاء: أي البلدان التي ترتبط بها المجتمعات عبر الوطنية، ومهاجرو الشتات أنفسهم، ومجتمعات بلدان المصدر. وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة نهجاً شاملاً يقوم على مبدأ ٣Es من أجل العمل: التعزيز (Enable)، والإشراك (Engage) والتمكين (Empower) لفائدة المجتمعات عبر الوطنية بصفاتها عاملاً للتنمية، بحيث تشمل كل مرحلة من هذه المراحل تدخلات من قبل الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة عبر إسداء المشورة في مجال السياسة العامة ووضع البرامج.

التعزيز	الإشراك	التمكين
تعزيز إمكانات المجتمعات عبر الوطنية إلى أقصى حد	معرفة وفهم المجتمعات عبر الوطنية	تيسير تعبئة المهارات، والخبرة والموارد للمجتمعات عبر الوطنية

وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، أنتجت المنظمة الدولية للهجرة لأزيد من ١٠٠ تقرير يرسم خرائط مهاجري الشتات لما يبلغ ٦١ بلداً من البلدان الأصلية و٧٥ من بلدان المقصد، معظمها بلدان أوروبية أو بلدان أخرى تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتعلق أكثر من ثلث هذه التقارير بمهاجرين منحدريين من مناطق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقتي أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا. وتركز خرائط الشتات على أولويات مختلفة، حسب السياق الذي جرى فيه إشراك الشتات. ورغم أن معظم هذه التقارير يركز على الجانبين الاجتماعي والديمقراطي والاقتصادي لمجتمعات الشتات، فإن أهداف هذه الخرائط تتباين من تحليل لقنوات التواصل التي تستخدمها مجتمعات معينة من مهاجري الشتات، إلى تحديد الأفراد المهنيين من ذوي المهارات العليا والأفراد شبه المهنيين، من جملة أمور أخرى. وتشارك المنظمة الدولية للهجرة بشكل خاص في دعم المشاركة النشيطة لمهنيي الشتات في بلدانهم الأصلية - على سبيل المثال، في قطاعي الصحة والتعليم، حيث حددت احتياجات خاصة في مجال التنمية.

## الفصل الثاني

### التدليل جيم - تدفقات الهجرة غير النظامية

على نحو ما نوقش في الفصل الثاني، يُعد تحليل البيانات المتعلقة بتنقلات الأشخاص بين البلدان والمناطق باستخدام تأشيرات عادية واتخاذ مسارات للهجرة أمراً صعباً في حد ذاته، لأن قلة من البلدان نسبياً هي التي تنتظم في مجال جمع هذه المعلومات والإبلاغ عنها. بل إن هذه الصعوبات تشد عندما يتعلق الأمر باستقاء بيانات بشأن تدفقات الهجرة غير النظامية - التي تميل بطبيعتها إلى السرية، نظراً لأن معظم المهاجرين (وليس جميعهم) يسعون إلى التهرب من السلطات أثناء رحلات الهجرة هذه. وبالتالي، لا توجد بيانات متاحة عن تدفقات الهجرة غير النظامية على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل نسبياً من البلدان على مستوى العالم التي لديها القدرة على رصد وجمع البيانات بالكامل فيما يتعلق بتدفقات الهجرة غير النظامية إلى أراضيها أو إلى الخارج. (وتشمل بعض الاستثناءات البارزة بلدين من أبعد البلدان وهما أستراليا ونيوزيلندا، حيث تجعل العزلة الجغرافية غير النموجية عملية جمع البيانات أكثر وضوحاً بكثير).<sup>١٩</sup> ويواصل العديد من البلدان في العالم الاستثمار في مجال القدرات والتقنيات المتعلقة بإدارة الحدود بما يتيح جمع البيانات لمعلقة بتدفقات الهجرة غير النظامية. ويشكك بعض المعلقين في فائدة محاولة تحديد حجم الهجرة غير النظامية، مشيرين إلى الصعوبات العملية وإلى الأساس المنطقي الكامن وراء جمع هذه الإحصاءات والاستشهاد بها، مما قد يرقى إلى مستوى التهويل. بيد أن هناك فوائد واضحة لمحاولة تحديد حجم التنقلات غير النظامية من منظور الحكومات الوطنية، والحكومات الإقليمية والمحلية، ومقدمي الخدمات الإنسانية وغيرهم. ومن شأن فهم طبيعة ونطاق تدفقات الهجرة غير النظامية بشكل أفضل أن يسهل عملية وضع استراتيجيات أكثر فعالية في مجال التصدي والتخفيف، لا سيما بالنسبة إلى السكان المعرضين لخطر التشريد أو الهجرة غير النظامية.<sup>٢٠</sup>

وعادة ما يُنظر إلى تدفقات الهجرة غير النظامية على أنها تعني الدخول غير القانوني إلى بلدان العبور وبلدان المقصد، وإن كانت المغادرة غير النظامية هي أيضاً سمة لبعض المناطق والبلدان من الناحية التاريخية (على سبيل المثال، ألمانيا الشرقية ما بين ١٩٤٩ و١٩٩٠) وعلى مستوى العصر (على سبيل المثال، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو كوريا الشمالية). ولبعض الأشخاص الذين ينطلقون في هجرة غير نظامية - على مستوى المغادرة و/أو الدخول - حاجة صريحة إلى عدم التهرب من السلطات، بل يتعاملون مع السلطات أو غيرها من الجهات (مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) سعياً إلى الحصول على الحماية. وفي بعض الأوقات وبعض المواقع، قد يشكل اللاجئون وملتسو اللجوء نسبة كبيرة من الأشخاص المنتقلين بطريقة غير نظامية على طول ممرات هجرة معينة. وقد تعرض الهجرة غير النظامية المهاجرين إلى حالات خطيرة تهدد حياتهم، كما يدل على ذلك للأسف الأعداد المقدرة لحالات الوفاة والاختفاء المسجلة في صفوف المهاجرين عالمياً في إطار مشروع المهاجرين المفقودين الذي أطلقتته المنظمة الدولية للهجرة (انظر مربع النص المتعلق بمشروع المنظمة في الفصل الثاني).

وأصل القليل المعروف عن تدفقات الهجرة غير النظامية في العالم مستنتج من تقديرات أعداد المهاجرين غير النظاميين (على عدم دقتها)، مع افتراض أن المهاجرين غير النظاميين دخلوا بوسائل غير نظامية (أي من دون إذن مسبق من السلطات).

١٩. McAuliffe and Koser, 2017.

٢٠. Castles, 2002; Clarke, 2000.

٢١. McAuliffe, 2017.

وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما، وإن كان العديد من المهاجرين غير النظاميين لا يدخلون من دون إذن، وإنما يصبحون بدلاً من ذلك في وضعية هجرة غير نظامية عمداً أو من دون قصد بعد وصولهم. وانطلاقاً من هذه الخلفية، قد تبدو تدفقات الهجرة البحرية غير النظامية، وشدة الأضواء المسلطة عليها في السنوات الأخيرة، أكبر حجماً وربما أوسع نطاقاً مما هي في الواقع، مقارنة بالتدفقات الأخرى الشبيهة بها. ويرتبط ذلك بشكل خاص بتدفقات الهجرة البحرية غير النظامية إلى بلدان متقدمة من قبيل إسبانيا، وأستراليا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، واليونان.

ولا يقلل ذلك من التحديات والصعوبات التي تفرضاها تدفقات الهجرة غير النظامية؛ ولكن في غياب بيانات ومعلومات أخرى، من الصعب للغاية وضع هذه التدفقات، المرصودة عن كثب في أغلب الحالات، في سياق أوسع. ويتضح ذلك في مربع النص المتعلق بتدفقات الهجرة البحرية غير النظامية.

### تدفقات الهجرة البحرية غير النظامية

بخلاف الأشكال الأخرى للهجرة غير النظامية، توثق بشكل جيد نسبياً أعداد المهاجرين البحريين غير النظاميين المتنقلين من البلدان الفقيرة، والأقل تقدماً و/أو البلدان المتفشية فيها نزاعات إلى البلدان المتقدمة، مثل التدفقات المتوجهة إلى أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة. ومن الأسباب التي تجعل هذه الحركة محل مراقبة وثيقة للغاية هي أنها حركة بارزة جداً. ثم إن هناك اتجاهاً يجعل منها محل تركيز شديد لاهتمام الرأي العام بها. وبالتالي، وُضعت مؤخراً عمليات عالية التنظيم لإدارة الحدود، حيث تعززت قدرة بعض البلدان على حساب تدفقات الهجرة البحرية غير النظامية والإبلاغ عن حجمها. ذلك أن حرس السواحل بالولايات المتحدة على سبيل المثال يقدم تقارير تشمل أرقاماً مضبوطة ترجع إلى عام ١٩٩٥. وزادت وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية من قدرتها، لا سيما منذ عام ٢٠٠٨، على الإبلاغ بشأن عدد الأشخاص المضبوطين أثناء القيام بالهجرة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وشمال الأطلسي. وتعد هذه التدفقات نموذجاً للتركيز على التنقل من الجنوب إلى الشمال وتبرز مدى الاهتمام برصد الهجرة البحرية غير النظامية إلى الشمال.

ومن الصعب تحديد حجم الهجرة البحرية غير النظامية خارج الممرات الرئيسية للهجرة من الشمال إلى الجنوب. فحتى وقت قريب قبل عشر سنوات مضت، كانت هذه الحركة في اتجاه أوروبا غير مرصودة وغير مبلغ عنها بالطريقة المنظمة للغاية التي يُبلغ عنها اليوم عبر وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية. وتميل البيانات إلى تسجيل حالات المنع/الكشف، وبالتالي فهي لا تسجل جميع المحاولات (الناجحة أو غيرها). إذ من المرجح أن هناك محاولات هجرة بحرية ناجحة وغير مكشوفة في جميع السياقات ولكن يمكن القول إن الأمر أقل احتمالاً في ظروف أخرى. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يؤدي عدم اعتراف السلطات لهذه الهجرة خارج السواحل الشمالية الغربية لأستراليا إلى هلاك المهاجرين غير النظاميين في المناطق الساحلية القاسية والمعزولة جداً؛ لذا فإن الحاجة إلى كشف السلطات لهذه الهجرة ضرورة حقيقية.

## الفصل الثاني

### التنذيل دال - الاتجار بالبشر

يُعرف الاتجار بالأشخاص في المادة ٣ من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال<sup>٢٢</sup>. ونظراً للطبيعة السرية وغير المرئية وغير المبلغ عنها للاتجار بالبشر، فإن التقديرات العالمية لضحايا الاتجار محدودة وصعبة للغاية في تحصيلها. إذ تشير أحدث البيانات المتاحة، والتي تعود إلى عام ٢٠١٤، إلى أن ١٧,٧٥٢ من ضحايا الاتجار بالبشر اكتشفوا في ٨٥ بلداً<sup>٢٣</sup>. وما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، تم كشف ٦٣,٢٥١ ضحية في ١٠٦ من البلدان والأقاليم. ويلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن غالبية الضحايا الذين تم كشفهم في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ (٥٧ في المائة) تم الاتجار بهم عبر الحدود الوطنية، بينما تم الاتجار بالبقية داخل الحدود الوطنية<sup>٢٤</sup>. وللأسباب نفسها التي تبرر محدودية البيانات، فإن من المرجح أن تكون الأعداد الفعلية للضحايا أعلى بكثير من العدد المرصود للضحايا<sup>٢٥</sup>.

ومن مجموع الضحايا الذين تم كشفهم في عام ٢٠١٤، شكلت النساء والفتيات الأغلبية، بنسبة ٧١ في المائة من المجموع. ومنذ أن بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٣، تشكل الإناث غالبية الضحايا الذين تم كشفهم، رغم أن هذه النسبة قد انخفضت من ٨٤ في المائة عام ٢٠٠٤، مع تزايد الاعتراف بأن الذكور هم أيضاً ضحايا. وما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، كان كل شخص من أصل خمسة من الضحايا رجلاً. وارتفعت أيضاً نسبة الأطفال من بين الضحايا الذين تم كشفهم من ١٣ في المائة عام ٢٠٠٤ (١٠ في المائة من البنات و٣ في المائة من البنين) إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠١٤ (٢٠ في المائة من البنات و٨ في المائة من البنين)، بعد أن كانت الذروة في عام ٢٠١١ بنسبة ٣٤ في المائة.

وإذا كان الاتجار بالضحايا الذين تم كشفهم مختلف الأسباب، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل الجبري والزواج القسري والتسول وإزالة الأعضاء، فإن الاستغلال الجنسي هو السائد منذ عام ٢٠٠٣. بيد أن هذه النسبة تغيرت منذ عام ٢٠٠٨، من ٦١ في المائة إلى ٥٤ في المائة. وأثناء الفترة ذاتها، تغيرت أيضاً نسبة الضحايا الذين تم كشف الاتجار بهم للعمل القسري من ٣١ في المائة إلى ٣٨ في المائة، وإن كانت النسبة أعلى من ذلك عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ (٤٠ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي).

٢٢ انظر التنذيل ألف للاطلاع على تعريف الاتجار بالأشخاص.

٢٣ يستند محتوى هذا القسم الفرعي إلى وثيقة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٦ ويقتبس منها. ويرجى الرجوع إلى هذه الوثيقة للاطلاع على مذكرات تفسيرية، وتحليل أعمق، وعلى المحاذير والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة في هذه الوثيقة. وتُعد التقارير العالمية السابقة الصادرة عن المكتب بشأن الاتجار بالأشخاص مصادر رئيسية أخرى للمعلومات. وثمة مصدر عالمي رئيسي آخر للمعلومات المتعلقة بالاتجار وهي تقارير الاتجار بالأشخاص الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة، وهي متاحة من وزارة الخارجية، برسم عام ٢٠١٧.

٢٤ بناءً على التعريف، قد يُفهم الاتجار بالبشر أحياناً بشكل غير دقيق على أنه يشمل الهجرة الدولية أو الداخلية. بيد أن هذه الحركة غير ضرورية لكي يُصنف الشخص على أنه ضحية. وفي هذا السياق، فإن عدد الضحايا الذين تم كشفهم لا يعني بالضرورة مهاجرين ضحايا للاتجار بالبشر. ومن ناحية أخرى، فإن حالات عديدة من الاتجار تشمل الهجرة الداخلية أو الدولية.

٢٥ على سبيل المثال، يقدر مؤشر الرق العالمي أنه في عام ٢٠١٦، كان هناك ٤,٥٨ مليون شخص يعيشون في شكل من أشكال الرق المعاصرة في ١٦٧ بلداً، ٨٥ في المائة من هؤلاء يعيشون في خمسة بلدان فقط هي: أوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش والهند والصين (انظر [www.globalslaveryindex.org/findings/](http://www.globalslaveryindex.org/findings/) و 2016). وفي ٢٠١٢، قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك حوالي ٢٠,٩ مليون ضحية للعمل الجبري على الصعيد العالمي، منهم ٩,١ ملايين (أو ٤٤ في المائة) تنقلوا داخلياً أو دولياً (انظر منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦). وإذا كانت التعاريف القانونية لمصطلحات العمل الجبري، والرق والاتجار بالبشر تعاريف متميزة، فإن هناك تداخلات بين التعاريف حيث إن الأشخاص الذين يعدون ضحايا للعمل الجبري أو للرق قد يكونون أيضاً ضحايا للاتجار.



وعندما يُصنف العدد الإجمالي للضحايا الذين تم كشفهم حسب الجنس وشكل الاستغلال، يصبح من الواضح أن نسبة أكبر من النساء يتعرضن للاستغلال الجنسي (على سبيل المثال، ٧٢ في المائة من إجمال عدد الضحايا من الإناث الذين تم كشفهن في ٢٠١٤)، بينما تتعرض نسبة أكبر من الذكور للعمل القسري (على سبيل المثال، ٨٥,٧ في المائة من إجمالي عدد الضحايا الذكور الذين تم كشفهم في ٢٠١٤). ويلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي أربعة ضحايا من أصل عشرة الذين تم كشفهم تم الاتجار بهم من أجل العمل القسري ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. ويشكل الرجال ٦٣ في المائة من هؤلاء الضحايا.

وثمة اعتراف بالحاجة إلى الحصول على بيانات أفضل عن ضحايا الاتجار. ويتيح اعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة زخماً جديداً لتحسين البيانات، مع إدراج «عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال» كمؤشر تحت الهدف ١٦ (المؤشر ١٦-٢-٢).<sup>١١</sup> كما أن الجهود المبذولة على مستوى عمليات المنظمة الدولية للهجرة تقدم رؤى مفيدة.

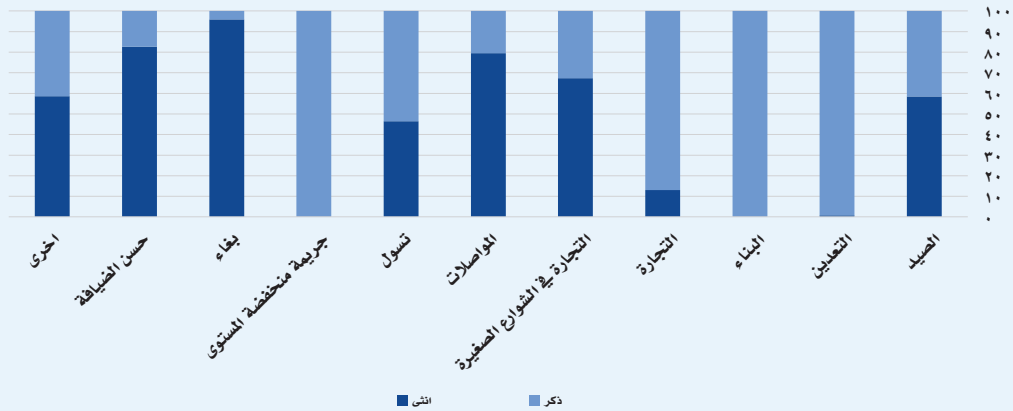
### بيانات المنظمة الدولية للهجرة بشأن مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر

بدأت المنظمة الدولية للهجرة في تقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار في التسعينيات من القرن الماضي. وتتضمن قاعدة البيانات العالمية للمنظمة، وهي الأكبر من نوعها، بيانات تشمل بيانات أولية، بشأن ٤٦,٠٠٠ من ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم وهم إما: (١) حُددت هويتهم؛ (٢) قُدمت إليهم المساعدة؛ أو (٣) حددت المنظمة هويتهم وقدمت المساعدة إليهم. ويمثل هؤلاء الضحايا ١٤٠ جنسية حُددت هويتهم في ١٥٠ بلداً. ولا تزال هذه القاعدة آخذة في الازدياد بحوالي ٥ ٠٠٠ حالة كل سنة. بيد أنه لأسباب متنوعة، لا يُسجل كل الضحايا الذين تساعدهم المنظمة في قاعدة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تُجمع بيانات المنظمة إلا في المواقع التي يوجد فيها لدى المنظمة عمليات لمكافحة الاتجار.

ومن بين ضحايا الاتجار المسجلين في قاعدة بيانات المنظمة الدولية للهجرة، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥، ارتفعت نسبة الذكور من ضحايا الاتجار بالبشر، وانخفضت نسبة الضحايا الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي، وازدادت نسبة الضحايا الذين تعرضوا للعمل الجبري. وفي أثناء الفترة ذاتها، بلغ متوسط أعمار الضحايا ٢٦ سنة (وقت تقديم المساعدة)، وكان نصف الضحايا يبلغون من العمر ما بين ١٨ و٣٤ سنة.

وخلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، حُددت هوية ٨,٩٧٦ ضحية اتجار بالبشر، أو قُدمت المساعدة إليهم، أو حُددت هويتهم وقُدمت المساعدة إليهم. وبلغ متوسط العمر ٢٩ سنة، رغم أن الضحايا من الذكور هم أكبر سناً، في المتوسط، من الإناث. ومن مجموع الضحايا المسجلين في هذه الفترة، بلغت نسبة الأطفال حوالي ١٥ في المائة.

ويوضح الرسم البياني أدناه بيانات المنظمة الدولية للهجرة مصنفة حسب قطاعات الاستغلال. وتُعد البيانات المسجلة في قطاعات من قبيل التعدين، والبناء، وقطاعات الجريمة البسيطة مقتصرة على الرجال تقريباً، بينما تسود النساء قطاعات الدعارة، والضيافة والنقل.



وتجمع المنظمة الدولية للهجرة أيضاً بيانات بشأن مؤشرات وجود اتجار بالبشر وغير ذلك من الممارسات الاستغلالية على طول طرق الهجرة. وأجريت دراسة استقصائية لمؤشرات وجود اتجار بالبشر وغير ذلك من الممارسات الاستغلالية كجزء من عمليات مصفوفة تعقب التشريد التي تقوم بها المنظمة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشير هذه البيانات إلى أن أزيد من ٣٠ في المائة من ١٦,٠٠٠ مهاجر جرى استجوابهم على طول طرق الهجرة وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط وشرقها أثناء ٢٠١٦ تعرضوا للاتجار بالبشر أو غير ذلك من الممارسات الاستغلالية أثناء رحلتهم.

لمزيد من المعلومات بشأن بيانات وأعمال المنظمة الدولية للهجرة فيما يخص ضحايا الاتجار، انظر [www.iom.int/countertrafficking](http://www.iom.int/countertrafficking). وتوجد البيانات الأولية للمنظمة بشأن ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم تحديد هويتهم متاحة للتنزيل على الموقع التالي [www.ctdatacollaborative.org](http://www.ctdatacollaborative.org).

## الفصل الثالث

التذييل ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: المناطق والمناطق الفرعية

يرجى ملاحظة أن هذا الجدول يُجسد المناطق والمناطق الفرعية الجغرافية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ولا يعني أي تأييد أو قبول رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

أفريقيا				
شرق أفريقيا <sup>(أ)</sup>	وسط أفريقيا <sup>(ب)</sup>	شمال أفريقيا <sup>(ج)</sup>	جنوبي أفريقيا <sup>(د)</sup>	غربي أفريقيا <sup>(هـ)</sup>
بوروندي	أنغولا	الجزائر	بوتسوانا	بنين
جزر القمر	الكاميرون	مصر	ليسوتو	بوركينافاسو
جيبوتي	جمهورية أفريقيا الوسطى	ليبيا	ناميبيا	كابوفيردي
إريتريا	تشاد	المغرب	جنوب أفريقيا	كوت ديفوار
إثيوبيا	الكونغو	السودان	سوازيلند	غامبيا
كينيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تونس		غانا
مدغشقر	غينيا الاستوائية			غينيا
ملاوي	غابون			غينيا-بيساو
موريشيوس	ساو تومي وبرينسيبي			ليبيريا
مايوت				مالي
موزامبيق				موريتانيا
لاريونيون				النيجر
رواندا				نيجيريا
سيشيل				سانت هيلانة
الصومال				السنغال
جنوب السودان				سيراليون
أوغندا				توغو
جمهورية تنزانيا المتحدة				
زامبيا				
زمبابوي				

(أ) جُمعت منطقة شرقي أفريقيا مع المنطقة الفرعية لجنوبي أفريقيا في الفصل، وإن كانت البلدان/ الأقاليم/ المناطق الواقعة ضمنها لم تتغير.

(ب) أُعيدت تسمية هذه المنطقة الفرعية باسم «وسط أفريقيا» في الفصل وُجمعت مع منطقة غربي أفريقيا.

(ج) أُعيدت تسمية هذه المنطقة الفرعية باسم «شمال أفريقيا».

(د) جُمعت هذه المنطقة الفرعية مع منطقة شرقي أفريقيا.

(هـ) أُعيدت تسمية هذه المنطقة الفرعية باسم «غربي أفريقيا» وُجمعت مع منطقة وسط أفريقيا (وسط أفريقيا حسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة) داخل الفصل.

آسيا				
وسط آسيا	شرقي آسيا	جنوب شرق آسيا (و)	جنوبي آسيا	غربي آسيا (ز)
كازاخستان	الصين	بروني دار السلام	أفغانستان	أرمينيا
قيرغيزستان	الصين، منطقة هونغ كونغ	كمبوديا	بنغلاديش	أذربيجان
طاجيكستان	الإدارية الخاصة	إندونيسيا	بوتان	البحرين
تركمانستان	الصين، منطقة ماكاو الإدارية	جمهورية لاو الديمقراطية	الهند	قبرص
أوزبكستان	الخاصة	الشعبية	إيران (جمهورية - الإسلامية)	جورجيا
	جمهورية كوريا الشعبية	ماليزيا	ملديف	العراق
	الديمقراطية	ميانمار	نيبال	إسرائيل
	اليابان	الفلبين	باكستان	الأردن
	منغوليا	سنغافورة	سري لانكا	الكويت
	جمهورية كوريا	تايلند		لبنان
		تيمور - ليشتي		عمان
		فييت نام		قطر
				المملكة العربية السعودية
				الجمهورية العربية السورية
				تركيا
				الإمارات العربية المتحدة
				اليمن

(و) أُعيدت تسمية هذه المنطقة الفرعية باسم «جنوب شرق آسيا».

(ز) أُعيدت تسمية هذه المنطقة الفرعية باسم «الشرق الأوسط».

أوروبا (ح)			
غرب أوروبا	جنوبي أوروبا	شمالي أوروبا	شرقي أوروبا (ط)
النمسا	ألبانيا	جزر شانييل	بيلاروس
بلجيكا	أندورا	الدانمرك	بلغاريا
فرنسا	البوسنة والهرسك	إستونيا	الجمهورية التشيكية
ألمانيا	كرواتيا	جزر فاروي	هنغاريا
ليختنشتاين	جبل طارق	فنلندا	بولندا
لكسمبرغ	اليونان	آيسلندا	جمهورية مولدوفا
موناكو	الكرسي الرسولي	آيرلندا	رومانيا
هولندا	إيطاليا	جزيرة مان	الاتحاد الروسي
سويسرا	مالطة	لاتفيا	سلوفاكيا
	الجبل الأسود	ليتوانيا	أوكرانيا
	البرتغال	النرويج	
	سان مارينو	السويد	
	صربيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	
	سلوفينيا	الشمالية	
	إسبانيا		
	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً		

(ح) قد يكون بعض البلدان الواردة في هذه المنطقة الفرعية، لا سيما البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد أُدرجوا في كل من مناقشة منطقة جنوب شرق أوروبا وشرق أوروبا، وكذا في المناقشة الإقليمية الفرعية المتعلقة بشمالي أوروبا وغربي أوروبا وجنوب أوروبا داخل هذا الفصل.

(ط) جُمع شمالي أوروبا وغربي أوروبا وجنوبي أوروبا في هذا الفصل، باستثناء البلدان التالية في منطقة جنوبي أوروبا: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، حيث أُدرجت في منطقة جنوب شرق أوروبا في الفصل، في إطار المنطقة الفرعية لجنوب شرقي أوروبا وشرق أوروبا.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
أمريكا الجنوبية	أمريكا الوسطى <sup>(٥)</sup>	منطقة البحر الكاريبي
الأرجنتين	بليز	أنغويلا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	كوستاريكا	أنتيغوا وبربودا
البرازيل	السلفادور	أروبا
شيلي	غواتيمالا	البهاماس
كولومبيا	هندوراس	بربادوس
إكوادور	المكسيك	بونير، سينت أوستاتيوس وسابا
جزر فولكلاند (مالفيناس)	نيكاراغوا	جزر فيرجن البريطانية
غيانا الفرنسية	بنما	جزر كايمان
غيانا		كوبا
باراغواي		كوراسون
بيرو		دومينيكا
سورينام		الجمهورية الدومينيكية
أوروغواي		غرينادا
فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)		جوادلوب
		هايتي
		جامايكا
		مارتينيك
		مونتسيرات
		بورتوريكو
		سانت كيتس ونيفيس
		سانت لوسيا
		سانت فنسنت وجزر غرينادين
		سانت مارتن (الجانب الهولندي)
		ترينداد وتوباغو
		جزر توركس وكايكوس
		جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة

(٥) جُمعت المنطقة الضمنية «أمريكا الوسطى» مع المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي في هذا الفصل.

أمريكا الشمالية

برمودا

كندا

غرينلاند

سانت بيروميكلون

الولايات المتحدة الأمريكية

أوقيانوسيا			
أستراليا ونيوزيلندا	ميلانيزيا	ميكرونيزيا	بولينيزيا
أستراليا نيوزيلندا	فيجي كاليدونيا الجديدة بابواغينيا الجديدة جزر سليمان فانواتو	غوام كيريباس جزر مارشال ميكرونيزيا (ولايات- المتحدة) ناورو جزر ماريانا الشمالية بالاو	ساموا الأمريكية جزر كوك بولينيزيا الفرنسية نيوي ساموا توكيلاو تونغا توفالو جزر واليسوفوتونا

شرح العناوين:

المنطقة
المنطقة الفرعية <sup>١</sup>

البلد/الإقليم/المنطقة<sup>٢</sup> <sup>٣</sup>

ملاحظة: للاطلاع على المنهجية وعلى المذكرات التفسيرية، انظر [www.un.org/en/development/desa/CD-ROM\\_Documentation\\_Revision\\_2015](http://www.un.org/en/development/desa/CD-ROM_Documentation_Revision_2015) "متاح على الموقع التالي [www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimatesf/docs/MigrationStockDocumentation\\_2015.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimatesf/docs/MigrationStockDocumentation_2015.pdf)

<sup>١</sup> قد تختلف المناطق الفرعية المستخدمة داخل هذا الفصل من المناطق الفرعية التي تستخدمها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة إما حسب الاسم، أو حسب البلدان/الأقاليم/المناطق المدرجة بداخلها.

<sup>٢</sup> تشير أسماء البلدان أو المناطق إلى شكلها الموجز المستخدم في العمليات اليومية للأمم المتحدة ولا تشير بالضرورة إلى اسمها الرسمي بصيغته المستخدمة في الوثائق الرسمية. وتستند هذه الأسماء إلى قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة (UNTERM)، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <https://unterm.un.org/> UNTERM/portal/welcome. وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة أو المنظمة الدولية للهجرة بشأن القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها". لمزيد من المعلومات، انظر <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49/>.

<sup>٣</sup> تتضمن الكيانات الواردة في هذا الجدول، والتي اعتمد عليها الفصل السابق، بلداناً، وأقاليم، ومناطق، ومناطق إدارية خاصة. يرجى ملاحظة أن هذا الجدول لا يُقصد به أن يكون جامعاً مانعاً.

## الفصل الرابع

### التدليل ألف - نظرة عامة موجزة عن النشر الأكاديمي

يدور نظام نشر الدراسات العلمية حول محور تجاذبي راسخ هو النشر، حيث تكون لبعض أشكاله (من قبيل المجلات الأكاديمية) مصداقية ووزن أكبر من الأشكال الأخرى (ومن ثم تكون للناشرين الأكاديميين مراتب مختلفة). ولا شك أن نشر نتائج الأبحاث في المجلات الأكاديمية هو الهدف الأسمى لعلماء اليوم<sup>٢٧</sup>. وتشكل المجلات وحدها حوالي ٤٠ في المائة (الكتب ١٦ في المائة) من عائدات سوق الناشرين في المجالات العلمية والفنية والطبية الأوسع، وقدر حجمها بمبلغ ٢٥,٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣<sup>٢٨</sup>. ومن خلال النشر الأكاديمي، يقتسم العلماء بشكل رسمي النتائج التي توصلوا إليها داخل الأوساط العلمية. ويتيح هذا التبادل للباحثين الآخرين التعرف على أحدث التطورات، وإعداد دراسات جديدة لملء الثغرات المعرفية الحالية، ومقارنة نتائجهم بنتائج أقرانهم، وربما تجنب إعادة اختراع العجلة. وعلاوة على ذلك، يشكل النشر «... سجلاً دائماً يدون ما اكتُشف ومتى اكتُشف ومن اكتشفه - وكأن الأمر يتعلق بسجل محكمة للقضايا العلمية»<sup>٢٩</sup>. وقد ظهرت أول مجلة أكاديمية في العالم - المعاملات الفلسفية للجمعية الملكية (Philosophical Transactions of the Royal Society) - في مطلع عام ١٦٦٥، تجسيداً لسياسة الجمعية الملكية لتعزيز تقدم العلوم من خلال الاقتسام المفتوح للنتائج والأفكار التي تدعمها الأدلة التجريبية. ومنذ ذلك الحين، بلغ عدد المجلات العلمية الناطقة باللغة الإنكليزية التي تراجع بشكل نشط من قبل الأقران ٢٨,١٠٠ مجلة في عام ٢٠١٤<sup>٣٠</sup>، وقدر أن الإنتاج العلمي العالمي يتضاعف كل تسع سنين<sup>٣١</sup>. ويواجه العديد من الباحثين اليوم حجماً هائلاً من الأدبيات الأكاديمية، بحيث أضحي من المستحيل إيجاد الوقت الكافي لقراءة كل عمل من هذه الأعمال، حتى ولو كان موضوعاً محدوداً للغاية.

والمنشورات هي جوهر التقدم الوظيفي للأكاديميين، في حين أن الباحثين الذين يعملون في مجال البحوث التطبيقية لا يعملون بالضرورة تحت درجة الضغط ذاتها من أجل النشر. وعموماً، فإن نظام المكافآت الأكاديمية مسؤول عن الزيادة الكبيرة جداً في عدد المنشورات، وإن أمكن القول إن الزيادة الكمية لا تؤدي تلقائياً إلى زيادة في معدل «جودة» الأبحاث الأكاديمية المنشورة.

وقياس الجودة مسألة معقدة ومثار جدل. فمن حيث الشكل الرئيسي للمنتوج (مقالات المجلات)، يمكننا القول إن جودة المقال تُقيم أساساً من الناحية النوعية قبل النشر، وتُقيم من حيث الكم أساساً بعد النشر. ويُعرف التقييم النوعي الذي يحدث قبل النشر في المجلات الأكاديمية بعبارة «استعراض الأقران». ويشير مصطلح «الأقران» إلى أن الأشخاص الذين يستعرضون المقال المقدم يتوقع منهم أن يكونوا متساويين في الخبرة (أو أكثر) بشأن موضوع ما. ويكون استعراض الأقران في الأوساط الأكاديمية بدون أجر دائماً تقريباً. وعادة ما شكّل استعراض الأقران لمقالات المجلات ... جزءاً من الالتزامات المهنية للباحث<sup>٣٢</sup>، كما أن دراسة استقصائية واسعة النطاق جرت بشأن ٤٠,٠٠٠ باحث وجدت أن معظم هؤلاء يرون في استعراض الأقران «... عنصراً أساسياً لإيصال البحث العلمي». وذكر ٩١ في المائة من الذين ردوا على الاستبيان أن «... عملية الاستعراض

٢٧ من وسائل التواصل الأخرى في أوساط الباحثين الكتب، وعروض المؤتمرات، والحلقات الدراسية، وقوائم البريد الإلكتروني وما إلى ذلك.

٢٨ Ware and Mabe, 2015.

٢٩ Sense About Science, 2005.

٣٠ Ware and Mabe, 2015.

٣١ Van Noorden, 2014.

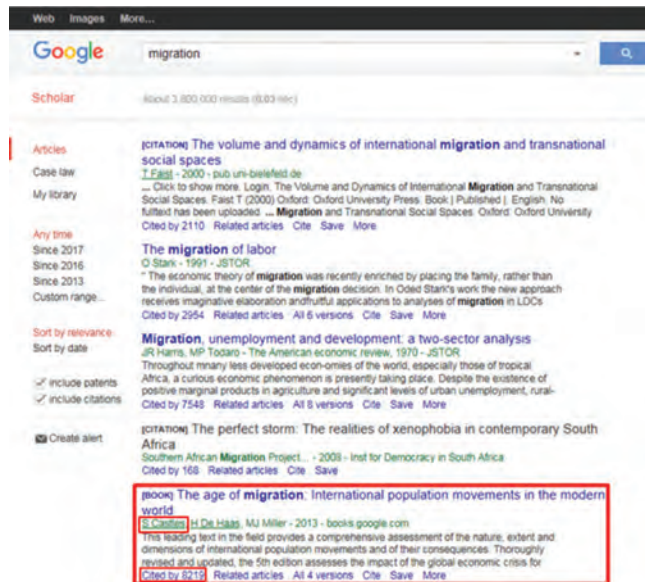
٣٢ Ware and Mabe, 2015.



حسنت من نوعية آخر ورقة نشرها»، وأن ٨٦ في المائة أعلنوا أن «... يستمتعون بالاستعراض وسيستمرون في ذلك»<sup>٣٣</sup>. وربما كان أبرز حافظ على الاستعراض هو الحصول على اعتراف: إذ عادة ما تنشر المجلات وثيقة سنوية قصد «شكر المستعرضين» وترد فيها قائمة بأسماء الأشخاص الذين قاموا بالاستعراض<sup>٣٤</sup>. ووجود المرء على تلك القوائم قد يؤدي إلى تحسين السيرة الذاتية للباحث، لا سيما إذا كان يعتزم البحث عن تمويل/ وظيفة في ذلك الميدان المحدد. إذ يدقق المستعرضون في الأساليب والنتائج والاستنتاجات قبل تقديم توصيتهم (قبول/ مراجعة/ رفض) إلى محرر المجلة. وتكرر عملية الاستعراض إلى أن يصبح المحرر مقتنعاً بالمخطوط، الذي يدخل في نهاية المطاف خط الإنتاج (تحرير النسخة، والتنضيد، والنشر الإلكتروني وربما الطبع). وعموماً تتراوح عملية استعراض الأقران ما بين بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر، حيث تتباين الفترات كثيراً حسب التخصصات والمجلات. وبعد النشر، تتاح الخلاصات بالمجان، بينما قد يتطلب الوصول إلى النص الكامل الدخول إلى المكتبات الأكاديمية (التي عادة ما تدفع اشتراكات للناشرين)، أو قد يتطلب دفع رسوم مقابل المشاهدة. ويتيح نموذج النشر «المفتوح» إمكانية الوصول إلى النص الكامل مجاناً للجميع، مجاملة من مؤسسة المؤلف التي تكون قد دفعت رسوم النشر إلى الناشر.

وتفحص عملية استعراض الأقران نصاً مكتوباً قبل نشره باتباع نهج نوعي أساساً، بينما يسود النهج الكمي تقييم المادة بعد نشرها. ويكون الاقتباس - عملية الاستشهاد - الوحدة الوحيدة التي تشكل قاعدة البيانات المرجعية (التحليل الإحصائي للمنشورات المكتوبة). وبعبارة صريحة، كلما زاد عدد الاستشهادات، كان التأثير أكبر، والنوعية المفترضة للورقة/ المقال/ للكتاب أفضل. ويمكن الحصول على قياس للاقتباسات الأساسية لأي منشور باستخدام برنامج غوغل سكلر (Google Scholar)، وهو أكثر محركات البحث استخداماً من قبل الأكاديميين في العالم. فعلى سبيل المثال، أسفر البحث عن كلمة «هجرة» في محرك البحث غوغل سكلر عن ٣,٨ ملايين نتيجة وعن الصفحة الأولى التالية :

### الشكل ١- مثال لنتائج البحث بمحرك غوغل سكلر



٣٣ .Mulligan, Hall and Raphael, 2013

٣٤ انظر على سبيل المثال الموقع التالي: <http://iovs.arvojournals.org/article.aspx?articleid=2277067>

٣٥ قد تتباين نتائج البحث حسب إعدادات المستخدم (كأن يكون داخل محرك غوغل أم لا) وحسب الموقع الجغرافي لمقدم خدمات الإنترنت.

ويمكنك أن ترى في لمحة (في الجانب الأسفل الأيسر من الشكل ١) أن كتاب *population movements in the modern world* قد ذكر - اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ - في أزيد من ٨,٠٠٠ منشور آخر. ومن خلال النقر على عبارة ٨٢١٩ Cited by يمكنك الاطلاع على جميع منشورات الاستشهاد منذ الطبعة الأولى (١٩٩٣). وإذا نقرت على اسم المؤلف (S. Castles) فسترى مؤشرات الاستشهاد بمؤلفات الكاتب.

وبناءً على تعداد الاستشهادات الأولية، يمكن حساب العديد مما يسمى مقاييس الأثر على مستوى المنشورات، ومستوى المؤلفين، ومستوى المجلات وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، يُستخدم عامل التأثير في مجلة ما (نسبة الاستشهادات/ المنشورات) على نطاق واسع كأداة لإظهار الأهمية النسبية لمجلة ما، بينما يتيح المؤشر  $h$  (h-index) قياساً لتأثير المؤلف الواحد (وإن كان بالإمكان أيضاً حسابه بالنسبة لإدارة أو مؤسسة أو بلد). وغالباً ما تتضمن نسبة الاستشهادات/ المنشورات دراسة جولة نشر من سنتين على مدى ثلاث سنوات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لعامل التأثير للمجلة X عام ٢٠١٥، يُقسم ١٢٠ استشهاده بالمقالات المنشورة في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على العدد الإجمالي للمقالات المنشورة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (١٦٦)، فيكون بذلك عامل التأثير لعام ٢٠١٥ بالنسبة إلى المجلة X هو ٠,٧٣٥ (أو ١٢٢ استشهاده مقسوماً على ١٦٦ مقالة).

ولا يزال النقاش بشأن فائدة مقاييس الأثر مفتوحاً، والهدف من ذلك هو إيجاد التوازن الصحيح بين احتياجات ممولي الأبحاث لقياس تأثير إنفاقهم، و رغبات الأكاديميين في إيجاد نظم تقييم عادل لأعمالهم (وما يترتب على ذلك من تمويل). وفي الآونة الأخيرة، وُضعت مقاييس تأثير بديلة (مقياس البدائل)، مع مراعاة عدد الإشارات، مثلاً، في المقالات الإخبارية والمدونات، وتويتر، وفيسبوك وما إلى ذلك.

ومن المسلم به أن ضغط الإنجاز في إطار نظام المكافآت الأكاديمية الذي يقدر النشر في المجلات التي يستعرضها الأقران له بعض السلبيات الخطيرة<sup>٣٧</sup>، التي يرتبط بعضها بالجودة. وذلك أن ثقافة "النشر أو الهلاك"<sup>٣٨</sup> تبين أنها تخنق الابتكار في مجال البحث<sup>٣٩</sup>، وتُدني من معايير النشر في مجال البحوث<sup>٣٨</sup>، وتشجع على الاحتيال في مجال استعراض الأقران<sup>٣٩</sup> وتؤثر سلباً في قدرة الباحثين على العمل في مجال البحث التطبيقي المصمم لواقعي السياسات<sup>٤٠</sup>. وفي الآن ذاته، يكون الأكاديميون تحت ضغط الابتكار في مجال البحث، والنشر في أهم المجلات وتقديم الأدلة إلى أوساط واضعي السياسات وبالتالي التأثير في مجال السياسة العامة<sup>٤١</sup>.

٣٦ يشكل المؤشر  $h$  عدد المنشورات التي لها العدد  $h$  من الاستشهادات على الأقل. على سبيل المثال، أصدر المؤلف X أربع منشورات: المنشور A (استشهد به ٢٧ آخرون)، المنشور B (استشهد به ١٤ آخرون)، المنشور C (استشهد به مؤلفان)، والمنشور D (لم يُستشهد به بعد). فيكون بذلك المؤشر  $h$  للمؤلف X هو ٢ حالياً. وفي المستقبل، قد يصبح المؤشر  $h$  ٣، إذا استُشهد بالمنشور C مرة واحدة أخرى على الأقل.

Smith, 2006 ٣٧

Foster, Rzhetsky and Evans, 2015 Colquhoun, 2011 ٣٨

Colquhoun, 2011 ٣٩

Prosser Scully, 2015 ٤٠

Cherney et al., 2012 ٤١

المرجع نفسه ٤٢

## الفصل الرابع

التذييل باء. مساهمات المجالات الأكاديمية<sup>٤٣</sup>مجلة<sup>٤٤</sup> African Human Mobility Review

رئيس التحرير: Mulugeta F. Dinbabo

في السنوات الأخيرة، دفع النقاش الدائر حول الترابط بين الهجرة والتنمية إلى تزايد الاهتمام العالمي بالتنقل البشري. وهذا هو الحال أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يسعى الباحثون إلى وصف اتجاهات وأنماط الهجرة واقتراح إجراءات ترمي إلى تسخير منافعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتنمية القارة. وفي هذا الصدد، تحظى الأبحاث القائمة على الأدلة بقبول واسع النطاق من أجل بناء وتوسيع المعارف من خلال اختبار الفرضية، والتحقق من صحة النظريات الحالية ووضع أخرى جديدة. وفي نهاية المطاف، يتعين نشر نتائج الأبحاث وتعميمها على جمهور أكبر ومتنوع يضم أكاديميين وممارسين وممثلين للمجتمع المدني والحكومات. ومن ثم، فإن النشر عنصر أساسي لا يعزز أهمية البحث فحسب، بل أيضا يزيد من مصداقية العمل التجريبي الذي يقوم به الباحثون. وعلى وجه الخصوص، تعتبر المجالات العلمية التي يستعرضها الأقران أداة أساسية لتعزيز النقاش والتحقيق على الصعيد الفكري. بيد أنه في الوقت الحاضر هناك نقص في المجالات التي يستعرضها الأقران من ذوات الجودة العالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتناول، من بين أمور أخرى، قضية التنقل البشري. إذ يواجه الباحثون تحديات في تقديم نتائج البحوث في المجالات الأفريقية المتخصصة في هذا المجال، إما لأن هذه الدوريات تصدر بشكل غير منتظم، أو لأنها غير موجودة بكل بساطة.

مجلة African Human Mobility Review (المجلة) مجلة متعددة التخصصات أنشئت لتشجيع وتسهيل دراسة جميع الجوانب (أي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والإنمائية) لمسألة التنقل البشري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتأسست هذه المجلة في عام ٢٠١٤، وتهدف إلى أن تكون واحدة من المجالات العلمية الرائدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال الهجرة الدولية/المحلية، وعلاقات الفئات الإثنية وتنقلات اللاجئين. ويشمل الغرض الرئيسي من المجلة بناء قدرات الباحثين الأفارقة الشباب الذين لديهم فرصة إضافية لنشر أعمالهم وتعميمها؛ ونشر وتعميم نتائج البحوث المتعلقة بالجوانب الاجتماعية - الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والنفسية والتاريخية والتشريعية والدينية للهجرة البشرية وتنقلات اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وداخلها. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد المجلة في تحديد أفضل الممارسات واقتراح مبادئ توجيهية للتنفيذ الصحيح لسياسات الهجرة في أفريقيا. كما أن المجلة يعزز رؤية ورسالة معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا (SIHMA). وبشكل عام، تساهم المجلة بشكل نشط في الهدف العام الذي ينشده المعهد من أجل نشر الأبحاث التي تعزز فهم التنقل البشري وتوجه السياسات التي تضمن للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في أفريقيا حقوقهم وكرامتهم.

٤٣ المساهمات الواردة في هذا التذييل مقدمة من رئيس (رؤساء) تحرير كل مجلة، ولم تُحرر.

٤٤ يمكن الاطلاع على المقالات المشار إليها في مساهمة رئيس تحرير المجلة على الرابط التالي: <http://sihma.org.za/online-journal/>.

وفي الوقت الحالي، تصدر المجلة في ثلاثة أعداد كل سنة، في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر. وتصدر المجلة أيضاً بعض الأعداد الخاصة أحياناً. ففي العامين الماضيين، استلم مكتب التحرير عدداً من المقالات، لم يُنشر منها بعد عملية استعراض الأقران المهمة، سوى ٢٥ مقالاً في ستة أعداد. وتُشجع المؤلفات العلمية التي تنمي المعارف ويُنظر في نشرها. وتُنشر المجلة مساهمات نظرية وتطبيقية أصلية، منها موضوعات مثل الهجرة والتنمية والهجرة وحقوق الإنسان وهجرة القُصّر غير المصحوبين والتنقل والعمالة وكره الأجانب والتكامل والوئام الاجتماعي.

وزاد نشر المجلة على الإنترنت من إمكانية الوصول إلى المعلومات بالنسبة إلى الممارسين والباحثين والطلاب والأكاديميين وواضعي السياسات. وفي إطار الاستراتيجية الرامية إلى ضمان وضع السياسات على أساس الأدلة، تتواصل المجلة بانتظام مع الإدارات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية/البحثية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشير التعليقات الواردة من القراء والشركاء بوضوح إلى أن المنشورات الإلكترونية التي تصدرها المجلة تعزز من قدرة البحث في شبكة الإنترنت. كما تزيد أيضاً من مصادر المعلومات ذات الصلة وتخفف من تكاليف ناشر المجلة ومستخدميها. وحتى الآن، تلقت المجلة ردود فعل إيجابية للغاية من المؤلفين وأعضاء مجالس الإدارة، وكذلك من القراء في شكل آراء وتعليقات. وهذا إنما يدل على أن المجلة تحظى باهتمام أكبر في هذا المجال على صعيد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبقية العالم بفضل توزيعها المجاني والحصري على الإنترنت. والواقع أن هذه المجلة تمتاز بكونها متاحة لجمهور أكبر، مما يُيسّر تفاعل القراء وإبداء انطباعاتهم فوراً. وفي جميع أنحاء العالم، ظهرت المجلات العلمية مفتوحة المصدر بوصفها بديلاً لمجلات الاشتراك التقليدية. إذ تتيح هذه المجلات المقالات للجميع مجاناً بينما تقدم خدمات مشتركة لجميع المجلات العلمية، مثل عملية استعراض الأقران، والإنتاج، والتوزيع. ومن ناحية أخرى، يقاوم العديد من العلماء النشر في وسيط إلكتروني لعدم مصداقية المنشورات الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، يشدد العديد من المؤلفين في الأوساط الأكاديمية على أهمية الحظوة بالقبول لدى مجلة يستعرضها الأقران. ويرتبط ذلك بمشاكل المصداقية التي تنشأ عند اتخاذ قرارات الترقية في الجامعات حيث يكون وزن منشورات المجلات الإلكترونية أقل من وزن المجلات المطبوعة (Collins & Berge, 1994). وللتغلب على هذه المشكلة، يصدر عدد قليل من النسخ المطبوعة من المجلة كل عام وتوزع على كل جامعات جنوب أفريقيا.

وما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، نشرت المجلة عدداً خاصاً بشأن الهجرة الدولية والتنمية وكره الأجانب. وعمل البروفيسور شيميليس غولياما من جامعة ستوني بروك في الولايات المتحدة، محرراً لعدد العدد الخاص. وتضمنت الورقات المقدمة في هذه المجموعة: أحداث كره الأجانب العنيفة في جنوب أفريقيا: ٢٠٠٨ و٢٠١٥؛ منع كراهية الأجانب في أفريقيا: ما الذي يجب على الاتحاد الإفريقي فعله؟ (Violent xenophobic episodes in South Africa: ٢٠٠٨ and ٢٠١٥; Preventing Xenophobia in Africa: what must the African Union Do?)؛ والصراع العنيف والتشريد القسري في القرن الإفريقي: الحكومة وسياسات وبرامج المانحين بحثاً عن حلول دائمة والتشريد الناجم عن التنمية وتأثيراتها في سبل عيش الأسر الحضرية الفقيرة في مدينة بحر دار، شمال غرب إثيوبيا (Violent conflict and forced displacement in the Horn of Africa: Government and Donor Policies and Programs in Search of Durable Solutions and Development-induced displacement and its impacts on the livelihoods of poor urban households in Bahir Dar, North Western Ethiopia).

أما العدد الخاص فهو مشروع جديد انطلقت فيه المجلة. وقد نمت هذه الفكرة في أعقاب موجة غير مسبوقه من الهجمات التي استهدفت المهاجرين الأفارقة في جنوب أفريقيا، وشكل المشروع تطوراً استثنائياً، إن لم يكن فريداً. ذلك أنه يجمع بين دراسات تتناول طائفة من القضايا، المرتبطة جميعها بالموضوع العام الذي يغطيه العدد الخاص ويبين كل منها العلاقة

القائمة بين الفقر والتخلف والصراع والنزوح والهجرة وكره الأجانب. والهدف من التعمق في استكشاف قضايا النزوح وكره الأجانب والصراع والهجرة، كما هو موضح في المساهمات الأربعة، هو إبراز عمليات أكبر، غالباً ما تكون عالمية، منها العولمة والقضية عبر الوطنية، ولكن أيضاً عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الورقات نقداً للفرضيات والتفسيرات والممارسات القائمة، كما هو الحال في مصطلح ”كره الأجانب“؛ وتدعو إلى إعادة التفكير بطريقة تمكن من فهم أدق للقضايا المطروحة، وتقدم تدابير للتصدي للتحديات القائمة، بما في ذلك تحديات النزوح وكره الأجانب، من بين أمور أخرى.

وتضمنت إصدارات أخرى للمجلة مؤلفين بارزين مثل: سيمون بيكر، أستاذ متفرغ في علم الاجتماع بقسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، جامعة ستيلينبوش ولورانس بايبر، أستاذ الدراسات السياسية في جامعة ويسترن كيب، الذي كتب على نطاق واسع في مجال كره الأجانب، وقومية الزولو، وحزب الحرية إنكاتا والسياسات الانتخابية في جنوب أفريقيا، والبروفيسور جوناثان كراش، مدير مركز البحوث للجنوب الأفريقي في جامعة كوينز في كندا، والذي تم تعيينه محرراً زائراً للعدد الخاص المتعلق بالهجرة وريادة الأعمال.

ورغم نجاح المجلة خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق أهدافها، إلا أن هناك بعض التحديات، مثل تدني نسبة تمثيل الباحثين من المناطق غير الناطقة باللغة الإنكليزية ومن الأوساط الأكاديمية الصغرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

## إجمالاً:

مجلة African Human Mobility Review من المجلات العلمية القليلة التي يستعرضها الأقران في مجال الهجرة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويستخدمها كثيراً الباحثون في الميدان. وتغطي المجلة مجموعة متنوعة من القضايا والمواضيع على مستوى القارة في مجال التنقل البشري. وقد استشهد بمقالات المجلة في قرارات صادرة عن المحكمة العليا ومحكمة العدل في جنوب أفريقيا، وعن الأفرقة المعنية بحل النزاعات. وتقوم المجلة أيضاً بنشر أعمال ومواد من تأليف الطلاب بشأن التطورات الأخيرة في سياسة الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشرف المجلة على إدارة التباحث والنقاش في معهد التنمية الاجتماعية، جامعة ويسترن كيب من خلال استضافة المتحدثين في إطار الدراسات العليا، أي في مجال الهجرة والتنمية. وشملت مواضيع الحلقات الدراسية التي نظمتها المجلة مؤخراً: الهجرة وكره الأجانب في جنوب أفريقيا؛ والهجرة والعودة وتأثير الهجرة في التنمية بجنوب أفريقيا. وحتى الآن، اضطلعت المجلة بعدد من الأنشطة وحققت نتائج هائلة. وتواصل المجلة نشر نتائج بحوث عالية الجودة ستكون عامل تطوير وتشجيع وتيسير لدراسة جميع جوانب التنقل البشري في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

## مجلة الهجرة الآسيوية والمحيط الهادئ<sup>١٥</sup> (Asian and Pacific Migration Journal)

رئيسا التحرير: Maruja M.B. Asis و Graziano Battistella

احتفلت مجلة الهجرة لآسيا والمحيط الهادئ (مجلة الهجرة) بعامها الخامس والعشرين في ٢٠١٦. أول ما صدرت في عام ١٩٩٢، كانت هجرة العمالة المؤقتة الواسعة النطاق في المنطقة تدخل في عقدها الثاني، ولم تكن هناك مؤشرات على حدوث تباطؤ. وفي عام ١٩٩٢، كانت المجلات الأكاديمية المخصصة للهجرة قليلة جدا، وعلى وجه الخصوص، كانت مجلة الهجرة هي المجلة الوحيدة التي تركز بشكل خاص على الظواهر المتعلقة بالهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تم تقديم هذه المجلة لنشر الأبحاث حول الهجرة داخل المنطقة ومنها واليهما، وتشجيع إنشاء منج للبحث في مجال الهجرة من أجل تعزيز فهم الواقع ووجهات النظر في المنطقة. في استعراض أجراه Jerrold Huguet للمقالات المنشورة في مجلة الهجرة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، علق على دور المجلة كمؤرخ لما يحدث في مجال الهجرة في المنطقة (الهجرة الدولية في معظمها، لكن منها أيضا بعض المقالات حول الهجرة الداخلية، خاصة في الصين). على الرغم من أن مجلة الهجرة تهدف إلى تغطية المنطقة بأكملها، فإن المساهمات التي تم نشرها لا تشمل بشكل كاف مختلف المناطق الفرعية. وكان قد أبدى كل من Asis و Piper و Raghuram (٢٠١٠) و Piper (٢٠٠٨) ملاحظات حول التغطية غير المتساوية للمقالات المنشورة - معظمها حول شرق وجنوب شرق آسيا، والقليل في جنوب وغرب آسيا، ولا يكاد يكون هناك أي شيء عن آسيا الوسطى - وظلت دون تغيير في الاستعراض الأخير الذي أجراه Jerrold Huguet في ٢٠١٦. ومن حيث التخصص، هناك زيادة في تخصصات المساهمين. فقد انضم الآن إلى الاقتصاديين، والديمغرافيين وعلماء الاجتماع مساهمون من مجالات الأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والعلوم السياسية، وعدد قليل من العمل الاجتماعي. وقد صاحب هذا التحول ارتفاع في عدد المقالات على أساس البحث النوعي.

بعد أن ارتبطت بمجلة الهجرة منذ عام ١٩٩٧ (في البداية كمحرر مساعد ثم لاحقاً كمحرر مشارك)، أرى أن المقالات المنشورة في مجلة الهجرة تشير بشكل عام إلى سيناريو الهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادي وهي انعكاس لحالة البحوث، ومناقشة السياسة العامة، والمسائل المتعلقة بالدعوة. وبالنظر ليس فقط إلى المقالات المنشورة، بل إلى الإسهامات التي تتلقاها مجلة الهجرة، فإن تلك التي لم تخضع للمراجعة الخارجية كما ينبغي، تكون منفصلة عما صدر من مؤلفات، وبالتالي فهي تفتقر إلى الأطر النظرية والتحليل النظري. نتلقى عدداً كبيراً من المقالات حول الهجرة من مناطق فرعية أخرى، لكن لسوء الحظ، فإنها تكون عادة عبارة عن تمارين إحصائية وتظل متشبثة بإطار تحليل الدفع والجذب. وقد زاد عدد المؤلفات حول كوريا الجنوبية والصين في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في مقالات شرق آسيا في مجلة الهجرة، مما يعكس القضايا الرئيسية التي تهم هذه الدول. وقد حظيت المقالات حول التعددية الثقافية والهجرة المرتبطة بالزواج في كوريا الجنوبية بأكثر قدر من الاهتمام، وهي تشير بدورها إلى فورة البحث (والدعم المالي) حول هذه القضايا في كوريا الجنوبية. وتتناول معظم المقالات حول الصين الهجرة الداخلية، رغم ظهور الهجرة العائدة وهجرة الطلاب في السنوات القليلة الماضية (كما هو موضح أدناه).

تضمنت المؤلفات المنشورة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ العديد من المقالات حول كوريا الجنوبية والصين، لكن يشير العمان الأخيران إلى اختلاف أنواع المهاجرين والأصول والوجهات التي تمت تغطيتها. فالمقالات حول هجرة الطلاب، على سبيل المثال، تتعلق بالطلاب الصينيين والهنود، وهم بالمناسبة يمثلون أكبر مجموعتين من المهاجرين الطلاب الدوليين. أما المقالات حول الطلاب الكوريين المراهقين غير المصحوبين بذويهم في الولايات المتحدة (الذين غادروا الأسرة المهاجرة المنتشرة التي تم التعليق عليها في وقت سابق، وتراقف الأمهات أبنائهن ويبقى الأزواج في بلد المنشأ)، وعودة الطلاب الصينيين،

والتركيز على هجرة الطلاب اليابانيين، فقد وسعت من نطاق النقاش حول هذا الموضوع. وتعدّ المقالات حول المدرسين الفلبينيين في إندونيسيا، ورجال الأعمال الصينيين المهاجرين في سنغافورة، واختلاف معدلات الخصوبة لدى الأشخاص من أصل أفغاني في إيران، بعضاً من الأمثلة على المقالات التي تكشف عن جوانب أقل شهرة نسبياً حول الهجرة داخل المنطقة بينما تقدم المقالات حول الفيتناميين في بولندا تحديناً عن الهجرة القديمة وخصائص الهجرة الفيتنامية الجديدة إلى بولندا. وكان الأطفال المتأثرون بالهجرة الدولية موضوع العديد من المقالات. ويعدّ تكييف الأطفال متعددي الثقافات في كوريا الجنوبية تطوراً موضع ترحيب، وتوسيع نطاق الرؤية إلى ما أبعد من زواج المهاجرين (ومعظمهم من النساء). ولفت قسم خاص مكرس لبحث فكرة أطفال الثقافة الثالثة الانتباه إلى الأطفال الذين يهاجرون مع أسرهم إلى آسيا. ويعتبر هذا الموضوع جديداً نسبياً في منطقة كان معظم البحوث يُجرى حول الأطفال الذين «يُتركون في البلد». وبصفة عامة كانت المقالات المنشورة في ٢٠١٥-٢٠١٦ مزيجا من القضايا القديمة أو المستمرة، والأسئلة الجديدة أو تلك التي حتى الآن لم تتطرق لها البحوث إلا قليلاً.

### الثغرات والتحديات التي تواجه مجلة الهجرة

على الرغم من أن مجلة الهجرة تهدف إلى نشر المعلومات المستندة إلى الأبحاث إلى جمهور واسع، كمجلة أكاديمية، يتكوّن قراؤها أساساً من المجتمع الأكاديمي. وفي الوقت نفسه، تعتمد المنتجات المعرفية التي تنشرها مجلة الهجرة بشكل كبير على مساهمات المجتمع الأكاديمي كمنهج للمعرفة. وتعتمد المجلة على مساهمات الباحثين الذين يخضع عملهم لعملية مراجعة يقوم بها مراجعون أقران بصورة طوعية. وتعدّ عملية المراجعة آلية مهمة في تعزيز الحوار بين المؤلفين والمراجعين. لكن بما أنها عملية مزدوجة التعمية، فإن التبادل والحوار بين الطرفين لا يسمح بالنقاش والحوار الذي يمكن إجراؤه أثناء المناقشة المباشرة. ومع ذلك، تساعد التعليقات التي يقدمها المراجعون في تحسين المقالات، التي تولد معرفة قائمة على الأدلة حول الهجرة.

أما خارج المجتمع الأكاديمي، فمن الصعب قياس تأثير مجلة الهجرة على صنع السياسة. وتسهم عوامل مختلفة في هذه المسألة. أولاً، إن إنتاج المعرفة المستندة إلى الأبحاث عملية مكثفة وتستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا تكون متوافقة مع سياق صنع السياسات الذي يتسم أحياناً بالسرعة ويكون محلّ نزاع. ويكون صانعو السياسات عادة حساسين تجاه آراء ووجهات نظر رؤسائهم، والناخبين، وعامة الناس (ووسائل الإعلام أيضاً)، وقد لا تجد نتائج الأبحاث التي تتعارض مع الرأي العام طريقها في الإعلام والتأثير في صنع السياسة. قد يتجاوز وقوع الأحداث الوقت الذي يستغرقه جمع البيانات وتحليلها. على سبيل المثال، في النصف الأول من عام ٢٠١٥، واجهت العديد من الدول الآسيوية (بنغلاديش وميانمار وماليزيا وإندونيسيا وتايلند) أزمة لاجئي الروهينغيا. إن محنة الروهينغيا، التي كانوا متوقفين في البحر على متن قوارب متهاكة، ولا بلد ترغب في استقبالهم، شكلت تحدياً لمنطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا. وقدمت وسائل الإعلام تعليقاً مستمراً عن تطورات الأزمة وعن المؤتمرات اللاحقة التي نظمت لمناقشة الحلول الفورية والمؤقتة. ولم تكن هناك مساهمات تتعلق بمسألة الروهينغيا في ٢٠١٥ و٢٠١٦.

ولم تكن هذه التطورات "المعاصرة" الوحيدة التي أغفلتها مجلة الهجرة في ٢٠١٥-٢٠١٦. فعلى المدى الطويل، لم تحض قضية الهجرة غير المأذون بها، والتي تعتبر مهمة جداً في المنطقة، باهتمام كبير من الباحثين. وقد تم خلط هذه المسألة بالاتجار بالبشر، الذي حصل بدلاً من ذلك على اهتمام هائل بالبحث والسياسة والدعوة. (من المثير للاهتمام أن أزمة الروهينغيا لعام ٢٠١٥ كانت أيضاً مؤطرة في شكل هجرة غير نظامية في بعض التقارير). هذا مثال على كيف يمكن للأبحاث المدفوعة بالتمويل أن تهيمن على جدول أعمال البحوث ومنشوراتها.

إن ترجمة نتائج الأبحاث إلى مضامين في السياسة العامّة، يُنظر فيها فعلاً من قبل صناع السياسة، ليست تلقائية وتتعدى عمل المجلات مثل مجلة الهجرة. إذ يستلزم ذلك تدخلات أخرى، مثل إنتاج تقارير موجزة عن السياسات العامّة، أو إجراء حوارات حولها، أو التعاون مع وسائل الإعلام لإنتاج تقارير أكثر ملاءمة وفي الوقت المناسب. والأهم من ذلك هو أن معظم الهيئات الحكومية في المنطقة تحتاج إلى تطوير ثقافة لتقدير البيانات وقيمتها في صنع السياسات (ومن بعض الاستثناءات أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، التي تموّل أبحاث وبيانات الهجرة).

وقد تأثر إنتاج المعرفة والوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المعرفية بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية. كما ازداد عدد الدوريات والمجلات المتاحة عبر الإنترنت. بالتأمل في تجارب مجلة الهجرة منذ عام ١٩٩٢، أقر المحرر المؤسس Graziano Battistella (٢٠٠٦) بأن هذه التطورات يمكن أن تؤثر على أعمال وعمليات المجلات مثل مجلة الهجرة. حتى عام ٢٠١٤، تم إنتاج مجلة الهجرة بواسطة بدعم من مركز سكالابريني للهجرة. لكن التطورات التكنولوجية والاستراتيجيات التي اعتمدها شركات النشر الكبرى جعلت من الصعب على الناشرين المستقلين الازدهار في بيئة يزداد فيها التنافس. كانت جوانب التسويق والتوزيع صعبة بشكل خاص. وفي عام ٢٠١٥، قبلت مجلة الهجرة عرض شراكة مع منشورات SAGE، على أن تتحمّل منشورات SAGE الرعاية الخاصة بجوانب الإنتاج والتسويق في المجلة، ويبقى مركز سكالابريني للهجرة مسؤولاً بشكل أساسي عن المحتوى. وعلى الرغم من التحديات العديدة المتمثلة في إنتاج مجلة أكاديمية، فإن التدقيق الذي توفره عملية مراجعة الأقران لا يزال يشكل قوة في الدوريات مثل مجلة الهجرة. في السنوات القادمة، مع استمرار دعم المجتمع الأكاديمي ومشاركته، تأمل مجلة الهجرة ليس فقط في تأريخ الهجرة في آسيا والمحيط الهادي، وإنما أيضاً في المساهمة بشكل كبير في المنح الدراسية وصنع السياسات والدعوة في المنطقة.

## الهجرة الدولية<sup>٤٦</sup>

رئيس التحرير: Howard Duncan

تنشر مجلة "الهجرة الدولية"، التي تملكها المنظمة الدولية للهجرة، بحوثاً تجريبيةً لتعزيز المنح الدراسية ودعم مجتمع سياسة الهجرة في العالم. وهذا أمر صعب نظراً لأن صانعي السياسة غالباً ما يحتاجون إلى أدلة فورية بينما تستغرق الأبحاث الأكاديمية وقتاً طويلاً، وتضيف مراجعة النظراء المزيد إلى هذا الوقت، وهذا يعني أن بعض الأبحاث قد تُنشر بعد أن تنقضي حاجة السياسة بها. بغض النظر عن حالات الأزمات، تعدّ الهجرة ظاهرة تنطوي على اتجاهات أطول أجلاً لا تظهر أنماطها في كثير من الأحيان إلا بمرور الوقت. ويعدّ الباحثون الأكاديميون لكونها أقدر على فهم هذه الاتجاهات من العديد من صانعي السياسة السياسات الذين يطلب منهم تقديم التحليل والمشورة بصورة أسرع. وعلى الرغم من أن عمليات صنع السياسات تتمّ في كثير من الأحيان بصورة عاجلة، فهو عمل متحفّظ بطبيعته. وقد يكون الاعتراف بالاتجاهات الناشئة التي حددها البحوث من قبل السياسات، مما يجعل من الأهمية بمكان أن تتمّ البحوث التجريبية بشكل جيد وأن تخضع لمراجعة الأقران. وتهدف المجلة إلى تقديم رؤى جديدة للعلماء وصانعي السياسات على حد سواء، ودعم ما يعدّ في نهاية المطاف مسعى جماعي لتعزيز نتائج الهجرة للجميع.



وعلى مدى العامين الماضيين، نشرت مجلة الهجرة الدولية مجموعة واسعة من المواضيع، وفتحت آفاقاً جديدةً وبيّنت مزيداً من السُّبُل التي سبق أن سُلكت من قبل. وفي هذا القسم القصير، سنصف النقاط التي تم طرحها في مواضيع مختارة على مدار سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦، أي منذ نشر تقرير الهجرة العالمي للمنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠١٥. وبالنسبة للراغبين في مزيد من التفاصيل، فنترح زيارة إلى موقع المجلة الإلكتروني. والمواضيع العامة التي سنغطيها هي كالتالي: أنماط الهجرة، والهجرة والتنمية، وإدارة الهجرة، والبيانات والمنهجية.

## أنماط الهجرة

بصفتها مجلة تُعنى بالهجرة، تستقبل الهجرة الدولية العديد من المقالات التي تحلل أنماط الهجرة، تتجاوز المجموعات الإحصائية الموجودة على المواقع الإلكترونية للوكالات الإحصائية الوطنية وغيرها. وينظر المؤلفون إلى ما وراء البيانات للكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذه الاتجاهات. لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً في عمليات قرار الأفراد ونواياهم المؤدية إلى الهجرة؛ ويتناقض هذا بشكل ملحوظ مع انتشار التحليلات الكلية لعوامل الدفع والجذب لنظرية الهجرة التقليدية، لكنه يعمل كمكمل وليس بديلاً. فقد ألفت Mendoza (٢٠١٥) نظرة ثاقبة على أنماط الهجرة من مدينة مكسيكو، فقارنت أسر المهاجرين بغير المهاجرين؛ وتكشف نماذج الانحدار اللوجستي، أهمية الشبكات الاجتماعية في تحفيز المغادرة.

عند النظر إلى كوسوفو اليوم، وهي بلد ناشئ يعاني من أعداد الأشخاص الهائلة التي تغادر البلد، لاحظ Ivlevs King و انعدام الثقة بمستقبل البلد واقتصاده، لا سيما بين أبناء كوسوفو الألبانيين الذين يتمتعون بمستويات أعلى من التعليم. وعادت طموحات الهجرة إلى مستويات لم يشهدها البلد منذ الاستقلال، وهو اتجاه قد يؤدي في حد ذاته إلى زيادة الطلب على مغادرة هذا البلد المضطهد. ونظر Cohen و Duberley و Ravishankar في كيف يوظف العلماء الهنود للتنقل الدولي لتعزيز وظائفهم، وهي استراتيجية تسمح لهم باكتساب خبرة دولية قيمة مع الحفاظ على العلاقات الثقافية مع الهند، وكذلك على إمكانية العودة إلى الهند في وضع أكثر تقدماً. وهذا يساعدنا على فهم ظاهرة الهجرة المتعددة التي أثار إليها الراحل Graeme Hugo انتباهنا. وقد فحص لأسابيع عدّة دور العبور عبر الوطني في الهجرة المعاصرة من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة، متخطياً إغراء فكرة الوظائف ذات الأجور الأفضل التي تدعم التحويلات، إلى الأدوار الداعمة التي تؤدّيها حكومات بلدانهم بشكل متزايد في حماية حقوقهم في الخارج وتشجيعهم على العودة. ودائماً في أمريكا اللاتينية، أوضح Silva و Massey دور العنف في تحفيز الهجرة من كولومبيا. ولا يقع ذلك بطريقة مباشرة كما قد يبدو ذلك، إذ يؤدي العنف عادة، في المقام الأول، إلى هجرة أولئك الذين لديهم مستويات أعلى من التعليم وشبكات اجتماعية أقوى في الخارج. في حين أن العنف يمكن أن يؤدي إلى قرار المغادرة، إلا أن شبكات رأس المال الاجتماعي هي التي تحدد الوجيهات.

ورحل بنا Bylander إلى كمبوديا لاستكشاف كيف تحفز فيها الاضطرابات البيئية الفعلية والمتوقعة قرارات الهجرة. وجلب Gerber منظور الفلسفة الأخلاقية إلى العودة الطوعية إلى الوطن، حيث قدم تحليلاً معيارياً دقيقاً للتوتر بين تسهيل العودة إلى الوطن لاستعادة الحقوق وضمان أن تكون العودة إلى الوطن طوعية في الواقع. وفي نظرة على الهجرة الجماعية من ليتوانيا، أول دولة سوفيتية تعلن استقلالها في عام ١٩٩٠، استخدم Klusener et al بيانات التعداد والتسجيل للتوثيق بأن الخصائص مثل حالة التوظيف والتعليم وخبرة الهجرة السابقة هي التي تؤثر على قرارات الرحيل. إن "الحراك الجديد" الذي نتحدث عنه في كثير من الأحيان لا يكشف عنه مهاجرون اقتصاديون ذوو مهارات عالية ينتقلون من أحد المختبرات أو من مقر شركة إلى آخر فحسب، وإنما أيضاً، بعض طالبي اللجوء الذين قد يسعون، كأشخاص لهم مصالح إنسانية بالكامل، إلى تحقيق أمور أخرى زيادة على التمتع بالأمان. ورحل بنا Lukić إلى صربيا لبيّن لنا كيف تجري هجرة العبور للجوء المعاصرة.

كما نظرت كل من McAuliffe و Jayasuriya إلى قرارات طالبي اللجوء فيما يتعلق بالوجهات المقصودة، وسالتا ٣٥٠٠٠ من طالبي اللجوء المحتملين، ما إذا كانوا يفضلون بعض بلدان المقصد على أخرى ولماذا، ووجدتا أن أستراليا تظل مفضلة على نطاق واسع.

لقد كنّا ندرك لفترة طويلة أن ارتفاع مستويات رأس المال البشري يزيد من قدرة المرء على الحركة، ويبيّن لنا Rodríguez-Gutiérrez و Canal-Domínguez كيف تؤثر المهارات اللغوية الأجنبية على دوافع الناس للهجرة إلى جانب اختيارهم للوجهة. كما نظر Ozcurumez و Aker إلى دوافع التحرك، وقارنا دوافع الأتراك الذين انتقلوا إلى ألمانيا بدوافع أولئك الذين انتقلوا إلى كندا. واكتشفا أن هذه الدوافع لا تقتصر على المال.

ومن المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام متزايد، الهجرة العائدة، وهو موضوع حاضر على الدوام لكنه كان مهملاً في السابق بسبب الافتراض التقليدي بأن الهجرة كانت إلى حد كبير في اتجاه واحد، إما دائمة وأما طويلة الأجل. لكننا ندرك الآن أن الآثار التي أسفرت عليها العولمة والصبغة عبر الوطنية على «الحركة الجديدة» التي تجعل عودة المهاجرين إلى ديارهم بعد قضاء فترة قصيرة نسبياً في وجهتهم أسهل وأقل تكلفة. بالنسبة للكثير من المهاجرين، وخاصة منهم ذوي المهارات العالية، فهم يعزّمون الهجرة لفترات أقصر وليس للإقامة الدائمة. وبالنسبة للبعض، فإن الوقت الذي يقضيه العامل في الخارج يهدف إلى توفير حياة أفضل في بلد المنشأ. لكن قد يكون دخول هؤلاء العمال العائدين إلى أوطانهم، ربما بمستويات مهارة أعلى مما كانوا عليه عندما رحلوا، إلى سوق العمل في غاية الصعوبة. واستكشف Barcevičius (٢٠١٦) كيف يعود الليتوانيون ذوو المهارات العالية إلى ديارهم وما إذا كانوا ينوون البقاء لفترة طويلة.

### العلاقة بين الهجرة والتنمية

بتركيز المجتمع الدولي على العلاقة بين الهجرة والتنمية وقلقه من تزايد السياسات المناهضة للهجرة، فقد أصبح إثبات فوائد الهجرة موضوعاً سائداً. وحتى فرار اللاجئين وطالبي اللجوء من الخطر قد يدخل في نطاق هذه الفئة، كما يوضح ذلك Vecchio الذي نظر في كيف يستفيد طالبو اللجوء في هونغ كونغ من مكانتها كمدينة عالمية. إذ توفر الحياة هناك، ولو كمهاجر غير نظامي، مزايا الترابط العالمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي عبر الحدود، مما يؤدي إلى تقديم طالبي اللجوء مساهمات صافية لاقتصاد هونغ كونغ الذي هو اقتصاد مزدهر بالفعل.

على مدى العقد الماضي، تم تحقيق الكثير من فوائد التنمية للتحويلات ودعوات لخفض تكاليف إرسالها واقتراحات حول كيفية تعزيز فوائدها. أما Jawaid و Raza فينبهان إلى أنه على رغم كون التحويلات المالية تنطوي على قيمة مهمة عموماً بالنسبة لاقتصادات بلد المنشأ، إلا أنه ينظر إليها في بعض الظروف على أنها تزيد من البطالة الطوعية والحد من النمو الاقتصادي. فقد درس Busetta و Cetorelli و Stranges سلوكيات التحويل بين المهاجرين إلى إيطاليا، حيث وجدوا درجة مذهلة من الثبات مع مرور الوقت. ولطالما دعم الاتحاد الأوروبي إدارة الهجرة لأغراض التنمية. ووجد Héraud و Keijzer و Frankenhaeuser أن سياسات الهجرة لفرادى الدول الأعضاء لا تعكس دائماً موقف الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقة بين الهجرة والتنمية، وأن بعض الدول الأعضاء ما زالت تعتبر الهجرة في المقام الأول مشكلة داخلية تُدار واحدة من جانب واحد. واستكشف ResendeSantos وجهة نظر مجتمع جزيرة صغير منخفضة الدخل، ووضّح أهمية الهجرة وشعب الرأس الأخضر بالنسبة لاقتصادها. وقد فتح Akçay و Demirtaş فتح آفاقاً جديدة للنظر في تأثير التحويلات على استهلاك الطاقة، في دراسة الحالة التي توضح بالتفصيل كيفية استخدام التحويلات المالية بالفعل.

## إدارة الهجرة

بدخول المجتمع الدولي بشكل واضح في النقاش حول الهجرة العالمية، وخاصة بإطلاق عملية إبرام اتفاق عالمي بشأن الهجرة واتفاق عالمي بشأن اللاجئين، احتلت إدارة الهجرة مركز الصدارة وبدأت تحظى باهتمام الباحثين الأكاديميين. ويتجلى الظهور المباشر للمناقشات في كون الإدارة قد أصبحت قضية متعددة القطاعات، ولا تشارك الحكومات على جميع المستويات فحسب، وإنما هي تعمل إلى جانب العديد من الجهات الفاعلة الأخرى بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال وغيرهم من أصحاب العمل، وقطاع التعليم، ويمكن القول أيضاً، جهات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ففي عام ٢٠١٥، خصصنا قسمين لدور المنظمات غير الحكومية، أحدهما صراحة حول الإدارة الديمقراطية والآخر حول الدور الذي تقوم به المصالح فيما يتعلق بأولئك الذين ليس لديهم إذن قانوني في بلداننا والذين يتلقون خدمات واستحقاقات الدولة. وجمع Rother أربع مقالات تدرس مفهوم الديمقراطية من خلال بعض التحديات التي تواجهها الهجرة المعاصرة. وتشمل هذه التحديات توسيع مفهوم المواطنة، وخصائص إضفاء الطابع الديمقراطي على بعض الدول العربية منذ انتفاضات عام ٢٠١١، والوعي المتنامي بالطبيعة غير المستقرة للإقامة والعمل للعديد من المهاجرين في العالم، والقضاء نظرة متأنية على إدارة الهجرة داخل دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي جميع هذه المقالات، نجد الدور المركزي الذي يؤديه المجتمع المدني في المناقشات إلى جانب أشكال التعبير عن كيف تعد هذه الأدوار قوة لإضفاء مزيد من الديمقراطية. ودرست Bearup دور المنظمات غير الحكومية في مجال إعادة دمج الأشخاص المُتَجَر بهم، مع التركيز على كمبوديا، وتقديم نتائج لا تمنح صورة مشجعة.

وفي المجموعة الثانية من المقالات، التي حررها Castañeda و Yarris، تمّ البحث في تقييم مدى استحقاق مجموعات مختلفة من المهاجرين من قبل سلطات الدولة. ويتشدد النقاش حول الهجرة في العديد من المجتمعات، يتشدد أيضاً التمييز بين أولئك الذين لديهم أو ليس لديهم إذن الإقامة والعمل والتقدم والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية؛ ونرى تشدداً مماثلاً في التمييز حتى بين أولئك الذين لديهم إذن قانوني حسب إذا كانوا مهاجرين اقتصاديين أو لاجئين. ونظرت هذه المقالات في الروم في ألمانيا، واللاجئين كارين في ولاية كاليفورنيا، والمهاجرين غير النظاميين في إسرائيل، والعاملين اليوميين في الولايات المتحدة. ونرى تحديات ممارسة ومبادئ الديمقراطية بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه المجتمع المدني فيما يتعلق بمصالح المهاجرين الضعفاء.

بالنسبة للكثير من الإدارات الوطنية، يعدّ الهدف النهائي لكن غالباً بعيد المنال، هو الهجرة المُدارة إدارة جيدة، بعدد الوافدين سنوياً وخصائص رأس المال البشري الذي يناسب احتياجات سوق العمل وقدرة المجتمع على استقباله ودمجه. ونظر Emils-SON في تأثير تغيير سياسة هجرة اليد العاملة في السويد في عام ٢٠٠٨، حيث تمّ التخلي عن معظم مراقبة الدولة وأدرج اختيار يقوده أرباب العمل. وكانت المملكة المتحدة تتطلع إلى خفض أهداف الهجرة الصافية منذ عدد من السنوات الآن، وأوضح Cangiano مستوى الصعوبات المدهش التي واجهتها في إدارة الهجرة لتحقيق هذا النوع من الغايات. واستكشف Hofmann و Carboni و Mitchneck و Kuznetsov كيف تتنافس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية-السياسية على الهيمنة في محاولات روسيا، التي أصبحت الآن إحدى أكبر مخزونات الهجرة في العالم، لإدارة تدفقات الناس من بعض الدول السوفياتية السابقة.

حظيت أستراليا وكندا باهتمام كبير لسنوات عديدة بسبب نظمها المستندة إلى النقاط لإدارة اختيار العمالة الماهرة الدائمة. ونظر كل من Picot، و Hou، و Qiu في أداء الدخل الأخير لأولئك الذين تم اختيارهم للقدوم إلى كندا من خلال نظام نقاطها المعلن، الذي يفضل رأس المال البشري الرفيع المستوى. ولئن وجدوا أن هؤلاء الذين تم اختيارهم بهذه الطريقة لهم مستوى أفضل من غيرهم، فقد وجدوا أيضاً أن هناك حاجة إلى قدر كبير من الصبر من جانب المهاجرين وأولئك الذين

يديرون السياسة العامة. ولطالما كانت أستراليا المنافس الرئيسي لكندا في مسابقة نظام الاختيار، حيث يقوم كلا البلدين باستمرار بتنقيح أنظمتهم لتحقيق ميزة أكبر. وقدم كل من Islam و Parasnis نتائج دراستهما التي بحثت في معرفة أي من خصائص رأس المال البشري للمهاجرين يتم مكافأتها في سوق العمل الأسترالي. ووفقاً لـ Thangasamy، فإن النموذج الأمريكي لسياسة الهجرة بمراقبة سلطة الحكومة المركزية وحدها على دخول المهاجرين دون مساهمة مباشرة دون وطنية، لم يخدم مصالح الولايات المتحدة دون الوطنية بشكل جيد. وتأسم هذا النموذج بعدم الفاعلية في تلبية احتياجات العمالة والسكان في الولايات الأمريكية. ونظر في مقاله في مشكلة صنع سياسة دخول المهاجرين من طرف الحكومة المركزية وحدها في الولايات المتحدة، وفحص نماذج بديلة من كندا وأستراليا لاعتمادها في السياق الأمريكي.

لو كانت جميع عمليات الهجرة منتظمة تدعم تنقل مواهب العالم، لكان العالم مكاناً أبسط. لكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فقد تصدرت تعقيدات إدارة شؤون اللجوء جدول الأعمال. وتتمثل إحدى محاولات إدارة اللجوء في إبرام اتفاقات مع بلدان المنشأ عن عمليات العودة، الطوعية والقسرية. ونظر Janmyr في مدى فعالية اتفاقيات النرويج مع العراق وإثيوبيا فوجدها ضعيفة. إن سياسة اللجوء سياسة معقدة، وكذلك الاقتصادات التي توفر اللجوء. فقد أسدى لنا كل من و Surijakumaran Tamura خدمة بتقديم توضيحات عن الاقتصاد القياسي في توفير اللجوء بطرق نأمل فهمها نحن بقية زملاء. ولا عن التنقل الجديد مهاجرون اقتصاديون ذوو مهارة عالية ينتقلون من أحد المختبرات أو من مقر شركة إلى آخر فحسب، ولكن أيضاً، بعض طالبي اللجوء الذين قد يسعون، كأشخاص لهم مصالح إنسانية بالكامل، إلى تحقيق أمور أخرى زيادة على التمتع بالأمان. وذهب بنا Lukić إلى صربيا ليبين لنا كيف تجري هجرة العبور من أجل اللجوء المعاصرة.

لا تتعلق إدارة الهجرة بإدارة الدخل فحسب؛ إدارة الخروج تعدّ من شواغل العديد من الدول، لا سيما في المجتمعات النامية. إذ تشعر سريلانكا بالقلق إزاء عدد النساء اللاتي يغادرن للعمل كخادمات في المنازل في بلدان غير معروفة بحماية مصالحهن، وإذ تشعر بالقلق إزاء رفاه أطفالهن الذين تركوا في البلد، اتخذت تدابير لتقييد هذا النوع من الهجرة. ورغم انخفاض أعداد المهاجرين، إلا أن Weeraratne وصفت الذين اختاروا سبلاً للالتفاف حول الأنظمة الجديدة باستخدام وسائل غير نظامية للهجرة، وبالتالي تعريض أنفسهم لمخاطر أكبر في بلدان المقصد.

ولا تعدّ الحكومات على المستوى الوطني والمحلي هي وحدها الجهات المعنية. فالسلطة فوق الوطنية هو الهدف في نظر Šalamon عندما درس أنظمة اللجوء في دول غرب البلقان العاجزة عن تحقيق ما يتوقعه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأمور الأساسية مثل تحديد وتسجيل طالبي اللجوء، وتحديد صفة اللاجئ. وفيما يتعلق بالإدارة فوق الوطنية، قارن Gülzau و Mau و Zaun السياسات المتعلقة بالتأشيرات في البلدان أعضاء هذه الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا وغيرها، وقد لا يكون من المستغرب، أنهم وجدوا قدراً كبيراً من التباعد. ويبحث Recchi في ما يسميه "فجوة المواطنة" في الاتحاد الأوروبي، مقارنة، بل مبيّناً الاختلافات، بين فرص المهاجرين وفرص الرعايا في الحياة، التي ما تزال مستمرة رغم سياسات الاندماج.

## البيانات والمنهجية

يتوقع المرء أن يكون حدوث تقدم منهجي في المجالات الأكاديمية والهجرة الدولية أمراً عادياً. أوضح لنا Caselli كيف تعاملت أحد مراكز الفكر الإيطالية مع المسألة المحيرة المتمثلة في تحديد وقياس اندماج المهاجرين. في آب/أغسطس ٢٠١٥، عرضنا خمس مقالات حول جمع البيانات وتحليلها، وهي مقالات تواجه "الحالة المروعة لبيانات الهجرة" وتمهد السبيل إلى وضع أفضل من خلال الابتكارات في عمليات الجمع والتقدير والتحليل، والتطبيقات العملية.

وقدم Gold et al ابتكاراً رائعاً بالتحقق من تعداد اللاجئين، والذي تم اقتباسه من طريقة تقدير أعداد الأحياء البرية. وتم تطبيق نهج أساليب التقاط البيانات وإعادة التقاطها (capture and recapture) في تقدير السكان على اللاجئين في مناطق جغرافية أصغر، وأظهر كيف يمكن أن تستخدم السلطات المحلية هذه الطريقة لتخصيص الموارد للاجئين. ولاحظت Ma-karyan، مشيرة إلى الطرق البديلة العديدة لتقدير أعداد المهاجرين، وإلى المشاكل الخاصة التي قد تواجهها هذه العملية في البلدان النامية، وتحديدًا في ١٥ ولاية في الاتحاد السوفييتي السابق. وأشارت إلى تنوع تعريف "المهاجر" المستخدم وما يقترن به من غموض في البيانات، وفشل التعدادات في التقاط المهاجرين المؤقتين، والقيمة المؤقتة للمسوحات الأسرية في قياس الهجرة. وعالج Moses حالة بيانات الهجرة عن طريق إطلاق مجموعة من البيانات بعنوان EMIG ١,٢: سلسلة زمنية عالمية عن تدفقات الهجرة السنوية، وهي قاعدة بيانات مفتوحة المصدر في مراحلها الأولى من التطور، لكنها تقدم بالفعل إمكانيات كبيرة لتعزيز فهمنا للهجرة إن هو مجتمع الهجرة شارك في تطوير قاعدة البيانات هذه. وتؤكد تحليلات البيانات حتى الآن أن معدلات الهجرة ليست الآن أقل مما كانت عليه في أوائل القرن العشرين، بل إنها تتراجع منذ عام ١٩٩٤، وهو أمر فاجأ معظمنا.

وأثار Lau و Bailey انتباهنا إلى هونغ كونغ التي قام بتغيير كبير فيما يخص الهجرة منذ عودته إلى الصين، مما أدى إلى تدفق ديناميكي كبير في اتجاهين للعمال والطلاب والمستوطنين. واقترحا طريقة جديدة لتصنيف وقياس التدفقات، بالإضافة إلى آليات مؤسسية جديدة، لتنسيق جمع البيانات ووضع السياسات. وبالاهتمام المتزايد بتركيا نتيجة لأزمة اللاجئين في تلك المنطقة، رحبنا Tolayf الذي قادنا من خلال تطوير حقل جديد من المنح الدراسية للبحث في الهجرة إلى تركيا، مشيرًا إلى نقاط قوته الأكاديمية ونقاط الضعف النسبية وإلى الاتجاهات التي ينبغي أن تتخذها البحوث المستقبلية في المنطقة.

طوال العامين المشمولين بهذا التقرير، نشرت مجلة الهجرة الدولية حول العديد من المواضيع الأخرى بما في ذلك اندماج المهاجرين فمحننا كل من Haas و Fokkema، على سبيل المثال، نتائج دراسة موسعة حول محددات الاندماج الاجتماعي والثقافي، في مشاركة المهاجرين السياسية، ودور ريادة الأعمال في الاندماج، والدور الذي تؤديه المدن، وما يشير إليه بعض الأكاديميين باسم ضمان الأمن في الهجرة، والصبغة عبر الوطنية، وهجرة الطلاب، من جملة أمور. ولا يأمل هذا المقطع الموجز من التقرير العالمي حول الهجرة لعام ٢٠١٨ إلا الإشارة إلى بعض المجالات التي نشرنا مقالات بشأنها، ولا يُعدّ بديلاً عن قراءة المقالات نفسها.

## مجلة الدراسات حول المجموعات الإثنية والهجرة (المجلة) <sup>٤٧</sup> (Journal of Ethnic and Migration Studies)

رئيس التحرير: Paul Statham

تُعرف مجلة الدراسات حول المجموعات الإثنية والهجرة لدى معظم الأكاديميين والممارسين ببساطة باسم "JEMS" (هنا : المجلة). دخلت المجلة عامها الثالث والأربعين في عام ٢٠١٧، وهي كذلك واحدة من أقدم المجلات الأكاديمية الدولية الدائمة بالإضافة إلى أنها تعدّ من المجلات الرائدة والأعلى تصنيفاً. وعلى غرار دراسة الهجرة، تحولت المجلة وتوسعت بشكل كبير، خاصة خلال العشرين سنة الماضية، حيث انتقلت قضايا الهجرة من الهوامش النسبية إلى جوهر السياسة والتغير المجتمعي العالمي. وهذا لا يعني أن الهجرة والعلاقات الإثنية قد أصبحت أكثر أهمية اليوم من ذي قبل، لكن القضايا المتعلقة بحركة الناس وتقلّاتهم، والتنوع الثقافي والعرقى المتزايد الذي يُسفر عليه ذلك تُعتبر الآن تحديات مهمة أمام الدول، والنظم القانونية، وكيف يعيش الناس مع بعضهم البعض. فقد أصبحت الهجرة كموضوع عدسة تفسيرية مهمّة تدرك من خلالها المجتمعات والناس التغيرات الأساسية التي تمرّ بها نتيجة للعولمة. يمكن أن يكون ذلك «من أجل الخير»، على سبيل المثال، في التعبئة العامة لدعم اللاجئين والمتشرّدين بسبب النزاعات الدولية، أو «من أجل أسباب سيئة» في السياسات الرجعية الشعبوية التي تحاول تبرير سياسات مكافحة الهجرة عن طريق وصم «جماعات» على أساس الدين أو لأسباب إثنية أو عرقية، مثل «حظر المسلمين» و«بناء الجدران». ولن نخوض هنا في استكشاف هذه المواضيع الهامة، لكنّ هذا ما يقوم به الأكاديميون بذلك تحديداً في المجلة التي تعدّ منتدى لذلك. وبصفتي محرراً للمجلة، أرى أن المجلة هي الفضاء الذي يستطيع فيه الأكاديميون والممارسون الذين يتمتعون بمكانة في العالم الأكاديمي نشر نتائج أبحاثهم الأصلية حول القضايا الحاسمة المتعلقة بالهجرة في العالم ليطلع عليها نظرائهم، من أجل النهوض بالمعرفة عن طريق تحفيز التدقيق والاستجابات والنقاش. ولئن كانت المجلة تعدّ في الأساس منتدى لنشر البحوث الأكاديمية والبحث الأصلي، فإننا نبذل جهوداً كبيرة لنشر مقالاتنا ونقاطها الأساسية إلى جمهور أوسع، ولا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر). وبهذه الطريقة، يمكن للبحوث المتقدمة للغاية عن هجرة اليوم، أن يطلع عليها الناس، ويتردد صداها وتسترشد بها المنتديات العامة الأخرى للمناقشات المتعلقة بالسياسات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

وفي عام ٢٠١٧، ستُنشر المجلة ١٦ إصداراً، أو ما يقرب من ١٦٠ مقالة تضم ٩٠٠٠ كلمة لكل بحث أصلي في مجال الهجرة والعلاقات الإثنية. وقد خضع كل مقال منشور لمراجعة زميل مزدوجة التعمية، وهذا يعني أساساً أن المراجعين لا يعرفون المؤلفين والعكس بالعكس. لدينا معدل قبول يصل إلى حوالي ٢٠ في المائة ويبقى ثابتاً إلى حد كبير. ويعطي هذا فكرة عن النطاق الصناعي للإنتاج الأكاديمي ومراجعته (التي يتم إجراؤها بشكل طوعي من قبل الأكاديميين) التي نديرها كضيق تحرير أكاديمي يعمل مع الزملاء في دار النشر الناشر تاييلور وفرانسيس (Taylor and Francis). كما أنه يعطي فكرة عن الكمية الهائلة من البحوث الأكاديمية التي يتم إجراؤها استجابة لارتفاع أهمية قضايا الهجرة في عالم اليوم. ويرجع السبب في كثرة نشرنا هو أننا نريد أن يدخل البحث الأكاديمي إلى المجال العام لكي تُتاح الفرصة لتوجيه التفاهات العامة. ويمكن لنتائج الأبحاث الأكاديمية الأصلية أن تضيء صيغة شرعية على مطالبات جماعات الضغط والسياسيين، وتساهم في فضح المزاعم "الزائفة"، لكن للقيام بذلك يجب أن تُرى علناً وأن تكون مدوّنة. ونحن في المجلة نعتقد أن أفضل طريقة لخدمة المجتمع الأكاديمي هي جعل البحث مرئياً. ومعايير المراجعة التي نتبّعها شاملة وعتبة النشر عالية نسبياً مقارنة بالعديد من المجلات، لكننا في المجلة نهدف إلى العمل بسرعة، بحيث تتناول النتائج المنشورة المناقشات المعاصرة. ويتمّ نشر المقالات المقبولة عبر الإنترنت خلال شهر، وعادة ما تنشر النسخة المطبوعة في غضون ستة أشهر. لذا فإن حجم منشوراتنا الهائل

هو نتيجة لسياستنا المتمثلة في «إخراج أبحاث أكاديمية عالية الجودة حول الهجرة إلى المجال العام بسرعة»، حتى يتسنى لها التأثير على كيفية رؤيتنا للعالم. ونظراً للحالة الراهنة في العالم، لا شيء يدل على أن حبّ الأطلاع الأكاديمي ينحسر في مجال الهجرة، على الأقل عندما نرى ارتفاع عدد المقالات التي نتلقاها. ففى السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفع حجم المقالات التي قُدمت لنا بحوالي الثلث. ويتمثل اتفاقنا مع الناشر في أننا نحاول نشر أكبر عدد من البحوث كل عام، يتعدى العدد المحدد - إذ إن تكديس الأعمال غير المنجزة لا يخدم أحداً.

لربما كانت المجلة هي أوسع المجالات الأكاديمية الدولية في هذا المجال من حيث تغطيتها الموضوعية والجغرافية والتخصصات. تشتمل مجلتنا على تخصصات «تعددية» داخل نطاق العلوم الاجتماعية، واجتذاب البحوث من علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والدراسات الإنمائية، والجغرافية البشرية، والأنثروبولوجيا والديموغرافيا. وبعبارة أخرى، يتمثل معيارنا الرئيسي في «الجودة العالية» التي يُجري تقييمها الزملاء ويؤدّي فريق التحرير دور «حارس البوابة» العملي. ونحن نهدف إلى نشر أبحاث ذات جودة عالية حول الهجرة والعلاقات الإثنوية بكافة صورها وأشكالها. ويسعدنا تضمين بحوث في مواضيع متخصصة مهمة، مثل المواضيع الإثنوغرافية عن المهاجرين الريفيين في المناطق النائية من العالم، بالإضافة إلى مقالات مثيرة للجدل لكن لها صدقٌ واسعاً، مثل أحد المقالات عن الإسلام المتشدّد في أوروبا، وهو عبارة عن مقارنة مستندة إلى التجربة في ستّ دول، نُشرت في عام ٢٠١٥، وتمّ تحميلها خلال أزيد من عامين أكثر من ١٣,٠٠٠ مرة. ويسعدنا أن نتبنى البحث المنهجي المستند إلى التحليل التجريبي لمجموعات البيانات الضخمة وعدد من الدراسات النوعية الصغيرة، فضلاً عن الدراسات التي تطبق مزيجاً من المناهج والأساليب. وأخيراً، نعرب عن ارتياحنا للمساهمات التي تقدم الفهم النظري وكذلك تلك التي تستهدف مجالات سياسة محددة.

ولئن كانت المجلة قبل خمس سنوات تركز في المقام الأول على المجال «الأوروبي»، أعتقد أنه من الإنصاف القول بأننا بذلنا جهوداً متضافرة في السنوات الأخيرة للانخراط بشكل مباشر مع علماء في أمريكا الشمالية (أولئك الذين يعملون على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا)، ويمكن القول إن الأهمّ من ذلك، لتشجيع الأوساط الأكاديمية في آسيا وأفريقيا على النظر إلى المجلة على أنها منتدى للمناقشات. ومرة أخرى، يعكس هذا التغييرات الهامة التي تحدثها الهجرة في العالم. فإذا كان هناك ٢٤٠ مليون مهاجر داخلي في الصين على مدى العقد الماضي، فلا بدّ أنّها مسألة للأوساط الأكاديمية المعنية بالهجرة أن تشارك فيها؟ بطريقة متواضعة، نحن نأمل أن تُخرجنا زيادة التبادلات أكبر عبر القارات بوصفنا أكاديميين من مجالاتنا ومن قوقعتنا، وبالتالي الطعن في بعض «الحقائق» المقبولة التي تتخلل مفاهيمنا. فالعديد من المفاهيم في مجال الهجرة والعلاقات العرقية تستمدّ من تجارب الهجرة من الجنوب إلى الشمال في حقبة ما بعد الحرب، وكتبها علماء من البلدان المستقبلية. في عصر تسوده عمليات العولمة، التي تعتبر الهجرة محركاً ونتيجة لها، من المهمّ الانضمام إلى العمليات التي تربط مختلف مناطق العالم، لكن من المهمّ أيضاً الاعتراف بأن «وجود معيار واحد قد لا يناسب الجميع» وأن بعض الرؤى التي كانت تطمح إلى تطبيق «عام» قد تكون في الواقع مرتبطة بالسياق والزمن. هل صحيح أن المناقشات حول «التعددية الثقافية»، والمواطنة والتنوع («الهائل») فسغافورة وهونغ كونغ يجب أن تراعي المعرفة المتولدة عن كندا أو الدول الأوروبية؟ أم أنها متميزة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ولماذا؟

في المجلة، ننشر مقالات مستقلة من البحوث الأصلية، وكلّ عام نقوم بإصدار عدد من الإصدارات الخاصة التي يتم «تحريرها» من قبل الأكاديميين الذين يجمعون عدداً من الزملاء لإنشاء مجموعة متكاملة نسبياً حول موضوع رئيسي محدد حول الهجرة. ويسير المحرّرون الضيوف الجولة الأولى من المراجعة، ونحن في فريق التحرير نراجع مجموعة المقالات بمساعدة مراجعة خارجية. ويتم اختيار مقترحات الإصدارات الخاصة من الردود على دعوة تنافسية لتقديم المقالات مرتين

في السنة. وتعكس تلك المقالات المنشورة، والجاري نشرها منذ ٢٠١٥، النطاق الواسع لالمواضيع والتخصصات التي تميز المجلة. فلدينا مساهمات تعالج الهجرة، والتنقل والتنوع الثقافي فيما يتعلق بما يلي: تحوّل المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والأزمة الاقتصادية العالمية والركود؛ والمدن الفائقة التنوع كأماكن يعبأ فيها المهاجرون؛ وإدارة الاتحاد الأوروبي والهجرة الأوروبية؛ «المسائل الذاتية» في الخليج بالنسبة للمهاجرين؛ بحث مقارنة عن المسلمين والإسلام في الديمقراطيات الليبرالية؛ والشيخوخة بالنسبة للمهاجرين؛ والهجرة ذات المهارات العالية بين الشمال والجنوب العالمي؛ والمنظمة الدولية للهجرة بوصفها منظمة؛ والتنقل الأكاديمي الدولي؛ ووجهات النظر الجديدة حول «صناعات الهجرة»؛ والتطلعات إلى الهجرة؛ والأطفال غير المسجلين وغير المصحوبين؛ وسياسات الشتات وتعبئته؛ وثقافات التربية الآسيوية؛ والتنمية المستدامة والمسائل الجنسانية؛ وشرح المواقف تجاه الهجرة؛ والهجرة ذات المهارات العالية إلى الخليج؛ والهجرة من أجل الرعاية الطبية؛ والهجرة عبر الوطنية بين أوروبا وتايلند؛ و«وساطة» الهجرة؛ والمواطنة الاستراتيجية؛ والتهديب العالمي؛ والهجرة الدائرية والعودة إلى أفغانستان.

تتمثل إحدى السمات النهائية التي تتحلّى بها المجلة في عقد مؤتمر سنوي، لمدة يوم كامل، تتمّ فيه دعوة متحدث رئيسي، وشخصيات بارزة من مختلف التخصصات لتقديم أبحاثهم. والمؤتمر مجاني ومفتوح للحضور ويستضيفه مركز ساسكس لبحوث الهجرة (المركز) في جامعة ساسكس، الذي يعدّ المركز الأمّ بالنسبة للمجلة وهو الموقع المؤسسي لأعضاء هيئة التحرير الأساسيين: Paul Statham (أنا)، و James Hampshire، و Laura Morosanu، و Sarah Scuzzarello. تعدّ الفكرة من المؤتمر هي التذكير بأن المشاركة الأكاديمية لا تتم فقط عبر البريد الإلكتروني أو إلكترونياً، لكنها تتطلب أحياناً حيناً مادياً يمكن أن يجتمع فيه الناس وأن يتبادلوا بصورة نقدية. حضر أكثر من ٢٠٠ شخص آخر مؤتمرين، بما في ذلك الطلاب والممارسين، وكان المتحدثون الرئيسيون على مدى السنوات الماضية هم هي Richard Alba و Rogers Brubaker و Irene Bloemraad و Roger Waldinger.

يمكن الاطلاع على المزيد حول مؤتمرها السنوي على الموقع التالي: [www.sussex.ac.uk/migration/seminars/conferences](http://www.sussex.ac.uk/migration/seminars/conferences) يمكن الاطلاع على المجلة في فيسبوك على العنوان التالي: [www.facebook.com/scmrjems](https://www.facebook.com/scmrjems)

وعلى تويتر: [@scmrjems](https://twitter.com/scmrjems) وكذلك على موقع الجريدة: [www.tandfonline.com/loi/cjmsr](http://www.tandfonline.com/loi/cjmsr)



مجلة دراسات اللاجئين<sup>٤٨</sup>

رئيس التحرير: Khalid Koser

يصادف هذا العام الذكرى الثلاثين لمجلة دراسات اللاجئين؛ ولم يكن تركيزها الأساسي قط أوجه. هناك عدد أكبر من اللاجئين اليوم أكثر من أي وقت منذ بدء الجريدة: وفقاً لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كان كان هناك ٢١,٣ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٦، بما في ذلك ٥,٢ مليون فلسطيني. وفي حين اصب اهتمام العالم على مدى السنوات القليلة الماضية على تدفق اللاجئين إلى أوروبا على وجه الخصوص من سوريا، في الواقع هذه أزمة عالمية: ٥٣ في المائة من اللاجئين في العالم جاءوا من ثلاث دول، سوريا (٤,٩ مليون)، وأفغانستان (٢,٧ مليون)؛ والصومال (١,١ مليون)؛ ونحو ٨٥ في المائة من لاجئي العالم يستقرون في البلدان الفقيرة. بل وغالبية اللاجئين السوريين ليسوا في أوروبا، بل في الأردن ولبنان وتركيا المجاورة.

ويواجه اللاجئون أيضاً تحديات جديدة: نسبة متزايدة في الحالات التي طال أمدها دون أي احتمال واقعي لحل دائم، بل وينتقلون إلى المناطق الحضرية حيث يصعب حمايتهم ومساعدتهم. وبينما كان اللاجئون دوماً يعانون من التمييز، ربما أصبح ذلك أمراً أكثر منهجية اليوم مما كان عليه في أي وقت مضى، بفرض المزيد من القيود على اللاجئين، فقد أشار عدد من القادة للمرة الأولى إلى وجود صلة واضحة بين تدفقات اللاجئين وخطر التطرف العنيف والإرهاب، وتزايد الهجمات بدافع كره الأجانب على اللاجئين. وبشكل أكثر إيجابية، يمكن لإعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ الخاص باللاجئين والمهاجرين أن يمهّد الطريق لإصلاحات مهمة للنظام الدولي للاجئين وللإستجابة.

ونتيجة لذلك، تعدّ مجلة دراسات اللاجئين في حالة انتعاش، حيث تستقطب مستويات قياسية من المقالات النوعية من مجموعة واسعة من التخصصات ومن جميع أنحاء العالم، وقد تضاعف عامل تأثيرها على مدى العامين الماضيين. لكن جزءاً من هذا النجاح لا يتعلق فقط بالأهمية الجديدة للاجئين في الخطاب السياسي والإعلامي والشعبي العالمي، ولكن أيضاً بكون المجلة بدأت في التنوع بعيداً عن التركيز الشديد على اللاجئين في السنوات الأخيرة، لتشمل مجموعة أوسع من «المهاجرين قسراً».

لا تركز نسبة متزايدة من التقارير والمقالات المنشورة على اللاجئين بشكل حصري أو صريح (على عكس المهاجرين، هناك تعريف قانوني واضح لـ «لاجئ» في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، التي تنص على خشية الفرد الاضطهاد أو اضطهاده من قبل الدولة ومغادرته لبلد المنشأ). فعلى سبيل المثال، تزايد اهتمام بعض الباحثين من علماء أوروبا أساساً على مدار السنوات القليلة الماضية بملتمسي اللجوء، أي الأفراد الذين يزعمون أنهم لاجئون لكنهم في حالات كثيرة لا يَفُونَ بالمعايير الصارمة التي تحدد وضع اللاجئ. ويحصل بعض هؤلاء طالبي اللجوء على شكل من أشكال «الحماية التكميلية»، ويعترفون بأنهم ليسوا لاجئين، لكن قد يكون من المخاطرة بالنسبة لهم العودة إلى ديارهم. ويكون البعض الآخر مرفوضاً تماماً، وقد يخضع للترحيل؛ وبصفة عامة ينتقل هؤلاء الناس إلى حد كبير لأسباب اقتصادية، لكنهم يتظاهرون بأنهم يفرّون من الاضطهاد كوسيلة للوصول إلى البلدان الصناعية.

وفي المقابل، قدّم العديد من الباحثين المقيمين في الولايات المتحدة مقالات حول اللاجئين الذين تم توطينهم بشكل دائم في الولايات المتحدة - حتى الفترة الأخيرة، ومن المؤمل أن يتم فرض حظر مؤقت على إعادة توطين اللاجئين، إذ أعادت الولايات المتحدة توطين أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن اللاجئين المعاد توطينهم لديهم قواسم مشتركة مع المواطنين أكثر مما لديهم مع غيرهم من اللاجئين؛ في حين أنهم قد يعانون بالتأكيد صدمة طويلة الأمد نتيجة تجربتهم، تحصل غالبيتهم على المواطنة في البلدان الثرية، وتتمتع بالحقوق الكاملة التي يتمتع بها المواطنون؛ ويواصل العديد منهم حياته حتى يحقق نجاحا كبيرا. ومن المرجح أن تكون دراسة اللاجئين الذين أعيد توطينهم مجددة بالنسبة لمجلة عن المواطنة أو زيادة الأعمال بقدر ما هي مجددة بالنسبة لمجلة عن اللاجئين.

وبالمثل، فإن المقالات المتعلقة بتجارب الأشخاص بعد إعادتهم إلى ديارهم بعد أن كانوا لاجئين، لا تتعلق حصراً باللاجئين. كما قد لا يتم تعريف الأشخاص المشمولين في المقالات التي نشرتها مجلة دراسات اللاجئين بأنهم لاجئون؛ على سبيل المثال، كان هناك اهتمام كبير بالمشردين داخلياً - الذين أُجبروا على النزوح من ديارهم لكنهم لم يعيشوا خارج بلدتهم؛ وكذلك الأشخاص الذين فروا من بلدانهم، لكن أساساً نتيجة تأثيرات التغيير البيئي، وليس نتيجة للنزاع أو الاضطهاد.

ورغم بعض المناقشات الساخنة في صفحات مجلة دراسات اللاجئين حول خطر «توسّع نطاق المهام»، خاصة فيما يتعلق بتغطية النازحين، قد يقبل معظم الباحثين اليوم فكرة إدراج طالبي اللجوء والنازحين داخلياً واللاجئين المعاد توطينهم والعائدين بسهولة في نطاق واسع من «دراسات اللاجئين»، وتبدو أكثر ملاءمة هنا من مثلاً في المجالات حول الهجرة. وفي الوقت نفسه هناك أشخاص وتجارب يكون فيها القرار أصعب. فعلى سبيل المثال، يتم تقديم معظم المقالات المتعلقة بضحايا الاتجار بالبشر إلى مجلات الهجرة وتُنشر فيها (بالإضافة إلى العديد من المجالات المتخصصة)، وإن كان أُجبر الكثيرون منهم على مغادرة منازلهم ونُقلوا بشكل لا إرادي، تماماً كاللاجئين، وربما كانت لديهم احتياجات مساعدة وحماية أقرب من احتياجات هؤلاء اللاجئين. لا بل قد يصبح بعض اللاجئين (والنازحين داخلياً) ضحايا للاتجار.

ويعكس تنوع السكان المشمولين في مجلة دراسات اللاجئين خصوصاً ثلاثة جوانب من الواقع الجديد. الجانب الأول هو أن الأسباب التي تجعل الناس يفرون من ديارهم وبلدانهم اليوم ليست دائماً كما كانت عند صياغة اتفاقية عام ١٩٥١. يهرب العديد من الأشخاص لتفادي الأذى وليس بسبب تهديد فردي مباشر؛ ويفر العديد من الاضطهاد من قبل جهات غير تابعة للدولة (مثل داعش)؛ ولا يستطيع الكثيرون مغادرة بلدانهم، لكنهم بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. والثاني هو أن التمييز بين الأشخاص الذين ينتقلون لأسباب اقتصادية (المهاجرين) وهؤلاء الذين ينتقلون لأسباب سياسية (اللاجئين)، والتي لا يزال يستند إليها الإطار القانوني والمعيارى والمؤسسي الدولي، لم يعد من السهل إدراكه، لوم يعد بالضرورة ملائماً. يتحرك معظم الناس بدوافع مختلفة: قد يكون السبب الأساسي لفرار اللاجئين سياسياً، على سبيل المثال الصراع أو الاضطهاد، لكن قد يكون العامل المعجل اقتصادياً، مثلاً فقدان العمل، أو اجتماعياً مثلاً عدم إمكانية الوصول إلى التعليم أو الرعاية الصحية.

ثالثاً، غالباً ما يتحرك الأشخاص الذين ينتقلون لأسباب تختلف اختلافاً كبيراً في «الهجرة المختلطة»: غالباً ما تجمع تدفقات اللجوء إلى أوروبا بين الأشخاص الفارين من الاضطهاد (اللاجئين) والأشخاص الذين يتحركون استجابة لتأثيرات التغيير البيئي (الذين قد يتلقون «حماية تكميلية») والمهاجرين الاقتصاديين الذين يستفيدون من نظام اللجوء.

يؤثر هذا الواقع على مجلات الهجرة كما يؤثر على مجلات اللاجئين. ويتمثل التحدي الذي يواجه محرري هذه المجالات في الحفاظ على تركيزهم الأساسي وعلى قرائهم، مع التكيف مع الظروف المتغيرة وتجنب التداخل أو المنافسة قدر الإمكان. وتوفر هذه المبادرة الجديدة، من قبل التقرير العالمي عن الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، بإدراج مساهمات قصيرة من العديد من هذه الدوريات منتدى فريداً لمقارنة الملاحظات، وتقديم برنامجنا المشترك لتعزيز المنح الدراسية النقدية، والسياسات والممارسات المستنيرة بشأن الهجرة واللاجئين.

مجلة التنقلات<sup>٤٩</sup> (Mobilities)

رؤساء التحرير: Kevin Hannam، و Mimi Sheller و David Tyfield

وُضع مفهوم التنقلات، خصوصاً في مجلة التنقلات، لكن أيضاً في أماكن أخرى في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، من أجل إضفاء الصبغة النظرية على الصلات المتنوعة بين مختلف أشكال وممارسات التنقل وتحليلها. ويتمثل أحد العناصر المكونة للتنقل بطبيعة الحال في الهجرة. وتختلف مجلة التنقلات عن الدوريات الرئيسية للهجرة من حيث أنها تهدف إلى توفير منبر لدراسات تحركات الأشخاص والأشياء ورؤوس الأموال والمعلومات الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى المزيد من العمليات المحلية للنقل اليومي والتنقل عبر الفضاء العام والخاص، وسفر الأشياء المادية في الحياة اليومية. ويبرز على الكيفية التي تشكل بها مثلاً وسائل النقل جديدة والهياكل الرقمية والابتكارات في الممارسات الاجتماعية والثقافية، تحديات مهمة لتنسيق وتنظيم الحركات وحقوق التنقل، والمسائل المتعلقة بالوصول إليها. وبالتالي فإنه يعزز التفكير النقدي حول ممارسات التنقل وعدم المساواة وكذلك تطوير تنظيرات جديدة لأشكال متعددة من الحركية بتجسيدها و/أو تمثيلها و/أو هيكلتها (بالنسبة لهذه الأخيرة انظر Burrell، ٢٠١٦).

في هذا الاستعراض الوجيز، نودّ تسليط الضوء على بعض التطورات الرئيسية في الأبحاث في مجال التنقلات فيما يتعلق بممارسات الهجرة على مدى العامين الماضيين كما نُشرت في مجلة التنقلات. ونشير في البداية إلى بعض القضايا الخاصة المتعلقة بإعادة النظر في الهجرة التي نُشرت في مجلة التنقلات لتوضيح تنوع النهج اللازمة من أجل المضي قدماً بدراسة الهجرة. ثم نركز على التحليلات الأخيرة للبيانات التجريبية المتعلقة بمختلف أشكال الهجرة العابرة للحدود، جسدياً ومجازياً. وأخيراً، نتطلع إلى الأمام ونختتم بالاعتماد بياجيز على العمليات الحالية لإعادة تحديد الحدود الجغرافية السياسية التي قد تؤدي إلى زيادة عدم المساواة وعدم القدرة على الحركة.

## تنظير ممارسات التنقل والهجرة

في عددهم الخاص من مجلة التنقلات، أبرز Paul Basu و Simon Coleman (٢٠٠٨) على الروابط بين الهجرة والأهمية النسبية. وجادلوا بأنه «في حين أن هناك الكثير من الأبحاث العلمية حول الهجرة والحضارة المادية، ولا يكاد يوجد في ما نُشر من أدبيات تهتم بشكل واضح بكيفية تلاقي مجالات الدراسة هذه» ص. ٣١٣. وهي تصور إعادة توجيه الهجرة إلى بعض المجالات المثيرة للقلق التي كانت ذات أهمية طويلة في الأنثروبولوجيا (الهبّة، والوقت، والترجمة)، التي لم تكن بالضرورة تلك التي أثّرت في كثير من الأحيان فيما يتعلق بدراسات الهجرة. وبالتركيز على العلاقات المتبادلة بين الحب والجنس والهجرة من حيث إضفاء الصبغة النظرية على التنقلات المتعددة، حاول Nicola Mai و Russell King (٢٠٠٩، ص ٢٩٥)، في تلك الأثناء، وضع خطوط عريضة مجازياً وتجريبياً لبعض القضايا الرئيسية «استرشدت بطائفة متنوعة من العلاقات المتبادلة العاطفية وانفعالية والجنسية والارتباطات والتوقعات، والتي يمكن أن تمثل دوافع قوية وضرورية للتنقل وللمخاطر التي يتعرض لها المرء عند عبور الحدود». لقد تمّ التجادل بشأن كل من «التحول الجنسي» و«التحول العاطفي» في دراسات التنقل لفهم الفروق الدقيقة في ممارسات الهجرة المعاصرة. وبالمثل، أشار Nick Gill، و Javier Caletro، و Victoria Mason (٢٠١١، ص. ٣٠١)، في مقدمتهما في الإصدار الخاص المتعلق بالهجرة والهجرة القسرية (Mobilities and Forced Migration)، إلى أنه «إذا توترت العوامل السياسية أو البيئية، يمكن فهم النزوح البشري فهماً أكبر من خلال الاهتمام بالطرق التي تتفاعل بها مجموعة من الحركات الجسدية والمادية والمتخيلة والظاهرية والحركات الافتراضية التي تُسفر على حركة سكانية».

## عبور الحدود

في العدد الخاص الذي تمت مناقشته مؤخراً بعنوان Mobling Borders في مجلة التنقلات والمنشور في عام ٢٠١٦، جمعنا عدداً من الأوراق التي قامت بتحليل نقدي لممارسات الهجرة من منظور الحراك. ويقترح Paolo Boccagni، و Jean -Mi chel Lafleur ، و Peggy Levitt (٢٠١٦)، أن عمليات مثل التنقل، والقابلية للتحويل، والاتصال، التي يتم النظر إليها من منظور عابر للحدود الوطنية، تساعد على إجراء أبحاث حديثة حول عبر الوطنية السياسية عبر الوطنية. وبالتالي، فإنهم يفيدون بما يلي:

مع تحول حواجز السياسة، يتعين علينا إيجاد وسائل جديدة لوضع تصور حول العمليات السياسية التي تعبر وتتقاطع وتتحدى الحدود الوطنية، ودراستها وتقييمها. لا تعدّ هجرة الأجسام الدافع الوحيد إلى تعريف الأفراد والمجتمعات والدول بكيانات عابرة للحدود الوطنية. ويرتبط تنقل الناس ارتباطاً وثيقاً بتداول الأفكار والممارسات والمشاريع السياسية. لذلك، نحن بحاجة إلى استراتيجيات لفهم السياسة في الحركة: كيف تتغير المشاركة والمؤسسات السياسية، وكيف يتم تغييرها من خلال التنقل المتزامن ليس فقط للكائنات السياسية، لكن للأفكار والقيم والمهارات والمشاريع كذلك. نحن بحاجة إلى طرق تتصور الفراغات والأماكن التي يتشكل فيها هذا التوزيع وطرق تدارك تأثيره على المؤسسات والترتيبات السياسية. (Boc-cagnik و Lafleur و Levitt، ٢٠١٦، ص. ٤٤٥).

في أحد الأمثلة على هذا النوع من التحليلات المتعمّقة للتنقل، يقدم Philipp Schröder و Manja Stephan- Emmrich (٢٠١٦، ص ٤٢٠) "دراسات حالة معمقة تستكشف كيف تنخرط آسيا الوسطى في "صناعة الأعمال"، و"تعدّل" تقاليدها الإسلامية، وتتجاوز الحدود الحضرية - الريفية، والتعرض للتهميش العرقي بين "الوطن" والمدن في روسيا أو في الصين أو مصر". ويبرزان كيف أن ممارسات التنقل مثل الهجرة يمكن أن تصبح "مسألة مؤسسية" كسلوك مُكتسب في جميع أنحاء آسيا الوسطى في مجموعة متنوعة من السياقات.

وفي الوقت نفسه، تركّز Marcu (٢٠١٦) في البحث الذي أجرته حول التنقلات في الاتحاد الأوروبي، على كيفية تعلم المهاجرين من شرق أوروبا ممارسات التنقل كمواطنين جدد في أوروبا من خلال تعاملهم مع الحدود. وتقوم بتحليل تجارب الأوروبيين الشرقيين المنخرطين في حركة اليد العاملة في إسبانيا، من أجل فهم كيف أثر توسع الاتحاد الأوروبي في قدرات هؤلاء المواطنين والطرق التي يفسرون بها الممارسات العابرة للحدود. والأهم من ذلك، أنها تحلل ما إذا كان يمكن النظر إلى الحدود على أنها "أداة لتعلم الحركة أو كعائق أمام الحركة البشرية الحالية" (ص ٣٤٤). وتقول إنه، بالنسبة لهؤلاء المهاجرين، «لا تقع الحدود بين بلد الإقامة السابق والبلد الحالي حول حياتهم، بل انتقلت إلى مركز المحيط الخاص بهم» (ص ٣٥٤).

وتجادل Szweczyk (٢٠١٦) كذلك بأن المهاجرين البولنديين الطامحين يسعون إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المختلفة بما في ذلك الحصول على الجنسية البريطانية وجوازات السفر البريطانية، من أجل تعزيز حركتهم وقدرتهم على الهجرة خارج أوروبا. وتسلب الضوء على إمكانية الحركة والتنقل، وهي مقاربة متدرجة للمواطنة (العالمية). تقول بأنها "سمة أساسية من سمات مجموعة النخبة الجديدة من خريجي أوروبا الشباب، الذين يستخدمون جنسيتهم الأوروبية للحصول على بديل المواطنة التي تعمل كجواز سفر حرفياً ومجازياً للتنقل خارج أوروبا" (ص ٣٦٢).

## استنتاجات

تبين الأمثلة السابقة كيف يمكن تعلم التنقل والهجرة وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما من خلال عمليات إزالة الحدود، لكن الحدود أصبحت موضوعاً معاصراً مشحوناً بعمولة سياسية كبيرة يشكك في التحليلات التقليدية للهجرة من خلال إعادة وضع الحدود. فالمناقشات السياسية بشأن استقبال اللاجئين من سوريا وأفغانستان داخل أوروبا؛ والتصويت الشعبي لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي- أو ما يسمى 'Brexit'؛ ومقترح بناء جدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كلها عناصر تدل على وجود عمليات مادية ورمزية لإعادة وضع الحدود. وقد اعترف بأن الحدود "ليست مجرد ظواهر تجريبية، بل هي أدوات تُستخدم وتُبنى وتُفتح وتُغلق حسب من يعبرها وحسب الجدل القائم بشأنها في المناقشات السياسية" (Scuzzarelo and Kinnvall، ٢٠١٣، الصفحة ٩٣).

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وصل تنقل اللاجئين و/أو المهاجرين إلى لحظة حاسمة من حيث الجغرافيا السياسية بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية أصبحت أوروبا الوسطى تكتسي فيها تصوراً جديداً باعتبارها فضاءً لعبور الأشخاص الذي يبحثون عن حياة جديدة بعيداً عن هشاشة الوضع الإنساني في سوريا وأفغانستان وأماكن أخرى. غير أن الاستقبال أدى إلى ظهور قطبين بين مرحبين بالوافدين الجدد، وآخرين يتوقعون من حكوماتهم أن تنفذ قوانين الحدود وتمنع ما يسمى بإساءة استخدام نظام اللجوء التابع للاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، فنظراً إلى ارتفاع عدد المهاجرين البريطانيين المسنين المقيمين خارج بلدهم في الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تصبح عمليات إعادة وضع الحدود قضية هامة طويلة الأجل، لأن العديد منهم يعتمد على اتفاقات الصحة التي تنص على المعاملة بالمثل.

وقد اعتُبر التصويت الشعبي للخروج من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة (وإن لم يكن كذلك في اسكتلندا) تجسيداً لقلق مواطني المملكة المتحدة من الهجرة الوافدة المضربة، ولا سيما من نوعها السيء. وأسهمت وسائل الإعلام في تأجيج هذه المشاعر بالتشديد على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بداعي الضرائب في المملكة المتحدة بسبب المهاجرين المحتملين (Vollmer، ٢٠١٧). ويعني جواز السفر ببساطة إمكانية التنقل عبر الحدود الوطنية من دون قيود، لكن مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستؤدي إمكانية التنقل تلك إلى واقع جديد، واحتكاكات ملموسة عندما يتعلق الأمر بالسفر وتباطؤ عبور الحدود وزيادة تنظيم تنقل الأشخاص والبضائع وإخضاعه للمراقبة والفرز (Adey، ٢٠٠٢). وأخيراً، سننتظر لنرى كيف سيؤدي بناء جدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إلى ممارسات جديدة في التعامل مع هذه الحدود.

## السكان والفضاء والمكان (Population, Space and Place)

رؤساء التحرير: Darren P. Smith و Clara H. Mulder و Allan M. Findlay

### الهجرة وتغير الجغرافيات السكانية في عصر التدفقات

عند النظر إلى مجموع الورقات المنشورة، تحظى الهجرة باهتمام شديد في مجلة السكان والفضاء والمكان. وتتناول الورقات الهجرة الدولية والتنقل الداخلي على حد السواء. بل إن بعض الباحثين يتساءلون عن مدى صلاحية التمييز بين المصطلحين، بالنظر إلى تعقد التنقل البشري المعاصر، وبالنظر أيضاً إلى الدوافع المشتركة وراء العديد من حالات التنقل والنزوح البشريين (Hickey & Yeoh, ٢٠١٦؛ انظر أيضاً Hugo, ٢٠١١). ويعكس محتوى ورقات البحوث الحديثة الصادرة في مجلة السكان والفضاء والمكان العصر الاستثنائي الذي نعيش فيه، إذ تناولت قضايا من قبيل تدفقات اللاجئين (Van Houte et al., ٢٠١٥)، والهجرة وتغير المناخ (de Campos, ٢٠١١)، والهجرة لمواجهة الركود العالمي (Vargas-Silva, ٢٠١١)، وظفرة تنقل الطلاب على الصعيد الدولي (Frandsberg, ٢٠١٥؛ و Tan & Hugo, ٢٠١٦).

غير أن كل قارئ لمجلة السكان والفضاء والمكان سيلاحظ أن بحوث الهجرة التي نشرتها متميزة. ويرجع ذلك إلى تركيزنا على الهجرة باعتبارها بعداً رئيسياً من أبعاد دراسات جغرافيا السكان وتوزيع السكان الجغرافي (Findlay & Mulder, ٢٠١٥). وفي ضوء هذه الخلفية المحددة، نستكشف خمسة مواضيع تبرز الإنجازات الفكرية الهامة التي حققها المؤلفون الذين ينشرون مقالاتهم في مجلتنا. ونبدأ باستعراض بعض التطورات المفاهيمية، قبل أن نتقل إلى بحوث تتناول فعل الهجرة نفسه، وعواقب الهجرة على أشخاص معينين، والقضايا المتعلقة بالفصل الاجتماعي، ثم نختم بالحديث عن المنظورات عبر الوطنية.

### وضع تصور (جديد) للهجرة

يهتم الجغرافيون الذين يدرسون السكان بالسياقات المتعددة للفضاء والمكان والديموغرافيا. ويمكن القول إن أهم تقدم مفاهيمي هو الاعتراف بترباط أشكال التنقل البشري (بما يشمل أنواع الهجرة المتعددة). أما الباحثون في هذا الصدد فيرون أن الهجرة لم تعد تعتبر 'حدثاً منعزلاً' بفعل صانع قرار فردي. بل باتوا يعترفون اعترافاً متزايداً بترباط حالات التنقل البشري الذي يصل الأشخاص بعضهم ببعض عبر الزمان والمكان. وتترابط تلك الحالات من خلال صلة الوصل بين حياة الأشخاص المنتمين إلى أسرة معيشية واحدة يتنقل الواحد منهم منفرداً أو يتنقلون مجتمعين (van Bochove et al., ٢٠١٥). وتترابط تلك الحالات أيضاً بين المتنقلين وغير المتنقلين (بين الآباء الذين يهاجرون دولياً من أجل العمل وأبنائهم الذين يُتركون في الغالب في البلد مع أجدادهم، على سبيل المثال) (Murphy et al., ٢٠١٦)، أو بين المهاجرين الوافدين الذين يصلون إلى مجتمع محلي معين، والأشخاص غير المتنقلين الذين يعيشون في ذلك المجتمع، ويضطرون إلى تكييف حياتهم وفقاً لتأثير الوافدين الجدد (Phillips & Robinson, ٢٠١٥). وتترابط تلك الحالات بين المهاجرين والأشخاص الذين يملكون سلطة إتاحة إمكانية التنقل و/أو منعه (مثل الأشخاص الذين يخصصون المساكن للوافدين الجدد)، أو الأشخاص الذين ينظمون سياسات الهجرة ويحددون أي فئة من الأشخاص يمكنها البقاء في البلد وأي فئة يجب عليها العودة إلى مكانها الأصلي (Lietaert et al., ٢٠١٥).

ويحاول Findlay et al (٢٠١٥: ٣٩٤) تقديم إطار مفاهيمي أوسع يهدف إلى تنظيم الدراسات المتنوعة التي تناولت الهجرة، فيقترحون مخططاً يضم ثلاثة مستويات لتفسير التغيرات التي طرأت على الهجرة وسائر أشكال التنقل البشري بمرور الوقت. فأولاً، أدت زيادة سلاسة مسارات الحياة وطول دورات العمر إلى تغير تنقل الأفراد وترابط حياة الأشخاص داخل الأسر المعيشية (Coulter et al., ٢٠١١). ثانياً، أفضت التأثيرات الهيكلية مثل التأثيرات التي تحدث في أسواق العمل المتعولمة (Visser, ٢٠١١)، أو أسواق السكن المتجزئة إلى آثار دورية يُتميز بعضها عن بعض في التنقل البشري (Vargas-Silva, ٢٠١١). ثالثاً، أدى طابع حياة الأشخاص الراسخ في التحولات الزمانية والمكانية الإقليمية والوطنية والعالمية إلى تحولات طويلة الأمد في العديد من جوانب التنقل البشري. وقد ارتبط هذا الوضع بقوى متنوعة مثل زيادة التجذر الطويل الأمد (Champion et al., ٢٠١١a)، وتأثر تنقل الشباب بسياسة حكومة المملكة المتحدة الرامية إلى زيادة فرص التعليم العالي (Champion et al., ٢٠١١b).

وتبرز نقطتان أساسيتان من هذه المناقشة للتطور المفاهيمي في بحوث الهجرة. أولاً، ينبغي أن تستند المعارف المتعلقة بالتنقل إلى الاعتراف بالهجرة باعتبارها ممارسة مترابطة، وثانياً، ينبغي النظر إلى الهجرة باعتبارها آلية أساسية تشكل حتماً معالم جميع الجغرافيات البشرية التي تشمل المتنقلين وغير المتنقلين على حد السواء (Jons, ٢٠١٥).

## فعل الهجرة

يصف أحد مجالات تركيز بحوث مجلة السكان والفضاء والمكانفعل الهجرة نفسه ويفسره، سواء من حيث مجموع تدفقات الهجرة أو من حيث سلوك الأفراد. وقياس الهجرة ليس عملية سهلة دائماً، ويعرض Bell et al (٢٠١٥) التباين العالمي في قياس تدفقات الهجرة الداخلية (أي داخل البلد). ويبين Sander and Bell (٢٠١٦) كيف يمكن تفكيك تدفقات الهجرة بحسب العمر والفترة الزمنية وأفواج المواليد (الأجيال المولودة في نفس الوقت). وتعمق معظم الأعمال الأخرى في تفاصيل تتناول كيفية ارتباط الهجرة بالخصائص الفردية. ويهدف بعض هذه الأعمال إلى شرح احتمال التنقل عموماً (Thomas et al., ٢٠١٦)، لكن معظم المقالات يركز على مجال بعينه. فثمة مقالات مختلفة تهتم بوجهات محددة للهجرة، مثل المناطق الريفية (Eimermann, ٢٠١٥؛ Stockdale, ٢٠١١). وترتكز مقالات أخرى على فئات سكانية محددة، مثل الآباء وأطفالهم (Bennett et al., ٢٠١٥)، وطلاب الدكتوراه (Pásztor, ٢٠١٥)، وكبار السن (Marjavaara&Lundholm, ٢٠١١). غير أن مقالات أخرى تركز على أنواع محددة من الهجرة، مثل الهجرة العائدة (Amcoff&Niedomysl, ٢٠١٥؛ Model, ٢٠١١؛ Erdal et al., ٢٠١١)، أو الهجرة المستمرة نحو بلد ثالث (Ahrens et al., ٢٠١١)، أو الهجرة المؤقتة (Zander et al., ٢٠١١). وهناك أيضاً دراسات تتناول ما يحفز الناس على التنقل (Clark & Maas, ٢٠١٥؛ Coulter & Scott, ٢٠١٥؛ Vilhelmson&Thulin, ٢٠١٥)، بينما ينصب تركيز إحداها على اتخاذ قرار الهجرة (Baláz et al., ٢٠١١).

## عواقب الهجرة

لعل ما يتبين من المقالات الصادرة في مجلة السكان والفضاء والمكان في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ أن للهجرة عواقب فردية ومجتمعية متعددة. فالهجرة مفيدة عموماً للأفراد من منظور النتائج التي يحققونها في سوق العمل، لكن العمال المهاجرين في بعض السياقات يعانون ضعفاً من جراء سياسات العمل والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان المضيفة ويتضررون منها (Maher & Cawley, ٢٠١١) أو يتعرضون للتمييز (Wang et al., ٢٠١٥). ففي حالة الهجرة العائدة إلى أفغانستان، يرى Van Houte et al (٢٠١٥) أن الهجرة عززت التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي القائم بدلاً من تغييره. وعلى الرغم

من احتمال جني المهاجرين ذوي المهارات العالية نتائج إيجابية هامة من تنقلهم، فهم عرضة أيضاً لمخاطر شديدة (انظر Bradatan ٢٠١٦، وورقات أخرى في العدد الخاص بشأن المهاجرين ذوي المهارات العالية، علماً أن مقالة Bradatan تشكل مقدمة العدد). ويصف Kveder and Beauchemin (٢٠١٥) كيف ترتبط تجربة الهجرة بالاستثمارات في العقارات والأصول التجارية في البلد الأصلي. وترتكز مقالات أخرى على تأثير الهجرة في الشبكات الاجتماعية (Newbold et al., ٢٠١٥)، أو الوفيات (٢٠١٥، Mberu&Mutua؛ و٢٠١٦، Zarulli)، أو الصحة والرفاه (٢٠١٦، Murphy et al.).

### الفصل من خلال الهجرة

تشكل تدفقات الهجرة الداخلية والدولية إلى أحياء معينة أو داخلها أو فيما بينها عوامل أساسية من جغرافيات الفصل السكاني المعاصرة. وقد أبرزت ورقات متعددة نُشرت حديثاً في مجلة السكان والفضاء والمكان كيف أن أشكالاً متنوعة من الهجرة أضحت تنتج (من جديد) الفصل الاجتماعي-المكاني، وتتيح أساساً لتكوّن أشكال جديدة من الفصل المكاني. وبينت ورقات البحوث الحديثة، التي ركزت عموماً على التركيبات الإثنية الدينامية السائدة في الأحياء المحلية، تنوعاً متزايداً في الأحياء التي (لا) تعاني من الفصل (٢٠١٦، Johnston et al.)، وارتفاعاً نسبياً في مستويات الاختلاط الاجتماعي والمكاني (٢٠١٦، Catney)، وأدلة على تعايش إثني تغذيه الهجرة الوافدة (٢٠١٥، Kohlbacher et al.). وتشمل عوامل التباين في هذا الصدد آثار أهم محاور الاختلاف الاجتماعي (مثل الدين والأصل الإثني والثقافة والطبقة الاجتماعية) التي تستند، على سبيل المثال، إلى أوجه الاختلاف بين أماكن المنشأ على الصعيد القطري أو في مناطق محددة (٢٠١٦، Aradhya et al.)، والتوزيع المرتبط بهويات المهاجرين الريفيين والحضريين (٢٠١٧، Wang et al.). ولقد كشفت أدلة قاطعة سبل وأسباب استمرار الفصل من خلال الهجرة الوافدة الاختيارية/الإرادية (٢٠١٦، Zucotti& Platt)، والفصل الذي تعيد إنتاجه حالة الاستقرار/عدم الهجرة المقترنة بشعور المرء بجدوره الراسخة وارتباطه بالأشخاص والأمكنة، مثل الألفة والروابط الاجتماعية وحسن الجوار (٢٠١٥، Fong & Hou؛ و٢٠١٥، Clark et al.؛ و٢٠١٥، Holton). ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد الآثار اللاحقة الشاملة لعدة أجيال من جراء فئات اجتماعية من المهاجرين الوافدين الذين 'يلزمون' أحياء محددة تعاني من الفصل و/أو يصبحون متنقلين اجتماعياً في موضع معين داخل تلك الأحياء (٢٠١٦، Goodwin-White)، أو ينتقلون إلى أحياء أخرى تعاني الفصل (وتتسم بالتنوع) (٢٠١٦، Gustafsson et al.). وتسلط أوراق حديثة أخرى الضوء على كيفية اتساع نطاق الفصل الاجتماعي-المكاني ليتجاوز أماكن الإقامة ويشمل فضاءات عامة مستقلة مخصصة للتلاقح الاجتماعي والترفيه (٢٠١٥، Neal et al.)، بل ويمتد أكثر فأكثر إلى أماكن العمل (٢٠١٥، Gandini& Lozano-Ascencio).

### منظورات عبر وطنية

دأب الباحثون منذ مدة طويلة على دراسة مسألة عبور الحدود الوطنية وآثارها التي تفضي إلى تغيير أماكن ومناطق المنشأ والمقصد (٢٠١٦، Fauser et al.). وأضافت البحوث الحديثة بُعداً جديداً إذ أظهرت الروابط القوية بين مختلف أنواع التنقل (٢٠١٥، Janta et al.). وبينت بوجه خاص أن الهجرة عبر الوطنية تمهد لحالات كثيرة من التنقل القصير الأمد تشمل مهاجرين يزورون الأصدقاء والأسرة في مناطقهم الأصلية، فضلاً عن تدفقات في الاتجاه الآخر لأسر تزور مهاجرين يعيشون في مجتمعات عبر وطنية في أنحاء أخرى من العالم. ويبين البحث (٢٠١٥، Humbracht) أن حالات تنقل الزوار هذه ليست للسياحة فحسب، بل هي هامة أيضاً في توفير الرعاية وتأكيد الهوية فضلاً عن الحفاظ على الحقوق (مثل الحقوق الإقليمية).

وتتناول البحوث موضوعاً آخر جديداً هو الحماية الاجتماعية عبر الحدود (٢٠١٥، Faist). فيتبع المهاجرون استراتيجيات



مختلفة لتوفير الحماية الاجتماعية غير الرسمية لأسرهم التي تعيش في بلدان أخرى. وقد تبين أن ممارساتهم الاجتماعية عملية حاسمة في إنتاج تفاوتات اجتماعية وجغرافية جديدة. ويثير هذا الأمر تساؤلات كثيرة عن آثار الحماية الاجتماعية في فرص حياة المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يعيشون في بلدان أخرى.

### استنتاج

من الواضح أن الباحثين في مجال دراسات جغرافيا السكان وتوزيع السكان الجغرافي الذين ينشرون مقالاتهم في مجلة السكان والفضاء والمكان يهتمون اهتماماً واسعاً بالهجرة وأسبابها وعواقبها. ويتجلى هذا الاهتمام الواسع في مجموعة متنوعة من البحوث، تشمل استكشاف المفاهيم من خلال تحليل مجموعات البيانات الواسعة النطاق، وإجراء بحوث باتباع أساليب تجريبية تأخذ بالنهج النوعي، مثل المقابلات المتعمقة. وتوضح ورقات البحث الحديثة العهد كيف أن عمليات الهجرة المعاصرة ونتائجها باتت تشكل (من جديد)، بطرق هامة ومتنوعة لم يسبق لها مثيل، معالم جغرافيات السكان في جميع أنحاء العالم.

## الفصل الخامس

### التنذيل ألف- تعاريف

ترد التعاريف بحسب الترتيب الأبجدي للحرف الأول.

### الاتجار بالأشخاص

تعرف المادة ٣ (أ) من بروتوكول باليرمو "الاتجار بالأشخاص" بأنه:

تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

وتورد الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(د) من المادة ٣ أيضاً توضيحات إضافية:

(ب) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبيّن في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبيّنة في الفقرة الفرعية (أ)؛

(ج) يُعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجاراً بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبيّنة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة؛

(د) يُقصد بتعبير "طفل" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر.

### تهريب المهاجرين

تعرف المادة ٣ (أ) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مصطلح "تهريب المهاجرين" بأنه:

تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

وتورد الفقرتان الفرعيتان (ب) و(ج) من المادة ٣ أيضاً توضيحات إضافية:

(ب) يُقصد بتعبير "الدخول غير المشروع" عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلية؛

(ج) يُقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية:

١٤ تكون قد زوّرت أو حوّرت تحويراً مادياً من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخوّل قانوناً بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما؛

٢٤ أو تكون قد أُصدرت بطريقة غير سليمة أو حُصل عليها بالاحتياط أو الفساد أو الإكراه أو بأية طريقة غير مشروعة أخرى؛

٣٤ أو يستخدمها شخص غير صاحبها الشرعي.

### جماعة إجرامية منظمة

تعرف المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "جماعة إجرامية منظمة" باعتبارها:

جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

### الحكومة العالمية

يُستشف من أحد تعاريف الحكومة العالمية أن بالإمكان تعريف هذا المصطلح إجرائياً أو موضوعياً:

على المستوى الإجرائي، يمكن فهم الحكومة العالمية باعتبارها العملية التي تتخذ الدول بموجبها إجراءات جماعية لمعالجة المشاكل المشتركة الناشئة بخصوص مسألة معينة. وتنطوي هذه العملية على وضع جدول الأعمال والمفاوضات والرصد والتنفيذ والإنفاذ. أما على المستوى الموضوعي، فيمكن تحديد الحكومة العالمية من خلال المعايير والقواعد والمبادئ وإجراءات اتخاذ القرار التي تنظم سلوك الدول (وغيرها من الجهات الفاعلة عبر الوطنية) بخصوص مسألة معينة<sup>٥١</sup>.

### القانون الدولي العرفي

تحدد المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية مصادر رئيسية للقانون الدولي، هي كالآتي:

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدولة المتنازعة؛ (ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال؛ (ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة؛ (د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم. ويُعتبر هذا أو ذاك مصدراً احتياطياً لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩<sup>٥٢</sup>.

وتقدم السوابق القضائية للمحكمة، بما يشمل تحديداً قضية الجرف القاري لبحر الشمال، توجيهات إضافية بشأن القانون الدولي العرفي ومضمونه<sup>٥٣</sup>.

٥١ Betts, 2011. انظر أيضاً Krasner, 1983، للاطلاع على تعريف لمصطلح "النظام"، المدرج في ما تقدّم.

٥٢ التوكيد مضاف. وللاطلاع على نص المادة بأكمله، يرجى الرجوع إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المتاح في الرابط التالي [www.icj-cij.org/en/statute](http://www.icj-cij.org/en/statute) (اطلع عليه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧).

٥٣ North Sea Continental Shelf (Federal Republic of Germany v. Denmark), 1969

## الفصل الخامس

## التنزيل باء- المعاهدات العالمية المتعددة الأطراف والدول الأطراف فيها

ترد الاتفاقية في إطار مجال مواضيعي رئيسي. وتعلق بعض الاتفاقيات بأكثر من موضوع؛ لكنها لا ترد إلا مرة واحدة في هذه الحالات<sup>٥٤</sup>.

المجال المواضيعي	المعاهدة	سنة الاعتماد	سنة بدء النفاذ	عدد الدول الأطراف	الرابط لمعرفة عدد الدول الأطراف
حقوق الإنسان	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٩٦٦	١٩٧٦	١٦٩	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-4&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-4&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٩٦٦	١٩٧٦	١٦٥	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-3&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-3&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله	١٩٦٦	١٩٦٩	١٧٨	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-2&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-2&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٩٧٩	١٩٨١	١٨٩	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-8&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-8&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١٩٨٤	١٩٨٧	١٦٢	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-9&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-9&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	اتفاقية حقوق الطفل	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٦	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-11&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-11&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	١٩٩٠	٢٠٠٣	٥١	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-13&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-13&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	١٧٤	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-15&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-15&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	٢٠٠٦	٢٠١٠	٥٧	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-16&amp;chapter=4&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=IV-16&amp;chapter=4&amp;clang=_en</a>

٥٤ أطلع على المعلومات المتعلقة بالاعتماد وبدء النفاذ والدول الأطراف في ١٨ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

المجال الموضوعي	المعاهدة	سنة الاعتماد	سنة بدء النفاذ	عدد الدول الأطراف	الرابط لمعرفة عدد الدول الأطراف
قانون اللاجئين	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين)	١٩٥١	١٩٥٤	١٤٥	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&amp;mtmsg_no=V-2&amp;chapter=5&amp;Temp=mtmsg2&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&amp;mtmsg_no=V-2&amp;chapter=5&amp;Temp=mtmsg2&amp;clang=_en</a>
	البروتوكول لخاص بوضع اللاجئين	١٩٦٧	١٩٦٧	١٤٦	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtmsg_no=V-5&amp;chapter=5&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtmsg_no=V-5&amp;chapter=5&amp;clang=_en</a>
الاتجار والتهرب	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	٢٠٠٠	٢٠٠٣	١٨٨	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12&amp;chapter=18&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12&amp;chapter=18&amp;clang=_en</a>
	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)	٢٠٠٠	٢٠٠٣	١٧١	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12-a&amp;chapter=18&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12-a&amp;chapter=18&amp;clang=_en</a>
	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول تهريب المهاجرين)	٢٠٠٠	٢٠٠٤	١٤٥	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12-b&amp;chapter=18&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&amp;mtmsg_no=XVIII-12-b&amp;chapter=18&amp;clang=_en</a>
العمل والخدمات	الاتفاقية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧)	١٩٤٩	١٩٥٢	٤٩	<a href="http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312242:NO">www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312242:NO</a>
	اتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣)	١٩٧٥	١٩٧٨	٢٣	<a href="http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312288:NO">www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312288:NO</a>
	اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩)	٢٠١١	٢٠١٣	٢٤	<a href="http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:2551460:NO">www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NOR_MLEXPUB:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:2551460:NO</a>

المجال المواضيعي	المعاهدة	سنة الاعتماد	سنة بدء النفاذ	عدد الدول الأطراف	الرابط لمعرفة عدد الدول الأطراف
	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٦٤ عضواً في منظمة التجارة العالمية <sup>٢</sup>	<a href="http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm">www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm</a>
أساليب التنقل	الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، بصيغتها المعدلة	١٩٧٤	١٩٨٠	١٦٣	<a href="http://www.imo.org/en/About/Conventions/StatusOfConventions/Documents/Status%20-%202017.pdf3">www.imo.org/en/About/Conventions/StatusOfConventions/Documents/Status%20-%202017.pdf3</a>
	الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر، بصيغتها المعدلة	١٩٧٩	١٩٨٥	١١٠	<a href="http://www.imo.org/en/About/Conventions/StatusOfConventions/Documents/Status%20-%202017.pdf4">www.imo.org/en/About/Conventions/StatusOfConventions/Documents/Status%20-%202017.pdf4</a>
	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	١٩٨٢	١٩٩٤	١٦٨	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=XXI-6&amp;chapter=21&amp;Temp=mtdsg3&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=XXI-6&amp;chapter=21&amp;Temp=mtdsg3&amp;clang=_en</a>
	اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو)	١٩٤٤	١٩٤٧	١٩١	<a href="http://www.icao.int/publications/Documents/chicago.pdf">www.icao.int/publications/Documents/chicago.pdf</a>
	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٧	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsIII.aspx?src=IND&amp;mtdsg_no=XXVII-7&amp;chapter=27&amp;Temp=mtdsg3&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsIII.aspx?src=IND&amp;mtdsg_no=XXVII-7&amp;chapter=27&amp;Temp=mtdsg3&amp;clang=_en</a>
تغير المناخ	اتفاق باريس	٢٠١٥	٢٠١٦	١٥٤	<a href="https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=XXVII-7-d&amp;chapter=27&amp;clang=_en">https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&amp;mtdsg_no=XXVII-7-d&amp;chapter=27&amp;clang=_en</a>

## الحواشي

- ١ يمكن الاطلاع على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الثماني، المذكورة في متن الفصل، في الرابط التالي:  
[www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labourstandards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labourstandards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm).
- ٢ يشمل أعضاء منظمة التجارة العالمية الدول وهونغ كونغ (منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة) ومقاطعة تايوان التابعة لجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي.
- ٣ انظر الصفحة ١٦؛ الوثيقة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧.
- ٤ انظر الصفحة ٤١٠؛ الوثيقة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

## الفصل السابع

### التذييل ألف- هجرة الأطفال: الدوافع والتحديات

Elizabeth Arroyo و Nadia Hartvisgen و Tom K. Wong

على غرار المهاجرين البالغين، ثمة مجموعة واسعة من العوامل تساعد في تفسير سبب هجرة الأطفال، ونادراً ما يمكن اختزال هذه القرارات في محدد واحد. غير أن هجرة الأطفال - ولا سيما من دون الأبوين أو الأشخاص البالغين الآخرين - تثير أسئلة أشد إلحاحاً بشأن الأدوار المتغيرة أو عدمها التي يمكن أن يؤديها الأطفال في قرارات الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، فبما يتعلق بالأطفال الذين يهاجر أبواؤهم ويتركونهم في بلد المنشأ، يُحتمل أن يكون الحال أن "الأطفال المهاجرين الوافدين عناصر فاعلة في لم شمل الأسرة وهم قادرين على إعادة تشكيل علاقات القربى والتفاوض بشأنها".<sup>٥٥</sup>

ومن المهم أن يضع المرء في اعتباره أن أغلبية الأطفال المهاجرين في العالم ليسوا لاجئين وملتسمي لجوء يفرون من العنف أو يهربون من الاضطهاد. فيمكن أن يهاجر هؤلاء الأطفال سعياً وراء آفاق أفضل في بلدان أخرى، مثل الحصول على آفاق اقتصادية أكبر وزيادة الاستفادة من الفرص التعليمية. ويستحق دور الأسرة اهتماماً خاصاً في هذا الصدد. فقد تكون الديناميات الأسرية نفسها عوامل تدفع إلى الهجرة، عندما يؤدي انهيار الأسرة كفقدان العائل أو رب الأسرة، على سبيل المثال، إلى الحاجة الاقتصادية إلى الانتقال إلى مكان آخر. وقد تؤدي الديناميات داخل الأسر أيضاً إلى تحمل الأطفال، وخاصة المراهقين، عبء الهجرة، لأنهم أقدر بدنياً على تحمل ما يمكن أن ينطوي عليه السفر إلى الخارج من مشقة. وفي بعض الحالات، قد تتخذ الأسر قراراً استراتيجياً أيضاً مفاده أن احتمال نجاح الأطفال في بلد المقصد أكبر مقارنة بغيرهم.<sup>٥٦</sup>

ومع ذلك، قد يهاجر الأطفال أيضاً نتيجة لقرار الابتعاد عن ظروف صعبة أو ملحة - فالنزاع والاضطهاد والتمييز والإيذاء والعنف والكوارث البيئية ليست سوى أمثلة قليلة على العوامل التي يمكن أن تكون دوافع لهجرة الأطفال. وبات النزاع يحظى باهتمام خاص، لأن الأطفال معرضون بوجه خاص للتجنيد من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ولأشكال عديدة أخرى من الإيذاء والاستغلال. فالنزاع يؤدي إلى تشريد ملايين الأسر والأطفال سنوياً.<sup>٥٧</sup>

ومن المهم أن ندرك أن الأطفال المهاجرين لا يفتقرون جميعاً إلى القدرة على التصرف في اتخاذ قرارات الهجرة. فهجرة المراهقين قد تكون أقل ارتباطاً بقرارات البالغين من هجرة الأطفال الأصغر سناً. فبالنسبة إلى الأطراف الأصغر سناً، على سبيل المثال، قد يواجه الآباء قرار تركهم مع أفراد الأسرة أو إحضارهم معهم، أما المراهقون فيمكن أن يُمنحوا الخيار. وقد تكون للأطفال المهاجرين، سواء أكانوا مراهقين أم أطفالاً أصغر سناً، قدرة ضئيلة على اتخاذ قرارات الهجرة في سياق الهجرة الناجمة عن النزاع، لكن المراهقين ربما يكونون أقدر من الأطفال المهاجرين الأصغر سناً في سياقات أخرى؛ كما هو الحال مثلاً عندما تركز قرارات الهجرة على السعي وراء فرص اقتصادية أو تعليمية أفضل.<sup>٥٨</sup>

٥٥ Elizabeth Arroyo, Sin Fronteras, IAP، جامعة كاليفورنيا، سان دييغو؛ و Nadia Hartvisgen، جامعة كاليفورنيا، سان دييغو؛ و Tom K. Wong،

٥٦ انظر Caneva, 2014 لتلاطلاع على استعراض لأدوار الأطفال في عمليات الهجرة. انظر أيضاً Tyrrell and Kallis, 2016.

٥٧ Mougne, 2010؛ و Edmonds and Salinger, 2007؛ و Suárez-Orozco and Suárez-Orozco, 2009.

٥٨ UNICEF, 2016.

٥٩ انظر، على سبيل المثال، Vervliet et al., 2015.

### القصر الأفغان غير المصحوبين بذويهم

عانت أفغانستان من النزاع وعدم الاستقرار السياسي على نحو شبه متواصل منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي. ونتيجة لذلك، شكلت حالات نزوح الأفغان وهجرتهم سمة ثابتة من سمات المشهد العالمي في العقود الأخيرة. وظل الأفغان دائماً إحدى أكبر مجموعات ملتمسي اللجوء في أوروبا<sup>٦٠</sup>. وفي هذا السياق، بدأ العديد من الأطفال الأفغان رحلة الهجرة هذه بمفردهم، أو أصبحوا منفصلين عن ذويهم في مكان ما في طريق الهجرة.

وخلصت دراسة حديثة عن الأفغان القصر غير المصحوبين بذويهم في أوروبا إلى أن كثيراً منهم مهاجرون من الجيل الثاني، أي لا تربطهم صلة بأفغانستان أو تربطهم بها صلة محدودة جداً، ويعيشون في بلد غير أفغانستان، وها هم الآن قد رحلوا إلى أوروبا<sup>٦١</sup>. وتشير المقابلات مع الأفغان القصر غير المصحوبين بذويهم إلى أن كثيراً منهم لا يتصور مستقبله في أفغانستان، ولا في البلدان المجاورة مثل جمهورية إيران الإسلامية أو باكستان، ولديه استعداد للمخاطرة بصحته وسلامته للوصول إلى أوروبا<sup>٦٢</sup>. ولذلك يُرجح أن يظل الأفغان القصر غير المصحوبين بذويهم يلتمسون اللجوء في أوروبا. وقد شكلوا أكثر من نصف القصر غير المصحوبين بذويهم الذين قدموا طلب لجوء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥<sup>٦٣</sup>.

وعندما يتعلق الأمر بالسبب الذي يدفع الأفغان غير المصحوبين بذويهم إلى مغادرة أفغانستان في اتجاه أوروبا، ترى وحدة البحوث الأفغانية ومفوضية اللاجئين أن<sup>٦٤</sup> "الأطفال يتحمسون للرحلة من دون ذويهم بسبب مجموعة من العوامل المترابطة في كثير من الأحيان، تشمل الفقر وانعدام الأمن ونقص فرص التعليم والعمل فضلاً عن توقعات الأسرة والأقران"<sup>٦٥</sup>. وعلاوة على ذلك، ولا سيما في المناطق المرسلة لأعداد كبيرة من المهاجرين، حيث تطورت شبكات الهجرة والتهريب، غالباً ما يكون قرار مغادرة أفغانستان مشتركاً بين رب الأسرة والأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن البحوث التي تناولت منطق اتخاذ قرار الهجرة الذي تعتمد الأسرة عند إرسال أطفالها لوحدهم إلى أوروبا، خلصت إلى أن المخاطر التي تنطوي عليها حالات كثيرة تكون معروفة جيداً سلفاً. غير أن هذه المخاطر تُحجَب بسبب المزايا التي يمكن أن تتأتى من الهجرة، أو بسبب شعور الأسر بأنها لا تملك أي خيار سوى إرسال أطفالها<sup>٦٦</sup>.

وأثناء العبور، يكون هؤلاء الأطفال، ومعظمهم فتیان مراهقون تتراوح أعمارهم بين ١٣ عاماً و١٧ عاماً<sup>٦٧</sup>، عرضة للعنف الجسدي، والمضايقة على يد المهربين وموظفي إنفاذ القانون، والاستغلال الجنسي، وضروب كثيرة أخرى من الإيذاء. وفي المقابلات التي أجراها باحثون مع أفغان قصر غير مصحوبين بذويهم، تحدث بعض هؤلاء بصراحة عن رحلة هجرتهم، لكن كثيراً منهم لم يرد أن يتذكر هذه التجربة<sup>٦٨</sup>. وكما ذكر أعلاه، فلما كان الأفغان القصر غير المصحوبين بذويهم يغادرون بلدهم في كثير من الأحيان صوب أوروبا بموافقة أسرهم ودعمها، فإن الصدمة النفسية التي يعانون منها<sup>٦٩</sup> تتفاقم من جراء توقعاتهم والضغط الناجم عن رغبتهم في عدم تخييب أمل أسرهم في الوطن<sup>٧٠</sup>. ويزداد الضغط بسبب الديون التي تتقل كاهل الأسر

Echavez et al., 2014	٦٠
Donini, Monsutti and Scalettaris, 2016	٦١
Boland, 2010	٦٢
Eurostat, 2017	٦٣
Echavez et al., 2014	٦٤
المرجع نفسه.	٦٥
المرجع نفسه.	٦٦
Boland, 2010	٦٧
Donini, Monsutti and Scalettaris, 2016	٦٨



عند وضع الأطفال في عهدة المهرابين. ويمكن أن تضيق التطلعات والآمال الشخصية في حياة أفضل مزيداً من الضغط قد يوقع الأفغان القصر غير المصحوبين بذويهم في أوضاع خطيرة<sup>٦٦</sup>. ومع ذلك،<sup>٦٧</sup> أكد الأطفال الذين عادوا من رحلات لم يكونوا مصحوبين فيها بذويهم، مثلما أكد أفراد أسرهم، بشدة أنهم سيسافرون مرة أخرى من دون ذويهم حالما أمكنهم تمويل الرحلة<sup>٦٨</sup>. وعلاوة على ذلك، ذكر تقرير حديث العهد أعدته المنظمة الدولية للهجرة استناداً إلى ١,٢٠٦ مقابلات مع أطفال مهاجرين غير مصحوبين بذويهم في اليونان، أن ٤٢ في المائة من الأطفال، القادمين أساساً من أفغانستان ومن باكستان، عازمون على الوصول إلى وجهتهم النهائية في أوروبا، بصرف النظر عن الخدمات المقدمة إليهم في اليونان؛ وأعرب ٢٣ في المائة منهم فقط عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم الأصلي. أما باقي المستجوبين فأبدوا استعدادهم للعودة إلى بلدهم الأصلي، لكنهم قرروا فيما بعد البقاء في اليونان<sup>٦٩</sup>.

### الأطفال غير المصحوبين بذويهم المهاجرون من أمريكا الوسطى عبر المكسيك

في عام ٢٠١٤، دفع تدهور الوضع الإنساني في المثلث الشمالي من أمريكا الوسطى، الذي يضم السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، العديد من القصر غير المصحوبين بذويهم إلى مغادرة ديارهم. وذهب بعضهم إلى البلدان المجاورة، لكن كثيرين التمسوا اللجوء في الولايات المتحدة وشقوا طريقهم نحو الشمال عبر المكسيك. واعتقلت دورية حدود الولايات المتحدة في ذلك العام ٥٢,٠٠٠ قاصر من القصر غير المصحوبين بذويهم الذين قدموا من أمريكا الوسطى ووصلوا إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة<sup>٧٠</sup>.

ومع زيادة تنقل القصر غير المصحوبين بذويهم من أمريكا الوسطى عبر المكسيك، زادت أيضاً جهود البلد من أجل مراقبة الهجرة الوافدة. ففي عام ٢٠١٥، اعتقل المعهد الوطني للهجرة بالمكسيك ما يقرب من ٣٦,٠٠٠ قاصر من قصر أمريكا الوسطى غير المصحوبين بذويهم كانوا يعبرون من المكسيك<sup>٧١</sup>. وعلى سبيل المقارنة، كان هذا العدد أقل كثيراً في عام ٢٠١٤ إذ كان يزيد قليلاً على ٢٣,٠٠٠ قاصر.

ويشكل العنف أحد العوامل الرئيسية التي تدفع القصر غير المصحوبين بذويهم من أمريكا الوسطى إلى التنقل صوب الولايات المتحدة. فمعدلات جرائم القتل في المثلث الشمالي هي من أعلى المعدلات مقارنة بجميع مناطق العالم<sup>٧٢</sup>. وغالباً ما يغادر القصر غير المصحوبين بذويهم المثلث الشمالي لتجنب تجنيدهم في العصابات التي تجبر الشباب على ارتكاب الجرائم، بما فيها القتل والابتزاز، أو تكرههم على الاتجار بالمخدرات أو الجنس<sup>٧٣</sup>.

---

Mougue, 2010	٦٩
Echavez et al., 2014	٧٠
IOM, 2016a	٧١
Meyer et al., 2016	٧٢
قاصر، زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة ١٢٠٠ في المائة مقارنة بسنة ٢٠١١.	
Secretaría de Gobernación, 2016	٧٣
على سبيل المثال، جاءت السلفادور وهندوراس في عام ٢٠١٥ في المرتبتين الأولى والثانية في عدد جرائم القتل على الصعيد الدولي لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.	٧٤
انظر World Bank, n.d.	
انظر، على سبيل المثال، Ward, 2013؛ وانظر أيضاً Serna, 2016.	٧٥

وقد تكون الهجرة داخل المثلث الشمالي محفوفة بمخاطر أقل من الرحلة عبر المكسيك، حيث يدخل القصر غير المصحوبين بذويهم المكسيك من مدينة تينوسيك في ولاية تاباسكو حدود المكسيك الشمالية مع غواتيمالا، أو مدينة ثيوداديهيدالغو في ولاية تشياباس حدود المكسيك الجنوبية مع غواتيمالا. ويدخل القصر غير المصحوبين بذويهم إلى المكسيك عادة في قطارات البضائع أو يُهربهم إلى البلد مهربو البشر. وتتجلى مخاطر هذه الرحلة المريعة في صور الأطفال فوق عربات قطارات نقل البضائع، وهم لا يحملون شيئاً في الغالب عدا ملابسهم أو حقائب على ظهورهم، ولا يسكون بشيء في كثير من الأحيان سوى قضبان رفيعة على حافتي عربات القطارات. وعلاوة على ذلك، دفع حضور أفراد المعهد الوطني للهجرة بكثرة في بعض المناطق بالمهاجرين إلى التخلي عن ممرات آمن ومحاولة العبور عبر المكسيك على طول مسالك أخطر لتجنب الاعتقال. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الولايات المتحدة، عبر مبادرة ميريدا، مليارات الدولارات لمساعدة المكسيك على تشديد الأمن على طول حدودها الجنوبية وزيادة قدرتها على احتجاز المهاجرين، بمن فيهم القصر غير المصحوبين بذويهم، واتخاذ تدابير أخرى<sup>٧٦</sup>. وأدى ذلك إلى زيادة صعوبة العبور من المكسيك، وزيادة الطلب أيضاً على المهريين. ويمكن أن يتعرض القصر غير المصحوبين بذويهم عند العبور من المكسيك للاختطاف والابتزاز من شبكات الجريمة المنظمة، والاستغلال في العمل أو الجنس، وغير ذلك من أشكال الإيذاء<sup>٧٧</sup>.

وعلى الرغم من زيادة خطورة العبور من البلد، لا يزال القصر غير المصحوبين بذويهم من أمريكا الوسطى يهاجرون عبر المكسيك إلى الولايات المتحدة. واعترافاً بهذا الوضع، بذلت حكومة المكسيك أيضاً جهوداً لتقديم المساعدة إليهم. ومن الأمثلة تعيين الموظفين المعنيين بحماية الطفولة، المكلفين بمهمة تقديم المساعدة والدعم إلى الأطفال المهاجرين. وفي عام ٢٠١٤، سنت المكسيك أيضاً القانون العام بشأن حقوق الفتيان والفتيات والمراهقين، الذي يتضمن تدابير لتوفير المساعدة القانونية للقصر غير المصحوبين بذويهم.

### تحديات الحماية

تنشأ عن هجرة الأطفال تحديات فريدة عديدة في مجال الحماية، لأن المهاجرين الأطفال يعانون "ضعفاً مزدوجاً" كونهم أطفالاً ومهاجرين في آن واحد<sup>٧٨</sup>. ومن الناحية العملية، يتعرض المهاجرون الأطفال بوجه خاص للعنف والاستغلال والاتجار؛ وتزداد الشواغل بشأن هذه الأشكال من الإيذاء عندما يهاجر الأطفال بمفردهم أو ينفصلون عن أسرهم. وحتى إذا كان الأطفال في البداية قد يهاجرون مع أسرهم، ثمة أسباب شتى قد تجعلهم ينفصلون عنها خلال رحلتهم. وكما تصف اليونيسف، "يمكن أن يكون العنف في شكل إجراءات تتخذها الدولة ولا سيما خلال إنفاذ قوانين الهجرة أو احتجاز المهاجرين، أو عامة الناس في شكل اعتداءات بسبب كره الأجنبي، أو أرباب العمل في شتى ضروب عمل الأطفال، أو الأطفال الآخرون بما في ذلك تسلط الأقران والإيذاء في المدارس، أو داخل الأسر في شكل عنف منزلي"<sup>٧٩</sup>.

وعمل الأطفال القسري وزواج الأطفال القسري من بين أسوأ أشكال الاستغلال التي يعاني الأطفال وحدهم دون سواهم من الضعف إزاءها. وعندما يضطر الأطفال أو أسرهم إلى الاعتماد على المهريين، تزداد حدة الشواغل بشأن ذلك الاستغلال.

Bochenek, 2016 ٧٦

Kinne, Goździak and Martin, 2016 ٧٧

UNICEF, 2016 ٧٨

المرجع نفسه. ٧٩

ويختلف تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر<sup>٨٠</sup>، ومع ذلك، من المؤكد أن القلق إزاء استغلال المهريين للأطفال يؤدي في كثير من الأحيان إلى القلق إزاء الاتجار بالأطفال. وعلى الرغم من أن التقديرات العالمية لضحايا الاتجار محدودة ويصعب جمعها، يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ٢٨ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر الذين أمكن التعرف عليهم في عام ٢٠١٤ أطفال، على أن حوالي ٢٠ في المائة من الضحايا فتيات و٨ في المائة فتيان<sup>٨١</sup>.

وتصبح الحاجة إلى معالجة تحديات الحماية التي يتعرض لها المهاجرون الأطفال أشد إلحاحاً عند وقوع وفيات في صفوفهم. فوفقاً لمشروع المنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين المفقودين، توفي ما لا يقل عن ٤٦,٠٠٠ مهاجر منذ عام ٢٠٠٠، من بينهم عدد كبير من الأطفال<sup>٨٢</sup>. وفي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، تقدر المنظمة أن وفيات الأطفال شكلت ثلث وفيات المهاجرين في بحر إيجه<sup>٨٣</sup>. وعلاوة على ذلك، شكل الأطفال ربع المهاجرين البالغ عددهم حوالي ٢٤,٠٠٠ مهاجر أنقذتهم منظمة أطباء بلا حدود في البحر الأبيض المتوسط في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر<sup>٨٤</sup> ٢٠١٥.

ويتطلب اختفاء المهاجرين الأطفال أيضاً اهتمامنا العاجل. ففي عام ٢٠١٦، استرعى اختفاء نحو ١٠,٠٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم في أوروبا اهتمام عناوين وسائط الإعلام الدولية. وفي معرض مخاطبة أعضاء البرلمان الأوروبي، أشار مكتب الشرطة الأوروبي إلى أن بعض هؤلاء الأطفال ربما غادروا ديارهم بحثاً عن أسرهم في أوروبا، لكن المرجح أن كثيراً منهم وقعوا ضحية استغلال المهريين لهم، لأغراض منها الاستغلال في العمل إذ يُستخدمون للتسول أو يُجبرون على ارتكاب الجرائم والاستغلال الجنسي<sup>٨٥</sup>.

٨٠ للاطلاع على تعريفي مصطلحي "تهريب المهاجرين" و "الاتجار بالبشر"، فضلاً عن مفاهيم أخرى ذات صلة، انظر التذييل ألف للفصل الثاني من هذا التقرير، الهجرة والمهاجرون: لمحة عامة.

UNODC, 2016 ٨١

IOM, 2016b ٨٢

المرجع نفسه. ٨٣

المرجع نفسه. ٨٤

European Parliament News, 2016 ٨٥



وكالة الأمم المتحدة للهجرة

المنظمة الدولية للهجرة  
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٧ ج شارع أبو الفدا - الزمالك  
ص.ب ١١٢١١ - القاهرة  
جمهورية مصر العربية

تليفون : +٢٠-٢-٢٧٣٦٥١٤٠

+٢٠-٢-٢٧٣٦٥١٤١

+٢٠-٢-٢٧٣٦٥١٤٢

فاكس : +٢٠-٢-٢٧٣٦٥١٣٩

بريد الكتروني : [rocairo@iom.int](mailto:rocairo@iom.int)

موقع الكتروني : [rocairo.iom.int](http://rocairo.iom.int)

